

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية

A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 19 - تموز/ يوليو 2023

Issue 19 - July 2023

p-ISSN 2410-0870 | e-ISSN 2789-3251



جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، الظعاين، قطـر

هاتف: 40356888 - 00974 | فاكس: 44831651 - 00974

أو على البريد الإلكتروني للمجلة ostour@dohainstitute.org



دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية
A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 19 - تموز/ يوليو 2023
Issue 19 - July 2023



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies







Contents المحتويات





دراسات
Articles





التسلم Received
2022-11-21

التعديل Revised
2023-05-08

القبول Accepted
2023-06-07

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/ZLMW8429

محمد حبيدة | Mohamed Houbaida*

التحقيب وكتابة تاريخ المغرب

The Periodization and Writing of Morocco's History

يستجيب التحقيب التقليدي لمقياسٍ معيَّن من التاريخ، هو التاريخ السياسي الذي يهتم بالزمن القصير ذي التذبذبات السياسية والدبلوماسية والعسكرية المتوترة والمتحوّلة باستمرار. أما حينما يتعلق الأمر بتاريخ البنى الاجتماعية والاقتصادية، فإن عملية التحقيب تصير عسيرة، خاصة أثناء الحديث عن الانتقال من القرون الوسطى إلى الأزمنة الحديثة. ولذلك، فإن مستوى البنى، أي مستوى الزمن الطويل، أو الزمن الاجتماعي البطيء، كما يقول فرنان بروديل، يستلزم بالضرورة نوعًا من المرونة في التعامل مع الأمور. من هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة لمناقشة إشكالية "مطلع العصر الحديث" (القرن السادس عشر الذي وافق حكم السعديين للمغرب)، والنظر في السؤال: إلى أيّ حد ينبغي مراجعة المقولات المرتبطة بذلك؟ بمعنى آخر: هل يستقيم الكلام على عصر حديث في غيابٍ للحداثة، مظهرًا وبنيةً؟ ما يتبيّن هو استمرارية النسق الوسيطي، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، إضافة إلى غلبة التقليد ومناهضة التجديد، حيث ظلت العقليات محكومة بالمرجعية الدينية في كل شيء: في السياسات، والممارسات، والسلوكيات، والحساسيات أيضًا.

كلمات مفتاحية: تحقيب، الزمن الطويل، القرون الوسطى، الحداثة.

Traditional periodization engages with the particular historical standard of political history, concerned with volatile, constantly evolving political, diplomatic, and military fluctuations in the short term. When it comes to the history of social and economic structures, this periodization process becomes difficult especially when discussing the transition from the Middle Ages into modernity. Hence, the structural level – the long term or longue durée according to Fernand Braudel – requires a degree of flexibility in going about things. From this perspective, the article discusses the problem of the "beginning of the modern era" (the 16th century, during the Saadi Sultanate in Morocco) and the extent to which it is necessary to revisit assumptions related thereto. In other words, is it possible to speak of a modern era in the absence of modernity, outwardly or structurally? The study illustrates the socioeconomic and political continuity of this mediaeval model, as well as the triumph of tradition over innovation: mentalities are still governed by religious authority in politics, practices, behaviours, and sensitivities.

Keywords: Periodization, Longue Durée, Middle Ages, Modernity.

* أستاذ التاريخ في جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
Professor of History, Université Ibn Tofail, Kénitra, Morocco.
Email: houbaidamohamed@yahoo.fr



مقدمة

يُكتب التاريخ في الجامعات المغربية انطلاقًا من تحقيبٍ أو تقسيمٍ كرونولوجي موروث عن البناء الفكري الذي خلَّفته المدرسة الفرنسية الوضعانية: عصر قديم ووسيط وحديث، وفترة معاصرة. ويستجيب هذا التحقيب الذي يعتبر بمنزلة "شبكة لقراءة الزمن"، لمقاييس صنفٍ معيَّن من التاريخ: التاريخ السياسي الذي يهتم، في المقام الأول، بالزمن القصير ذي التذبذبات السياسية والدبلوماسية والعسكرية المتوترة والمتحوّلة باستمرار.

غير أن هذه المقاييس غالبًا ما تتحوّل إلى "مسلّمات ضمنية"[1]، ومطلقة في أحيان كثيرة، فيوظفها المؤرخ في معالجة جميع الحالات، خاصة في فهم تاريخ البنى الاجتماعية والاقتصادية؛ فتصير شبكة قراءة الزمن هذه عسيرة إلى درجة التعسّف. وتتضح هذه المشكلة خصوصًا أثناء الحديث عن الانتقال من القرون الوسطى إلى الأزمنة الحديثة. ولذلك، فإن مستوى البنى، أي مستوى الزمن الطويل، كما يقول فرنان بروديل، يستلزم بالضرورة نوعًا من المرونة في التعامل مع الأمور، وأن يؤخذ في الحسبان عامل البطء والثبات الذي يُميّز البنى الاجتماعية والعقليات.

من هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة لمناقشة إشكالية "مطلع العصر الحديث" (القرن السادس عشر الذي وافق حكم السعديين للمغرب)، ومراجعة المقولات المرتبطة بذلك. بمعنى آخر: هل يستقيم الكلام على عصر حديث في غيابٍ للحداثة، مظهرًا وبنيةً؟

التحقيب: من التناول المحلّي إلى التناول العالمي

في معظم الأحيان، تناول المؤرخون المغاربة، أو الأجانب المهتمون بتاريخ المغرب، مسألة التحقيب بطريقة غير مباشرة، في سياق دراساتهم. ولا يخلو هذا التناول من أهمية، لأنه يُحفِّز على وضع هذه المسألة على المحك. وقد ركّز عبد الله العروي، في كتابه **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية**، أبحاثه على المرحلة الممتدة من احتلال الجزائر في عام 1830 إلى معاهدة عام 1912، وبيَّن أن "دراسة النسق السياسي والاجتماعي" المغربي تقتضي، في واقع الأمر، النظر في ما وراء هذه المرحلة، لتشمل "كل الفترة الممتدة ما بين 1757 و1912"[2]؛ أي منذ عهد السلطان محمد الثالث. وبالرؤية نفسها، قبل دراسة العروي بأكثر من عشرين عامًا، أشار المؤرخ الفرنسي شارل أندريه جوليان في كتابه **تاريخ شمال أفريقيا** إلى أن "قواعد" اشتغال النظام المخزني التي وضعها السلطان السعدي أحمد المنصور، في نهاية القرن السادس عشر، "ظلت كما هي، على الرغم من التعديلات التي حصلت في ما بعد، وذلك إلى غاية قيام الحماية الفرنسية"؛ إذ لم تتغير الأمور "باتجاه شكل من أشكال الدولة الحديثة"[3]. ويُدرج كتاب نيكولا ميشيل، **اقتصاد الكفاف في المغرب قبل الاستعمار**، ضمن هذا المنظور؛ إذ ركز على المقطع الزمني الواقع بين الأعوام 1860-1880 و1902، ناعتًا إيّاه بالزمن ما قبل الكولونيالي، غير أن تفسير البنى الاقتصادية والاجتماعية دفعته إلى الغوص عميقًا في الزمن. فعلى الرغم من تجنّبه "رسم تطور في المدى البعيد، ذلك التمرين الضروري لكل دراسة في التاريخ الاقتصادي"[4]، فإن السعي لتحليل عميق، جعله ينقب في عالية الزمن لإعادة بناء بنية الاقتصاد القروي التقليدي؛ إذ نلاحظ، مثلًا، حضور القرن الثامن عشر، على نحو ملموس،

1 Olivier Dumoulin, "Périodisation," in: André Burguière (dir.), *Dictionnaire des sciences historiques* (Paris: PUF, 1986), p. 504.

2 Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912* (1977) (Casablanca/ Beyrouth: Centre culturel arabe, 2001), p. 19.

3 Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord*, tome 2: *De la conquête arabe à 1830* (1951) (Tunis: Cérès Editions, 2003), pp. 311, 456.

4 N. Michel, *Une économie de subsistances. Le Maroc précolonial*, tome 1 (Le Caire: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997), p. 17.



في عرض المعطيات المتصلة بالتنظيم الاجتماعي ونمط الزراعة والقحوط، وغيرها. واعتبر عبد الأحد السبتي في دراسة له حول أمن الطرق في المغرب قبل الاستعمار، عندما تتبَّع الممارسات الاجتماعية والتمثّلات الثقافية بطريقة استرجاعية حتى العصر الوسيط، بغية الكشف عن المرجعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية، أن "رحلة البحث عن نسق تقليدي مغربي هي في نهاية المطاف رحلة تعود باستمرار إلى الوراء (أي رحلة تقودنا حتى العصر الوسيط)، بدون أن تؤدّي إلى الإمساك بالنسق – المنطلق"[5].

من جهتها، تُبيِّن الأطروحات ذات السمة المونوغرافية (المحلّية)، التي همّت القبائل في الدرجة الأولى، مُرونة الزمن هذه، لكن ذلك كان بطريقة ضمنية. فقد أدمج أحمد التوفيق القرن الثامن عشر في مقاربته لقبيلة من الأطلس الكبير، استنادًا إلى نوازل قاضي دمنات، محمد بن عبد الله الكيكي، وإن كان جوهر الدراسة يتصل بمرحلة 1850-1912[6]؛ لأن النوازل، كما يقول صاحب كتاب **إينولتان** ظلت تطرح مشكلات متشابهة، عاكسة بذلك بنية اجتماعية جامدة أو بطيئة التطور[7]. وعمل عبد الرحمن المودن، هو أيضًا، في أطروحته المتعلقة بقبائل إيناون، على توسيع رؤيته للزمن؛ إذ مدّد ورشته حتى القرن السادس عشر، علمًا أن صلب الموضوع همَّ الفترة 1873-1902، وذلك من أجل فهم المحيط البيئي لهذه القبائل ونسيجها الاجتماعي وعلاقاتها بالمخزن، وعيًا منه بأن هذه المرحلة المديدة كلها تدخل في سياق مفهوم ما قبل الاستعمار[8].

في مجال العلوم الاجتماعية، تبدو المسألة أكثر وضوحًا، بسبب ارتباطِها بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتركيزِها على مظاهر الجمود في هذه البنى، أكثر من ارتباطها بظرفيات الزمن التاريخي، أي الأحداث والضغوط العسكرية والمعاهدات الدبلوماسية التي منحت القرن التاسع عشر المغربي نوعًا من النتوء التاريخي.

أمّا الاقتصادي إدريس بن علي الذي نعت "التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية" للمغرب قبل الحماية الفرنسية بـ "ما قبل رأسمالية"، فإنّ مرحلة ما قبل الاستعمار تبدأ بالنسبة إليه مع وصول الشرفاء السعديين إلى الحكم في القرن السادس عشر؛ إذ اختفى النظام الاجتماعي والسياسي القائم على العصبية القبلية، الذي تكلم عليه عبد الرحمن بن خلدون. وتمتد هذه المرحلة، بحسب رأيه، إلى التدخل الرأسمالي الأوروبي في القرن التاسع عشر[9].

تثير الأدبيات الأنثروبولوجية، وبخاصة الأنكلوسكسونية، اهتمام الباحث في هذا الموضوع؛ لأنها تتنبه، على نحو خاص، إلى مظاهر الثبات الاجتماعي والثقافي. ويرى إرنست غيلنر، في دراسته المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والديني في جبال الأطلس، أن بُنى السلطة السياسية ظلت على حالها طوال قرون، إلى أن زعزعها الاستعمار. ويتعلّق الأمر بسلالات قادمة من وسط قروي استقرّت في المدن، واستخدمت مقابل بعض الامتيازات مجموعة من القبائل لحمايتها من قبائل أخرى، كان تهديدها للحكم المركزي يصل إلى أبواب المدينة[10]. وضمن الرؤية نفسها، يمكن ذكر جون واتيربوري الذي يقول:

5 عبد الأحد السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار** (الدار البيضاء: توبقال، 2009)، ص 260. كان السبتي قد تنبَّه إلى مسألة الزمن هذه منذ بحثه الأول في عام 1984، حول أرستقراطية مدينة فاس، حينما وسَّع تصوّره التاريخي لمرحلة ما قبل الاستعمار، ليشمل المرحلة ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر. ينظر:
Abdelahad Sebti, "Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc précolonial. Contribution à une relecture de la littérature généalogique fassie, XVe -début XIXe siècle," Thèse inédite, Université de Paris 7, 1984.

6 أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان، 1850-1912** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1983).

7 المرجع نفسه، ص 35.

8 عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995)، ص 11-22.

9 Driss Ben Ali, *Le Maroc précapitaliste* (Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1983), p. 19.

10 E. Gellner, *Saints of the Atlas* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), pp. 5-6.



"لم يكن هناك في سنة 1912 فارق بين التنظيم السياسي للدولة والنظام الذي بناه السلطان الكبير مولاي إسماعيل في القرن السابع عشر"، و"لم يطرأ أي تغيير على النظام، لأن المشاكل الداخلية ظلت على حالها، تتلخص في جباية الضرائب وتنظيم الجيش وقمع القبائل"[11]. ويذهب كينيث براون، الأنثروبولوجي ذو المزاج التاريخي، بعيدًا في رؤيته للأمور. ففي دراساته لمدينة سلا، يرى أن المرور من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع "حديث" جرى خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1830 و1930، أي من احتلال الجزائر إلى بزوغ الحركة الوطنية في المغرب، مع مناهضة الظهير البربري[12]. لكن فهم مجتمع ما قبل عام 1830، الذي نعته بـ "التقليدي"، يقتضي الصعود في الزمن حتى عام 1000م؛ فمنذ القرن الحادي عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، شكّل تاريخ مدينة سلا، ومن خلاله تاريخ المغرب، مرحلة طويلة ذات بُنى شبه ثابتة، مادية وثقافية، على الرغم من التحولات السياسية التي حدثت في القرن السادس عشر[13].

ويمكن أن نُدرج في هذه الرؤية فكرة الجغرافي الفرنسي جون لوكوز الذي اعتبر، من خلال التنبه إلى المجال ودرجة استغلاله، انطلاقًا من دراسة في الجغرافيا الإقليمية، همّت منطقة الغرب، حقبةَ ما قبل الاستعمار "امتدادًا للعصر الوسيط"، مشددًا على ضرورة أخذ هذا الأمر في الاعتبار في تحليل مشكلات الفلاحة في المغرب في بداية عهد الاستقلال وفهمها[14].

إذا غيّرنا زاوية النظر في اتجاه تاريخ أوروبا، على مستوى تناول الزمن تحديدًا، على نحو ما يظهر من اجتهادات مدرسة الحوليات، فإننا نجد تغيُّرًا متواصلًا في الرؤية، في ضوء التقدم في المفاهيم والمناهج. ومن خلال هذا المنظور، خضع تاريخ أوروبا للمراجعة وإعادة الصياغة باستمرار. وفي هذا المستوى، نسوق مثالين رئيسين:

المثال الأول يُجسّده بروديل، صاحب كتاب **الحوض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيلبّي الثاني**، الذي كان قد اقترح تمفصلًا زمنيًا مقارنةً بالموضوعات المدروسة. فبالنسبة إليه، تُدرج البنى المادية والثقافية، الثابتة أو شبه الثابتة، في الزمن الطويل؛ ومن ثمّ تنفلت من قبضة التحقيب التقليدي. وهذا ما يفسر ابتكار الأزمنة الثلاثة: زمن طويل يوافق البنى، وزمن متوسط أو دوري يوافق الظرفيات، وزمن قصير يوافق الأحداث[15].

انطلاقًا من هذه الرؤية التي تَبرز أيضًا في كتابه الآخر **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية**، خاصة الجزء الأول منه، المخصص لبنى الحياة اليومية، تظهر مرحلة ما قبل الثورة الصناعية باعتبارها بنية اقتصادية واجتماعية ممتدة حتى نهاية العصر الوسيط. يقول بروديل: "الحياة المادية، بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر، هي امتداد لمجتمع واقتصاد قديمين، لم يشهدا إلّا تغيرًا بطيئًا جدًّا وغير محسوس"[16].

أما المثال الثاني، فيتجلى في أعمال المؤرخ الوسيطي جاك لوغوف الذي دافع، على مدى عقود، عن مفهوم الزمن الطويل، مقترحًا ما سمّاه "العصر الوسيط الطويل"، الممتد إلى عصر الأنوار، عصر النزعة العقلانية والتحوّلات الاجتماعية والصناعية التي غيَّرت، على نحو ملموس، حياة الناس اليومية وسلوكهم وحساسياتهم؛ إذ بيَّن مخلّفات القرون الوسطى، من حيث نمط الحياة

11 جون واتيربوري، **أمير المؤمنين: المَلكِية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2004)، ص 55.

12 Kenneth Brown, *Les gens de Salé: Tradition et changement dans une ville marocaine de 1830 à 1930*, F. Podevin (trad.) (Casablanca: Eddif, 2001), p. 45.

13 كينيث براون، **موجز تاريخ سلا: 1000-1800**، ترجمة محمد حبيدة وأناس لعلو (الدار البيضاء: منشورات أمل، 2001).

14 Jean Le Coz, *Le Rharb, Fellahs et colons: Etude de géographie régionale*, tome 1 (Rabat: Centre Universitaire de la Recherche Scientifique, 1964), p. 12.

15 F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, tome 1 (Paris: A. Colin, 1990), p. 18.

16 F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècles*, tome 1 (Paris: A. Colin, 1979), p. 12.



والعقليات، في حياة الناس قبل الثورة الصناعية. ويرى لوغوف "أن العصر الوسيط الممتد هو تاريخ ما قبل الثورة الصناعية". وحتى فكرة "التقدم" لم تظهر إلّا في عصر الأنوار؛ ما يدلّ على "حركة الحضارة إلى الأمام في اتجاه حياة زاهرة"[17] ابتكر مفهومها الفيزيوقراطي الفرنسي فيكتور ميرابُو (1715-1789).

في هذا الطرح الذي يربط الحداثة بالتحرر من جاذبية الماضي والتشوف إلى المستقبل، يتقاطع لوغوف مع ما عرضه الفيلسوف الأميركي مارشال هُوارد بيرمان في كتابه **تجربة الحداثة** (1982). يرى بيرمان أن وعي الأوروبيين الجماعي بالحداثة وانخراطهم القوي في التخلّص من بقايا الموروثات الإقطاعية، السياسية والقانونية والأخلاقية، حصل في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، مع قيام الثورة الفرنسية وما أحدثته من "تقلّبات مدوِّية على جميع مستويات الحياة الشخصية والاجتماعية والسياسية"؛ إذ صار في إمكان الناس في القرن التاسع عشر أن يقارنوا بين عصرين متباينين، عصر التحول وعصر ما قبل التحول: "من هذه الازدواجية الداخلية، يقول بيرمان، ومن هذا الإحساس بالعيش في عصرين، نشأت أفكار الحداثة والتحديث، وانتشرت"[18].

يظهر هذا الطرح الذي عبَّر عنه بكثير من الوضوح بروديل ولوغوف وبيرمان، ومفكرون آخرون، منطقيًّا ومُغريًا، على الرغم من التحوّلات التي شهدتها أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، التي توافق حركة التجديد الأدبي والفكري (النهضة)، والإصلاح الديني (البروتستانتية)، ونشأة الرأسمالية (الكشوفات الجغرافية والميركانتيلية)، وميلاد الدولة القومية، وذلك لأن هذه التحوّلات لم تخترق سوى فئة محدودة من المجتمع؛ فئة علية القوم (البرجوازية والأرستقراطية المستنيرة) التي تُغيّر نمط حياتها أو طريقة تفكيرها. أما عامة الناس، فقد ظلوا في معيشهم اليومي ومعتقدهم، مرتبطين بالماضي، ولم يطرأ التغيير الكبير إلّا مع الثورات الكبرى، الاقتصادية (الثورة الصناعية)، والاجتماعية (الثورات البرجوازية)، والفكرية (الأنوار) التي دمجت الجميع في بوتقة واحدة؛ بوتقة العقل الذي صار محدِّدًا رئيسًا في العمل والسلوك والتمثل.

تاريخ المغرب: تاريخ قرون وسطى طويلة

إذا اقتنعنا بمنطق تناول الزمن هذا، فإنه يمكن الحديث عن المرحلة التي نُسمّيها في المغرب "الحديثة"، ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، باعتبارها امتدادًا للعصر الوسيط الكلاسيكي. صحيح أننا نرصد انتقالات تاريخية من المرحلة التي اعتدنا نعتها بـ "العصر الوسيط" إلى المرحلة المسمّاة "العصر الحديث": من السلالات الأمازيغية القائمة على العصبية القبلية إلى السلالات العربية المستندة إلى أيديولوجية الشرف، ومن مجال جغرافي واسع مورست فيه السلطة على مستوى المغرب الكبير، مع الإمبراطوريات الأمازيغية، إلى مجال ترابي محدَّد نسبيًا، مع انفلات المغرب من الهيمنة التركية، في عهد الدولة السعدية، وصحيح أيضًا أن البلاد سجّلت دينامية جديدة على مستوى الاقتصاد (إنتاج السكر)، والشؤون العامة (إقامة الديوان على الطريقة العثمانية، وتأسيس جيش نظامي، واستعمال السلاح الناري)، والتدبير الدبلوماسي (الرهان على التوازنات الإقليمية وكسب احترام الدول الأوروبية، وإتقان السلطان عبد الملك اللغات الإسبانية والإيطالية والتركية)، لكنّ التاريخ الحديث يستلزم بالضرورة مفهوم الحداثة. والحال أن الحداثة هي بنية وتراكم: بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية متواصلة وممتدة في الزمن، وبنية ثقافية تتطلّع إلى المستقبل أكثر مما تنجذب إلى الماضي، وذلك بسلوك وإحساس وعقلية تتحكم فيها الأفكار العقلانية والآداب والفنون، أكثر مما تتحدد

---

17 J. Le Goff, *Faut-il découper l'histoire en tranches?* (Paris: Editions du Seuil, 2014), p. 172.

18 M. H. Berman, *The Experience of Modernity* (New York: Peguin Books, 1982), p. 17.

يرى بيرمان أن الفيلسوف والأديب الفرنسي جان جاك روسُّو هو أول من استعمل كلمة "حداثة" في القرن الثامن عشر بالمعنى الذي تداوله المثقفون في القرنين التاسع عشر والعشرين. ينظر: Ibid., p. 17.



بالمرجعيات الماضوية، الدينية خصوصًا. ولذلك، لا يمكن الكشف عن بنية مثل هذه قبل التحوّلات المادية والتجارب الجديدة التي أدخلها الاستعمار الأوروبي، وهي التي فرضت واقعًا لم يسبق له مثيل؛ ليس في المغرب فحسب، بل أيضًا في العالم كلّه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

من خلال هذا المنظور، يمكن إدراج السؤال الذي طرحه بيرنار روزينبرجر في كتابه **المغرب في القرن السادس عشر: على عتبة الحداثة** (2008): أنجح المغرب في عهد السعديين في الدخول إلى العصر الحديث خلال القرن السادس عشر، على غرار أمم أوروبا، أم فَشِل في ذلك؟ نعلم جميعًا أن عهد السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي قد اتّسم بحركية تاريخية مميزة، من حيث المكانة السياسية المهمة التي حظي بها المغرب في الساحة الدولية عقب النصر على البرتغال عام 1578 في معركة وادي المخازن (أو معركة الملوك الثلاثة)[19]. لكن بعد وفاته، انهارت البلاد مثل قصر من ورق، بسبب تطاحن الأمراء على الحكم، وتنامي شوكة الزعامات المحلية، وتوالي المجاعات والأوبئة، وعوامل أخرى كثيرة لا يتّسع المقام للتفصيل فيها. وهذا إنما يدل على أن قوة البلاد ارتبطت بشخص السلطان أكثر مما ارتبطت ببنية الدولة ومؤسساتها. ولذلك، ظل المغرب يدور في حلقة مفرغة طوال قرون، ومن ثمّ لم يفلح في الدخول إلى العصر الحديث[20].

في واقع الأمر، تُدرج بُنى المجتمع المغربي، بمختلف مستوياتها، من علاقات بين الإنسان والمجال، وتقنيات زراعية وحرفية، وإطارات المعيش اليومي؛ مثل الأغذية واللباس والسكن وشكل ممارسة السلطة وطبيعة العلاقات الاجتماعية والطقوس الدينية وعقليات الناس وسلوكهم ومواقفهم من الحياة والموت، في "بنى رتيبة ومتكررة"، وذلك منذ تكوُّن المغرب الوسيطي إلى غاية قيام النظام الاستعماري، حيث عمل الناس على خدمة شؤونهم الزراعية والحرفية "بالطريقة نفسها"، وحيث كان يموت الأفراد، وتموت الأسر، لكن يبقى الأحفاد "على أتم الاستعداد لمعاودة النمط المعيشي نفسه كما خلّفه الأجداد"[21].

لقد ظلت الحياة المادية والثقافية في المغرب وفيةً لروح القرون الوسطى. فالتقنيات والأطعمة والألبسة، وغيرها من طرائق الكسب والعيش التي كان قد وصفها الرحالة الجغرافيون في كتب المسالك، بين القرنين العاشر والثاني عشر، أمثال أبي القاسم بن حوقل و أبي عبيد الله البكري وأبي عبد الله الإدريسي، نجدها كما هي تقريبًا، من دون تغيُّرات كبرى في أوصاف الملاحظين الأوروبيين، من قناصلة وتجار وضباط وأطباء وأسرى، وغيرهم، بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. ولذلك، حافظ المغرب على بنية "عتيقة"، كما قالت الباحثة الفرنسية لوسيت فالنسي[22]، لما ركّزت على ضعف قوى الإنتاج ممثَّلًا، أولًا، في هشاشة الجهاز التقني (عتاقة تقنيات خدمة الأرض وطرائق العمل الحرفي)؛ وثانيًا في مجهرية الـمِلْكية الزراعية التي تعرقل بطبيعتها نمو قوى الإنتاج الاجتماعية؛ وثالثًا في تذبذب الوتيرة الديموغرافية، حيث عانى الناس المجاعات والأوبئة التي كانت تعصف بحياة الناس في المدن والقرى، وهي تُعيد المجهود الاقتصادي إلى الصفر، على نحو دوري، فكلما استفاق الناجون من هول الكارثة، مجاعةً كانت أم وباءً، وجدوا أنفسهم يبدؤون حياتهم من جديد من دون تراكم[23]، إضافة إلى استمرارية بنية جغرافية عمودية، جعلت المغاربة يديرون إلى

19 في خصوص هذه المعركة، ينظر:
Pierre Berthier, *La bataille de l'Oued El-Makhazin dite bataille des trois Rois: 4 Août 1578* (Paris: Editions du CNRS, 1985); Lucette Valensi, *La glorieuse bataille des Trois Rois* (Paris: Editions du Seuil, 1992).

20 Bernard Rosenberger, *Le Maroc au XVIe siècle. Au seuil de la modernité* (Sevilla, Espagne: Fondation des trois cultures, 2008), pp. 223-234.

21 Krzysztof Pomian, "L'histoire des structures," in: J. Le Goff (dir.), *La Nouvelle Histoire* (Bruxelles: Complexe, 1988), pp. 111-112.

22 Lucette Valensi, "Archaïsme de la société maghrébine," in: *Sur le féodalisme*, Publications du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes (Paris: Editions Sociales, 1971), p. 229.

23 محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015)، ص 103-117.



البحر ظهورهم، ويُركّزون معظم أنشطتهم في مدن الداخل وقُراه، من حيث استغلال المجال، وشبكات التبادل التجاري، وحتى من حيث ممارسة السلطة، ذلك أن عواصم المغرب قبل الاستعمار كانت كلها داخلية: مراكش وفاس ومكناس.

من جهة أخرى، حافظ المغرب على نسقٍ ثقافي مُشبع بالأفكار الدينية. فقد كان الإسلام، في الواقع اليومي، الإطارَ الثقافي الوحيد والقالب الرئيس الذي خرجت منه أشكال الفعل والتمثل كلها، وطرائق التعامل مع الأجانب، خصوصًا الأوروبيين، باعتبارهم "كَفَرة". فالإسلام كان حاضرًا ومؤثرًا في كل شيء: في السياسات، والعلاقات مع الخارج، والممارسات الاقتصادية، والصِّلات الاجتماعية، والسلوك، والحساسيات والعقليات. وهذا الحضور الشامل غلب عليه التقليد ومناهضة التجديد. وفي القرن التاسع عشر، قرن الحداثة الكبرى بامتياز، كان المغاربة قد استمروا في التشبث بأفكارهم وملابسهم وتقنياتهم. كانت البعثات السفارية المغربية إلى أوروبا قد أثارت اهتمام الصحف المحلية والوطنية، في ما يتّصل باللباس أولًا (ملابس فضفاضة وعمائم)، وبالمواقف من المستحدثات أيضًا. وفي عام 1889، عندما زار السفير الحاج المعطي المزامزي ومرافقوه، ومن بينهم كاتبه الأول أحمد الكردودي، قصر الحمراء بغرناطة، قادمين إليه من باريس، وقد كانوا في زيارة للمعرض الدولي، اهتمت بهم الصحافة الإسبانية، وسألتهم عن رحلتهم على متن القطار من باريس إلى غرناطة، مرورًا بسان سيبستيان ومدريد، وعمّا حققته الحداثة الأوروبية من تقدم، فأجابوا بأنهم "لا يرغبون في سكة حديد، ولا في طرق، ولا في تيلغراف، معلِّلين ذلك بأنهم ينعمون بالطمأنينة من دون هذه المستحدثات"[24]. يضاف إلى ذلك امتناع السفير عن أخذ صورة فوتوغرافية جماعية لأسباب "دينية"[25].

كان التحفظ من المستحدثات هو العنوان الأبرز الذي ميّز تاريخ المغرب قبل الاستعمار. تحفَّظ الناس، خاصةً وعامةً، من نزوع السلطان السعدي عبد الملك إلى التجديد القائم من حوله في الحوض المتوسط في القرن السادس عشر، مثلما تحفّظوا في ما بعد من ميل السلطان العلوي المولى عبد العزيز إلى المستحدثات القادمة من أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (درّاجات، وآلات تصوير، وأدوات موسيقى، وغيرها)، والإصلاح الضريبي (الترتيب العزيزي)، وارتداء اللباس الأوروبي، حتى إنه نُعِت بـ "السلطان الرومي"[26]. لكن المستحدثات كانت محمولة على موجة الحداثة العارمة التي جرفت في نهاية المطاف العوائد والتقاليد والمعتقدات جملةً وتفصيلًا. ما كان في ذلك الإبان مرفوضًا، أصبح مفروضًا مع نظام الحماية، ثم صار مرغوبًا فيه مع مرور الزمن، إلى درجة العناية من خلال معارف مخصوصة ومؤسسات معلومة.

لقد لخص الاقتصادي الأميركي تشارلز ستيوارت هذا الوضع جيدًا، مقارنةً بالتفاوت الحاصل بين المغرب وأوروبا، عندما قال إن المغاربة استطاعوا الدفاع عن سواحلهم، في مواجهة الغزو الإيبيري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، "لأنهم كانوا يحملون أفكارًا وتقنيات تتلاءم مع تلك الأزمنة"، لكن "مشكلتهم القاتلة" هي أنهم لم يُغيِّروا هذه الأفكار والتقنيات التي تنتمي إلى القرون الوسطى، في وقت كانت تجري فيه تحوّلات كبرى وعميقة على مقربة منهم، في أوروبا، حتى جاء الاستعمار الفرنسي في مطلع القرن العشرين، وخلخل البنى التقليدية وأدخل أساليب حديثة في حياة الناس المادية والثقافية[27].

بناءً على هذا التحليل، نستطيع أن نقترح التعامل مع العصر الوسيط، بمفهومه الممتد، انطلاقًا من تقسيمه إلى عصرين: عصر وسيط مبكر يُمثّل العصر الوسيط الكلاسيكي، الذي يشتغل حوله المؤرخون الوسيطيون، وعصر وسيط متأخر يوافق فترة

---

24 Edhem Eldem, *L'Alhambra. A la croisée des histoires* (Paris: Les Belles Lettres, 2021), pp. 96-97.

25 Ibid., p. 99.

26 Mohamed Kably et al., *Histoire du Maroc. Réactualisation et synthèse* (Rabat: Publications de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, 2011), p. 576.

27 Charles Stewart, *The Economy of Morocco, 1912-1962* (Harvard: Harvard University Press, 1964), p. 4.



ما قبل الاستعمار، الذي تلته التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والتعليمية، وقد كان من ورائها نظام الحماية في القرن العشرين.

يدفع هذا المنطق في تحليل الأمور إلى القول بعصور وسطى ممتدة، تظهر تركيباتها ومظاهرها على نحو واضح في القرن التاسع عشر؛ إذ كان المغرب لا يزال يحافظ على بنيته الموروثة عن المرحلة التي ننعتها بالعصر الوسيط. وهذه البنية ما كادت تبدأ حتى كانت متأثرة بمفعول الرأسمال الأوروبي، عبر العلاقات التجارية الكثيفة التي حصلت بين المغرب والأمم الأوروبية ابتداءً من أواسط هذا القرن. ولذلك، ينبغي لنا في عملية التحقيب هذه استحضار مسألتين رئيستين: أولاهما الفرضية؛ إذ إنّ التحقيب ليس أمرًا نهائيًا، لكونه يبقى قابلًا للمراجعة في ضوء موضوعات الدراسة؛ وثانيتهما النسبية التي تُفسِّر تعدّد المقولات والمناهج والإشكاليات. كان بول لاكومب، وهو مؤرخ عاش ذلك المخاض الإبستيمولوجي عند منعطف القرن العشرين، الذي أنجب مدرسة الحوليات، على صواب عندما قال منذ مئة وعشرين عامًا: "الزمن! لكنه لا يمثل قيمة في حد ذاته من الوجهة الموضوعية؛ إذ هو مجرد فكرة من ابتكارنا نحن، وتجريد قوي جدًا، يُمثّل لنا الأشياء التي تدوم على وجه التحديد من خلال هذا المظهر المسمى أمدًا"[28].

خاتمة

يمكن أن يكون التحقيب جامدًا، مرتبطًا بقوالب زمنية "جاهزة، باردة، موروثة"، كما يمكنه أن يكون "حيًّا"، أو "حيويًّا"[29]، منخرطًا في عملية منهجية وفكرية، قابلة للمراجعة وفق تقدّم المعرفة، وتقدّم واقع البشرية أيضًا؛ لأنه يبقى من صنع المؤرخ أولًا وقبل كل شيء، ولأن هذا الأخير، كما قال هنري إريني مارو لا يتناول الماضي، البتّة، تناولًا مباشرًا، بل من خلاله هو، ومن خلال حاضره أيضًا. ومعنى ذلك، وفقًا لقوله، أن التاريخ في الحصيلة هو "نتيجة للجهد الذي يقيم من خلاله المؤرخ، أي الذات العارفة، علاقة بين الماضي الذي يثيره والحاضر الذي يعيشه"[30].

ما يظهر حديثًا اليوم بالنسبة إلينا، سيبدو عتيقًا في أعين الأجيال القادمة، من دون شك، مقارنةً بما سيحدث من متغيرات في التقنيات والعقليات. وغالبًا ما ينسى المؤرخ، أو يتناسى، أن جيش نابوليون، مثلًا، الذي بدا حديثًا في إبانه، نظرًا إلى التنظيم والانضباط واستخدام البنادق والمدافع، كان قد اعتمد على المشاة، وأن هؤلاء، خلال الحملة على روسيا في عام 1812، قطعوا المسافة بين باريس وموسكو مشيًا على الأقدام، مثلما حصل تمامًا في العصر القديم حينما قاد الإسكندر الأكبر جيشه في حملته الآسيوية التي أوصلته إلى منطقة البنجاب في شمال الهند.

إذا قمنا بقياسات على مستوى المغرب والبلدان العربية الإسلامية عمومًا، في مستوى من المستويات، اجتماعيًا واقتصاديًا أو سياسيًا أو فكريًا، فلن تكون النتيجة مُغايرة. فهل تفاجئنا أمورٌ مثل هذه؟



28 P. Lacombe, "La science de l'histoire d'après M. Xénopol," *Revue de Synthèse Historique*, tome 1 (Juillet-Décembre 1900) (Paris: Léopold Cerf, 1900), p. 32.

يرى هنري بيرين، في مقالته "مهمة المؤرخ"، أن أفعال الناس والدوافع التي تحركهم وما يترتب عليها من نتائج، لا توجد في نهاية المطاف إلّا في "الأذهان". ينظر:
H. Pirenne, "La tâche de l'historien," *Le Flambeau*, no. 14.8 (1931), pp. 16-17.

29 J. Leduc, "Période, périodisation," in: Christian Delacroix et al., vol. 2, *Historiographies* (Paris: Gallimard, 2010), p. 835.

30 Henri Irénée Marrou, *De la connaissance historique* (Paris: Seuil, 1954), p. 55.



المراجع

العربية

براون، كينيث. **موجز تاريخ سلا: 1000-1800.** ترجمة محمد حبيدة وأناس لعلو. الدار البيضاء: منشورات أمل، 2001.

التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان، 1850-1912.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1983.

حبيدة، محمد. **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات.** الرباط: دار الأمان، 2015.

السبتي، عبد الأحد. **بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار.** الدار البيضاء: توبقال، 2009.

المودن، عبد الرحمن. **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995.

واتيربوري، جون. **أمير المؤمنين: المَلَكِية والنخبة السياسية المغربية.** ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2004.

الأجنبية

Ben Ali, Driss. *Le Maroc précapitaliste*. Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1983.

Berman, M. H. *The Experience of Modernity*. New York: Peguin Books, 1982.

Berthier, Pierre. *La bataille de l'Oued El-Makhazin dite bataille des trois Rois: 4 Août 1578*. Paris: Editions du CNRS, 1985

Braudel, F. *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècles*. Paris: A. Colin, 1979.

________. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. Paris: A. Colin, 1990.

Brown, Kenneth. *Les gens de Salé: Tradition et changement dans une ville marocaine de 1830 à 1930*. F. Podevin (trad.). Casablanca: Eddif, 2001.

Burguière, André (dir.). *Dictionnaire des sciences historiques*. Paris: PUF, 1986.

Eldem, Edhem. *L'Alhambra. A la croisée des histoires.* Paris: Les Belles Lettres, 2021.

Gellner, E. *Saints of the Atlas*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Julien, Charles André. *Histoire de l'Afrique du Nord*. tome 2: *De la conquête arabe à 1830* (1951). Tunis: Cérès Editions, 2003.

Kably, Mohamed et al. *Histoire du Maroc. Réactualisation et synthèse*. Rabat: Publications de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, 2011.

Revue de Synthèse Historique. tome 1 (Juillet-Décembre 1900). Paris: Léopold Cerf, 1900.

Laroui, Abdallah. *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912* (1977). Casablanca/Beyrouth: Centre culturel arabe, 2001.



Le Coz, Jean. *Le Rharb, Fellahs et colons: Etude de géographie régionale*. Rabat: Centre Universitaire de la Recherche Scientifique, 1964.

Le Goff, J. *Faut-il découper l'histoire en tranches?* Paris: Editions du Seuil, 2014.

Delacroix, Christian et al. *Historiographies*. Paris: Gallimard, 2010.

Marrou, Henri Irénée. *De la connaissance historique*. Paris: Seuil, 1954.

Michel, N. *Une économie de subsistances. Le Maroc précolonial*. Le Caire: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997.

Pirenne, H. "La tâche de l'historien." Le Flambeau. no. 14.8 (1931).

Le Goff, J. (dir.). *La Nouvelle Histoire*. Bruxelles: Complexe, 1988.

Rosenberger, Bernard. *Le Maroc au XVIe siècle. Au seuil de la modernité*. Sevilla, Espagne: Fondation des trois cultures, 2008.

Sebti, Abdelahad. "Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc précolonial. Contribution à une relecture de la littérature généalogique fassie, XVe -début XIXe siècle." Thèse inédite. Université de Paris 7. 1984.

Stewart, Charles. *The Economy of Morocco, 1912-1962*. Harvard: Harvard University Press, 1964.

Sur le féodalisme. Publications du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes. Paris: Editions Sociales, 1971.

Valensi, Lucette. *La glorieuse bataille des Trois Rois*. Paris: Editions du Seuil, 1992.



Received التسلم
2022-05-11

Revised التعديل
2023-05-08

Accepted القبول
2023-05-16

الرقم التعريفي: **DOI:** https://doi.org/10.31430/CFDD3336

عبد المجيد بهيني | Abdelmajid Bihini*

مصر بعيون رحالة فارسي (438-444هـ/ 1045-1052م)

Egypt As Seen by a Persian Traveler (438-444 AH/ 1045-1052 AD)

تطرح هذه الدراسة موضوع توظيف المتن الرحلي في البحث التاريخي، وما يكتنف ذلك من مخاطر منهجية ترتبط أساسًا بتفاعل الرحّالة الفوري مع ما يرى من أحداث وما يصف من ظواهر وأوضاع. وقد يؤدي هذا التفاعل تارةً، بالنظر إلى قرب عهد المؤلف بالحدث وعدم أخذ وقت كافٍ لقراءته قراءة صحيحة، إلى الخروج باستنتاجات وتأويلات مجانبة للصواب ومخالفة للحقيقة؛ وتارةً إلى تشكيل صورة أو بناء موقف مبالغ فيه خصوصًا إذا كان للمؤلف تعاطف وميل إلى جهة معينة. وسعيًا لبيان ذلك، اخترنا الاشتغال بنص رحلة ناصر خسرو إلى مصر، إذ إنه يتضمن وصفًا لأوضاعها السياسية ونظمها الإدارية والعسكرية والجبائية في عهد المستنصر الفاطمي. ولم يقتصر خسرو على الوصف والملاحظة، بل كان يدلي بوجهة نظره الإيجابية إزاءها، من دون ترك مسافة زمنية كافية تسمح له بالقيام، أحيانًا، بقراءة واقعية موضوعية لما شاهد من أحداث، وسمع من أخبار ورأى من ظواهر. وقد يُبَرر ذلك بميله الشيعي واعتناقه المذهب الإسماعيلي؛ لذلك يغلب على الحيز المخصص لمصر في الكتاب المدح والإطراء والتمجيد.

كلمات مفتاحية: ناصر خسرو، الرحلة، الحدث، التفاعل الفوري، مصر.

This article considers the employment of travel literature in historical research and the associated methodological risks, mainly in relation to the traveller's immediate interaction with the events he witnessed and the phenomena and conditions he described. Given the author's proximity to the event and not taking enough time to read it closely, this engagement can at times lead to inaccurate deductions and interpretations. At others, it can convey an exaggerated image or attitude, especially if the author has an affinity for a particular side. This article focuses on the records of Nasir Khusraw's journey to Egypt, featuring a description of the political climate and the administrative, military, and tax systems during the reign of the Fatimid caliph al-Mustanṣir. In addition to observations and descriptions, Nasir Khusraw also provides his positive impression of Egypt, at times without having given himself the span of time needed to objectively interpret the events he witnessed, the information he heard, and the experiences he had. Nasir Khusraw's writings in Egypt, therefore, are rife with praise and commendation, in what may be explained by his Shi'i disposition and his adoption of the Ismaili school.

Keywords: Nasser Khosro, Trip, Event, Immediate Interaction, Egypt.

* أستاذ التعليم العالي في شعبة التاريخ في جامعة شعيب الدكالي، المغرب. عضو مختبر "المجتمع المغربي: الديناميات والقيم".

Associate Professor of Higher Education in the History Department at Shaib Al-Dakkali University, Morocco. Member of the Moroccan Society: Dynamics and Values Laboratory.

Email: bihini@hotmail.com.



مقدمة

اخترنا الاشتغال بالمتن الرحلي في إطار المقاربة التاريخية لموضوع قرب عهد وقوع الحدث بقراءته ودراسته وتأويله، واتخاذ موقف منه أو إبداء رأي إزاءه من أجل توظيفه في بناء صورة من صور الماضي؛ ذلك أن مصنفات الرحلة، بالنظر إلى ما تشتمل عليه من أوصاف وتحاليل لظواهر مجتمعية وما تزخر به من أخبار ومعلومات سياسية واقتصادية واجتماعية، تعتبر مصدرًا لا غنى عنه للباحثين في التاريخ. وتزداد أهميتها على اعتبار أن مؤلفيها يسجلون الأحداث التي عاصروها ويتفاعلون آنيًا معها؛ ومن ثم فهي متون تترجم حاضر الفترة التي أُلفت فيها، هذا الحاضر الذي سيصير بمرور الأيام والشهور والسنوات ماضيًا؛ أي تاريخًا.

ينسحب الشيء نفسه على المؤلفات القديمة التي أرّخ فيها مؤلفوها لأحداث ووقائع عاصروها وأبدوا آراءهم إزاءها، أو عبروا عن مواقفهم منها؛ ولنا فيما قاله تقي الدين المقريزي (766هـ-845-هـ)[1] خير مثال على المخاوف التي تنتاب هؤلاء حينما يؤرخون لأحداث كانوا شهود عيان عليها. يقول في معرض تقديمه للمنهج المتبع في تأليف كتاب **المواعظ والاعتبار**: "وأما أيُّ أنحاء التعاليم التي قصدت في هذا الكتاب، فإني سلكت فيه ثلاثة أنحاء، وهي: النقل من الكتب المصنفة في العلوم، والرواية عمن أدركت من شِيخة العلم وجلة الناس، والمشاهدة لما عاينته ورأيته. فأما النقل من دواوين العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم، فإني أعزو كل نقل إلى الكتاب الذي نقلته منه، لأخلص من عهدته وأبرأ من جريرته [...]. وأما الرواية عمن أدركت من الجلة والمشايخ، فإني - في الغالب والأكثر - أصرح باسم من حدثني، إلا أن لا يحتاج إلى تعيينه، أو أكون قد أنسيته، وقل ما يتفق مثل ذلك. وأما ما شاهدته، فإني أرجو أن أكون - ولله الحمد - غير متهم ولا ظنين"[2].

ارتباطًا بما سبق، نروم الوقوف على المعلومات التي دوّنها ناصر خسرو في متن رحلته[3] التي ضمنها وجهة نظره في أوضاع مصر السياسية وبعض نظمها الإدارية والعسكرية والجبائية في عهد حكم المستنصر الفاطمي (427-487هـ/ 1036-1094م)؛ والتركيز على رصد تلك التي تحمل إفادات عن أحداث ووقائع عاصرها المؤلف وشاهدها إما عيانًا، أو حُدِّث بها أو سمع عنها على اعتبار أنه مكث في مصر أزيد من ثلاث سنوات، وأن فترة حكم المستنصر لها دامت زهاء ستين سنة. وبما أن نص الرحلة[4] يشتمل على معلومات وأحداث تاريخية كثيرة تهم تاريخ مصر السياسي في حقب سابقة، خصوصًا ما له صلة بما تختزنه ذاكرة عدد من المنشآت المعمارية

1 هو أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم، ويُلقب تقي الدين ويعرف بالمقريزي. ولد في القاهرة عام 766هـ/ 1366م، وتيسر له دراسة علوم الدين وحفظ القرآن ومعرفة النحو ودراسة الفقه والتفسير والحديث وبعض العلوم الأخرى، مثل التاريخ وتقويم البلدان والأدب والحساب على مشايخ العصر؛ ومن بينهم: جده لأمه ابن الصائغ شمس الدين محمد بن محمد، وابن دقماق، وابن خلدون وغيرهم. تولى ديوان الإنشاء والحسبة في مصر، والقضاء والتدريس في كل من مصر والشام، وألف كتبًا كثيرة، منها: **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، و**شذور العقود في ذكر النقود**، و**الأكيال والأوزان الشرعية**، و**النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم**. توفي في القاهرة سنة 845هـ/ 1441م. ينظر: حسين عاصي، **المقريزي مؤرخ الدول الإسلامية في مصر** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ/ 1992م)، ص 5-16.

2 **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ "الخطط المقريزية"**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، ج 1 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 10.

3 ناصر خسرو، **سفرنامه: رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري**، نقلها إلى العربية الدكتور يحيى الخشاب، ط 3 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983). انطلق ناصر خسرو في هذه الرحلة من خراسان صوب الحجاز مرورًا بشمال الجزيرة الفراتية وبلاد الشام ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، واستغرقت سبع سنوات (438-444هـ/ 1045-1052م). ومن غير المستبعد أن تكون المدة التي قضاها في مصر (وهي أكثر من ثلاث سنوات) قد أسعفته في الاطلاع على وثائق ومحفوظات مكّنته من كشف خبايا الأمور السياسية والإدارية والمالية والعسكرية، والوقوف على الأحوال الاقتصادية في عهد الخليفة المستنصر، فضلًا عما شاهده وسأل عنه وسمعه. ويستفاد من فقرات كثيرة في نص الرحلة أن علاقات وطيدة ومباشرة كانت تربط بينه وبين المستنصر ومقربين من حاشيته. ينظر: خسرو، ص 25، 107.

4 يرى كل من يحيى الخشاب وكراتشكوفسكي أن النص الذي وصل إلينا من رحلة ناصر خسرو قد وصل مختصرًا. المرجع نفسه، ص 17-18؛ كراتشكوفسكي أغناطيوس يوليانوفتش، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، نقله إلى اللغة العربية صلاح الدين عثمان هاشم، ج 1 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1963)، ص 260-261.



من تمجيد لسياسة بعض السلاطين والأمراء السابقين، أو انتقاد أنظمتهم، فإن هذه الأخيرة ستُثتنى من الدراسة لخروجها عن إطار البحث الزمني[5].

إن ما يميز رحلة ناصر خسرو من كثير من الرحلات، ارتباطها بأربعة معطيات أساسية:

- طول المدة التي قضاها المؤلف في مصر (ثلاث سنوات وثلاثة أشهر).
- ثقافته الواسعة وتوليه مناصب عليا.
- طول مدة حكم المستنصر (زهاء ستين سنة).
- غرض الرحلة[6].

أسعفته هذه المعطيات جميعها في تكوين صورة واضحة عن السياسة التي انتهجها المستنصر الفاطمي في تدبير شؤون مصر، وسمحت له بتقديم أوصاف دقيقة عنها. فلم يكن خسرو رحّالة عابر سبيل، بل مكنه مكوثه الطويل في مصر وثقافته الواسعة وشغله مناصب كبرى في الدولتين الغزنوية[7] والسلجوقية[8] من سبر أغوار السياسة الفاطمية. وإذا أضفنا إلى ذلك، بحسب ما جاء في مقدمة محقق كتاب **سفرنامه**، أن الغرض من الرحلة يتمثل في رغبة مؤلفها في التعمق في المذهب الفاطمي والتبحر فيه، وأنه أصبح من كبار دعاته[9]، فإن أثر ذلك كله كان واضحًا في المتن بحيث كانت نظرته إيجابية لكل ما له صلة بالدولة الفاطمية؛ لذلك غلب على تناوله لسياسة المستنصر في متن رحلته، أسلوب المدح والإطراء والتمجيد، وذلك خلافًا للفقرات التي تحدث فيها عن باقي البلدان التي زارها.

سنحاول فيما يأتي تجليةَ ذلك، من خلال الوقوف على بعض الأوصاف والمعلومات والانطباعات الواردة في الكتاب، التي تبرز رأي المؤلف في شخصية الخليفة المستنصر، وفي تدبيره الإداري والأمني والضريبي، وكذا في تسييره شؤون مصر الاقتصادية والعسكرية.

أولًا: أوصاف المستنصر بالله الفاطمي (ت. 487هـ/ 1094م)

يذكر المؤلف[10] في وصف رحلته أسماء عدد كبير من السلاطين والأمراء والحكام، إذ سجل بشأنهم معلومات تاريخية كثيرة، منهم من كان اتصاله به مباشرًا؛ أي رآه رأي العين، ومنهم من لم يتصل به، بل سمع عنه أو شاهد أثرًا من آثار سياسته في البلدان

---

5 جرت معالجة جزء من هذا الموضوع في دراسة سابقة. ينظر: عبد المجيد بهيني، "البعد التاريخي في وصف رحلة ناصر خسرو 'سفرنامه' (438-444هـ/ 1045-1052م): النصوص الأثرية والجغرافية"، ندوة: **التداخل في العلوم الإنسانية: التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا**، تنسيق عبد المجيد بهيني وأحمد المكاوي (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019)، ص 15-17، 19-20، 22.

6 للتوسع في الغرض من الرحلة وبواعثها، ينظر مقدمة يحيى الخشاب لكتاب: **سفرنامة**، ص 13-14؛ كراتشكوفسكي، ص 259.

7 دولة إسلامية سنّية قامت في منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي في شمال الهند، وامتدت رقعتها لتشمل خراسان وطخارستان وسجستان وأجزاء من بلاد ما وراء النهر. أسسها ألب تكين أحد الموالي الأتراك ممن كانوا في خدمة السامانيين، وتنسب إلى عاصمتها غزنة الواقعة على هضبة عالية بالقرب من وادي كابل، من أشهر حكامها: سبكتكين بن ألب وولده محمود الغزنوي الذي عُرف بلقب "الغازي" لكثرة فتوحاته، ومن أشهر العلماء البارزين فيها الفيلسوف الرياضي المؤرخ أبو الريحان البيروني 440هـ/ 1048م. انتهت مدتها سنة 582هـ/ 1186م. ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ/ 1996م)، ص 331.

8 ناصر خسرو، ص 11. يطلق اسم سلاجقة على فرع من الأتراك الغز، يُنسبون إلى جد مؤسس اسمه سلجوق بن تقاق، عاشوا أول أمرهم في تركستان ثم استقرّوا ببخارى ومنها سيطروا على خراسان فقضوا على مؤامرة الزعيم البويهي البساسيري التي استهدفت إدخال بغداد تحت لواء الخلافة الفاطمية، وتمكنوا فيما بعد من إقامة دولتهم السلجوقية على حساب البيزنطيين في آسيا الصغرى سنة 471هـ/ 1078م على يد سليمان قتلمش وعرفت بعض فترات الازدهار. من أشهر أعلامها الوزير نظام الملك أبو محمد الحسن، وأبو حامد الغزالي، وعمر الخيام، وناصر خسرو. لمزيد من المعلومات، ينظر: أبو الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، مج 8 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ/ 1987م)، ص 236 وما بعدها؛ الحسيني صدر الدين بن علي، **كتاب أخبار الدولة السلجوقية**، تصحيح محمد إقبال (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1404هـ/ 1984م)؛ الخطيب، ص 254.

9 المرجع نفسه، ص 26–29.

10 هو أبو معين الدين ناصر خسرو القباديانى المروزي. ولد في قباديان بإيران عام 394هـ لأسرة متوسطة الحال. التحق بخدمة الغزنويين الذين كانوا يحكمون معظم مناطق فارس إلى بداية القرن الخامس الهجري. شغل مناصب حكومية مهمة في الدولة الغزنوية بحيث تولى خطة الإنشاء، وكان من المتصرفين في أموال السلطان وأعماله. وبعد مجيء السلاجقة وحكمهم لإيران، التحق خسرو بالعمل في خدمتهم، فاشتغل بالديوان في عهد الأمير جغري بك داود بن ميكائيل بن سلجوق حاكم خراسان. كان ناصر خسرو واسع الاطلاع، انكب على قراءة الفلسفة والحكمة وبحث في الأديان، وعرف بكونه شاعرًا.



التي زارها. كما يزخر نص الرحلة بأسماء آخرين لم يعاصرهم وأورد بشأنهم، إشارات تاريخية قيمة استقى بعضها تارةً من أفواه رجال ثقات لقيهم في أثناء وجوده في المناطق التي كانت خاضعة لأولئك الحكام، واعتمد في بعضها طورًا على ما كانت تختزنه ذاكرته من معلومات تاريخية حولهم، أو على ما اطلع عليه في مصادر مكتوبة. ولم يثنِه قربه من الحدث أو معاصرته لبعض الحكام والأمراء عن التعبير عن رأيه في عدد من الأمور المرتبطة بسياساتهم والتعليق على بعض الأحداث وإبداء رأيه فيها؛ مما يعني أن التفاعل الآني مع الحدث كان مطروحًا منذ القديم.

حظيت مصر بالنصيب الأوفر مما دوّنه خسرو عن البلدان والأقطار التي زارها في رحلته. واستأثر السلطان الفاطمي المستنصر بأكبر حصة في هذا الباب؛ بحيث ضمّت رحلته معلومات عنه تدل على أن المؤلف شاهده عيانًا، وذلك بمناسبة وصفه لفتح الخليج[11]، يقول واصفًا إياه: "شاب كامل الجسم، طاهر الصورة، من أبناء أمير المؤمنين حسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهما [هكذا]. كان حليق شعر الرأس، يركب على بغل ليس في سرجه أو لجامه حلية، فليس عليه ذهب أو فضة. وقد ارتدى قميصًا أبيض، عليه 'فوطة' فضفاضة، كالتي تلبس في بلاد المغرب، والتي تسمى في بلاد العجم 'دراعة'[12]، وقيل إن اسم هذا القميص 'الدبيقي'[13] [...] وكان على رأسه عمامة من لونه، ويمسك بيده سوطًا ثمينًا"[14].

إن ما يلفت انتباه القارئ إضفاء خسرو لقب إمارة المؤمنين على الحسين بن علي بن أبي طالب، وإتباعه بالتصلية عليهما محاولة منه للسير على خطى من استماتوا ويستميتون من أجل إقناع الناس بانحدار الفاطميين من الأسرة النبوية الشريفة؛ أي بالأصل الشريف للفاطميين، ولإضفاء الشرعية على حكمهم.

وقد وُصف المستنصر بأنه "شاب كامل الجسم" من دون إعطاء أي معلومة عن عمره. فكم كان عمره حينما رآه؟ يمكن الإجابة بشكل تقريبي عن هذا السؤال باستحضار ما يلي: إذا علمنا أن هذا الأخير تولى الحكم خلفًا لوالده الظاهر لإعزاز دين الله وهو ابن سبع سنوات في النصف من شعبان سنة 427هـ/ 1036م، وأن وفاته كانت في سنة 487هـ/ 1094م، وأن السنة التي رآه فيها المؤلف بمناسبة يوم عيد ركوب السلطان لفتح الخليج تقع في المرحلة الثانية من رحلته، وهي المرحلة التي استقر فيها بمصر، ودامت ثلاث سنوات وثلاثة أشهر[15]؛ فإذا استحضرنا كل هذه المعطيات التاريخية، أمكننا استخلاص أن عمر المستنصر كان يراوح بين 19 و22 سنة.

ثانيًا: جوانب من سياسته الداخلية

1. انتشار العدل والأمن

يقول ناصر خسرو: "وقد رأيت الأمن والعدل، فيما رأيت من بلاد العرب والعجم في أربعة مواضع: الأول بالدشت أيام لشكر خان، والثاني في الديلم أيام أمير الأمراء جستان بن إبراهيم، والثالث بمصر أيام المستنصر بالله أمير المؤمنين، والرابع بطبس أيام الأمير أبي الحسن كيلكي بن محمد، فلم أسمع على كثرة ما سافرت بمثل ما في هذه الجهات من الأمن ولم أره"[16]. إن ما يهمنا في هذا النص

---

11 يسمى "عيد ركوب فتح الخليج". خسرو، ص 93.

12 جبة فضفاضة مشقوقة المقدم من النحر إلى أسفل، بأزرار وعُرى.

13 نسبة إلى دبيق "بليدة كانت بين الفرما وتنيس من أعمال مصر تنسب إليها الثياب الدبيقية". ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج 2 (بيروت: دار صادر، 1397هـ/ 1977م)، ص 438.

14 خسرو، ص 96.

15 من 7 صفر 439هـ إلى أواخر جمادى الثاني 442هـ. ينظر: خسرو، ص 19. (مقدمة المحقق).

16 المرجع نفسه، ص 156.



حديث صاحب الرحلة عن الأمن والعدل بمصر في عهد المستنصر بحيث قدم صورة إيجابية عن حسن سياسته للرعية، وأكد ذلك في موضع آخر بقوله: "بلغ أمن المصريين واطمئنانهم إلى حد أن البزازين وتجار الجواهر والصيارفة لا يغلقون أبواب دكاكينهم، بل يسدلون عليها الستائر. ولم يكن أحد يجرؤ على مد يده إلى شيء منها"[17]. وقد أورد أمثلة أخرى تؤكد ذلك[18]. وذكر أن علاقة السلطان بالناس كانت تطبعها الثقة، "فلا يخشون الجواسيس ولا الغمازين، معتمدين على أن السلطان لا يظلم أحدًا ولا يطمع في مال أحد"[19].

وفي السياق ذاته ذكر المؤلف أنه رأى في مصر نصرانيًا ثريًا يملك من السفن والأموال والأملاك الشيء الكثير. وحدث في إحدى السنوات أن كان النيل ناقصًا وعزّت الغلة، "فأرسل الوزير إلى هذا النصراني، وقال: 'ليست السنة رخاء، والسلطان مشفق على الرعية، فأعطِ ما استطعت من الغلة، إما نقدًا وإما قرضًا'، قال النصراني: 'أسعد الله السلطان والوزير، إن لدي من الغلة ما يمكنني من إطعام أهل مصر [يقصد مدينة مصر أي القاهرة] الخبز ست سنوات'"[20].

وقد ربط المؤلف بين العدل والأمن والثروة حينما علق على هذا السلوك قائلًا: "وكل من يستطيع الحكم يدرك كم ينبغي أن يكون لهذا الثري لتبلغ غلته هذا المقدار، وأي سلام كانت فيه الرعية، وأي عدل كان للسلطان، بحيث تكون أحوال الناس على هذا الوضع وأموالهم بهذا القدر، لم يكن السلطان يظلم أو يجور على أحد، ولا كان أحد من الرعية يخفي أو ينكر شيئًا مما يملك"[21].

ومن نتائج انتشار الأمن والعدل في عهده، سيادة التسامح الديني بين أتباع مختلف الديانات الموجودة بمصر، وترسيخ التضامن بينهم؛ الأمر الذي تجلى بشكل واضح في التحالف الذي كان يحصل كلما تطلبت الظروف ذلك بين الحكام والأغنياء لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من دون اعتبار للعرق أو للدين أو للمذهب، وهي سياسة نهجها الفاطميون لتوطيد سيطرتهم على البلاد والحيلولة دون قيام الانتفاضات والثورات.

ويُستشف من إحدى الإشارات أنه عقد مقارنة بين ما شاهده من غنى وأمن بمصر وبين ما عهده بموطنه الأصلي حينما قال: "ورأيت أموالًا يملكها بعض المصريين لو ذكرتها أو وصفتها لما صدقني الناس في فارس، فإني لا أستطيع أن أحدد أموالهم أو أحصرها. أما الأمن الذي رأيته هناك فإني لم أره في بلد من قبل"[22]. فعلى الرغم مما قد تحمله مثل هذه الإشارة من انحياز، فإنها تفيد بحسب شهادته في تعرف أن أوضاع الناس المادية وعلاقة الأغنياء بالحكام في فارس كانت مختلفة عما كانت عليه الأحوال بمصر أيام زيارته لها.

2. السياسة الضريبية

ألقى المؤلف الضوء في أكثر من موضع في هذه الرحلة على طرق تحصيل الخراج والضرائب في مصر، ونوه بها من خلال إقامة مقارنات بينها وبين ما كان معمولًا به في بلدان أخرى بشكل مباشر أو مضمر. وفي هذا الخصوص، ذكر أنه سمع من مصادر موثوق بها أن مقدار ما كان يصل إلى خزانة المستنصر ألف دينار مغربي يوميًا من تنيس[23]، وأن هذا المقدار كان يصل مرة واحدة "يحصله شخص واحد، يسلمه أهل المدينة إليه في وقت معين، وهو يسلم للخزانة، فلا يتأخر منه شيء. ولا يجبى شيء بالعنف من أي شخص"[24].

17 المرجع نفسه، ص 108.
18 المرجع نفسه، ص 108-109.
19 المرجع نفسه، ص 105.
20 المرجع نفسه، ص 106.
21 المرجع نفسه.
22 المرجع نفسه، ص 105-106.
23 للوقوف على أهمية تنيس الاقتصادية ومصادر الجباية التي كان تصل منها إلى خزينة السلطان، ينظر: خسرو، ص 76-80؛ الحموي، مج 2، ص 51-54.
24 المرجع نفسه، ص 79.



وفي شأن الخراج، استرعى إعجابه عادة وسنة استنها المصريون في استخراج خراجها وجباية أموالها منذ عهد الفراعنة، وما زالت مستمرة إلى وقت زيارة المؤلف؛ ويتعلق الأمر بفيضان النيل وعلاقته بجباية الخراج. ذلك أنه حين تبلغ زيادة النيل "ذراعًا كاملًا تضرب البشائر ويفرح الناس، حتى تبلغ الزيادة ثمانية عشر ذراعًا، وهي الزيادة المعهودة، يعني أنه كلما قلت الزيادة عن ذلك، قيل إن النيل ناقص، فتصدقوا ونذروا النذور وعلاهم الغم. فإذا زاد عن هذا القدر فرحوا وأظهروا الغبطة"[25]. ومما نوه به في هذا السياق أن السلطان الفاطمي لا يأخذ الخراج ولا يطالب الناس بشيء ما لم يصل الارتفاع إلى ثمانية عشر ذراعًا[26]. وفي هذا دليل على اهتمام المستنصر بأحوال الناس ورعاية مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية بحسب صاحب الرحلة؛ وذلك عبر التخفيف عنهم بعدم ربط تحصيل الضرائب بالزمن؛ أي الموسم، بل بالحدث؛ أي بالواقع[27].

ومن بين الضرائب التي استرعت انتباهه أيضًا، تلك التي كانت مفروضة على ما يستخرجه الباحثون في تلال مصر ومحاجرها من الدفائن والكنوز، وكان يطلق عليهم اسم "المطالبين"[28]، بحيث كان السلطان يأخذ "خمس ما يكشفه المطالب والباقي له"[29]. ويستشف من إحدى الإشارات أن قيمة ما كان يستخرج منها كانت كبيرة بدليل تعيين رجل يشرف على المطالبين، وأن هؤلاء كانوا يجنون أموالًا وثروات عظيمة من هذه الخطة[30]. ولم يقتصر أمر الاشتغال بهذا الوجه من أوجه الكسب على أهل مصر، بل كان يأتي لهذا الغرض رجال من المغرب والشام حيث كان الاعتقاد سائدًا بأن أموال فرعون مدفونة في هذه المواضع[31].

وانبهر صاحب الرحلة أيضًا بطريقة معاملة المستنصر للصناع وللناس جميعًا، فقد كان تعجّبه كبيرًا من حرصه على أن يتوصل الصناع بما يستحقون من أجر لقاء ما ينسجونه له من قصب وبوقلمون[32]، وكان أشد حرصًا على دفع الثمن كاملًا، وكانوا يعملون ذلك بمحض إرادتهم وبرضاهم بعيدًا عن أعمال السخرة التي كانت في بلدان أخرى مفروضة عليهم من الديوان في مثل هذه الحالة.

---

25 المرجع نفسه، ص 81.

26 المرجع نفسه، ص 81-82.

27 تشير المصادر إلى أن الفاطميين منذ دخولهم مصر أبدعوا في موضوع تدبير فيضان النيل بنهج سياسة تتسم بكثير من الحيطة والحذر، وذلك لما لهذا المعطى الطبيعي من تأثير في أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية؛ يقول المقريزي: "ومن أحسن السياسات في أمر النداء على النيل ما حكاه الفقيه ابن زولاق [ت. 387هـ/997م]، في سيرة المعز لدين الله، قال: وفي هذا الشهر (يعني شوال سنة اثنين وستين وثلاثمائة) منع المعز لدين الله من النداء بزيادة النيل، وألا يكتب بذلك إلا إليه وإلى القائد جوهر، فلما تم أباح النداء (يعني لما تم ستة عشرة ذراعًا) وكسر الخليج". وعلق المقريزي على فوائد إخفاء مقدار مياه النيل عن عامة الناس تعليقًا بديعًا قال فيه: "فتأمل، ما أبدع هذه السياسة، فإن الناس دائمًا إذا توقف النيل في أيام زيادته أو زاد قليلًا يقلقون ويحدثون أنفسهم بعدم طلوع النيل، فيقبضون أيديهم على الغلال، ويمتنعون من بيعها رجاء ارتفاع السعر، ويجتهد من عنده مال في خزن الغلة، إما لطلب السعر، أو لطلب ادخار قوت عياله، فيحدث بهذا الغلاء، فإن زاد الماء انحل السعر، وإلا كان الجدب والقحط [...] ففي كتمان الزيادة عن العامة أعظم فائدة وأجل عائدة". المقريزي، ج 1، ص 178.

28 المرجع نفسه، ص 113؛ بهيني، ص 19؛ تناول عبد الرحمن بن خلدون، في إطار نقده لهذا الوجه من وجوه الكسب، سبب ظهور أمر المَطالب والكنوز في مصر في فصل عنونه بما يلي: "فصل في أن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي". ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1423هـ/ 2004م)، ص 402- 406؛ المسعودي أبو الحسن علي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي، ج 1 (بيروت: المكتبة العصرية، 1425هـ/ 2005م)، ص 274-276؛ يقول المسعودي: "ولمصر أخبار عجيبة من الدفائن [والبنيان] وما يوجد في الدفائن من ذخائر الملوك التي استودعوها الأرض وغيرهم من الأمم ممن سكن تلك الأرض، وتدعى بالمطالب إلى هذه الغاية". المسعودي، ج 1، ص 274.

29 خسرو، ص 114.

30 المرجع نفسه، ص 114؛ يقول في هذا الصدد متحدثًا عن المسمى عمدة الدين خادم السلطان الفاطمي المستنصر وكان أمير المطالبين في عهده: "وكان عظيم الجاه [...] وكانت أمواله من الكثرة بحيث استغرق نقلها من خزائنه إلى خزائن السلطان شهرين". المرجع نفسه، ص 113-114. ويذكَر أن أحمد بن طولون هو أول من عيّن رجلًا من عنده يكون مشرفًا على المطالبين. يقول تقي الدين أحمد بن علي المقريزي في هذا الصدد: "وركب أحمد بن طولون يومًا إلى الأهرام، فأتاه الحجاب بقوم عليهم ثياب صوف، ومعهم المساحي والمعاول، فسألهم عما يعملون، فقالوا: نحن قوم نطلب المطالب. فقال لهم: لا تخرجوا بعدها إلا بمشورتي أو رجل من قبلي". ينظر: **المواعظ والاعتبار**، ج 1، ص 128.

31 خسرو، ص 113-114؛ بهيني عبد المجيد، ص 19-20.

32 يتعلق الأمر بقماش ذهبي يتغير لونه بتغير ساعات النهار. ينظر: خسرو، ص 77.



ويبدو أن مدعاة هذا الإعجاب تكمن في أن خسرو لم يعهد مثل هذه المعاملة بموطنه الأصلي، ولا في البلاد الأخرى التي زارها في أثناء قيامه بهذه الرحلة، حيث كان الديوان والسلطان يفرضان "السخرة على الصناع"[33].

3. سياسة التحكم في القطاعات الحيوية

تحدث المؤلف عن امتلاك المستنصر عددًا لا يحصى من البيوت في القاهرة ومصر، وذكر أنه كان - بحسب ما تنامى إلى سمعه - "يؤجرها ويحصل أجرتها كل شهر. يؤجرها للناس برغبتهم ثم يتقاضون الأجر فلا يجبر شخصًا على شيء"[34]. ويستفاد مما جاء في مواضع أخرى أنه كان يملك عددًا كبيرًا من الدكاكين والحمامات والأربطة في القاهرة[35]، وكثيرًا من السفن بتنيس[36] وطرابلس[37] التي كانت "تسافر إلى بلاد الروم وصقلية والمغرب للتجارة"[38]. وهذا يعني أنه كان مستأثرًا بعدد من القطاعات الحيوية التي كان من شأنها تمكينه من إثبات قبضته على زمام الأمور السياسية، والتحكم في تدبير شؤون الناس، وتمويل البعثات الدعوية السياسية لنشر التشيع في بلدان أخرى وترسيخه في الأقاليم المنتشر بها. وفي هذا الإطار انتبه خسرو إلى وجود "طبقات أخرى من الرجال من ذوي الفضل والأدباء والشعراء والفقهاء" الذين كان الفاطميون يخصصون لهم بمناسبة يوم فتح الخليج المنوه بها أرزاقًا معينة[39].

واعتبارًا لمكونات هذه الطبقة وطبيعة وظائفها، من غير المستبعد أن يتعلق الأمر بجهاز دعوي مهمته العمل على نشر المذهب الشيعي، وهي مهمة أثبتت الأحداث التاريخية سابقًا وراهنًا أنها تتطلب تنظيمًا دقيقًا وإمكانات مالية ضخمة لا يمكن تأمينها إلا بوجود نظام سياسي ممركز يتحكم في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية على غرار ما وصف به صاحب الرحلة سياسة المستنصر لمصر.

ثالثًا: السياسة الخارجية

1. انتفاضة سياسية خارج مصر

من الأحداث السياسية التي وصل خبرها إلى مصر في أثناء وجود ناصر خسرو بها والتي ذكرها في متن رحلته، عصيان حاكم حلب معز الدولة أبي علوان ثمال بن صالح بن مرداس (433-448هـ)[40] على المستنصر. يقول: "في سنة إحدى وأربعين وأربعمئة (1049م)، وأنا بمصر، جاء الخبر أن ملك حلب قد شق عصا الطاعة على السلطان، وكان تابعًا له، وكان آباؤه ملوكًا على حلب [...] وكان للسلطان خادم اسمه عمدة الدولة [...]، قصارى القول إن السلطان بعث هذا الخادم إلى حلب، وأمده بقوة ليشد أزره، وأعطاه كل ما ينبغي للملوك من الدهاليز والسرر [...]، ولما قتل عمدة الدولة خاف ملك حلب أن يرسل له السلطان جيشًا، فبادر بإرسال ابنه

33 يقول في هذا السياق: "وما ينسج للسلطان من القصب والبوقلمون يدفع ثمنه كاملًا، بحيث يعمل الصناع برضاهم للسلطان، لا كما في البلاد الأخرى حيث يفرض الديوان والسلطان السخرة على الصناع". المرجع نفسه، ص 79.

34 المرجع نفسه، ص 89.

35 المرجع نفسه، ص 88.

36 في خضم وصفه لتنيس، يقول المؤلف: "ويرابط حولها، دائمًا، ألف سفينة، منها ما هو للتجار وكثير منها للسلطان". المرجع نفسه، ص 79.

37 كانت طرابلس تابعة لسلطان مصر. ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

38 المرجع نفسه.

39 المرجع نفسه.

40 ابن العديم كمال الدين، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، تحقيق سامي الدهان، ج 1 (دمشق: منشورات المعهد الفرنسي للدراسات العربية، 1370هـ/ 1951م)، ص 260.



وهو في السابعة من عمره مع زوجه[41]، ومعهما كثير من التحف والهدايا للسلطان، وذلك ليعتذرا عما فعل. فلما جاءا مكثا ما يقرب من شهرين خارج مصر، ولم يؤذن لهما بالدخول، ولم تقبل تحفهما إلى أن شفع لهما الأئمة والقضاة عند السلطان، وتوسلوا إليه أن يقابلهما، ففعل ثم رجعا بالتشريف والخلع"[42].

وقد أورد كمال الدين بن العديم معلومات مفصلة ودقيقة عن أسباب هذا الحدث، تختلف عما جاء في النص المذكور بخصوص استقبال المستنصر لزوجة معز الدولة[43]. ويعتبر هذا التمرد أحد التحديات الخارجية البارزة التي شهدها عهده، ويفهم من النص أن نفوذ الخلافة الفاطمية السياسي كان ممتدًا زمن زيارة المؤلف لمصر إلى شمال بلاد الشام. كما أنه يميط اللثام عن المكانة التي كانت للأئمة والقضاة لدى الفاطميين، وعن أدوارهم السياسية الوازنة التي كانوا يضطلعون بها إلى جانب المسؤوليات القضائية والفكرية والدينية والمذهبية والدعوية التي كانت منوطة بهم.

2. محاولة استكشاف منابع النيل

بسبب الأهمية القصوى التي يمثلها وادي النيل بالنسبة إلى الاقتصاد المصري وما يستتبع ذلك من نتائج سياسية واجتماعية، أورد صاحب الرحلة معلومة تاريخية قيمة تلقّاها سماعًا، تفيد أن المستنصر أرسل بعثة في رحلة استكشافية لمحاولة معرفة مكان منابعه. وقد دامت هذه الرحلة سنة كاملة، "ولكن أحدًا لم يعرف حقيقة منبعه"[44]. وقد يستشف من مثل هذه الإشارة أن حكام مصر لم يخفوا رغبتهم في التوسع جنوبًا على حساب البلدان التي يمر عبرها النهر في محاولة للسيطرة عليها، أو على الأقل للحفاظ على العلاقات الطيبة التي كانت تجمع مصر بتلك البلدان. يتضح ذلك من فحوى النص الذي يتحدث فيه المؤلف عن ولاية النوبة، قائلًا: "وعلى مسافة أربعة فراسخ من هذه المدينة [أسوان] طريق ولاية النوبة، وهي ولاية أهلها جميعًا من النصارى. ويرسل ملوكها، من قديم، الهدايا لسلطان مصر. وبين البلدين عهود ومواثيق، فلا يذهب جيش السلطان هناك، ولا يؤذي أهلها"[45]. وبموازاة العلاقات السياسية الطيبة، كانت هنالك علاقات تجارية تجمع بين الطرفين، حيث كان التجار المصريون زمن الرحلة يبيعون الخرز والأمشاط والمرجان، ويجلبون من النوبة الرقيق والقمح والذرة[46].

3. البعثات

من المعلومات النادرة التي انفرد ناصر خسرو بتسجيلها، تلك التي تتعلق بوجود فرقة تتألف من أبناء ملوك وأمراء جاؤوا إلى مصر "من المغرب واليمن والروم وبلاد الصقالبة والنوبة والحبشة [...] وأولاد ملوك الكرج، وأبناء ملوك الديلم، وأبناء خاقان تركستان"[47] بمناسبة يوم عيد ركوب السلطان لفتح الخليج. ويبدو أن الأمر، بحسب نص الرحلة، يتعلق بالبعثات التي كانت تفد على مصر من أطراف العالم للتوسع في معرفة المذهب الفاطمي[48].

41 وتدعى علوية بنت وثُعرف بـ "السيدة"، ينظر: ابن العديم، ج 1، ص 267.
42 خسرو، ص 113-114.
43 ينظر: ابن العديم، ج 1، ص 263-268.
44 خسرو، ص 81.
45 المرجع نفسه، ص 116.
46 المرجع نفسه، ص 81.
47 المرجع نفسه.
48 المرجع نفسه، ص 95، الهامش 2.



وقد يفهم من النص أن حضور هذه البعثات يدخل ضمن إجراء سياسي دأب الحكام الفاطميون على القيام به في كل سنة لقياس مستوى العلاقات التي كانت تربط بين مصر وبين هذه الدول، ثم بينها وبين البلدان التي كان المذهب الشيعي منتشرًا فيها، وبينها أيضًا وبين الأقاليم التي كانت خاضعة لها سياسيًا ومذهبيًا. ويظهر أن مصاريف تنقّل هذه الوفود كانت على حساب الدولة المستقبلة، وهو ما قد يستشف من الفقرة التي تقول: "ولا يقل رزق الواحد من أبناء الأمراء عن خمسمئة دينار، وقد يبلغ الألفين، وليس لهم عمل إلا أن يذهبوا ليسلموا على الوزير حين يركب ثم يعودون"[49]. ومن غير المستبعد أن يكون طول المسافة التي تفصل بين مصر - مركز التشيع آنذاك - وبين تلك البلدان، ودرجة خضوع كل منها مذهبيًا لحكام مصر، هما المفسرين لذلك التمييز الحاصل في أرزاق أبناء الأمراء المخصصة لهم برسم هذه المناسبة.

رابعًا: مكونات الجيش الفاطمي

تحتوي الرحلة معلومات دقيقة ومفصلة عن الجيش الفاطمي، وعن عدد العناصر المكونة لكل فرقة؛ حيث ذكر المؤلف أنه كان مكونًا من الفرق التالية:

- فرقة تسمى "الكتاميين": وأصلهم من القيروان، رافقوا المعز لدين الله في أثناء انتقاله منها إلى مصر، وعددهم، بحسب ما سمعه، عشرون ألف فارس[50].
- فرقة تسمى "الباتليين"[51]: وأصلهم من المغرب، دخلوا مصر قبل انتقال السلطان المعز لدين الله إليها، وعددهم، بحسب ما تنامى إلى سمعه، خمسة عشر ألف فارس[52]، قدموا مع جوهر الصقلي. ويعتقد – بحسب ما ذكره تقي الدين المقريزي - أن سبب تلك التسمية يعود إلى أنهم لم يحضروا تقسيم المعز لدين الله للأموال التي وزعها على الجند بعد قدومه إلى مصر، وعندما طالبوا منحهم مخصصاتهم لم ينالوا شيئًا فقالوا: "رحنا في الباطل"[53]، فأطلق عليهم لقب "الباطلية"[54].
- فرقة تسمى "المصامدة" (عشرون ألف رجل): يتميزون ببشرتهم السوداء[55]. تنتمي هذه الفرقة "إلى قبيلة مصمودة، وهي إحدى قبائل بربر البرانس. وقد شاركت أعداد كبيرة منهم في الفتح الفاطمي لمصر، كما أدّوا دورًا هامًا في فتح بلاد الشام. ولم تشر المصادر إلى حجم أعدادهم"[56]، لكن المؤكد أن أعدادهم كانت كبيرة مثلما تدل على ذلك إشارة خسرو السالفة.

---

49 المرجع، ص 95.

50 المرجع نفسه، ص 94؛ لمزيد من المعلومات حول تاريخ هذه الفرقة، ينظر: المنتشري عبده مرعي، "النظم والتراتيب العسكرية في الجيش الفاطمي (358/ 867هـ) (969/ 1171م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز سعود، المملكة العربية السعودية، 1438هـ/ 2017م، ص 22-26.

51 لعل الأمر يتعلق هنا بـ "الباطلية". ينظر: خسرو، ص 100، الهامش 2.

52 المرجع نفسه، ص 94.

53 المقريزي، **المواعظ والاعتبار**، نقلًا عن: المنتشري، ص 28.

54 ذكر ابن عبد الظاهر محيي الدين أبو الفضل عبد الله المصري، أنه كانت لهم حارة في القاهرة حملت اسمهم. ينظر: **الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة**، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور أيمن فؤاد سيد (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1417هـ/ 1996م)، ص 42.

55 خسرو، ص 94.

56 المنتشري، ص 26.



- فرقة تسمى "المشارقة" (عشرة آلاف رجل): تتألف من عناصر تركية وعجمية (الديلم والأرمن والأكراد)[57]، اصطنعها الفاطميون في مصر، وأكثرهم وُلد فيها، وقد اشتقت التسمية من الأصل، وكانوا يتميزون بضخامة الأجسام[58].
- فرقة تسمى "عبيد الشراء" (ثلاثون ألف رجل): وهم عبيد مشترون[59]. أصلهم من بلاد النوبة وإثيوبيا. وكان الحاكم بأمر الله الفاطمي أول من جعل السودانيين من مكونات الجيش التي يعتمد عليها. وقد أصبحوا يمثلون في عهد المستنصر أهم عناصر الجيش الفاطمي كما تدل على ذلك إشارة ناصر خسرو السالفة[60].
- فرقة تسمى "البدو" (خمسون ألف رجل): أصلهم من الحجاز، وقد اشتهروا بالرماية[61].
- فرقة تسمى "الأستاذين" (ثلاثون ألف فارس): تتألف من خدم بيض وسود اشتروا للخدمة[62]. يشكل الصقالبة الغالبية العظمى منهم، وهم خدم دورهم مرافقة الخليفة أينما حل وارتحل، وكانوا يشكلون الفئة الأولى من خواصه والمقربين منه. وقد انفرد مؤلف الرحلة بذكر عدد هذه الفرقة؛ إذ لم ترد في المصادر التاريخية الأخرى أي إشارة إلى عددها.
- فرقة تسمى "السرائيين" (عشرة آلاف رجل): وهم مشاة جاؤوا من كل ولاية، يتولى رعايتهم قائد خاص، يستعمل كل منهم سلاح ولايته[63].
- فرقة تسمى "الزنوج" (ثلاثون ألف رجل): وهم متخصصون في المحاربة بالسيف وحده[64].

إلى جانب ما سبق، تحدث المؤلف عن مصدر مستحقات الجند المادية، وذكر أن نفقته كانت كلها من مال السلطان، وأن رواتبه لم تكن موحدة؛ بل كان لكل جندي أجر شهري على قدر درجته، وأن دفع هذه المرتبات لا يقع على أي أحد من الرعايا أو العمال؛ لأن هؤلاء كانوا يسلمون لبيت المال أموال ولاياتهم في كل سنة، ويجري صرف رواتب الجند منه في وقت معين بحيث "لا يرهق وال أو أحد من الرعية بمطالبة الجند"[65].

وبهذا يتبيّن أن التنظيم العسكري الفاطمي كان تنظيمًا محكمًا، وأن المستنصر كان يمسك بدواليب الحكم وبزمام الأمور تحسبًا للفتن التي قد تنشأ هنا وهناك في حالة ترك تدبير أمر الجيش لعمال الأقاليم، وتحسبًا للثورات التي قد تنجم عن ذلك.

خاتمة

بناء على ما سبق، نستنتج ما يأتي:

57 للتوسع في هذا الموضوع، ينظر: المنتشري، ص 28-32.

58 خسرو، ص 94؛ "تم إطلاق لفظة المشارقة في الدولة الفاطمية على العناصر التي استجلبها الخلفاء الفاطميون للجيش الفاطمي بمصر من المناطق الشرقية للعالم الإسلامي خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين. وقد جاءت هذه اللفظة لتمييز هذه العناصر عن لفظة 'المغاربة' الذين جاؤوا مع الفاطميين من المغرب". المنتشري، ص 28.

59 خسرو، ص 94.

60 المنتشري، ص 34-35.

61 خسرو، ص 94.

62 المرجع نفسه.

63 المرجع نفسه.

64 المرجع نفسه، ص 95.

65 المرجع نفسه.



- لن نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن إشكالية التفاعل آنيًا مع الحدث بالدراسة والتحليل والتأويل كانت حاضرةً موضوعًا وانشغالًا وإجراءً وتطبيقًا منذ القديم.
- لم يكتف المؤلف منهجيًّا بوصف ما شاهده في مصر من أوضاع سياسية واقتصادية؛ بل أبدى رأيه في عدد من الأمور المرتبطة بسياسة المستنصر الإدارية والضريبية والعسكرية وسجل انطباعه عنها، وعبر عن موقفه الآني منها، من دون ترك مسافة زمنية أحيانًا بين تاريخ وقوعها وتاريخ قراءتها والتعليق عليها. وكان من نتائج ذلك انطواء النص أحيانًا على بعض المعلومات والأوصاف والآراء المتسمة بالمبالغة والتضخيم.
- على الرغم من بعض المبالغات التي يتضمنها وصف المؤلف لأوضاع مصر حين زارها، والتي توحي بأنه أضحى من المنافحين عن المذهب الشيعي، بل أحد دعاته المستميتين بمنطقة بدخشان[66]؛ فإن نص الرحلة يزخر بمعلومات تاريخية غاية في الأهمية عن أحوال مصر في عهد المستنصر، ويكشف النقاب عن عدد من الأخبار والحوادث والأوصاف التي قد لا نجد أثرًا لها في المصادر التاريخية وكتب التراجم التي اهتمت بتاريخ الدولة الفاطمية في مصر.
- أشاد المؤلف بسياسة المستنصر الضريبية والمالية (بهدف تلميع صورة الفاطميين الشيعة)، والربط بينها وبين العدل والأمن اللذين شهدتهما مصر في عهده.
- يكمن سرّ تمكّن الدولة وفرض هيبتها في العمل على: إقامة حكم مركزي قادر على جمع مختلف مكونات التشكيلة الاجتماعية بصرف النظر عن أصولها القومية أو مكانتها الاعتبارية أو الرمزية أو مرجعياتها الدينية، وإنشاء جيش ضخم منظم ومنضبط، والتحكم في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.



66 كراتشكوفسكي، ص 259.



المراجع

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين. **الكامل في التاريخ**. مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق. بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ/ 1987م.

ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1423هـ/ 2004م.

ابن عبد الظاهر، محيي الدين أبو الفضل عبد الله المصري. **الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة**. حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور أيمن فؤاد سيد. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1417هـ/ 1996م.

ابن العديم، كمال الدين. **زبدة الحلب من تاريخ حلب**. تحقيق سامي الدهان. دمشق: منشورات المعهد الفرنسي للدراسات العربية، 1370هـ/ 1951م.

بهيني، عبد المجيد. "البعد التاريخي في وصف رحلة ناصر خسرو 'سفرنامه' (438-444هـ/ 1045-1052م): النصوص الأثرية والجغرافية". ندوة: **التداخل في العلوم الإنسانية: التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا**. تنسيق عبد المجيد بهيني وأحمد المكاوي. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019.

حسين، عاصي. **المقريزي مؤرخ الدول الإسلامية في مصر**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ/ 1992م.

الحسيني، صدر الدين بن علي. **كتاب أخبار الدولة السلجوقية**. تصحيح محمد إقبال. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1404هـ/ 1984م.

الحموي، ياقوت. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، 1397هـ/ 1977م.

خسرو، ناصر. **سفرنامه: رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري**. نقلها إلى العربية الدكتور يحيى الخشاب. ط 3. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983.

الخطيب، مصطفى عبد الكريم. **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ/ 1996م.

كراتشكوفسكي، أغناطيوس يوليانوفتش. **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**. نقله إلى اللغة العربية صلاح الدين عثمان هاشم، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1963.

المسعودي، أبو الحسن علي. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي. بيروت: المكتبة العصرية، 1425هـ/ 2005م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ "الخطط المقريزية"**. تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.

المنتشري، عبده مرعي. "النظم والتراتيب العسكرية في الجيش الفاطمي (358/867هـ) (969/1171م)". رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبد العزيز سعود. المملكة العربية السعودية. 1438هـ/ 2017م.



التسلم Received
2022-02-08

التعديل Revised
2022-12-05

القبول Accepted
2023-01-18

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/ATMQ5282

محمد أيتجمال | Mohamed Aitjamal*

التاريخ الاجتماعي للمغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: أيّ دور للمخزن في تعميق أزمات المعيشة؟

Social History of 18th- and 19th- Century Morocco: The Role of the Makhzen in Deepening Livelihood Crises

تروم هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي هو: هل ساهم تدبير المخزن للأوضاع السياسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر في تردي أحوال العامة؟ ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا النبش والتقصي في المصادر المعاصرة لتجميع شتاته مركّزين على فترتي حكم السلطانين المولى سليمان والمولى الحسن الأول. فقد اختلفت معالم سياسة المخزن من سلطان إلى آخر، وتبدلت بتبدل الظروف العامة للبلاد، فراوح وقعها على العامة بين الخير العميم والتفقير المدقع. لكن ما كان يميز هذه العلاقة خلال القرن التاسع عشر أنها كانت معقدة، ميّزها تزايد تكالب القوى الاستعمارية الأوروبية، وتزايد الضغوط التي مارستها على المغرب؛ فكان بديهيًا أن تتأثر علاقة المخزن بالسكان؛ إذ ازدادت الجبايات، وتعددت أسماؤها، في وقت ساد فيه القحط، الذي كان مؤديًا في الغالب إلى اشتداد المسغبة، فتمردت القبائل التي توجد في الهامش، وكان ردّ السلاطين تنظيم "حركات" لتأديبها وتحصيل الضرائب والغرامات.

كلمات مفتاحية: المخزن، الجباية، المجاعة، تصدير الحبوب، أوروبا.

The article aims to answer the question: How did the Makhzen's management of the country's political conditions during the 19th century contribute to the deterioration of public conditions? To address this issue, we have adopted excavation and investigation of time sources to collect its diaspora, focusing on the two reigns of the Sultans, Moulay Suleiman and Moulay Hassan I. The features of the policy of the Makhzen varied from one sultan to another, and changed with the change in the general conditions of the country. However, what distinguished this relationship during the nineteenth century was that it was complex, marked by the increasing intransigence of European colonial powers, and the exacerbation of the pressures that they exercised on Morocco. It was obvious that the relationship of the storehouse with the population was affected, as the levies increased, and their names varied, at a time when they spread in the locality, and the famines that were accompanying them, so the tribes that existed on the margins rebelled, and the response of the sultans was to organize "movements" to discipline the tribes and collect taxes and fines.

Keywords: Makhzen, Tax Collection, Famine, Grain Exports, Europe.

* أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، أكادير، المغرب.
University Professor at the Centre Régional des Métiers de l'Education et de la Formation, Agadir, Morocco.
Email: aitjamal22@yahoo.fr



مقدمة

تطلَق تسمية "المخزن" في المغرب على الأجهزة الإدارية والمراسيم المرتبطة بالسلطة[1]. كما ارتبطت في أذهان الناس بالخزن، فالمخزن هو الذي يجمع الضرائب العينية بمختلف مسمياتها ومناسباتها؛ إذ كان الجباة يجمعون كميات هائلة من الحبوب خاصة في سنوات الخصب، فيتم الاحتفاظ بها في مخازن مدن الرباط وفاس ومراكش، ولا يقوم المخزن بتصريف ما فضل عن استهلاكه إلا بعد مرور سنوات طويلة، فهو لا يبيع مدخراته إلا في حالة خصاص[2] بعد أن تفقد الكثير من جودتها، أو يوزع بعضًا منها زمن المحلة والندرة.

لقد عرفت أحوال المغرب خلال القرن التاسع عشرترديًا كبيرًا، فالضغوط الأوروبية، خاصة المالية منها، انتهت بانهيار أجهزة المخزن، وبحدوث أزمة اقتصادية خانقة انعكست على الأوضاع الاجتماعية للسكان. لم يجد المخزن من حلٍّ لها إلا بالزيادة في قيمة الضرائب وتنويع المغارم التي تعددت في وقت كثر فيه تعاقب سنوات الجفاف والقحط، التي كانت مقرونة في الغالب بالوباء، وكانت "الحركة" وسيلة لتحصيل الجبايات وتأديب القبائل الرافضة أو المتلكئة في أدائها.

كل هذا يجعلنا نتساءل: هل ساهمت سياسة المخزن الجبائية في تفقير السكان بسبب كثرة الضرائب والكلف المتعددة المفروضة عليهم؟ وهل زادت تجاوزات رجالاته[3] من معاناة الناس من حيث الكميات المحصلة أو من حيث طرق استخلاصها؟ خاصة أنه كان لزامًا على أهل البادية توفير مؤونة المشاركين في "الحركات" السلطانية، وضمان حسن ضيافة ممثلي المخزن بمختلف رتبهم عند حلولهم بالقبيلة لمهمة ما أو مرورهم بمجالها، وكانت نوعية الطعام المقدم تختلف تبعًا لنوعية الضيوف[4].

أولاً: الحَرْكات السلطانية أداة للتذكير بقوة المخزن

إذا كانت "الحركات" السلطانية معروفة في تاريخ المغرب، فإنها ميزت حكم بعض السلاطين كالمولى سليمان[5] والمولى الحسن الأول[6]، وكانت تأخذ شكلًا من أشكال مؤسسات الحكم في المغرب[7]، وتحتفي بكل مظاهر الفخامة،[8] مظهرةً أشكال الهيبة بصورة مبالغ فيها في غالب الأحيان، فيحضر الإكراه المادي والمعنوي[9]، منوعًا "آليات الضبط والإخضاع، بالاعتماد على أمور السياسة

1 عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج 2 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 209-210.

2 Nicolas Michel, *Une Économie de subsistance, Le Maroc précolonial*, tome 2 (Le Caire: L'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997), p. 559.

3 ينظر في هذا الباب ما كتبه: مصطفى فنيتر، "المخزن وقواد البوادي"، في: **البادية المغربية عبر التاريخ**، تنسيق إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999)، ص 73-87.

4 فاطمة العيساوي، **كلف البوادي في القرن التاسع عشر** (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 1999)، ص 141.

5 قاد المولى سليمان خمسة عشر حركة إلى مختلف أطراف المغرب، ينظر: محمد أعفيف، "الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 7 (1981)، ص 51.

6 نظم المولى الحسن الأول حركة واحدة على سوس عندما كان خليفة لوالده بمراكش، وعشرين حركة عندما صار سلطانًا على البلاد حتى وُصف بأن "عرشه كان على صهوة جواده". لمعرفة أخبار الحركة الأولى، ينظر: محمد زرهوني، **العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280هـ/ 1863م-1290هـ/ 1873م)**، سلسلة الأطروحات والرسائل 5 (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998)، ص 130-149؛ الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف (1165-1233هـ): تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري (الرباط: نشر دار المأثورات، 1986)، ص 341.

7 Michel, tome 2, p. 572.

8 شارك في "الحركة" الثانية للمولى الحسن الأول إلى بلاد سوس، التي انطلقت من مراكش في 4 أبريل 1886م حوالى 40 ألف رجل، وهناك من يقدّر عدد المشاركين فيها بسبعين ألفًا. ورد في دراسة لسلطات الحماية، في:
Fonds: Protectorat Maroc, Inventaire: 15, Cartons: 4MA/900 - Affaires du Sud 1912, Centre d'Archives Diplomatiques de Nantes.

9 ينظر: مكونات المحلة السلطانية ومهمات كل واحد منها في: لويس أرنو، **زمن المحلات السلطانية – الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م**، ترجمة محمد بن عمر ناجي (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001)؛ وايسجربر فردريك، **على عتبة المغرب الحديث**، ترجمة عبد الرحيم حزل، ط 2 (الرباط: دار الأمان، 2011)، ص 48-49.



والكياسة المنوطة بالأشراف المراقبين للحركة أو الزعامات الدينية المحلية"[10]، فكانت بحق تعبّر عن سلطة المخزن وقوته ووجوده الفعلي[11]، هادفةً إلى القضاء على المناوئين وتأكيد بيعة القبائل وضمان تغذية بيت مال المخزن من الجبايات والهدايا. كان المخزن يرسم مسار "الحركة" باتّباع أماكن وجود الماء والكلأ حتى تتمكن من الاستراحة وإرواء الدواب[12]، وكان يختار توقيتها بدقة، وكان ذلك التوقيت يوافق في الغالب أوقات الحصاد حتى يتمكن المخزن من استخلاص الجبايات، ويضمن مؤونة الحراك وعلف الخيل.

1. واجبات القبائل نحو "الحَرْكات" المخزنية[13]

كان المخزن يفرض على كل قبيلة توجد في مسار "الحركة" تقديم مجموعة من الخدمات، على رأسها دعم جند المحلة بحرّاك من أبناء القبيلة، تتوافر فيهم شروط معينة من ذوي النجدة والحزم. كما كانت القبائل ملزمة بتوفير "الراتب"، أي المؤونة لمختلف أفراد "الحركة"، وتوفير علف دواب النقل، بل أكثر من ذلك تزويدها بهذه الدواب، وكانت هذه الكلف عامة لا يُستثنى منها أحد. فعلى سبيل المثال، حددت رسالة للسلطان الحسن الأول إلى أمناء وشيوخ مديونة، بتاريخ أربعة وعشرين من ربيع الثاني من سنة 1302هـ (10 شباط/ فبراير 1885م)، عدد الإبل الواجب عليهم تعويضها بعد "معاينة الصحيح والعاجز والضائع، وتخليف الضائع وضمه للصحيح السالم، وبيع العاجز، واشتراء الصحيح بثمنه [...] فالعدد المقيد منها عليكم أنتم بالخصوص هو ثمانية وعشرون وعلى أولاد زيان مثلها ينوب الزيايدة فيها بالثلث"[14].

كان على القبائل كما كتب الصحافي الإنكليزي والتر هاريس سواء كانت في تمرد مفتوح أو في حراك مؤقت أو في سلم وخضوع، أن تقدّم الطعام للحراك والكلأ لتلك الحوافر الجرارة، خاصة أن هذه "الحركات" كانت تتكون من جند أعدادهم غفيرة، ومن حاشية تعددت مهماتها وتسمياتها، فكان وقع حلول "الحركات" يشبه إلى حد بعيد ما يتركه مرور أسراب الجراد[15].

أرهقت هذه الخدمات كاهل القبائل خاصة تلك التي كانت تمر بها هذه "الحركات"، فكانت القبائل التي تعبر مجالها الطرق الرئيسة، وتلك التي تستقر ببسيط السهول تعاني الأمرّين لتلبية الطلبات المنهكة للمحلات، خاصة أن هذه "الحركات" كانت تتميز بكثرة أعدادها وتنوع مكوناتها، وكانت علية أفرادها تستدعي خدمات خاصة وتغذية دون العامة، ينضاف إلى ذلك بطء تنقل هذه الحركات التي قد تتعدد في أوقات القلاقل والتمردات، والتي قد تصادف فترات الجذب والخصاص. بل كان بعضها يمكث في مجال بعض القبائل مددًا طويلة، فعلى سبيل المثال بقيت محلة المولى الحسن الأول بسوس عندما كان وليًا للعهد أحد عشر شهرًا، وبقيت "الحركة" التي قادها الأمير محمد بن الحسن الأول إلى المنطقة نفسها ثمانية أشهر كانت كلها أيامًا عصيبة على قبائل سوس.

---

10 الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 156.

11 يصف جون واتر بوري المخزن في كتابه **أمير المؤمنين**، على أنه نسق قارّ من العنف المستمر الذي يهدف إلى إرغام القبائل على الخضوع التام وأداء الضرائب والمغارم، لكن في الواقع كان الوجود المخزني القار (الحاميات والنزالات المخزنية) أو المؤقت (الحركات) يهدف كذلك فضلًا عن استخلاص الجباية إلى تعهد أحوال أطراف البلاد، والتعبير عن الوجود الفعلي للمخزن بها، وأنه حامي البلاد من كل أجنبي دخيل، وهذا ما تؤكده حركاتا المولى الحسن الأول إلى سوس وواد نون اللتان كان يهدف من خلالهما إلى وضع حد لنشاط التاجرَين ماكنزي وكورتيس بالسواحل الجنوبية للمغرب. ينظر: جون واتر بوري، **أمير المؤمنين**، ترجمة عبد الغني أبو العزم [وآخرون]، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013)، ص 57.

12 رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول، في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب** (بيروت: دار الطليعة، 1991)، ص 57-58.

13 للتعرف أكثر على تركيبة "الحركة" وآليات اشتغالها، ينظر: بياض، ص 154-159.

14 نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول: مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012)، ص 323-324.

15 Walter Burton, Harris, *Le Maroc au temps des sultans*, Paul Odinot (trad.), 3ème éd. (Rabat: Dar Al Aman, 2012), p. 14.



تزيد الحركات السلطانية من تردي أوضاع الناس المعيشية، فمنطقة سوس عرفت على سبيل المثال حركة للمولى سليمان وحركتين للمولى الحسن الأول صادفتا زمن شحٍّ ومسغبة، الأولى سنة 1882 والثانية سنة 1986، واستمر وقعهما إلى فترات متأخرة، ينضاف إلى هذه الحركات تلك التي كان ينوب عن السلاطين في قيادتها موظفون، كتلك التي قادها أغناج إلى بلاد سوس سنة 1804[16]، وتلك التي كان على رأسها الكاتب محمد الرهوني، فقد جاء على لسان المؤرخ محمد بن أحمد أكنسوس (ت. 1877) أنه "في عام ثلاثة عشر ومائتين وألف (1799م)، وجه السلطان كاتبه محمد الرهوني للسوس لجمع أموال المنقطعين، فجمع ما قدر عليه ورجع"[17]، وفي السنة الموالية أرسله في حركة جديدة إلى المنطقة نفسها، فجبى أمواله ورجع[18]. وما يثير الانتباه استمرار إرسال الحركات إلى بلاد سوس حتى وصل عددها إلى إحدى عشرة حركة في المدة 1810-1901[19].

إن حلول "الحركة" كان يستدعي ضمان مؤونة المشاركين فيها، فغالبًا ما كانت تسبق موعد وصولها إجراءات يقوم بها ممثلو المخزن تضمن انخراط القبائل كلها في ضمان ضيافة متميزة للسلطان ومن معه؛ ونظرًا إلى كثرة أفراد المحلة، فإن هذه المساهمة كانت تؤثر في مدخرات أفراد القبيلة، وهو ما يلاحظ في المواسم اللاحقة، خاصة إذا تأخر هطل الأمطار، ينضاف إلى ذلك مشاركة شباب القبيلة ورجالها (القوى المنتجة) في "الحركة"، مما يحول دون استغلال الكثير من الأراضي الزراعية. كانت كل قبيلة على سبيل المثال مجبرة على المشاركة في حركة المولى الحسن إلى سوس، وذلك بتقديم مئتين من الحراك[20]، وهو ما كان يفقد "الكوانين"[21] جزءًا من اليد العاملة النشيطة، خاصة إذا صادف حلول المحلة وقت حرثٍ أو حصاد. ينضاف إلى ذلك أن كل القبائل كانت ملزمة بتوفير مستلزمات "الحركة" من دواب النقل والركوب لتعويض تلك المجهدة أو النافقة بسبب طول المسافة التي تقطعها ووعورة الطرق والمسالك، وكان عليهم كذلك إصلاح الطرق التي ستمر منها الحركة السلطانية[22]. لقد كانوا كما كتب أحمد بن خالد الناصري "مقدمين بين يديهم هداياهم متترسين بأبنائهم وإخوانهم وسراياهم، مادين أعناق الامتثال عاضين بالنواجذ على الخدمة وصالح الأعمال، فأتوا بمؤونتهم على قدر الاستطاعة ومهدوا لسلوك الجيش السعيد ما صعب من طرقهم حتى صارت مسلوكة مساعدة"[23].

كانت المحلة وسيلة من وسائل بسط سلطة المخزن، وإخضاع القبائل، وإذلال المتمردة منها، لكن ما يميزها هذه المرة أنها كانت في فترة نابت فيها الظروف الطبيعية عن المخزن في إنهاك القبائل وكسر شوكتها[24]. لهذا كان الناس أحيانًا كلما علموا بقرب وصول حركة سلطانية يفرّون إلى جهات أخرى إن استطاعوا إلى ذلك سبيلًا[25].

---

16 أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج 8 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997)، ص 111؛ الرباطي، ص 653.

17 محمد بن أحمد أكنسوس، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، ج 1 (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 1996)، ص 281.

18 المرجع نفسه.

19 شفيق أرفاك، "التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس 1882-1900"، في: **وقفات في تاريخ المغرب**، تنسيق عبد المجيد القدوري (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001)، ص 471.

20 عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج 1 (الرباط: المطبعة الملكية، 1961)، ص 202.

21 الأسر.

22 رسالة من المولى الحسن الأول إلى القائد عدي بن علي في 28 صفر 1303هـ لاستصلاح الطريق إلى سوس، الخزانة الملكية، مخطوط رقم 185.

23 الناصري، ج 9، ص 180.

24 الملاحظة نفسها تنطبق على حملة المولى سليمان على الجنوب سنة 1807 التي جاءت مباشرة بعد أزمة المعيشة التي عرفتها المنطقة، حيث أدى الوباء إلى انقراض عائلات بأكملها بجبل السوس، ينظر: محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج 3 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1961)، ص 251.

25 Harris, p. 14.



صورة لموكب السلطان المتوجه نحو مدينة مراكش



المصدر: Maillet photo Casablanca.

2. مساهمة حركات السلطان المولى سليمان في نشر الطاعون[26]

بعد أن استطاع المولى سليمان تمهيد المناطق الشمالية للخضوع لسلطته بعد القضاء على خصومه، نظم "حركة" إلى منطقة عبدة لتلقي بيعة عبد الرحمن بن ناصر الذي كان موقفه المتردد يثير التوجس، وكان يتأرجح بين الخضوع والتمرد[27].

جاءت حركة المولى سليمان في فترة كانت المنطقة تعرف عسرًا في تدبير الأقوات، وتجد صعوبة في إعادة الإنتاج بعد سنوات من الوباء والمحلة، فكانت كما كتب ابن كروم في رسالة إلى السلطان: "إن الرعية 'دازت'[28] عليهم جائحة الجراد والمحلة وانقطعت الدرهم ولا توجد"[29]. وهو الأمر الذي نجده في رسالة أخرى إذ عبّر صاحبها عن واقع الحال، بقوله: "أشغلتنا محلة سيدنا حتى عن أنفسنا [...] والآن قد حصل لهم من الجذب [كذا] بالنسبة لأهل البادية الحب ولا شيء بيدهم منه"[30].

26 تحدّث عن مساهمة "الحركة" في نشر العدوى: محمد أمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1992)، ص 92؛ دانييل شروتور، **يهودي السلطان: المغرب وعالم اليهود السفرد**، ترجمة خالد بن الصغير (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص 119؛ الرباطي، ص 315.

27 الرباطي، ص 315-317.

28 تعني مرّت.

29 أوردها: عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1995)، ص 334.

30 المرجع نفسه.



هكذا خرج المولى سليمان من مكناس في 11 نيسان/ أبريل في حركة كثيرة الجند والحاشية، ولمّا وصل إلى الرباط الذي كان المولى الطيب قد سبقه إليها وجد العدوى منتشرة، فلم يمكث بها ليحطّ الرحال بالصويرة، بعد أن مرَّ بالدار البيضاء وأسفي، ثم اتجه إلى مراكش التي لم يطل مقامه بها كثيرًا، راجعًا إلى مكناس بسبب انتشار الوباء، وكثرة الموتان. يخبرنا الضعيف في هذا الباب بأنه كان في كل يوم يموت من جيش السلطان أعداد كبيرة[31].

كانت العدوى متفشية بين الجند حتى "وكأنه نهض بجندين، جند من العسكر، وجند من الوباء"[32]. وتذكر المصادر أن المدن التي عسكر بها الجيش انتشر فيها الطاعون، فحصد من الخلق الكثير. هذا ما أكدته رسالة للقنصل البريطاني بطنجة، ذكر فيها أن جيش السلطان المولى سليمان كان قد حمل معه بذور الوباء من فاس إلى الرباط، ثم إلى باقي السواحل الأطلسية[33].

ساهم تحرك الجند في اتساع رقعة العدوى، فبعد أن انتشر الوباء في فاس ومكناس، حمل الجند براثينه إلى زعير ثم الشاوية ودكالة وعبدة والحوز التي لم يكن الوباء بها حتى حلّت "الحركة" في بلادهم[34]، ليصل في شهر آب/ أغسطس إلى سوس "وتمادى إلى السنة التالية ضاربًا الجهات التي أخطأها سابقًا، ولم ينقطع أثره إلا مع نهاية 1800"[35].

3. النتائج السياسية والديموغرافية لحملة المولى سليمان

مكّن الوباء من إراحة المولى سليمان الذي تخلص من معارضيه، وكسر شوكة القبائل، وهكذا مات من الأمراء كل من المولى هشام والمولى الحسين ثم المولى الطيب[36]، والحاج الهاشمي العروسي عامل دكالة وولده الطاهر، وأخيه محمد بخدمه وعياله ونسائه[37]. ومات أيضًا ابن ناصر العبدي[38]. وكان قد تلقى في شباط/ فبراير من سنة 1798 مبايعة أخيه عبد المالك الزيزون الذي كان مستبدًا بحكم منطقة سوس[39]، فخمدت جرّاء الوباء نار الفتنة، حيث أنهك القبائل وأضعف شوكة الثوار، وصار حال الناس هو التطلع إلى الخلاص. رأى الزياني أن الطاعون كان خيرًا على المولى سليمان لأنه أراحه أخيرًا من إخوته الطامعين في الحكم، وهو ما ذهب إليه أكنسوس بقوله: "انقطع الوباء في المغرب آخر السنة الثانية عشرة بفاس ومكناس ونواحيهما. وظهر في الدنيا سرور وفاضت الخيرات بمتخلف الأموات وذلك مصداق البركة في بقية الجوائح، وكذلك لا تكرهوا الفتن فإنها حصاد المنافقين، ولما مات العتاة والظلمة ومشاهيب البلاء وشياطين القبائل، تمهدت المملكة لمولانا سليمان، فلم يبق له معارض ولا منازع"[40].

كانت الخسائر البشرية جسيمة، فبالرغم من أننا لا نتوفر على أرقام دقيقة لضحايا الوباء، فالمؤكد أن وقعه كان كبيرًا على السكان. لقد وصل عدد موتى الطاعون بالصويرة إلى أكثر من مئة ضحية يوميًا بعد شهر من العدوى، وصار الوضع بين تراجع وانتشار، فقد قدّر

---

31 الرباطي، ص 315.

32 المرجع نفسه.

33 محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار - المجتمع والدولة والدين 1792-1822**، ترجمة محمد حبيدة (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 171.

34 المرجع نفسه.

35 البزاز، ص 94.

36 الرباطي، ص 316.

37 المرجع نفسه، ص 315.

38 المرجع نفسه، ص 317.

39 المرجع نفسه، ص 302.

40 أكنسوس، ص 281.



التاجر البريطاني جيمس غراي جاكسون James Grey Jackson عدد الوفيات في هذه المدينة بحوالى 4500 وفاة، وأن 100 فرد من سكان قرية الديابات البالغ عددهم 133 شخصًا قد لقوا مصرعهم جراء الوباء أي حوالى 77 في المئة من مجموع سكانها. وعمومًا، فإن شهادات القناصلة الأوروبيين تتحدث عن أن الوباء خلف نزيفًا ديموغرافيًا وهلعًا كبيرًا جعل الناس يفرون إلى البوادي والجبال، ودفع التجار الأجانب إلى مغادرة البلاد، فانقطع تعامل الدول مع المغرب.

أما في بلاد سوس، فيخبرنا الفقيه المانوزي بأن الوباء "أخلى البلاد والعباد"[41]، بل أدى الأمر إلى انقراض أسر بأكملها[42]. وأورد الطبيب رنو Renaud أن القنصل الفرنسي بروسوني Broussonnet كتب أن عدد الوفيات خلال هذه الأزمة قد وصل في مدينة تارودانت إلى 800 ضحية في اليوم[43]. وهو رقم كبير إذا اعتبرنا تواضع عدد سكان المدينة، ومن المؤكد أن الناس قد وجدوا صعوبات جمة في دفن موتاهم، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الهلع الذي يرافق مثل هذه الحالات، بل إن حامية مخزنية في المدينة مكونة من 1200 جندي قد فنت، ولم ينج منها سوى جنديين فقط، ومات الكثير من علماء المدينة وصناعها[44].

4. النتائج الاجتماعية والاقتصادية "للحركة"

كان بديهيًا أن يتأثر الاقتصاد بهذه الآفة، التي عمقتها "الحركة"، فتناقصُ أعداد الفئة النشيطة من السكان والهلع الذي خلفه الوباء، كان من نتائجهما ترك الحقول وهجرة الصنائع. فكان طبيعيًا في مثل هذه الظروف أن يفرّ الناس من العدوى. وكان من نتائج ذلك نقص في الأقوات، وارتفاع أسعار القليل الموجود منها في الأسواق. لقد كان الوضع عامًّا باستثناء مدينة طنجة التي استفادت من معونات دول القناصل المستقرين فيها.

عرفت البلاد عجزًا غذائيًا مردّه تأثّر أحوال الناس بالوضع العام للبلاد أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، زاد من حدة تفاقمه انتشار الأوبئة خاصة الطاعون الكبير في الفترة 1798-1900، ووباء 1806، والجائحة التي كانت في الفترة 1818-1825، والتي كانت مصحوبة باجتياح للجراد. كل هذا أدى إلى أزمة ديموغرافية عانت البلاد آثارها سنواتٍ لاحقة؛ فقد تراجع الإنتاج الفلاحي، وهجر الناس قراهم باحثين عن الخلاص، وتقلصت أعداد النشيطين منهم، بل أكثر من ذلك بقيت جهات كثيرة تعوي فيها الذئاب وتنعق فيها الغربان.

يدفعنا هذا الوضع إلى التساؤل عن مبرر خروج السلطان في حملته على الجنوب في فترة كان فيها الطاعون متفشيًا في مدينتَي فاس ومكناس حتى فني من الخلق ما لا يحصي عددهم إلا الله تعالى[45]. ألم يكن ذلك هروبًا منه نحو الجنوب؟[46]

إذا رجعنا إلى سياق حركة المولى سليمان، فإننا نستنتج أن البلاد بأكملها كانت في وضع كارثي؛ فقد تكالبت المحن على الناس، ما يجعلنا نذهب إلى ما ذهب إليه الفشتالي من قول إنه "لم يكن لسفر (المولى سليمان) دليل ولا موجب"[47].

---

41 السوسي، ج 3، ص 250.

42 السوسي، ج 11، ص 120.

43 H.P.J. Renaud, "Recherches historiques sur les épidémies du Maroc: La peste de 1799 d'après des documents inédits," *Hespéris*, vol. 1 (2ème trimestre 1921), p. 171.

44 أبو زيد عبد الرحمن الجشتمي، "مخطوط الحضيكيون"، نسخة في ملكنا، ص 26.

45 الرباطي، ص 314.

46 البزاز، ص 92.

47 الفشتالي مقيد في وباء 1798-1800، أورده: البزاز، ص 92.



ثانيًا: وقع سياسة المخزن الخارجية على الرعية: قضية وسق الحبوب نحو أوروبا[48]

كانت قضية وسق الحبوب من الأمور التي كان لها أثرٌ ملموس في حياة الناس، خاصة أنها صادفت ظروفًا طبيعية غير ملائمة عمّقت أزمة المعيش. أثارت هذه القضية جدلًا بين الناس، وكانت لها تداعيات كبيرة على علاقة المخزن بمحيطه، لقد اعتبرها المخزن أمرًا جوهريًا يتعدى ضمان الأمن الغذائي إلى قضية لصيقة بهيبة المخزن ومظهرًا من مظاهر سلطته. وما يثير الحيرة فعلًا في هذه القضية أن المخزن تعامل بتناقض بيّن، فقد شجع في بعض الأحيان بيع الحبوب للأجانب وقام بتحديد أسعارها، بل حاول احتكار وسقها[49]، وفي أحيان أخرى منع ذلك وحارب قبائل الثغور التي تجرأت على القيام به من دون علمه؛ وفي هذا الصدد يخبرنا الضعيف الرباطي أن السلطان أرسل مبعوثيه إلى كل من الدار البيضاء ودكالة والشاوية ليقفوا على بيع القمح: "أما أنتم يا أهل دكالة نصارى نصارى، وأخذ في بيع الزرع للنصارى، وشرط عليهم أن يدفعوا الريال بسبع أواق ونصف، فإن لم يريدوا، فليدخلوا وسط دكالة ويشتروا الزرع لأنفسهم ويكتروا عليه، وبعث للشاوية وقال لهم كيف بكم حتى تبيعوا الزرع للنصارى بأربع أواق بالدار البيضاء. احملوا زرعكم إلي وأنا أشتريه بثماني أواق"[50].

كان المغرب قبلة للسفن الأوروبية المستوردة للحبوب خاصة أن أوروبا عرفت في هذه الفترة اضطرابات كثيرة انقلبت فيها موازين القوى بعد الحروب النابوليونية[51]. وقد شجع المخزن تصدير الحبوب لتجاوز الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وفي هذا الصدد يخبرنا الضعيف مرة أخرى أنه "في أواخر ذي الحجة عام 1218هـ/ أبريل 1804م أتى مركب النصارى من جنس السويد للدار البيضاء وأراد وسق الزرع الذي هو أعشار الشاوية. وفي ليلة استهلال محرم عام 1219هـ/ 12 أبريل 1804م ابتدأ الوسق من الدار البيضاء، ودخل في المركب 3000 فانكة وستمائة وتسعون فانكة. وبقي له الزرع، وفي الغد كمل وسقه نحو ستة آلاف فانكة"[52]. ويؤكد ذلك بقوله: "أطلق بيع الزرع للنصارى بالدار البيضاء وغيرها"[53].

نستنتج أن المخزن حاول احتكار بيع الحبوب، مانعًا القبائل من القيام بذلك على نحوٍ أحادي، مستخدمًا الإغراء أحيانًا والترهيب أحيانًا أخرى، فقد خرج السلطان في 23 أيلول/ سبتمبر 1814 من فاس في "حركة" في اتجاه الريف، مكونة من نحو أربعين ألف جندي؛ لأنهم استقلوا بأنفسهم وصاروا يبيعون الزرع للنصارى[54]، بل وصل به الأمر إلى اعتراض السفن المهرّبة للقمح، مصادرًا حمولتها، ليعيد بيعها للأوروبيين، فكان بحسب تعبير الضعيف "يبعث الرياس من الرباط وسلا في سفن يتعرضون للسفن التي تخرج من أسفي وتيط، فيغنمونها، ويأتون بسفن النصارى [ثم] يبيعه السلطان للنصارى أيضًا"[55]. لقد ضرب المخزن بيد من حديد كل من حاول تعطيل عملية احتكاره، فحتى عندما قلّ الزرع وارتفعت الأسعار، وامتنع أهل الرباط عن التعامل مع النصارى، يخبرنا الضعيف

---

48 عرفت الجزائر وتونس سنتي 1804 و1805مجاعة رهيبة، لكنها لم تمس المغرب، إذ كانت المحاصيل فيه وفيرة، فقام المخزن بتصدير جزء منها لتخفيف معاناة سكان القطرين المنكوبين. ينظر:

Lucette Valensi, *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1700-1830* (Paris: Flammarion, 1969), p. 24.

49 يعني تصديرها.

50 الرباطي، ص 267.

51 سمح المولى سليمان بتصدير خمسين ألف قنطار من الحبوب لتزويد الجيش البريطاني الذي كان يحارب جيوش نابليون في لشبونة وقادس. ينظر: المنصور، ص 80.

52 الرباطي، ص 332.

53 المرجع نفسه، ص 321.

54 المرجع نفسه، ص 385.

55 المرجع نفسه، ص 273.



أنه: "في يوم الثلاثاء سادس ربيع الثاني اتفق الجل من أهل الرباط على عدم كيل الزرع للنصارى، فهجموا على دار القصري فدخلوا على النصراني وكسروا الأمداد ونهبوا النصراني"[56]. ومن المؤكد أن المخزن كان لا يتساهل في مثل هذه الأمور، فقد أوكل إلى القائد محمد بركاش مهمة القبض عليهم واعتقالهم بالمهدية ثم إرسالهم إلى فاس، حيث سُجنوا[57].

استفادت النخبة من الأعيان والموظفين من بيع الحبوب للنصارى، فازدادت غنى وربطت علاقات مجاملة مع حكام الدول الأوروبية متجاوزة سلطة المخزن، فأرسلت الهدايا النفيسة لجلب ود التجار والحكام، فصارت تخرج حمولتها من المراسي المغربية قاصدة الموانئ الأوروبية؛ ونستنتج من الرواية التي أوردها الضعيف الرباطي كيف جابه الناس هذه الحمى التي شملت تجارة الحبوب مع الخارج فـ "في المحرم غنم أهل سلا ثلاث سفن من النصارى موسقة بالزرع، اثنتان خرجتا من الدار البيضاء وكان بهما الشريف سيدي عبد الله ولد سيدي محمد بن عبد القادر الوزاني لأنه كان يبيع الزرع للنصارى [...] والثالثة خرجت من أسفي وكان بها القائم وهو عبد الرحمن بن ناصر العبدي، وكان يبيع الزرع للنصارى أيضًا، وكذلك القائم بطيط وهو الحاج محمد بن العروسي الدكالي وكان يبيع الزرع للنصارى، وكل هؤلاء مخالفون على مولانا سليمان. أما السفينة التي خرجت من أسفي فوجدوا فيها سبعة من عتاق الخيل وسبعة ونمرًا أهداها عبد الرحمن بن ناصر لسلطان إسبنيول فأوتي بالخيل والسبع والنمر لمولانا سليمان"[58].

كان لبيع الزرع للأجانب نتائج وخيمة على الأوضاع الاجتماعية للسكان، فقد كان من وقعها المباشر قلة في تموين الأسواق وارتفاع الأسعار، فجرى استنزاف مدخرات المغرب من الحبوب، ما جعله عرضة للمجاعة وفريسة سهلة لتقلبات المناخ، وبهذا "وصل الزرع بالرباط ست أواق للمد ونصفًا، والناس يأتون بالزرع من زرهون، ومن الغرب وأزغار للنصارى بالرباط، وبالرباط نحو التسعين سفينة للنصارى وكذلك العرائش والدار البيضاء وذلك عن إذن السلطان المولى سليمان"[59]. كل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب، إذ "وصل الزرع بالرباط سبع أواق [...] وفي يوم عاشوراء لم يوجد اللوز ولا الفاكهة، وكانت السفن توسق الزرع من تطاون [كذا] وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء والصويرة على إذن مولانا سليمان. ويوسقون أيضًا بأسفي [كذا] على إذن القائم عبد الرحمن بناصر، وبطيط على يد محمد بن العروسي وأتت في هذه السنة الصابة بمراكش وكلها رفعت لأسفي وأكادير وكانوا يخلصون الصابة قبل الدراس"[60].

أزَّم بيع الحبوب للنصارى حال العامة، فبعد شهر من وصول مبعوثين فرنسيين في ربيع 1817 إلى الرباط للسهر على تصدير الحبوب، ارتفعت أثمان القمح بـ 50 في المئة على الأقل، حيث بلغت 22 أوقية للمد الواحد مقارنة بالسعر السابق الذي كان يراوح بين أوقيتين وأربع أواق، ليستقر السعر في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها إلى 26 أوقية[61]؛ ما جعل التزود بالحبوب بغية مستعصية على عامة الناس. والغريب في الأمر أن تصدير الحبوب كان يتم في فترة شدة، فقد أناخ شح الأمطار بكلكله على البلاد؛ ففي عام 1816 قلّ المطر، وزاد من وطأة ذلك اجتياح الجراد، وتفاقم الوضع في السنوات الموالية. وهي الصورة التي لخصها نائب القنصل الفرنسي بالرباط دوليسيبس بقوله: "إن استمرار الجفاف الحالي الذي يقل مثيله في هذه البلاد قد روع السلطان ورعياه على السواء [...] إن سكان البلاد رجالًا ونساء ومن كل الأعمار، وبغض النظر عن انتمائهم الديني، يقضون أوقاتهم في النحيب والصوم والابتهال إلى الله. ومما يزيد في ذعرهم ذكرى المجاعة القريبة العهد التي أنهكت البلاد وأفرغت المطامير"[62].

56 المرجع نفسه، ص 263.
57 المرجع نفسه.
58 المرجع نفسه، ص 253.
59 المرجع نفسه، ص 268.
60 المرجع نفسه، ص 274.
61 المرجع نفسه، ص 263.
62 منصور، ص 296.



برزت موانئ تخصصت في تصدير الحبوب كالرباط والعرائش والجديدة وطيط والبريجة وأسفي وتطوان وطنجة والصويرة وغيرها، وأدى ارتفاع الأسعار وضعف التموين إلى سخط عارم. فقد ربط الناس ما آل إليه حالهم بتعامل المخزن مع النصارى، فعبروا عن استيائهم بالسطو على مخازن التجار الفرنسيين، وجهروا بتبرمهم من سياسة المخزن، بل أكثر من ذلك فقدوا الثقة به، وهو ما تعبر عنه رسالة من الوزير أحمد بن مبارك إلى قنصل فرنسا بطنجة بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 1817، فحتى الزرع الذي أمر المخزن بنقله من أسفي إلى طنجة قصد إعانة المناطق الشمالية رأى فيه سواد الناس جزءًا من صفقة لصالح النصارى، وسرعان ما تحوّل السخط إلى عنف ترجم في مهاجمة السفن والمستودعات[63]. ولتبديد مخاوف الناس قام المخزن بتوزيع الحبوب عليهم، لكن الوثائق لا تخبرنا بأن جميع مناطق المغرب قد استفادت من هذه العملية، فقد تركز مجهوده أساسًا على مناطق الشمال حيث حاول تزويد أسواقها بما يخفف وطأة الخصاص، ليمنع في نهاية المطاف، أمام تفاقم تردي الأوضاع وتزايد سخط العامة، بيع القمح للأوروبيين.

يفسر إقدام المولى سليمان على السماح بتصدير الحبوب بالضائقة المالية التي كان عليها المخزن بسبب اضطرابات الحكم، وما كانت تتطلبه من أموال ومؤونة تستدعيها محاولات القضاء على مناوئي السلطان. وزاد من شدة وقعها توالي مواسم فلاحية سيئة مما انعكس على الجبايات وقيمتها. انضاف إلى ذلك توقف مداخيل الجهاد البحري. لهذا رأى المخزن ضرورة التخفيف من القيود المفروضة على التجارة مع أوروبا، محاولًا استغلال الظروف الأوروبية المتمثلة في الحروب النابليونية وما نشأ عنها من خصاص هائل في المواد الغذائية.

ثالثًا: الجباية والكلف وأثرها في العامة

1. انعكاسات هزيمة تطوان على الأوضاع السياسية والاجتماعية بالمغرب

كان وقع هزيمة حرب تطوان كارثيًا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب[64]، فكان لقبول المخزن بشروط الإسبان نتائج وخيمة على ماليته، فمعاهدة 26 نيسان/ أبريل 1860 نصت على دفع المغرب مئة مليون بسيطة في أجل ثمانية أشهر، غير أن الأحداث برهنت على أن هذا القدر كان يفوق إمكانيات البلاد الضعيفة أصلًا؛ إذ إنّ الدفعة الأولى (25 مليون بسيطة) أفرغت خزينة الدولة، ولتجاوز الأزمة المالية، طلب المخزن قرضًا من الإنكليز قدره ثلاثون مليون بسيطة، ولما تلكؤوا في الاستجابة[65] توجه إلى الرعية لإثقال كاهلها بمزيد من الكلف والإتاوات وذلك بالزيادة في قيمتها وإحداث أخرى جديدة، فأرسل السلطان سعاته إلى مراكش لجمع مقدار الدفعة الثانية (10 ملايين بسيطة).

عمومًا، فإنّ هذه الحرب وما نجم عنها من مغارم كانت لها نتائج كارثية على مالية البلاد مسّت أساسًا مورّديها الأساسيين لجمع المال وتسديد الديون، وهما الضريبة الفلاحية ومداخيل الجمارك، التي كانت مداخيلها أوفر، وكانت قابلة للرقابة، لكن استقرار الموظفين الإسبان في الموانئ لاستيفاء قيمة الغرامة (نصف مداخلها) جعلها خارج سلطة المغرب[66].

إن الحديث عن حرب تطوان واتفاقية الصلح التي أعقبتها أمرٌ يعبّر بصدق عن واقع حال المغرب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويجعلنا نتساءل: هل كانت هذه الهزيمة ناتجة من الضعف العام للمغرب الذي ظهر جليًا منذ هزيمة إيسلي أمام

63 المرجع نفسه، ص 297-298.

64 كان وصف الناصري لهذا الانكسار بليغًا، فـ "وقعة تطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها، وانكسر المسلمون انكسارًا لم يعهد لهم مثله، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير". ينظر: الناصري، ج 3، ص 100-110؛ عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ج 3، ط 2 (الرباط: المطبعة الوطنية، 1990)، ص 440-469.

65 جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986)، ص 84.

66 تفاصيل الأزمة في: جرمان عياش، "جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860"، في: المرجع نفسه، ص 79-120.



الفرنسيين؟ أم أنها كانت سببًا انضاف إلى أسباب أخرى ساهمت في إضعاف البلاد؟ خاصة أن الأحداث اللاحقة بينت بعمق وهَن المغرب، ذلك الوهَن الذي ازداد تفاقمًا خلال النصف الأخير من هذا القرن وبداية القرن العشرين.

وقعت أحداث شبيهة لحرب تطوان في نهاية حكم الحسن الأول، وتحديدًا خلال شهرَي تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1893، بين قبائل الريف وقوات إسبانيا المتمركزة بمليلية، انتهت بمفاوضات بين ممثلي المخزن والماريشال مارتينيز كامبوس Arsenio Martínez-Campos Antón بمدينة مراكش[67]. وتحت الضغط، وقّع المخزن معاهدة صلح بتاريخ 5 آذار/ مارس 1894، كانت شروطها مخزية كسابقتها؛ فقد قضت بأن يؤدي المغرب غرامة قدرها خمسة ملايين "بيزيتا" نقدًا وخمسة عشر مليونًا أخرى على أقساط في مواعيد محددة، تنضاف إليها 6 في المئة فائدةً إذا تأخر عن أوقات الدفع. ونصّت على أن يتم الدفع بالعملة المعمول بها في إسبانيا، وكذلك بالدورو الإيزابيلي. تضمنت هذه الاتفاقية بنودًا سرية قوّت من النفوذ الإسباني بالمغرب، وأضعفت سلطة المخزن تجاه هذه الدولة، ولحلّ أزمة المخزن المالية لجأ من جديد إلى القبائل، فأنهك الناس بالجبايات والكلف[68].

استفحلت الأزمة المالية عند محاولة المخزن إصلاح "الديوانة"[69] التي بدأها في 29 آذار/ مارس 1862، وما نتج من ذلك من تحرير بيع المنتجات المغربية، فجرى إغراق الأسواق المغربية بالمصنوعات الأجنبية، فتقوّى مركز التجار الأوروبيين في البلاد، واستفحلت الحماية القنصلية، فأضحى التجار الأجانب ملاكًا، وتراجع نصيب الدولة المغربية من العملة الأوروبية التي كانت البلاد في أشد الحاجة إليها. كان حال المغرب كما وصفه الصحافي هاريس ينهار شيئًا فشيئًا، فكان تحت رحمة ضغط الأوروبيين وتمرد القبائل يحاول ضمان توازن مستحيل[70].

عانى الناس آثار سياسة المخزن الخارجية، خاصة بعد استفحال الأزمة المالية في نهاية القرن التاسع عشر وانتشار الحماية القنصلية بكثرة، وهو ما جعل الثقل الجبائي يقع في أغلبه على عواتق القبائل، خاصة تلك المستوطنة في السهول[71]. لم تكن الضرائب الشرعية كافية لتدبير أمور الدولة، فالزكوات والأعشار كانت تتأثر بالتقلبات المناخية وبطرق حفظ الغلل، وما أكثر العوامل التي تؤثر في كميات المحاصيل وفي أسعارها! لذلك لجأ السلاطين إلى فرض جبايات أخرى تعددت أنواعها وأسماؤها، فكانت النائبة[72] والمعونة والمكوس[73] والترتيب[74] والجزية وغيرها، فضلًا عن المغارم[75] والهدايا[76] وواجب الضيافة، كما فُرضت ضريبة جديدة سُميت مكوس الأبواب.

---

67 ينظر تفاصيل هذه المفاوضات عند كل من: إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج 3 (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1985)، ص 274؛ محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول 1873-1894** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989)، ص 239-267؛ حسن صبحي، **التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (1884- 1904)** (القاهرة: دار المعارف، 1965)؛ H. Cambon, *Histoire de Maroc* (Paris: Hachette, 1952), p. 90.

68 معريش، ص 267؛ J. Erckmann, *Le Maroc moderne* (Paris: Challamel Ainé, 1885), pp. 127-129.

69 الاسم المغربي للجمارك، وهي تعريب للكلمة الفرنسية La douane.

70 Harris, p. 7.

71 عياش، ص 91.

72 هي من أقدم الضرائب أُحدثت في عهد محمد القائم السعدي، وتدل على ما كان يقدمه أرباب الأسر للمخزن من مال ومؤن وخدمات عوض الخدمة العسكرية الواجبة على السكان البالغين (حدّ الصايم).

73 تسمى كذلك "المستفاد"، وهي مفروضة على البضائع التي تدخل الأسواق من أبواب المدن.

74 كان الترتيب يروم جعل جميع شرائح المجتمع المغربي سواسية في أداء الضرائب والكلف. ينظر: بياض.

75 يتحملها سكان القبيلة بالتساوي عقابًا لهم على ما يحدث من مخالفات، ونميز فيها بين ذعائر الاعتداءات وذعائر المروق وعدم الامتثال.

76 كانت تقدّم في الأعياد الدينية (عيد الفطر وعيد الأضحى وذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم)، وهي واجبة على القبائل والأعيان. تهدى للسلطان أو لممثليه في الجهات والمدن، كما كانت تقدم للسلطان عند توليته الحكم أو عند حلوله بالمدن أو مروره بمجال القبائل.



وفي المجال الفلاحي أدخلت تغييرات على الضرائب المفروضة على الفلاحين، فتحولت من ضرائب كانت تُفرض بنسب شرعية محدودة على المحاصيل الزراعية وعلى المواشي إلى ضرائب تحدد الدولة مقدارها بحسب حاجاتها[77]. ينضاف إلى هذا ما كان يعتري تقدير "الخراصة"[78] لهذه الضرائب من حيف ومحسوبية؛ ما أدى إلى إفلاس الفلاحين، الذين تركوا أراضيهم من دون حرث. كما أن الضرائب لم تكن فلاحية فقط بل كانت تشمل بعض المعادن النفيسة حيثما توافرت، فأهل ماسة كانوا على سبيل المثال يدفعون إلى مخزن المولى عبد الرحمن خمسة آلاف رطل من الفضة سنويًا[79].

كان المخزن يحصّل هذه الضرائب مباشرة عن طريق ممثليه في الأقاليم والجهات، أو ينظم حركات على القبائل الرافضة أداء هذه الواجبات. وكان أحيانًا يكلف بعض التجار والأعيان بتحصيلها مقابل مبالغ مالية وعينية وأحيانًا خدمية، فكان يباع امتياز جمع المكوس في مزاد علني[80]، فقد جرى تفويت تحصيل مستفاد مدينة تارودانت على سبيل المثال في سنة 1303هـ/ 1886م لعبد الهادي بنونة مقابل تسعة آلاف مثقال في السنة، وما لبث أن وقعت الزيادة عليه في السنة الموالية[81].

لا يخفى ما كان يعرفه هذا التحصيل من شطط وتعسف، حيث يلاحظ إفراط في استعمال القوة، وزيادة مقدار هذه الضرائب من دون مراعاة لأحوال الناس ولتغير الأوقات، خاصة أن الحبوب كانت أساس هذه الضرائب، ونعرف تأثير تقلبات المناخ وتعدد القلاقل الاجتماعية واجتياح الجراد في المحاصيل الزراعية[82].

لم تكن هذه الضرائب قارّة عند السلاطين، فكلّ واحد منهم كان يبدع في فرضها وفي تسمياتها وفي إلغاء ما أقرّه سابقه، بل في تحديد من يلزمه الدفع، ومن يكون من نصيبه الإعفاء، ومن ثم، كان الضرر يمسّ العوام من الفلاحين والحرفيين. وكان أهل الحواضر أكثر من وقع عليهم وزر الأداء خاصة أوقات انكماش سلطة المخزن، وعانى الفقراء منهم مقارنة بالأعيان وكبار التجار[83]. فقد اعتمد السلطان محمد بن عبد الرحمن على سبيل المثال نظام "المقاطعة" الذي كان أساسه الاتفاق مع كل قبيلة على دفع مقدار معلوم إلى المخزن كل سنة، وعلى أعيان القبيلة تدبير أمر توفير ذلك القدر، سواء كان عينًا أو نقدًا. لكنّ خلفه المولى سليمان ألغى ذلك واكتفى بالضرائب الشرعية، ما جعل ثقل الجباية يبقى على كاهل أهل البادية، وهو ما زاد أوضاعهم ترديًا.

زد على ذلك أن المخزن كان يمتلك الكثير من الأراضي الزراعية في البوادي تسمى "ابْلادات المخزن" أو "أملاك المخزن"[84]، منها البورية والمسقية، تنضاف إليها باستمرار أراضٍ جديدة تأتيه من حيازة أملاك المنقطعين[85]، وأحيانًا من الشراء لصالح المخزن أو لفائدة السلطان أو أفراد العائلة السلطانية. كان المخزن يقوم بزراعة أراضيه تحت إشراف العمال في إطار عملية "التويزة"[86] التي

---

77 التوزاني، ص 48.

78 كان المخزن يستعين بهم في تحديد مقادير الزكوات والأعشار الواجب على الفلاحين والكسابين تأديتها.

79 محمد المختار السوسي، **خلال جزولة**، ج 2 (تطوان: المطبعة المهدية، [د. ت.])، ص 227-228.

80 التوزاني، ص 48.

81 المرجع نفسه، ص 333 -334.

82 Jean Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe*, 1830-1894, vol. 3 (Paris: Presses Universitaires de France, 1962), pp. 383-384.

83 Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830-1912)* (Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1933), p. 292.

84 محمد نجيدي، "أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان الحسن الأول"، في: **البادية المغربية عبر التاريخ**، ص 103.

85 المرجع نفسه، ص 106.

86 لم تقتصر "التويزة" على الأعمال الزراعية بل تعدتها إلى استصلاح المسالك والطرق وقنوات السقي، واستخراج الجير والجبس، وتوفير الحطب والأخشاب.



تنخرط فيها القبائل مجبرة. كما كان يقوم بإكراء "ابلادات المخزن"، وأحيانًا يتعاقد مع صغار الفلاحين في إطار ما هو شائع من تعاقدات تعرفها البوادي المغربية، كان من أبرزها "السهمة"[87] و"تاشراعت"[88].

كان المخزن يمتلك أيضًا كثيرًا من المواشي والدواب التي يحصل عليها من مصادر جباياته الشرعية وغير الشرعية، وكان يرعاها على نحو مباشر في العذائر[89] تحت مراقبة العمال وتحت الإشراف المباشر لأمناء خاصين بها، يُعرف الواحد منهم باسم "أمين العذير"[90]. كما كانت تُستغل بطريقة غير مباشرة؛ إذ كانت تكّلف القبائل بالعناية بها وصيانتها "على وجه الاحتفاظ بها إلى وقت الاحتياج"[91].

لم تكن تُراعَى أحوال الناس، ولم يكن يُؤخَذ في الحسبان عسرهم، إذ كان الجباة يسعون في التحصيل، وكان من نتائج ذلك رفض الناس أداء الضرائب، بل أدى الأمر إلى حدوث اضطرابات خطيرة في البوادي[92] دفعت المخزن إلى إرسال حركات لتأديب المحتجين، على نحوٍ كرس البؤس وزاد الأوضاع تفاقمًا[93].

كان وقع اضطراب الأحوال على السكان وخيمًا، فعانى الناس عسرًا بيّنًا، ساهم فيه انعدام الأمن وكثرة المغارم والذعائر ومساهمة السكان في تمويل الحركات المخزنية، فقد كلف على سبيل المثال نزول حملة المخزن بتراب قبيلة أشتوكة ببلاد سوس سنة 1886، 8822 ريالًا يوميًا، و8800 مد من العلف و186 من الشعير، وفرض على أهلها أداء ذعيرة قيمتها 43478 ريالًا، دفعوها عينًا ونقدًا، وهي 796 بهيمة و5000 ريال[94].

كان المخزن على علم بما وصل إليه حال الناس من تردٍّ، ففي رسالة من المولى الحسن الأول إلى الأمينَين محمد بن الطاهر بن الراضي والشيخ محمد بن بوعزة الواغدي، يظهر جليًا العبء الضريبي الذي كان يئنّ تحت وطأته السكان؛ إذا جاء فيها "ولما حدث الترتيب السعيد، وأمرتم بفرض هدية عيدي الفطر والأضحى على العمل القديم ألزمتموهم الثلث، وأضفتم عليه هدية الموسم النبوي"[95]. كان المخزن مدركًا ما آلت إليه أحوال الناس من الفاقة ومن التذمر، مصرحًا في الرسالة المشار إليها بأن الناس قد "عجزوا عن ذلك وتوقفتم من أجل ذلك ولا سيما من حيث أمرناكم بمنع من يروم بيع مواشيه، وتحمل الدين، وخشيتم فرار من صار مفلسًا بعد الترتيب إن كلف وصار بالبال"[96].

زاد توالي سنوات الجفاف وانتشار الطواعين من تردي أحوال الناس، وعلى الرغم من ذلك كان المخزن مجبرًا على إيجاد السيولة المالية لأداء الغرامات المفروضة عليه من جانب الأوروبيين وتسديد ما عليه من قروض. لقد كان مصرًّا على استخلاص الضرائب، مؤجلًا ذلك في السنوات العجاف حتى يتحسن الموسم الزراعي، فنتج منه تراكم الواجب، ما قاد الناس إلى الإفلاس التام[97].

---

87 يكون سهم الفلاح أو نصيبه ثلث المحصول.

88 تسمية رائجة بالحوز تعني حصول من يخدم الأرض على نصيب من المحصول متفق عليه مع مالكها.

89 هي أراضٍ رعوية شاسعة كانت تحت مراقبة موظفي المخزن، محرَّمة على العامة وتصادر قطعانهم التي يجري ضبطها ترعى في هذه المراعي.

90 نجيدي، ص 116.

91 المرجع نفسه، ص 117.

92 مثال ذلك حال سوس بعد حركة المولى الحسن الأول الأولى، وما أعقبها من اضطرابات ونهب لدور شيوخ المخزن.

93 Miège, p. 388.

94 أرفاك، ص 483-484.

95 رسالة مؤرخة في 3 ربيع الثاني 1302هـ، أوردتها نعيمة هراج التوزاني، في: التوزاني، ص 317.

96 المرجع نفسه.

97 المرجع نفسه، ص 473.



2. تعسف ممثلي المخزن في تحصيل الضرائب والمغارم

كانت جباية المال غاية في حد ذاتها، فقد سعى القواد والباشوات إلى جمع الإتاوات من دون أخذ أحوال الناس وتقلبات الطبيعة في الاعتبار، فتنافسوا في تجميعها وادخارها، وفي الرفع من أعداد جندهم، وعملوا على تجويد تسليحهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، وتهافتوا على بناء الدور وتملّك الضيعات[98].

لم توضح ظهائر تعيين القواد والباشوات مهماتهم بدقة، بل كانت عامة دون تحديد لصلاحياتهم، إذ يفهم منها فقط طاعة السلطان والامتثال لأوامره ونواهيه دون حصرها في الأمور الإدارية والجبائية بل تعدّتها إلى أمور البيع والشراء وتأديب القبائل والأعيان. ولعل هذه الصلاحيات المبهمة هي التي فتحت باب التأويل، فانجرف أغلب ممثلي المخزن إلى ممارسات تخالف الشرع أحيانًا، وتعاكس توجيهات المخزن نفسه أحيانًا أخرى. ولنا فيما جاء في ظهير تعيين المدني الخصاصي (ت. 1934) قائدًا على قبيلته[99]، مثال على ذلك: "خدامنا الأرضين [...] وبعد فقد ولينا عليكم أخاكم خديمنا الأرضي القائد المدني بن أحمد وأسندنا إليه النظر في أمركم، فآمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما وليناه من الأمر والنهي في أمور خدمتنا الشريفة"[100].

كان المخزن عارفًا بشطط ممثليه، فقد جاء في إحدى رسائل السلطان المولى سليمان إلى أهل فاس، ما يلي: "عامل أكل السحت، وأطعمه الغوغاء والسفلة، وعامل لم يأكل ولم يطعم غيره"[101]. لكن على الرغم من ذلك، كان المخزن يرى وجوب طاعة العامة لموظفيه، وأن أي خروج على ممثليه هو تمرد عليه، فإن جار عليهم عامل لا يحل أن يحاربوه[102]، ونبّه إلى أن يقوم بذلك سفيه محارب باغٍ عليه. بل أكثر من ذلك نجده يدعمهم ويشجعهم في غيّهم، فالصدر الأعظم أحمد بن موسى قد أطلق يد العمال في القبائل بالسلب والنهب لأجل أن يأتوه بأيديهم عامرة ليعمّر خزينته كما كتب الحجوي في اختصار الابتسام[103].

كان ذلك ديدن كل العمال وقواد المخزن خاصة زمن الحركات، حيث تسجل التجاوزات وتحضر في الغالب روح الانتقام. ولنا في تاريخ منطقة سوس أمثلة كثيرة، منذ حملة القائد عبد المالك أوبهي وخليفته محمد بن يحيى أغناج وما تلاها من حملات كان أبرزها تلك التي قادها الدليمي أحمد بن مبارك[104] وحفيده إبراهيم، ويبقى القائد سعيد الكلولي مثالًا سيئَ الذكر لهذا النوع من رجالات المخزن؛ إذ نزلت محلته ببسيط سوس في سنة 1314ه/ 1896م، وكان هدفها جمع المغارم وتأديب القبائل التي تطاولت على عمال المخزن[105]، فأخذ الناس من وادي سوس إلى واد نون بالغرم الشديد والمؤن التي لا حدّ لها "قاعدا على أكل أموال الناس، داخلًا إلى أموالهم من كل باب"[106]، فألقى كلكله على قبائل الجنوب، فنهب بعضها[107]، واشتغل بالنهب والسلب والقتل وهتك الأعراض من سنة 1314 إلى سنة 1317ه[108].

98 كان يجري حصر السلطة في ثلاثة مظاهر يسعى الخاصة إلى تملكها مجتمعة، وهي المال والقوة والعمارة الفخمة.

99 محمد أيت جمال، **الأوبئة والمجاعات بسوس وواد نون (ما بين 1900م و1945م): التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجنوب المغربي** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2020)، ص 273-288.

100 السوسي، ج 20، ص 187.

101 الناصري، ج 8، ص 139.

102 المرجع نفسه، ص 56.

103 محمد الحجوي، **اختصار الابتسام**، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ح 144، أورده: فنيتر، ص 152.

104 الإكراري محمد، **روضة الأفنان في وفيات العيان وأخبار العين وتخطيط ما فيها من عجيب البنيان**، تحقيق حمدي أنوش (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998)، ص 63.

105 أرفاك، ص 480.

106 كان كما كتب صاحب **المعسول** "يظلم الناس في أملاكهم، وإنما ظلمه في المغارم المالية على عادة المخزنيين إذ ذاك". السوسي، ج 14، ص 110.

107 المرجع نفسه، ج 4، ص 39.

108 رواية أحمد المنوزي، وردت في: المرجع نفسه، ج 3، ص 259.



وجد كل من القائد سعيد الكلولي وحمو باشا تارودانت الدعم نفسه من الوزير أحمد بن موسى الذي رخص لهما إعمال ما يحلو لهما باسطًا يديهما في تولية وعزل من يشاءان من شيوخ القبائل، آمرًا إياهما بجمع الأموال بكل حيلة وبكل وجه"[109]، ففرض على كل "كانون" دفع 50 ريالًا بعملة الوقت، الثلثان منها بالدفع الجيد والثلث من المال الحسني دون استثناء، ودون مراعاة أن الوقت كان سنة جذب، انحصر فيها المطر وقل الزرع، ففرغت مخازن الناس وانتشرت المجاعة فيهم، وكأن الناس لم يكفهم ما كانوا فيه من بؤس، فأضيف إلى الضرائب والمغارم تقديم هدية خاصة إلى الوزير أحمد بن موسى "لأنه معتمد الولاة، ولا يقضى الغرض إلا على يديه"[110].

أدى كل هذا إلى تذمّر الرعية من إجحاف الجباية وتسلط محصّليها محمّلين إياهم مسؤولية ما وصلوا إليه من فاقة وخصاص، فثاروا على أعيانهم، وحاصروا دور ممثلي المخزن وخرّبوها، فزاد ذلك من مشاكل المخزن في وقت تزايدت الضغوطات الأجنبية عليه، فانعدم الأمن وتزايدت الفتن حتى صار القوي يأكل الضعيف، لا ناهٍ ولا منتهٍ، فبقي الناس في فوضى كالسكارى على حدّ تعبير الإكراري[111].

3. تدخّل المخزن للتخفيف من وقع أزمات المعيشة

عندما تشتد وطأة الجفاف، وتضيق الدنيا بالناس، ويصير العام كالحًا وينيخ بكلكله على البلاد والعباد، يظهر وقع الجائحة جليًا على الاقتصاد التقليدي المعتمد على المجهود العضلي، فأي خلخلة في البنية الديموغرافية تترجم بنقص في اليد العاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛ إذ يقل عدد الفلاحين، ويتناقص مجموع العاملين في مختلف الحرف؛ وهو ما ينعكس سلبيًا على مختلف الصنائع، التي يتناقص ما يعرض من بضائعها في الأسواق إلى أن يصل الأمر إلى درجة الندرة والخصاص، مما ينعكس مباشرةً على مداخيل الدولة من الضرائب.

في مثل هذه الظروف يجد المخزن نفسه ملزمًا بالتدخل لتقديم يد العون للمحتاجين. لكن هذه المساعدات كانت تركز على فقراء المدن دون أن تشمل معوزي الأطراف البعيدة. وكانت كذلك موسمية ولا تتعدى وجبات لا تسمن ولا تغني من جوع. فقد كان يقدم على سبيل المثال لمحتاجي المدن الكبرى الحساء صباحًا و"خبز الصدقة" عشية. وفي أوقات نادرة قدم الصدقات نقدًا كما فعل المولى الحسن الأول حينما أمر أمناء مدينة الصويرة خلال المجاعة التي امتدت في الفترة 1878-1883 بتوزيع خمسين مثقالًا يوميًا على معوزي المدينة[112].

كان المخزن في زمن اشتداد المجاعة يعمل على تزويد الأسواق بالحبوب خاصة الشعير والقمح مخافة انتشار الفوضى المؤدية إلى انعدام الأمن، التي كان من مظاهرها تمرد القبائل ومهاجمتها لدور ممثلي المخزن[113]، كما كان يتدخل على نحوٍ مباشر في حالات معينة، محاربًا الاحتكار والغلاء، وذلك بمراقبة الأسعار بواسطة المحتسبين، خاصة أسعار الحبوب والخبز. فحرص على ردع المخالفين من التجار والمزارعين المحتكرين. وفي هذا الإطار، كتب المولى الحسن الأول إلى عمال الجهات وأمنائها يأمرهم بتزويد

---

109 تاريخ الوجاني أورده: أرفاك، ص 480.

110 أحمد التوفيق، **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850- 1912)**، ج 2 (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب بالرباط، 1978)، ص 482.

111 الإكراري، ص 179.

112 رسالة مؤرخة في 29 شوال 1300هـ الموافق 2 أيلول/ سبتمبر 1883م. أوردها: البزاز، ص 372.

113 تعاظم التمرد ببلاد سوس في أواخر القرن التاسع عشر على نحو لم يسبق له مثيل، فجرى اقتحام الكثير من قصبات قواد المخزن. وفي سنة 1899 حاصرت قبائل مجاط وإداو باعقيل ممثل المخزن بمجالها، وصادف ذلك أن عرفت المنطقة جدبًا ماحقًا. وقد ربط القائد محمد بن الحسين أهاشم ذلك بـ "تحميلهم إياهم ما لا طاقة لهم به من الذعائر والسخاري والمبائت على يد الخديم القائد سعيد الكلولي". من رسالة إلى السلطان مولاي عبد العزيز مؤرخة بـ 22 نيسان/ أبريل 1898م، ضمن أرشيف مخطوطات البوخاري بودميعة، المجموعة 7، الملف رقم 1، أكادير.



الأسواق بالحبوب حتى يتمكن الناس من الأقوات[114]. كما كان المخزن في بعض الأوقات يفتح الأهراء التي في حوزته حتى يضمن تموين الأسواق بالقمح والشعير والذرة، فيبيعها بأثمان لا تروم تحقيق الربح كما فعل الحسن الأول إبان مجاعة سنة 1893[115].

كان المخزن في بعض الأوقات يؤجل جمع المستفاد حتى تتحسن الظروف، فيرجئ تحصيل الضرائب ويعفي القبائل من تموين الحركات، فيتكفل بتغذيتها فاتحًا مخازنه لإطعام الحراك وتوفير علف دوابهم. لقد قام الحسن الأول خلال مجاعة 1882 بكراء بواخر لنقل الحبوب من مدينتَي الجديدة والدار البيضاء إلى بلاد سوس[116]، فعمل على فتح ميناء أكادير المغلق لجلب ما يغطي به حاجات حركته إلى المنطقة، ورغم ذلك عجز عن تعويض ما كانت تقوم به القبائل في هذا الباب مما جعل بعض الجند يفرون من "محلة" السلطان[117].

لا ينبغي نسيان وضع تدخل المخزن هذا في سياقه التاريخي، فقد يكون عملًا كبيرًا إذا أخذنا في الاعتبار ما وصلت إليه البلاد من ضعف في وقت تزايدت فيه سطوة الأوروبيين، فأحالوا البلاد ساحة للفوضى، حيث استشرت "الحماية القنصلية"، فجعلت التجار المحميين لا يعيرون أوامر المخزن انتباهًا. فكانوا يعملون على شراء الحبوب وتخزينها، حتى إذا نفدت من الأسواق باعوا منها كميات محسوبة بأسعار مضاعفة، فحققوا من ذلك أرباحًا طائلة. كان المخزن في هذا الوقت في حيص بيص لا يدري ما يقدم وما يؤخر. فكان بين سندان تردي الأوضاع العامة ومطرقة الضغوط الأجنبية المستفحلة، في وقت تراجعت فيه على نحو كبير مداخيل المخزن من الجمارك المرهونة ومن الضرائب، وهو ما جعل كل محاولات الإصلاح التي شرع المولى الحسن في سنّها لا تحقق المبتغى منها، وصار وقعها كالهباء على الناس.

خاتمة

انعكست الأزمة المالية التي عاناها المغرب بعد هزيمة تطوان على أحوال العامة، وأثرت سلبيًا في علاقة المخزن بالقبائل؛ فأرهقت الحلول التي سنّها كاهل الناس، وجعلتهم في عسر بيّن، فساهمت على نحوٍ كبير في انعدام الأمن واضطراب أحوال الناس. لقد أدت كثرة الضرائب وارتفاع قيمتها إلى السخط والاستياء، وفي أحيان كثيرة إلى الامتناع عن أدائها.

يلاحظ أنه بالرغم من تسارع الأحداث التي عرفها المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن المخزن لم يغير من طرق اشتغاله، فكانت "الحركات" الأسلوب المعتمد لتأديب القبائل الرافضة لأداء المكوس، والطريقة المعتمدة لقمع المتمردة منها، وكانت وسيلة للتعبير عن الحضور الفعلي للسلطة المخزنية. ولا يخفى ما كان يتطلبه هذا الحراك من مستلزمات مادية ولوجستيكية، كانت القبائل تتحمل عناء توفيرها، وهو ما زاد من معاناة الناس أفرادًا وجماعات. لقد كان السكان في تيه بين ضغط المخزن وقسوة الطبيعة.

ساهم المخزن في بعض الأوقات في تفاقم حدة أزمات المعيشة، بخزنه لمحاصيل كثيرة تفقد من السوق، وكان يؤثر بذلك في العرض، ما يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار. وحينما يسوّق هذه المحاصيل، تكون في الغالب قد أصابها السوس وعمّتها الحشرات، خاصة أن بعض المحاصيل سريعة التلف عندما لا تكون ظروف التخزين سليمة. ورغم محاولات المخزن الموسمية التخفيف من وطأة وقع هذه الظروف على الفقراء، فإن تلك المحاولات لم ترقَ إلى مرتبة الحلول الجذرية للأزمة، بل كانت إجراءات لحظية.



114 الناصري، ج 9، ص 165.

115 M. Fourrier, "Chroniques de la vie de Moulay El Hassan," Revue *Archives*, vol. 8 (Mai), p. 354.

116 أرنو، ص 52.

117 الناصري، ج 9، ص 174-175.



المراجع

العربية

أرنو، لويس. **زمن المحلات السلطانية – الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م**. ترجمة محمد بن عمر ناجي. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001.

أعفيف، محمد. "الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان". **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**. العدد 7 (1981).

أكنسوس، محمد بن أحمد. **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**. تحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 1996.

العروي، عبد الله. مجمل تاريخ المغرب. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994.

أيتجمال، محمد. **الأوبئة والمجاعات بسوس وواد نون (ما بين 1900م و1945م): التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجنوب المغربي**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2020.

البادية المغربية عبر التاريخ. تنسيق إبراهيم بوطالب. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999.

البزاز، محمد أمين. **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1992.

بن زيدان، عبد الرحمن. **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**. ط 2. الرباط: المطبعة الوطنية، 1990.

________. **العز والصولة في معالم نظم الدولة**. الرباط: المطبعة الملكية، 1961.

بورقية، رحمة. **الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول، في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**. بيروت: دار الطليعة، 1991.

بوري، جون واتر. **أمير المؤمنين**. ترجمة عبد الغني أبو العزم [وآخرون]. ط 3. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013.

بياض، الطيب. **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.

التوزاني، نعيمة هراج. **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول: مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012.

التوفيق، أحمد. **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850–1912)**. ج 2. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1978.

الحجوي، محمد. **اختصار الابتسام**. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ح 144.

حركات، إبراهيم. **المغرب عبر التاريخ**. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1985.



الرباطي، الضعيف. **تاريخ الضعيف (1165-1233هـ): تاريخ الدولة السعيدة**. تحقيق أحمد العماري. الرباط: نشر دار المأثورات، 1986.

زرهوني، محمد. **العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280هـ/ 1863م-1290هـ/ 1873م)**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة الأطروحات والرسائل 5. الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998.

السوسي، محمد المختار. **المعسول**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1961.

شروتور، دانييل. **يهودي السلطان: المغرب وعالم اليهود السفرد**. ترجمة خالد بن الصغير. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.

صبحي، حسن. **التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (1884-1904)**. القاهرة: دار المعارف، 1965.

عياش، جرمان. **دراسات في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986.

العيساوي، فاطمة. **كلف البوادي في القرن التاسع عشر**. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 1999.

فردريك، وايسجربر. **على عتبة المغرب الحديث**. ط 2. ترجمة عبد الرحيم حزل. الرباط: دار الأمان، 2011.

محمد، الإكراري. **روضة الأفنان في وفيات العيان وأخبار العين وتخطيط ما فيها من عجيب البنيان**. تحقيق حمدي أنوش. أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998.

معريش، محمد العربي. **المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول 1873-1894**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989.

المنصور، محمد. **المغرب قبل الاستعمار - المجتمع والدولة والدين 1792-1822**. ترجمة محمد حبيدة. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.

المودن، عبد الرحمن. **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1995.

الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997.

وقفات في تاريخ المغرب. تنسيق عبد المجيد القدوري. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001.

الأجنبية

Cambon, Henri. *Histoire de Maroc*. Paris: Hachette, 1952.

Erckmann, Jules. *Le Maroc Moderne*. Paris: Challamel Ainé, 1885.

Harris, Walter Burton. *Le Maroc au temps des sultans*. Paul Odinot (trad.). 3rd éd. Rabat: Dar Al Aman, 2012.



Laroui, Abdallah. *Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830- 1912)*. Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1933.

Michel, Nicolas. *Une Économie de subsistance, Le Maroc précolonial*. Le Caire: L'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997.

Miège, Jean Louis. *Le Maroc et l'Europe*, 1830-1894. Paris: Presses Universitaires de France, 1962.

Renaud, Henri Paul Joseph. "Recherches historiques sur les épidémies du Maroc: La peste de 1799 d'après des documents inédits." *Hespéris*. vol. 1 (2ème trimestre 1921).

Valensi, Lucette. *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1700-1830*. Paris: Flammarion, 1969.



التسلم Received
2022-04-13

التعديل Revised
2022-06-20

القبول Accepted
2022-08-20

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/TXBB8441

ناصر بن سيف السعدي | Nassar bin Saif Alsaadi*

المعرفة الاستعمارية البريطانية للحالة العُمانية: المقاربات والتوظيف السياسي (1798-1970)

British Colonial Knowledge and the Case of Oman: Approaches and Political Implementation

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الهيمنة التي تأسست عليها المعرفة الاستعمارية البريطانية، ورصد أدوات الاحتجاج والمقاومة ضد تلك المعرفة، باستخدام منظور تحليلي مُستمَدّ روحه من مفهوم ميشيل فوكو حول سلطة المعرفة، ويسترشد برؤية إدوارد سعيد للاستشراق. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصالح السياسية البريطانية أدت إلى تزايد الاهتمام المعرفي بالمجتمع العُماني، وذلك عن طريق إجراء مسوحات وبيانات اجتماعية شاملة، اعتمدت على أسس إثنية بهدف إشاعة التناقض وترسيخ التباين بين مكونات المجتمع العُماني. كما أن هذه المعرفة المنتَجة سعت إلى فهم البنى السكانية، ومراقبة حركة المجتمع. وكان الإحصاء السكاني من أهم الأدوات التي استخدمتها السلطات البريطانية لتقسيم عُمان إلى فضاءين سياسيَين.

كلمات مفتاحية: المعرفة الاستعمارية، المذهب الإباضي، القبيلة، عُمان.

This article analyses aspects of the hegemony that underpins British colonial knowledge and attends to the tools used to protest and resist it. It uses an analytical perspective derived from Michel Foucault's conception of power and knowledge and drawing on Edward Said's notion of orientalism. It concludes that British political interests led to an outgrowth in academic interest in Omani society through the conduction of comprehensive social surveys on the basis of ethnicity, with the objective of spreading inconsistency and entrenching disparities throughout the strata of Omani society. Further, this knowledge production sought to understand demographic structures and monitor the movement of society; the census was one of the most important instruments by which the British authorities divided Oman into two political entities.

Keywords: Colonial Knowledge, Ibadism, Tribes, Oman.

* كاتب وباحث من سلطنة عمان.

Omani Author and Scholar.

Email: saqarr2005@gmail.com



مقدمة

تعود جذور الاهتمام البريطاني بعُمان إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ثم تجذّر هذا الاهتمام بعد الاتفاقية التي وقّعها السيد سلطان بن الإمام أحمد (ت. 1804) مع بريطانيا في عام 1798، ونصت على أن العلاقة تظل ثابتة إلى الأبد. وأعقب هذه الاتفاقية سلسلة من التدخلات والاتفاقيات. وبعد سنتين من توقيع أول اتفاقية، افتُتحت وكالة سياسية في مسقط عُرفت بالوكالة السياسية البريطانية عام 1800، ولكن وفاة أول ثلاثة وكلاء بسبب قسوة المناخ تسببت بإغلاق الوكالة في عام 1810، وعادت بعد ثلاثين سنة بتعيين النقيب أتكينز هامرتون Atkins Hamerton[1]، واستمرت حتى عام 1972[2]، حين أُلغي منصب الوكيل السياسي، وعيّنت بريطانيا بدلًا منه سفيرًا في مسقط. و"لم تكن عُمان جزءًا من الهيكل الرسمي للإمبراطورية البريطانية [...] إلا أن سيطرة حكومة الهند البريطانية على مسقط كانت قوية جدًا، وكان ذلك يتم من خلال الوكيل السياسي الذي تعود مرجعيته إلى المعتمد السياسي، وهو المسؤول الأول عن السياسة البريطانية في الخليج، وكان مقره في بوشهر – إيران، إلى أن استقلّت الهند في سنة 1947، حيث جرى نقل مقره إلى البحرين، وخضعت الدول الخليجية لإشراف مكتب الكومنولث في المملكة المتحدة، وبعد ذلك بسنة صارت تابعة للخارجية البريطانية"[3].

رافق هذه الهيمنة السياسية وفرة في المعرفة، تمثلت في المسوحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخرائط، وكان نصيب الوكالة السياسية في مسقط من هذا الكم المعرفي هائلًا؛ إذ بلغ عدد الملفات التي تعود إلى تلك الوكالة حوالى 543 ملفًا، يتفاوت حجم الملف الواحد ما بين 5 صفحات و592 صفحة، بمجموع يفوق 60 ألف صفحة، وهي محفوظة اليوم في المكتبة البريطانية بلندن[4].

تناولت بعض الأقلام العُمانية بالدرس والتحليل ما خلفته تلك الدوائر البريطانية من معرفة عن عُمان، ومن أهم تلك الدراسات: دراسة هلال الحجري الصادرة في عام 2015، التي سار فيها على منهج ينظر إلى أدب الرحلات الغربي حول الشرق "من منظور جديد مختلف؛ إذ اتجه عكس التيار الذي يمثله إدوارد سعيد ومناصروه، الذين ما انفكوا يحسبون الخطاب الغربي حول الشرق الأوسط خطابًا أحاديًا متجانسًا"[5]. أما أطروحة أمل الخنصوري المنجزة عام 2009، فتهدف إلى "إدراك قيمة ما جاء في هذه الكتابات - الأوروبية - واعتبارها أحد مصادر المعلومات عن التاريخ العُماني، والتي ستشكّل رافدًا للمختصين والباحثين في التاريخ العُماني"[6]. وأخيرًا دراسة منذر المنذري الصادرة في عام 2016، التي تطرق فيها إلى "الدور العلمي والأدبي للوكلاء السياسيين البريطانيين في عُمان"[7].

في ضوء هذه الزاوية المنظورة من خلال الدراسات السابقة، وبناءً على شح الدراسات عمومًا، تسعى هذه الدراسة إلى سد فراغ معرفي يركز على دراسة أبعاد الهيمنة التي تأسست عليها المعرفة الاستعمارية البريطانية وتلازمها مع القوة المادية، ومناقشة آلياتها وغاياتها ووظائفها السياسية، ورصد أدوات الاحتجاج والمقاومة ضد تلك المعرفة الهادفة إلى رسم سياسة السيطرة والنفوذ عن طريق المعرفة، وذلك من منظور تحليلي يستمد روحه من مفهوم ميشيل فوكو حول سلطة المعرفة، ويسترشد برؤية إدوارد سعيد للاستشراق.

---

1 **موسوعة عُمان: الوثائق السرية**، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 225.

2 للمزيد حول الاتفاقيات بين عُمان وبريطانيا، ينظر: **مختارات من وثائق حكومة بومبامي**، ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2017)، ص 221-237؛ سي يواتجيسون بي سي إس، **السعودية والإمارات العربية وعمان في الوثائق البريطانية**، ترجمة عبد الوهاب القصاب (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2007)، ص 163-213؛ د. آر. بدول، **الاتفاقيات الدولية مع سلطنة عُمان**، حصاد ندوة الدراسات العُمانية، ج 8 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1980)، ص 199-237.

3 الحارثي، ج 1، ص 226.

4 المرجع نفسه، ص 228.

5 هلال الحجري، **عُمان في عيون الرحالة البريطانيين: قراءة جديدة للاستشراق**، ترجمة خالد البلوشي (بيروت: الانتشار العربي، 2015)، ص 22.

6 أمل الخنصوري، "عُمان في كتابات الرحالة الأوروبيين"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2009، ص 2.

7 منذر بن عوض المنذري، **الدور السياسي والعلمي للوكلاء السياسيين البريطانيين في عُمان 1871-1913** (مسقط: بيت الغشام، 2016)، ص 11.



تقوم أطروحة ميشيل فوكو عن المعرفة بوصفها خطابًا منطوقًا أو مكتوبًا، تمتلك آليات وإمكانيات نابعة من الداخل؛ أي من ذات المعرفة، كالقدرة على الإقناع وتشكيل الآراء والمواقف، أو تستلهم سلطانها وقواها من الخارج، أي تلازمها مع السلطة السياسية[8]. وتسعى المؤسسة منتِجة المعرفة دائمًا إلى الحفاظ عليها واحتكار إنتاجها، كي تجعلها "تُتداول في مجال مغلق، ولا توزعها إلا وفق قواعد مضبوطة، وبدون أن يؤدي هذا التوزيع نفسه إلى تجريد أصحابها منها"[9]. وهذا التلازم يقتضي وجود الآخر، فالسلطة تعمد إلى امتلاك المعرفة وإدارتها، فتصبح المعرفة وسيلة من وسائل الهيمنة، وأداة في يد السلطة، أو نصًا يعكس رؤيتها وأهدافها، وليس نصًا يعكس الحقيقة[10]. ووصل فوكو إلى أن "السلطة إجمالًا قائمة في كل خطاب نقوم به"[11].

وقد اعتمد إدوارد سعيد في تحليله للخطاب الغربي عن الشرق على أطروحات فوكو عن نظام الخطاب وعلاقة المعرفة بالسلطة، وهذا ما أبان عنه في مقدمة كتابه **الاستشراق**؛ إذ يقول: "وقد انتفعت هنا بالفكرة التي طرحها ميشيل فوكو عن الخطاب [...] في تحديدي لمعنى الاستشراق"[12]. فشكلت أفكار فوكو بذلك الخلفيةَ المنهجية التي من خلالها سعى سعيد إلى تفكيك الأنساق والآليات التي يقوم عليها الخطاب الاستعماري تجاه الشرق.

ومع أن أطروحة سعيد تعددت أبعادها ولم تقتصر على المعرفة التي أنتجتها الجيوش الاستعمارية، فإن أهميتها تكمن في ملامستها موضوع هذه الدراسة في تحليل المعرفة التي خلّفها الوجود البريطاني في عُمان، وكيف أن تلك المعرفة كانت أداة للتسلط والهيمنة، كما عند فوكو، وكيف أن المعرفة الاستشراقية عند سعيد رسمت حدود الشرق وملامحه في المخيال الغربي، وأظهرت الإنسان الشرقي عاجزًا عن بلوغ مستوى الإنسان الغربي الذي يمتلك الفضائل ويتسم بالنضج.

أما مصادر هذه الدراسة، فقد اعتمدت على سجلّات المعرفة البريطانية، من مسوحات سكانية واجتماعية وكتب الرحّالة، وقد نُشر الكثير من هذه البيانات ورقيًا أو رقميًا، ومن أهمها: **سجلات عُمان** Records of Oman الصادر عام 1988، و**موسوعة عُمان: الوثائق السرية**، الصادرة عام 2006، والسجلات المنشورة رقميًا في مكتبة قطر الرقمية.

وتتكون الدراسة من ثلاثة محاور؛ أولًا: إنتاج المعرفة البريطانية: الفضاءات والآليات، وثانيًا: المسوحات السكانية والأسس الإثنية، وثالثًا: المعرفة البريطانية والهوية الثقافية.

أولًا: إنتاج المعرفة البريطانية: الفضاءات والآليات

1. فضاءات المعرفة والمؤسسات المنتجة

كتب القس جورج برسي بادجر George Percy Badger عام 1871 قائلًا: إنه "رغم علاقاتنا السياسية والتجارية الودية مع عُمان في القرن الماضي، إلا أننا نعرف فعلًا أقل عن هذا البلد، وليس أبعد من الساحل عما نعرفه مثلًا عن مناطق البحيرات في أفريقيا

8 ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا (بيروت: التنوير، 1982)، ص 4-11.

9 فوكو، ص 21.

10 ميشال فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 189.

11 عمر أوكان، **مدخل لدراسة النص والسلطة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1994)؛ نقلًا عن: سلايمية يمينة، "الخطاب ما بعد الكولونيالي في كتابات ميشال فوكو"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 13 (2016)، ص 47-64.

12 إدوارد سعيد، **الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق**، ترجمة محمد عناني (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 46.



الوسطى"[13]. لفت بادجر بهذا النص نظر المؤسسات البريطانية، فلم تتعمق قبل هذا النداء المعرفة البريطانية بعُمان، وكل ما جُمع من بيانات اجتماعية واقتصادية اقتصرت على الساحل، باستثناء تلك البيانات الاجتماعية التي جمعها ضابط البحرية البريطاني ريموند ويلستد Raymond Wellsted عام 1835[14].

تزايد الاهتمام المعرفي بعُمان بعد الصرخة التي أطلقها القس جورج، وراحت الدوائر الرسمية البريطانية ترصد البيانات وتجمع والمعلومات عن عُمان، الجغرافيا والإنسان والثقافة، بدءًا بالخصائص الطبوغرافية للأرض، والثروات الطبيعية، ووسائل النقل وأوصاف الطرق والأعراق والقبائل والأديان واللغات، والأسلحة، وعدد السكان، والتجارة الداخلية والخارجية، والعملات والأوزان والمقاييس، والصناعات والمهن والحرف، والنظم الإدارية والسياسية وتقارير دورية تراقب حركات المجتمع وسكناته. وجمع هذه البيانات مجموعة من الموظفين الرسميين في مجال الهيدرولوجيا، وعلماء الإناسة والأديان، والجيولوجيين، والعسكريين، والرحالة والمغامرين، والأطباء[15].

ينتمي جامعو هذه البيانات إلى المؤسسات الرسمية البريطانية، ومن أهمها: الوكالة السياسية في مسقط؛ إذ إن أغلب المعلومات عن المجتمع العُماني جمعتها الوكالة في مسقط أو بالتعاون معها، فأول وكيل سياسي يجمع بيانات عن عُمان هو النقيب أتكينز هامرتون عام 1840م، وسار خلفاؤه على النهج نفسه حتى آخر وكيل سياسي في مسقط. وإلى جانب إسهام الوكالة البريطانية، أسهمت مؤسسات رسمية في إنتاج المعرفة كل حسب اختصاصه ومجاله؛ منها: البحرية البريطانية، وقسم الاستخبارات، ومكتب إدارة البحوث التابع لوزارة الخارجية البريطانية، وجمعية الصليب الأحمر الهندي، ودائرة المسح الجيولوجي في الهند، ودائرة الزراعة في عدن، وشركة نفط العراق[16]. واضطلعت مجموعة من دور النشر والمؤسسات "العلمية" بطباعة سجلّات الرحالة والمغامرين، ونشر الكتب العُمانية المترجمة مثل جمعية هاكليوت Hakluyt، والجمعية الملكية الجغرافية The Royal Geographical Society، وكان نائب الملك البريطاني في الهند عضوًا في هذه الجمعية[17].

إجمالًا، ظهر نوعان من المعرفة التي تركتها الدوائر الرسمية البريطانية؛ الأول: دراسات مسحية لنظم المجتمع وأنماط التفكير، والثاني: تقارير دورية، شهرية وسنوية، ترصد حركة المجتمع الاقتصادية والسياسية، بل حتى تلك الفضاءات التي يظن المرء أنها عصية على الغرباء، مثل ثرثرة الناس في مجالسهم وأسواقهم، أو "كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم" بتعبير جيمس سكوت James Scott[18]، ولم يسلم هذا الهمس من الفضول المعرفي البريطاني، فقد اهتموا به وخصّصوا له مخبرين يقتفون أثره[19].

2. مصادر المسوحات والبيانات

اعتمد جامعو البيانات والإحصاءات على عدة مصادر، وتعد المشاهدة والتجوال من أهم المصادر، فخلال الفترة الممتدة من عام 1792 وحتى بدايات سبعينيات القرن العشرين، بلغ عدد جولات الموظفين في الأرض العُمانية رغبة في اكتشافها أكثر من عشرين

13 جورج بيرسي بادجر، **مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عُمان**، ترجمة محمد علي الداود (مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2012)، ص 5-6.

14 جيمس ريموند ولستد، **تاريخ عُمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية**، ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم (بيروت: دار الساقي، 2002)، مقدمة الكتاب.

15 R.W. Bailey, *Records of Oman* 1876-1947 (London: British Library, 1998), vol. 1-20.

16 جُمعت الملفات التي أنتجتها الدوائر الرسمية البريطانية في عشرين مجلدًا. للمزيد حول البيانات والمواد المتعلقة بعُمان، ينظر: Bailey.

17 Brian W. Marshall, "European Travelers in Oman and Southeast Arabia, 1792-1950: a Biobibliographical Study," *New Arabian Studies*, no. 2 (1994), pp. 1-57.

18 جيمس سكوت، **المقاومة بالحيل: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**، ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري (بيروت: دار الساقي، 2020)، ص 35.

19 Bailey.



جوّالًا وسائحًا[20]. عمد هؤلاء إلى تسجيل الملاحظات والبيانات مشاهدةً أو عن طريق أخذ المعلومات من ألسن السكان الذين يلتقون بهم في تجوالهم، كما أنهم حرصوا على أخذ مرافقين على دراية بأحوال البلاد، مثل الولاة وشيوخ القبائل، فقد رافق العقيد مايلز Miles في زيارته إلى منطقة الظاهرة عام 1878 شيخ قبيلة بني كلبان[21]، ورافق الرائد غراي Major Gray في زيارته إلى ظفار نهاية عام 1906 بهدف التعرف إلى هذا الجزء من عُمان كل من يوسف أسطفان، مترجم الوكالة البريطانية، ومحمد بن سعيد البوسعيدي، ابن وزير السلطان فيصل بن تركي (ت. 1913)[22].

وأما بشأن المعلومات الأكثر دقة وحساسية، فكان المسّاحون والرحالة يعدّون أسئلة محددة تُطرح على العارفين بالأحوال، ويجري تسجيل الإجابات. ويصف عضو مجلس الحكم البريطاني في بومباي عام 1826 فرانسيس واردين Francis Warden طريقته في الحصول على البيانات الاجتماعية بقوله: "أعددت أسئلة محددة للشيوخ تتعلق بالقبائل وديارها ومصادر دخلها والتجارة، وما إلى ذلك مما رغبت في استجلائه، وسجّلت إجاباتهم. كما فعلت الشيء ذاته مع أشخاص آخرين في أوقات أخرى، وانتقيت مما وصل إليّ من إجابات ما بدا لي أنه الأفضل"[23]. وقد اعتبروا أن هذه الوسيلة أكثر نجاعة من غيرها: "لقد أثبت ما وصل إليّ من معرفة بصفة مباشرة من الناس دون تحيز، ومن خبرتي الطويلة كذلك التي أدرك أنها الوسيلة الأبلغ نجاعة والأقل تكلفة"[24]. وأما جون غوردون لوريمر John Gordon Lorimer صاحب أكبر وأهم سجل استعماري بريطاني، فيصف طريقة جمعه البيانات والتعامل معها والتحقق من دقتها، بقوله: إن جزءًا من "هذه المواد - بيانات دليل الخليج - قد استقاها الكاتب بنفسه خلال جولة له في الخليج قام بها خلال الطقس البارد عام 1904 و1905، عندما جُمعت كمية كبيرة من المواد الجغرافية الجديدة [...]، وفي صحار أجريت التحقيقات المتعلقة بالأجزاء الغربية للباطنة والحجر. أما التحقيقات الباقية فقد أُجريت في مدينة مسقط نفسها، حيث كان من السهل الحصول على مخبرين يدلون بمعلومات عن معظم أجزاء البلاد"[25].

لم يكن جامعو البيانات على يقين تام من صدقية البيانات التي يدلي بها المرافقون أو حتى شيوخ القبائل والولاة، فقد كانت البدائل للتأكد من دقة المعلومات عبر الجواسيس والمخبرين، لا سيما من التجار الهندوس المنتشرين في أرجاء عُمان حينها. وهؤلاء، بسبب طول بقائهم في البلاد وقربهم من أحوال الناس، من أهم وسائل جمع المعلومات والبيانات ونقل الشائعات وأحاديث السمر، وما يذاع في الأسواق عن أحوال البلاد والعباد، وأخبار الحركات السياسية، وما يهمس به الناس ضد بريطانيا؛ إذ نقل أحد الجواسيس إلى الوكيل السياسي خبرًا شاع في أوساط الناس، وأن السلطان سعيد بن تيمور يشتكي من وقوع الإهانة عليه من بريطانيا. يقول ذلك المخبر: "أرفع لحضرتكم العلية الخبر المتداول من الأمة العُمانية [...] فأحببت أخبركم به سرًا لحيث إنني بصفتي خادم دولتكم من قديم بالقلب والطبع [...] ذكر هؤلاء الأقوام أن السلطان سعيد لا يزال يشتكي بوقوع الإهانة والتشديد منكم، وإنكم تطلبون مطالب ثقيلة منه ولا قدر [يقدر أن] يدافع عن نفسه ويريد من الأمة العُمانية الرابطة معه بالانضمام بكلمة واحدة"[26].

---

20 Marshall, pp. 1-57.

21 S.B. Miles, "1885-86 Notes of a Tour Through Oman and El Dhahireh," *Calcutta, Persian Gulf Administration Report* (1885-1886), pp. 22-28.

22 ج. ج. لوريمر، **السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية: السجل الجغرافي**، ترجمة جامعة السلطان قابوس، ج 6 (لندن: دار غارنت للنشر، 1995)، ص 1-2.

23 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 443.

24 المرجع نفسه.

25 لوريمر، مج 6، ج 2، ص 1-2.

26 رسالة من خان صاحب محمد سعيد إلى الوكيل السياسي إلى بريطانيا، يخبره بما يتداوله الناس عن السلطان سعيد بن تيمور عام 1937. للمزيد حول الرسالة ينظر: الحارثي، ج 2، ص 666-667.



3. موقف المجتمع من المعرفة الاستعمارية

إن كانت المعرفة سلطةً وفق ميشيل فوكو Michel Foucault، فالسلطة إن لم يكن لها ما يبررها، أو تفرض بالقوة، فإنّ الضرورة تقتضي في هذه الحالة وجود مقاومة أو على الأقل شكل من أشكال الاحتجاج[27]. وبالرغم من أساليب التنكر والطرق الملتوية التي استخدمها جامعو البيانات من أجل الحصول على المعلومات[28]، فقد دان المجتمع العُماني ومارس الاحتجاج والاستنكار ضد ما رآه هجومًا معرفيًا على قيمه وعاداته ونظمه الثقافية. والأساليب الآمنة وغير العنيفة أحد أشكال المقاومة التي مارسها المجتمع العُماني، فعندما بدأت تظهر المنشورات والنصوص الأوروبية التي تحاول مزاحمة الأفكار الثقافية للمجتمع أو النيل منها، تنبه لهذه الظاهرة اثنان من العلماء، الأول عامر بن علي العبادي (حي: 1837) الذي ألف قصيدة هاجم فيها نصًا دينيًا مسيحيًا مترجمًا شاع ذكره في عُمان، واصفًا إياه بالرخيص[29]. أما معاصره السيد طالب بن الإمام أحمد (حي: 1825) فقد كلف أحد العلماء بالتوسع في التصدي لتلك الأفكار وتفنيدها، كما ظهر كتاب عنوانه **شمس أدلة الحيارى في كشف تلبيس علماء النصارى**[30].

ولم يقتصر قلق النخب من الهجمة الثقافية التي تُشنّ ضد تقاليدهم ونظمها ورؤاهم الدينية، بل تنبهوا لتلك الأسئلة التي تطرحها المؤسسات والدوائر المكلفة بإنتاج المعرفة[31]. وهذا القلق الذي اعترى الذات العُمانية حول الفضول المعرفي البريطاني شملَ كل شيء، فألجأ المجتمع إلى ممارسات تتسم بالتمويه وعدم إعطاء المعلومة الدقيقة، وهي نوع من الحِيَل "تنصر الضعيف على القوي"[32]. وهذا الشكل من أشكال المقاومة ضاقت به الدوائر المعرفية، واشتكت من رفض الناس الحديث معهم، أو تقديمهم بيانات مبهمة وضعتهم في حيرة، بالرغم من الوسائل التي استخدموها لزرع الثقة في نفوس الناس، فهي لم تُجد نفعًا في كل الحالات. فقد اشتكى فرانسيس واردن Francis Warden من ضعف الصدقية في البيانات التي جمعها عام 1826؛ إذ يقول: "صادفت صعوبة أخرى أرى أن الضرورة تقتضي ذكرها، وهي أن في فترة بقائي القصيرة في مواقع متعددة، كان عليّ أن أوفّق بين الأقوال المختلفة، خاصة فيما يتصل بالسكان، ويتصل بهذا أيضًا أن الأشخاص من ذوي الاعتبار من الأهالي غير ميالين لتقديم المعلومة المتصلة بهذه الموضوعات، ولكنني - على أية حال - حاولت جاهدًا أن أوضح كل شيء بأقصى درجة ممكنة"[33]. وتكررت هذه الشكوى مرات عديدة، فقد رفض السلطان سعيد بن تيمور إعطاء تقديرات عدد السكان، للرائد إف. سي. أل. شونسي F. C. L. Chauncy في عام 1951، فقال: "بالرغم من الاستفسار عن تلك البيانات من السلطان مباشرة في العديد من المناسبات، إلا أنه لم يقدم أية معلومات ذات قيمة حولها، وقد يعود ذلك إما إلى جهله بتلك البيانات، أو إلى رغبته في عدم الإفصاح عنها باعتبارها بيانات سرية"[34].

هذا التشكي وهذه الادعاءات التي تحاول أن ترسخ فكرة الحق في الحصول على المعلومة، لا أساس شرعيًا لها، وكمن يدعي حقًا ليس له؛ فالسلطان حين رفض إعطاء البيانات السكانية ليس لأنه لا يعرفها، بل مارس نوعًا من الاحتجاج ضد ذلك الفضول

---

27 فوكو، **يجب الدفاع**، ص 233-253.

28 الحارثي، ج 1، ص 397-424.

29 عامر بن علي بن مسعود العبادي، **ديوان أنوار الأسرار [ومنار الأفكار]** (مسقط: مكتبة معالي السيد محمد بن أحمد بن سعود البوسعيدي، 1996)، ص 194.

30 "شمس أدلة الحيارى في كشف تلبيس علماء النصارى"، مخطوط، مسقط: دائرة المخطوطات العمانية، وزارة الثقافة والشؤون الرياضية، رقم المخطوط: 4035، ص 1-3.

31 خميس بن راشد العبري، **شفاء القلوب من داء الكروب**، ج 1 (مسقط: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، 2010)، ص 184 وما بعدها.

32 سكوت، ص 36.

33 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 442.

34 الحارثي، ج 3، ص 71.



المعرفي، الهادف إلى التجسس على عورات المسلمين، بتعبير الشيخ نور الدين السالمي (ت. 1914): "لا يحل لأحد من المسلمين تأمين أحد من النصارى في دخول بلاد المسلمين في هذا الوقت، ولا يحل لأحد أن يكون لهم خفيرًا في هذا الحال المشاهد، لأنهم يسعون في هدم الإسلام ويدخلون البلاد للتجسس عن [على] عوراتها، فالداخل منهم جاسوس دولته [...] ومن سار به فهو معين له على سعيه الفاسد"[35].

وبالرغم من أشكال المقاومة التي واجهت المعرفة البريطانية، فقد سارت في خططها وأحاطت بالمجتمع العُماني، وفهمه وتنميطه وفرزه وقولبته، استعدادًا للغايات والأهداف السياسية. وحاول الرحّالة وجامعو البيانات استخدام عدة وسائل للتقليل من أثر القلق الذي يعتري الناس من جمع تلك البيانات، يقول النقيب جي. جاي. إكليس J. Jay. Eccles عام 1925: "كان ويليامسون Williamson في معظم أجزاء الرحلة وأنا في كلها، نسافر مرتدين زيًا عربيًا. واكتشفنا أن لذلك تأثيرًا كبيرًا في كسب صداقة العديد من مضيفينا وزوارنا، وفي انطلاق لسانهم متحدثين من دون تحفظ"[36].

ثانيًا: المسوحات السكانية والأسس الإثنية

التركيبة الاجتماعية من أهم المسائل التي أولتها الدوائر البريطانية أهمية منذ البدايات، فقد حرص الرحالة والمساحون منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي على تقديم تقديرات سكانية للمناطق التي نزلوا بها لكنها ظلت تقديرات جزئية لبعض الموانئ والمدن الساحلية وبعض القبائل. غير أن تزايد المصالح السياسية دفع السلطات البريطانية إلى إنتاج سجلات سكانية تشمل أسسًا إثنية.

1. التركيبة القبلية

نبه الكابتن هارت (H. Hart، ضابط البحرية البريطانية عام 1834، سلطات بلاده إلى عدم وجود بيانات وتقديرات سكانية للمجتمع العُماني[37]، بعدها حاول الوكيل السياسي في مسقط أتكينز هامرتون عام 1855 تقديم مسح اجتماعي لحوالى 26 قبيلة[38]، تطرق فيه إلى الخصائص الثقافية، والقضاء، ومستوى التعليم، والأمراض، والدين، واللغة، والقبائل، والطوائف. وحمل هذا التقرير عنوان: "مذكرات موجزة تتعلق بسمو إمام مسقط"[39]. ولم يظهر إحصاء سكاني شامل إلا في بدايات سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، حين تسلم الرائد إدوارد تشارلز روس Edward Charles Ross منصب الوكالة السياسية عام 1871، الذي أعد أول تقدير إحصائي بريطاني لعدد القبائل العُمانية، وهو محفوظ بعنوان "التقسيمات القبلية في إمارة عُمان عام 1871". وهي إحصائية في قائمة مختصرة، تتضمن اسم القبيلة، والمذهب، والحلف القبلي، وتوزعها الجغرافي. وبحسب هذه الإحصائية، بلغ عدد القبائل العُمانية الممسوحة حوالى 118 قبيلة[40]، وأضاف إليها خريطة تبين التوزع الجغرافي لكل قبيلة[41]. ثم ظهرت إحصائية أخرى بعد مرور حوالى

35 عبد الله بن حميد السالمي، **العقد الثمين: نماذج من فتاوى نور الدين فخر المتأخرين**، تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، ج 4 (القاهرة: دار الشعب، [د. ت.])، ص 377.

36 الحارثي، ج 1، ص 397-424.

37 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 250.

38 من أوائل التقارير الجزئية ما كتبه الكابتن روبرت تايلور Robert Taylor في عام 1818. ينظر: المرجع نفسه، ص 21-58، 214-219.

39 المرجع نفسه.

40 Bailey, vol. 5, The Maps.

41 خريطة عُمان وتقارير بقلم الرائد روس" [٦ظ] (٢٨/٢٣)، **مكتبة قطر الرقمية**، شوهد في 2021/6/12، في: https://bit.ly/3cD3jt1



عشر سنوات، أنجزها العقيد مايلز إبان تسلمه منصب الوكالة السياسية البريطانية في مسقط، وتحديدًا عام 1881، وذلك بهدف تقديم بيانات أكثر شمولية، وسد النقص الذي اعترى الإحصائية الأولى، وشملت بيانات أوسع مما سبق، فارتفع عدد القبائل إلى حوالى 137 قبيلة، عدد أفرادها حوالى 600 ألف نسمة[42].

وأما الإحصاء الذي كان أكثر عمقًا، فقد بدأ العمل فيه مع بداية القرن العشرين، وهو سجلّ جغرافي وتاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية، أعده جون غوردون لوريمر بين عامي 1904 و1907 ليكون مرجعًا للوكلاء والدبلوماسيين البريطانيين في منطقة الخليج. واختص جزء من هذا السجل بالمجتمع العُماني، واستهدف رصد الواقع السكاني والاقتصادي والثقافي، بدءًا من عدد السكان، ومصادر الدخل، والثروة الزراعية والحيوانية، وعدد المنازل، والأسعار، وعدد السفن، والبنية العرقية والمذهبية والدينية. وقدّر هذا السجل عدد القبائل العُمانية بحوالى 172 قبيلة، بلغ عدد أفرادها حوالى نصف مليون نسمة[43]. وبعد نشر السجل الجغرافي، ظهرت بعض المسوحات والتقديرات، لكنها تقديرات اعتمدت أساسًا على ما سبقها، ومنها على سبيل المثال، قائمة أعدها الوكيل السياسي في مسقط، الرائد جيرالد باتريك مورفي Gerald Patrick Murphy عام 1927، شملت القبائل الرئيسة في عُمان مع أسماء شيوخها ومناطقها[44]. وفي عام 1951، ظهرت إحصائية أخرى على يد الرائد شونسي[45]. والإحصائيتان الأخيرتان استندتا إلى ما سبقهما من إحصاءات؛ إذ يقول الرائد شونسي: "تم تجميع قائمة بأغلبية القبائل المتواجدة في السلطنة من قبل العقيد مايلز [...] وهذه المعلومات يجب معالجتها باعتبارها معلومات إضافية للملاحظات الأكثر شمولية، والتي جُمعت بكفاءة في فهرس لوريمر الجغرافي، والذي يجب الرجوع إليه في حالة الرغبة في الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا"[46].

هذا الإصرار على جمع البيانات، وتحسين مستواها دوريًا، وتدارك ما فات منها في كل مرة، لم يحدث برضا المجتمع العُماني أو بطيب خاطر منه، بل حدث رغم أنفه. إنها القوة التي تملكها بريطانيا، ومن أجل مزيد من السلطة جرى استهداف المجتمع وتحليل بناه السكانية، "فالمعرفة تأتي بالسلطة، وزيادة السلطة تتطلب زيادة المعرفة"[47].

2. الأساس المذهبي

يمثل المذهب أحد معايير الإحصاءات والمسوحات الاجتماعية، بدءًا من أول إحصائية عام 1871 حتى آخر إحصائية عام 1951؛ فالقائمة الإحصائية التي ظهرت على يد الرائد إدوارد تشارلز روس، كانت تستهدف القبيلة وانتماءها السياسي إلى الحِلفين القبليِّين – هناوية وغافرية – ومذهب كل قبيلة. وعلى هذا المنهج سار كل من مايلز ولوريمر، ويهدف هذا المنهج الإحصائي إلى إشاعة التناقض وصياغة تركيبة اجتماعية تتسم بعدم التجانس. وهذا هدف لم يكن خافيًا، بل كان بارزًا ويمثل أهداف المعرفة البريطانية وغاياتها، وذلك بقصد توظيفه خدمة لأغراض سياسية آنية ومستقبلية. فقد درجت التقارير والكتابات البريطانية عمومًا على ترسيخ فكرة مفادها أن الانقسام القبلي المعروف في عُمان إلى هناوية وغافرية تعود جذوره إلى العامل المذهبي[48]؛ فمن هذا المنطلق أصر جامعو البيانات والمسوحات الاجتماعية على صياغة نتائج مسبقة، إلى درجة تخالف حتى واقع النتائج التي توصلت إليها الإحصاءات والتقديرات

42 للمزيد حول هذه الإحصائية ينظر: إس. بي. مايلز، "مذكرة حول قبائل عُمان 1881"، في: الحارثي، ج 1، ص 343–368.

43 لوريمر، ج 6، ص 1-30.

44 الحارثي، ج 2، ص 231.

45 المرجع نفسه، ج 3، ص 68-101.

46 إف. سي. شونسي، "مذكرة حول قبائل سلطنة مسقط وعُمان"، في: الحارثي، ج 3، ص 68-101.

47 سعيد، ص 1.

48 لوريمر، مج 7، ج 2، ص 7.



السكانية ذاتها. فمثلًا لو فحصنا القائمة القبلية التي أعدها لوريمر، لا يظهر من خلال نتائجها أي أثر للعامل المذهبي في الانقسام القبلي إلى الحلفين القبليين، فقد أظهرت تلك القائمة عدد القبائل الغافرية بواقع 83 قبيلة، منها 60 قبيلة إباضية. وكذا بالنسبة إلى القبائل الهناوية البالغ عددها 89 قبيلة، منها 18 قبيلة على مذهب أهل السنة[49].

وإذا ما تجاوزنا الأخطاء والاضطراب الحاصل في جمع المعرفة السكانية، والأخطاء التي شملت الفرز المذهبي للقبائل التي تفتقر إلى الأسس العلمية[50] وتأملنا في واقع نتائجها، سنجد أنها لا تتوافق مع الادعاءات المسبقة التي حاولت المعرفة البريطانية ترديدها عن عوامل الانقسام القبلي ومحاولة حشر العامل المذهبي قسرًا، والدليل أن الحِلفين يضمّان نسبًا عالية من هذا المذهب أو ذاك بناءً على القوائم الإحصائية ذاتها[51]. ومع ذلك، تجاهلت المعرفة البريطانية نتائج التقديرات والإحصاءات، وراحت تردد تلك الأحكام التي رسخها جامعو البيانات والمسوحات، فالوكيل السياسي في مسقط الرائد شونسي عمد في عام 1951م إلى حشر العامل المذهبي، وإلصاقه أساسًا للانقسام القبلي في عُمان[52]. وهذا الادعاء أحال فيه إلى القائمة التي أعدها لوريمر والتي تخالف هذا الحكم، كما بيّنّا آنفًا.

يراد من هذا الادعاء، والقفز على واقع المجتمع العُماني، خلق تصورات وانطباعات تهدف إلى تفكيك التركيبة الاجتماعية على أسس مذهبية. ونلاحظ أثر هذه الأحكام والصياغة، ليس في التوظيف السياسي وحده، وإنما في تبنّي العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي اعتمدت على سجلات المعرفة البريطانية، من دون فحص وتدقيق[53].

3. الأعراق والطوائف

لفت التنوع العرقي انتباه السلطات البريطانية، وأكثر ما أدهشهم التعايش بين جميع مكوناته الاجتماعية، فسعَوا إلى البحث في بنيته وإظهار تناقضاته، وترسيخ رؤى مشحونة بالتحيز لفئة دون أخرى. فالأساس العرقي والمستوى الاجتماعي اعتمدهما العقيد مايلز إبان جمعه للبيانات الاجتماعية والسكانية، فقد فرز السكان بحسب أصولهم العرقية والمناطقية (أفارقة، هنود، فرس، عرب)، أو بناءً على المستوى الاجتماعي "بياسر وزطوط"[54]. ووفق هذا المنهج، سار خلفه لوريمر في سجله الجغرافي، فيقول عن مسقط: إن سكانها "غير متجانسين إلى حد بعيد. والعرب الأصليون فيها قلة صغيرة جدًا [...] ومسقط مدينة أقل حجمًا من مطرح. وإذا استثنينا السمك، كان الأرز طعام الأهالي الأساسي، ولكن الأكثر فقرًا بينهم يعيشون إلى حد بعيد على الخبز المصنوع من الذرة الهندية"[55]. ودرج لوريمر وغيره من الموظفين على إبراز التباين الاجتماعي والعرقي داخل المدينة العُمانية، فالحديث يأخذ دائمًا طابع التصنيف والفرز والترتيب في المنهج الإحصائي المتّبع في كل مدينة. ويظهر ذلك جليًا في المثال الآتي: تتكون من 800 منزل "يعود نصفها للعجم، ويعود 100 منزل منها للبياسرة، و40 منزلًا أو 50 للبحارنة، وينتمي باقي السكان إلى قبائل مختلفة"[56].

---

49 المرجع نفسه، ج 6، ص 1-30.

50 الحارثي، مج 1، ص 345.

51 Bailey, vol. 5, The Maps.

52 الحارثي، ج 3، ص73.

53 تبنى مؤلف كتاب **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ما صاغته المعرفة البريطانية، واعتبر أن الانقسام السياسي تشكل من العصبيات القبلية والمذهبية. ينظر: جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج 1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص 122.

54 لوريمر، مج 7، ج 2، ص 173، 274-275؛ المرجع نفسه، ج 6، ص 1-30.

55 المرجع نفسه، ج 5، ص 69.

56 المرجع نفسه، ج 7، ص 173.



وقد خصص جامعو البيانات مقالات مستقلة للحديث عن الفئات العرقية والاجتماعية، بهدف تمييزها من غيرها من المكونات، من حيث السلوك الاجتماعي، والأصل العرقي، واللغة، وعدد الأفراد، وعلاقاتها بالمكونات الأخرى، والمهن والحرف والصنائع لكل فئة، كما في المثال الآتي: "الفرد منهم زطّي. إنهم قبيلة غير عربية، تختلف عن سواها، ولها في بعض الأحيان صفات القبائل الرحّل. نجدها في مناطق مختلفة من عُمان [...] ويمكن تمييز الزطوط من العرب بسهولة بالغة. ومن الواضح أن لهم لغة خاصة بهم، ويُعتبرون فرعًا من الصلبا الموجودين في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية [...] ويحافظ الزطوط على أنفسهم كجماعات منفصلة في كل مكان [...] ويُقدِّر عددهم في السلطنة – عُمان - بـ 1000 نسمة"[57].

ومع تجاهل التقديرات السكانية عمومًا عدد النساء والأطفال، نجد إحصاءات لوريمر لا تستثني نساء الهندوس (الهنود) من الإحصاء؛ إذ يقول: "يبلغ عدد الهندوس [في مسقط] نحو 200 رجل و50 امرأة، فضلًا عن بعض الأطفال"[58]. وهذه الفئة، أي الهندوس، من أكثر الفئات التي اعتنت بها الدوائر البريطانية، لأن "رعايا بريطانيا – الهنود - في مطرح ومسقط يمتلكون الثروة الأساسية في التجارة والبضائع والممتلكات المنزلية [...] وتجارة الصادر والوارد في القطر تقع تحت أيديهم ويسيطرون عليها"[59].

خلق هذا الانحياز المعرفي والسياسي للهندوس حالة من التوتر والجفاء بينهم وبين باقي مكونات المجتمع العُماني، وسبب لهم مضايقات إلى الحد الذي أسقط عنهم أحد الفقهاء صفة أهل الذمة، ليس لشيء إلا لأنهم تعلقوا ببريطانيا سلمًا وحربًا[60]. بينما لم تنل الفئات العرقية الأخرى مثل ذلك من العناية والاهتمام، بسبب ما رأته السلطات البريطانية من ضعف في دورهم السياسي والاقتصادي.

4. الوظيفة السياسية للمعرفة

بعيدًا عن المنهج المتبع في العملية الإحصائية ودقة البيانات المنتجة، فهذا أمر لم يعد ذا بالٍ الآن، بقدر ما تمثله هذه الأداة من غايات ومقاصد بغرض توفير ولو الحد الأدنى من المعرفة عن المجتمع، وفهم بناه السكانية ومراقبة حركته، فالإحصاء يوفر هذه الخاصية حسبما يرى ميشيل فوكو[61]. وكل المعلومات المنتجة هي في الأساس معلومات سرية، ولم يطلع عليها إلا مجموعة من الموظفين، ووُزعت على الدوائر البريطانية في منطقة الخليج العربي، بل إن بريطانيا حجبت المعلومات عن كل المؤسسات الراغبة في دراسة المجتمع العُماني أو الحصول على معلومات حوله، فقد رفضت إعطاء تصريح للجمعية الجغرافية الدنماركية الملكية، حين طلبت إجراء مسوحات اجتماعية عام 1909[62].

وكان الإحصاء من أهم الأدوات المستخدمة لتقسيم عُمان إلى فضاءين، وقد بدأ هذا الأمر بالفرز السكاني، فالإحصائية التي أجراها العقيد مايلز لم تدرج قبائل ساحل عُمان باستثناء قبيلة واحدة هي قبيلة بني ياس. وفي السجل الجغرافي للوريمر ظهر الأمر جليًا، فقد وضع سكان عُمان وقبائلها في خانة اسمها "سلطنة عُمان"، وهذا الاسم لم تُعرف به عُمان إلا بعد عام 1970. بينما صنف عدد سكان الساحل العُماني تحت خانة باسم" الساحل المتصالح"[63].

57 المرجع نفسه، ص 274-275.

58 المرجع نفسه، ج 5، ص 69.

59 الحارثي، ج 1، ص 1273-1281.

60 عبد الله بن حميد السالمي، **جوابات الإمام السالمي**، تحقيق عز الدين خوجة [وآخرون]، ج 5، ط 2 ([د. م.]: [د. ن.]، 1999)، ص 31.

61 فوكو، **يجب الدفاع**، ص 236.

62 "File 1202 / 1912 'Arabia:- Travellers. Capt. F. F Hunter. Herr Runkiar (Danish Expedition). Capt Shakespear'." *Explore Qatar Digital Library*, accessed on 12/6/2021, at: https://bit.ly/3iDdPoa

63 لوريمر، مج 6، ج 2، ص 47.



صاغت المعرفة البريطانية الأسماء السياسية، فالاسمان السابقان لم تعرفهما الثقافة المحلية، ولم يستخدمهما أهل المنطقة، فاسم "سلطنة عُمان" لم يكن متداولًا في الأدبيات العُمانية قبل عام 1970، أما اسم "الساحل المتصالح" فهو الآخر غريب عن الثقافة المحلية، ووُلد من رحم السجلات البريطانية التي أوصت باعتماده رسميًا، وتجاهل الاسم المحلي، بل إن لوريمر ادّعى عدم وجود اسم محلي؛ فيقول: "في غياب أي اسم آخر عربي أو إنجليزي، فإن هذا الاسم (الساحل المتصالح) أوفى بالغرض وأوفى بالوصف، وهو على العموم الاسم الذي نجد أن من الأنسب اعتماده"[64]. وهذا الادعاء ليس صحيحًا، بل إن هذه المعرفة وقعت في تناقض، ففي السجل نفسه جاء ما نصه: "اسم ساحل عُمان [...] الأقرب إلى الاسم المعترف به عمومًا"[65]. ومن نتائج هذا التوجه المعرفي البريطاني غياب اسم ساحل عُمان من السجلات البريطانية، وحل بدلًا منه اسم ذو حمولة سياسية، بل غاب حتى عن أذهان الباحثين الأجانب والعرب لاحقًا، وتبنَّوا هذا الفرز السياسي الذي شكّله صنّاع المعرفة البريطانية[66].

أعقب هذا السجل الجغرافي الذي أعده لوريمر فصل عُمان إلى جزأين في السجلات البريطانية، وأصبحت كل الإحصاءات التي ظهرت لاحقًا تعتمد الفرز السكاني، بل إن أغلب البيانات تسترشد بمنهج لوريمر أو توصي بالعودة إليه، وبدأت تظهر مسوحات اجتماعية لقبائل عُمانية دون غيرها، تستهدف تاريخها وثقافتها وتركيبتها الداخلية، مع التركيز على علاقاتها بالسلطة. وتزايد هذا النوع من المسوحات مع ظهور النفط في المناطق الشمالية والأجزاء الوسطى من عُمان؛ فأعد جورج إكلز George Eccles عام 1926م[67] تقارير عن ثلاث قبائل، هي بني عمر، وبني علي، وبني كعب. وفي عام 1948، قدّم ريتشارد بير Richard Burr من شركة النفط البريطانية تقريرًا عن قبائل البريمي[68].

تستمد هذه المسوحات الجغرافية في الواقع روحها من الدعوة التي أطلقها مساعد المقيم البريطاني في بوشهر الإيرانية منذ عام 1845، إيه. بي. كيمبل A. B. Kemball بضرورة وجود معلومات محددة ودقيقة عن المناطق الداخلية، والتوزع السكاني، ومعلومات عن حدود أرض كل قبيلة[69]. وقد وُظفت هذه المعلومات لاحقًا لتقسيم الحدود، أو تحديد مناطق الامتيازات النفطية منذ عشرينيات القرن العشرين، بل إن المسوحات التي أجراها الرائد بيرد في عام 1948 عن قبائل شمال عُمان وُظفت توظيفًا سياسيًا في عام 1951، وفي ضوء نتائجها جرى نقاش حول إمكانية فصلها أو إعطائها شكلًا من الاستقلال؛ فبناءً على تلك الدراسات، يتم اتخاذ القرارات السياسية، ومراقبة علاقات السلطة الحاكمة مع القوى القبلية. يقول العقيد إف. أي. ويلسون (Colonel F.A. Wilson، المعتمد السياسي في الخليج الفارسي، في تقرير رفعه إلى سكرتير الحكومة الهندية، وزارة الخارجية: "لقد أظهر الوصف الطوبوغرافي الدقيق الذي تقدم به الرائد سادلر Major Sadler عن التوزيع القبلي أن حكم السلطان ونفوذه محدود للغاية، وكل المحاولات الساعية لتقوية نفوذه [...] مخيبة للآمال جدًا"[70].

وليس بالضرورة أن تكون هذه الدراسات والمسوحات مطابقة للواقع السياسي أو تمثيلًا حقيقيًا له، إنما تُكيَّف وتُصاغ نتائجها حتى تخرج متوافقة مع الأغراض والمصالح السياسية. فعندما رأت السلطات البريطانية عام 1951 مصلحة في توقيع اتفاقيات نفطية مع شيوخ القبائل، ادعى المقيم السياسي في الخليج العربي روبرت هاي Robert Hay أن نتائج الدراسات

64 المرجع نفسه، مج 6، ص 47.

65 المرجع نفسه.

66 من الدراسات التي تبنت اسم "الساحل المتصالح" على سبيل المثال لا الحصر: شمسة حمد الظاهري، **إمارات الساحل المتصالح 1900-1971م: رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية** (أبوظبي: الأرشيف الوطني، 2011). وهنالك عشرات الدراسات تبنت هذا الاسم.

67 "تقرير النقيب إكلز عن الأراضي الداخلية في عُمان"، **مكتبة قطر الرقمية**، شوهد في 2021/6/12، في: https://bit.ly/3czMaAu

68 "'15/9 The tribes of Buraimi'," *Qatar Digital Library*, accessed on 18/6/2023, at: https://bit.ly/3qOzujc

69 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 106.

70 الحارثي، مج 1، ص 1271.



"أكدت على أن السلطان لا يمارس سلطة أو حكمًا على قبائل منطقة البريمي [...] ولقد تم نشر هذا في فقرات وردت في مذكرة عن قبائل مسقط وعُمان"[71]. ووفق هذه النتائج، يقول إن للشركة الحق في التعاقد مع الشيوخ مباشرة، حتى إن كانوا أكثر ولاءً وإخلاصًا للسلطان[72].

ثالثًا: المعرفة البريطانية والهوية الثقافية، المذهب الإباضي والتاريخ العُماني

1. المذهب الإباضي

كان المذهب الإباضي محور اهتمام الدوائر المعرفية البريطانية، ونال اهتمامًا دون غيره من المذاهب في عُمان، وكانت البداية الفعلية، التي أخذت طابعًا أكثر عمقًا، مع الضابط في البحرية البريطانية ريموند ويلستد Raymond Wellsted، الذي كُلّف بإجراء مسح شامل للمناطق الداخلية من عُمان في عام 1835. ولاستقصاء مبادئ المذهب الإباضي ومعتقداته، حرص ريموند على وضع مجموعة من الأسئلة، وأرسلها إلى أحد الفقهاء حينذاك، هو الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي (ت. 1871) الذي أرسلها إلى الشيخ ناصر بن جاعد الخروصي (ت. 1845)، وهذه الأسئلة محفوظة في المكتبة العُمانية، وتُعرف بـ "أسئلة النصارى"[73].

تمثل هذه الأسئلة تعبيرًا عن نوعية المسائل والقضايا الدينية التي تثير فضول المعرفة الاستعمارية عمومًا، فهي أسئلة تهدف إلى البحث في مدى اللُحمة الدينية في عُمان، والفوارق في الرؤى والاتجاهات بين كل مذهب وآخر. ومن الأمثلة على تلك الأسئلة: "هل أهل عُمان كلهم إباضيون أم لا؟ وما السبب في وجود غير الإباضيين فيها إن كانوا غير إباضيين كلهم؟ وكم فرقة من المذاهب في عُمان؟ وأين وجود المذهب الإباضي من مواضع إقليم الإسلام؟ وهل إباضيةُ أهل عُمان أو غيرهم وهم فرقة واحدة أم لا؟"[74]. أجاب الخروصي عن تساؤلات ريموند ويلستد، لكونه لم يدرك النيّات الخفية من وراء هذا اللهاث المعرفي، أو لأنه لا يود إبداء موقفه، ووصف السائلين بـ "العظماء الشأن"[75]، بينما تنبّه معاصره الشيخ خميس بن راشد العبري (ت. 1854) وعلّق قائلًا: "ولا أعلم مذهبًا من مذاهب الإسلام إلا وتطفّلوا عليه، ومن ذلك سؤالهم للشيخ ناصر بن أبي نبهان"[76].

تواصل اهتمام بريطانيا بجمع البيانات عن المسائل الدينية في عُمان، وكان المذهب الإباضي دائمًا في مركز الاهتمام، فقد خصّص الرحالة البريطاني وليم جيفور بلجريف William Jeffor Belgrave في عام 1866 مساحة للحديث عن المذهب الإباضي، وحاول تقديم رؤية تاريخية لنشأة المذهب وأفكاره، ولكن كل ما قدمه مزيج من الترهات والخيالات البعيدة عن الحقيقة، وهذا نهجه مع كل الفرق الإسلامية التي تحدّث عنها في كتابه المعنون **وسط الجزيرة العربية وشرقها**[77].

في البدايات كان التركيز على الجوانب العقدية ونشأة المذهب الإباضي، ولم يأخذ الاهتمام مغزًى سياسيًا إلا بعد عام 1856، نتيجة التطورات السياسية التي حدثت في عُمان بوفاة السيد سعيد بن سلطان (ت. 1856) وما أعقب تلك الوفاة من نزاع على السلطة

---

71 ينظر رسالة العقيد الركن السير روبرت هاي عام 1951، في: الحارثي، ج 3، ص 140-143.

72 المرجع نفسه.

73 ناصر بن جاعد الخروصي، **جواب مسائل النصارى**، تحقيق أحمد بن سالم الخروصي (مسقط: ذاكرة عُمان، 2019)، ص 66.

74 المرجع نفسه.

75 المرجع نفسه.

76 العبري، ج 1، ص 184 وما بعدها.

77 وليم جيفور بالجريف، **وسط الجزيرة العربية وشرقها**، ترجمة صبري محمد حسن، ج 2 (الشارقة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص 300-311.



بين ابنيه ثويني (ت. 1866) وماجد (ت. 1870). وهذا الحدث يمثل الانطلاقة الأولى للتوجه نحو فهم الأفكار والمنطلقات السياسية للمذهب الإباضي وموقفه من مسألة تداول السلطة؛ إذ كان موضع انتقال الحكم خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر، كما يقول جورج برسي بادجر، "موضع نقاش لدى سياسيينا، مما تطلب تحديده عن طريق التحقيق الخاص"[78]. وقد أجرى المبعوث البريطاني الذي رأس لجنة الصلح بين الأخوين ثويني وماجد، تحقيقًا حول موقف المذهب الإباضي من مسألة تداول السلطة، لأنه "يستحيل معرفة وظائف وامتيازات الإمامة من مجمل مجموع الوثائق"[79]، كما يقول بادجر.

كتب القس جورج برسي بادجر نبذة عن نشأة المذهب ومعتقداته[80]، وادّعى حينها أنه لم يعثر على مصادر محلية للمذهب الإباضي، فتوجه إلى صديق له في القاهرة قدم له "من مصدر موثوق، وصفًا موجزًا عن الإباضية. وتعد الوثيقة أكثر قيمة بسبب الذكر النادر للمذهب حتى من قبل المجتهدين وعلماء المسلمين التقليديين. كما وأني مدين بالفضل لنفس الرجل للرواية الشاملة المقدمة حول مقتل الخليفة علي بن أبي طالب [...] فالحادث هو من بين بقية أحداث تاريخ الإسلام هو الذي أظهر المعارضين لأول مرة، والذين جاء الإباضية منهم"[81]. وأعقب هذا الموجز تحقيق آخر قدمه العقيد روس عام 1872م عنوانه "مذهب الإباضية في عُمان"[82].

ارتأت السلطات البريطانية أن هذه التحقيقات المعرفية ضرورية و"لا يمكن الاستغناء عنها لفهم واضح للنظام السياسي والديني للعُمانيين"[83]، وأثر الدين في السلوك السياسي؛ فكان هذا ما دفع لوريمر إلى رصد واقع الأديان والمذاهب في شبه الجزيرة. ولم تكن بنية الدين الإسلامي هي الغاية، وإنما الاختلاف والتباين بين مذهب وآخر، فقد بدأ تحقيقه بالقول الآتي: "لعرض وضع كل مذهب من هذه المذاهب ومصالحه، نخصص مذكرة منفصلة. على أنه من المناسب التخلص أولًا من القضايا المشتركة بينها جميعًا"[84]. وألمح في الجزء الخاص بعُمان إلى التركيبة المذهبية، وخصص جزءًا بعنوان "طائفة الإباضية الإسلامية في منطقة الخليج"، وكان هدفه كما يقول: "لسنا معنيّين هنا بعقائد الإباضيين الفقهية، ولكن لا بد لنا أن نأخذ في الحسبان وجهات نظرهم بشأن الحكومة الدينية". لذلك كان حديثه منصبًّا على تاريخ الإمامة الإباضية، ودور الفقهاء السياسي، والحركات السياسية للعلماء[85].

ولم يعقب هذه المسوحات أي استقصاء آخر، باستثناء تقرير ظهر عام 1951، لم يكن هدفه المذهب الإباضي في حد ذاته، بل التركيز على النظام الإداري للإمام محمد بن عبد الله الخليلي (ت. 1954). وإضافة إلى ذلك، وُجدت إشارات عارضة بين ثنايا السجلات البريطانية، تستهدف بالأساس قيم الانتخاب والشورى والقدح المبتذل في هذه القيم السياسية، كما يصف سي. سي. جاي. باريت C.C.I. Barret قاعدة "التعاقب على الحكم بموجب الانتخابات في عُمان تبدو لي أنها تستند إلى الأوهام"[86]. لقد أصرّ منجزو هذه المعرفة على التقليل من جدوى مبادئ تداول الحكم في المذهب الإباضي، واعتبروه "مصدرًا للفوضى السياسية"[87].

---

78 بادجر، ص 3-4.

79 المرجع نفسه.

80 George Percy Badger, " 'History of the imâms and seyyids of 'Omân by Salîl-ibn-Razîk, from A.D. 661-1856; translated from the original Arabic, and edited with notes, appendices, and an introduction, continuing the history down to 1870, by George Percy Badger, F.R.G.S., late chaplain in the Presidency of Bombay,'" *Qatar Digital Library*, accessed on 18/6/2023, at: https://bit.ly/3CxQInN

81 بادجر، ص 4-5.

82 E.C. Ross. "Printed letter No.1294/344 of 1872 from Lieutenant-Colonel Lewis Pelly, H.B.M.'s Political Resident in the Persian Gulf, Bushire to the Secretary of Government, Bombay [59r] (11/12)," *Qatar Digital Library*, pp. 110-120, accessed on 15/6/2023, at: https://bit.ly/3pKoqfx

83 بادجر، ص 4-5.

84 لوريمر، مج 1، ج 1، ص 168.

85 المرجع نفسه، ج 1، ص 168-203.

86 الحارثي، ج 2، ص 299.

87 المرجع نفسه.



2. الاستقصاء التاريخي

اعتمدت السلطات البريطانية التقصي في مسار التاريخ العُماني لكونها متيقنة أنه يسهم في "تكوين تقييم معتمد لأنماط تفكير الناس وعملهم واقتصادهم الاجتماعي، وطريقة إدارة أنفسهم وإزاء أناس آخرين"[88]، كما يقول القس جورج برسي بادجر، الذي ترجم أول مدونة تاريخية عُمانية. فالأهمية التي تمثلها هذه المعرفة التاريخية، وإن "بدت غير مهمة للوهلة الأولى، فإنها قد تلقي ضوءًا نهتدي به لحل المسائل المهمة بصورة مقنعة. وأما الاستقصاء الحقيقي ذو الهدف السياسي أو التاريخي، فإن الخصوصيات من النوع المشار إليها هي خصوصيات قيّمة على الدوام"[89].

هذه الغايات السياسية لفهم خصوصيات التاريخ العُماني قادت إلى إنتاج جملة من التحقيقات التاريخية، بدأها روبرت تايلور عام 1818، وقد أنجز مذكرة عنوانها "مقتطفات من ملاحظات موجزة تحتوي على معلومات تاريخية وأخرى بخصوص إقليم عُمان"[90]. ثم أجرى فرانسيس واردن تقصيًا آخر بين عامَي 1835-1836، بعنوان "مستخلص تاريخي عن نشوء وتطور حكومة مسقط من 1694-1819م"[91]. ثم أخذت عملية الرصد والمتابعة منحًى جديدًا، تمثل في ترجمة المصادر التاريخية المحلية، بدأت مع ترجمة القس جورج برسي بادجر في عام 1871 كتاب **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين**، وحملت النسخة المترجمة عنوان **تاريخ أئمة وسادة عُمان**. وقد حصل على هذا المصدر العُماني كما يقول: "بعد فترة وجيزة من وفاة السيد سعيد بن سلطان، حاكم عُمان وتوابعها في شرق أفريقيا عام 1856 [...] وحال التدخل الودي لحكومة بومباي دون نشوب حرب فعلية [...] وكإجراء أولي، تم تعيين لجنة مكونة من العميد السير وليام كوكلان William Cochlan وعضويتي لأجل حل القضايا المتنازع عليها [...] وبينما كانت هذه اللجنة مشغولة بمهمتها في المكان الأول [عُمان] عام 1860، أهدى لي السيد ثويني المخطوطة الأصلية من كتاب "الفتح المبين في سير السادة البوسعيديين" لمؤلفه حميد بن محمد بن رزيق"[92]. وقد صدرت الترجمة في حياة المؤلف. وتلا هذا العمل ترجمة أخرى لكتاب **كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة**، على يد إدوارد تشارلز روس عام 1874، وحملت الترجمة عنوان **حوليات عُمان إلى عام 1728م**[93].

وباستثناء هاتين الترجمتين للمصدرين العُمانيين اللذين يقدمان رؤية أهل عُمان لتاريخهم وكيفية تشكله معرفيًا، تقدم التحقيقات التاريخية، في الأساس، الصياغة البريطانية لتاريخ البلاد، وآخرها كتاب **الخليج الفارسي: بلدانه وقبائله** للعقيد مايلز، وهو من أشمل الكتب التي خلّفها النفوذ البريطاني في عُمان[94].

سعت هذه التحقيقات والاستقصاء التاريخي إلى التركيز على النزاعات السياسية وإشاعتها، فروبرت تايلور وفرانسيس واردن، وهما من أوائل الموظفين البريطانيين بحثًا في تاريخ عُمان، لم يركزا إلا على النزاع الذي ساد في التاريخ العُماني، بل كانا ينظران إلى هذا التاريخ، كما يعبر عن لسان حالهم الرحالةُ البريطاني ريموند ويلستد بقوله: "إن تاريخ الإقليم [عُمان] لا ينطوي على شيء سوى سلسلة من الحروب الصغيرة والنزاعات الداخلية، وإن اهتمامنا موزَّع بين عدد من الشخصيات التي تظهر على سطح الأحداث"[95].

---

88 بادجر، ص 4-5.

89 المرجع نفسه، ص 4.

90 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 22-59.

91 المرجع نفسه، ص 162-176.

92 بادجر، ص 1.

93 Sirhan Bin Said Bin Sirhan, *Annals of Oman to 1728*, E.C. Ross (trans.) (Cambridge: Oleander Press, 1984).

94 ترجم هذا الكتاب محمد أمين، وبالمقارنة بالنسخة الإنكليزية للنص، يبدو وجود فارق. للمقارنة بين النسختين ينظر: س. ب. مايلز، **الخليج بلدانه وقبائله**، ترجمة محمد أمين (مسقط: وزارة التراث والثقافة، 1991)؛
Samuel Barrett Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (London: Harrison and Sons, 1919).

95 جي. آر. ويلستد، **رحلات في الجزيرة العربية**، ترجمة محمد درويش (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2009)، ص 205.



وفق هذه النظرة، صاغ صنّاع المعرفة البريطانية التاريخ العُماني، واختُزل في قالب يتسم بالنزاعات والصراعات، لأن الهدف ليس خدمة المعرفة الإنسانية، بقدر ما كانت الغاية "سد حاجة هذه الحكومة [البريطانية] التي ما فتئت تسعى للحصول على معلومات كافية عن المصالح المتناقضة التي سادت الخليج الفارسي، وذلك من خلال تقديم نبذة عن كل قوة من القوى التي تنافست على مركز الصدارة فيها، وعن الثورات المختلفة التي حدثت في تلك الأرجاء منذ أقدم الأزمان"[96]. حتى المواقف التاريخية المشروعة للمجتمع العُماني ضد الاستعمار لم تسلم من القولبة والتنميط؛ إذ يصف فرانسيس واردن في تحقيقه التاريخي موقف أهل عُمان من النفوذ الأوروبي في القرن السابع عشر الميلادي أنه كان "وباءً عظيمًا على الهند، مثل الوباء الذي شكّله الجزائريون على أوروبا"[97].

3. التنميط الثقافي والاجتماعي

يمثل التنميط وخلق التصورات والانطباعات المتحيزة ركيزة أساسية من الركائز الأساسية للمعرفة الاستعمارية البريطانية، وقد تعددت المعاني والصور التي حملتها، ما بين سمات شخصية وعقلية وثقافية، ووسم المجتمع العُماني بأوصاف "التوحش، والاحتقار، والتخلف، والفقر" بقصد إيجاد تبرير للرجل الأوروبي الساعي إلى نقل هذا المجتمع من التخلف إلى المدنية. فالحياة "القبلية لدى العرب، وبما تمتاز به من عدم استقرار متواصل"[98] تستدعي بحسب إيه. بي. كيمبل، مساعد المقيم في الخليج العربي، الدفع "بهؤلاء [العرب] إلى نبذ الحرب والقرصنة، وخلق لديهم الرغبة [إلى حد ما] في سيادة الأمن في البحر [...]. علينا أن نضع في تقديرنا حين ننظر إلى أن الفقر حين يجتمع مع ما اعتاد عليه العرب من نهب وميل نحو الأخذ بالثأر الذي يعد أمرًا عربيًا متوارثًا [...] أن الحكومة البريطانية، [...] [ترغب] في أن تحفظ على القبائل العربية التي تسكن سواحل الخليج نعمة الأمن والاستقرار"[99].

هذه النظرة راسخة في وجدان المعرفة البريطانية، بل حتى عند أولئك الرجال الأكثر خبرة ومعرفة بعُمان. فالوكيل السياسي صمويل مايلز تردد على الوكالة السياسية في مسقط أربع مرات بين عامي 1872-1887، وهو من أكثر من كتب عن أهل عُمان، وقد طاف الأرض العُمانية بجميع اتجاهاتها، ومع ذلك لم تحسّن هذه المعرفة الطويلة من نظرته للمجتمع العُماني، فقد اكتظت المعارف التي خلّفها بالتحيزات الذهنية، ونزع عن الإنسان العُماني سمات المهارة والذكاء، والقدرة على الفاعلية. فعندما يصادف في رحلاته بعض المظاهر الحضارية، ويجد فيها نوعًا من المهارة والذكاء العقلي، يحاول البحث لها عن مخرج ينزع صفتها العُمانية. فالخصائص الحضارية مثل الأفلاج والحصون والأبراج لا يرى مايلز أنها إنتاج عربي، إنما هي آثار على دلائل التفوق الفارسي. وحتى مجرد وجود مدارس وشيوعها في المدن العُمانية يعود إلى التأثيرات الفارسية بحسب العقيد مايلز؛ إذ يقول: "المكانة العالية للمعرفة في نخل تُعزى إلى تأثير الفرس"[100]. وأما "العبقرية الميكانيكية فليست ميزة عربية، وكنت مندهشًا لإيجاد طاحونة تشغل بالقوة المائية"[101]. وحتى تلك الصنائع والحرف التي لا تحتاج إلى تفوق عقلي ومهارة ذهنية لا يُنصَف فيها العُماني، فقد صادف خلال رحلته إلى الجبل الأخضر سلمًا يعرف محليًا بالرفصة، وهو بناء من الصخور على شكل متعاقب، قال عنه: "إن الطبيعة المذهلة لهذا العمل وصعوبة الأداء والمهارة والجهد المضني، جميعها أثارت إعجابي ودهشتي، لكنه من غير المجدي أن تجد له أصولًا محلية. إن ملامح هذا العمل وغياب تقليد له هنا، دفعاني إلى اعتباره مفهومًا وإنجازًا فارسيًا"[102].

---

96 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 78.

97 المرجع نفسه، ص 162.

98 الحارثي، ج 1، ص 1272.

99 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 86.

100 صمويل مايلز، "عبر الجبل الأخضر في عُمان"، ترجمة هلال الحجري، **مجلة الدراسات العُمانية**، العدد 16 (2010)، ص 72-92.

101 المرجع نفسه.

102 المرجع نفسه.



هذه النظرة السلبية تتردد عند أغلب الرحّالة، إلى درجة أن ريموند ويلستد ادعى أنه لم يجد أثرًا للثقافة والتعليم والأدب في عُمان، يقول: "إن حالة التعليم والأدب والصنائع في عُمان من أقل المجالات بروزًا [...]. وقد بحثت بنفسي في أوساط أكثر الناس تعليمًا، فلم أجد إلا شخصًا واحدًا يعرف شيئًا عن علم الفلك أو عن الأدب أو العلوم بصورة عامة، كما أنهم لا يملكون أي رغبة في تنمية ثقافتهم [...]. وفي أثناء إقامتي، لم أتمكن من الحصول على كتاب أو مخطوطة في أي موضوع، باستثناء تفاسير القرآن الكريم والكتب الدينية عمومًا"[103].

ولم يقتصر الأمر عند هذا، بل بلغ حدّ إلصاق سمات وخصائص سلوكية بالإنسان العُماني، تنمّ عن تحيّز فاضح ومبتذل. فأتكينز هامرتون، الذي أعدّ أول بيانات سكانية عن المجتمع العُماني في عام 1855، لم يُبقِ صفة سلبية إلا ألصقها ببعض القبائل العُمانية، مثل العنف، وعدم الثقة، وممارسة الموبقات[104]. وسار على المنوال ذاته آخرون، فعندما جمع مايلز بيانات 21 قبيلة، تحدث عن 13 منها بصفات سلبية، ونمّطها إلى قبيلة "مشهود لها بالعنف" أو قبيلة "ذات سلوك جيد ومسالمة"، وأخرى "تتسم باللصوصية والغدر والاحتيال، أو جنس طائش لصوصي، أو قراصنة[105]. وغيرها من الصور النمطية التي لا داعي لذكرها؛ إذ الغاية هي إظهار الكيفية التي صاغت بها المعرفة البريطانية المجتمع العُماني، وإظهاره إما بمظهر المتخلف عن ركب المدنية، وإما المتوحش الذي يحتاج إلى من يضبط سلوكه.

مقابل هذا التحيز، يظهر البريطاني بمظهر إنساني؛ إذ يصف مايلز السلوك البريطاني حين دمرت بريطانيا بلدة جعلان بني بوعلي عام 1821، ونقلت مجموعة من الأفراد أسرى إلى الهند، بقوله: "أُعيدوا إلى أوطانهم مُحمّلين بالهدايا ومنحٍ مالية لتمكينهم من إعادة بناء بيوتهم وآبارهم"[106].

خاتمة

كانت المعرفة التي أنتجتها الدوائر الرسمية البريطانية من أسباب الهيمنة التي فُرضت على عمان. وقد رسمت الغايات والأهداف السياسية ملامح طبيعة البيانات والقضايا والإحصاءات التي يتم جمعها ورصدها عن المجتمع العماني. فلم يكن الهدف معرفيًا، بل إمكان استغلالها لزيادة الهيمنة وإحكام السيطرة. وتعددت أبعاد تلك المعرفة، وشملت أشكالًا وأنواعًا تراوحت بين دراسات مسحية لنظم المجتمع وأنماط تفكيره، وتقارير دورية تهدف إلى مراقبة حركة المجتمع الاقتصادية والسياسية، وامتد ذلك الرصد والمراقبة واتسعت مجالاته حتى شمل ثرثرة الناس في المجالس والأسواق وميادين السمر.

ولم تتعامل المعرفة البريطانية مع التنوع الاجتماعي والثقافي لعُمان على أنه مصدر ثراء، أو باعتباره نموذجًا للتعايش والتفاهم، بل بهدف إظهار التناقضات الاجتماعية، وترسيخ رؤى تستبطن التحيز والاحتقار. فقد وسمت الإنسان العماني بأوصاف سلبية بقصد إيجاد تبرير للرجل الأوروبي الساعي إلى نقل هذا المجتمع من التخلف إلى المدنية.

كما أن الأسس الإثنية كانت معيارًا لكل الإحصاءات التي جمعها المسؤولون البريطانيون، بدءًا من العقيد مايلز، وانتهاءً بخلفه لوريمر في سجلّه الجغرافي والتاريخي. فقد تمسك هذا الأخير بمنهج من سبقه، وزاد عليه وأشاع التباين الاجتماعي والعرقي داخل

103 ويلستد، ج 1، ص 173-174.

104 **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، ص 216-217.

105 مايلز، "مذكرة القبائل العُمانية"، في: الحارثي، ج 1، ص 343–368.

106 المرجع نفسه، ج 1، ص 353.



المدينة العمانية. ثم إن الأحكام والتصورات المسبقة طغت على نتائج التقارير والإحصاءات البريطانية ذاتها، كما فعل الرائد شونسي في عام 1951، الذي أصر على جعل العامل المذهبي معيارًا للتحزب القبلي في عُمان.

وفرضت الحاجة السياسية والرغبة في التوظيف السياسي لتلك المعارف والبيانات طوقًا، إذ عمدت الدوائر البريطانية إلى احتكار إنتاج البيانات والإحصاءات وإعادة توزيعها، فكل المعلومات المنتجة هي في الأساس معلومات سرية، ولم يُكشف عنها إلا لمجموعة من الموظفين، وتُوزَّع على الدوائر البريطانية في منطقة الخليج العربي، بل إن بريطانيا منعت كل المؤسسات الراغبة في دراسة المجتمع العُماني من ذلك.

وإلى جانب الوظيفة السياسية، خلّفت تلك المعرفة انطباعاتٍ وصورًا نمطية وراءها، امتد أثرها لاحقًا، وظهرت خطورة تلك الأحكام من خلال تبنّي العديد من الدراسات المعاصرة الآراء والاتجاهات والمفاهيم التي رسمتها السجلات والتقارير البريطانية عن المجتمع العماني، وتسللت إلى الذهن العماني خاصة، والذهن العربي عامة من رحم الأدبيات الاستعمارية البريطانية.

ومع ذلك، لم يقف المجتمع العماني موقف العاجز تمامًا، بل سعى بجهده إلى مقاومة تلك المعرفة، ومارس الاحتجاج ضد ما اعتبره هجمة تستهدف قيمه الثقافية. فقد انبرى العديد من النخب السياسية والثقافية والدينية لتلك المهمة، فظهرت النصوص الفقهية والأدبية والتاريخية التي تفنّد تلك الأفكار وتقاومها. ولم تقتصر الإدانة والاستنكار على النخب، بل شملت المستوى الشعبي، فاستخدم الإنسان العادي الحيل والتمويه، وعدم تقديم المعلومات الدقيقة لجامعي البيانات والإحصاءات.





المراجع

العربية

أوكان، عمر. **مدخل لدراسة النص والسلطة.** الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1994.

بادجر، جورج بيرسي. **مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عُمان.** ترجمة محمد علي الداود. مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2012.

بالجريف، وليم جيفور. **وسط الجزيرة العربية وشرقها.** ترجمة صبري محمد حسن. ج 2. الشارقة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001.

بدول، د. آر. **الاتفاقيات الدولية مع سلطنة عُمان.** حصاد ندوة الدراسات العُمانية. ج 8. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1980.

بي سي إس، سي يواتجيسون. **السعودية والإمارات العربية وعمان في الوثائق البريطانية.** ترجمة عبد الوهاب القصاب. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2007.

الحجري، هلال. **عُمان في عيون الرحالة البريطانيين: قراءة جديدة للاستشراق.** ترجمة خالد البلوشي. بيروت: الانتشار العربي، 2015.

الخروصي، ناصر بن جاعد. **جواب مسائل النصارى.** تحقيق أحمد بن سالم الخروصي. مسقط: ذاكرة عُمان، 2019.

الخنصوري، أمل. "عُمان في كتابات الرحالة الأوروبيين". رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة السلطان قابوس. مسقط. 2009.

السالمي، عبد الله بن حميد. **العقد الثمين: نماذج من فتاوى نور الدين فخر المتأخرين.** تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي. ج 4. القاهرة: دار الشعب، [د. ت.].

________. **جوابات الإمام السالمي.** تحقيق عز الدين خوجة [وآخرون]. ج 5. ط 2. [د. م.]: [د. ن.]، 1999.

سعيد، إدوارد. **الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق.** ترجمة محمد عناني. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

سكوت، جيمس. **المقاومة بالحيل: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم.** ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري. بيروت: دار الساقي، 2020.

الظاهري، شمسة حمد. **إمارات الساحل المتصالح 1900-1971م: رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية.** أبوظبي: الأرشيف الوطني، 2011.

العبادي، عامر بن علي بن مسعود. **ديوان أنوار الأسرار [ومنار الأفكار].** مسقط: مكتبة معالي السيد محمد بن أحمد بن سعود البوسعيدي، 1996.

العبري، خميس بن راشد. **شفاء القلوب من داء الكروب.** ج 1. مسقط: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، 2010.

فوكو، ميشال. **يجب الدفاع عن المجتمع.** ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة، 2003.

________. **نظام الخطاب.** ترجمة محمد سبيلا. بيروت: التنوير، 1982.



قاسم، جمال زكريا. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. ج 1. القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.

لوريمر، ج. ج. **السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية: السجل الجغرافي**. ترجمة جامعة السلطان قابوس. ج 6. لندن: دار غارنت للنشر، 1995.

مايلز، س. ب. **الخليج بلدانه وقبائله**. ترجمة محمد أمين. مسقط: وزارة التراث والثقافة، 1991.

مايلز، صمويل. "عبر الجبل الأخضر في عُمان". ترجمة هلال الحجري. **مجلة الدراسات العُمانية**. العدد 16 (2010).

مختارات من وثائق حكومة بومبامي. ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2017.

المنذري، منذر بن عوض. **الدور السياسي والعلمي للوكلاء السياسيين البريطانيين في عُمان 1871-1913.** مسقط: بيت الغشام، 2016.

موسوعة عُمان: الوثائق السرية. إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي. ج 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

ولستد، جيمس ريموند. **تاريخ عُمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية.** ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. بيروت: دار الساقي، 2002.

ويلستد، جي. آر. **رحلات في الجزيرة العربية**. ترجمة محمد درويش. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2009.

يمينة، سلايمية. "الخطاب ما بعد الكولونيالي في كتابات ميشال فوكو". **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**. العدد 13 (2016).

الأجنبية

Badger, George Percy. "'History of the Imâms and Seyyids of 'Omân by Salîl-ibn-Razîk, from A.D. 661-1856; Translated from the Original Arabic, and Edited with Notes, Appendices, and an Introduction, Continuing the History down to 1870, by George Percy Badger, F.R.G.S., late Chaplain in the Presidency of Bombay.'" *Qatar Digital Library*. at: https://bit.ly/3CxQInN

Bailey, R.W. *Records of Oman* 1876-1947. London :British Library, 1998.

Marshall, Brian W. "European Travelers in Oman and Southeast Arabia, 1792-1950: a Biobibliographical Study." *New Arabian Studies*. no. 2 (1994).

Miles, S.B. "1885-86 Notes of a Tour Through Oman and El Dhahireh." *Calcutta, Persian Gulf Administration Report* (1885-1886).

Miles, Samuel Barrett. *The Countries and Tribes of the Persian Gulf*. London: Harrison and Sons, 1919.

Ross, E.C. "Printed letter 1294/344 of 1872 from Lieutenant-Colonel Lewis Pelly, H.B.M.'s Political Resident in the Persian Gulf, Bushire to the Secretary of Government, Bombay [59r] (11/12)." *Qatar Digital Library*. at: https://bit.ly/3pKoqfx

Sirhan, Sirhan Bin Said Bin. *Annals of Oman to 1728*. E.C. Ross (trans.). Cambridge: Oleander Press, 1984.



التسلم Received
2021-11-21

التعديل Revised
2022-09-17

القبول Accepted
2022-10-14

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/IALX1506

عمرو عثمان | Amr Osman*

إعادة كتابة السيرة النبوية في مصر في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته (محمد أحمد جاد المولى، وطه حسين، ومحمد حسين هيكل، وعباس محمود العقاد)

Rewriting the Prophetic Sīra in Egypt in the 1930s and 1940s: Muhammad Ahmad Jad al-Mawla, Taha Hussein, Mohammed Hussein Heikal, and Abbas Mahmoud al-Aqqad

ليس الاهتمام بالرسول محمد في العالم الإسلامي أمرًا موجبًا للتساؤل عن مغزاه في ذاته، ذلك أنه من الطبيعي أن يظل الاهتمام بالسيرة حيًّا مع حياة المجتمعات الإسلامية نفسها. بيد أن ظهور أربعة كتب عنه خلال عقد واحد يُثير السؤال عن دلالات ذلك. تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بأربعة كتب عن الرسول والسيرة النبوية ظهرت في مصر في الفترة 1931-1942، وتهدف إلى تحديد السمات العامة لتلك الكتب وأوجه الجدة فيها ودوافع ظهورها في سياقها التاريخي. وتستنتج الدراسة أنّ كثيرًا من السمات العامة لتلك الكتب عكست الرغبة في تقديم الإسلام بديلًا من المنظومات الفكرية التي انتشرت في مصر والعالم في ذلك الوقت، وذلك من خلال السعي إلى البرهنة على مثالية الرسول وعالمية دعوته وصلاحيتها للعصر الحديث، لا سيما في مقابل آراء بعض المستشرقين "المشككين" في هذا وذاك**.

كلمات مفتاحية: السيرة النبوية، مصر، محمد أحمد جاد المولى، طه حسين، محمد حسين هيكل، عباس محمود العقاد.

In the Islamic world, interest in the Prophet Muhammad is not in itself cause for reflection as to its intent. It is to be expected that a fascination with the sīra would be just as dynamic as the life of Muslim societies themselves. Yet when four books on the subject appear within less than a decade, it raises the question as to the significance thereof. This article considers four works of scholarship on the Prophet and the prophetic sīra published between 1931 and 1942 in Egypt, seeking to identify their general characteristics, originality, and the causes of their appearance within their historical context. The study concludes that many of these books' general characteristics reflect their authors' desire to present Islam as an alternative to the intellectual systems in vogue in Egypt and across the world at the time. This is evident through their endeavour to demonstrate the infallibility of the Prophet and the universality and cogency of his message in the modern era, especially as opposed to the views of certain orientalist "sceptics".

Keywords: The biography of Prophet Muhammad, Egypt, Muhammad Ahmad Jad al-Mawla, Taha Hussein, Mohammed Hussein Heikal, and Abbas Mahmoud al-Aqqad.

* أستاذ التاريخ بقسم العلوم الإنسانية في جامعة قطر.

Professor of History, Department of Humanities, Qatar University.

aosman@qu.edu.qa

** عُرضت نسخة من هذه الدراسة في ندوة "تجربة الكتابة التاريخية في مصر: نظرة إلى المسار ومراجعة الحصيلة"، وقد نظمتها دورية "أسطور" في 1–2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.



مقدمة[1]

ظهرت في مصر في النصف الأول من القرن العشرين – وفي الثلاثينيات والأربعينيات منه على وجه التحديد – مجموعة من الكتب التي تناولت الرسول محمد والسيرة النبوية. تركّز هذه الدراسة على أربعة كتب ظهرت جميعها في فترة لم تتجاوز أحد عشر عامًا، وهي بترتيب ظهورها: **محمد صلى الله عليه وسلم: المثل الكامل** لمحمد أحمد جاد المولى (1931)، و**على هامش السيرة** لطه حسين (1933)، و**حياة محمد** لمحمد حسين هيكل (1935)، و**عبقرية محمد** لعباس محمود العقاد (1942). وقد ظهرت هذه السير – ولا سيما الثلاثة الأخيرة منها – في طبعات متعددة منذ ظهورها حتى اليوم، وتُرجمت إلى عدد كبير من اللغات الأجنبية. ومع أن ظهور كتب عن السيرة النبوية في دولة مسلمة لا يعد في ذاته أمرًا باعثًا على الدهشة، حُقَّ لنا السؤال عن دلالات ذلك الأمر ودوافعه حين تظهر أربعة كتب عن السيرة في ما يقرب من عقد واحد من الزمان. يصدق هذا الأمر خاصة حين تظهر هذه الكتب في مرحلة من مراحل المخاض التاريخي التي تتصارع فيها قوى وأفكار شتى تسعى كل منها إلى الهيمنة على المشهد المتشكّل لتكون لها السيادة على المستقبل. وينطبق هذا الأمر على مصر في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، حيث ماجت باضطرابات سياسية وعواصف فكرية وتبدلات عنيفة في المواقف تنم كلها عن حالة بحث عام عن مرجع ووجهة. أضف إلى ذلك حقيقة أنّ أيًّا من هؤلاء المفكرين الأربعة لم يكن مؤرخًا محترفًا أو رجل دين متخصص، وأنهم كانوا من الناشطين في العمل العام المهتمين بأن يكون لهم دور في رسم خريطة المستقبل تأليفًا وممارسة. وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما السمات العامة للمؤلفات التي تناولت سيرة الرسول في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته في مصر؟
2. ما المصادر والمناهج التاريخية التي اعتمد عليه أصحاب هذه المؤلفات؟
3. ما الجديد في هذه المؤلفات الحديثة عن الرسول في مقابل المصنفات التاريخية القديمة؟
4. ما الصورة أو الصور التي سعى هؤلاء المفكرون إلى رسمها عن الرسول وما الدافع لها؟
5. كيف ترتبط تلك الصورة، أو الصور، بالسياق الوطني والدولي الذي عاش فيه هؤلاء المفكرون؟

أولًا: التعريف بالكتّاب الأربعة: محمد أحمد جاد المولى، وطه حسين، ومحمد حسين هيكل، وعباس محمود العقاد

على الرغم من وجود بعض اختلافات في خلفيات الكتب الأربعة لأصحاب المؤلفات موضوع هذه الدراسة، فإنّ هذه الخلفيات اتفقت في بعض أمور، من أهمها أنّ أصحابها كانوا جميعًا من المشتغلين بالعمل العام، وأنهم حصلوا على قسط من التعليم الغربي وأجادوا

---

1 بعد عرض هذه الورقة في ندوة **أسطور**، لفتت الزميلة الدكتورة سمية الوحيشي (في جامعة غوته) انتباهي إلى فصل في كتاب سلوى إسماعيل يتناول كتابات المؤلفيْن المصريّيْن خليل عبد الكريم وسيد القمني عن فترة صدر الإسلام:

Salwa Ismail, "The Politics of Historical Revisionism: New Re-Readings of the Early Islamic Period," in: Michaelle Browers & Charles Kurzman (eds.), *An Islamic Reformation?* (Maryland: Lexington Books, 2004).

في معرض التمهيد لكتابات هذيْن المؤلفيْن، تستعرض إسماعيل الكتابات الباكرة عن الرسول في مصر، ومنها مؤلفات العقاد وهيكل وطه حسين، فضلًا عن مسرحية **محمد** للأديب المصري توفيق الحكيم. تتفق كثير من أفكار إسماعيل مع الأفكار المعروضة في هذه الدراسة، وهو الأمر الذي لزم التنويه به. تتضمن مراجع إسماعيل التي تتناول الموضوع نفسه:

Charles D. Smith, "The 'Crisis of Orientation': The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 4, no. 4 (1973), pp. 382–410;

وتناقش المؤلفة الطرح القائل بتحول عدد من أعلام النخبة الفكرية العلمانية في مصر في ثلاثينيات القرن العشرين – ولا سيما طه حسين ومحمد حسين هيكل – من الدعوة إلى التغريب إلى الاهتمام بقضايا إسلامية، ومنها: السيرة النبوية؛

E.S. Sabanegh, *Muhammad, le Prophète: Portraits Contemporains, Égypte 1930-1950* (Paris: Librairie J. Vrin, 1981).

وقد تعذر على مؤلف هذه الدراسة العثور على هذا المرجع الأخير.



بعض اللغات الأجنبية، ولم يكونوا مؤرخين محترفين بشكل عام أو رجال دين. كان محمد أحمد جاد المولى (1883–1944) تربويًّا مصريًّا ذا خلفية أزهرية. عمل بضع سنوات في جامعة أكسفورد البريطانية مدرسًا للغة العربية فضلًا عن دراسته للجغرافيا بها، وتدرّج في السلم الإداري في وزارة المعارف المصرية[2]. يشترك طه حسين (1889–1973) مع جاد المولى في الخلفية الأزهرية وفي عمله الإداري في وزارة المعارف التي ترأسها بعد ذلك، وإن كان قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون الفرنسية، حيث كتب رسالة عن "الفلسفة الاجتماعية عند ابن خلدون". وقد تعددت اهتمامات حسين الفكرية والنقدية لتشمل التاريخ إلى جانب الأدب، فتعرض بسبب كتاباته الأدبية التاريخية لهجوم متكرر وصل إلى حد اتهامه بالكفر. أما محمد حسين هيكل (1888–1956)، فكان كاتبًا وسياسيًّا مصريًّا معروفًا في عصره. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون الفرنسية مثل طه حسين، واشترك في العمل السياسي من خلال المشاركة في وضع دستور عام 1923 في مصر، ثم أصبح وزيرًا في بعض الحكومات المصرية، فضلًا عن رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين ذي النزعة الليبرالية، بل رئاسته لمجلس الشيوخ المصري أيضًا. وإضافةً إلى كتاباته الفكرية والتاريخية، كان صاحبَ ما عُدَّ أول رواية عربية حديثة (**زينب**) وقد تحولت إلى أول فيلم سينمائي صامت في مصر والعالم العربي. وأخيرًا، لم يحصل محمود عباس العقاد (1889–1964) على فرصة التعليم العالي الذي حصل عليه الكتاب الثلاثة الآخرون، بل كان ذاتيَّ التعليم والثقافة، فذاع صيته مفكرًا ومؤلفًا وأديبًا وشاعرًا وناقدًا ومجددًا، بل صحافيًّا وسياسيًّا معارضًا أيضًا، فلُقّب بعملاق الفكر العربي.

ننتقل للحديث عن السمات العامة لمؤلفات الكتب الأربعة عن السيرة النبوية. ولأسباب أفصّلها لاحقًا، أفرد كتاب **حياة محمد** لمحمد حسين هيكل بالمناقشة بعد الحديث عن سمات الكتب الثلاثة الأخرى.

ثانيًا: السمات العامة لمؤلفات جاد المولى وطه حسين وعباس محمود العقاد عن الرسول والسيرة النبوية

نرصد الآن بعض السمات التي غلبت على كتابات المؤلفين الثلاثة المذكورين عن الرسول والسيرة النبوية، مثبتين الاختلافات بينها إن وجدت في كل أمر من هذه الأمور.

1. التأكيد على مثالية شخصية الرسول

باستثناء كتاب طه حسين لأسباب ترتبط بطبيعته كما يتضح لاحقًا، يظهر في كتابَي جاد المولى والعقاد حرص واضح على تصوير الرسول على أنه شخصية مثالية في جوانب الحياة المختلفة. يظهر هذا الحرص في عنوان كتاب جاد المولى، أي **محمد صلى الله عليه وسلم: المثل الكامل**، كما يظهر في عنوان كتاب **عبقرية محمد** للعقاد[3]. لقد سيطر دافع إظهار مثالية الرسول والتأكيد عليها على هذين الكتابين إلى حد أنهما تخلّيا عن السرد التقليدي للسيرة. فقد بُوّب هذان الكتابان أساسًا لتبيان عظمة الرسول في جوانب معينة. فجاد المولى يبدأ كتابه بحديث عن فضائل الرسول الشخصية والاجتماعية، وعن "كمال منطقه" و"كمال عقله"، ثم

---

2 "محمد أحمد جاد المولى"، مركز تفسير للدراسات للقرآنية، شوهد في 2021/5/29، في:https://encr.pw/oXVZm وهو الأقل شهرة بين الكتّاب الأربعة.

3 في مداخلة عبد الرحيم بنحادة إزاء هذه الورقة في ندوة **أسطور** المشار إليها، نوّه بأن الاهتمام بالسيرة النبوية في تلك الفترة تجاوز مصر ليشمل أقطارًا أخرى في العالم العربي، منها العراق وتونس، وهي ملاحظة صائبة آمل أن تتناولها أوراق أخرى. وقد نضيف هنا أنه ظهرت في بيروت في عام 1936 على الأرجح سيرة للرياشي. ينظر: لبيب الرياشي، **نفسية الرسول العربي محمد بن عبد الله: السوبرمَنْ الأول العالمي** (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، [د. ت.])، وهو عنوان غريب من جهة استخدامه لفظةً أجنبية غير متداولة في الأدبيات العربية – أي السوبرمن – ولكنه شديد الدلالة على ذلك الحرص على تصوير الرسول بشكل مثالي. ويزيد هذه الحالة غرابةً تحديدًا أنّ صاحب الكتاب ليس مسلمًا. وللكتاب مقدمتان، "مقدمة محمدية" للشيخ عبد القادر المغربي، وأخرى "مسيحية" لأمين نخلة، ويتضمن الكتاب أيضًا رسالة تقريظ كتبها شيخ الأزهر آنذاك محمد مصطفى المراغي. ويشرح الرياشي على غلاف الكتاب نفسه المقصود بـ "السوبرمن" Übermensch، أي ذلك الإنسي الأعظم والأسمى، وفقًا لتعريف فريدريش فيلهيلم نيتشه، "عظيم كتاب العالم وأعمقهم فكرًا" في رأي الرياشي.



ينتقل لاحقًا إلى الحديث عن "محمد أكبر المصلحين نجاحًا"، ثم عن كونه "أشرف الخلق"، إلى أن يصل أخيرًا، في باب الكتاب العاشر، إلى "موجز سيرة الرسول" التي تسرد أهم الأحداث التي وقعت في حياة الرسول في ما يزيد قليلًا على عشر صفحات، من مجموع مئتين وسبعين صفحة. ويفصّل جاد المولى الحديث عن محمد المصلح، مبينًا أوجه "حذقه في المعاهدات"[4] و"نجاحه في حروبه"[5]. وفي كل ذلك، يتحيّن جاد المولى الفرص للحديث عن موقف الإسلام من أمور معينة، مثل وضع المرأة في الإسلام وإنصاف الإسلام لها[6]، وموقف الإسلام من الرق[7].

بيد أن مجرد موجز سيرة الرسول لا يظهر في كتاب **عبقرية محمد** للعقاد؛ إذ يصف كتابه بأنه "تقدير 'لعبقرية محمد' بالمقدار الذي يدين به كل إنسان، ولا يدين به المسلم وكفى"[8]. وفي فصل عن "محمد في التاريخ" ينهي به العقاد كتابه، يصف الرسولَ بأنه "عظيم بالغ في العظمة، وفقًا لكل مقياس صحيح يقاس به العظيم عند بني الإنسان في عصور الحضارة"[9]. والواقع أن هذه العبارة لا تبرهن على النقطة التي نثبتها هنا – أي الحرص على إثبات مثالية الرسول – فحسب، بل تشير كذلك إلى نقطة أخرى تتعلق بطبيعة دعوة الرسول وفقًا لكتابَي جاد المولى والعقاد، وهو الأمر الذي ننتقل إليه.

2. الاهتمام بجوانب سيرة الرسول الاجتماعية والسياسية وبعالمية دعوته وصلاحيتها للعصر الحديث

باستثناء كتاب طه حسين الذي لا يغطي إلّا جزءًا من سيرة الرسول، يغلب على كتابَي جاد المولى والعقاد التركيز على محمد رجل الدولة والمصلح الاجتماعي. يقول جاد المولى: "اجتمع [لمحمد] ما لم يجتمع لمصلح من قبله: لأنه كوّن أمة، وأسس دولة، وأقام دينًا"[10]، ويصفه بأنه "الأسوة الحسنة الصالحة لتأديب الأفراد وسياسة الأمم"[11]. ويحتل الرغبة في إظهار هذا الجانب في سيرة الرسول والتأكيد عليه جزءًا كبير من كتاب جاد المولى؛ إذ يتحدث عن جهود الرسول في "إصلاح المجتمع إصلاحًا شاملًا"[12]. وبالمثل، يذكر العقاد في معرض حديثه عن باعث تأليف كتابه أن "العالم اليوم أحوج مما كان إلى المصلحين النافعين لشعوبهم وللشعوب كافة"[13]. وتتجلى رغبته في وضع جوانب سيرة الرسول العامة موضع الصدارة في بدئه بالحديث عن عبقريات الرسول العامة قبل عبقرياته وفضائله الخاصة. فيتحدث العقاد عن عبقرية الرسول العسكرية والسياسية والإدارية قبل الحديث عن عبقريّته بوصفه صديقًا وزوجًا وأبًا. ويؤكد العقاد أيضًا في كتابه لاحقًا على أن غياب المعاملات والنظم الحكومية والقوانين والدساتير في المسيحية لا يعني أنها "ليست من شأن الدين"[14]. ثم يتحدث عن مزية الإسلام بين الأديان الأخرى في مسائل عامة كالرّق. وينهي كتابه بعبارة: "وعسى أن يجد العالم عزاءً باقيًا من يوم الغار ومن صاحب يوم الغار"[15].

---

4 محمد أحمد جاد المولى، **محمد صلى الله عليه وسلم: المثل الكامل** (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1931)، ص 118.

5 المرجع نفسه، ص 130.

6 المرجع نفسه، ص 165-196.

7 المرجع نفسه، ص 196-211.

8 محمود عباس العقاد، **عبقرية محمد** (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، ص 6.

9 المرجع نفسه، ص 150.

10 جاد المولى، ص 3.

11 المرجع نفسه، ص 4.

12 المرجع نفسه، ص 220، 227، 236.

13 العقاد، ص 6.

14 المرجع نفسه، ص 31.

15 المرجع نفسه، ص 156.



إن الرسالة الواضحة في كتابَي جاد المولى والعقاد لا تقتصر على مثالية شخصية الرسول في الأمور العامة فضلًا عن الأمور الخاصة، وإنما تزيد لتؤكد على أن مثاليّته التي تتجلى في جوانب سيرته الاجتماعية والسياسية تبرهن على صلاحية رسالته لبناء الأمم في كل زمان، وهي نتيجة لا تنتج كما هو واضح من مقدماتها، ذلك أن نجاح الرسول في تلك الجوانب العامة في حياته لا يستتبع صلاحية رسالته للسياقات الزمانية والمكانية الأخرى. وقد أدى هذا الاهتمام الواضح بأمور قيمية وأيديولوجية، لا وصفية أو تحليلية، إلى بعد آخر مهم في هذين الكتابين، بل في كتاب طه حسين أيضًا، أي غياب السرد التاريخي.

3. غياب السرد التاريخي

يغلب على كتب جاد المولى وطه حسين والعقاد غياب الاهتمام بالسرد الزمني التاريخي، وهو الأمر الذي يرتبط بالنقطتين الأولى والثانية. رأينا في ما سبق أن سرد أحداث السيرة زمنيًّا لا يحتل إلّا موضعًا صغيرًا في كتاب جاد المولى، ويظهر أن الاهتمام به جاء في نهاية كتابه من باب الحرص على إظهار بعض الالتزام بالشكل التقليدي المعروف للسيرة النبوية، الذي يغلب عليه الطابع السردي الزمني أو الحولي. وفي شرحه لطبيعة كتابه، يوضح العقاد أن كتابه "ليس [...] سيرة نبوية جديدة تضاف إلى السير العربية والأفرنجية [...] لأننا لم نقصد وقائع السيرة لذاتها"[16]، وهو تصريح يبرهن على نحو واضح على أن الأمرَين اللذين قصد إليهما الكتاب – واللذين أوضحناهما في النقطتين السابقتين – أمليا عليه وعلى كتاب جاد المولى شكل عرض معين. وبطبيعة الحال، نجد في كل هذا إشارات إلى بعض الأحداث التي وقعت في زمن الرسول، إلّا أنها تأتي من فترات مختلفة من حياة الرسول، ولا يمكن أن يضع القارئ غير الملم بتتابع أحداث السيرة وصورتها العامة تلك الأحداث في أي تسلسل زمني معين.

أما في كتاب **على هامش السيرة** لطه الحسين، فنجد عرضًا أكثر شبهًا بالقصص الأدبي من السرد التاريخي، وإن كان المؤلف يحافظ على الترتيب التاريخي للأحداث. على سبيل المثال، يبدأ الكتاب بفصل عن "حفر زمزم"، يليه فصل عن "التحكيم"، وثالث عن "الفداء"، وهي عناوين يمكن لمن لديه بعض الإلمام بأحداث السيرة تعرُّف مضمون الفصول من خلالها. ثم يأتي بعد ذلك فصلان بعنوان "راهب الإسكندرية"، و"الفيلسوف الحائر"، يتناول فيهما المؤلف بعض ما كان يجري في عالم الحضارة الرومانية الشرقية في زمن ظهور الإسلام. إن من يقرأ كتاب طه حسين وهو لا يعلم أساسيات السيرة النبوية لن يستطيع بكل تأكيد ضم هذه الفصول في سردية واحدة، وهو ما يجعل هذه النقطة – أي غياب السرد التاريخي – تنطبق على كتابه أيضًا، وإن اختلف كتابه في طبيعته وفي تقسيمه وتبويبه عن الكتابين الأولين.

تنقلنا هذه النقطة الأخيرة إلى نقاط أخرى تتعلق بتلك الكتب من حيث هي دراسات تاريخية كما يُفترض فيها، وهي نقاط تتعلق باستخدام المصادر التاريخية، والالتزام بمنهج بحث ونقد معين، والحفاظ على الطبيعة التاريخية المفترضة لتلك الكتب.

4. عدم الاهتمام بالمصادر التاريخية

يغلب على الكتب الثلاثة التي ألفها جاد المولى وطه حسين والعقاد عدم اهتمامها بذكر المصادر التاريخية التي استندت إليها، أو قلة تلك المصادر بالنسبة إلى ما توفر منها في زمن التأليف، أو عدم الإحالة إليها داخل السيرة نفسها بهدف التوثيق. فجاد المولى يكتفي بالقرآن مصدرًا من دون الرجوع إلى مصادر التاريخ الإسلامي المعروفة في وقته، فضلًا عن ذكره لمجموعة من المراجع لكتّاب عرب وهنود وغربيين في صدر كتابه ولا يحيل إليهم لاحقًا في هوامش توثيقية. وفي عبارة تنم عن عدم إلمام جاد المولى بالمصادر التاريخية والاختلافات بينها، يقول واصفًا الرسول: "فهو الرسول التاريخي بالمعنى الصحيح: لأن سيرته من مولده إلى مماته ثابتة ثبوتًا لا مرية فيه"[17]. ويبدو فعلًا من كتاب جاد المولى أنه لم يكن واعيًا بالاختلافات الموجودة في المصادر أو عدم اعتقاده في

16 المرجع نفسه، ص 6.
17 جاد المولى، ص 47.



وجود أثر لتلك الاختلافات في ما يريد البرهنة عليه في كتابه، أي مثالية الرسول وعالمية دعوته وصلاحيتها لكل زمان ومكان. أما طه حسين، فيذكر بعض المصادر القليلة، وهي **سيرة ابن هشام** و**طبقات ابن سعد** و**تاريخ الطبري**، غير أنه يحيل إليها في حالات قليلة جدًّا في نهاية الكتاب، وفي سياق الحديث عن أخبار تتعلق بحياة الرسول نفسه، كما يصرح طه حسين في مقدمة كتابه[18]. وأخيرًا، لا يذكر العقاد أي مصدر لكتابه، لا في قائمة منفصلة في بداية الكتاب أو نهايته، أو في متن الكتاب نفسه.

5. غياب المنهج والنقد التاريخيين

تتفاوت حظوظ الكتّاب الثلاثة من النقد والوعي التاريخيين كما يظهر في كتبهم موضوع هذه الدراسة. يبدو هذا الجانب غائبًا تمامًا لدى جاد المولى؛ فمع أنه يبدأ كتابه متحدثًا عن "الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي اقتضت بعثة محمد (ص)"[19]، يتعامل مع أحداث السيرة التي يوردها كأنها في معزل عن أي سياق تاريخي معين. ويغفل جاد المولى أيضًا ذكر أي رواية متعارضة أو مختلفة اختلافات مهمة، وهو أمر – أي تعارض الروايات واختلافها – شائع في المصادر التاريخية كما هو معروف. أما طه حسين، فيصرّح في مطلع كتابه بأنه لم يُكتب للمؤرخين ولم يُقصد به إلى التاريخ كما سنرى، وهو ما يعني أن النقد التاريخي لم يكن هدفًا من أهدافه في المقام الأول، وإن لم يمنع هذا الأمر من برهنة كتابه على تمتع مؤلفه بقدر كبير من الوعي التاريخي.

أما العقاد، فيُظهر بعض النقد والحس التاريخيين؛ إذ يرفض بعض الأخبار التاريخية على أنها لا تستقيم مع منطق الأمور، كرفضه ما ترويه الكتب عن "بشائر الرسالة المحمدية" التي سبقت ميلاد الرسول أو صاحبته، مبينًا أن "الذين شهدوا العلامات المزعومة يوم الميلاد، لم يعرفوا يومئذ مغزاها ومؤداها، ولا عرفوا أنها علامة على شيء أو على رسالة ستأتي بعد أربعين سنة"[20]. ويشير العقاد أحيانًا إلى عدم ثبوت بعض الروايات التاريخية، كعدم ثبوت "أكثر" الحوادث التي تتحدث عن ميل الرسول لسفك دماء أعدائه في رأيه، ورفضه في هذا السياق الروايات التي تتحدث عن تحريض النبي على قتل امرأة يهودية هجت المسلمين (اسمها عصماء بنت مروان)، استنادًا إلى حديث ينهى فيه الرسول عن قتل النساء[21]. بيد أن العقاد لا يشرح منهجه في الحكم على تلك الروايات، أو فلنقل إنّ منهجه يتميز بغياب الحس النقدي في ما يخص أمورًا غير تاريخية. ففي المثال السابق، يبدو العقاد غير مدرك لفكرة أن الحديث المذكور قد يكون لاحقًا على أمر الرسول بقتل تلك المرأة، أو أن ذلك القتل كان استثناءً من القاعدة العامة التي ينص عليها الحديث، وهي أمور معروفة في الفقه الإسلامي. فضلًا عن ذلك، غفل العقاد عن ضرورة التحقق من صحة بعض الأحاديث النبوية، وهو أمر لا ينفصل البتة في دراسة تاريخ الإسلام عن نقد الروايات التاريخية. بل يذكر العقاد أيضًا بعض العبارات التي رآها محدّثو الإسلام وعلماؤه ضعيفة، أو لا سند لها، أو مُنكَرة، على أنها صحيحة ثابتة[22].

6. خلط التاريخ بالأدب

تعكس الكتب الثلاثة التي نركز عليها في هذا السياق قدرًا كبيرًا من خلط التاريخ بالأدب. وتتمثل أظهر دلالات هذا البعد في لغة هذه الكتب؛ إذ تميل، بشكل عام، إلى الاهتمام باللغة اهتمامًا يسعى بوضوح إلى لفت الانتباه إليها وإحداث تأثير معين في النفس. على سبيل المثال، يتسم كتابه بفقراته القصيرة وعباراته القوية وألفاظه الجزلة المنتقاة لمخاطبة الوجدان والتأثير في النفس. فحين

---

18 طه حسين، **على هامش السيرة** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 11.

19 جاد المولى، ص 52.

20 العقاد، ص 17.

21 المرجع نفسه، ص 51.

22 يذكر العقاد، على سبيل المثال، رواية تقول: "كنت كنزًا مخفيًّا فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق فعُرفت". ينظر: العقاد، ص 138. فضلًا عن عدم ذكر المصدر، لا يبدو العقاد مهتمًّا بالتثبت من صحة نسبة هذا القول إلى الرسول، وقد رفضه نقاد الحديث بشكل عام.



يصف وضع جزيرة العرب والخطر المحدق بها قبل ظهور الإسلام، يقول: "خطر من خارجها، يزيد الأمة يقظة وانتباها لوجودها. وخطر من داخلها، يدفع بها إلى الزوال أو إلى استكمال النقص المستشري في حياتها"[23]. ثم يلخص الحاجة إلى ظهور الرسول في ذلك الوقت وتهيُّؤ الظروف لذلك بقوله: "عالم يتطلع إلى نبي [...] وأمة تتطلع إلى نبي، ومدينة تتطلع إلى نبي، وقبيلة وبيت وأبوان أصلح ما يكونون لإنجاب ذلك النبي"[24].

أما الكتاب الذي يتجلى فيه هذا البعد أكثر من غيره، فهو كتاب **على هامش السيرة** لطه حسين الذي كان كتابه أجرأ الكتب الثلاثة تصريحًا في ما يخص طبيعته؛ إذ يقول: "هذه صحف لم تكتب للعلماء ولا للمؤرخين؛ لأني لم أرد بها إلى العلم، ولم أقصد بها إلى التاريخ. وإنما هي صورة عرضت لي أثناء قراءتي للسيرة فأثبتّها مسرعًا". ويضيف: "ولعلي رأيت في نشرها شيئًا من الخير؛ فهي ترد على الناس أطرافًا من الأدب القديم قد أفلتت منهم وامتنعت عليهم، فليس يقرؤها منهم إلا أولئك الذين أتيحت لهم ثقافة واقعة عميقة في الأدب العربي القديم"[25]. ثم يبيّن المؤلف وكأنه يرد على نقد لاحق للمؤرخين: "وأنا أعلم أن قومًا سيضيقون بهذا الكتاب؛ لأنهم مُحدثون يكبرون العقل ولا يثقون إلا به، ولا يطمئنون إلا إليه"[26]. يرد حسين على هذا النقد ردًّا يؤكد على طبيعة كتابه الأدبية:

> "وأحب أن يعلم هؤلاء أن العقل ليس كل شيء، وأن للناس ملكات أخرى ليست أقل حاجة إلى الغذاء والرضا من العقل، وأن هذه الأخبار والأحاديث إذا لم يطمئن إليها العقل، ولم يرضها المنطق، ولم تستقم لها أساليب التفكير العلمي، فإن في قلوب الناس وشعورهم وعواطفهم وخيالهم وميلهم إلى السذاجة، واستراحتهم إليها من جهد الحياة وعنائها، ما يحبب إليهم هذه الأخبار ويرغبهم فيها، ويدفعهم إلى أن يلتمسوا عندها الترفيه على النفس حين تشق عليهم الحياة. وفرق عظيم بين من يتحدث بهذا الأخبار إلى العقل على أنها حقائق يقرها العلم وتستقيم لها مناهج البحث، ومن يقدمها إلى القلب والشعور على أنها مثيرة لعواطف الخير، صارفة عن بواعث الشر، معينة على إنفاق الوقت واحتمال أثقال الحياة وتكاليف العيش"[27].

يقسم طه حسين كتابه إلى فصول تعكس عناوينُها طبيعتها الأدبية، ويتناول في بعضها بعضَ ما كان يجري في عالم الحضارة الرومانية الشرقية آنذاك. ونجد فصولًا بعنوانين مثل "حديث باخوم" و"صاحب الحان" و"نادي الشياطين"، وهي أشبه بما قد يتوقعه المرء في كتاب أدبي أو رواية، لا في كتاب تاريخي. ويتحدث المؤلف في كل فصل من هذه الفصول عن حادثة تاريخية معينة قد لا يزيد ما نعرفه عنها من المصادر التاريخية على معلومة أو اثنتين، غير أنه يضع هذه المعلومات القليلة في قالب أدبي، إما في شكل حِكائي أو حِواري لا يهتم بإثبات "الحقائق التاريخية" بقدر اهتمامه بعرضها بشكل شيق مثير للفكر والوجدان في آنٍ.

ومع كون تصريح طه حسين يعبّر بشكل مباشر عمّا نسعى إلى إثباته هنا – أي اختلاط التاريخ بالأدب في تلك الكتب – فإنه يبرهن في الوقت ذاته على وعي طه حسين التاريخي؛ فحسين يدرك الفرق بين الأدب والتاريخ، وأن الأدب ليس تاريخًا وإن استند إلى بعض الوقائع التاريخية. بيد أن الأدب الذي يكتبه هنا يستند بالفعل إلى واقع تاريخي، وهو الأمر الذي يعني أنه يصعب تصور استقبال القراء له بوصفه أدبًا صرفًا مع تحييد الجانب التاريخي فيه، ولا سيما مع إشارته إلى مصادره التاريخية في صدر كتابه كما سبق أن بينًّا. ولو افترضنا رغبة حسين في ذلك الفصل، أو قدرة القراء عليه، جاز لنا التساؤل عن سبب اختيار هذا الموضوع تحديدًا ليثير

---

23 المرجع نفسه، ص 12.

24 المرجع نفسه، ص 15.

25 حسين، ص 7.

26 المرجع نفسه، ص 10.

27 المرجع نفسه.



به حسين عواطف الخير لدى الناس ويصرف عنهم بواعث الشر. إن حسين يدرك جيدًا أن هذا الأثر لا يتأتى إلا إذا فكر القراء في كتابه على أنه سيرة نبوية، أي تاريخٌ. ولهذا السبب، لا يملك إلا أن يصرح بأنه: "لن يتعب الذين يريدون أن يردوا فصول هذا الكتاب القديم في جوهره وأصله، الجديد في صورته وشكله، إلى مصادره القديمة التي أخذ منها [...] وليس في هذا الكتاب فصل أو نبأ أو حديث إلا وهو يدور حول خبر من الأخبار ورد في كتاب من هذه الكتب"[28]. يعني هذا أن الفصل الذي ادعاه حسين بين التاريخ والأدب لا يزيد على كونه فصلًا إنشائيًّا، لا فصلًا حقيقيًّا، وهو ما يعود بنا إلى الطرح الأصلي، أي أن هذه السير غلب عليها اختلاط الأدب بالتاريخ بدرجات متفاوتة.

ثالثًا: محمد حسين هيكل وكتاب حياة محمد

يحق للمفكر والسياسي والروائي المصري محمد حسين هيكل أن نفرد له قسمًا خاصًّا من هذه الدراسة، ذلك أنه الكاتب الوحيد من الكتّاب الأربعة الذي جمع كل ما يحتاج إليه المؤرخ في كتابه **حياة محمد:** أي كتابة السيرة وفق منهج مُختار، استنادًا إلى تناول نقدي لمجموعة متنوعة من المصادر الأولية التي توفرت له حين ألّف كتابه منذ ما يقرب من 90 عامًا مضت.

يبدأ هيكل في مقدمة كتابه عن سيرة الرسول بالتأكيد على أن كتب السيرة "أضافت إلى حياة النبي ما لا يصدقه العقل ولا حاجة إليه في ثبوت الرسالة"[29]. ويفسر هذا الأمر لاحقًا بالقول إن "أول كتب السيرة إنما كتب بعد قرنين من عصر محمد، دُسّت أثناءهما في سيرته وفي تعاليمه إسرائيليات كثيرة، ووضعت أثناءهما ألوف الأحاديث المكذوبة"[30]. ويناقش هيكل الاختلافات الموجودة في كتب السيرة، وحتى زيادة نسبه الخوارق والمعجزات المنسوبة إلى الرسول في السيَر المتأخرة زمنيًّا عن السير المتقدمة[31]. ويرجع سبب الاختلافات إلى العصر الذي دونت فيه السيرة، "بعد أن فشت في الدولة الإسلامية دعايات سياسية وغير سياسية كانت اختلاق الروايات والأحاديث بعض وسائلها إلى الذيوع والغلب"[32].

يصرح هيكل بأن كتابه يمثل "دراسة علمية على الطريقة الغربية الحديثة، خالصة لوجه الحق، ولوجه الحق وحده"[33]. ويناقش في مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب ما يعده "الطريقة الصحيحة في البحث"، مصرحًا بأن المؤرخ يجب ألّا أن يكون مجرد ناقل، "بل هو أيضًا ناقد لما ينقل، ممحص إياه لمعرفة ما ينطوي عليه من الحق. والنقد سبيل التمحيص. والعلم والمعرفة أساس هذا النقد والتمحيص"[34]. وعملًا بهذا المبدأ، ينقد هيكل بعض مؤرخي الإسلام ممن رووا أخبارًا لا يمكن أن تصح في رأيه[35]. وفي معرض ردّه على بعض المستشرقين ومقلديهم من المسلمين، يتناول مجموعة من القضايا التأسيسية، مثل مشروعية الاعتماد على كتّاب السيرة من المسلمين[36]، وقضية أصالة القرآن التاريخية ودقته[37]، وقضية جمع الحديث ونقده[38]. أما في ما يخص المصادر التاريخية،

---

28 المرجع نفسه، ص 11.

29 محمد حسين هيكل، **حياة محمد** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 36.

30 المرجع نفسه، ص 40-41.

31 المرجع نفسه، ص 65. وإشارته في هذا السياق هي من باب المقارنة بين **سيرة ابن هشام** المتقدمة وما كتبه أبو الفداء إسماعيل بن علي في تاريخه **المختصر في أخبار البشر**، أو ذكره القاضي عياض في كتابه **الشفا في أحوال المصطفى**.

32 المرجع نفسه، ص 66.

33 المرجع نفسه، ص 39.

34 المرجع نفسه، ص 58.

35 المرجع نفسه، ص 65.

36 المرجع نفسه، ص 48-49.

37 المرجع نفسه، ص 49-57.

38 المرجع نفسه، ص 67-70.



فيستخدم مجموعة متنوعة من المصادر المتقدمة والمتأخرة من التاريخ الإسلامي، أكثرها مطبوع، وإحداها مخطوط، وذلك فضلًا عن مجموعة من المراجع الحديثة المكتوبة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية[39]. ويلخص فهمه للطريقة العلمية الحديثة في البحث في قوله: "ألا يجعل [الباحث] من العلم والبحوث العلمية في التاريخ أو غير التاريخ مطية لإثبات هوى من أهوائه أو نزوة من نزوات مزاجه"[40].

ثم يأخذ هيكل بعد ذلك في سرد أحداث السيرة النبوية ومناقشتها، مبتدئًا بالحديث عن بلاد العرب قبل الإسلام. ويقسّم الكتاب إلى فصول قصيرة نسبيًّا يركز كل فصل منها على محطات تاريخية محددة قد تستغرق بضعة أعوام[41]، ولكنها تنتهي بحدث ذي أهمية تاريخية في نظره، كالهجرة التي "أدت إلى ظهور محمد السياسي إلى جانب محمد الرسول"[42]. وعلى الرغم من أنه لا يحيل إلى مصادره في كل معلومة تاريخية يذكرها، فإنه يحيل إليها وإلى مراجعه من وقت إلى آخر في متن النص نفسه، وهو ما يعني أنه لا يشير إلى أرقام الصفحات كما يفعل المؤرخ المحترف في هوامش البحث. وينبه هيكل إلى الاختلافات بين الروايات ويرجّح بينها أحيانًا، أو يلفت النظر إلى روايات ضاعت في ثنايا المصادر فلم تنتشر. وفي كل ذلك، لا يضيّع فرصة إلا اغتنمها للحديث عن "جوهر الدعوة المحمدية"[43]، أو التعليق على دلالة أحداث معينة[44]، أو شرح مفاهيم وقضايا محددة[45]. ويُنهي كتابه بخاتمة من مبحثين، يتناول في أولهما "الحضارة الإسلامية كما صورها القرآن"، ويتحدث فيها عن مجموعة مختلفة من الموضوعات، مثل "اشتراكية الإسلام"، أمّا ثانيهما فهو "المستشرقون والحضارة الإسلامية"، حيث يقارن بين الإسلام والحضارة الغربية، ضمن أمور أخرى[46].

يأخذ كتاب هيكل إذًا شكل السيرة النبوية التقليدية على نحو عام، وإن زاد عليها اهتمامه بالتحليل والتفسير ومناقشة قضايا أوسع من مجال السيَر التقليدية. ومع اختلاف كتابه اختلافًا واضحًا عن الكتب الثلاثة الأخرى، فإنه يشترك معها في الحرص على الاهتمام بجوانب سيرة الرسول الاجتماعية والسياسية وبعالمية دعوته، بل ربما مثاليته، وإن كان يُظهر في طرحه حرصًا أكبر على أن تلك المثالية كانت مثالية بشرية ناتجة من تفاعل حي مع ظروف عصره، لا مثالية ناتجة من مكرُمة إلهية ترتبط بكونه محمد الرسول المعصوم. ينقلنا هذا الأمر إلى الحديث عن أوجه الجدة في هذه المؤلفات الحديثة عن الرسول.

رابعًا: الجديد في الكتب الأربعة موضوع الدراسة

تختلف الكتب الأربعة التي تتناولها هذه الدراسة بالبحث عن مصنفات منها من ناحية الشكل والمضمون في عدد من الأمور. قد يتمثل أول أوجه الجدة وأوضحها – باستثناء كتاب هيكل – في عدم اهتمامها بسرد أحداث السيرة بالتسلسل التاريخي المعروف. إن أغلب المصادر التاريخية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي وتناولت السيرة النبوية اعتمدت أسلوب السرد بشكل عام، سواء

---

39 المرجع نفسه، ص 11–13.

40 المرجع نفسه، ص 75–76.

41 على سبيل المثال، يتناول أحد الفصول الفترة الزمنية "من البعث إلى إسلام عمر [ابن الخطاب]"، وفصل آخر "من نقض الصحيفة إلى الإسراء"، وهكذا. وتتناول فصول أخرى قضايا معينة في السيرة بشكل مطوّل، مثل "قصة الغرانيق" التي يناقشها هيكل في الفصل السادس بسبب قبول المستشرقين لها، وقضية زيجات النبي – ولا سيما زواجه بزينب بنت جحش – وكلام المستشرقين فيها (الفصل السابع عشر).

42 هيكل، ص 166.

43 المرجع نفسه، ص 159.

44 مثل أسباب قتل الرسول ليهود بني قريظة، ينظر: المرجع نفسه، ص 226.

45 مثل مفهوم الجهاد، ينظر: المرجع نفسه، ص 249؛ أو وضع المرأة والرجل في الإسلام، ينظر: المرجع نفسه، ص 329-335.

46 المرجع نفسه، ص 481-507.



تناولت تلك المصادر السيرة النبوية تحديدًا، أو التاريخ الإسلامي بشكل عام. اختلف شكل السرد بالطبع وفقًا لتطور الكتابة التاريخية، إلا أن افتراض ذكر أحداث السيرة بشكل متسلسل يظهر بوضوح في السير التقليدية المعروفة. وهكذا، تقترب هذه الكتب الجديدة – ولا سيما كتابَي جاد المولى والعقاد – في منهجها، مثلًا، من **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت. 544هـ/ 1149م)، الذي بوّب كتابه أبوابًا تتناول مناقب الرسول في جوانب حياته المختلفة. ومع أننا قد لا نعتبر هذا النوع من الكتب ضربًا من ضروب السيرة النبوية في المقام الأول، فإنّ الحديث عن مناقب الرسول يستتبع بالضرورة الحديث عن حياته. على أي حال، يُفقد غيابُ السرد الكتبَ التي أهملته قدرًا كبيرًا من قيمتها التاريخية؛ إذ تنتزع الأحداث الجزئية من سياقها العام، وتصبح مجرد وحدات تاريخية لا يربط بينها إلا تعلقها بشخصية تاريخية معينة هي شخصية الرسول.

يتمثل وجه الجدة الثاني في الكتب موضوع هذه الدراسة في اتخاذ السيرة منطلقًا للحديث عن الإسلام بشكل عام، وهو الأمر الذي قد يمثل وجه الاختلاف الأهم من جهة المضمون. فالسير الأقدم عمومًا، لا تتحدث عن الإسلام إلا عَرَضًا، وينصب تركيزها على رواية أحداث السيرة ونقدها من جهة ثبوتها والربط بينها. أما الكتب موضوع هذه الدراسة، فتتحين بشكل عام الفرص إما للدفاع عن الإسلام، أو السعي لإثبات تفوقه على الأديان والمنظومات الفكرية والروحية الأخرى. ولا نغفل هنا استثناء كتاب طه حسين من هذا الأمر تحديدًا، وإن كان تحيزه الإيجابي إلى الإسلام يظهر بوضوح في كثير من أجزاء كتابه. أما المصنفات الأقدم التي تناولت سيرة الرسول، فقد انصب اهتمامها بوضوح على سرد أحداث السيرة كما أوضحنا، لا محاولة إثبات تفوّق الإسلام على غيره أو عظمة الرسول، ذلك أن هذه الأمور لم تكن موضوع جدلٍ أصلًا بشكل عام، وإن لم يمنع ذلك ظهور مصنفات تتناول مناقب الرسول كما أوضحنا.

أما وجه الجدة الثالث، فهو الباعث الأكبر على الدهشة. يتمثل هذا الوجه في غياب المصادر التاريخية عمومًا كما رأينا، وغياب الإحالة إلى تلك المصادر إن وجدت في متن الكتب. والواقع أن هذا الوجه لا يختلف فحسب عن الكتابة التاريخية "الاحترافية" التي كانت معروفة لهؤلاء الكتاب في ذلك الوقت بكل تأكيد، بل يختلف كذلك عن المصنفات التاريخية في التاريخ الإسلامي التي أحال مؤلفوها على نحو اعتيادي إلى مصادر أخبارهم، والتي قد تكون أفرادًا تضمهم سلسلة إسناد للأخبار التي رووها، أو مصنفات أقدم يُشار إلى مؤلفيها غالبًا وتُذكر عناوينها أحيانًا.

في الواقع، ينبغي ألّا نستغرب وجوب هذه الأمور كثيرًا في تلك الكتب الجديدة، ذلك أنّ أيًا من الكتّاب الأربعة ليس مؤرخًا محترفًا كما أوضحنا في مقدمة هذه الدراسة. وقد يلقي لنا السياق الذي ظهرت فيه هذه الكتب الأربعة والأسباب التي دعت إليها بعض الضوء على أسباب اصطباغها بتلك السمات الشكلية والموضوعية فيها.

خامسًا: الكتب الأربعة في سياقها التاريخي

يمكننا بوجه عامّ تحديد عاملين رئيسَين لظهور تلك الكتب عن الرسول والسيرة النبوية في النصف الأول من القرن العشرين في مصر، عامل ظاهر وآخر أقل ظهورًا خارج الكتب نفسها. أما العامل الظاهر، فهو الظروف التي عاشتها مصر في زمن ظهور تلك الكتب والسعي إلى تحديد وجهة لثقافة المجتمع. وأما العامل الأقل ظهورًا، وإن كان الأكثر وضوحًا في الكتب نفسها، فهو كتابات المستشرقين عن الإسلام بشكل عام والرسول محمد بشكل خاص.

يتمثل العامل الأول في الصراع الذي عاشته مصر بدءًا من القرن التاسع عشر بين الأصالة والمعاصرة، أو لنقل الجدل حول مكانة التراث في المجتمع الحديث المنشود. بدأ هذا السياق في مصر بعد الحملة الفرنسية عليها (1798–1801) التي مثلت زلزالًا



ثقافيًّا للمصريين في ذلك الوقت. تبع ذلك تولي محمد علي حكم مصر ورغبته في تحويلها إلى قوة حديثة. كان الاهتمام بالتعليم الحديث وإرسال الطلاب المصريين إلى أوروبا من أهم أدوات محمد علي لتحقيق هذا الحلم. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى ظهور تيارات فكرية متعددة يميل بعضها إلى تغليب أفكار الحداثة، وأخرى إلى التمسك بالتراث، وثالثة إلى التوفيق بين هذا وذاك. وعكست الأحزاب المصرية التي ظهرت في بداية القرن العشرين تلك الاتجاهات المختلفة. وزادت من حدة هذا الجدل آمال الاستقلال (عن بريطانيا التي أنهت علاقة مصر الرسمية بالدولة العثمانية) بعد الحرب العالمية الأولى وثورة سنة 1919، والحصول على قدر من الاستقلال أدى إلى كتابة دستور جديد (دستور عام 1923) وقيام حياة برلمانية، ثم الحصول على قدر آخر من الاستقلال في عام 1936. وليس أدل على هذا السياق من عنوان أسنده طه حسين إلى كتاب آخر له، أي **مستقبل الثقافة في مصر** الصادر سنة 1938، وهو يعبر عن بحث المصريين عن وجهة، وعن تصارع التيارات الفكرية المختلفة. وهكذا، نفهم حديث هيكل في تقديمه لكتابه عن سعي الكتاب إلى هداية الإنسانية "إلى الحضارة الجديدة التي تلتمسها". بل يضيف أنه "كان خليقًا بكل من يتصدى للبحث في مثل هذا الموضوع أن يتوجه به إلى الإنسانية كلها لا إلى المسلمين وحدهم"، ذلك أن "الغاية الصحيحة منه [ليست] دينية محضة كما قد يظن بعضهم، بل الغاية الصحيحة منه أن تعرف الإنسانية كيف تسلك سبيلها إلى الكمال الذي دلها محمد على طريقه"[47]. وتتكرر هذه الفكرة بوضوح في كتابَي جاد المولى والعقاد كما ذكرنا سابقًا في سياق الحديث عن رغبتهما في إثبات تفوق الإسلام وعالميته وصلاحيته للعصر الحديث[48]. وفي هذا السياق، يقول أحمد زكريا الشلق في معرض حديثه عن طه حسين: "ومنذ عام 1933 اشترك طه حسين في موجة معالجة الموضوعات الإسلامية، والتي كان فرسانها العقاد والدكتور هيكل وأحمد أمين وتوفيق الحكيم، والتي على أثرها نُشر في عام 1935 وحده نحو عشرين كتابًا عن الإسلام، عدا المجلات الإسلامية، وكان وراء هذه الظاهرة تدهور المادية الغربية وعجزها، ولجوء كنيستها إلى موجة عارمة من التبشير، بالإضافة إلى الفزع من الشيوعية، مما دفع الجميع إلى الاعتصام بالعقائد والللياذ بالإسلام"[49]. ومع إشارة الشلق إلى طه حسين هنا، فإن وضع طه حسين اختلف عن الكتّاب الثلاثة الآخرين مؤلفي الكتب موضوع هذه الدراسة، ذلك أن تذبذبه في سؤال علاقة النهضة بالتراث والحداثة الغربية ظل قائمًا فترةً طويلة بعد ذلك. ربما يفسر هذا الأمر اختلاف كتاب طه حسين عن السيرة عن كتب الكتّاب الثلاثة الآخرين الذين سعوا بوضوح للتأكيد على صلاحية الإسلام مرجعًا للنهضة.

أما العامل الثاني لظهور تلك الكتب في ذلك الوقت تحديدًا، فكان الرد على المستشرقين والدفاع عن الرسول وعن الإسلام ضد مجموعة من الأمور أثارها هؤلاء المستشرقون. يذكر العقاد صراحةً في مقدمة كتابه أن ما دفعه في البدء إلى التفكير في الكتابة عن الرسول هو تطاول أحد الحضور في مجلسه على النبي، ولا سيما في ما يتعلق بزيجاته وحروبه، وهو الأمر الذي يفسر إفراده العقاد مساحة كبيرة من كتابه لمناقشة القضيتين[50]. وتتكرر بعد ذلك إشارة العقاد إلى المستشرقين و"المتعصبين" والرد عليهم. أما أوضح الإشارات إلى هذا الأمر فتظهر في كتاب **حياة محمد** لهيكل الذي يمهد لكتابه بمقدمة طويلة يتحدث فيها – ضمن أمور أخرى – عن "كتّاب المسيحية ومحمد"، مستعرضًا فيه ما تذكره بعض الموسوعات (مثل موسوعة **لاروس** الفرنسية) والشخصيات

---

47 المرجع نفسه، ص 75.

48 لمزيد عن هذا السياق، ينظر على سبيل المثال: أحمد صلاح الملا، **جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة: رشيد رضا ومجلة المنار (1898–1935)** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008)؛ لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [ج 1] 1980، [ج 2] 1983)؛ أحمد زكريا الشلق، "الشيخ مصطفى عبد الرازق (1888–1947) وآراؤه الإصلاحية والفلسفية"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 17 (1994)، ص 233–273؛ أحمد زكريا الشلق، "الجامعة الإسلامية والقومية المصرية في فكر أحمد لطفي السيد"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 10 (1987)، ص 267–297.

49 أحمد زكريا الشلق، "طه حسين وقضية التغريب"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 11 (1988)، ص 289.

50 العقاد، ص 4، 6.



الغربية من إساءات إلى الرسول وتطاول عليه وعلى رسالته[51]. وربما نظرنا إلى هذا الأمر على أنه جزء من مواجهة الإمبريالية الغربية التي عُدَّت تهديدًا؛ لا للاستقلال السياسي فحسب، بل لأي مبادئ عدّها هؤلاء الكتّاب أصيلة في تراثهم وثقافتهم أيضًا[52].

ولا يظهر أثر الاستشراق في السعي إلى الرد عليه فحسب، بل يظهر أيضًا في محاولة توظيفه للبرهنة على عظمة الرسول وتفوق الإسلام، وهو الأمر الذي يربط هذه النقطة بالنقطة التي سبقتها. على سبيل المثال، يحيل جاد المولى إلى المستشرق البريطاني وليم موير William Muir، مقتبسًا فقرة يصرح فيها موير بأنه "لم يشهد التاريخ مصلحًا أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة في زمن قصير كما فعل محمد"[53]. والواقع أن هذا الأمر يشير إلى تناقض موقف الكتاب العرب من الدراسات الغربية عن الإسلام. فمن جهة، يعتز هؤلاء الكتّاب بالتقييمات الإيجابية للإسلام ونبيه، ويشجبون – في الوقت ذاته – أي تقييمات سلبية، رادّين إياها إلى التحيز ضد الإسلام والكيد له، أو الجهل بتعاليمه ومبادئه، أو كليهما معًا. وقد انتبه العقاد إلى ذلك الأمر في كتابه؛ إذ يذكر في حديثه عن الواقعة التي دفعته إلى التفكير في كتابة **عبقرية محمد** أن الحضور تساءل عن سبب القناعة بـ "تمجيد كارليل للنبي، وهو كاتب غربي لا يفهمه كما نفهمه، ولا يعرف الإسلام كما نعرفه"[54]. أما هيكل، فيعترف بفضل بعض الباحثين في الإسلام من الغربيين ويدعو إلى الاستفادة من دراساتهم، غير أنه يبين أيضًا أن "أبناء الإسلام وأبناء الشرق" هم "أقرب بطبعهم إلى حسن إدراك الروح الإسلامي والروح الشرقي"، فوجب عليهم أن يكونوا هم رواد الدراسات الإسلامية والدراسات الشرقية[55]. وبالمثل، يوضح الشلق أن طه حسين عندما سُئِل في أواخر أيامه عن اهتمامه بالإسلام في فترة الثلاثينيات، قال: "هل كان واجبنا المقدس أن نترك هذه الموضوعات للمستشرقين؟ إن العلم ليس حكرًا عليهم ونحن أولى بتاريخنا منهم [...] إن الإسلام ثقافة عالمية ومرحلة من مراحل الرقي الإنساني عظيمة"[56]. وقد ساعد على هذا الاشتباك المزدوج مع الاستشراق معرفة هؤلاء المثقفين بلغات أوروبية كالفرنسية والإنكليزية كما سبق أن أوضحنا، وليس توفر ترجمات لكثير من الكتب الغربية عن الإسلام والرسول في ذلك الوقت[57].

---

51 هيكل، ص 31.

52 بشأن أهم الكتابات الغربية التي ظهرت عن الرسول في بدايات القرن العشرين، يُنظر على سبيل المثال:
Maxime Rodinson, "A Critical Survey of Modern Studies on Muhammad," in: Merlin L. Swartz (trans. & ed.), *Studies on Islam* (Oxford: Oxford University Press, 1981), pp. 24–27.

53 جاد المولى، ص 101.

54 العقاد، ص 4.

55 هيكل، ص 38.

56 زكريا الشلق، "طه حسين وقضية التغريب"، ص 289. وربما عبّر هذا الرأي عن موقف طه حسين في سنواته الأخيرة، لا في الوقت المحدد الذي كتب فيه عن السيرة. وللمزيد عن تطور فكر طه حسين ومواقفه في تلك الفترة وما سبقها وما تلاها، ينظر: أحمد زكريا الشلق، "مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين: دراسة وتحليل"، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 13 (1990)، ص 151–172.

57 ظهرت الترجمات إلى العربية، من دون شك، في القرن التاسع عشر، إلا أن ترجمات الكتب التاريخية ركزت أساسًا على الكتب التي تناولت تاريخ العالم وأوروبا، لا السيرة النبوية أو التاريخ الإسلامي بشكل خاص. ينظر على سبيل المثال: أحمد زكريا الشلق، **من الحوليات إلى التاريخ العلمي: نهضة الكتابة التاريخية في مصر** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011)، ص 38، حيث يتحدث عن الكتب التي اختارها رفاعة الطهطاوي للترجمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو توجّهٌ استمر بعد ذلك فترةً طويلة. وقد اهتمت المطابع التي ظهرت وانتشرت في مصر بدءًا من القرن التاسع عشر بطباعة كتب التراث الإسلامي بشكل أساسي، لا بترجمة الكتب الغربية؛ بشأن نبذة عن تلك المطابع، ينظر على سبيل المثال: وائل إبراهيم الدسوقي، **التاريخ الثقافي لمصر الحديثة: المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2012) ص 305–365. وكما ذكرنا في الحديث عن مصادر هيكل، اعتمد المؤلف على مجموعة من المصادر الأجنبية باللغتين الإنكليزية والفرنسية ولم يذكر ترجمة واحدة لأي منها لعدم توفرها على الأرجح. ولا يعد هذا الأمر – أي غياب الترجمات – باعثًا على الدهشة، ذلك أنه لم يكن هناك ما يدفع المسلمون في ذلك الوقت إلى الاهتمام بترجمة كتب غير المسلمين عن الإسلام، وهو أمر دفع إليه بعد ذلك في القرن العشرين الرغبة في الرد على هؤلاء المستشرقين. ومهما كان الأمر، أدى غياب ترجمات كتب المستشرقين عن السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي إلى ضرر كبير في أسلوب التعامل معها، ذلك أنه نُسب إلى كثير من المستشرقين عدة أمور غير صحيحة أو دقيقة لاقت استحسانًا وقبولًا غذّيا الشك المبدئي في نياتهم وأغراضهم.



خاتمة

عكست الكتب الأربعة موضوع هذه الدراسة بوضوح السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، وعكست كذلك خلفيات مؤلفيها الأربعة الذين ارتبطوا بالشأن العام تأليفًا وممارسة. وقد أدّت خلفية كل واحد من هؤلاء المؤلفين التعليمية واطلاعهم على الحضارة الغربية دورًا في التركيز على أمور معينة صبغت مؤلفاتهم عن السيرة بسمات شكلية وموضوعية تناسب الهدف الذي سعوا إليه، أي البرهنة على مثالية الرسول وعالمية دعوته وصلاحيتها لزمانهم كما صلحت لزمن الرسول نفسه. وربما أفادت حقيقة أن هؤلاء المؤلفين لم يكونوا من رجال الدين المعممين التقليديين هذا الهدف تحديدًا، ذلك أنهم خرجوا عمومًا عن الشكل التقليدي للسيرة التي تعتمد على السرد التاريخي الخالي من التحليل أساسًا، ولا تتعمق في دلالات الأحداث أو شرح قيمة الأفكار.

ومع سماتها المشتركة واختلافاتها، يمكننا القول إنّ كتاب هيكل كان أعظمها من ناحية القيمة التاريخية، وكتاب طه حسين أعظمها من الناحية الأدبية. وربما كان كتاب العقاد أعظمها أثرًا من ناحية التأثير، ذلك أن كتابه أيسر في القراءة من كتاب طه حسين مع اهتمام العقاد نفسه بجمال لغته، كما أنه يخلو من التفاصيل التاريخية التي اهتم بها هيكل، والتي قد يضيق بها بعض القراء أو ربما أكثرهم. ولم تتفاوت قيمة هذه المؤلفات التاريخية بسبب هدفها المذكور فحسب، بل أيضًا بسبب حقيقة أنّ مؤلفيها لم يكونوا مؤرخين محترفين ممن درسوا التاريخ دراسة علمية وامتهنوا تدريسه والكتابة فيه بشكل حصري أو أساسي[58]. وربما أضرت هذه النقطة بالكتابة التاريخية، وأعطت القرّاءَ فكرة مغلوطة مفادها أنه من الجائز كتابة التاريخ من دون شرح المنهج أو إثبات المصادر، وهو أمر تختلف فيه هذه الكتب حتى عما سبقها من مصنفات تاريخية تناولت سيرة الرسول أو تاريخ الإسلام، بشكل عام، واهتمت بتوثيق معلوماتها من خلال سلاسل إسناد الأخبار التاريخية. ومهما يكن من أمر، تظل لهذه المؤلفات قيمة في فهم المناخ الفكري في مصر في وقت كتابتها، فضلًا عن قيمتها في السياق الأكبر الخاص بالنقد الثقافي بشكل عام وجدل الأصالة والمعاصرة والتراث والحداثة بشكل خاص.



58 ثمة جذور لهذا الأمر، أي كتابة غير المحترفين عن التاريخ في مصر. ينظر، على سبيل المثال: الشلق، **من الحوليات إلى التاريخ العلمي**، إذ يتناول أعلامًا كتبوا عن التاريخ في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، وأغلبهم لم يكونوا مؤرخين محترفين. ولم يتوقف أمر ظهور هؤلاء المؤرخين بعد ذلك، ينظر، على سبيل المثال: عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة الصفا والمروة، [د. ت.])، ص 89–99، إذ يتناول المؤلف بعض المؤرخين "الهواة" في النصف الثاني من القرن العشرين. وربما كان هناك استثناء وحيد في ما يخص الكتّاب الأربعة في هذه الدراسة، ألا وهو طه حسين. صحيح أن طه حسين قد تلقى تدريبًا على دراسة التاريخ، وهو الأمر الذي قد يفسر وعيه التاريخي المشار إليه، غير أنه لم يمتهن تدريس التاريخ إلا فترة قصيرة من حياته العملية. ثمّ إن طغيان شهرته بوصفه أديبًا لا مؤرخًا – وهو الأمر الذي كان هو شخصيًّا على دراية به – يدل دلالة واضحة على منحى كتاباته العام.



المراجع

العربية

جاد المولى، محمد أحمد. **محمد صلى الله عليه وسلم: المثل الكامل**. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1931.

الجميعي، عبد المنعم إبراهيم الدسوقي. **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي في العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة الصفا والمروة، [د. ت.].

حسين، طه. **على هامش السيرة**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

الدسوقي، وائل إبراهيم. **التاريخ الثقافي لمصر الحديثة: المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2012.

الرياشي، لبيب. **نفسية الرسول العربي محمد بن عبد الله: السوبرمَنْ الأول العالمي**. بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، [د. ت.].

الشلق، أحمد زكريا. "الجامعة الإسلامية والقومية المصرية في فكر أحمد لطفي السيد". **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 10 (1987).

________. "طه حسين وقضية التغريب". **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 11 (1988).

________. "مستقبل الثقافة في مصر لطه حسين: دراسة وتحليل". **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 13 (1990).

________. "الشيخ مصطفى عبد الرازق (1947-1988) وآراؤه الإصلاحية والفلسفية". **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 17 (1994).

________. **من الحوليات إلى التاريخ العلمي: نهضة الكتابة التاريخية في مصر**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

العقاد، محمود عباس. **عبقرية محمد**. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.].

عوض، لويس. **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [ج 1] 1980، [ج 2] 1983.

الملا، أحمد صلاح. **جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة: رشيد رضا ومجلة المنار (1898-1935)**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008.

هيكل، محمد حسين. **حياة محمد**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

الأجنبية

Browers, Michaelle & Charles Kurzman (eds.). *An Islamic Reformation?* Maryland: Lexington Books, 2004.

Sabanegh, E.S. *Muhammad, le Prophète: Portraits Contemporains, Égypte 1930-1950.* Paris: Librairie J. Vrin, 1981.

Smit. Charles D. "The 'Crisis of Orientation': The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 4, no. 4 (1973).

Swartz, Merlin L. (trans. & ed.), *Studies on Islam*. Oxford: Oxford University Press, 1981.

إزايا برلين

ضد التيار

مقالات في تاريخ الأفكار





صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة "ترجمان"، كتاب **ضد التيار - مقالات في تاريخ الأفكار** Against the Current: Essays in the History of Ideas، من تأليف فيلسوف ومؤرخ أفكار روسي - بريطاني يُعتبر من أهم مفكري القرن العشرين، وهو الدبلوماسي إزايا برلين Sir Isaiah Berlin (وفي بعض الأدبيات أشعيا برلين)، الذي نقلت صحيفة ذي إندبندنت *The Independent* في وصفه يومًا أنه "أفضل متحدثي العالم، وأكثر قارئي العقد إلهامًا، وأفضل عقول هذا الزمن". حرر الكتابَ المحاضرُ في جامعة أوكسفورد/ كلية ولفسون هنري هاردي، وهو أحد الأوصياء على تراث برلين، وقام بتحرير مجموعة كبيرة من كتبه ومقالاته المبعثرة التي جمعها في كتب، منها (إضافة إلى الكتاب الذي بين أيدينا): **جذور الرومانتيكية**، و**الحرية**، و**ضلع الإنسانية الأعوج**، و**نسيج الإنسان الفاسد**، و**العقل السوفياتي**، و**الدراسة الملائمة للبشرية**. وضع مقدمة **ضد التيار** روجر هوشير، وترجمه إلى العربية محمود محمد الحرثاني، وقام بمراجعته سايد مطر، وهو يقع في 624 صفحة، شاملةً ببليوغرافيا وفهرسًا عامًّا.



التسلم Received
2022-07-16

التعديل Revised
2023-02-27

القبول Accepted
2023-04-03

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/GCBM8812

مصطفى حسني إدريسي | Mostafa Hassani Idrissi*
محمد زرنين | Mohammed Zernine**

مقاربة تاريخية للتربية على قيم حقوق الإنسان بالمغرب

A Historical Approach to the Teaching of Human Rights Values in Morocco

تتناول هذه الدراسة، انطلاقًا من متن منوّع، العلاقة بين التربية على قيم حقوق الإنسان والسياق السياسي والتربوي في المغرب منذ الاستقلال. حدد المؤلفان ثلاث حقب في تطور التربية على قيم حقوق الإنسان: مرحلة الكمون (ما قبل عام 1992) التي طبعها التسلّط والبيداغوجيا التقليدية القائمة على التكرار والحفظ؛ ومرحلة الظهور (الفترة 1992-2000)، وهي مرحلة الانبثاق، اتّسمت بالانفتاح السياسي والتدريس بالأهداف ومراجعة البرامج، مع الحرص على الطابع التقليدي في المناهج المدرسية. والمرحلة الأخيرة (منذ عام 2000 إلى اليوم)، هي مرحلة أجرأة وإعادة تنظيم التربية على قيم حقوق الإنسان، التي تميّزت بسياق سياسي أكثر ملاءمة، وباختيارات تربوية تراهن أكثر على فاعلية المتعلم. ويلاحظ في نهاية البحث أن تطور التربية على حقوق الإنسان، مثله مثل تطور المقاربة البيداغوجية، محكومان بالتطور السياسي.

كلمات مفتاحية: قيم حقوق الإنسان، المنهاج الرسمي، التربية الوطنية، التربية على المواطنة، أسلمة البرامج الدراسية.

Using a diverse corpus, this study considers the relationship between teaching the values of human rights and the political and pedagogical context of post-independence Morocco. The authors identify three periods in the development of this pedagogy. First, the latency phase (before 1992) was characterized by traditional, controlling pedagogy based on repetition and memorization. Next, the outflow phase (1992-2000) was marked by political openness, goal-based instruction, and curriculum revision while preserving the traditional character of schooling. The final stage (2000 to present) has been a time of restructuring for the teaching of human rights values. Occurring in a more appropriate political context, this final stage has featured pedagogical choices that take for granted the competence of learners. The study concludes that the evolution of the teaching of human rights values, much like pedagogical approaches, is dependent on political developments.

Keywords: Human Rights Values, Official Curriculum, Civic Education, Citizenship Education, Teaching Programmes and Trends, Islamization of Curricula.

* أستاذ في كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
Professor at the Faculty of Educational Sciences, Université Mohammed V, Rabat.
Email: mostafahi@hotmail.com

* أستاذ في مركز التوجيه والتخطيط التربوي، الرباط.
Professor at the Centre d'Orientation et de Planification de L'Education (COPE), Rabat.
Email: medzernine@gmail.com



مقدمة

تُدرج مساهمتنا هذه ضمن مقاربة تاريخية في تناول التربية على قيم حقوق الإنسان، انطلاقًا من متن منوّع يتكوّن من برامج وتوجيهات رسمية، وكتب مدرسية خاصة بـثلاث من "المواد الحاملة" للقيم (التاريخ والجغرافيا، والتربية الوطنية/ التربية على المواطنة، والتربية الإسلامية)، ومن أبحاث وتقارير تقييمية أيضًا. ونركّز على هذه المواد الخاصة بالتعليم الأساسي فحسب، أي بالسلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي لأسباب عملية، كي نفحص ما تمرّره من خطاب صريح في التربية على قيم حقوق الإنسان.

تقوم فرضيتنا العامة على الآتي: بقدر ما تسعى برامج الدراسة في مدرسة ما لتطوير الفكر المستقل والنقدي، ترتبط غاياتها بقيم حقوق الإنسان. وعكس ذلك، بقدر ما تمرر هذه البرامج معارف موحدة مفضلة التلقين والاستظهار، يكون اهتمامها بالتربية على قيم حقوق الإنسان ضعيفًا. يعكس النمط الأول من المدارس مجتمعًا تسود فيه القيم العلمانية والليبرالية والديمقراطية، ويعكس النمط الثاني مجتمعًا تهيمن فيه قيم السلطوية والتراتبية.

حقّبنا مراحل التربية على قيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية المغربية، فميّزنا بين ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل عام 1992، وهي مرحلة الكُمُون؛ ومرحلة الفترة 1992-2000، وهي مرحلة الظهور؛ وأخيرًا المرحلة الثالثة الممتدة من عام 2000 إلى الآن، وهي مرحلة التفعيل وإعادة التنظيم.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل 1992: مرحلة الكمون

في هذه المرحلة، خصوصًا خلال "سنوات الرصاص" (1965-1990)، كانت حقوق الإنسان غائبة كليًا تقريبًا من المناهج الدراسية والحياة السياسية، حيث لم ترد أي إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان ومبادئها في دستور المملكة المغربية لعام 1962، ولا في نص دستور عام 1970؛ إذ نجد في متن ديباجة الدستورين صياغة عامة تشير إلى الالتزام بالمبادئ والحقوق والواجبات كما تحدّدها المواثيق الدولية، لكن من دون ذكر لحقوق الإنسان على نحو صريح[1]. وكثيرًا ما لجأ النظام إلى أسلوب التحكم المطلق في كل ما يقتضيه من الاختفاء القسري للأشخاص، والسماح للمعتقلات السرية بالوجود في الوقت ذاته[2]. ففي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وبعد محاولتَي الانقلاب على الملك الحسن الثاني في عامي 1971 و1972، نتيجة تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعد استفراد القصر باتخاذ القرارات الاستراتيجية وعدم إشراك القوى السياسية المعارضة، برز الخيار التقليداني في مجال التربية الذي يتوافق أيديولوجيًا مع نظام الحكم آنذاك. وظهر ذلك واضحًا مع نظام "المدارس القرآنية" الذي استهدف تدريس آلاف الأطفال المحرومين من التمدرس، مع تعريب البرامج الدراسية ومغربة هيئة التدريس. وقد عبّأت هذه السياسة الوطنيين المقربين من حزب الاستقلال والتيار الديني المحافظ لدعم النظام[3]، حيث صاحب التعريب تقوية المضامين الدينية في البرامج لـ "نسف الأسس الأيديولوجية للاحتجاج اليساري"[4]. وكانت "سنوات الرصاص"، كما تسمّى في المغرب،

1 نقرأ في ديباجة الدستورين (1962 و1970) الإحالة العامة الآتية: "وإدراكًا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية التي أصبحت عضوًا عاملًا نشيطًا في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات". يراجع نص الدستورين في موقع البرلمان المغربي، حيث يمكن الاطلاع على نصوص مختلف دساتير المملكة، في: المملكة المغربية، مجلس النواب، **دساتير المملكة المغربية: دستور 1970**، شوهد في 2023/6/21، في: https://bit.ly/45DPgxw

2 محمد القبلي (إشراف وتقديم)، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب** (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص 653.

3 Ignace Dall, *Le règne de Hassan II (1961-1999)* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2001), p. 57.

4 Pierre Vermeren, *École, élite et pouvoir au Maroc et en Tunisie au XXe siècle* (Casablanca: Alizés, 2002), p. 320.



أي سنوات التحكمية، هي أيضًا سنوات تراجع الفكر العقلاني[5]؛ إذ قوّت المنهجية التي جرى بها تعريب التاريخ المدرسي، مثلًا، نقل المعارف وتغليب التمرن على الحفظ والاهتمام بالوظائف الانتمائية، أكثر من الوظائف الفكرية، مساهمًا بذلك في تكريس الطابع التقليدي للتدريس.

إذا كانت التربية على قيم حقوق الإنسان لم تظهر بوصفها مادة مستقلة إلّا انطلاقًا من إصلاح عام 2002، فإن الاهتمام بها كان قد بدأ في الظهور في أثناء المرحلة الأولى (1956-1992). وهكذا، قامت برامج **التاريخ** بحذف دروس من تاريخ أوروبا، مع الاحتفاظ دائمًا بدرس الثورة الفرنسية التي "جعلت حدًّا نهائيًا للأساليب الفيودالية والاستبدادية وأتاحت أمام شعب فرنسا طرقًا للحكم، تنطلق أساسًا من أن السيادة للشعب وليس للشخص مهما علا قدره"[6]. كان هذا الدرس، في ذلك الوقت، مناسبة لوصف الملكية المطلقة القائمة على الحق الإلهي[7]، وذكرت البنود الثلاثة الأولى لإعلان حقوق الإنسان والمواطن التي تركّز على الحرية والمساواة ومقاومة القمع، واعتبار كل سيادة تكمن أساسًا في الأمة[8]. علينا أن نخمن بأي حذر، أو بأي جرأة كان مدرّس الاجتماعيات يدرّس هذا الدرس في تلك السنوات. ويظهر، من خلال هذا الخطاب التاريخي المدرسي، بالفعل، أن الحقوق تُكتسب ولا تُمنح، الأمر الذي كان يدعو التلامذة ضمنيًا إلى أخذ المبادرة، بدلًا من الخضوع.

أما البرامج والكتب المدرسية لمادة التربية الوطنية في هذه الحقبة، فكانت تهتم على نحو رئيس بدراسة المؤسسات الوطنية والدولية، وتروم خلق "موقف إيجابي" لدى التلامذة إزاء هذه المؤسسات التي تُعتبر ديمقراطية وجديرة بالتشبّث بها. ولا تُدرَّس التربية على قيم حقوق الإنسان بمعناها الدقيق في هذه المادة إلّا في السنة الأخيرة من التعليم الأساسي، في درس خُصص لـ "الحريات العامة: حرية التفكير والتعبير، حرية الصحافة والاجتماع، مبدأ التعددية السياسية"[9]. والغريب أن هذا الكتاب المدرسي هو الوحيد الذي عالج حقوق الإنسان في برامج هذا المستوى، غير أنه لا يقارب مسألة التعدد السياسي، في حين أن المغرب تبنّى التعددية السياسية منذ الاستقلال. ومع ذلك، فإن مقدمة الدرس تربط الحريات العامة بالحقوق الأساسية للإنسان وبالدستور المغربي الذي جرى الاستشهاد ببنوده مرتين. يعالج هذا الدرس القائم على البيداغوجيا التلقينية الواضحة، الحريات الفردية والحريات السياسية بالتوقف عند مثالين: حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات. ولا نكتشف سلسلة من الأسئلة للتحقق من المعارف التي احتفظ بها التلميذ من الدرس إلّا في نهاية العرض، حيث لا نجد أي نقاش حول احترام الحريات أو عدم احترامها في المغرب. نعم للتعرف النظري إلى الحريات العامة، لا لمناقشة التضييق الذي يصاحبها.

أما بالنسبة إلى مادة التربية الإسلامية التي بدأت تحتل مكانة مهمة في المنهاج الدراسي، انطلاقًا من نهاية السبعينيات، فنجد فصلًا من الكتاب المدرسي للسنة الرابعة إعدادي، خُصّص لحقوق الإنسان في الإسلام[10] بدرسين. يعالج الدرس الأول الحق في الحياة والتعلم والملكية؛ ويعالج الدرس الثاني الحق في الحرية وحرية الفكر والتعبير. لكن الأمر لا يتعلق هنا بالتربية على قيم حقوق الإنسان، بل بالأحرى بالتربية على قيم الإسلام؛ إذ حدث، في نهاية السبعينيات، تحوّل مهم في تدريس التربية الإسلامية. قبل ذلك، كانت المادة تختزل في تدريس تعاليم الإسلام واستظهار آيات قرآنية، وكان تدريسها في السلك الثانوي

---

5 مصطفى حسني إدريسي، **الفكر التاريخي وتعلم التاريخ** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021)، ص 187.

6 عبد العزيز أمين [وآخرون]، **تاريخ العالم الحديث**، السنة الرابعة ثانوي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1976)، ص 163.

7 وزارة التربية الوطنية، **التاريخ**، السنة الثالثة ثانوي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1987)، ص 136.

8 أمين [وآخرون]، ص 168. يمكن أن نجد في هذه الإحالة دليلًا على هامش الحرية المحدود جدًا لدى لجنة التأليف المركزية. لكن في الأحوال كلها، يتطابق الكتاب المدرسي مع المقرر الرسمي، ولا سيما أن الكتاب المدرسي كان الوحيد المصدّق عليه من وزارة التربية الوطنية.

9 وزارة التربية الوطنية، **التربية الوطنية**، السنة الرابعة أساسي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1984)، ص 41-48.

10 وزارة التربية الوطنية، **التربية الإسلامية**، السنة الرابعة إعدادي (الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1984)، ص 52-66.



يُسنَد إلى مدرّسي اللغة العربية، من دون أن يكون لها مضمون محدد، ومن دون أن تكون مادة اختبار. غير أنها أصبحت في سياق "سنوات الرصاص" والثورة الإيرانية (1979) مادة إجبارية مع حصة من الغلاف الزمني، ولها هيئة تدريس خاصة بها. ولم ينحصر مضمون تدريسها في التربية الأخلاقية للتلامذة بل كان يستهدف أيضًا الإدماج الأيديولوجي والسياسي، وذلك عبر تبنّي خطاب سجالي، وليس خطابًا ديداكتيكيًا[11]. وهكذا، يكتب، مثلًا، مؤلف مدرسي في ملحق أحد الدروس عن الحق في الحرية وحرية التفكير والتعبير:

"هناك الكثير من المغالاة والبعد عن الحقيقة والواقع التاريخي فيما يذهب إليه فقهاء الغرب من أن الحريات العامة لم يكن لها وجود قبل الثورات التي قامت في أوروبا، وأن حقوق الإنسان لم تكن سوى ثمرة للائحة التي أعلنت في بريطانيا يوم 13 [شباط/ فبراير 1689، وأول إعلان فرنسي للحقوق بعد ثورة 1789، ثم نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلنته وأقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948. فالإسلام كعقيدة وتشريع سبق هذه الثورات والإعلانات كلها [...] وإذا كان الإسلام لم يأت بقانون الحريات مفصلًا كما نعرفه في عصورنا، فقد جاء بالرغم من ذلك بمبادئ عامة أخلاقية واجتماعية واقتصادية وقضائية لتنظيم المجتمع تنظيمًا تسوده الحرية والمساواة والإخاء والعدل بين الناس في سائر الميادين"[12].

فهل يمكن القول إن هناك أيضًا إرادة صريحة للوصول إلى القيم الكونية لحقوق الإنسان عبر القيم الإسلامية؟

المرحلة الثانية (1992-2000): مرحلة الظهور

تميّزت المرحلة المفصلية للعشرية الأخيرة من القرن العشرين، التي جمعت بين عهدَي الملك الحسن الثاني وخلفه الملك محمد السادس، من جهة أولى بالتصديق على دستور عام 1992 الذي أكدت ديباجته تبنّي المغرب "حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا"[13]، ومن جهة ثانية، باعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين في عام 2000 الذي كان بمنزلة منعطف في تاريخ الإصلاحات التربوية المغربية، وجعل الإحالة على حقوق الإنسان من أسس هذا النظام[14]. هكذا، أصبح المغرب من الدول العربية النادرة التي نصّت في متونها الدستورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسجل هذا الاهتمام بحقوق الإنسان نهاية "سنوات الرصاص" والرجوع إلى الانفتاح السياسي الذي عكس زخم الدينامية الإصلاحية المؤسساتية والسياسية في سياق دولي، طبعه سقوط جدار برلين (1989) .أما على المستوى التربوي، فقد قام إصلاح عام 1987، المراجَع في عام 1994، بإدخال بيداغوجيا الأهداف في التدريس الثانوي. وإن بقي البرنامج - المضمون هو الانشغال الأساسي، فإن وسائل مقاربته تغيّرت، حيث نتبيّن فيه التمرّن على التفكير؛ ذلك أن الانفتاح الديمقراطي في تلك المرحلة، صاحبه انفتاح بيداغوجي واهتمام أوضح بالتربية على قيم حقوق الإنسان. غير أن التطلّعات الحداثية والديمقراطية للبعض اصطدمت بالمحافظة الثيوقراطية للبعض الآخر؛ الأمر الذي كانت له تبعات على مستوى البرامج الدراسية، حيث الدنيوي والديني، والنقد والدوكسا Doxa يوجدان، أو يبطل كل منهما مفعول الآخر.

---

11 محمد العيادي، "المدرسة العمومية الحديثة وتدريس الدين"، في: محمد العيادي، **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين** (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2014)، ص 213-221.

12 وزارة التربية الوطنية، **التربية الإسلامية**، ص 64-65.

13 المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية**، العدد 4172، 1992/10/14.

14 المملكة المغربية، **الميثاق الوطني للتربية والتكوين** (الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1999)، ص 7، حيث نقرأ في الفقرة الرابعة من المرتكزات الثابتة: "يندرج النظام التربوي في حيوية نهضة البلاد الشاملة، القائمة على التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلّع الدائم للمعاصرة، وجعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات هويته في انسجام وتكامل، وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته".



في هذين السياقين السياسي والتربوي، وفي إطار فعاليات عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، تبنّت وزارة التربية الوطنية البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان في عام 1994، بشراكة مع وزارة حقوق الإنسان المحدثة آنذاك.

كان من المهمات الأولى لهذا البرنامج الذي انتهى العمل به في خريف 1997[15] أن يقوم بجرد المفاهيم الصريحة أو الضمنية التي تقوّي، أو يمكنها أن تقوّي، ثقافة حقوق الإنسان وتلك التي تعارضها وينبغي تنقية الكتب المدرسية منها في 212 كتابًا مدرسيًا لـ "المواد الحاملة" (العربية، الفرنسية، التربية الإسلامية، التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية والفلسفة). كما تصوّر هذا البرنامج منهاجًا للتربية على حقوق الإنسان. ولم يكن هذا المنهاج مادة دراسية مستقلة، بل هو مجموعة من المفاهيم والقيم التي يجب إدماجها في المنهاج الدراسي للمواد الخمس المصنّفة حاملة القيم بحسب المقاربة بالكفايات. كان هدف البرنامج، بحسب المادة الأولى من الأهداف العامة هو: "دعم نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر المناهج الدراسية، لجعل المتعلم قادرًا على اكتساب المبادئ والمفاهيم التي تؤسس عليها حقوق الإنسان، وعلى اتخاذ مواقف وسلوكات تعبّر عن وعيه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره والدفاع عنها"[16].

من أجل إنجاز هذا البرنامج، جرى تنظيم دورات تكوينية بين عامي 1998 و1999. وتكوّنت كل دورة من ثلاث وحدات. كل وحدة تتكوّن من أوراش وموائد مستديرة وعرض نظري وتقييم للوحدة التكوينية من المشاركين. وفي عام 1998، أُعدّت بطاقات بيداغوجية لتسهيل مهمة المدرّسين، نُشرت بين عامَي 2001 و2002[17]. وفي ما بين عامَي 1998 و1999 جرى تجريب البرنامج على عيّنة من المؤسسات التعليمية في أربع أكاديميات من بين ست عشرة أكاديمية، وذلك بغية تعميمه في الموسم الدراسي 2000-2001، غير أن تبنّي الميثاق الوطني للتربية والتكوين في عام 2000 ونشر **الكتاب الأبيض حول التربية والتكوين** في عام 2002 أعطيا التربية على حقوق الإنسان توجّهًا آخر. وهكذا، وُضع حدّ للبرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان.

إذا كان يظهر أن الأمور بدأت تتطور على المستوى السياسي، فإنه على مستوى البرامج الدراسية والكتب المدرسية، انتقلت مسألة "كيف ندرس؟" من بيداغوجية التلقين إلى بيداغوجية الأهداف (باستثناء التربية الإسلامية التي بقيت لصيقة ببيداغوجية التلقين)، في حين أن مسألة: "ماذا ندرس؟" لم تتغيّر كثيرًا. وهكذا بقيت حقوق الإنسان تعالَج في مادة التاريخ في السلك الثانوي، مع درس الثورة الفرنسية، أو في مادة التربية الإسلامية مع درس حقوق الإنسان في الإسلام. واحتُفظ بدرس حول الحريات العامة في مادة التربية الوطنية، إلى جانب دروس أعطت المؤسسات والملكين محمد الخامس والحسن الثاني أهمية كبرى.

لم تُطرح مسألة حقوق الإنسان بسلك التعليم الأساسي في مادة التاريخ، على نحو صريح، إلّا في درس الثورة الفرنسية[18]، حيث نجد من جديد قيم حقوق الإنسان: الإحالة إلى السيادة الملكية، وكذا إلى الهيئات الثلاث، وإلى عصر الأنوار مع فولتير وروسو ومونتسكيو وديدرو صاحب الموسوعة الشهيرة التي أشرف عليها مع دالامبير. كما جرت الإحالة إلى البنود الثلاثة الأولى لإعلان حقوق الإنسان والمواطن، لكن هذه الأخيرة، عكس باقي الوثائق المعروضة في الدرس، لا يجري إخضاعها لأي تساؤل، كما تستدعيه بيداغوجية الأهداف، تمامًا كما كانت الحال بالنسبة إلى الكتاب المدرسي للصف الثالث ثانوي لعام 1987. هل

15 اللجنة المشتركة والمكلفة بتنفيذ اتفاقية التعاون بين الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني، "حصيلة وآفاق البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان بالتعليم الثانوي والأساسي والتقني"، **نشرة الاتصال**، العدد 5-6 (1999)، ص 11.

16 Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, *L'éducation aux valeurs* (Rabat: 2017), p. 6.

17 وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان، **جذاذات بيداغوجية لتطبيق منهاج التربية على حقوق الإنسان في مادة الاجتماعيات بالتعليم الإعدادي** (الرباط: البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، 2001-2002).

18 وزارة التربية الوطنية، **التاريخ**، السنة الثامنة إعدادي (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1992)، ص 23-26.



يتعلق الأمر بإهمال فحسب، أم أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت مع أسلمة البرامج نوعًا من الاختصاص الحصري لمادة التربية الإسلامية؟[19]

في هذه المرحلة الثانية، خصصت مادة التربية الإسلامية في المستويين الثامن والتاسع من التعليم الأساسي، درسين لحقوق الإنسان في الإسلام. الدرس الأول في السنة الثامنة[20] والدرس الثاني في السنة التاسعة[21]. يشترك الدرسان في نقطة واحدة، وهي الإحالة إلى الأحاديث النبوية والقرآن، ولا يطرحان الأسئلة إلّا في الأخير للتأكد في نهاية الدرسين من مكتسبات التلامذة، وليس من أجل تحليل هذه الوثيقة أو تلك. ومع ذلك، يتمايز الدرسان، الواحد منهما من الآخر، فدرس المستوى الثامن يبقى محصورًا في الاستشهادات الدينية (حديثان وآيتان)، ويتمحور خطابه حول مبدأين: مبدأ الوحدانية ومبدأ وحدة الخلق لبلورة فكرة المساواة من دون أن يُذكر لفظ حق. أما درس السنة التاسعة، فيتميز بتنوّع أكبر للوثائق المعبأة في الدرس (أحاديث، آيات، أيضًا أقوال لعمر بن الخطاب، وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كاملة)، وكذا تنوع في موضوعاته (الحق في الحياة والحرية، الحق في التعليم، الحق في الملكية، حرية الفكر والتعبير). ولكن مؤلفي هذا الكتاب المدرسي يؤكدون أن:

"هذا التكريم الإنساني يقتضي أن يكون الإنسان متمتعًا بكل الحقوق الطبيعية والحريات العامة التي منحها الإسلام للفرد وأعلنها منذ بزوغ فجره قبل أن تعلنها الثورة الفرنسية سنة 1789 أو هيئة الأمم المتحدة سنة 1948"[22].

في مادة التربية الوطنية، في المستوى السابع من التعليم الأساسي، جرى الحفاظ على درس الحريات العامة الذي كان في المرحلة السابقة يعالج كمؤسسة ملكية دستورية، تمامًا كما كانت تقدم السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي نوع من السلطة الرابعة! في برنامج هذه الحقبة، يجري التطرق إلى كل مؤسسة في محور مستقل: الملكية الدستورية والبرلمان والحكومة والعدالة والحريات العامة والتنظيمات الاجتماعية[23]. ولعل الجديد الآخر في هذا البرنامج هو أن المؤسسة الملكية أصبحت مركزية، وتدرّس من خلال ببليوغرافيا وإنجازات كل من الملك محمد الخامس في المستوى الثامن، والحسن الثاني في المستوى التاسع[24]. ويمكن اعتبارها دراسة موجّهة إلى الزمن الراهن، تركز على أعمال الملكين المقدمين باعتبارهما نموذجين جديرين بالتعلق والاعتراف.

---

19 تجلّت أسلمة البرامج الدراسية التي بدأت منذ نهاية السبعينيات، في التسعينيات، بحذف التاريخ القديم من التعليم الأساسي (ذلك أن التاريخ القديم يتطابق، عند الإسلاميين، مع الجاهلية، أي مع زمن ما قبل الإسلام زمن "العار والجهل بالإسلام". وتجلّت خاصة في أسلمة برنامج مادة التاريخ للسنة الأولى للتعليم الثانوي – الذي لا يدخل في نطاق دراستنا – حيث أضحى يغطي الحقبة الطويلة الممتدة من ما قبل التاريخ إلى الحروب الصليبية. فمن بين 16 درسًا، نجد ثلاثة دروس تورد آيات قرآنية لتوضيح الخطاب التاريخي المدرسي. ويبقى المضمون دينيًا، ويمرر عبر بيداغوجية تعتمد التلقين، ولا تدعو التلميذ إلى التفكير ولا إلى المقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام والحقوق نفسها في الإعلان العالمي للحقوق. وتظهر ثلاثة أمثلة إلى أي حد حقوق الإنسان الممررة في هذه الدروس بعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان المسطّرة في الإعلان العالمي. يخص المثال الأول مدح الإسلام لتحسينه ظروف المرأة، مقارنة بالوضعية التي كانت عليها في الجاهلية. أما المثال الثاني، فهو حصر تحريم الاعتداء بغير حق على المسلمين فحسب، والمثال الثالث هو حصر حرية العقيدة على أهل الكتاب. لا نلمس في هذا الدرس أي جهد لفهم هذه القضايا في سياقها التاريخي. ينظر: وزارة التربية الوطنية، **التاريخ**، السنة الأولى ثانوي (الرباط: مكتبة المعارف، 1994-1995)، ص 98-106.

20 وزارة التربية الوطنية، **التربية الإسلامية**، للسنة الثامنة من التعليم الأساسي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1992)، ص 65-70.

21 وزارة التربية الوطنية، **التربية الإسلامية**، للسنة التاسعة من التعليم الأساسي (الدار البيضاء: دار سوماكرام، 1993)، ص 68-94.

22 المرجع نفسه، ص 65. نجد التوجه نفسه في كتب التربية الإسلامية الجزائرية، حيث يجري تقديم الدين الإسلامي باعتباره مصدرًا لحقوق الإنسان.
Djilali El Mestari, "Le discours religieux des manuels scolaires algériens de l'éducation islamique dans le cycle secondaire," *Tréma*, no. 35-36 (2011), pp. 70-80.

23 وزارة التربية الوطنية، **البرامج والتوجيهات التربوية لتدريس التاريخ والجغرافية والتربية الوطنية للسلك الثاني من التعليم الأساسي** (الرباط: 1991)، ص 33-34.

24 المرجع نفسه، ص 35-37.



المرحلة الثالثة، منذ 2000: مرحلة الأجرأة وإعادة التنظيم

تُمدِّد وتُقوِّي المرحلة الثالثة، التي تبدأ مع عام 2000، الاختيار الإصلاحي للسنوات الأخيرة من عهد الحسن الثاني، حيث ظهر اهتمام بحقوق الإنسان وقضية المرأة والمسألة الأمازيغية. كما تميّزت هذه المرحلة بتبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين في عام 2000 الذي سيتفرّع منه **الكتاب الأبيض** وإصلاح المنظومة التربوية ابتداء من عام 2002 الذي ستستمر أجرأته إلى حدود عام 2007 ليغطّي الأسلاك الثلاثة: السلك التعليمي الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. كما اعتبر تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في عام 2004، التي كلّفت بمصالحة المغاربة مع ماضيهم طوال "سنوات الرصاص" مؤشرًا وعاملًا من عوامل هذا السياق المساعد على التربية على حقوق الإنسان. وستكون في الأخير لدستور عام 2011 الذي جاء نتيجة مغربية للربيع العربي، انعكاسات على مستوى البرامج الدراسية.

شكّل التصديق على الميثاق الوطني للتربية والتكوين تحوّلًا في تاريخ إصلاحات المنظومة التربوية المغربية الذي اعتُبر نتاج توافق وطني عَكَس تحكيمات بين القوى الاجتماعية التي كانت لها رؤى تربوية غير متجانسة، حيث أصبح يتوافر للمغرب، أول مرة، نص توجيهي يحدّد مبادئ المنظومة التربوية وغاياتها انطلاقًا من أشغال لجان جرى التصديق على عملها في البرلمان. ونجد من بين هذه المبادئ، مبادئ وقيم حقوق الإنسان التي تأتي في الرتبة الرابعة بعد القيم الدينية والوطنية والثقافية. أكثر من ذلك، لا تُذكر حقوق الإنسان إلّا على أساس "التوافق مع التقاليد والطموح إلى الحداثة"، الأمر الذي يوحي بأن هذه "المبادئ الكونية لحقوق الإنسان" لا يعترف بها إلّا حين لا تتعارض مع المبادئ المرتبة قبلها، أي مبادئ العقيدة الإسلامية، والهوية الأصيلة للأمة، والقيم المقدسة غير القابلة للنقد (الإيمان بالله وحب الوطن والتعلّق بالملكية الدستورية)، وكذلك التجذّر في التراث الثقافي المغربي. لا يعترف نص الميثاق الوطني على نحو صريح باستقلال حقوق الإنسان عن باقي المرجعيات، بل يضبطها داخل علاقة تبعية تحيل إلى ميزان القوى الذي يحكم مجتمعًا يعيش توترًا دائمًا بين القيم التقليدانية والقيم الحداثية. وإذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين رهين تحكيمات وتوافقات، فإنه مع ذلك كان أميَل، على هذ المستوى، إلى الاتجاه التقليداني، منه إلى الاتجاه الحداثي، بل ابتعد حتى عن دستور عام 1996 الذي نص في ديباجته على نحو صريح على تشبث المملكة المغربية "بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا"[25].

تبنّى **الكتاب الأبيض** في عام 2002، الذي أضحى أساس تصور البرامج والتوجيهات البيداغوجية للمواد الدراسية كلها، ترتيب القيم نفسه، واضعًا قيم حقوق الإنسان في الرتبة الأخيرة، ولا يذكرها إلّا نادرًا في الوثيقة الإطار التي تحكم تصوّر البرامج وصناعة الكتب المدرسية؛ إذ تصرّح البرامج الجديدة بأنها تتميز من البرامج القديمة التي كانت تركّز على المضمون، بتبنّيها المقاربة بالكفايات، وتحيل إلى مساهمة ديداكتيك المواد التي تسعى لتطوير استقلالية المتعلمين بوضعهم في وضعيات بناء المعرفة واكتساب المهارات، متجاوزة بذلك مجرد تعلم معرفة الوقائع، حيث تتخلّى الوثائق البيداغوجية، عبر هذا الاختيار، عن كل خطاب مبني مسبقًا. فهل تخلّت مع ذلك، عن الصيغة المسموح بها لهذا الخطاب؟ كان هناك شيء جديد آخر، فإضافةً إلى إعادة إدماج التاريخ القديم والإدماج المحتشم لتاريخ الزمن الراهن، جرى التخلّي عن الكتاب المدرسي الوحيد، من دون التخلّي عن مراقبة الكتب المدرسية، والأخذ بتسمية جديدة لمادة التربية الوطنية هي "التربية على المواطنة" التي أصبحت مهمتها التربية على قيم حقوق الإنسان. وأخيرًا،

25 وجدت الدينامية الثنائية بين التوجهين الحداثي والتقليداني صداها إبان مناقشات تأسيس كرسي حقوق الإنسان في عام 1966 في جامعة محمد الخامس، الرباط، حيث تعارض أنصار "التأويل النقدي والكوني" مع مناصري "الصيغة التي تقوم على الخصوصية والمقاربات الحرفية". ينظر: نجيب بودربالة، "تأملات حول إنشاء كرسي حقوق الإنسان صيغتان لمشروع نص التقديم"، في: نجيب بودربالة، **القانون بين القبيلة والأمة والدولة، جدلية التشريع: العرف، الشريعة والقانون**، تقديم عبد الله حمودي، ترجمة محمد زرنين (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 192-199.



جرى تجميع المواد الثلاث المدرّسة من مدرّس واحد، وهي مادة الاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا والتربية على المواطنة)، في كتاب مدرسي واحد لكل مستوى من مستويات التعليم الأساسي.

تنبغي الإشارة إلى أنه جرى الشروع في التربية على قيم حقوق الإنسان منذ السنة الرابعة من السلك الابتدائي، أي بمجرد ما يتم الشروع في تدريس مادة الاجتماعيات في المنهاج الدراسي للتلميذ، حيث نجد من بين الكفايات المستهدفة والمصرّح بها في هذا الكتاب: احترام الذات واحترام الآخر واحترام الاختلاف[26] واتخاذ القرار والاختيار وإدماج مفاهيم الواجب والحق والمساواة والمشاركة ... إلخ[27]. وتجري الإحالة إلى اتفاقية حقوق الطفل في السنة السادسة من السلك الابتدائي مع كل ما يتطلّبه ذلك على مستوى الحياة الفردية والجماعية[28]؛ الأمر الذي يعتبر تقدمًا حقيقيًا جرى تأكيده على مستوى السلك الثانوي الإعدادي.

في الواقع، يعالج برنامج السنة الأولى من السلك الثانوي الإعدادي في مادة التربية على المواطنة القضايا الكبرى لحقوق الإنسان: الكرامة والحرية والمساواة والعدالة والتضامن والتسامح والديمقراطية والسلام والقاعدة القانونية؛ ويعالج أيضًا "زيارة إحدى الهيئات أو المنظمات المكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان". وهكذا، يخصّص برنامج السنة بكامله لهذه المفاهيم. كما يجري إخبار التلميذ، بعد أن أصبح مركز العملية البيداغوجية، بالعقد الديداكتيكي. وإذا ما كان هناك استمرار في الإحالة إلى القرآن[29]، فحسب، كي يتم تأكيد انخراط الإسلام وتبنّيه هذا المفهوم أو ذاك لحقوق الإنسان. غير أن هذه الإحالات بعيدة عن أن تكون إحالات ممنهجة، حيث نجد تنوّعًا كبيرًا في الوثائق. فبالنسبة إلى تعلّم مفهوم الحرية، يشتغل التلميذ على أمثلة ومقاطع نصوص مأخوذة من هيغل وروسو وابن باديس (المصلح الجزائري) والصحابي عمر بن الخطاب (من صحابة الرسول، وثاني الخلفاء الراشدين)، أو من بنود من الدستور المغربي لعام 1996، أو من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو حتى من نصوص أدب السجون[30]، لكن عوض أن يكون النص مستوحًى من أدب السجون المغربي لـ "سنوات الرصاص"، يُقترح على التلميذ "نص مستوحى من فيلم" يسمى فيه السجين بيدرو! ويعني هذا أن الخطاب الدنيوي عن قيم حقوق الإنسان قد عوّض الخطاب الديني، لكن، مع ذلك، يبقى هذا الخطاب رهينًا للرقابة الذاتية لمؤلفي الكتب المدرسية ولتأثير النزعة المحافظة السائدة. ويعتبر برنامج السنة الثانية ثانوي إعدادي للتربية على المواطنة برنامجًا يتمم هذه التربية من خلال درسين: الدرس الأول يخصص لـ "الحقوق المدنية والسياسية"، حيث يتعرّف التلامذة أيضًا إلى حقوق الطفل ودور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حماية الحقوق المدنية والسياسية[31]. أما الدرس الثاني، فيخصص لـ "الحريات العامة في المغرب"، ويحدد للتلميذ ثلاثة أهداف: معرفة معنى هذه الحريات وأنواعها؛ واكتشاف حرية الرأي وحرية التعبير؛ وأخيرًا تبيّن العلاقة بين الحق والمسؤولية، ومقارنة بنود ميثاق الحريات العامة لعام 1958 في ما يتعلق بالصحافة وإنشاء الجمعيات ببنود القانون الحالي المعدل لعام 2002[32].

---

26 تعتبر أطروحة أمينة الوهابي لمريني لنيل درجة الدكتوراه في التربية، دليلًا على الاهتمام الجامعي الذي حظيت به التربية على قيم حقوق الإنسان في هذه المرحلة الأخيرة. ينظر: أمينة الوهابي لمريني، "تقدير الذات واحترام الآخر: مساهمة في بلورة خطة ديداكتيكية في مجال التربية على حقوق الإنسان"، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في التربية، كلية علوم التربية بالرباط، 2007.

27 وزارة التربية الوطنية، **الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي** (الرباط: 2007)، ص 139-140.

28 عمر بنبادة [وآخرون]، **المسار في الاجتماعيات**، السنة السادسة ابتدائي (الرباط: دار نادية للنشر، 2005)، ص 123-133.

29 محمد زين العابدين الحسيني [وآخرون]، **في رحاب الاجتماعيات**، السنة الأولى ثانوي إعدادي (الدار البيضاء: مكتبة دار السلام الجديدة؛ الدار العالمية للكتاب، 2003). درس الحرية هو الدرس الوحيد الذي لا يجري فيه الاستشهاد بالقرآن، وحيث تجري الإشارة إلى حرية الضمير والتفكير باعتبارها حرية فردية، لكن من دون أي شرح أو تفصيل، لا في كتاب التلميذ، ولا في دليل الأستاذ. أما التمرين، فلا يركز على دلالة هذه الحرية أو تلك ومعناها، بل تركز على التمييز بين أنواع الحريات وأنواع الحقوق.

30 المرجع نفسه، ص 154-157.

31 محمد الأسعد [وآخرون]، **منار الاجتماعيات**، السنة الثانية ثانوي إعدادي (الدار البيضاء: طوب إديسيون، 2004)، ص 163-165.

32 المرجع نفسه، ص 166-169.



في مادة التاريخ، جرى الحفاظ على درس "الثورة الفرنسية، نتاج فكر الأنوار"، وأصبح هذا الدرس يستخدم بكل تأكيد لغايات مدنية. ويبقى التعبير الوحيد والصريح على التربية على قيم حقوق الإنسان؛ إذ يركز على مفكري عصر الأنوار: مونتسكيو وفصل السلط، وفولتير ومفهوم المساواة بين الناس، وروسو والمساواة أمام القانون. ويركز الدرس أيضًا على إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789. ويذكر العديد من البنود: 1 (الحرية والمساواة بين الجميع في الحقوق)؛ 2 (الحق في الحرية وفي الملكية وفي الأمن وفي مقاومة القمع)؛ 9 (افتراض قرينة البراءة)؛ 10 (حرية الرأي والاعتقاد في إطار احترام القانون)؛ 11 (حرية التعبير واحترام القانون)؛ و16 (لا دستور لمجتمع لا يضمن فيه فصل السلط). وفي هذا إرادة لتعليم التلامذة القيم الأساسية للديمقراطية[33].

بفحصنا البرامج والكتب المدرسية لمادة التربية الإسلامية، نُدرك أن موضوع قيم حقوق الإنسان لم يعد واردًا في لائحة كفايات هذه المادة، حيث مسألة القيم الإسلامية موجودة على نحو كلّي. أكثر من ذلك، نلاحظ أن مفهوم الحقوق ليس غائبًا ما دامت هناك وحدة في برنامج الثانوي التأهيلي مخصصة للتربية الحقوقية، لكن هذا المصطلح مضلّل؛ إذ يحيل بالدرجة الأولى إلى الواجبات إزاء الله والآباء والأقارب والجيران[34]. والاستثناء الوحيد هو أحد الكتب المدرسية للمادة، الخاص بالسنة الرابعة للتعليم الابتدائي، حيث يجري الاستناد على نحو صريح وسريع إلى اتفاقية حقوق الطفل لمناسبة تمرين بيداغوجي يخص الأطفال في وضعية إعاقة[35]. وتبقى التربية الإسلامية من دون شك هي المادة التي لم تدمج روح المقاربة البنائية وبقيت مرتبطة باستظهار السور القرآنية. فبالنسبة إلى مجموع السلك الابتدائي، نجد أن التلامذة مطالبون بأن يستظهروا 49 سورة، أي حوالى 1043 آية[36].

نلاحظ في نهاية هذا البحث حول التربية على قيم حقوق الإنسان أن تطورها مثله مثل تطور المقاربة البيداغوجية، محكومان بالتطور السياسي. وهو المعطى الذي يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها؛ إذ أظهر لنا فحص البرامج والكتب المدرسية لمادة التاريخ والتربية الوطنية/ التربية على المواطنة والتربية الإسلامية تراتبية هذه القيم، حيث تأتي القيم الإسلامية في المقدمة. وما بين عام 1992 وإصلاح عام 2002، أصبحت التربية على قيم حقوق الإنسان تمر عبر غربال الإسلام. أكثر من ذلك، أظهرت أسلمة البرامج طوال هذه المدة هيمنة الخطاب الديني، إلى درجة أن درسًا في التاريخ حول "حقوق الإنسان في الإسلام"، أضحى يشبه درسًا في التربية الإسلامية. لكن هذا المرور الإجباري عبر غربال الإسلام يسجل مع ذلك تقدمًا، مقارنة بـ "سنوات الرصاص، حيث نجد اهتمامًا بـ "إدماج القيم الكونية والإنسانية داخل نسق القيم الإسلامية، والعكس صحيح، أي استثمار القيم الدينية التقليدية لبناء أو تلقين القيم الكونية"[37]. ولم يجد الالتزام بالتربية على قيم حقوق الإنسان مكانه الحقيقي في برامج التربية على المواطنة، دون اللجوء إلى النصوص الدينية، إلّا في المرحلة الثالثة[38]؛ وإذ فضلت المدرسة المغربية، أخيرًا، التوجه العلماني على مستوى التربية على المواطنة، فإنها مع ذلك لم تتخلَّ عن التوجه الديني. يمكن أن نجد في هذه الثنائية ازدواجية، بل شكلًا من

---

33 المرجع نفسه.

34 هناك من رأى في التعديلات التي عرفتها مادة التربية الإسلامية في عام 2017 توظيفًا للديني من السياسي.
Soufiane Sbiti, "De l'éducation islamique à l'idéologie politique au Maroc," *Le Desk*, no. 321 (25 Juin 2018), accessed on 15/6/2023, at: https://bit.ly/3wlMRoq

ينبغي لنا القول إن هذا التوظيف ليس وليد اليوم، بل هو توظيف يتكيّف. ففي الوقت الذي كان ينشر في عهد الحسن الثاني مقاربة "سلفية" لنسف الأيديولوجيا اليسارية، فإنه أصبح في عهد محمد السادس يعمل وفق مقاربة الإسلام الوسطي لمواجهة التأثير الوهابي في المغرب وفي ما يتعداه (في الأساس في أفريقيا). ينظر:
B. Baylocq & A. Hlaoua, "Diffuser un 'Islam de juste milieu'? Les nouvelles ambitions de la diplomatie religieuse africaine du Maroc," *Afrique contemporaine*, no. 257 (2016), pp. 113-128.

35 إبراهيم لشكر [وآخرون]، **المنير في التربية الإسلامية**، السنة الرابعة ابتدائي (الدار البيضاء: دار سوماكرام، 2018)، ص 28.

36 وزارة التربية الوطنية، **الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي** (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2007)، ص 129.

37 El Mestari.

38 أصبحت تسمّى التربية المدنية في سياق تحيينات المناهج التي لم تمس بعد التعليم الثانوي بسلكيه الإعدادي والتأهيلي.



أشكال انفصام الشخصية، غير أن قراءة أخيرة للشأن السياسي في المغرب تسمح لنا بالقول إن هذه الأبعاد العلمانية والدينية كلها، الحداثية والتقليدانية، التي تستدعي في الآن نفسه النقد والدوكسا، على الرغم من أنها تظهر متعارضة وغير متوافقة، فإنها في الواقع تتراكب وتتداعم لتخدم وجهين للسياسي: وجه الدولة-الأمة ووجه الإمبراطورية[39]. وهكذا، يتداخل الكوني والخصوصي "طبيعيًا" في المنهاج الدراسي. ويسمح لنا اليوم فحص النصوص الرسمية المنشورة في هذه السنوات الأخيرة[40] بالقول إن التربية على قيم حقوق الإنسان تستقر على المدى الطويل.



39 B. Hibou & M. Tozy, *Tisser le temps politique au Maroc. Imaginaire de l'État à l'âge néolibéral* (Paris: Karthala, 2020).

40 يتعلق الأمر بـ: **الرؤية الاستراتيجية 2015-2030؛ الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الإنسان**، وهما وثيقتان تدعوان إلى تشجيع التربية على حقوق الإنسان في توافق مع مقتضيات دستور 2011 والاتفاقيات الدولية في المجال.



المراجع

العربية

الأسعد، محمد [وآخرون]. **منار الاجتماعيات**. السنة الثانية ثانوي إعدادي. الدار البيضاء: طوب إديسيون، 2004.

أمين، عبد العزيز [وآخرون]. **تاريخ العالم الحديث**. السنة الرابعة ثانوي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1976.

بنبادة، عمر [وآخرون]. **المسار في الاجتماعيات**. السنة السادسة ابتدائي. الرباط: دار نادية للنشر، 2005.

بودربالة، نجيب. **القانون بين القبيلة والأمة والدولة، جدلية التشريع: العرف، الشريعة والقانون**. تقديم عبد الله حمودي. ترجمة محمد زرنين. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.

حسني إدريسي، مصطفى. **الفكر التاريخي وتعلم التاريخ**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021.

الحسيني، محمد زين العابدين [وآخرون]. **في رحاب الاجتماعيات**. السنة الأولى ثانوي إعدادي. الدار البيضاء: مكتبة دار السلام الجديدة؛ الدار العالمية للكتاب، 2003.

العيادي، محمد. **دراسات في المجتمع والتاريخ والدين**. الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز، 2014.

القبلي، محمد (إشراف وتقديم). **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011.

اللجنة المشتركة والمكلفة بتنفيذ اتفاقية التعاون بين الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني. "حصيلة وآفاق البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان بالتعليم الثانوي والأساسي والتقني". **نشرة الاتصال**. العدد 5-6 (1999).

لشكر، إبراهيم [وآخرون]. **المنير في التربية الإسلامية**. السنة الرابعة ابتدائي. الدار البيضاء: دار سوماكرام، 2018.

لمريني، أمينة الوهابي. "تقدير الذات واحترام الآخر: مساهمة في بلورة خطة ديداكتيكية في مجال التربية على حقوق الإنسان". أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في التربية. كلية علوم التربية بالرباط، 2007.

المملكة المغربية. **الجريدة الرسمية**. العدد 4172. 1992/10/14.

المملكة المغربية. **الميثاق الوطني للتربية والتكوين**. الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1999.

المملكة المغربية، مجلس النواب. **دساتير المملكة المغربية: دستور 1970**. في: https://bit.ly/45DPgxw

وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان. **جذاذات بيداغوجية لتطبيق منهاج التربية على حقوق الإنسان في مادة الاجتماعيات بالتعليم الإعدادي**. الرباط: البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، 2002-2001.

وزارة التربية الوطنية. **البرامج والتوجيهات التربوية لتدريس التاريخ والجغرافية والتربية الوطنية للسلك الثاني من التعليم الأساسي**. الرباط: 1991.

ـــــــــ. **التاريخ**. السنة الثامنة إعدادي. الدار البيضاء: دار الثقافة، 1992.



ـــــــــــ. **التاريخ**. السنة الأولى ثانوي. الرباط: مكتبة المعارف، 1994-1995.

ـــــــــــ. **التاريخ**. السنة الثالثة ثانوي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1987.

ـــــــــــ. **التربية الإسلامية**. للسنة التاسعة من التعليم الأساسي. الدار البيضاء: سوماكرام، 1993.

ـــــــــــ. **التربية الإسلامية**. للسنة الثامنة من التعليم الأساسي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1992.

ـــــــــــ. **التربية الإسلامية**. السنة الرابعة إعدادي. الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1984.

ـــــــــــ. **التربية الوطنية**. السنة الرابعة أساسي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1984.

ـــــــــــ. **الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي**. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2007.

الأجنبية

Baylocq, B. & A. Hlaoua. "Diffuser un 'islam de juste milieu'? Les nouvelles ambitions de la diplomatie religieuse africaine du Maroc." *Afrique contemporaine*. no. 257 (2016).

Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. *L'éducation aux valeurs*. Rabat: 2017.

Dall, Ignace. *Le règne de Hassan II (1961-1999).* Paris: Maisonneuve et Larose, 2001.

El Mestari, Djilali. "Le discours religieux des manuels scolaires Algériens de l'éducation islamique dans le cycle secondaire." *Tréma*. no. 35-36 (2011).

Hibou, B. & M. Tozy. *Tisser le temps politique au Maroc. Imaginaire de l'État à l'âge neoliberal*. Paris: Karthala, 2020.

Sbiti, Soufiane. "De l'éducation islamique à l'idéologie politique au Maroc." *Le Desk*. no. 321 (25 juin 2018). at: https://bit.ly/3wlMRoq

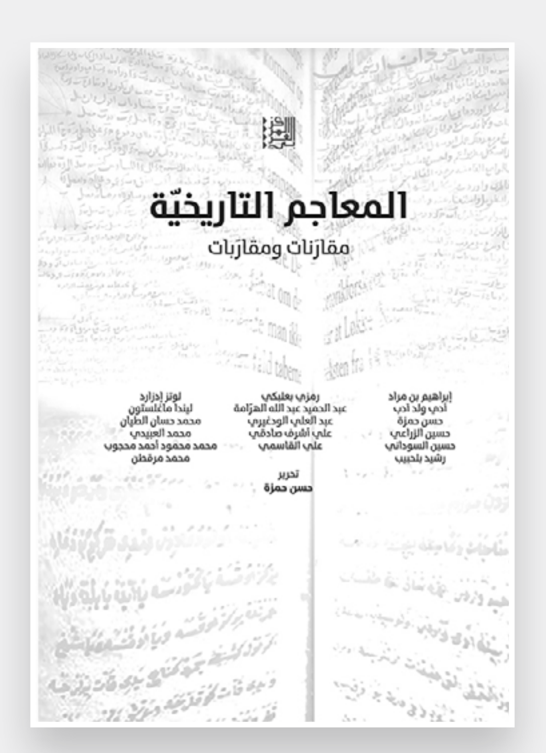
Vermeren, Pierre. *École, élite et pouvoir au Maroc et en Tunisie au XXe siècle*. Casablanca: Alizés, 2002.

مجموعة مؤلفين

المعاجم التاريخيّة

مقارنات ومقاربات





صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **المعاجم التاريخيّة: مقارنات ومقاربات** الذي يندرج ضمن سلسلة "دراسات معجمية ولسانية" التي يشرف على إصدارها المركز، في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تذليل تحديات النهضة العربية الحديثة، والتي مثّل الاهتمام باللغة العربية والنهوض بالإنتاج البحثي أهم ركائزها. فالأمم تنهض بلغتها، من دون انعزال عن اللغات الأجنبية، وهو ما يعمل معهد الدوحة للدراسات العليا الذي أسسه المركز على الاعتناء به. ولهذا شرع المركز في إصدار سلسلة "ترجمان" لترجمة الكتب إلى العربية بالتزامن مع إطلاقه في 25 أيار/ مايو 2013 معجم الدوحة التاريخي للغة العربية الذي عمل علماؤه ولا يزالون على إنجازه. وسوف تضطلع سلسلتنا هذه بنشر الكتب العربية المتميزة في مجال علوم اللسانيات والمعجميات، وسنعمل على أن تشكّل إضافة جديدة إلى رصيدنا المعجمي الغني.



ترجـمـات
Translations







DOI: https://doi.org/10.31430/UONG3179 :الرقم التعريفي

فرانسوا فوريه | *François Furet
ترجمة محمد حبيدة | **Mohamed Houbaida

في نقد الثورة***

Le catéchisme révolutionnaire

يعالج فرانسـوا فوريه الثورة الفرنسـية من زاوية نقدية، خاصة على مسـتوى الكتابات التاريخية التي اهتمت بالموضوع انطلاقًا من رؤية ماركسية، كما هو الحال مع ألبير سوبول وكلود مازوريك ومؤرخين ومؤلفين آخرين. وفي هذه المعالجة، عمـل علـى تحليل واقع العهـد البائد (مرحلـة ما قبل الثـورة) على مسـتوى البنيـة الاجتماعية بصفة خاصة، ومناقشـة الأيديولوجيا الثورية التي تأسسـت في المرحلة الممتدة ما بين 1789 و1794، وتحولت إلى مقياس كوني، حتى صارت أُمًّا للثورات الأوروبية اللاحقة، ولا سيما الثورة الروسية عام 1917. وفي عملية التحليل هذه، سعى صاحب المقال إلى تفكيك المقاربـة الغائية التي تحكمت في الكتابات ذات الصلة بالثورة، والنظر إلى الأمور على نحو متحرِّر من سـحر الذكرى، ومن تقديس الحدث المؤسِّس.

كلمات مفتاحية: الثورة، الأيديولوجيا، اليعقوبية، العهد البائد، الماركسية.

François Furet addresses the French Revolution from a critical perspective, particularly through Marxist historiography on the subject from authors and historians such as Albert Soboul and Claude Mazauric. The author works to analyse the nature of the pre-revolutionary period (French: l'ancien régime) with focus on social structures and to discuss the revolutionary ideology that took shape between 1789 and 1794, then transformed into a universal standard underpinning subsequent European revolutions (especially the 1917 Russian Revolution). Furet uses this analysis to deconstruct the dominant teleological approach to scholarship on revolutions and to consider matters free from the allure of remembrance and reverence for the critical moment.

Keywords: Revolution, Ideology, Jacobinism, Ancien Régime, Marxism.

* فرانسوا فوريه (1927-1997) مؤرخ فرنسي من رواد مدرسة الحوليات. اشتغل بالثورة الفرنسية اشتغالًا نقديًا بالنظر إلى الإستوغرافيا الماركسية (مجموع الكتابات التاريخية المتأثرة بفكر كارل ماركس) التي تزعمها ألبير سوبول وألبير كزافيه مارتينيز وميشال فوفيل. من أعماله **التفكير في الثورة الفرنسية** (1978)، و**ماركس والثورة الفرنسية** (1986)، **ومعجم الثورة الفرنسية النقدي** بالتعاون مع المؤرخة مونا أوزوف (1988). والمقال، موضوع هذه الترجمة، مكتوب من هذا المنظور النقدي، ونُشِر في مجلة **الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات**، ضمن باب "جدالات وعراكات" "Débats et combats"، الذي ميَّز هذه المجَلة من باقي المجلات العالمية خلال القرن العشرين. (المترجم)

** أستاذ التاريخ بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة في المغرب.

Professor of History, Université Ibn Tofail, Kénitra, Morocco.

houbaidamohamed@yahoo.fr

*** هذه الدراسة ترجمة لـ:

François Furet, "Le catéchisme révolutionnaire," *Annales. Economies, sociétés, civilisations*, vol. 26, no. 2 (1971), pp. 255-289.

ارتأينا تفضيل هذا العنوان "في نقد الثورة" ترجمةً للصيغة الفرنسية Le catéchisme révolutionnaire، التي تقابلها هذه العبارة: "العقيدة الثورية"، وذلك بالقياس إلى المعنى العام للمقالة التي تتناول قضايا الثورة الفرنسية والكتابات المرتبطة بها من منظور نقدي.



"مأساة الفرنسيين، كما هو الحال بالنسبة إلى العمّال، هي هذه الذكريات الكبرى. من اللازم أن تضع الأحداثُ حدًّا، بصفة نهائية، لهذا التمجيد الرجعي للماضي".

ماركس، "رسالة إلى سيزار دي باييبه"، 14 أيلول/ سبتمبر 1870.

I

هل عدنا إذًا إلى معارك الزمن الجميل؟ هل يهدد شبح الثورة المضادة صُنع الأجداد العظام؟ قد نعتقد ذلك على الرغم من الهدوء القاتم إلى حد ما في حياتنا العامة، ونحن نقرأ كتيِّب كلود مازوريك الصادر مؤخرًا[1] بتقديمٍ من ألبير سوبول. في هذا الكتيِّب يندد المؤلِّف تنديدًا حادًا بتاريخ الثورة الموجَّه إلى الجمهور العريض، والذي نشرتُه منذ خمس سنوات صحبة دانيال ريشيه[2]. يُشتبه في عملنا هذا انزياحه عن التفسيرات الماركسية التي تبنّاها ألبير سوبول وتلامذته، ومن ثمّ عن كتب الأسلاف العِظام الذين احتكرهم هؤلاء لمصلحتهم الخاصة، من جون جوريس إلى جورج لوفيفر، بعقيدة مطمئنة. لذلك ولأن للمنطق طبيعته المانوية، فقد اتهِمتُ أنا وريشيه بمجاراة "الأيديولوجيا البرجوازية" التي عملت وفق هذا المنطق، على تغطية مؤلَّفنا بِـ "حملة إعلانية قوية في الصحافة، وعلى موجات الأثير والتلفزيون". وبما أن كلود مازوريك لم ينصت سوى لشجاعته فإنه لم يتردد في تبديل القواعد المعمول بها في الميدان العلمي، بوساطة ابتكار غير مسبوق. فقد بثّ في واقع الأمر الوطنيّة في قرائه ليشوِّه فعلًا ما يسميه "التحيز المناهض للوطن" لخصومه المشتبه في فتورهم إزاء التوسعية اليعقوبية[3]: "أقولها كما أعنيها"، هكذا وضّح بهذا الصدد في رد ذاتي أثارته هذه الخطوة ذات الجرأة الزائدة. في نهاية المطاف، في عرض طويل، يكشف لنا هذا الباحث الحازم سرَّ بصيرته: "منهج المؤرخ إذًا مطابق نظريًا لنهج حزب العمال اللينيني". ولذلك وُضِعت في وجه كتاب مشتبه في أمره مبادئ محاكمة مزدوجة، فارتدى المدعي العام عباءة من وجهين، وجه أمجادنا الوطنية، ووجه النظرية اللينينية. وبناء عليه، نفهم أن الحكم ليس لطيفًا، فالمدعَى عليهما، في حقيقة الأمر، هما اللذان كانا من وراء ذلك.

سيفهم القارئ أن هذا الجدل، في جانبه السياسي - المسرحي، هو في الواقع مزحة، أو صراع من الصراعات الخفيّة. على المستوى السياسي، لا شيء ولا أحد يهدد أثر الثورة الفرنسية في فرنسا الحالية. فقد توقَّف اليمين، منذ هزيمة الفاشية، عن اتخاذ موقف ضد ثورة 1789-1794 وضد الجمهورية. وعلى المستوى الأكاديمي، فإن الكتابات التاريخية "الماركسية" (التي أفضِّل تسميتها باليعقوبية) المهتمة بالثورة الفرنسية هي الكتابات المهيمِنة اليوم، أكثر من أي وقت مضى؛ إذ لها أسلافها وتقاليدها وقواعدها وأفكارها الرائجة، ومن ثم لا يمكن القول إنها تنمِّي حس التجاسر وعدم الامتثال. واختصارًا، تهيمن الثورة الفرنسية على المجتمع والمؤسسات، وخاصة الجامعية. أعني ببساطة أن كل نقاش تاريخي حولها لا ينطوي على أي رهان سياسي حقيقي.

ومع ذلك، إذا استمر المؤرخ في تصديقها، فلأنه في حاجة إلى هذا التصديق. تريح المشاركةُ الخيالية في النضالات السياسية بالخصوص المرءَ المركون في ديوانه، بما أنها وهمية، فتنعم بأكبر قدر ممكن من الرضا النفسي في مقابل القليل من الإزعاج. لكن، من جهته، إذا شعر المرء بهذا الوهم باعتباره واقعًا، فذلك لأن المثقف، من خلال تاريخ الثورة الفرنسية، يقتسم أو يمجِّد القيم التي

---

1 Claude Mazauric, *Sur la Révolution française* (Paris: Editions Sociales, 1970).

2 François Furet & D. Riche, *La Révolution française* (Paris: Hachette, 1965-1966).

أشار المؤلف في الهامش إلى أن هذا الكتاب سيرى النور في طبعة جديدة قليلة التكلفة. ومعلوم أن الكتاب طبع بعد ذلك عدة مرات، آخرها طبعة سنة 2010، عن دار النشر هاشيت. (المترجم)

3 كلمة يعقوبي أو يعقوبية Jacobin/ Jacobinisme ترتبط في الأصل بديْر اليعقوبيِّين في باريس الذي حوَّله الثوريون الفرنسيون إلى مقر للنقاش في شؤون الثورة وتدبير مجرياتها بين عامي 1789 و1974. (المترجم)



لا تزال حية. ففي تشكُّل الأسس ذاتها لحضارتنا السياسية، لم تفقد هذه القيم من قوتها التمجيدية؛ إذ إن الكفَّ عن اعتبارها رهانًا من رهانات النضال الحقيقي لا يعني بالضرورة اختفاءها من ذاكرة الناس. وهذا، ليس لأن الذاكرة الوطنية فقط، هذه القضية التي تحظى بكثير من العناية التربوية، متأخرة عن أحداث حياتنا الاجتماعية، وإنما بالخصوص لأنها تتمتع بمرونة لا حدود لها تقريبًا. فمن الواضح أن أي ثورة، منذ الثورة الفرنسية، ولا سيما الثورة الفرنسية نفسها، تميل إلى اعتبار نفسها بدايةً مطلقة، ونقطة بداية التاريخ، وغنيةً بكل الإنجازات المستقبلية المضمَّنة في عالمية مبادئها. هذا هو السبب الذي يفسر لدى المجتمعات التي تدَّعِي "أساسًا" ثوريًا، خاصة إذا كان هذا الأساس حديث العهد نسبيًا، الصعوبةَ الجمة في كتابة تاريخها المعاصر[4]. فكل تاريخ من هذا القبيل هو تخليد للأصول، وسحر الذكرى هو وفاء للأسلاف، وليس نقاشًا نقديًا لما هو موروث.

بهذا المعنى، لا مفر ربما من اعتبار أي كتابة لتاريخ الثورة الفرنسية إحياءً لذكرى، إلى حد ما. تلك الذكرى الملَكية التي نبكي فيها على مصائب الملك والشرعية الضائعة. وتلك الاحتفالات "البرجوازية" التي يجري فيها الاحتفال بتأسيس تعاقد وطني جديد. وتلك الذكرى الثورية التي يجري فيها التركيز على دينامية الحدث المؤسِّس ووعوده المستقبلية. من هذه الزاوية، يمكن ربط جميع الكتابات التاريخية ذات الصلة بالثورة الفرنسية ربطًا مشروعًا بتطور الظرفية السياسية والاجتماعية للقرنَين التاسع عشر والعشرين[5]. ولذلك نحصل على نصوص غريبة نوعًا ما، في شكل تاريخٍ مترسِّبٍ ومفهوم في كل مرحلة بنصيب من الحاضر، الذي يحمله في تفسيره للماضي. هذا التمرين مفيد بلا شك، بل وشافٍ، بالقدر الذي يشكّل وعيًا بالظروف الغامضة التي يتجذر فيها الماضي والحاضر ويختلطان. لكن ما لم يقُد إلى تصورِ تاريخٍ نسبيٍّ بالتمام، وخاضعٍ للطلب الاجتماعي، مثل نقطة ارتكاز وهمية ضمن انحراف خارج عن السيطرة، فلا يمكن هذا التمرين أن يقتصر على مجرد معاينة لنصيب الحاضر في كل تاريخٍ ذي صلة بالثورة؛ إذ ينبغي له أن يكون مصحوبًا بفهم خاص، دقيق قدر الإمكان، لإكراهات حاضرنا.

الثورة، ماضٍ أم مستقبل؟

من الواضح أن هذه الإكراهات بعيدة كل البعد عن أن تكون، وبالقدر نفسه، مثمرة أو عقيمة. فالحكم المسبق المعادي للثورة، على سبيل المثال، حتى لو شكّل خلفيةً لتاريخ الثورة بما يكتسيه من أهمية على غرار ما يظهر مع إيبوليت تِينْ، يبدو لي هو الأكثر سوءًا لفهم الظاهرة، لأنه يميل باستمرار إلى التقليل منه أو إنكاره، فيؤدي، بطبيعة الحال، إلى تفسيرات ذات نفحة أخلاقية (عناية إلهية، مؤامرة ... إلخ)، لا تناسب - وهذه هي وظيفتها - تفسير الأحداث أو الفترات التي تتميز بنشاط الجماهير الشعبية الاستثنائي. لفهم الثورة، لا يزال من الضروري قبولها بطريقة معينة، لكن، على وجه التحديد، يبقى كل شيء مرتبطًا بطريقة التناول. ظل معظم المؤرخين في النصف الأول من القرن التاسع عشر منبهرين بالحدث الذي هيمن على حياتهم؛ لكن لا أحد منهم، لا فرانسوا جيزو ولا جول ميشليه، ولا حتى ألكسيس دو توكفيل، منح نفسه إمكانية اعتبار هذا الحدث مألوفًا و"عاديًا" ويسير الفهم. على العكس من ذلك، شكّل الانبهار أمام غرابة الظاهرة المحدِّد الوجودي لكتاباتهم التاريخية. كلهم "غيّروا" وجهة هذا الحدث الهائل، ففكّكوا عناصره وفتراته، وموْضَعوه من جديد في تطور طويل لصياغة دلالته أو دلالاته من الناحية المفاهيمية. هذا لأن أي تحليل تاريخي حقيقي للثورة يبدأ بالنقد، ضمنيًا على الأقل، لما يشكل وعيَها البيِّن، وبالقطيعة بين القديم والجديد، التي توجد في صلب الأيديولوجيا الثورية: من وجهة النظر هذه، فإن دو توكفيل يذهب فكريًا إلى أبعد الحدود، لما قلَب الفكرة التي تكونت لدى الفاعلين الثوريين

4 Mona Ozouf, "De Thermidor à Brumaire: le discours de la Révolution sur elle-même," *Revue historique* (Janvier-Mars 1970), pp. 31-66.

5 ينظر:
Alice Gérard, *La Révolution française, mythes et interprétations (1789-1970)*, Collection Questions d'histoire (Paris: Flammarion, 1970).



عن أنفسهم وعن أفعالهم، وأظهر أنهم، بعيدًا عن كونهم كانوا من وراء القطيعة الجذرية، أكملوا في واقع الأمر الدولة البيروقراطية المركزية التي بدأها ملوك فرنسا. أما بالنسبة إلى جيزو، فإن نزعته المحافظة السياسية حررته من أسطورة الحدث المؤسِّس: كان ينبغي للثورة الفرنسية أن تكون تتويجًا وليس بداية. ومن بين هؤلاء الثلاثة، كان ميشليه هو من استبطن أكثر الأيديولوجيا الثورية، لكنه تناول تاريخ الثورة بعدما خبَرَ تاريخ فرنسا بأكمله. وهذا الشغف من أجل الماضي، إضافة إلى تحليله الثاقب المتعدد الزوايا للتاريخ الثوري، هو الذي حرَّره من الغائية؛ لأن الثورة، لكي تبشر بالمستقبل وتؤسِّس له، كان عليها أن تكون "كتلة"، وفق ما جرى تداوله في ظل الجمهورية الثالثة.

النضالات التي شهدتها بدايات الجمهورية الثالثة عززت الأيديولوجيا العفوية للثورة - الأم، وخصوصًا تطور الحركة الاشتراكية؛ لأن هذه الأخيرة حملت بقوة ثورةً ثانية سعت على نحو جدلي إلى إنكارِ الوضع الذي أرسته الثورة الأولى، وتحقيقِ وعودها في نهاية المطاف. ولذلك ظهر هذا التشكيل الغريب، هذه الأيديولوجيا الساذجة، هذا الرسم الخطي، حيث اكتشفت الثورة - الأم[6] من جديد المعنى التأسيسي الذي أعطاه إياها الفاعلون في ذلك الإبان؛ لكن بفهم مختلف، وكأنه بُتر من جزء كبير من الغنى التجريبي للحدث، لأنه معنى انتقائي وضيق، أي إن الثورة الفرنسية لم تعد هي ذلك التحول الذي شمل القيم، وذلك التغيير الذي مس القوانين الاجتماعية والقائمين على الوضع، الذين يرجع إليهم الفضل في تأسيس دولة ومجتمع فرنسيَين معاصرَين، من ميرابو إلى نابليون. وهذه الثورة المسماة "البرجوازية" تؤرَّخ بالتاسع من شهر تيرميدور من التقويم الجمهوري (الموافق لـ 27 تموز/ يوليو 1794)[7] لما انتهت تمامًا مجريات الحلقة "اللابرجوازية". وقد تمثل صلبها، من ثمة فصاعدًا، في مرحلتها اليعقوبية، في وقت أخفت فيه الأيديولوجيا الأخلاقية والطوباوية، بشدة، المسار التاريخي الفعلي والعلاقات الحقيقية بين المجتمع المدني والدولة. فالرهان العاطفي للمؤرخ الساذج على هذه القيم، وعلى هذه الأيديولوجيا، يسمح له بأن يستعيدَ، لحسابه الخاص، وهْمَ الفاعلين خلال السنة الثانية من التقويم الجمهوري (1793-1794)، ويضفيَ على الثورة الفرنسية نوعًا من التأسيس المزدوج ذي القيمة الكونية وليس الوطنية فقط. حينما تحدث ألبير سوبول عن "الثورة باعتبارها أُمًّا للجميع"، خشيتُ على هذه الإحالة الكلاسيكية[8] من التشويش على النقاش، لكنها تنير على الأقل عمق الشغف، مثل صرخة نابعة من القلب.

هذا، لأنه منذ عام 1917 لم تعد الثورة الفرنسية هي قالب الاحتمالات الذي تتبلور انطلاقًا منه بالضرورة ثورة أخرى محرِّرة بصفة نهائية؛ ولم تعد هي ميدان القدرات الذي اكتشفه جون جوريس ووصفه بكل ثراء عطاءاته. فقد أصبحت أُمًّا لحدث حقيقي، وصار لابنها اسم: تشرين الأول/ أكتوبر 1917، وبشكل عام الثورة الروسية. منذ عام 1920، شدّد ألبير ماتياز في كتيِّب[9] على صلة القرابة بين حكومة الثوريين الراديكاليين[10]، من حزيران/ يونيو 1793 إلى تموز/ يوليو 1794، من جهة، والدكتاتورية البلشفية في سنوات الحرب الأهلية، من جهة أخرى: "اليعقوبية والبلشفية هما معًا دكتاتوريتان تولَّدتا عن الحرب الأهلية والحرب الخارجية، ودكتاتوريتان طبقيتان حرّكتهما الوسائل نفسها، أي الرعب والمصادرة والضرائب، سعيًا في نهاية المطاف إلى هدف مماثل ألا وهو تغيير المجتمع،

6 سيكون من المثير للاهتمام دراسة السبب الذي جعل الثورة الإنكليزية التي جرت في القرن السابع عشر لم تقم بدور الثورة - الأم بالنسبة إلى الثورات الأوروبية في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين.

7 في تاريخ الثورة الفرنسية، التاسع من شهر تيرميدور Thermidor يوافق 27 تموز/ يوليو 1794، ويشير إلى سقوط ماكسيمليان روبيسبيار. (المترجم)

8 D. Guérin, *Bataille autour de notre mère*, t. 2. de la réédition 1968 de *La lutte des classes sous la Première République*, pp. 489-513.

كانت هذه الإحالة الأمُومية Maternelle مألوفة في القرن التاسع عشر، إذ نجدها على نحو خاص لدى ميشليه Michelet وكروبوتكين Kropotkine.

9 Albert Mathiez, *Le Bolchevisme et le Jacobinisme* (Paris: Librairie de l'Humanité, 1920).

10 يتعلق الأمر هنا بمن يُسمَّون في الأصل Les Montagnards، وهم الثوريون الراديكاليون الذي حملوا هذا الاسم الذي يحيل إلى الجبل أو المرتفع، لأنهم كانوا يشغلون المقاعد العليا من المجلس التأسيسي الوطني. (المترجم)



ليس فقط المجتمع الروسي أو المجتمع الفرنسي، وإنما المجتمع الكوني" (ص 3-4). ثم إن البلشفيين الروس، كما أكد ذلك ماتياز، لم يتوقفوا عن استحضار مثال الثورة الفرنسية، وخاصة مرحلتها اليعقوبية. حالما انقسم الحزب الاشتراكي - الديمقراطي الروسي إلى بلاشفة ومناشفة عام 1903، دافع لينين عن النموذج اليعقوبي (الثوري): "ارتباط اليعقوبي ارتباطًا وثيقًا **بتنظيم** البروليتاريا التي **أصبحت واعية** بمصالحها الطبقية، هو الذي يفسر بالتحديد **الحركة الاشتراكية - الديمقراطية الثورية**"[11]. غذّت هذه الإشارة جدلًا بأكمله مع تروتسكي الذي كان في هذه المرحلة قد مال إلى جهة المناشفة، حيث شدَّد، في كتاب غير متداول كثيرًا[12] أعيد نشره مؤخرًا، على المغالطة التاريخية لتحليل لينين، فإما أن "اليعقوبي" ارتبط "بتنظيم البروليتاريا التي أصبحت واعية بمصالحها الطبقية"، فكفّ عن الانتماء إلى اليعقوبية[13]، وإما أنه يعقوبي، أي بتميُّز راديكالي عن الحركة الاشتراكية - الديمقراطية الثورية: "وهما عالَمان، ومذهبان، وخطتان، وعقليتان، تفصل الهوة بينهما"[14]، بحسب الاستنتاج الذي خلص إليه في تحليل تاريخي مطول للمآزق والحماقات الأيديولوجية للرعب اليعقوبي. لكن هذه الدعوة إلى الامتثال الفكري المتشبث بالماركسية التي لا تشوبها شائبة، لم تمنع بطبيعة الحال تصادم الثورتين الدائم في وعي الثوريين الروس. نعلم، على سبيل المثال، أنه بعد وفاة لينين، في الوقت الذي خيم فيه شبح "التيرميدور" (سقوط روبيسبيار)، أقام ستالين تحالفه التكتيكي مع زينوفييف وكامينيف على أساس خوفهم المشترك من بونابرتٍ جديد، الذي لم يكن سوى تروتسكي، القائد السابق للجيش الأحمر.

لم تراود هذه العدوى أذهان الناشطين التاريخيين خلال القرن العشرين فحسب، بل كانت موجودة أيضًا في عقول مؤرخي الثورة الفرنسية، لا سيما أن الكتابات التاريخية المرتبطة بالثورة، في فرنسا على الأقل، كانت في معظمها بقلم اليساريين. كان لِـ "إزاحة" الثورة الفرنسية من جانب الثورة الروسية، بتحويل الاهتمام والفضول من أحداث عام 1789 إلى أحداث عام 1793، نتائج إيجابية في ميدان التبحر العلمي؛ إذ شكل ذلك حافزًا قويًا لتعميق البحث في دور الطبقات الشعبية الحضرية في الصيرورة الثورية، مما أنتج كتبًا مهمة[15]، مثل **غلاء المعيشة** لألبير ماتياز[16]، و**الأذرع العارية** لدانيال غيران[17]، و**المتسرْولون** لألبير سوبول[18]. فمن الواضح، كما تؤكد ذلك أمثلة كثيرة من دو توكفيل إلى ماكس فيبر، أن التساؤل عن الحاضر يمكن أن يساعد على تفسير الماضي.

لكن، بطبيعة الحال، يُشترط أن يظل هذا التساؤل تساؤلًا وسلسلةً من الفرضيات الجديدة، وليس إسقاطًا آليًا وعاطفيًا للحاضر على الماضي. ومع ذلك، أن يكون مصحوبًا بخطاب آخر ضمني عن الثورة الروسية، كما يرافِق القاصر، فإن تأويل الثورة الفرنسية

---

11 Vladimir I. Lénine, *Un pas en avant, deux pas en arrière* (Moscou: Œuvres choisies, 1954), t. I, p. 617.

وخطّ التشديد بقلم لينين.

12 Leon Trotsky, *Nos tâches politiques* (Paris: Pierre Belfond, 1970).

تعمّد تروتسكي ترك هذا الكتاب، الذي ظهر في آب/ أغسطس 1904، في الظل؛ إذ بعد انضمامه إلى البلاشفة في عام 1917، لم يكن يرغب في تلطيخ صورته السياسية بهذه المعارضة "اليمينية" في وجه لينين.

13 Ibid., p. 184.

14 Ibid., p. 189.

15 يمكن أن نضيف إلى هذه الكتب الأعمال المهمة التي أنجبتها المدرسة الإنكليزية، وخاصة أعمال إريك هوبسباوم E. Hobsbawm وجورج روديه G. Rudé. أما ريتشارد كوب R. Cobb الذي لا يُظهِر ارتباطًا بالماركسية، فيبدو لي أنه ينتمي إلى فكر مختلف.

16 Albert Mathiez, *La vie chère et le mouvement social sous la Terreur* (Paris: Payot, 1927).

17 Daniel Guérin, *Les luttes de classes sous la Première République*, rééd (Paris: Gallimard, 1968).

18 Albert Soboul, *Les sans-culottes parisiens en l'an II* (Paris: Librairie Clavreuil, 1958).

خلال الثورة الفرنسية نُعت عوام الناس بِـالمتسرْولين Les sans culottes، لأنهم كانوا يلبسون سراويل طويلة، على خلاف الأرستقراطية التي كانت ترتدي تَبَابين تصل حد الركبة. وهذا اللباس الشعبي صار موضة رجالية في فرنسا ومجموع أوروبا إبان القرن التاسع عشر وخلال الأزمنة اللاحقة. (المترجم)



لا يكتسب ثراءً وعمقًا. انتشر هذا الخطاب المستتر في التحليل التاريخي مثل السرطان، لدرجة تدمير تعقيده ودلالته. أرى مسارات في هذه الظاهرة: أولًا، البحث في تاريخ الثورة الفرنسية عن سوابق تبرر التاريخ الروسي الثوري وما بعد الثوري[19]. لنأخذ على سبيل المثال عمليات التطهير داخل المجموعة القيادية للثورة، والتي تشكل خاصية مشتركة لكلا التاريخين، ذلك أن ستالين، كما هو الحال بالنسبة إلى روبيسبيار، أزاح مرافقيه القدامى باسم الصراع مع الثورة المضادة. ومنذ ذلك الحين، جرى تعزيز التفسيرَين "العفويَين" للتطهير، حيث ساعد المثال الفرنسي على فهم المثال الروسي، وتحجُّرهما حول الفكرة القائلة بوجود الثورة المضادة داخل الثورة، ولذلك وجب تفكيكها. كان من شأن المقارنة الحقيقية وربما المثمرة للظاهرتين أن تعمل، في كلتا الحالتين المختلفتَين تمامًا، على فحص الكيفية التي تجري بها الصيرورة المتطابقة فعلًا لتقسيم فريق القيادة الأصلي وتصفيته. بدلًا من ذلك، غلبت آلية تبرير الحاضر بالماضي، تلك السمة المميِّزة للتاريخ الغائي.

المسار الثاني: استبدال بعض التحليلات، المتناقضة أحيانًا، التي تركها لنا ماركس وإنجلز فيما يتعلق بالثورة الفرنسية[20]، بماركسية مبسّطة وتبسيطية جدًا. إنه نوع من الخطاطة البسيطة الخطية للتاريخ، حيث تسمح الثورة البرجوازية بحشد الفلاحين والجماهير الشعبية الحضرية وراءها، بالمرور من نمط الإنتاج الفيودالي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. اكتست دكتاتورية الثوريين الراديكاليين من جراء هذا الأمر نفسه، الذين ارتقوا باعتبارهم الحلقة الأكثر "شعبية" في المسار، دلالةً "تقدمية" بالغة تقضي بالسير "حتى النهاية"، بوساطة الحرب والرعب، بالمهمات المسندة مسبقًا إلى الثورة البرجوازية، وتقضي في الوقت ذاته بإعلان عمليات التحرر المقبلة، وعلى وجه التحديد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917. وهكذا تجد الثورة نفسها مُزاحةً أكثر فأكثر عن مكانها بالقياس على واقعها الزمني الصرف، ومأخوذةً من عام 1789 إلى عام 1793، وتتوقَّف فجأة في تموز/ يوليو 1794، حينما اندلعت في أوروبا واستقرت في فرنسا. هنا، يصبح مفهوم "الثورة البرجوازية" فضفاضًا وحاملًا، إلى حد بعيد جدًا، مسارًا زمنيًا محصورًا في هذين الطرفين.

إذا كان هذا التناقض الواضح لا يزعج المؤرخ "الماركسي" (بالمعنى المحدَّد سابقًا)، فذلك لأنه أقل ماركسية من اليعقوبية الجديدة، لأنه يُسقط الرسم الماركسي، الذي نقلته الثورة السوفياتية، على توظيفٍ سياسي عاطفي قوي بصورة أخرى، والذي يتمثل في تفسير الثورة الفرنسية انطلاقًا من ذاتها، باعتبارها مؤسِّسةً لـ "الأمة العظمى" وفي الوقت نفسه محرِّرة للمجتمع الكوني، أي كونها "يعقوبية" أكثر منها "تأسيسية". إن ما يبتغيه مؤرخ من هذا الصنف في الثورة السوفياتية هو ما أدركه ماتياز منذ عام 1920، الذي لم يكن ماركسيًا بعدُ: تراكبُ صورتين محرِّرتين، لتشكيل نسيج تاريخنا المعاصر في هيئة ديانة للتقدم، حيث يؤدي الاتحاد السوفياتي في الصورة الثانية الدور الذي أدته فرنسا في الصورة الأولى. لا يهم كثيرًا إن كان إسهام تاريخ العقود الأخيرة قد حمل إلى هذا البناء تكذيبًا ما كان عليه أن يستمر بعده: الأيديولوجيا تحديدًا لها وظيفة إخفاء الواقع، وبالنتيجة الصمود في وجه هذا الواقع. فالمؤرخ اليعقوبي الجديد، الذي تفشّت في ذهنه فكرة الأمة التي تحمل على عاتقها مهمة إنارة البشرية، يُحجم عن الخروج من صندوق الأكسجين. وها هو مرة أخرى، على العكس من ذلك، بصوت ألبير سوبول، يجدِّد "دروس" تاريخٍ، هي بمنزلة تربية على التقدم، ويتحدث عن عام 1793 بصيغة الحاضر: "من منا لا يدرك أن بعض المشكلات، التي تواجه الحركة الثورية اليوم، كانت أصلًا، وفي شكل آخر، في قلب اللعبة الاجتماعية والسياسية المعقدة والرهيبة خلال العام الثاني من التقويم الثوري الجمهوري؟"[21].

19 في الكتابات التاريخية "اللينينية"، تتميز الثورة الروسية بالمرونة اللامحدودة، لكونها لا تنتهي أبدًا.

20 قادتني كتابة هذا المقال إلى إعادة قراءة ماركس وإنجلز، فالنصوص التي كرّساها للثورة الفرنسية رائعة، لكنها دائمًا ما تكون تلميحية، وأحيانًا يصعب التوفيق بينها. تستحق هذه النصوص جردًا وتحليلًا منسَّقين، وآمل أن أتمكن من نشرها قريبًا بمساعدة صديقي كوستاس بابايوانو Kostas Papaioannou. وسأقتصر هنا، باستخدامٍ انتقائيٍّ بالضرورة لأعمال ماركس وإنجلز، على إظهار مدى انحراف التفسير الذي يقترحه مازوريك عنهما. فيما يتعلق بنصوص ماركس وإنجلز التي لم تترجم بعدُ إلى الفرنسية، أشير إلى النسخة الألمانية من الأعمال الكاملة: Karl Marx & Friedrich Engels, *Werke* (Berlin: Dietz, 1961-1968).

21 تقديم ألبير سوبول لكتاب كلود مازوريك، يُنظر: Mazauric, p. 2.



هكذا تشكّلت، على مستوى تأويل الثورة الفرنسية، إذا صح القول، أفكارٌ رائجةٌ لينينيةٌ - شعبويةٌ يمثل فيها كتاب سوبول، **موجز تاريخ الثورة الفرنسية**[22]، من دون شك، المثال الأبرز، إذ تبدو قواعده راسية بقوة لدرجة أنها معززة بما تضمُّه من مجموع الكتابات التاريخية "اليسارية"، من جون جوريس إلى جورج لوفيفر[23]. فويلٌ لمن انحرف عن هذا الرسم، لأنه يخرج بالضرورة عن دانتون وجوريس، روبيسبيار وماتياز، جاك رُو وسوبول. ففي هذا المزيج الباهظ، الإكراهي إلى حد ما، يتعرَّف المرء إلى الروح المانوية والطائفية والمحافظة لكتاباتٍ تاريخية تستبدل المفهوم بحكم القيمة، والسببيّة بالغائية، والنقاش بحجة السلطة. هنا يستعيد هؤلاء الشارديون الجدد (نسبةً إلى القسيس تيلار دي شاردان)، ممثلو الثورة اليعقوبية المؤسِّسة من جانبين، تهويدتَهم القديمة، أي ذلك العالَمَ السياسي الثنائي المتخيَّل، حيث يتولون دور الدفاع عن الشعب. هكذا يبقى من خلال هؤلاء، على مستوى الإرث والحاضر والمستقبل، تعاقب الثورة والثورة المضادة، الذي تكفّلوا بسرده ونقله عبر تاريخٍ لا ينفصل عن معنى التعاطف والتربية. أيُّ تاريخ آخر للثورة، وأيُّ تاريخ يحاول الانفلات من آلية التطابق العفوي هذه مع الموضوع والقيم، التي يكون عليه شرحها على وجه التحديد، هو بالضرورة، انطلاقًا من هذا الوضع، مضاد للثورة، بل حتى معادٍ للوطن، فيظهر "منطق" التفكير هذا معصومًا، غير أنه لا يعدو أن يكون طقسًا متجددًا، ومتحجِّرًا من ثمة فصاعدًا، لإحياء الذكرى. إنه قبر الجندي المجهول، لكن ليس قبر لامارْن، وإنما قبر فلوروس[24].

II

يشكّل كتاب ألبير سوبول الأخير[25] مثالًا بارزًا على هذا الصنف من التاريخ. من وجهة النظر هذه، لا ينبغي الاستهانة بالأمر، كما توحي بذلك طرائق تأليفه[26]، لأنه في البساطة الشديدة نفسها التي تميزه، يكشف تصميمه عن كل أسرار هذا الوعي التاريخي، الاحتفالي والغائي في الوقت ذاته.

بوصفه مؤرخًا للثورة الفرنسية، يقترح ألبير سوبول عنوانًا واعدًا، مقتبسًا من برنامج السلسلة[27]: "الحضارة والثورة الفرنسية". غير أنه، وقد أخلف وعد هذه الواجهة الساحرة التي كانت ستأخذنا عبر العالم بحثًا عن التراث الثقافي الهائل، يقدم لنا بصورة كلاسيكية جدًا "أزمة العهد البائد"، التي هي بمنزلة مسح للقرن الثامن عشر الفرنسي. يتضح من الصفحات الأولى أن هذا القرن بأكمله هو قرن أزمة، وأن كل عناصر التحليل، على جميع مستويات التاريخ، تتجه نحو عام 1789، كما لو أنها مجذوبة نحو ذلك التتويج الذي لا مفر منه، والذي يؤسس لها لاحقًا: "لقد ساهمت الفلسفة، المندمجة على نحو وثيق في الخط التاريخي العام، في انسجام مع حركة الاقتصاد والمجتمع، في هذا النضج البطيء الذي تحول فجأة إلى ثورة توجت عصر التنوير" (ص 22).

حيّر هذ التقديمُ القارئَ بعض الشيء، حيث فاجأه وصدمه بالعديد من الافتراضات الميتافيزيقية، فسارع إلى الاطلاع على "فهرس المحتويات" ليعرف إن كان عليه أن يستمر! هنا، انتظرت القارئ مفاجأة أخرى: التصميم. أربعة أجزاء: الفلاحون، والأرستقراطية،

---

22 Albert Soboul, *Précis d'histoire de la Révolution française* (Paris: Editions Sociales, 1962).

ثمة رسم هزلي إلى حد ما لهذا التفسير العتيق للثورة في النص الذي ذيّل به المؤلف نفسه الطبعة الجديدة من كتاب **تسعة وثمانون** *Quatre-vingt-neuf*، لصاحبه جورج لوفيفر: Georges Lefebvre, *La Révolution française dans l'histoire du monde contemporain* (Paris: De Gruyter 1969).

23 سأعود أدناه إلى أهمية أعمال جورج لوفيفر ودلالتها، والتي جرى تبنّيها، بحسب ما يبدو لي، بصورة غير شرعية، حتى على مستوى التأويل الذي قدمه ألبير سوبول وتلامذته.

24 تفضيل قبر جندي فلوروس Fleurus المجهول، في سياق هذا التحليل، يشير إلى رمزية معركة فلوروس، بالأراضي البلجيكية الحالية، التي انتصر فيها الثوريون الفرنسيون على التحالف الأوروبي، البريطاني – النمساوي – الألماني، المعادي للثورة عام 1794. (المترجم)

25 Albert Soboul, *La civilisation et la Révolution française*, t. 1: *La crise de l'Ancien Régime* (Paris: Arthaud, 1970).

26 ينظر التوضيحات المنشورة في: *Les Annales E.S.C.* (Septembre-Octobre 1970), pp. 1494-1496.

27 *Les grandes Civilisations* (Paris: Arthaud, [n. d.]).



والبرجوازية، و"الطبقة الرابعة"، أي الطبقات الشعبية الحضرية. بالتأكيد، يبقى كل تصميم ذاتيًا، ومتضمنًا بالضرورة إكراهات منطقية، لكن هذا التصميم يدفع مؤرخ القرن الثامن عشر إلى القيام بمراوغات، فقد قسَّم الديموغرافيا، والظرفية الاقتصادية، والسياسة، والثقافة، إلى أصناف اجتماعية، وتناول على سبيل المثال "التنوير" في الجزء الثاني المخصص للأرستقراطية، ثم "الفلاسفة" في الجزء الثالث عند التطرق إلى البرجوازية؛ ولم يدرس الدولة المطلقة إلا "عند الحديث" عن الأرستقراطية، وعلى نحو عابر من خلال الروابط الوحيدة التي احتفظت بها الملَكية مع طبقة النبلاء. لجأ ألبير سوبول بحزم إلى هذا التحليل الأرسطي الجديد، حيث تتحرك الطبقات مثل أصناف ميتافيزيقية.

إذا كان سوبول قد جازف فتبنّى تقسيمًا متصنعًا مثل هذا، فإننا نود مسايرته في ذلك؛ لكون السبب لا يعود فقط إلى التقاعس عن إعادة تنظيم موضوع سبق أن درَّسه ضمن هذا الإطار المفاهيمي، وإن كان بعنوان مختلف، لكنه دقيق مع ذلك[28]. ففي نظره، الأمر يتعلق بالأحرى، مهما كان العنوان النهائي الذي يكتسيه الموضوع، بتاريخ القرن الثامن عشر الفرنسي بأكمله الذي يحيل ضمنيًا إلى افتراضَين أساسيَين: أولًا، تميز القرن الثامن عشر بأزمة عامة في سياق ما يُعرف بالعهد البائد، تشير إليها "تطابقات" مجريات الأمور على جميع مستويات الواقع التاريخي. ثانيًا، هذه الأزمة هي أساسًا أزمة ذات طبيعة اجتماعية، ويجب تحليلها بأدوات الصراع الطبقي. والحال أنه من هذين الافتراضين، يكون الافتراض الأول حشوًا أو غائيًا، أو كلاهما في الوقت نفسه. وعلى أي حال، فإنه ينفلت، بسبب ضبابيته، من أي معيار عقلاني لتقدير الأشياء. والثاني هو فرضية تاريخية. والمثير للاهتمام هو أنها فرضية تهم الثورة الفرنسية نفسها، في اللحظة التي ينشأ فيها الحدث، وحتى قبل ذلك بقليل. فالقرن الثامن عشر بالنسبة إلى سوبول هو قرن إيمانويال سِياس وكُرّاسه "ما الطبقةُ الثالثة؟". غُيِّب قرن بأكمله، وتحدَّد من خلال الصراع بين الأرستقراطية والطبقة الثالثة، حيث ارتبطت كل التطورات بهذا التناقض الاجتماعي. لم يسبق للحدث الثوري أن طغى على تاريخ القرن الثامن عشر بمثل هذه السذاجة. يمكن المرء، فعلًا، أن يتساءل عما إذا كان هذا الأمر إنجازًا فكريًا كبيرًا لمؤرخٍ، بعد مئة وثمانين عامًا من الأبحاث والتفسيرات، وبعد العديد من التحليلات التفصيلية والشاملة، ليقتسم صورة الماضي هذه التي كوّنها الفاعلون المباشرون في الثورة الفرنسية؛ وأيضًا عما إذا كان من المفارقة نوعًا ما أن يكون هذا العمل إنجازًا بالنسبة إلى الإنتاج التاريخي الماركسي، للانخراط في الوعي الأيديولوجي المعاصر للحدث الذي يسعى المرء إلى تفسيره. بالنسبة إلى سوبول وسِياس، فإن ثورة 1789 ليست واحدة من تعددية المستقبل الممكنة للمجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر، بل هي مستقبله الوحيد، وتتويجه، ومنتهاه، ومعناه حتى. مثلما هو حال شمّامِ برناردان دي سان بيار الموجودِ ليُأكل عائليًا، قُطِّع القرن الثامن عشر، كما عرضه سوبول، ليتم تذوُّقه في عام 1789. ولكن ماذا بقي منه؟

أعتقد أن المؤلِّف شعر ببعض الحرج، لأنه في آخر لحظة أضاف إلى تقسيمه السوسيولوجي فصلًا ختاميًا استعاد عنوانُه حرفيًا عنوانَ الكتاب **أزمة العهد البائد**. غير أن الأمر لا يتعلق بخاتمة حقيقية، وإنما بعرض جديد، كلاسيكي أصلًا، عن الأصول الفورية للثورة: دورة الانكماش الاقتصادي التي بلورها إرنست لابروس، والأزمة الاجتماعية، وإجهاد "التنوير"، وعجز الدولة، والتمرد الأرستقراطي. فأين تقع "أزمة" العهد البائد؟ أفي عام 1780 الذي وصفه سوبول في الختام، أم في الكثافة الزمنية لتناقضات القرن الثامن عشر الاجتماعية؟ كل هذا ليس واضحًا تمامًا للقارئ، لكن يبدو أن الإجابة، ضمنيًا على الأقل، هي هذه: هنا وهناك. فقد راكم القرن وقود الحريق، وعام 1780 حمل الشرارة. وبهذه الطريقة، فإن اقتحام الزمانيّة الأخير في تحليل الطبقات الاجتماعية لا يغيِّر لا التقطيع المفاهيمي ولا فلسفة التحليل الغائية. فهو يتدخّل، على العكس من ذلك، لتأكيدهما، إنها العناية الربانية الجديدة للاهوتيٍّ جديد.

28 Albert Soboul, *La société française dans la seconde moitié du XVIIIe siècle* (Paris: CDU, 1969).



في سرير بروكروست هذا[29]، ماذا حدث لهذا القرن الثامن عشر المسكين؟ مجال واسع من التناقضات الاجتماعية الدفينة، الحاملة مستقبلًا حدده الصراع الطبقي للفترة 1789-1793: من ناحية، البرجوازية وحلفاؤها "الشعبيون"، من فلاحين و"طبقة رابعة" في المدن، ومن ناحية أخرى، الأرستقراطية.

مشكلة الضرائب الإقطاعية و"رد الفعل الفيودالي"

في هذا التحليل، استحوذ الفلاحون على نصيب الأسد ونصف النص تقريبًا، إذ خُصِّصت لهم 200 صفحة، وهي في رأيي الأفضل في الكتاب. قام ألبير سوبول بتركيبٍ للعديد من الأعمال حول فلاحي العهد البائد، وحلل بطريقة تامة مختلف مظاهر الحياة الريفية، من تأطير اجتماعي، وتقنيات، وديموغرافيا، وأعمال يومية، وزراعات، ومعتقدات، وغيرها.

ينبع من هذه الصفحات تعاطف ملموس مع عالم الأرياف، وفهم لحياة المستضعفين، مما يمنحهم نكهة جلية. ومع ذلك، على مستوى التفسير الأساسي، يثير التحليل مشكلة هائلة جرى حلها سريعًا بعض الشيء. يتعلق الأمر بالضرائب الإقطاعية ووزن النظام الفيودالي في البوادي الفرنسية في القرن الثامن عشر.

ضرب سوبول الحصار: على المستوى المفاهيمي، وإن كان لا يجهل بطبيعة الحال التمييز بين "الفيودالي" و"الإقطاعي"، أكثر مما كان عليه الأمر لدى رجال القانون خلال الثورة الفرنسية[30]، خلط بين المفهومين باستمرار، كما خلطتهما الأيديولوجيا الثورية. هذا ما سمح له، على صعيد التحليل التاريخي، بالحديث عن "التعقيد" أو عن "نظام فيودالي" باعتباره محدِّدًا لجوهر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في البادية. وبسبب هذا الارتباك المستمر في توظيف المفردات بين "الفيودالي" و"الإقطاعي"، انخرط المؤرخ مرة أخرى في الوعي المعاصر للثورة أو في الوعي الذي لحق الحدث مباشرةً، الذي وصفه[31]. ولذلك نجده أسيرًا للتقسيم الذي أقامته أيديولوجيا 1789 بين "العهد البائد" و"العهد الجديد"، حيث صُنِّف البائد باعتباره "فيوداليًا". من هنا، اضطر إلى أن يضع على عاتق هذه "الفيودالية" كل الجوانب السلبية و"المتفجرة" في نهاية المطاف للمجتمع القروي، من استغلالٍ للفلاحين، وبؤسٍ، وانحباسٍ في الإنتاجية الزراعية، وبطءٍ في التطور الرأسمالي. وبما أن هذا "النظام الفيودالي" عانى ضربات قاسية في فرنسا مدة أربعة أو خمسة قرون، فإن الفكرة القديمة القائلة بـ "رد فعل أرستقراطي"[32] (ص 89) تأتي لدعم مفهوم هش. يبدو، تقريبًا، وكأن الأمر يتعلق بجلسة مساء ليلة الرابع من آب/ أغسطس الشهيرة.

كما يعلم كل امرئ، فإن التحليل الكمي، على المستوى الوطني، للوزن النسبي للضرائب الإقطاعية في الريع العقاري - وفي دخل الفلاحين وطبقة النبلاء - غير متوافر ولن يكون متاحًا في الأمد القريب: الضرائب هي متنوعة على نحو هائل، والمصادر مشتتة، ولذلك فإن بيانات أصحاب الأراضي لا تمكّن كثيرًا من تجميعها في سلاسل إحصائية. كتب سوبول في الصفحة 44: "لقد هيمن الريع العقاري، الفيودالي بالأساس، على الحياة الزراعية"، من الواضح أن هذا الافتراض (فيما سبق أن أكدتُه) خاطئ بالنسبة إلى فرنسا في القرن الثامن عشر، حيث كانت مداخيل الإيجار والمزارعة والاستغلال المباشر أكثر

29 سرير بروكروست le lit de Procuste/ Procrustes: في الميثولوجيا اليونانية كان بروكروست قاطع طريق يضع ضحيته في سرير من مقاس معين، فيجعلها داخله مهما كان طولها أو قصرها، بالبتر أو التمطيط. وترمز هذه العبارة إلى المغالطة، حيث يتم تكييف المعطيات مع القوالب الجاهزة. (المترجم)

30 ينظر ميرلان دي دواي Merlin De Douai الذي ذكره ألبير سوبول (ص 67) وتقاريره المرفوعة إلى المجلس التأسيسي باسم اللجنة الفيودالية، في الرابع من أيلول/ سبتمبر 1789، والثامن من شباط/ فبراير 1790.

31 نجد الأمر نفسه لدى مازوريك (Mazauric, pp. 118-134)، حيث اختُزلت "الماركسية" في آلية لتبرير الوعي المعاصر بالحدث.

32 يُعرّف سوبول هنا، كما هو الحال في مواضع أخرى، مفاهيم الأرستقراطية Aristocratique والإقطاعية Seigneurial والفيودالية Féodal.



أهمية، بكل تأكيد، من الضرائب الإقطاعية، وهذا أمر مفاجئ بالنسبة إلى المتخصص. لكن ما درجة هذه الضبابية، إذا جاز لي القول؟ هنا تكمن الأهمية. بهذا الصدد، تشهد الدراسات الكثيرة المتاحة التي عُنيَت بجهات البلاد، على واقع متباين جدًا. فالفلاحون الذين تحدث عنهم لوروا لادوري في جنوب فرنسا، والذين كانوا نسبيًا أقل خضوعًا للنظام الفيودالي، يبدو أنهم صفَّوا الريع الإقطاعي مبكرًا جدًا، منذ مطلع القرن السادس عشر[33]. وفي إقليم سارت الذي اشتغل عليه بول بْوا[34]، تظهر نسبة الجباية الإقطاعية ضعيفة جدًا، بل أقل قيمة من الريع العقاري، قياسًا على مبلغ الإيجار. والمراجعة التي قام بها أصحاب الأراضي في القرن السابع عشر لم تُسفر عن ضرائب إضافية. "يمكن القول، بحسب استنتاج بول بْوا، وبنوع من المبالغة، إن مسألة الريع الإقطاعي لا تهم الفلاح". ونجد الشيء نفسه في منطقة أوفيرنيا التي اهتم بها أبيل بواترينو[35]، حيث إن نسبة الضرائب الإقطاعية مقارنةً بالناتج الخام لا تتجاوز، بحسب ما يظهر، 10 في المئة، لكن، هذه المرة، مع نزوع نحو الارتفاع خلال القرن الثامن عشر. وعلى العكس من ذلك، في منطقة بروتانيا التي درَسها جون ميار[36]، كما في بورغونيا التي كانت موضوع دراسة أنجزها بيار دي سان جاكوب[37]، والتي خضعت لدراسة أخرى أنجزها ريجين روبان[38]، ظلت الجباية الإقطاعية المفروضة على الناتج الخام مهمة، لا سيما بوساطة الضرائب العينيّة. ويبدو أن الضرائب الإقطاعية الثقيلة الحقيقية، من الوجهة الاقتصادية، كانت هي الاقتطاع العيني لجزء معلوم من الإنتاج (شومبارت) في منطقة بورغونيا، والضرائب المرتبطة بالمجال الخاضع للإيجار في بروتانيا.

لذلك، ليس من الممكن، في الحالة الراهنة لمعارفنا، أن نتحدث عن "رد فعل فيودالي" في القرن الثامن عشر، بوصفه صيرورة موضوعية داخل الاقتصاد والمجتمع الزراعي في القرن الثامن عشر. وليس حتى من المؤكد أن تكون الضرائب الإقطاعية الحقيقية، التي أثقلت كاهل المالك في المقام الأول، لكونها كانت على غرار الأعشار مخصومة عمومًا من قيمة الإيجار، قد أثرت تأثيرًا كبيرًا في المستوى المعيشي للفلاحين الأشد فقرًا، أي المزارع الصغير. لكن حتى لو كان العكس صحيحًا، وحتى لو كانت الزيادة في الضرائب الإقطاعية هي مصدر إفقار الفلاحين في نهاية القرن الثامن عشر، فلن تكون نتيجة ذلك هي هذه الحركة ذات الطبيعة الأرستقراطية و"الفيودالية". (بالمعنى الذي يتحدث عنه سوبول، أي حركة أرستقراطية ومناهضة للرأسمالية في الوقت ذاته). نشر أبيل بواترينو مؤخرًا[39] رسمًا بيانيًا مهمًّا جدًا وضَّح النمو في تسويق الإقطاعات في أوفيرنيا خلال النصف الثاني من القرن، واندماجها المتزايد في الإنتاج من أجل السوق. وفيما يتعلق بمنطقة بورغونيا في منتصف القرن الثامن عشر[40]، أظهر بيار دي سان جاكوب (الذي يبدو، علاوة على ذلك، متحفظًا على استخدام مصطلح "رد الفعل الإقطاعي") كيف اندمجت الإقطاعة، عبر جابي الضرائب، في ما يسميه "الثورة الفيزيوقراطية"، أي تطور الرأسمالية في البادية[41]. فبدلًا من "رد فعل

---

33 Emmanuel Le Roy Ladurie, *Les paysans de Languedoc* (Paris: SEVPEN, 1966), t. 1, pp. 291-292.

34 Paul Bois, *Paysans de l'ouest* (Paris-La Haye: Mouton, 1960), pp. 382 et suiv.

35 A. Poitrineau, *La vie rurale en Basse-Auvergne au XVIIIe siècle (1726-1789)* (Paris: PUF, 1965), cf. 1. 1, pp. 342 et suiv.

36 Jean Meyer, *La Noblesse bretonne au XVIIIe siècle* (Paris: SEVPEN, 1966).

ينظر بالخصوص الجزء الثاني من الكتاب. لم يمنع ثقل الضرائب الإقطاعية النسبي جون ميار من الاستنتاج: "بأن الضرائب الإقطاعية الصرفة تمثل، مهما كانت عالية، نسبة ضعيفة إلى حد ما من دخل طبقة النبلاء" (ص 1248).

37 P. De Saint-Jacob, *Les paysans de la Bourgogne du nord au dernier siècle de l'Ancien Régime* (Paris: Les Belles Lettres, 1960).

38 R. Robin, *La société française en 1789: Semur-en-Auxois* (Paris: Plon, 1970).

39 Poitrineau, t. 2, p. 123.

40 De Saint Jacob, p. 434.

41 Ibid., pp. 469-472.



أرستقراطي"، ألا يحق لنا أن نتحدث، كما نادى بذلك ألفريد كوبان[42]، عن تبرجُز الإقطاعة؟ من وجهة النظر هذه، قد لا تكون مقاومة الفلاحين للإقطاعة معاديةً للأرستقراطية أو "معاديةً للفيودالية"، وإنما معادية للبرجوازية والرأسمالية. والحماس الذي ساد ليلة الرابع من آب/ أغسطس لم يكن حماسًا لجبهة طبقية حشدتها المصلحة المشتركة، بل كان قناعًا للخلاف، أو على الأقل لسوء فهم جذري. علاوة على ذلك، من الواضح جدًا أن إلغاء الضرائب الإقطاعية لم يُزِل مقاومات تطور الرأسمالية في تاريخ المجتمع القروي الفرنسي. وبحسب ما يقترحه كتاب بول بْوا، فإن عداء الفلاح للإقطاعة قد لا يكون إلا شكلًا عتيقًا من معارضته للتحول الاقتصادي.

من هذه الزاوية، اقترح مقالٌ ألماني[43] في المدة الأخيرة فرضيةً مثيرة للاهتمام، فقد أوضح، انطلاقًا من مقارنة بين بافاريا وفرنسا، أنه على عكس ألمانيا الواقعة غرب نهر إلبه، حيث تخلى رجال الدين والنبلاء، مع احتفاظهم بممتلكاتهم البارزة، عن كل الحيازة القديمة لفائدة فلاحين مستأجرين استأثروا نتيجة لذلك بـ 80 إلى 90 في المئة من الملْكية النافعة، في فرنسا تمثلت الظاهرة الأساسية لتطور الإقطاعة في كراء الحيازة (أرض السيد الإقطاعي) التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر على حساب الأراضي الخاضعة للواجب الجبائي، والتي كان النبلاء يكرهونها بسبب انخفاض قيمة هذا الواجب. ففي نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن الفلاحون المستأجرون الفرنسيون يمتلكون أكثر من ثلث الأراضي، وهذا رقم ضعيف، على عكس الرأي السائد. ويتجلى امتياز هذا التحليل المقارَن لتطور الإقطاعة في فرنسا وألمانيا الغربية في فهم التفقيرِ الذي عرفته القرى الفرنسية عشية الثورة، وحضورِ بروليتاريا فلاحية عريضة لا نظير لها على الجهة الأخرى من نهر الراين، حيث كانت 90 في المئة من الأراضي في أيدي مستغِلّين مالكين. لكن هذا التحليل يؤكد، في الوقت نفسه، أن نمو الرأسمالية القروية في فرنسا قد مرّ عبر استئجار الحيازة. وبعيدًا عن كونها شكلت عرقلةً في وجه هذا النمو، كانت الإقطاعة، بوساطة مدبِّريها ووسطائها البرجوازيين، هي قاطرته[44]. وجميع الحظوظ دالّة على صواب بول بْوا، لكون الفلاحين الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر، لما احتجوا ضد الحقوق الفيودالية الموروثة عن الماضي وذات القيمة الثانوية، والتي كان أثرها النفسي أكبر بكثير من وقعها المادي، ناهضوا في واقع الأمر رأسمالية الأرض.

ومع ذلك، إذا كان المؤرخون قد قبِلوا، منذ مدة طويلة، هذه الفكرة الضبابية المرتبطة برد فعل أرستقراطي متميِّزٍ بتفاقم الضرائب الإقطاعية، فلا يمكن أن يكون ذلك سوى لأنها تتناسب تمامًا مع الرؤية التبسيطية لصراع الطبقات، وترتيب التحالفات، أو لأنها تسمح لألبير سوبول بإعادة اكتشاف ماركسية أولية، لما قال إن "التحول الرأسمالي للزراعة تطلّب إبطال الفيودالية والامتياز" (ص 89). هذا بالخصوص لأن الفكرة تستند إلى سلسلة من شهادات القرن الثامن عشر "الأدبية"، وقبل كل شيء إلى دفاتر مجلس طبقات الأمة. والحال أن المناقشة حول القيمة الوثائقية للدفاتر - والله يعلم مدى ثراء هذه المناقشة منذ بداية القرن – عُنِيَت حتى الآن، وبصفة أساسية، بمسألة ما إذا كان محرِّرو كل دفتر من هذه الدفاتر، وإلى أي حد، أوفياء للرغبات الحقيقية لجماعاتهم. وبافتراض الإجابة عن هذا السؤال إيجابيًا - وهي كذلك في أغلب الأحيان – يوجد شرط ثانٍ لاستخدام الدفاتر، والذي قد يكون أكثر أهمية. أيجب قراءة هذه النصوص باعتبارها شهادات على الواقع أم بوصفها وثائق عن الحالة السياسية وعن أيديولوجيا المجتمع الفرنسي في عام 1789؟ أنا أميل إلى ريجين روبان التي أعطت،

42 Alfred Cobban, *The Social Interpretation of the French Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1964), p. 47.

43 Eberhard Weis, "Ergebnisse eines Vergleichs der grundherrschaftlichen Strukturen Deutschlands und Frankereichs vom 13. bis zum Ausgang des 18. Jahrhunderts," *Vierteljahrschrift fur sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, vol. 57, no. 1 (1970), pp. 1-14.

44 هناك إيضاحات رائعة بهذا الخصوص في "أرياف منطقة أورليان":
"Les campagnes orléanaises," in: Georges Lefebvre, *Etudes orléanaises*, t. 1, ch. 1.



بخصوص هذه النقطة، المثال[45] الذي ينحو في اتجاه الصنف الثاني من القراءة. على الأقل يبدو لي الطرح الثاني أوْلويًا قياسًا على الأول. ينبغي أولًا وصف محتوى الدفاتر على جميع المستويات السوسيولوجية، قبل إجراء المقارنة بالحياة الاجتماعية الحقيقية التي نشأت عنها.

صحيح أن دفاتر الفلاحين كانت في معظم الأحيان مليئة بالمظالم ضد الضرائب الإقطاعية. ومع ذلك، يبدو لي أن هذه الضرائب كانت أقل عبئًا من ضريبة العشر، والجباية العامة المفروضة على الفلاحين، اللتَين شكلتا جرحَين كبيرَين لدى الجماعات القروية. من هذه الأعباء الإقطاعية، لم تهاجم دفاتر الفلاحين كثيرًا الضرائب الفعلية، بقدر ما هاجمت الأعباء الشخصية والإلزامات والصيد. أما بالنسبة إلى فكرة تشديد هذه الأعباء في الماضي القريب، فصحيح أنها كانت موجودة أيضًا، بالخصوص في شكل عَداءٍ إزاء المسّاحين العقاريين. لكن حتى إن افترضنا، مع أن هذا الأمر بعيد عن الحقيقة بهذا الشكل، أن دفاتر الفلاحين هذه أجمعت على الشكوى من الزيادة الأخيرة في الضريبة الإقطاعية، فما الذي يثبت ذلك؟ لا شيء تقريبًا.

أتصور، فعلًا، أنه إذا نظمنا في المناطق الريفية بفرنسا اليوم استطلاعًا من النوع الذي طُرح عام 1789، مصحوبًا بتحرير مظالم، فإن هذه الدفاتر الحديثة ستكون ضد الضريبة بالإجماع، في حين أن الفلاحين الفرنسيين يشكلون فئة اجتماعية محظوظة من حيث العبء الضريبي منذ مئة وخمسين سنة. من طبيعة النص السياسي، والضمير السياسي أيضًا، مهما كان فجًّا، أن يُلصِق الشر بالبشر وليس بالأشياء. هذا ما يسميه عن حق تمامًا إرنست لابروس[46]، الذي يبقى هو المؤرخ الماركسي العظيم المختص في أصول الثورة الفرنسية، "الإلصاق بالسياسة". قد يكون سبب بؤس نهاية القرن الثامن عشر، والذي تؤكده دلائل كثيرة، هو التزايد السكاني. كان من الضروري أن تبحث هذه الملايين الخمسة أو الستة من الرعايا الإضافيين لملك فرنسا عن مكان لتأكيد وجودها، فاندرجت هي الأخرى في الرسوم البيانية التي اختطها إرنست لابروس، حيث ارتفعت أسعار الإيجارات - أي الريع العقاري في شكله الأكثر "برجوازيةً" – وذلك بصفة أسرع بكثير من الأجور وحتى من الأسعار[47]. لكن كيف يمكن الفلاحين، أو حتى موثِّق محلي، معرفة ذلك؟ ولماذا لم ينقلِبوا، بطريقة عفوية، ضد القلعة وضد رجالها الذين يشكلون الصورة المحلية للسلطة؟ وكما ذكرت ريجين روبان بخصوص دفاتر منطقة أوكْسْوا[48]، فإن مظالم الجماعة القروية ليست تحليلًا تاريخيًا أو اقتصاديًا، بل هي صورة عن الحياة الواقعية والجباية والعُشر والصيد: ما يُؤخَذ منها، وما يُمنع عليها؟ علاوة على ذلك، جرى الاستطلاع في ربيع عام 1789، في ذروة الظرفية القصيرة للأزمة. لماذا لم تبحث كتلة الفلاحين الفقراء الهائلة، في الماضي القريب وفي سياق الزيادة في الأعباء الجبائية المرتبطة بعملهم، عن أسباب الصعوبات التي عاشوها في ذلك الإبان؟

أن يكون السيد الإقطاعي، أو الإكليروس في حالة العُشر، قد أدّى دور كبش فداء في الأزمة، فإن هذا الأمر لم يبيِّنه أحد على نحو واضح أفضل من بول بْوا في دراسته عن إقليم سارت، وإن كان النموذج محدودًا حقيقةً، وذلك في الفصل المخصص من

---

45 Robin, pp. 255-343.

46 E. Labrousse, *La crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution* (Paris: PUF, 1943), Introduction générale, p. 47.

47 E. Labrousse, *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle* (Paris: Dalloz, 1932).

راجع الكتاب السابع والفصل الثاني منه، حيث يقترح إرنست لابروس بوضوح، فيما يتصل بأزمة الاقتصاد الفرنسي، هذه الفكرة التي أفضِّل فيها القول هنا: يعود "رد الفعل الإقطاعي" بشكل أساسي، من الوجهة الاقتصادية، إلى ارتفاع الإيجارات بقيمة حقيقية، على مستوى النسبة المئوية من الناتج الصافي. في: Introduction générale, p. 45.

48 Robin, pp. 298-313.



كتابه لتحليل الدفاتر[49]. نلاحظ، بالفعل، غياب أي علاقة بين حدة مظالم الفلاحين ضد تجاوزات الطبقات ذات الامتياز، والواقع الموضوعي للضريبة الإقطاعية أو للعُشر، والسلوك السياسي للجماعات المعنية. على العكس من ذلك، الجهة الغربية من هذا الإقليم شهدت حدةً في المظالم المرفوعة ضد الطبقات ذات الامتياز، وضد الإكليروس بصفة خاصة[50]، من دون أن نجد لذلك تبريرًا موضوعيًا في شساعة الملْكية التابعة للكنيسة أو في نسبة العُشر. والحال أنه في هذه الجهة المذكورة اشتعل تمرد شوانريه المعادي للثورة، في حين أن الجنوب الشرقي، حيث كانت المظالم بخلاف ذلك أقل حدة تجاه ذوي الامتياز، شكَّل معقل الوفاء الجمهوري. بعبارة أخرى، لا ينبغي أن نبحث عن أسرار واقع حال الفلاحين النفسي وسلوكهم في الترتيب البَعدي لمخيال الصراع الطبقي المناهض لـ "الفيودالية"، والمعزَّز بـ "رد فعل أرستقراطي" في البادية.

من أين يأتي إذًا هذا النوع من الإحباط الشائع، الأساسي والحيوي جدًا، في المجتمع الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر، قياسًا على طبقة النبلاء وذوي الامتياز؟ يبدو لي أن "رد الفعل الأرستقراطي" هو واقع نفسي وسياسي واجتماعي أكثر منه معطى من معطيات الحياة الاقتصادية. شهد القرن الثامن عشر ظهورَ نوعٍ من الاستياء من تعجرف النبلاء[51]، وسُخطٍ على عالم المميَّزين، على نحوٍ غير مباشر، على طول الهرم الاجتماعي. فقد ذكر جون ميار في إحدى الملاحظات التي تضمنتها أطروحته نصًا طريفًا بهذا الصدد[52]. يتعلق الأمر بكتيِّب مجهول الاسم، موجه ضد رؤساء غرف برلمان[53] إقليم بروتانيا، والذي يشكل دليلًا ساخرًا لقواعد هذه الرئاسة: "نظرًا إلى أن عددنا قليل، فلا يمكننا دائمًا أن نكون معًا. ينبغي للمرء أن يعرف كيف يكون وحيدًا وكيف يشعر بالملل بكرامة؛ هذا هو عملنا باستمرار. من هنا تتشكَّل العادة، وأنا الآن أفضِّل شرف الملل وحدي أو مع رئيس من الرؤساء على أن أنعم بالسعادة التي قد تحصل رفقة بعض المستشارين أو السادة الكرام؛ إذ لا نصل إلى درجة الكمال هذه إلا من خلال الممارسة الطويلة للرئاسة".

اللباس أو المال أو السيف - لكن هذه التمايزات بين النبلاء فقدت الكثير من معناها مع مرور الزمن خلال القرن المذكور، كما لو أنها لم تضعف إلا لتعزِّز الجانب الآخر، أي تلك "الهوة" الاجتماعية الكبيرة التي تفصل بين النبلاء وعامة الناس - هناك بالفعل استياء من "عنصرية" النبلاء. لكن هذا التشنج إزاء هؤلاء بخصوص التشريفات ومظاهر سلطتهم لا يرتبط بالضرورة بزيادة الإرهاق الاقتصادي الذي عاناه الفلاحون. على العكس من ذلك، قد يكون ذلك علامة على أنهم، وقد حرمتهم الملَكية المطلقة من الحكم، أو قد اعتقدوا ذلك، مع أن الأمر سيان، كانوا مستائين لدرجة الاستهزاء من مظاهر الهيمنة وطقوس التمايز[54]. وهكذا فإن المجتمع بأسره عاش، على غرار هؤلاء النبلاء، مأساة نفسية من حيث الهيمنة والاستعباد، أي النبلاء ضد غير النبلاء، كبار النبلاء ضد الصغار، الأغنياء ضد الفقراء، أهل باريس ضد أهالي بقية المناطق الفرنسية، أهالي الحواضر ضد أهالي الأرياف: لم تكن

---

49 Bois, pp. 165-219.

50 لم تكن مجموعة الدفاتر التي شكّلت فيما بعد خزانة وثائق إقليم سارت Sarthe معاديةً لطبقة النبلاء عداءً حادًّا.

51 ينظر بالخصوص مقال:
Marcel Reinhard, "Élite et noblesse dans la seconde moitié du XVIIIe siècle," *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, t. 3e, no. 1 (1956).

52 Meyer, t. 2, p. 961.

53 كلمة برلمان Parlement هنا في سياق ما قبل ثورة 1789 تعني مجالس العدل التي تمتعت أيضًا في عدد من الأقاليم ببعض الصلاحيات السياسية، منها تسجيل المراسيم الملَكية التي يمكن إبداء اعتراض بشأنها. (المترجم)

54 نجد في أطروحة جون ميار (Meyer, p. 793) هذا الحكم الصادر عن مجلس طبقات إقليم بروتانيا Bretagne عام 1772، المتعلق بـ "الحقوق الفيودالية": "إذا كانت عادةً الحقوق الفيودالية غير ثقيلة بالنسبة إلى الفائدة، فإنها كانت معتدلة وثمينة بالنسبة إلى القَبول والنظر".



المشكلة مشكلة ملْكية اقتصادية بقدر ما كانت مشكلة هيمنة اجتماعية. وكما بيَّن ذلك توكفيل جيدًا[55]، كان المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر عالَمًا مفكَّكًا بسبب المركزية الملَكية وتنامي الفردانية التي صاحبتها. من هذا المنظور، يمكن اعتبار الثورة بمنزلة صيرورةٍ لاندماج اجتماعي وثقافي هائل، بوساطة النزعة الوطنية "المناهضة للفيودالية" عام 1789، والأيديولوجيا اليعقوبية التي حلّت محلها. شكّل مبدأُ المساواة الوجهَ المعاكس للإذلال، والتعاطف "الجمهوري" الوجهَ المقابل للعزلة "الملَكية". ولذلك، من الطبيعي أن تدفع طبقة النبلاء، بوصفها نموذجًا للتمايز، ثمنًا باهظًا لهذا الاندماج القومي.

الطبقات المهيمنة في القرن الثامن عشر

يعيدني هذا القوس الطويل إلى كتاب ألبير سوبول وتحليله للنبلاء والبرجوازية، ذلك الجزء المركزي من الكتاب، ولكن أيضًا الجزء المؤسف كثيرًا. أحصلَ هذا بسبب الاختفاء المفاجئ للتعاطف اليقظ الذي أبداه المؤرخ مع العالم القروي، و"أعماله" و"أيامه"، أم لأنه خرج من حقل بحثه المعتاد؟ لقد فترَت اللهجة، وصار التوصيف جافًا، والتفسير تبسيطيًا أكثر فأكثر. وفاقم تعسفُ التصميم التدميرَ على مستوى الواقع التاريخي. تناول الإكليروس، مثلًا، رفقة طبقة النبلاء، باعتباره في قمة الهرم، ومع البرجوازية، مع العلم أنه ليس كذلك، فاختفت من جراء ذلك مؤسسة سوسيوثقافية ذات تميز كبير في العهد البائد من التشريح السوسيولوجي. ففي الوقت الذي كانت تعيش فيه الكنيسة من العشر وتجذب إليها عداء الجميع أو غيرتهم، وليس فقط في صفوف الفلاحين - سنرى ذلك جيدًا في النقاشات التي تلت الرابع من آب/ أغسطس - شاركت هذه المؤسسة بنشاط في التفكُّك الثقافي للعهد البائد. لا شيء يظهر بوضوح في تحليل سوبول، باستثناء ثراء رجال الدين الصغار الفاحش. لكن في هذه القراءة الشعبوية للتاريخ، أين هم دعاة بيرنار جروتيسن[56]، ناشرو "الروح البرجوازية"، واليسوعيون أتباع القسيس دو دانفيل[57]، مربُّو فرنسا التنويرية، والأكثر من ذلك هذه الجانسينية التي مثلت أزمة أساسية وحاسمة، بلا شك، في فرنسا الكاثوليكية؟ فالكبير لا يهتم بالتفاصيل[58].

---

55 Alexis De Tocqueville, *L'Ancien Régime et la Révolution* (Paris: Gallimard, 1952), livre II, chap. 9.

أشير بهذا الصدد، بين قوسين، إلى أن الإحالة على دو توكفيل لدى سوبول هي تبجيلية صرفة وخاطئة على الدوام. مثلًا، ودعمًا لتحليله لأثر الحقوق الفيودالية ولـ "النظام الفيودالي" في أرياف فرنسا خلال القرن الثامن عشر، استعملَ (p. 64) صفحة من "العهد البائد" المقتبَسة من الفصل الأول من الكتاب الثاني، والمخصَّصة لغضب الفلاحين على الحقوق الفيودالية. ولذلك فهو يجدِّد تفسيرًا خاطئًا كان قد ارتكبه فيما قبل في مقال منشور في:
Albert Soboul, "La révolution française et la féodalité," *A.H.R.F* (Septembre-Octobre 1958), pp. 294-297.

هذا لأنه من الواضح بالنسبة إلى أي قارئ نبيه لـ "العهد البائد" أن تظهر أطروحة دو توكفيل على هذا النحو:
أ. كانت الضرائب "الفيودالية" أخف وطئًا على الفلاح الفرنسي، الذي كان قد أصبح مالكًا، من جيرانه داخل القارة الأوروبية، حيث كان معظمهم ما زالوا يعانون السخرة. وإذا كان الاستياء القروي بهذا الخصوص قويًا جدًا، فليس لأن هذه الضرائب كانت ثقيلة جدًا، وإنما لأنها كانت مترسِّبة ومفصولة عن تكملتها الطبيعية، والمتمثلة في إدارة السيد الإقطاعي المحلية و"الأبوية".
ب. إذا كان وضع الفلاح الفرنسي "أحياناً" أسوأ في القرن الثامن عشر مقارنةً بالقرن الثالث عشر، فلأن فلاح القرن الثامن عشر كان يعاني التعسف الملَكي، وبالخصوص التعسف الجبائي، من دون لجوء ممكن إلى وساطة إقطاعية (الكتاب الثاني، الفصل 12).
ج. كما هو الحال لدى ماركس الشاب (ينظر بالخصوص المسألة اليهودية)، الفيودالية لدى دو توكفيل هي مؤسسة سياسية وفي الآن نفسه مدنية وسوسيو-اقتصادية؛ إذ من أصول الثورة أن الفيودالية تلاشت على المستوى السياسي بتدمير من النظام الملَكي، وبقيت بصفة مترسِّبة، ومن ثم على نحو لا يطاق، على مستوى المجتمع المدني.
وثمة الكثير مما يمكن قوله عن استعمال ألبير سوبول لبعض المقاطع من دو توكفيل المنزوعة السياق بعناية، في تذييله للطبعة الجديدة من كتاب **تسعة وثمانون** (Lefebvre, pp. 260, 263, 283). ينبغي للمرء إما أن يمر مرور الكرام على كتاب دو توكفيل أو أن لا يبالي بدلالة النصوص، ليقول إن كتاب **العهد البائد والثورة** *L'Ancien Régime et la Révolution* يقود إلى تأويلٍ من الصنف الذي يقترحه سوبول. والعكس هو الصحيح تمامًا.

56 B. Groethuysen, *origines de l'esprit bourgeois* (Paris: Gallimard, 1927).

57 François De Dainville, *La naissance de l'humanisme moderne* (Paris: Beauchesne, 1940).

58 هذه العبارة ترجمة للصيغة اللاتينية الواردة في النص De minimis non curat praetor والتي تعني أن القاضي لا ينبغي له أن ينشغل بالجزئيات. (المترجم)



وثمة مشكلة أخرى، إذ جرى تناول عالم "المالية" في نهاية الفصول المخصَّصة للبرجوازية، مع "برجوازية الشركات". وهذا أولًا وقبل كل شيء تفسير خاطئ على وجهَين، ذلك أن "المالية" لا صلة لها لا بالأعمال ولا البنوك، لأنها تتميز منهما تمييزًا واضحًا[59]، بل كانت منافسة لهما، حتى لو حدث تقاطع بين النشاطين. من وجهة النظر هذه، تمثل هذه الرأسمالية ذات الامتياز والمغلقة، التي كانت تعيش من إدارة مالية مملكة زراعية، نقيض رأسمالية الشركات على النحو الذي يظهر لدى جوزيف شومبيتر. لما حلَّ "المصرف" الخصوصي محل "المالية" العمومية، في محاولةٍ لإنقاذ الجهاز المالي الملَكي - وهي عملية يرمز إليها ارتقاء جاك نيكر الوزاري - فإن ذلك شكَّل علامة من العلامات المهمة لأزمة العهد البائد على مستوى البنى الاجتماعية والسياسية. من ناحية أخرى، لم تكن المالية بكل بساطة عالمًا "برجوازيًا"، فقد كانت في القرن الثامن عشر، على العكس من ذلك، هي المكان المناسب لعبور تلك المنطقة الحاسمة التي تتيح الانتقال من طبقة العوام إلى طبقة النبلاء. كانت النخبة المالية، من جباة عامّين، وأمناء للخزينة العامة، وكبراء القباضة المالية، تشتري الوظائف الديوانية من الملك، وتجعل من أبنائها برلمانيين، وتزوِّج بناتها للدُّوقات. لو لم يكن ألبير سوبول سجين خطاطته المرتبطة بالأرستقراطية "الفيودالية" - والتي تكذِّبها أنواع الدخل الأرستقراطي التي يستشهد بها في صفحات 220-224[60] - فإنه كان في مقدوره أن يلقي نظرة على هياكل ثروة كبار الموظفين الماليين، كما هو مقترح في أعمال غيه شوسيناند[61]. فقد كان الاستثمار في الوظائف والريع الحكومي، بجميع الأنواع، هما السائدين بصفة كبيرة. أما امتلاك إقطاعة فلم يكن إلا من باب العجرفة والتباهي في ذلك الإبان، أي كانت رمزًا للوجاهة والهيمنة، وليس ثروة حقيقية.

في واقع الأمر، النقطة الحساسة بامتياز في مجتمع العهد البائد هي منطقة العبور هذه - أو عدم العبور بحسب الحالات والفترات - بين ما يمكن أن يسمّى الطبقة البرجوازية الرفيعة وطبقة النبلاء العليا. بالفعل، يصعب، في مجتمع المراتب هذا، الانتقال من طبقة النبلاء الصغار إلى كبرائها، أكثر مما هو عليه الحال حين ولوج طبقة العامة في مرتبة الأرستقراطية الحاكمة بوساطة تكوين ثروة عامِّية كبيرة وبلوغ الوظائف الكبرى للدولة. إن علم الاجتماع المتشدد، والعمودي الصارم، لدى ألبير سوبول، والمتَّبع من جانب الأيديولوجيين، الرجعيين والثوريين معًا، مثل بولانفلييه وسِياس، يخفي ويتجاهل هذه الحقيقة الرأسمالية التي تبدو لي هي أصل أزمة الطبقات الحاكمة في المملكة خلال القرن الثامن عشر. صحيح، لأخذها في الاعتبار، كان من الضروري، على الأقل، دراسة دور الدولة الملَكية في المجتمع وفي أزمة هذا المجتمع. ومع ذلك، في هذا الكتاب الضخم المكوَّن من 500 صفحة تقريبًا، يظهر استبداد علم الاجتماع قويًا لدرجة أن جميع الفصول حضر فيها تحليل الحكم المطلق. علاوة على ذلك، يقدم لنا سوبول في الصفحة 253 مفتاح هذا الصمت المذهل. كانت الدولة الملَكية، في نظره، ابتداءً من لويس الرابع عشر ذيلَ "الأرستقراطية" (في مفرداته، يستعمل سوبول هذه الكلمة التي تفتقد الدقة على الدوام، للإشارة إلى طبقة النبلاء). والدليل؟ عام 1789، حيث الثورة المضادة المرغوب فيها، وحيث فارين[62] أيضًا، وفيما بعد الحرب الانهزامية التي نُظِّمت وراء الكواليس. باختصار، الدليل الكلامي الزائد والقديم على "الأسباب النهائية".

---

59 ينظر: (H. Luthy, *La banque protestante en France* (Paris: SEVPEN, 1959).
وهذه المراجعة البيليوغرافية التي أنجزها جون بوفيه:

J. Bouvier, *A.H.R.F.* (Juillet-Septembre 1962), pp. 370-371;

ينظر أيضًا:

Guy Chaussinand-Nogaret, *Les financiers de Languedoc au XVIIIe siècle* (Paris: SEVPEN, 1970).

ومقال المؤلِّف نفسه:

Guy Chaussinand-Nogaret, "Capital et structure sociale sous l'Ancien Régime," *Annales E.S.C.* (Mars-Avril 1970), pp. 463-476.

60 في واقع الأمر، كانت المبالغ المستمدة من الضرائب الإقطاعية بعيدة عن تشكيل حصة الأسد، أو حتى حصة مهمة جدًا، من مجموع هذه الإيرادات.

61 Chaussinand-Nogaret, "Capital."

62 Varennes أو الهروب إلى فارين: محاولة ملك فرنسا لويس السادس عشر وأسرته الهروب إلى فارين في ليلتَي 20 و21 حزيران/ يونيو 1791. (المترجم)



من الطريف أن نلاحظ أن سوبول، بناءً على هذا الأمر، تخلى عن إحدى أفكار ماركس الرئيسة[63] حول العهد البائد الفرنسي، وحول تاريخ فرنسا بصفة عامة، فيما يتصل بالاستقلال النسبي للدولة في هذا العهد قياسًا على طبقتَي النبلاء والبرجوازية. فالفكرة هي أيضًا وخصوصًا لدو توكفيل، والتي تعد أحد المفاهيم الأساسية[64]. لكنها تشكل من دون شك جزءًا من فكر ماركس وإنجلز لدرجة أن وريث هذا الفكر بامتياز، كاوتسكي في عام 1889، خصَّص لها الفصل الأول من تحليله لأصول الثورة الفرنسية[65]. وهذا الفصل يسبقه بالتحديد تحذير تمهيدي ضد التبسيط "السوسيولوجي" للماركسية، والذي يبدو لي أنه ينطبق تمامًا على حالة ألبير سوبول: "نحن فقط على استعداد تام لنربط التحول التاريخي بالصراع الطبقي، فلا نرى في المجتمع إلا سببَين، وطبقتَين متصارعتَين، وكتلتَين متراصتَين ومتجانستَين: الكتلة الثورية والكتلة الرجعية، الكتلة الدنيا والكتلة العليا. ولذلك، ليس هناك ما هو أسهل من كتابة التاريخ. لكن في الواقع، العلاقات الاجتماعية ليست بهذه البساطة"[66].

في الحقيقة، أدّت الملَكية الفرنسية على مدى قرون، واستمرت في الاضطلاع أكثر من أي وقت مضى خلال القرن الثامن عشر، بدور حيوي في زعزعة المجتمع القائم على المراتب. وكانت، بحكم ارتباطها بنماء الإنتاج التجاري، وعدائها القوى المحلية، وحملها الظاهرة القومية، وموازاةً مع المال بصفة جوهرية، العنصر الحاسم في الحركية الاجتماعية. وتدريجيًا، قوَّضت التضامن العمودي للمراتب وكسرته ودمرته، ولا سيما المرتبة الخاصة بالنبلاء، على المستويَين الاجتماعي والثقافي. اجتماعيًا، عبر الوظائف بالخصوص، بتشكيل طبقةٍ أخرى من النبلاء مغايرةٍ لتلك التي شهدتها الحقبة الفيودالية، والتي كانت غالبة في صفوف نبلاء القرن الثامن عشر. وثقافيًا، من خلال اقتراح نسق آخر من القيم، غير الشرف الشخصي، على المجموعات الحاكمة في المملكة، المجتمِعة تحت إمرتها من ثمة فصاعدًا: الوطن والدولة. باختصار، أحدثت الدولة الملَكية، وقد صارت مركز جذب للمال بما أنها وزّعت الترقي الاجتماعي، مع الحفاظ على إرث مجتمع المراتب، بنيةً اجتماعية موازية ومتناقضة مع الأولى، أي إنها خلقت نخبةً وطبقةً حاكمة. كان ملك فرنسا قد احتفظ بمكانته سيدًا للأسياد في المملكة، لكنه كان أولًا وقبل كل شيء هو الرّاعي العظيم لمكاتب فرساي.

من الواضح أنه لم يكن هناك، في القرن الثامن عشر، تضامن سياسي في صفوف النبلاء باعتبارهم يشكلون مرتبة اجتماعية، فقد أعادت الثورة خلق هذا التضامن من خلال المحنة، ونقلت صورتهم إلى المؤرخ. كان هذا العصر، بخلاف ذلك، مليئًا بالصراعات بين النبلاء، وكان استياء النبلاء الصغار إزاء الكبار، الذي كان أكثر شدة حتى من الازدراء العام الذي عانته العامّة، هو السبب في

---

63 نصوص ماركس وإنجلز ذات الصلة باستقلالية الدولة المطلقة بالقياس إلى البرجوازية وطبقة النبلاء مشتَّتة وكثيرة. ويمكن الرجوع إلى:
Karl Marx, *Critique de la philosophie hégélienne de l'État, 1842-1843* (Paris: Editions Costes, 1948), pp. 71-73, 166-167; Karl Marx & Friedrich Engels, *L'idéologie allemande* (Paris: Editions Costes, 1948), pp. 184-185; Friedrich Engels, "Lettre à Kautsky du 20-2-1889," *Werke*, t. XXXVII, p. 154; Friedrich Engels, "Lettre à Conrad Schmidt du 27-10-1890," *Études philosophiques* (Paris: Editions Sociales, 1951), p. 131; Friedrich Engels, Préface de 1891 à "La guerre civile en France," *Werke*, t. XVII, p. 624.

تُبطل هذه النصوص الأطروحة التي يقدمها مازوريك (Ibid., p. 89)، والتي تفيد أن ماركس وإنجلز قد تخلّيا، في مرحلة نضجهما، عن فكرة الدولة المطلقة باعتبارها حَكَمًا بين البرجوازية وطبقة النبلاء. والدليل أننا نجد هذه الفكرة في نصوص لاحقة، وخاصة في مراسلات إنجلز - كاوتسكي، في الوقت الذي طلب فيه هذا الأخير، في أثناء تحضيره لكتابه عن الصراع الطبقي في فرنسا عام 1789، مشُورة إنجلز في هذا الموضوع.

وعلى العكس من ذلك، على حد علمي، لا يوجد أي أثر للتلميح إلى دولة العهد البائد في كتابَي ماركس، **الحرب الأهلية في فرنسا** *La guerre civile en France*، و**نقد برامج غوتا وإرفورت** *La critique des programmes de Gotha et d'Erfurt*، التي يذكرها مازوريك، لكونها تشهد على نظرية ماركس الجديدة في هذا الموضوع. والحقيقة أنه وقع في خلط مزدوج، فهو ينسب إلى ماركس، فيما يخص دولة العهد البائد، نظرية لينين حول الدولة البرجوازية (تمامًا كما ينسب إلى لينين (ص 211) عبارة مشهورة من كتاب **بؤس الفلسفة** *Misère de la philosophie*: "يتقدم التاريخ من جانبه السّيِّئ"). هذا الخلط هو، علاوة على ذلك، سمة من سمات جهل مازوريك الكبير بنصوص ماركس وإنجلز. ما كنت لأفكر في إلقاء اللوم عليه لو لم يدّعِ أنه ماركسي على وجه التحديد، بينما هو يعكس كلًا من سِياس ولينين، وهذا أمر مختلف.

64 قرأ ماركس بتأنٍّ كتاب **الديمقراطية في أميركا** *La Démocratie en Amérique*، الذي يذكره منذ عام 1843 في **المسألة اليهودية** *la question juive*.

65 K. Kautsky, *La lutte des classes en France en 1789* (Paris: Jacques, 1901).

ناقش كاوتسكي هذا الكتاب بإسهاب مع إنجلز. ينظر مراسلاتهما ما بين عامي 1889 و1895 (*Werke*, t. XXXVII-XXXIX).

66 Kautsky, p. 9.



إصدار مرسوم عام 1781[67]. من جانب النبلاء الصغار، نبلاء السيف، كان العداء للمال، ومحدَثي النعمة، والحركية الاجتماعية، عداءً في حد ذاته للطبقة الحاكمة التي شكَّلها النظام الملَكي. في هذا الصدد، يعتبر كتاب فارس الرماية[68]، إحدى الشهادات الأكثر إثارة للاهتمام في ذلك الإبان.

لكن لم يكن هناك أيضًا، في القرن الثامن عشر، أي تضامن في صفوف ما يمكن تسميته، بدلًا من طبقة النبلاء الكبار، طبقة النبلاء الحاكمة أو الأرستقراطية، بالمعنى الصحيح للكلمة؛ لأن هذه الأخيرة ضمت، بفعل ظروف تكوينها ووظيفتها، عناصر متباينة جدًا: عائلاتٌ "فيودالية" عريقة شكلت، من حيث التراتبية الاجتماعية، مرجعيةً تاريخية وعلى مستوى رغد العيش أيضًا، ونبلاءُ عسكريون كبار متشوقون لاستعادة المجال الذي خسروه تحت حكم لويس الرابع عشر، وأساقفةُ البلاط، وقضاةٌ متمردون أو متحوِّلون في خدمة الملك، وأصحابُ أموال حديثو العهد بالنعمة ومتحالفون مع أكبر العائلات، ووُكلاءُ وأعضاءٌ في البيروقراطية العليا داخل فرساي، أي كل ما سمِّي "نبلاء البلاط" الذين أثاروا عداءً شاملًا لدى بقية مراتب المجتمع[69]، والذين تفكّكوا في واقع الأمر، وانقسموا إلى فئات وفِرق قد يسعى المرء عبثًا إلى تحديدها من حيث المصالح المادية. وبالطريقة نفسها، كان النبلاء الكبار، عندما لا يجري استدعاؤهم إلى المناصب العليا في فرساي، يعيشون خارج البلاط ويهيمنون على حضارة الترف التي كانت في تصاعد كبير، ويمضون حياتهم، من خلال المعارضة البرلمانية، في مواجهة رجال فرساي وممثلهم المحلي، الوكيل. لكن هذا الوكيل كان ينتمي إلى البرلمان، في تسع حالات من أصل عشر[70].

لذلك يجب الإقرار بأن المواقف السياسية والثقافية لهذه الأرستقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر، والتي من الواضح أن مداخيلها كانت تعتمد على الأرض بدرجة أساسية (وهذا لا يعني أنها مداخيل "فيودالية")، لا تتقاطع مع أي تجانس اجتماعي أو اقتصادي، فيما إذا كانت هذه المجموعة أو تلك قد صارت رأسمالية، أو أنها لا تزال فيودالية، أو ببساطة مالكة للأرض. ما يمكِّن من تحليل هذه النخبة السياسية المترَفة هو موقفها، أو طموحها، قياسًا على السلطة، وعلى نحوٍ وثيق فيما يتعلق بآلية الحركية الاجتماعية التي أقامتها هذه السلطة. من خلال الوظائف، والارتقاء إلى مصاف النبلاء والمركزية الملَكية، أخضعت الدولة المجتمع المدني بكامله، ومجموع الثروة البرجوازية، في مقابل ذلك الارتقاء. وقد رتّب لويس الرابع عشر، بحذر شديد، نظام "النخب المتنافسة" هذا، وفق مصطلح لويس بيرجيرون[71]. لكن موته أعطى إشارة إلى معركة حيوية جدًا لدرجة أن الرهانات صارت في الوقت نفسه سياسية واجتماعية واقتصادية. وإذا كانت الدولة الملَكية قد امتصّت ثروة المملكة، فإنها أعادت توزيعها أيضًا.

من هذا الجانب، وبعلاقة مع السلطة، يظهر القرن الثامن عشر بلا شك مثل فترة "رد فعل أرستقراطي"، بشرط استخدام مصطلح "أرستقراطية" بمعناه الحقيقي، أي النخبة الحاكمة سياسيًا. لدينا في الواقع، العديد من الشهادات الأدبية في مذكرات ومراسلات ووثائق إدارية تعود إلى ذلك الوقت، لكن هذه الظاهرة يمكن أن تشير إلى حقائق مختلفة جدًا.

---

67 عن هذا الصراع بين طبقتَي النبلاء الصغار (نبلاء السيف) والنبلاء الكبار "نبلاء المال"، ينظر هذا المرجع القيم:
E.G. Léonard, *L'armée au XVIIIe siècle* (Paris: Plon, 1958).

68 P.A. de Sainte-Foix Arcq, *La noblesse militaire ou le patriote français* (Paris: Imprimerie de la noblesse commerçante, 1756).

69 راجع في المؤلَّف المذكور لجون ميار (ص 908) هذا الاقتباس لصاحبه لوز دي بوكور Loz de Beaucours، وهو آخر محامٍ عام في برلمان (محكمة) منطقة بروتانيا: "هذه هي ملاحظة الكونت دي بوات Comte de Buat، لأن نبلاء البلاط كانوا دائمًا هم العدو الأكثر صراحة والأشد خطورة من النبلاء الآخرين".

70 ينظر:
Meyer, p. 987; V. Gruder, *Royal provincial intendants: A Governing Elite in Eighteenth Century France* (New York: Cornell University Press, 1968).

71 L. Bergeron, "Points de vue sur la Révolution française," *La Quinzaine* (Décembre 1970);

ينظر أيضًا للمؤلِّف نفسه:
"L'analyse nuancée et intelligente du problème des élites françaises à la fin du XVIIIe siècle," in: *Les Révolutions européennes et le partage du monde*, Coll. Le Monde et son histoire (Paris: Bordas-Laffont, 1968), t. VII, pp. 269-277.



هل يتعلق الأمر بإغلاق باب طبقة النبلاء فيما يتعلق بدخول الفئات العليا من الطبقة الثالثة في صفوفها، وبنوعٍ من احتكار النبلاء للوظائف الكبرى والدولة، مما قد يجعلها تعود إلى ما فقدته تحت حكم لويس الرابع عشر، أي وضعها الأرستقراطي؟ هذه هي الفرضية التقليدية[72] التي لها ميزة تفسير الإحباط والطموح البرجوازيين في نهاية القرن. لكن بقدر ما يمكننا تقدير الأمور اليوم[73]، فإنها لا تستند إلى دليل إحصائي. فقد عاد بيْعُ مناصب أمناء الملك، الذي انخفض بصفة حادة منذ وفاة لويس الرابع عشر إلى الخمسينيات من القرن الثامن عشر، عودةً قوية في النصف الثاني من هذا القرن، مثلما عادت في الوقت ذاته الاحتياجات المالية للدولة. أما بالنسبة إلى البرلمانيين، لا تشير أعمال فرانسوا بلوش[74]، ولا تلك التي أنجزها جون إجريت[75]، إلى أي تغييرات كبيرة في انتدابهم مقارنة بالقرن السابع عشر. وبتتبُّع جون إجريت يتضح أنه من بين 757 عضوًا في 13 برلمانًا ومجلسَين سياديَّين في العقدَين الأخيرَين من العهد البائد، بلغ عدد الوافدين الجدد 426 شخصًا: من هذا المجموع، ما يقرب من مئة شخص خرجوا من صفوف العامّة، وكثير منهم كانوا في عداد النبلاء الجدد. ينبغي لهذه الأرقام، حتى تتّضح وضوحًا تامًا، أن تكون قابلة للمقارنة بأرقام أخرى، على مدى فترة طويلة، فهي تشير على الأقل إلى غياب دليل على التحجر الاجتماعي في انتداب البرلمانيين، والشيء نفسه بالنسبة إلى الوكلاء. فالبيانات التي قدّمتها مؤخرًا فيفيان غرودر[76] تشهد فعلًا على هذا الاختيار القائم على أساس التمييز الذي يخدم مصلحة النبلاء (مع اختلافات مهمة في عدد أجيال طبقة النبلاء)، لكن هذا التمييز تقلص في القرن الثامن عشر، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الوكلاء المنحدرين من "المالية" (أي النبلاء الجدد). وماذا عن الانتداب الكنسي؟ 90 في المئة كانوا فعلًا من النبلاء في الفترة 1774-1790، لكن هذه النسبة مثلت 84 في المئة في الفترة 1682-1700[77]. ونلاحظ الشيء نفسه بالنسبة إلى الوزراء: كل وزراء لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر كانوا من النبلاء تقريبًا [78]، وجميع الذين خدموا لويس الرابع عشر كانوا هم أيضًا نبلاء، بغض النظر عن قول سان سيمون، الذي يستشهد به ألبير سوبول بصفة صريحة (ص 250). بقي الجيش قلعة حصينة لذلك التمييز الذي استفاد منه النبلاء، لكنه لم يكن قط، قبل الثورة والعهد الإمبراطوري (عهد نابليون)، معبرًا للارتقاء البرجوازي. فمن جنرالات لويس الرابع عشر الذين أحصاهم أندريه كورفيزييه[79]، لم يكن منهم من ذوي الأصول العامّية إلا قلة قليلة. وبتتبُّع إميل غيوم ليونار[80]، نرى أن اكتساح أبناء الجُباة للدرجات العليا تصاعد منذ نهاية عهد لويس الرابع عشر، زمن الحرب الطويلة مع أوروبا والإفلاس المالي، واستمر هذا التطور في القرن الثامن عشر، إذ يسّره ارتفاع سعر الشراء، وخصوصًا تكاليف صيانة الفيالق، مما أثار عداء النبلاء "القدامى" ضد "كولونيالات المستعمرات"

---

72 ينظر بالخصوص كتاب: E. Barber, *The Bourgeoisie in the Eighteenth Century France* (Princeton: Princeton University Press, 1955).

73 أرجِعُ هنا إلى مقال غير منشور، مع الأسف، لصديقي دافيد بيان D. Bien، الأستاذ بجامعة ميشيغان: "Social Mobility in Eighteenth Century France".

74 بالخصوص:
F. Bluche, *L'origine des magistrats au Parlement de Paris au XVIIIe siècle (1715-1771)* (Paris: Les Belles Lettres, 1956); F. Bluche, *Les magistrats du Parlement de Paris au XVIIIe siècle (1715-1771)* (Paris: Les Belles Lettres, 1960).

75 بالخصوص:
J. Egret, "L'aristocratie parlementaire à la fin de l'Ancien Régime," *Revue historique* (Juillet-Septembre 1952), pp. 1-14.

76 Gruder, 2e partie.

77 انطلاقًا من الجدول الذي وضعه دافيد بيان في المقال المذكور آنفًا. ينظر أيضًا هذا الكتاب الذي يشدد، في حقيقة الأمر، على تقدم أبناء "طبقة نبلاء السيف" القديمة على حساب فئات النبلاء الأخرى:
N. Ravitch, *Mitre and Sword* (Paris/ La Haye: Mouton, 1966).

78 F. Bluche, "L'origine sociale du personnel ministériel français au XVIIIe siècle," *Bulletin de la Société d'Histoire moderne*, série 12, no. 1 (1957), pp. 9-13.

79 A. Corvisier, "Les généraux de Louis XIV et leur origine sociale," *Bulletin du XVIIe siècle* (1959), pp. 23-53.

80 Léonard, *L'armée*, ch. 9, "La question sociale et l'argent dans l'armée. Le rêve d'une noblesse militair."



ونبلاء البلاط، لكن ليس القدامى بالضرورة، فالهجوم كان موجهًا أكثر ضد المال والثروة والدولة المتواطئة، وليس ضد العامّة. وبفعل هذا التمزق الناجم عن الهجمات المتعددة الاتجاهات التي تسبب فيها هذا الصراع بين النبلاء، بادر النظام الملَكي إلى اتخاذ تدابير في عامَي 1718 و1727، أعادت تأكيد احتكار النبلاء للدرجات العسكرية، وكذلك عمل مرسوم تشرين الثاني/ نوفمبر 1750، على إجلال الخدمات العائلية والشخصية التي استفاد منها كبار قدماء العسكريين، وهو أحد أشكال وسام الشرف الذي رأى النور بعد نصف قرن.

ولذلك، وإلى أن نعلم المزيد عن هذه المسألة، لا توجد دلائل على التضييق الاجتماعي على طبقة النبلاء نفسها، فقد استمر النظام الملَكي، وقد تعرض لضغوط متزايدة بسبب احتياجاته المالية، في رفعِ أمناء الملك الجدد، والبرلمانيين حديثي العهد، والعسكريين المجرَّبين، إلى مصاف النبلاء، كما عمل النبلاء القدامى على تزويج أبنائهم ببنات أرباب المالية. وتشهد مسارات موضوعية أيضًا، مثل تسريع بيع الإقطاعات، على هذا الاتجاه السائر نحو الاندماج المستمر للفئات العليا من الطبقة الثالثة في طبقة النبلاء. من الممكن، بل ومن المحتمل، على الرغم من صعوبة إثبات ذلك، أن يكون هذا الاندماج بطيئًا، أخذًا في الاعتبار وتيرة نمو ثروات البرجوازية وطموحاتها. هذا هو الانطباع الذي تركته دراسة جون ميار[81] الذي يقارن بين الدينامية الاقتصادية للنخب البرجوازية في منطقة بروتانيا والعدد المحدود نسبيًا للذين انتسبوا إلى طبقة النبلاء خلال القرن الثامن عشر. حتى لو كان هذا صحيحًا على المستوى الوطني، فذلك سبب إضافي لعدم فصل الدراسة السوسيولوجية للطبقات المهيمنة في العهد البائد عن تحليل موقع الاتصال بين العوام والنبلاء، سواء كان هناك مرور من مرتبة اجتماعية إلى أخرى، أو وقوف مرتبة في وجه أخرى. والراجح أنه في القرن الثامن عشر، كان خط الارتقاء السحري هذا قد أصبح متصلبًا كثيرًا بحيث لم يعد يلبّي الطلب المتزايد، لكنه كان أيضًا مرنًا وفاسدًا جدًا لدرجة أنه لم يعد يستحق الدفاع عنه[82].

وعلى أي حال، الأكيد هو أن الارتقاء إلى مصاف النبلاء من خلال الملك والمال في القرن الثامن عشر، أثار احتجاجًا طويلًا من النبلاء "القدامى" الذين تحرَّر نداؤهم بوفاة لويس الرابع عشر. والحال أن ما يسميه المؤرخ "رد الفعل الأرستقراطي" يمكن أن يكون مجرد صراع شرس داخل نخب العهد البائد بين النبلاء الأُصلاء والنبلاء الدُّخلاء، وأن يترجم مقاومة النبلاء القدامى نسبيًا، الذين غالبًا ما أصابهم الفقر، لهذا السعي الرامي إلى تأسيس طبقة حاكمة عبر المال، وبوساطة الدولة. وكما يلاحظ دافيد بيان، فإن مرسوم 1781 الشهير لم يكن موجهًا ضد العامّة، بل ضد النبلاء الذين لم يتوفروا على الدرجات الأربع[83] لطبقة النبلاء. كان من طبيعة مجتمعات المراتب أن تثير تقديس التمايز، ذلك أن المسألة التي هيمنت على نخب القرن الثامن عشر لم تنحصر فقط في: برجوازي أم نبيل؟ ولكن في: نبيل أصيل أم نبيل دخيل؟ والأكثر من ذلك، متى دخل هذا النبيل إلى مصاف النبلاء؟ ومهما يكن من أمر، فإن الظاهرتين اللتَين تشكلان، من ناحية أولى، ضغطًا برجوازيًا قويًا على بوابةٍ اجتماعية مزدحمة على نحوٍ متزايد، وانتقائية أكثر فأكثر، وربما على نحو متناسب، ومن ناحية أخرى، الصراع الذي ينطلق بمجرد تجاوز الخط المذكور بين مختلف فئات طبقة النبلاء، ليستا متناقضتَين، فهما متكاملتان؛ فكلاهما يعبِّران عن سوء التوافق المتزايد في الآلية الضيقة نسبيًا للحركية الاجتماعية التي نظمها الحكم المطلق، في إطار مجتمع المراتب. وسوء التوافق هذا هو كميٌّ بكل تأكيد، باعتبار الرخاء الذي شهده القرن، ولكنه أيضًا سوء توافق كيفي، بما أن الوضع الوحيد الذي اقتُرح على

---

81 Meyer, *La Noblesse*; Notamment t. 1, pp. 331-442.

82 حفَّز الطلب أيضًا بلوغ سن الرشد لجيل ضخم، ما بين عامي 1750 و1770. ينظر:
B. Panagiotopoulos, "Les structures d'âge du personnel de l'Empire," *Revue d'histoire moderne et contemporaine* (Juillet-Septembre 1970), pp. 442 et sq.

83 تعني الدرجات الأربع لطبقة النبلاء les quatre degrés de noblesse الانتساب بالدم إلى هذه الطبقة منذ أربعة أجيال، من دون أثر للارتقاء إلى مصافها عبر المال أو الوظائف. (المترجم)



الثروات العامّة هو الاندماج في الدولة وحاشيتها وجهازها الإداري وجيشها وقَضائها. لذلك لا يوجد سبب يدعو إلى الاستغراب إذا كانت كل الفئات المهيمنة قد أعطت الصراع على السلطة نوعًا من الأولوية، وإذا كانت، من وجهة النظر هذه، الصراعات في صفوف النبلاء من أجل وضع اليد على الدولة - لا سيما بين برلمانات الأقاليم والإدارة الملَكية – قد تحكمت في نبرة الحياة السياسية، وتسبَّبت في معاودة طويلة وعامّة للأزمة الهائلة التي شهدتها نهاية القرن. لقد أنجبت الدولة الاستبدادية صُنّاع سقوطها.

فالأمر إذًا لا يشكل انغلاقًا افتراضيًا للنبلاء ولا عِداءً شاملًا كنّته للبرجوازية، باسم "فيودالية" خيالية، واللذين يمثلان، في نظري، المفتاح الأساسي لأزمة القرن الثامن عشر السياسية والاجتماعية. إنه، على العكس من ذلك، انفتاح واسع قياسًا على تماسك المرتبة الاجتماعية، وضيق جدًا بالنسبة إلى الازدهار الذي شهده القرن. دخل هذا الإرث المزدوج الكبير لتاريخ فرنسا، مجتمع المراتب والحكم المطلق، في صراع بلا حل. واستطاع لويس الرابع عشر التحكم في مسار ارتقاء النخب وتنافسها داخل مجتمع المراتب هذا، ليجعل منها مبدأ بناء الدولة. لكن عجز لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر عجزًا شديدًا عن ذلك، فقد أمضيا وقتهما، وهما متأرجحان على الدوام بين الوفاء للتضامن الإقطاعي القديم ومتطلبات العقلانية الاجتماعية والإدارية الجديدة، وأسيران لنمطين متناقضين من التراتبية والحركية الاجتماعية، في التنازل لهذا الفريق، ثم للفريق الآخر، أي في الانخراط في الصراعات المتعددة التي مزقت النخبة الحاكمة. ولذلك دعّما ماشو ثم شوازول، وموبيو ثم تورغو، وجرّبا كل السياسات، من دون السير بها حتى النهاية. ففي كل مرة كان عمل الدولة يثير عداءً شديدًا من جزء كبير من النخب الحاكمة، من دون أن نجدها معًا أبدًا، في جانب واحد، لا من أجل استبداد مستنير، ولا من أجل إصلاح ليبرالي. في القرن الثامن عشر، كانت هذه النخب حاكمةً ومتمردةً في الوقت ذاته. في الواقع، عملت هذه النخب على تسوية نزاعاتها الداخلية على حساب الحكم المطلق، الذي أقبره في نهاية المطاف لومينيه دي بريان عام 1788. حتى أزمة عام 1789 لم تَعُد وحدتها، إلا في مخيال منظِّري الطبقة الثالثة، فلم يكن اندلاع الثورة، عبر ما يسمى "الثورة الأرستقراطية"، ولا سلوك العديد من النواب النبلاء في المجلس التأسيسي الوطني، ولا عمل هذا المجلس نفسه، واضحًا من دون الإشارة إلى أزمة السلطة والنخب هذه خلال القرن الثامن عشر. إذا كانت الثورة الفرنسية - مثل كل الثورات - قد واجهت، على الأقل في بداياتها، مقاومات مشتّتة جدًا وسيئة التنسيق، فذلك لأن العهد البائد كان قد قُتل قبل إطاحته. فالثورات تتميز، قبل كل شيء، بضعف السلطة التي تسقط، وبعزلة هذه السلطة، وبالتجديد الملحمي لتاريخها. من هنا جاءت إعادة البناء الثوري للعُدار الأرستقراطي الذي يشكِّل، على النقيض من ذلك، فهمًا جديدًا للقيم الاجتماعية، ورسالةً هائلة، محرِّرة وفي الآن ذاته مخادِعة مرة أخرى، وسيكون من الخطأ العمل بهما في التحليل التاريخي.

في أزمة النخب هذه، يبقى ربما أن ننظر في الدور الذي أدته التمايزات الثقافية، أو التوحيد. هذه مشكلة هائلة غير واضحة بما فيه الكفاية، مثلما هو حال ميدان علم الاجتماع التاريخي المهتم بالثقافة. ما هو واضح، على الأقل، هو أن نبلاء فرساي والمدن، مثل البرجوازية المتعلِّمة، كانوا يقرؤون الكتب نفسها، ويناقشون ديكارت ونيوتن، ويصرخون على مصائب مانون ليسكوت، ويحتفلون بالرسائل الفلسفية أو بقصة إيلوزا. فالبديل السياسي خلال القرن الثامن عشر أخذ مكانه تدريجيًا داخل المجتمع المتعلِّم، وليس عند الحدود الاجتماعية بين المراتب. في مقابل المطلب البرلماني والليبرالي، رسم فولتير، بعبقريته، تصورًا إصلاحيًا للنظام الملَكي، تعارض قليلًا مع سلطة الملك، وكثيرًا مع المجتمع المدني، ومع اللامساواة منذ الولادة، والإكليروس، والديانة المؤسَّسة على الوحي. فقد نظَّر الفيزيوقراطيون لمجتمع من ملّاك الأراضي، يكون من واجبه دعم الاستبداد المستنير. وكل هذه الخيارات الثقافية والسياسية لا تتقاطع مع الانقسامات الاجتماعية، بل بالعكس، وبصورة تدريجية، نسجت حياةُ الترف، والأكاديميات، والجمعيات الماسونية، والمقاهي والمسارح، وباختصار المدينة، بعد البلاط، مجتمعًا تنويريًا وأرستقراطيًا إلى حد بعيد، ومفتوحًا على موهبة العامّة وأموالها. ومجتمع النخب هذا، استبعد، مرة أخرى، الطبقات الشعبية وكذلك الغالبية العظمى لنبلاء المملكة. وهذا المزيج المتقلب والمغري من



الذكاء والمكانة، ومن الفكر والعجرفة، عالَمٌ قادر على انتقاد كل شيء، بما في ذلك ذاته بالخصوص، فيقود من حيث لا يدري تغييرًا عميقًا على مستوى النخب والقيم. وكما لو كان الأمر صدفةً، اضطلع هنا النبلاء الدُّخلاء، من أصحاب الزي، والمال بالخصوص، بدور أساسي، حيث مدّوا جسرًا بين العالم الذي خرجوا منه والعالم الذي ولجوه، وهي شهادة إضافية على الأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع المحوري من المجتمع الفرنسي، الذي يتلمَّس الطريق نحو مؤانسةٍ "برجوازية"، عبر هذه السخرية المتضمنة لجلد الذات نوعًا ما، التي رافقت الشعور المزدوج بغرابتها ونجاحها.

خصص ألبير سوبول لهذا التضامن الأفقي لمجتمع التنوير ثمانية عشر سطرًا (ص 279)، هي بمنزلة استدراك موجز للتفسيرات الطويلة المكرَّسة لِـ "الأيديولوجيا الأرستقراطية" أو لِـ "الفلسفة" البرجوازية - كان ينبغي طبعًا أن يستمد العالم الثقافي أيضًا مبادئه التصنيفية من الصراع الأرستقراطي/ البرجوازي! ثم نقع في تبسيط فوق المعتاد، حيث يدفع الجهل بالنصوص والأعمال إلى تسطيح التحليل، فيظهر مونتسكيو ببساطة مثل بطل "رد الفعل البرلماني والفيودالي"، كما لو تعلق الأمر بالشيء نفسه. استعمل سوبول مؤلَّف لويس ألتوسير[84]، لكن ببتر كل التحليل الذي عرضه مونتسكيو عن الحداثة، تمامًا مثلما نقل مقال دنيال ريشيه[85]، لكن ليقلب معناه. لم يستطع سوبول أن يفهم وجود صلة جدلية بين الامتياز والحرية في تطور المجتمع الفرنسي. فقد شكلت التصورات الأيديولوجية لمرحلة 1789-1793، بطريقة مضمنة هنا أيضًا، مقياسًا كونيًا للتاريخ. وفي مواجهة هذا الفكر الأرستقراطي، بقي له أن يبتكر تيارًا معاكسًا "برجوازيًا": بكل بساطة "الفلسفة والفلاسفة". وبالمناسبة، نعلم أن "البرجوازية الصناعية لم تكن قد تطورت بعدُ بما يكفي لكي يُتَرجم بروزُها على المستوى الأدبي: كان من الضروري انتظار القرن التاسع عشر" (ص 277). لكن، بخلاف ذلك، بالنسبة إلى البرجوازية غير الصناعية، كُثرٌ هم المتحدثون بلسانها الذين لا يضاهون! فولتير، ودالمبير، وروسو (الذين اشترك معهم، بطبيعة الحال، المتسرْوِلون فيما بعد، رفقة البرجوازية)، وكوندورسيه؛ باختصار، يتعلق الأمر بِـ "التنوير"، الذي انفلت من أي عدوى أرستقراطية، واستعاد كرامته الفائقة باعتباره منبئًا بالثورة البرجوازية والشعبية. لا يشجع مثل هذا المزيج الهائل من وجوه التقريب والكلام الفضفاض على التعليق النقدي. دعونا نذكر مرة أخرى التناغم النهائي (ص 381)، الذي كان من شأنه أن يعجب فلوبير: "كان جمهور التنوير متعددًا، مثلما كان الفلاسفة متعددين. لكن الفلسفة واحدة وتبقى كذلك".

هكذا، بوساطة صوت ألبير سوبول المتأخر، ولكن الوفي، تكون الثورة الفرنسية قد وصفت وضع الاحتضار أو حالة ما قبل ولادة الشخصيات التاريخية العظيمة التي ستتوِّجها أخيرًا: الأرستقراطية "الفيودالية"، والبرجوازية التي لم تكف عن الصعود، والفلاحون المناهضون للفيودالية، والمتسرْوِلون القادمون. وسوف يُرفع السِّتار عن الاحتفال الكبير، فدعونا نقترح على ألبير سوبول أن يُعَنْوِن مجلده الثاني: "ذكريات ثوريٍّ".

III

مع كلود مازوريك، ندخل عالَـمًا أقل عفوية. يفقد الأسلوب كل نضارته، ويصبح الوعظ أو النقد متشددًا. يتكون الجزء الثالث من الكتيِّب[86] من مقال سبق نشره في مجلة **الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية**[87]، والمخصص لهذه "الثورة الفرنسية" التي نشرتُها قبل خمس سنوات رفقةَ دنيال ريشيه. لكن التطورات المضافة إلى المقال الأصلي تكاد تكون ذات طابع سياسي أو أيديولوجي بصفة حصرية، وهذا ما يفسر وجود بعض المشكلات.

---

84 L. Althusser, *Montesquieu: La politique et l'histoire* (Paris: PUF, 1959).

85 D. Richet, "Élites et despotisme," *Annales E.S.C.*, no. 1 (Janvier-Février 1969), p. 3.

86 Mazauric.

87 *Annales Historiques de la Révolution Française* (1967), pp. 339-368.



أولًا، ليس من المعتاد أن يرد مؤلِّف الكتاب على انتقاداته؛ إذ بمجرد كتابته ونشره، يدافع الكتاب عن نفسه (أو لا يدافع)، فالأمر موكول إلى القراء، فأن ينشر المرء كتابًا معناه أن يُخضعه للنقد. ولذلك بدا لي من غير اللائق مناقشة مراجعةِ مازوريك الببليوغرافيةِ، لكن، وقد كتب هذا الأخير عن كتابنا، فإنه منَحَني من هنا بالذات الحق في الكتابة، ولا يعني هذا أن ردّي يسرُّني، لأنه في العمق، ليس من اللُّطف نقد النقد، ولا الاستسلام لنرجسية المؤلف بخصوص كتاب تقادم أصلًا، ما يهمُّني على الأقل، أنني قد لا أعيد كتابته بالطريقة نفسها اليوم. ولكن بما أنني، في هذه الفرضية، أفضّل أن أميل إلى تصعيد قضيتي تجاه المدعي العام، وأن أكون، إذا جاز لي القول، "تحريفيًا" أكثر فأكثر، فقد يكون من المفيد أن أناقش، بدلًا من الكتاب، بعض القضايا التي وردت في نص مازوريك.

وثمة متطلب أخير: كيف نتعامل مع هذا النص الكئيب الذي لا هو بالعِلمي الصرف ولا بالسياسي المحض؟ كيف، وحتى لماذا، نرُدّ على كاتب يتهم كِتابًا عن تاريخ الثورة الفرنسية بكونه معاديًا للشيوعية، ومعاديًا للسوفيات، ومعاديًا حتى للقومية؟ إذا كان مازوريك يقصد بهذا أن أي تاريخ للثورة يجب أن يشهد، في نظره، على الثورة الأخرى، وأنَّ تبيين هذه الغاية الضمنية هو حجر الزاوية في النزعة الوطنية، فنحن هنا بالضبط في هذه الغائية الأخلاقية التي تمثل ضمير المؤرخ، والتي لا تستحق، مع ذلك، دقيقةَ نقاشٍ واحدة، تحت هذا الغطاء الفطري. إذا كان يشير ببساطة إلى أن أي مؤرخ للثورة الفرنسية يمتلك منطلقات ذات طبيعة وجودية وسياسية، قياسًا على موضوع دراسته الذي نستبطن من خلاله، جميعًا، الصراعات، بطريقة ما، فهو لا يقول شيئًا يذكر، مما يعفينا من أي مناقشة. عند قراءته، يتضح أن مازوريك، وأنا من جهتي، لا نُصدِر الحكم نفسه على العالم الراهن، وأن هذا يتضمن ربما بعض العواقب على إعادة صياغتنا الذاتية للماضي. التاريخ الذي يُكتب، بطبيعة الحال، لا يزال هو التاريخ، لكن إذا سقطنا في نسبيةٍ تامة من شأنها أن تجعل من الحاضر خطًا فاصلًا لمختلف قراءات الماضي، فينبغي للمرء أن يحاول فهم الوساطات الفكرية التي من خلالها تعمل تجربة المؤرخ وميولاته على شق الطريق في مجموع التآليف. يتعلق الأمر بفرضياته ومنطلقاته الممهّدة لتقديم الدليل. وفرضيات مازوريك ومنطلقاته تبدو لي مشابهة لتلك التي نجدها لدى سوبول، وأكثر عُقمًا على الإطلاق في حقيقة الأمر، للأسباب الموضحة سابقًا. فهي تقضي، بوساطة ماركسيةٍ متلاشية، باستبطان الأيديولوجيا الثورية لمرحلة 1789-1794 وفقًا لسُلَّمٍ ضمنيٍّ من القيم، حيث تكون درجة المشاركة الشعبية في الحدث بمنزلة نقطة مرجعية بالنسبة إلى تعاطف المؤرخ وآماله. من الواضح أن نقطة البداية لديّ هي عكس ذلك؛ إذ ترتبط بفرضية مفادها أن الأحداث الثورية، بطبيعتها، هي أحداث ذات "حمولة" أيديولوجية بالغة القوة، تؤدّي فيها (أي في هذه الأحداث) وظيفةُ القناع، التي تمارسها الأيديولوجيا فيما يتعلق بالمسارات الحقيقية، دورًا بالغًا. كل ثورة هي قطيعةٌ مُزلزِلةٌ للأذهان، ولكن أيضًا، في واقع الأمر، إحياءٌ هائل للماضي. إن الواجب الأول للمؤرخ هو تبديد الوهم المؤسّس والغائي الذي يقيِّد الحدث الضخم والفاعلين فيه وورثته. يمكن المرء بالطبع أن يجادل إلى ما لا نهاية فيما إذا كان منطلق مازوريك ثوريًا، ومنطلقي أنا محافظًا. من الناحية الفكرية، أعتقدُ أن المسألة لا معنى لها. لكن أَفْضل شيء هو التمسك بما يحتويه نص مازوريك من تحليل تاريخي وتطويق الخلافات حول أسئلة محدَّدة.

شخصية ميتافيزيقية: "الثورة البرجوازية"

دعونا ننطلق، إذا صح التعبير، من مفهوم "الثورة البرجوازية". إنه يوفر نقطة ارتكاز للتفسير التاريخي للأحداث الفرنسية، وذلك بتقديم تصورٍ مفاهيميٍّ عام يجعل من الممكن احتواء تعدد المعطيات التجريبية ووفرتها، ومختلف مستويات الواقع. يشير هذا المفهوم كذلك إلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - الأيديولوجية. على صعيد الاقتصاد، من المفترض أن تكون الأحداث التي وقعت في فرنسا بين عامي 1789 و1799 قد أدت إلى تحرير قوى الإنتاج، وولادةٍ أليمة للرأسمالية. وعلى المستوى الاجتماعي، تعكس هذه الأحداث انتصار البرجوازية على الطبقات القديمة التي تمتعت بِـ "الامتيازات" خلال العهد البائد. وتمثل



أخيرًا، من الناحية السياسية والأيديولوجية، ظهورَ سلطة برجوازية وفوزًا لـ "التنوير" على قيم العصر السالف ومعتقداته. جرى التفكير في الثورة، وقد تأطرت داخل هذه "الاتجاهات" التاريخية الثلاثة، ليس باعتبارها قطيعة أساسية بين الما قبل والما بعد فحسب، ولكن أيضًا بوصفها نتيجة حاسمة وعنصرًا مؤسِّسًا لهذه الاتجاهات. وتتدرج كل مستويات التفسير الثلاثة في مفهوم فريد، هو مفهوم "الثورة البرجوازية"، كما لو أن قلب الحدث، وسمته الجوهرية، كان ذا طبيعة اجتماعية. وهذا الانسلال النظري حدث من خلاله الانتقال الخادع والدائم في الكتابات التاريخية الفرنسية، من ماركسيةٍ قائمة على مفهوم "نمط الإنتاج" إلى ماركسيةٍ مختزلة في الصراع الطبقي. إن مثل هذا النوع من التفسير لم يعمل سوى على تحريف تأويل الثورة الفرنسية من داخلها، عبر العودة إلى هذه الكتابات التاريخية التي بلورت، من سِياس إلى برناف، قبل ماركس وعلى سبيل المثال الثورة الفرنسية، مفهومَ الصراع الطبقي. من خلال هذا الاختزال الماركسي، الذي صار هنا مجرد محطةٍ للعودة إلى الأصول، ووسيلةٍ للإطناب والتماثل، أعاد سوبول ومازوريك اكتشاف الأيديولوجيا التي تغذَّيا منها، والتي ليست ذات طبيعة نظرية، وإنما شبه عاطفية بالنسبة إلى الأول، وسياسية بالنسبة إلى الثاني؛ تمجيد الجدلية المتكافئة، ومن ثمّ غايتها الدائمة، الكامنة في قلب حاضرنا، والحية من ثمة فصاعدًا مثل إرث مزدوج ولصيق.

في واقع الأمر، لا يتوافق التصور الماركسي من حيث نمط الإنتاج، ولا التفسير انطلاقًا من الصراع الطبقي كما خاضه الفاعلون في الحدث، مع التحقيب القصير للثورة الفرنسية، ولا مع التقطيع الزمني لمرحلة 1789-1799، ولا حتى مع مرحلة 1789-1794.

إذا تحدثنا عن استبدال "نمط الإنتاج الفيودالي" بِـ "نمط الإنتاج الرأسمالي"، فمن الواضح أننا لا نستطيع تأريخ التغيير باعتباره مرتبطًا بحدث تاريخي ممتد على مدى سنوات قليلة. لا يمكنني، في إطار هذا المقال، الدخول في نقاش مستفيض حول طبيعة العهد البائد[88]. لكن هذ النقاش يسلط الضوء، بغض النظر عن المعنى الذي يكتسيه مفهوم "النظام الفيودالي" أو "الفيودالية"، على فكرة الانتقال ذي الطبيعة السوسيو-اقتصادية والزمنية الممتدة في الوقت ذاته. وبناء عليه، يكون من التعسف قطع الثورة عن "منبعها"، وربطها، على مستوى المسار الاجتماعي الموضوعي، بدلالة القطيعة الجذرية التي منحها إياها الفاعلون المباشرون. صحيح أن النموذج المفاهيمي "لنمط الإنتاج الفيودالي" لا يتعارض مع الفكرة القائلة بأن القرن الثامن عشر في فرنسا شهد ظهورَ ظروفِ تصفية هذا النمط، لكن سيكون من الضروري، من جراء ذلك، توضيح الكيفية التي نتحقق من خلالها من الفرضية المضمَّنة في هذا النمط، بمعنى كيف منعت، مثلًا، الحقوقُ الفيودالية تطورَ الرأسمالية في البادية، أو كيف أعاقت بنيةُ مجتمع المراتب ووجودُ طبقة النبلاء إقامةَ اقتصاد صناعي مبني على الربح والمبادرة الحرة. هذا التبيُّن ليس بالسهل على الإطلاق، وليس بالبديهي، بما أن الرأسمالية كانت قد استقرت في مسام المجتمع الإقطاعي بالبادية[89]، وإلى حد بعيد بوساطة النبلاء، فيما يتصل بِـ "الصناعة". علاوة على ذلك، وبعيدًا عن كونه كان منحبسًا، شهد الاقتصاد الفرنسي في القرن الثامن عشر ازدهارًا، وعرف معدلات نمو مماثلة للمعدلات الإنكليزية[90]، إذ شكلت أزمة نهاية القرن ظرفية سيئة ضمن اتجاه الازدهار هذا. وأخيرًا، إذا كان صحيحًا أن الثورة الفرنسية قابلة لأن تفسَّر من حيث الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر، فإن الصعوبات نفسها تنتظرنا في الحصيلة؛ إذ تطلبت هذه الرأسمالية الجامحة، التي كان من شأنها أن تحرر الطاقات، وقتًا طويلًا لكي تنطلق. في البادية، كانت هذه الرأسمالية قد تباطأت أكثر مما كان عليه الوضع قبل عام 1789، بسبب تعزيز الملْكية الصغيرة. وفي المدينة، لا يبدو أن الثورة ضمنت تطورها بسرعة بعد أن أدت، كما هو واضح، إلى إثارة الأزمة

88 لا يشجع حجم البيليوغرافيا مقدَّمًا على أي جرد في إطار هذا المقال، ولذلك أشير بالخصوص، فيما يتصل بالتأويل الماركسي لهذه المشكلة، إلى نقاش تكمن أهميته في ابتعاده عن الدوغمائية:
The Transition from Feudalism to Capitalism, A Symposium, by P.M. Sweezy (London: Fore Publications, 1954).

89 ينظر سابقًا، محور: مشكلة الضرائب الإقطاعية و"رد الفعل الفيودالي".

90 F. Crouzet, "Angleterre et France au XVIIIe siècle. Essai d'analyse comparée de deux croissances économiques," *Annales E.S.C.*, vol. 21, no. 2 (Mars-Avril 1966), pp. 254-291.



في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر أو تسريعها. إذا كان صحيحًا، على مستوى الأفكار والآليات الاجتماعية، أن ثورة 1789 قد يسّرت عددًا معينًا من المبادئ القانونية التي أسست لارتقاء المواهب واقتصاد السوق، فإن الهروب العسكري الهائل للفلاحين الفرنسيين في أنحاء أوروبا ما بين عامي 1792 و1815 لم تمْلِه بالضبط على ما يبدو الحسابات البرجوازية للعقلانية الاقتصادية. إذا تمسكنا بالجانب المفاهيمي في تناول "نمط الإنتاج"، يجب أن نوسّع سنوات الثورة الفرنسية وأخذها موضوعًا للدراسة، وإلا فإن الفرضية الفكرية لن تفيد في شيء تقريبًا قياسًا على المعطيات التاريخية[91].

لهذا السبب من دون شك، تراجعت الإشكالية الماركسية بسهولة بالغة لتأخذ شكلَ "ثورةٍ برجوازية"، وتحليلٍ من نوعٍ سوسيوسياسيٍّ، حيث تحل سلطة البرجوازيين، من خلال الثورة، محل سلطة النبلاء، والمجتمع البرجوازي محل مجتمع المراتب. لكن هنا أيضًا، للمرجعية الماركسية إكراهاتها. في المدة الأخيرة، اقترحت ريجين روبان[92]، التي تتمتع بميزة أخذ الماركسية على محمل الجد، ربط تسمية برجوازية العهد البائد بجميع الفئات الاجتماعية ذات الصلة ببُنى هذا العهد، أي "ذات الأساس العقاري والوظائفي والعامّي"، محتفظة لمصطلح برجوازية بمعناه الماركسي، أي الطبقة التي تعيش من استغلال قوة العمل المأجور. وهذا تصنيف مفيد من وجهة نظر ماركسية. لكن المشكلة التاريخية، من ناحية، هي أن الثورة صنعتها ووجهتها تمامًا، على الأقل في معظم الأمور، برجوازية العهد البائد. ومن ناحية أخرى، إذا حللنا الصيرورة الثورية، ليس على مستوى الفاعلين، ولكن من حيث نتائجها الموضوعية، فإننا نلاحظ أن نمط تشكُّل البرجوازية، في العهد الإمبراطوري (عهد نابليون)، لا يختلف اختلافًا جوهريًا عن أسلوب هذا النمط قبل عام 1789: التجارة والأراضي وخدمة الدولة (حيث حلّ الجيش محل الضابط)[93]. هنا أيضًا، يكتسب النموذج المفاهيمي الصرامة التي يخسرها على مستوى القيمة التحليلية بخصوص فترةٍ بهذا القِصر.

على الأقل، يتميز الفهم الذي تطرحه ريجين روبان بخاصية بلوغ منتهى منطقه. وبطرح المشكلات التي لا يمكّن هذا الفهم من حلها، تتضح مآزق التحليل البنيوي الصرف لحدث مثل الثورة الفرنسية، المفهومة بالمعنى القصير زمنيًا. مع مازوريك، الذي يتمسك بعلم الوجود (أنطولوجيًا) من دون تحديد عناصره، نسقط من جديد في فلسفة القديس تُوما: "الثورة ليست سوى نمط وجود أزمةٍ في بُنى العهد البائد في شموليته وتجاوزه"[94]. هذا هو السبب الذي جعله يبحث مهما كان الثمن عمّا من شأنه أن يشكّل في الآن نفسه الذات والموضوع لهذا التجاوز، وسبب الحدث ومعناه، أي الثورة البرجوازية التي أكد وحدتها من خلال المظهر الفوضوي للفترة 1789-1794، لأن "فترة الصعود" هذه تميزت بتنامي "تطرف" الظاهرة، وبتدخل متزايد أيضًا للجماهير الشعبية[95].

وها هو "الحل السحري"[96]: ليس الأمر مجرد طبقة اجتماعية، لأن "الثورة البرجوازية" لا تعني البرجوازية الثورية، ولا أيضًا مجرد مجريات كثيفة لأزمة تُبرز تناقضات المجتمع المدني بجميع أنواعها، بل هي صيرورة ذاتية وموضوعية مترابطة، وفعل ومعنى، ودور ورسالة، على نحو متحد ومتوافق ضد كل الصعاب، لأنها تشكل، في الواقع، شخصية المستقبل التي تحملت فيها

---

91 كتب إنجلز إلى كاوتسكي في رسالة في 20 شباط/ فبراير 1889: "تعتقد أنه في إمكانك وضع حد للصعوبات من خلال قصفنا بعبارات ضبابية وصياغات غامضة حول نمط الإنتاج الجديد [...] لو كنتُ مكانك، لتكلّمتُ عنه أقل من ذلك بكثير. في كل مرة يُفصل نمط الإنتاج هذا بهوة من الوقائع التي تتحدث عنها، ويظهر من ثمّ منذ البداية مثل تجريد محض يجعله بالأحرى غامضًا، بدلًا من توضيحه": *Werke*, t. XXXVII, p. 155.

92 Robin, p. 54.

93 G. Chaussinand, L. Bergeron & R. Forster, "Les Notables du grand Empire en 1810," Communication au Congrès d'histoire économique et sociale, Leningrad, 1970. Paru dans les *Annales E.S.C.*, vol. 26, no. 5 (1971).

94 Mazauric, p. 52.

95 Ibid., p. 55.

96 Deus ex machin: عبارة لاتينية تعني التدخل الخارق غير المتوقَّع لحلّ مشكلة ما.



هذه الأطراف مسؤولية إعلانها. من هذا المعنى، الذي يعمل بطريقة تراجعية، من اللاحق إلى السابق، يغير مازوريك الموقع. من ماركس احتفظ على الأقل بهذا الشك الأولي: يعيش الناس شيئًا آخر غير ما يعتقدون أنهم يعيشونه. لجأ الكوجيتو، وقد طُرد من الضمائر الفردية إلى الذِّمم الجماعية، لكن الشك التحق به، تُتابِع البرجوازية أهدافًا ليست بالضرورة تلك التي تتخيلها. ومع ذلك، يتوقف هذا الشك المجدي تمامًا أمام صانع "المفاهيم"، البريء وحده هنا من الأيديولوجيا. بأي علامة يظهر بوصفه حاملًا دلالة سليمة في نهاية المطاف؟ في ضوء شخصيات التاريخ اللاحقة فحسب، يمكنه "بلورة" مفهوم الثورة البرجوازية. على القارئ أن يكتفي بهذا الضمان.

صحيح أنه لن يكون قادرًا على مناقشة السمة المبهجة لهذا المفهوم المتعدد الأغراض. مثل إله ديكارتي وجد الكون بعدد صفاته، فلم يتردد في إشهار وجوده، تمثل البرجوازية المازوريكية (نسبةً إلى كلود مازوريك)، منذ البداية، جوهرًا مُهدى بعناية رائعة. فما الذي لا نجده هناك "احتمالًا"؟ جرى بالفعل تضمين عمله بالدعم الشعبي وتحالف الفلاحين، حتى إن البرجوازية بقبولها لهما لم تقم إلا بتطوير "طبيعتها"، بانسجام غير مسبوق مع ذاتها. لكن ينبغي دفع ثمن هذه النزعة السبينوزية (نسبةً إلى الفيلسوف سبينوزا) المخزية لجمود تاريخٍ شلَّه المنطق. يشعر المرء فعلًا بالمزايا التي يقدمها لبرهنة مضطربة، فهو يتيح محو التعددية، واللقاءات، والارتجالات المتكررة باستمرار التي شهدتها الأزمة، والتي تمثل في مجموعها، على الأكثر، وقد جرى تضمينها واحتواؤها منذ البداية في شمولية جوهرية – كما هو الشأن بالنسبة إلى الثورة المضادة داخل الثورة والحرب داخل الثورة – شخصياتٍ من طينة فريدة. كما أنها تشير، إلى ما لا نهاية، إلى وحدة المفهوم القاطعة. "الثورة البرجوازية" هي وحش ميتافيزيقي يرمي بدوائر متتالية، يخنق بواسطتها الواقع التاريخي، ليصنع منه، في صورة خلود، ميدانًا للتأسيس والبشارة.

الثورات الفرنسية

في الواقع، هذا المفهوم مفيد للمؤرخ - لأنني شخصيًا أعتقد أنه كذلك - فقط إذا كان استخدامه محكومًا ومحدودًا. يعني تحليل "الثورة البرجوازية"، أولًا وقبل كل شيء، على المستوى البسيط جدًا، دراسة مشاركة مختلف الفئات البرجوازية في الثورة، ومشاريعها وأنشطتها، وكذلك ردود أفعالها تجاه الاضطرابات الاجتماعية العامة. من وجهة النظر هذه، يبدو من المحتمل، كما شدد على ذلك دوما ألفريد كوبان، أن الفئات البرجوازية الأكثر انخراطًا في الثورة لم ترتبط إلا قليلًا بنمط الإنتاج الرأسمالي، ومنذ عام 1789، كانت هناك العديد من الثورات داخل الثورة[97]، وعلى وجه الخصوص، منذ البداية لما حُرِّرت الدفاتر، ثورة الفلاحين التي كانت مستقلة إلى حد بعيد قياسًا على المشروع البرجوازي. هذا في رأيي هو الفضل الهائل الذي يعود إلى جورج لوفيفر، ومساهمته التي قد تكون واحدة من المساهمات الرئيسة في كتابة التاريخ الثوري، حيث كان أول من أظهر ذلك[98]. ومن ثمة فصاعدًا، وسّعت أعمال مهمة جدًا، مثل تلك التي أنجزها بول بْوا[99] أو شارل تيليه[100]، فهم الأمور انطلاقًا من إشكاليةٍ مختلفة بعض الشيء، ومن تحليلٍ للعلاقات بين المدينة والبادية. وعلى الرغم من أن استنتاجاتهما متباينة، وفي نقاط معينة متناقضة، فإنهما يشتركان في كونهما يؤكدان معًا استقلالية عالَم الفلاحين السياسية الكبيرة، والمؤسَّسة بالدرجة الأولى على الحذر من

97 يبدو أن مازوريك قد قبِل في البداية هذه الفكرة (ص 26)، ليرفضها بعد ذلك (ص 55)، من دون أن أفهم كيف وفّق بين التحليلين.

98 ينظر بالخصوص هذا النص المكتوب عام 1932، والمنشور في **دراسات عن الثورة الفرنسية** (باريس، 1968) حيث يظهر جورج لوفيفر واضحًا جدًا، فيما يتصل بتعددية الثورات داخل الثورة، وباستقلالية العمل الفلاحي:
G. Lefebvre, "La Révolution française et les paysans," in: *Études sur la Révolution française* (Paris: PUF, 1968).

99 Bois.

100 Ch. Tilly, *La Vendée* (Paris: Fayard, 1970).



سكان المدن، سواء كان هؤلاء من النبلاء والنبلاء الأُصلاء، أو من البرجوازيين القدامى أو الجدد. في كتاب بول بْوا، كما سبق أن رأينا[101]، تتقاطع مظالم عام 1789 المناهضة للإقطاع، إلى حد ما، مع الحذر من البرجوازية خلال عامَي 1790 و1791، ومع تمرد شوانريه المعادي للجمهورية. وهكذا فإن فلاحي منطقة مائن العليا لم يصبحوا ضد الثورة البرجوازية لأنهم أصيبوا بخيبة أمل من حصيلتها، كما تصور ذلك مازوريك، سجين خطاطته[102]، بل ببساطة لأنهم كانوا مناهضين، أو على الأقل غير مبالين وحذرين إزاء المدينة منذ عام 1789. إنه الإحباط نفسه تمامًا الذي ينتصب في وجه الضرائب الإقطاعية وضد الرأسمالية القروية، والذي يرمز إليه البرجوازي، قاطن المدن. إذا كانت الثورة البرجوازية قد أسست لعلاقات اجتماعية رأسمالية، فإن ثورة الفلاحين عملت، من جهتها، على خدمة مصالحها؛ فالوفاق "المعادي للفيودالية" يخفي صورًا مختلفة جدًا للتغيير، سواء على المستوى الواعي أو على مستوى الصيرورة الموضوعية.

هذا لأن الأمر يتعلق بفكرة خاطئة، على الرغم من انتشارها الواسع، تلك التي تقضي بالاعتقاد أن الثورات تنشأ بالضرورة من رغبة طبقات أو فئات اجتماعية معينة في تسريع التغيير الذي يبدو بطيئًا في نظرها. فالثورة يمكن أن تكون أيضًا، في قطاعٍ معين من المجتمع، منخرطٍ بصفة مباشرة في تقلبات النظام التقليدي، إرادةً لمقاومة تغييرٍ يعتبر سريعًا جدًا. لا تتشكل الجبهة الثورية على غرار المعارك الضارية الواردة في كتيِّبات الفن العسكري القديمة، وفق نمط خطي للتاريخ، حيث ترغب جميع الطبقات التي تفعِّل الحركة، في مستقبل مماثل وتبشِّر به، حتى لو انخرطت بسرعة كل الفئات المقاوِمة في صورة الماضي نفسها. على العكس من ذلك، تكون طبيعة هذه الجبهة متقلِّبة وخاضعة لظرفية سياسية تتطور بسرعة كبيرة، وبالخصوص غير متجانسة، ومكونة من عناصر يمكن أن تكون أهدافها مختلفة، بل متناقضة.

حينما اندلعت الثورة الفرنسية، لم تكن مملكة فرنسا تتميز بالجمود، بل على العكس تمامًا، كانت قد خضعت منذ أكثر من نصف قرن لتغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة جدًا، صعُب على الدولة التكيف معها. فليس هناك ما هو أصعب وأكثر خطورة بالنسبة إلى النظام المطلق، من تعديل بعض عناصره الوظيفية، وعلى الخصوص من أن يكتسي مظهرًا ليبراليًا. لكن هذا التحليل صالح أيضًا بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية، ليس لطبقة النبلاء فحسب، وإنما أيضًا للطبقات الشعبية، ولا سيما تلك التي كانت معرضة لانهيار التوازنات التقليدية، وأقل وعيًا، من الناحية السياسية، برهانات التنافس على السلطة وأهدافها. هذا لأن الأمور هي أبعد ما تكون عن البساطة التي تصورها مازوريك[103] حينما وصف، على كل جانب من الطريق الملَكي للثورة البرجوازية ذات الدعم الشعبي، هذين الفصيلَين اللذين ظلا على هامش المغامرة الكبرى، هذين المقصيَّيْن من الوحدة الوطنية، أي الجناح الثوري بباريس على اليسار، وفلاحي إقليم فونديه على اليمين. في الواقع، منذ عام 1789 حتى عام 1794، إذا كان السيل الثوري قد احتوته ووجَّهته الجماعات التي تعاقبت على السلطة – بعد أن استسلمت في البداية – فإنه لم يخضع لسيطرة حقيقية، لأنه تكون من مصالح ورؤى متناقضة. هذا ما يفسر، بلا شك، الدور الأساسي، ومن ثمّ التعويضي، لأيديولوجيا اندماجية على نحو قوي، مثل اليعقوبية. لكن هل على المؤرخ أن يسلِّم بذلك من دون نقاش؟

صحيح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في التحليل الداخلي لما يشكل الحركة الثورية، على المستوى السياسي. نحن نعلم جيدًا، بفضل دانيال غيران وألبير سوبول وجورج روديه وريتشارد كوب، مطالب سكان المدن ودورهم السياسي في أعوام 1793-1794. لكننا لا نعرف بما يكفي حجم التأثير الذي مارسته داخل هذه المدن عمليات تعطيل الهيئات الحرفية والمنافسات

101 ينظر سابقًا، محور: مشكلة الضرائب الإقطاعية و"رد الفعل الفيودالي".

102 Mazauric, p. 235.

103 Ibid., pp. 235-236.



غير المنظمة داخل المهن وفيما بينها، التي ترتبت على ذلك[104]. ونجهل كثيرًا الدور الذي أدته الهجرة الكبيرة نحو المدينة، التي ميزت القرن الثامن عشر، ووجود أهل الحضر الذين اقتُلعوا حديثًا من موطنهم الأصلي، وجاؤوا إلى باريس، على غرار نيكولا دي ريستيف، ليشعروا بغربة ذاتية. ليس من المستحيل أن ترتبط أسرار كثيرة من السلوك السياسي الثوري بظواهر من هذا النوع، وليس بتمايزات سوسيولوجية بحتة. وبالطريقة نفسها، لا تزال تفاصيل سلوكيات الفلاحين ودوافعهم، والعلاقة بين المدينة والبادية خلال الثورة غير معروفة جيدًا. ما هو مؤكد هو أن الهيمنة الحضرية على عالم الأرياف لم تتدعّم إلا بصورة جزئية ابتداءً من صيف 1789. فقد رفض الفلاحون مالكو الأراضي على نحو جماعي إلغاء الحقوق الإقطاعية، المنصوص عليه في المراسيم الصادرة في 4-11 آب/ أغسطس[105]، ثم إن النصوص "الثورية" في آب/ أغسطس 1792 وتموز/ يوليو 1793، التي حررتهم من أي تعويض، لم تكن إلا تكريسًا قانونيًا للأمر الواقع. تراجع البرجوازيون الثوريون الحضريون، بتخليهم عن مِلْكيةٍ كانت قد صارت برجوازية من ثمة فصاعدًا (بما أن وضعها القانوني تغير بمقتضى إلغاء الحقوق الإقطاعية)، أمام الفلاحين. هنا، كلمة جورج لوفيفر هي الوجيهة. حتى خارج حالات الصراع المسلح ومناطقه (حركة فونديه، وحركة شوانريه) حيث كان على البرجوازية أن تقاتل، "حسمت" هذه الأخيرة الأمر مع الفلاحين، أي فاوضتهم في جميع المراحل الرئيسة للثورة في 4 آب/ أغسطس، إبان إعادة بناء "المجلس التأسيسي"، وبعد 10 آب/ أغسطس، وبعد 21 حزيران/ يونيو.

الحرب، والرعب، والأيديولوجيا

علاوة على ذلك، إذا لم نأخذ في الاعتبار هذه الهشاشة البالغة والمتعددة التي وسمت الجبهة الثورية، أي هشاشة الطبقة الحاكمة الجديدة، التي تنافست مجموعاتها بالمزايدة على السلطة المعروضة، وهشاشة التحالف الممزق بين المصالح المتباينة أو المتناقضة، فكيف يمكن إذًا اليوتوبيا والحنين، اللذين يُخفيانها، تفسير الحرب؟ أعلم جيدًا أن مازوريك يَعتبر هذه المسألة ثانوية، بل إنه يعلن أن الحرب "مكون **طبيعي**"[106] للثورة. كلمة رائعة! لأنه بهذه العودة الجليلة إلى القسيس الموقَّر أنطوان بلوش، تعثر "الثورة البرجوازية" من دون عناء على انطلاقتها المذهلة الجديدة، بما أن هذه الأخيرة متداخلة مع الأولى بعناية فائقة ومعدَّة أصلًا للغاية نفسها. لكن إذا أردنا أن نكون جِديِّين، فإن اندلاع الحرب بين الثورة الفرنسية وأوروبا ربما يكون من المشكلات المهمة والكاشفة عن تاريخ الثورة. هذه الحرب، ولأسباب لن أفصِّل فيها القول هنا، كان ملوك أوروبا قد قبِلوها بالأحرى ولم يرغبوا فيها، على الرغم من ضغوط المهاجرين والعائلة الملَكية. على العكس من ذلك، كانت هذه الحرب مرغوبًا فيها في فرنسا من البلاط والقوى الاجتماعية المشتاقة إلى العهد البائد. لكن في شتاء 1791-1792، كانت هذه القوى غير قادرة على إثارة الصراع المنشود. في الواقع، الثورة، على الرغم من روبيسبيار، أرادت الحرب ضد الملوك، لكن أيّ ثورة؟

---

104 نجد أفكارًا مثيرة للاهتمام عن هذا الجانب من الثورة الحضرية في رسالة من إنجلز إلى كاوتسكي (21 أيار/ مايو 1895) حول الثورة الفرنسية. هنا، يؤكد إنجلز الدور الذي أدّاه، في مرحلة الرعب، أولئك الذين يسميهم "المهمَّشين"، هذه البقايا الاجتماعية للبُنى القديمة، الحرفية و"الإقطاعية": *Werke*, t. 39, pp. 482-483. ينظر في هذا السياق أيضًا مقال:

L. Bergeron, "Les sans-culottes et la Révolution française," *Annales E.S.C.*, no. 6 (1963).

105 لا تزال المشكلة غير مفهومة جيدًا. أعمِّم هنا، من باب الفرضية المحتملة، المؤشرات المقدَّمة بخصوص الجنوب الغربي من طرف:

A. Ferradou, *Le rachat des droits féodaux dans la Gironde (1790-1793)* (Paris: Sirey, 1928), pp. 200-311; D. Ligou, *Montauban à la fin de l'Ancien Régime et aux débuts de la Révolution* (Paris: Librairie Marcel Rivière, 1958), pp. 384-385.

ونجد هذا التأويل العام أيضًا لدى:

E. Labrousse, "Le XVIIIe siècle," in: Mousnier Roland & Labrousse Ernest, *Histoire générale des civilisations* (Paris: PUF, 1959), p. 375.

106 المؤلِّف نفسه شدَّد على هذه الكلمة. Mazauric, p. 57.



أتصور بوضوح ما الذي يمكن أن يصنعه، من المغامرة الهائلة التي انطلقت، صراعٌ ملازمٌ لِـ "ثورة برجوازية": النزاع التجاري الفرنسي - الإنكليزي القديم، والضغط الفريد للمجموعة الجيروندية (نسبةً إلى برجوازية إقليم لاجيروند). لكن فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أعتقد أنني أتفق مع معظم مؤرخي الثورة[107]، لما أكتبُ أن التنافس الاقتصادي الفرنسي - البريطاني كان ثانويًا نسبيًا في اندلاع الحرب. من الواضح أن الأسباب السياسية الداخلية الفرنسية، ذاتيًا وموضوعيًا، لها الغلبة قياسًا على مصالح البلدين المتناقضة على مستوى التجارة الدولية. أما بالنسبة إلى جاك بيار بريسو وأولئك الذين عُرفوا فيما بعد بالجيرونديّين، إذا كانوا حقيقةً هم دعاة الحرب البُلغاء، فإنهم لا يتحملون وحدهم مسؤوليتها. في المجلس التأسيسي الوطني، كان الثوريون، الذين صاروا متطرفين في وقت لاحق، قد لزموا الصمت، وكان كبار المؤثرين في الرأي العام، مثل دانتون وديمولان ومارات، قد تخلّوا عن روبيسبيار مبكرًا في كانون الأول/ ديسمبر. علاوة على ذلك، كانوا، وقد اقتسموا مع "الجيرونديّين" مشروع جعل الثورة متطرفةً، من وجهة النظر هذه، قد فرضوا أنفسهم عليه. ولذلك صارت الحرب هي صلب الوحدة والمزايدة الثورية.

هذا يعني أنها لم تكن فقط، ولا أساسًا، حربًا برجوازية، فقد أرادها الملك فرصة أخيرة للعودة إلى الواجهة، وقد استملكها الشعب كما لو كانت امتدادًا لمهمته التحريرية، فجعل منها حربًا تكونت كتائبها الكبيرة من ديمقراطية حضرية، وفلاحية مسلحة بالخصوص[108]، وصراعًا بين القيم وليس بين المصالح. كفَّ الشعور القومي عن الاقتصار على تحديد فرنسا الجديدة، ليصبح مثالًا أيديولوجيًا، وعَلمًا جهاديًا. وبهذه التركيبة المبكرة جدًا – والواعدة بمستقبل زاهر – المتأرجحة بين المسيانية الأيديولوجية والشغف القومي، لم يكتشف الفرنسيون شكلًا نموذجيًا خارقًا للمجتمع البشري، بل كانوا أول من أدمجوا الجماهير في الدولة وشكلوا أمة ديمقراطية حديثة.

كان ثمن هذه التجربة التاريخية حربًا غير مفهومة، وكان صراع القيم هذا الذي انطلق في ربيع عام 1792، بطبيعته، بلا رهان محدَّد أو قابل للتحديد، ومن ثم بلا غاية، سوى النصر الشامل أو الهزيمة الشاملة. كل قادة الثورة "البرجوازيين"، في وقت أو آخر، سيسعون إلى إيقافها: دانتون، ثم روبيسبيار، وكارنو، لكن هذا الصراع استبطنه الوعي الثوري بشكل قوي لدرجة أنه، على المستوى الأيديولوجي، وحتى في الظروف المواتية، دلّت الحرب على الثورة، وصار السلام مقابلًا للثورة. من الجانب الفرنسي، كانت هذه الحرب بمنزلة "اندفاع متهور" للتحالف الثوري، وطريقة لاستئصال هشاشتها من خلال لحمة أيديولوجيةٍ، برجوازية وشعبية وفلاحية في وقت واحد، حيث نجد مزيجًا يجمع بين الموروث العسكري لمجتمع ما قبل الثورة، وقيم فلسفة التنوير، لكن بتعميمها وتجميلها من خلال تقديس الدولة الجديدة، و"الأمة العظيمة" التي أُنيطت بها، من ثمة فصاعدًا، مهمة التحرر الكوني. إن مفهوم "الثورة البرجوازية" عاجز عن تفسير هذه الدينامية الثورية الداخلية، وهذه الموجة السياسية والثقافية العارمة التي شكلتها اليعقوبية والحرب الثورية. من هنا، تحكمت الحرب في الثورة أكثر بكثير مما تحكمت الثورة في الحرب.

وبما أنني على علم بأمّات الكتب، أعرف أن مازوريك ينتظرني هنا مسلَّحًا باقتباسٍ من ماركس[109]: اليعقوبية والرعب ما كانا سوى "طريقة عامِّية" لإكمال الثورة البرجوازية ووضع حد لأعداء البرجوازية. لكن كلا الافتراضين غير صحيحين؛ فقد صُنعت الثورة البرجوازية واستُكملت من دون مساومة من أي نوع مع مجتمع ما قبل الثورة، منذ الفترة 1789-1791، واكتُسِبت جميع العناصر

---

107 مع جورج لوفيفر على الأقل، وليس مع دانيال غيران Daniel Guérin، الذي يرى في الطموحات الاقتصادية لـ "البرجوازية الجيروندية" السبب الرئيس لاندلاع الحرب: Lefebvre, *Bras nus*, t. 2, p. 501.

108 ينظر: J.P. Bertaud, *Valmy*, Coll. Archives (Paris: Julliard, 1970).

109 Karl Marx, "La bourgeoisie et la contre-révolution," article du 15-12-1848, *Werke*, t. 6, pp. 107-108.



الأساسية للنظام البرجوازي الجديد الذي يقوم عليه عالمنا المعاصر، من إلغاءٍ للمراتب و"للفيودالية"، وفتحٍ للمسارات المهنية في وجه المواهب، واستبدالٍ لملَكيّة الحق الإلهي بالتعاقد، وولادةٍ للإنسان الديمقراطي وللنظام النيابي، وتحريرٍ للعمل وللمبادرة الحرة، بلا رجعة منذ عام 1790؛ فقد هرب جزء من طبقة النبلاء، المعادي للثورة من دون قتال، وصار ملك العهد البائد مجرد سجين، وظل إلغاء الحقوق الفيودالية في غالب الأحيان حبرًا على ورق، كما رأينا. علاوة على ذلك، اضطلعت الطبقات الشعبية، أصلًا، ولا سيما ضغوط الفلاحين الهائلة خلال صيف عام 1789، بدور رئيس في هذه القطيعة الحاسمة مع الماضي.

هل نقول، تسليمًا بأيديولوجيا ذلك الوقت، وبالأسباب التي برَّر بها اليعقوبيون أنفسهم خلال الفترة 1793-1794، إن صيرورة تطرف الثورة البرجوازية قد نشأت من المقاومة المعادية للثورة؟ قد يكون من الضروري تفسير سبب وجود هذا التطرف منذ صيف عام 1789، بعد 14 تموز/ يوليو، حينما كانت الثورة المضادة بالغة الضعف من الناحية الموضوعية؛ لماذا تغذّت برمزيتها ورعونتها أكثر مما استندت إلى قوة المقاومة، كما يتضح من محطة فارين الكبرى. في واقع الأمر، نشأ خطر الثورة المضادة الحقيقي من الحرب والغزو، في نهاية صيف 1792، وفي صيف 1793. لكن هذه الحرب، كانت الثورة هي التي أرادتها، لأنها كانت على وجه التحديد "في حاجة إلى خيانات كبرى"[110]. وسواء كانت هذه الخيانات موجودة على أرض الواقع أم لا – وهي موجودة بالطبع، لكن بعدد أقل بكثير مما يتخيله الثوري المناضل – فإن الثورةَ تختلقُها مثل العديد من ظروف تطورها، هذا لأن الأيديولوجيا اليعقوبية والمرعبة عملت إلى حد بعيد مثل هيئةٍ منفصلة، ومستقلة عن الظروف السياسية والعسكرية، ومثل موقعٍ للمزايدة غير واضح تمامًا لدرجة تنكَّرت فيها السياسة على شكل أخلاق، واختفى معها مبدأ الواقع. نعلم، علاوة على ذلك، أنه إذا كانت عمليتا الرعب التمهيديتان في آب/ أغسطس 1792، وصيف 1793، مرتبطتين ارتباطًا واضحًا بظرفية الخطر القومي، فإن "الرعب الكبير" لم يتزامن مع المحنة الكبيرة لتلك السنوات الرهيبة؛ إذ اقتحم الساحةَ، على العكس من ذلك، في قلب عملية تصحيح الوضع العسكري، مثل آلة إدارية ذات صفة ميتافيزيقية تنزع إلى المساواة والأخلاق، في ربيع 1794. إنه التوهّم التعويضي للمأزق السياسي، أي ليس نتاجًا لواقع الصراعات، بل للأيديولوجيا المانوية القائمة على الانقسام بين الأخيار والأشرار، ولنوع من الذعر الاجتماعي المعمَّم. في 4 أيلول/ سبتمبر 1870، حينما خشي إنجلز من أن يُسقط العمالُ الحكومةَ المؤقتة، فإنه حلَّل الرعب بهذه العبارات، في رسالة موجهة إلى ماركس[111]: "بفضل عمليات الرعب الصغيرة المستمرة هذه، التي قام بها الفرنسيون، حصلنا على فكرة أفضل بكثير عن حكم الرعب. نتخيّله باعتباره حكم أولئك الذين ينشرون الرعب، لكنه على العكس من ذلك، هو حكم أولئك الذين هم أنفسهم عانوا هذا الرعب. الرعب هو إلى حد بعيد ليس سوى قسوة غير ضرورية يرتكبها أشخاص خائفون هم أيضًا، في محاولة لطمأنة أنفسهم. أنا مقتنع بأن عهد الرعب خلال عام 1793 يجب أن يُنسب بالكامل تقريبًا إلى أولئك البرجوازيين الذين أفرطوا في الحماسة، وهم يؤدون دور الوطنيّين، وإلى البرجوازيين التافهين الصغار الذين يلطخون سراويلهم من الخوف، وإلى الرّعاع الذين يتاجرون في الرعب".

في تحليل سابق، لأنه يوجد في كتاب **العائلة المقدَّسة**[112]، أعطى ماركس هذا النقد الموجه إلى الوهم اليعقوبي شكلًا أقل نفسانية، فقد أوضح أن جوهر هذا الوهم هو فكرة الدولة "الفاضلة"، المتخيَّلة من النموذج المدرسي للعصور القديمة، التي تنفي

---

110 هذه العبارة، كما نعلم، هي لجاك بيار بريسو.

111 "Correspondance Marx-Engels, 4 septembre 1870," *Werke*, t. 33, p. 53.

كما يوضح هذا النص، من بين نصوص أخرى، اختلف ماركس وإنجلز اختلافًا كبيرًا في أحكامهما حول هذه الفترة من الثورة، كما حول الثورة نفسها، في ضوء الأحداث الجارية التي أثارت اهتمامهما، وأيضًا بالنظر إلى انشغالاتهما الفكرية السائدة، في مختلف فترات حياتهما. ويمكننا القول إن ماركس وإنجلز كانا مؤيدين إلى حد ما لليعقوبيين في عامَي 1848-1849، زمن الثورة الألمانية، وكانا مناهضين جدًا لهؤلاء اليعقوبيين بين عامي 1865 و1870، حينما ناضلا ضد "الفرنسيين"، على حد قولهما، داخل الأممية الأولى. فهل يدّعي مازوريك، هنا أيضًا، أنه ينتمي إلى ماركس الناضج ضد ماركس الشاب؟

112 Karl Marx & Friedrich Engels, *La Sainte Famille* (Paris: Editions Sociales, 1959), pp. 144-150.



المعطيات الموضوعية للمجتمع المدني وتتجاوزها، والذي هو أصلًا، في نظره، "المجتمع البرجوازي الحديث". فالرعب هو بالضبط الدولة التي تسعى هي نفسها إلى نهايتها الخاصة، بسبب غياب جذور داخل المجتمع. إنها الدولة المغتربة بوساطة الأيديولوجيا، والمنفلتة مما يسمّيه ماركس "البرجوازية الليبرالية". يقدم لنا تاريخ الثورة زمنين قويين لاغتراب الدولة هذا، أولًا مع استبداد روبيسبيار، ثم مع نابليون: "مثّل **نابليون** آخر معركة في **الرعب الثوري** ضد **المجتمع البرجوازي** الذي أعلنته الثورة أيضًا، وضد سياسته [...] لقد اعتبر نابليون، هو كذلك، **الدولةَ غاية في حد ذاتها**، والمجتمعَ مجرد جهة مانحة، ومجرد **تابع**، حيث لا يتمتع بأي **إرادة حرة**. **فالدولة تمارس الرعب باستبدال الثورة الدائمة بالحرب الدائمة**"[113].

من الممكن أن يكون هذا التحليل الرائع الذي قدمه ماركس الشاب عن دور الأيديولوجيا اليعقوبية في آلية الرعب والحرب، وعن السمة المتغيرة لثنائية الرعب/ الحرب، بمنزلة عنوان لتاريخ الثورة الذي كتبتُه صحبة دانيال ريشيه؛ لأنه لا يتوقف أبدًا عن أن يكون مضمَّنًا في التأويل العام الذي نقترحه[114]، ولا سيما فيما سميناه "منزلق" الثورة. لا يعني ذلك أنني أتمسك بهذه الاستعارة المتحركة من تلقاء ذاتها، ما دمنا لم نجد كلمة أفضل، لكنني أؤمن بهذه الفكرة، لكون الصيرورة الثورية، في مجراها وفي المدى القصير نسبيًا، لا يمكن اختزالها في مفهوم "الثورة البرجوازية"، سواء كانت هذه الأخيرة "بدعم شعبي" أو ذات منحى "تصاعدي"، أو أي شيء يريده المرء، وفق ما يكتبه اليوم المتكلِّمون باللسان العامِّي اللينينيون، لأن ما يتضمنه من منزلق دائم، ومن تناقض مع طبيعته الاجتماعية، يتكون من دينامية سياسية وأيديولوجية مستقلة، يجب تصورها وتحليلها على هذا النحو. من هذه الزاوية، أكثر من تلك المرتبطة بالثورة البرجوازية، ما ينبغي تعميقه هو مفهوم الوضع أو الأزمة الثورية[115]: الفراغ السابق للسلطة، وللدولة، وأزمة الطبقات الحاكمة، والتعبئة المستقلة والموازية للجماهير الشعبية، والتبلور الاجتماعي لأيديولوجيا مانوية واندماجية اندماجًا قويًا في الوقت نفسه، هذه كلها سمات تبدو لي أساسية لفهم الجدلية الهائلة للظاهرة الثورية الفرنسية. الثورة ليست فقط تلك "القفزة" من مجتمع إلى آخر، هي أيضًا مجموع الأساليب التي يحرر بها المجتمع المدني، الذي "ينفتح" فجأة بسبب أزمة السلطة، كل الأقوال التي يحملها. وهذا التحرر الثقافي الهائل، الذي يجد المجتمع صعوبة في "إغلاق" منحاه، يغذّي، من ثمة فصاعدًا، المنافسات على السلطة بوساطة المزايدة المبنية على المساواة. صارت الأيديولوجيا الثورية، وقد استبطنتها الجماهير الشعبية، أو على الأقل بوساطة جزء منها، واصطُبِغت بدموية كبيرة، لكونها المرجع الوحيد والشرعية التأسيسية الجديدة، موقعًا بامتياز للصراع السياسي بين الجماعات؛ فمن خلالها تمر جدليةُ الانقسام المتعاقب للفئات الحاكمة، والتي ميزت الفترة 1789-1799، وأيضًا جدليةُ استمرارية النخب الجديدة. باسم المساواة، أَعدم روبيسبيار برناف وبريسو، ومن أجل المساواة ظل إيمانويال سِياس وفيًا وسط الكثير من الخيانات الظاهرة، من ربيع 1789 إلى الثامن عشر من بروميير (9 تشرين الثاني/ نوفمبر) 1799. الثورة هي مخيال مجتمعٍ، أصبح بمنزلة القماشة لتاريخها.

113 شدَّد ماركس على هذه الكلمات.

114 على سبيل المثال، جرت معالجة المرحلة "التأسيسية" (1789-1791)، ومرحلة حكومة الإدارة، الديركتوار Directoire، باعتبارهما مرحلتين شفافتين إلى حد ما من المجتمع المدني البرجوازي، ومن المسار الثوري. وعلى العكس من ذلك، اتسمت المرحلة اليعقوبية ومرحلة الرعب بعتمة قصوى بين المجتمع المدني والصيرورة التاريخية. وتنتمي هذه العتمة إلى الأيديولوجيا.

115 ثمة أدبيات مهمة حول هذا الموضوع، خاصة الأميركية منها. ينظر على سبيل المثال:
Ch. Johnson, *Revolution and the Social System* (Stanford: Hoover Institution on War, Revolution, and Peace, Stanford University, 1964); L. Stone, "Theories of Revolution," *World Politics*, vol. 18, no. 2 (January 1966), p. 159.

يتعلق الأمر بنقدٍ لكتاب تشالميرز جونسون. من الجانب الفرنسي تضفي بعض الأعمال الحديثة لمسة جديدة على إشكالية الظاهرة الثورية:
A. Decouflé, *Sociologie des révolutions*, Collection Que sais-je? (Paris: PUF, 1968).

وللمؤلف نفسه:
"La révolution et son double," in: Georges Balandier (Dir.), *Sociologie des mutations* (Paris: Editions Anthropos, 1970); J. Baechler, *Les phénomènes révolutionnaires* (Paris: PUF, 1970).



ما الفائدة إذًا من الرغبة في جعل هذا الأمر، ضد كل التيارات، منتَجًا ضروريًا تمامًا لجوهر ميتافيزيقي فريد، يكشف على التوالي الحلقات التي يحملها منذ البداية مثل الدمى الروسية الكثيرة؟ لماذا يريد المرء، بأي ثمن كان، بناء هذا التسلسل الزمني الخيالي، حيث تحل مرحلة التتويج الشعبي محل مرحلة "البرجوازية" الصاعدة، لتتلوها مرحلة انحدار برجوازية، "تنازلية" هذه المرة، لأن بونابرت كان على خط النهاية؟ لماذا هذا الرسم البائس، وهذا الانبعاث الكلامي (السكولاستي)، وهذا البؤس الفكري، وهذا التشنج العاطفي المتخفي في زي الماركسية؟ لا تتكوَّن الأفكار الرائجة المازوريكية - السوبولية (نسبةً إلى كلود مازوريك وألبير سوبول) من إشكالية أصيلة من شأنها أن تتولَّد عن معرفة أو مذهب؛ فهي ليست أكثر من انعكاس كئيب لتلك الشعلة الهائلة والغنية التي أضاءت، في زمن ميشليه أو جوريس، تاريخ الثورة بأكمله. وباعتباره نتاج لقاءٍ مشوش بين اليعقوبية واللينينية، لم يعد هذا الخطاب المختلط مناسبًا للاستكشاف، لأنه ينهل بالكامل من ممارسةِ وظيفةٍ شامانية مترسِّبة، موجَّهة إلى الناجين الوهميين من المذهب البابوفي (نسبةً إلى غراشوس بابوف). هذا هو السبب الذي يجعلها في الوقت نفسه متناقضة ومقنعة، ومخلخلة ودامغة، محتضرة وحية على الدوام. منذ مئة عام، كان ماركس، في معرض حديث عن اليسار الجمهوري والعمّالي الذي أسس الجمهورية الثالثة، قد ندّد بالحنين اليعقوبي باعتباره من بقايا ما يمكن تسميته النزعة الإقليمية الفرنسية، وأعرب عن أمله في أن تمكِّن "الأحداث" من "وضع حد نهائي لهذا التقديس الرجعي للماضي"[116].

كلمات مفتاحية: الثورة، الثورة المضادة، العهد البائد، الإقطاع، الفيودالية، النبلاء، الأرستقراطية، الملَكية، البرجوازية، اليعقوبية.

ثبت المصطلحات (المُدرج أدناه ذُكِر في الهوامش بنصّه)

- الارتقاء إلى مصاف النبلاء Anoblissement.
- الإستوغرافيا Historiographie: التاريخيات أو مجموع الكتابات التاريخية.
- إقطاعي Seigneurial: ما هو مرتبط بالسيد الإقطاعي (سينيور)، من إقطاعة وضرائب مفروضة على الفلاحين، وغير ذلك.
- الإكليروس Clergé: رجال الكنيسة.
- انسلال نظري Glissement théorique.
- أنطولوجيا: علم الوجود Ontologie.
- برلمان Parlement: في سياق ما قبل ثورة 1789، كانت كلمة برلمان تعني مجالس العدل التي تمتعت في عدد من الأقاليم ببعض الصلاحيات السياسية، منها تسجيل المراسيم الملَكية التي يمكن إبداء اعتراض بشأنها.
- برومير Brumaire: في تاريخ الثورة الفرنسية، برومير هو الشهر الثاني من التقويم الجمهوري الفرنسي، ويطابق الفترة ما بين 22 تشرين الأول/ أكتوبر و21 تشرين الثاني/ نوفمبر من التقويم الغريغوري.
- التاريخ الغائي Histoire téléologique.
- التبرجز Embourgeoisement.
- تحريفي Révisionniste.

116 Lettre à César de Paepe, 14 septembre 1870 (*Werke*, t. 33, p. 147).



- تيرميدور Thermidor: في تاريخ الثورة الفرنسية، تيرميدور هو الشهر الحادي عشر من التقويم الجمهوري الفرنسي، ويطابق الفترة ما بين 19 تموز/ يوليو و18 آب/ أغسطس من التقويم الغريغوري.
- الثورة Révolution.
- الثورة المضادة Contre-révolution.
- الثوريون الراديكاليون les Montagnards: حمَل الثوريون الراديكاليون اسم les Montagnards، الذي يحيل إلى الجبل أو المرتفع، لأنهم كانوا يشغلون المقاعد العليا من المجلس التأسيسي الوطني.
- الجناح الثوري Mouvement sectionnaire.
- الحقوق الفيودالية Droits féodaux.
- حكومة الإدارة، الديركتوار Directoire.
- الحل السحري Deus ex machina: عبارة لاتينية تعني التدخل الخارق غير المتوقَّع لحلّ مشكلة ما.
- الرعب الثوري Terreur révolutionnaire.
- الزمانيّة Temporalité.
- السببيّة Causalité.
- سرير بروكروست Procrustes le lit de Procuste: في الميثولوجيا اليونانية كان بروكروست قاطع طريق يضع ضحيته في سرير من مقاس معين، فيجعلها داخله مهما كان طولها أو قصرها، بالبتر أو التمطيط. وترمز هذه العبارة إلى المغالطة، حيث يجري تكييف المعطيات مع القوالب الجاهزة.
- سكولاستي Scolastique: كلامي، مدرسي.
- شامانية Chamanisme: ممارسة دينية قديمة مبنية على السحر والشعوذة.
- شوانريه Chouannerie: تمرد معادٍ للثورة الفرنسية مسّ الجهة الغربية من فرنسا.
- شومبارت Champart: ضريبة إقطاعية عينيّة.
- صياغة المفهوم Conceptualisation.
- الضرائب الإقطاعية Droits seigneuriaux.
- العهد البائد Ancien Régime: مرحلة ما قبل ثورة 1789.
- الغائية Téléologie.
- فارين Varennes أو الهروب إلى فارين: محاولة ملك فرنسا لويس السادس عشر وأسرته الهروب إلى فارين في ليلتَي 20 و21 حزيران/ يونيو 1791.
- فيودالي Féodal: مجموع النظام المرتبط بالإقطاع من الوجهة القانونية والسياسية والثقافية.
- قطيعة Rupture.
- كوجيتو Cogito: مبدأ ديكارت (أنا أفكر إذًا أنا موجود).



- مانوية Manichéenne: ديانة أتباع ماني، القائمة على أساس ثنائية الخير والشر.
- المتسرْوِلون Les sans culottes: خلال الثورة الفرنسية نُعِت عوام الناس بهذا الاسم لأنهم كانوا يلبسون سراويل طويلة، على خلاف الأرستقراطية التي كانت ترتدي تَبَابِين تصل حد الركبة. وهذا اللباس الشعبي صار موضة رجالية في فرنسا ومجموع أوروبا إبان القرن التاسع عشر وخلال الأزمنة اللاحقة.
- المتكلِّمون باللسان العامِّي Jargonneurs.
- المجلس التأسيسي Constituante.
- مجلس طبقات الأمة États généraux.
- مسيانية Messianisme: اعتقاد يقول بمجيء نبيٍّ يخلِّص الناس من الخطيئة.
- النزعة الإقليمية Provincialisme.
- نمط الإنتاج Mode de production.
- وكيل Intendant.
- يعقوبي/ يعقوبية Jacobin/ Jacobinisme: ترتبط هذه الكلمة في الأصل بديْر اليعقوبيِّين في باريس الذي حوَّله الثوريون الفرنسيون إلى مقر للنقاش في شؤون الثورة وتدبير مجرياتها بين عامي 1789 و1794.
- اليوتوبيا Utopie.





المراجع

Althusser, L. *Montesquieu. La politique et l'histoire*. Paris: PUF, 1959.

Annales Historiques de la Révolution Française (1967).

Arcq, P.A. de Sainte-Foix. *La noblesse militaire ou le patriote français*. Paris: Imprimerie de la noblesse commerçante, 1756.

Baechler, J. *Les phénomènes révolutionnaires*. Paris: PUF, 1970.

Balandier, Georges (Dir.). *Sociologie des mutations*. Paris: Editions Anthropos, 1970.

Barber, E. *The Bourgeoisie in the Eighteenth Century France.* Princeton: Princeton University Press, 1955.

Bergeron, L. "Points de vue sur la Révolution française." *La Quinzaine* (Décembre 1970).

_______. "Les sans-culottes et la Révolution française." *Annales E.S.C.* no. 6 (1963).

Bertaud, J.P. *Valmy*. Coll. Archives. Paris: Julliard, 1970.

Bluche, F. "L'origine sociale du personnel ministériel français au XVIIIe siècle." *Bulletin de la Société d'Histoire modern*. série 12, no. 1 (1957).

_______. *Les magistrats du Parlement de Paris au XVIIIe siècle (1715-1771)*. Paris: Les Belles Lettres, 1960.

_______. *L'origine des magistrats au Parlement de Paris au XVIIIe siècle (1715-1771*). Paris: Les Belles Lettres, 1956.

Bois, Paul. *Paysans de l'ouest*. Paris/ La Haye: Mouton, 1960.

Bouvier, J. *A.H.R.F.* (Juillet-Septembre 1962).

Chaussinand, G. *Les financiers de Languedoc au XVIIIe siècle*. Paris: SEVPEN, 1970.

Chaussinand, G., L. Bergeron & R. Forster. "Les Notables du grand Empire en 1810." Communication au Congrès d'histoire économique et sociale, Leningrad, 1970. Paru dans les *Annales E.S.C.*, vol. 26, no. 5 (1971).

Chaussinand-Nogaret, Guy. "Capital et structure sociale sous l'Ancien Régime." *Annales E.S.C*. (Mars-Avril 1970).

———. Les financiers de Languedoc au XVIIIe siècle. Paris: SEVPEN, 1970.

Cobban, Alfred. *The Social Interpretation of the French Revolution*. Cambridge: Cambridge University Press, 1964.

Corvisier, A. "Les généraux de Louis XIV et leur origine sociale." *Bulletin du XVII*e *siècle* (1959).

Crouzet, F. "Angleterre et France au XVIIIe siècle. Essai d'analyse comparée de deux croissances économiques." *Annales E.S.C.* vol. 21, no. 2 (Mars-Avril 1966).

De Dainville, François. *La naissance de l'humanisme moderne*. Paris: Beauchesne, 1940.

De Tocqueville, Alexis. *L'Ancien Régime et la Révolution*. Paris: Gallimard, 1952.

Decouflé, A. *Sociologie des révolutions*. Collection Que sais-je? Paris: PUF, 1968.

Egret, J. "L'aristocratie parlementaire à la fin de l'Ancien Régime." *Revue historique* (Juillet-Septembre 1952).

Engels, Friedrich. "Lettre à Conrad Schmidt du 27-10-1890." *Études philosophiques*. Paris: Editions Sociales, 1951.



Engels, Friedrich. Préface de 1891 à "La guerre civile en France." *Werke*. t. XVII.

_______. "Lettre à Kautsky du 20-2-1889." *Werke*. t. XXXVII.

Études sur la Révolution française. Paris: PUF, 1968.

Ferradou, A. *Le rachat des droits féodaux dans la Gironde (1790-1793)*. Paris: Sirey, 1928.

Furet, François & D. Riche. *La Révolution française*. Paris: Hachette, 1965-1966.

Furet, François. "Le catéchisme révolutionnaire." *Annales. Economies, sociétés, civilisations*. vol. 26, no. 2 (1971).

Gérard, Alice. *La Révolution française, mythes et interprétations (1789-1970)*. Collection Questions d'histoire. Paris: Flammarion, 1970.

Groethuysen, B. *Origines de l'esprit bourgeois*. Paris: Gallimard, 1927.

Gruder, V. *Royal provincial intendants: A Governing Elite in Eighteenth Century France*. New York: Cornell University Press, 1968.

Guérin, Daniel. *Les luttes de classes sous la Première République*. Rééd. Paris: Gallimard, 1968.

Johnson, Ch. *Revolution and the Social System*. Stanford: Hoover Institution on War, Revolution, and Peace, Stanford University, 1964.

Kautsky, K. *La lutte des classes en France en 1789*. Paris: Jacques, 1901.

Labrousse, E. *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle*. Paris: Dalloz, 1932.

_______. *La crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution*. Paris: PUF, 1943.

Ladurie, Emmanuel Le Roy. *Les paysans de Languedoc*. Paris: SEVPEN, 1966.

Lefebvre, Georges. *La Révolution française dans l'histoire du monde contemporain*. Paris: De Gruyter, 1969.

Lénine, Vladimir I. *Un pas en avant, deux pas en arrière*. Moscou: Œuvres choisies, 1954.

Léonard, E.G. L'armée au XVIIIe siècle. Paris: Plon, 1958.

Les grandes Civilisations. Paris: Arthaud, [n.d.].

Les Révolutions européennes et le partage du monde. Coll. Le Monde et son histoire. Paris: Bordas-Laffont, 1968.

Ligou, D. *Montauban à la fin de l'Ancien Régime et aux débuts de la Révolution*. Paris: Librairie Marcel Rivière, 1958.

Luthy, H. *La banque protestante en France*. Paris: SEVPEN, 1959.

Marx, Karl & Friedrich Engels. *La Sainte Famille*. Paris: Editions Sociales, 1959.

_______. *L'idéologie allemande*. Paris: Editions Costes, 1948.

_______. *Werke*. Berlin: Dietz, 1961-1968.

Marx, Karl. *Critique de la philosophie hégélienne de l'État*, *1842-1843*. Paris: Editions Costes, 1948.

_______. "La bourgeoisie et la contre-révolution." article du 15-12-1848. *Werke*. t. 6.

Mathiez, Albert. *La vie chère et le mouvement social sous la Terreur*. Paris: Payot, 1927.

_______. *Le Bolchevisme et le Jacobinisme*. Paris: Librairie de l'Humanité, 1920.



Mazauric, Claude. *Sur la Révolution française*. Paris: Editions Sociales, 1970.

Meyer, Jean. *La Noblesse bretonne au XVIIIe siècle*. Paris: SEVPEN, 1966.

Ozouf, Mona. "De Thermidor à Brumaire: le discours de la Révolution sur elle-même." *Revue historique* (Janvier-Mars 1970).

Panagiotopoulos, B. "Les structures d'âge du personnel de l'Empire." *Revue d'histoire moderne et contemporaine* (Juillet-Septembre 1970).

Poitrineau, Abel. *La vie rurale en Basse-Auvergne au XVIIIe siècle (1726-1789)*. Paris: PUF, 1965.

Ravitch, N. *Mitre and Sword*. Paris-La Haye: Mouton, 1966.

Reinhard, Marcel. "Élite et noblesse dans la seconde moitié du XVIIIe siècle." *Revue d'histoire moderne et contemporaine*. t. 3e, no. 1 (1956).

Richet, D. "Élites et despotisme." *Annales E.S.C.* no. 1. (Janvier-Février 1969).

Robin, R. *La société française en 1789: Semur-en-Auxois*. Paris: Plon, 1970.

Roland, Mousnier & Labrousse Ernest. *Histoire générale des civilisations*. Paris: PUF, 1959.

Saint-Jacob, P. De. *Les paysans de la Bourgogne du nord au dernier siècle de l'Ancien Régime*. Paris: Les Belles Lettres, 1960.

Soboul, Albert. "La révolution française et la féodalité." *A.H.R.F* (Septembre-Octobre 1958).

_______. *La civilisation et la Révolution française*. t. 1: *La crise de l'Ancien Régime*. Paris: Arthaud, 1970.

_______. *La société française dans la seconde moitié du XVIIIe siècle*. Paris: CDU, 1969.

_______. *Les sans-culottes parisiens en l'an II*. Paris: Librairie Clavreuil, 1958.

_______. *Précis d'histoire de la Révolution française*. Paris: Editions Sociales, 1962.

Stone, L. "Theories of Revolution." *World Politics*. vol. 18, no. 2 (January 1966).

The Transition from Feudalism to Capitalism. A Symposium by: P.M. Sweezy et al. London: Fore Publications, 1954.

Tilly, Ch. *La Vendée*. Paris: Fayard, 1970.

Trotsky, Leon. *Nos tâches politiques*. Paris: Pierre Belfond, 1970.

Weis, Eberhard. "Ergebnisse eines Vergleichs der grundherrschaftlichen Strukturen Deutschlands und Frankereichs vom 13. bis zum Ausgang des 18. Jahrhunderts." *Vierteljahrschrift fur sozial-und Wirtschaftsgeschichte*. vol. 57, no. 1 (1970).





DOI: https://doi.org/10.31430/JTJA4545 :الرقم التعريفي

إنفر شاكار | *Enver Çakar
ترجمة غنى مراد | **Translation: Ghina Mrad

الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمدينة طرابلس الشام في منتصف القرن السابع عشر

(وفقًا لدفتر التحرير المفصل العائد إلى سنة 1645)

The Social and Economic Circumstances of Tripoli in the Mid-17th Century

(According to the Tahrir Defteri Dated 1645)

فـي هذه الدراسـة، وفي ضـوء المعلومات الواردة فـي دفتر التحرير المفصل العائد إلى سـنة 1645، جرى الكشـف عن المحلات والسـكان وتركيبهم الإثني والديني والوضع الاقتصادي لمدينة طرابلس الشـام الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ووفقًا للدفتر المذكور، كانت طرابلس في منتصف القرن السابع عشر تضم 26 حيًا، كان المسلمون يشـكّلون غالبية سـكانها، المقدّر عددهم بين 12 و17 ألفًا، وكان فيها عدد من المسيحيين وقليل من اليهود. وعلى الرغم مـن أن اقتصـاد المدينة كان معتمدًا على نحو رئيس على عائدات الإسـكلة، فإن زراعة التوت والزيتون تبوأت مكانة مهمة، واعتمادًا على ذلك، يبدو أنها أحرزت تقدمًا كبيرًا في صناعة الحرير وإنتاج الصابون.

كلمات مفتاحية: طرابلس الشام، دفتر التحرير، السكان، المحلة، التجارة.

In light of the contents of the 1645 Tahrir Defteri, this study sheds light on the quarters, residents, ethnoreligious makeup, and economic circumstances of the coastal city of Tripoli on the East Mediterranean. The documents reveal that Tripoli in the mid 17th century had 26 quarters, with some 12-17,000 Muslims constituting a majority alongside Christian and Jewish minorities. Though the city's economy relied primarily on seaport revenues, berry and olive cultivation took on a prominent position. On this basis, it appears to have made great progress in the silk industry and the production of soap.

Keywords: Tripoli, Tahrir Defteri, Population, Quarter, Commerce.

* أستاذ التاريخ في جامعة الفرات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الإزيغ، تركيا.
Prof. Dr., Fırat Üniversity, Faculty of Humanity and Social Sciences, Department of History, Elazığ/ Türkiye.
Email: ecakar@firat.edu.tr
** دكتوراه في التاريخ الحديث، طرابلس، لبنان.
PhD in Modern History, Tripoli - Lebanon.
Email: drghinamradlb@outlook.com



مقدمة

طرابلس اليوم مدينة ساحلية في لبنان، تقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ويأتي اسمها من اليونانية "تريبوليس". وكانت تسمى "طرابلس" و"أطرابلوس". تقع على جزء من تلة في وادي ومصبّ نهر "أبو علي". وعلى الرغم من أنه من المعروف أن المدينة أسّسها الفينيقيون، فإن اسمها الفينيقي عندما تأسست لم يكن معروفًا. ويأتي الاسم اليوناني للمدينة من حقيقة أنها تتكون من ثلاثة أجزاء منفصلة توصف بأنها مدن تفصل بينها أسوار، وهذه الأماكن هي صور وصيدا وأرادوس[1].

طرابلس الشام، التي ضُمت إلى الأراضي العثمانية عام 1516 أثناء حملة ياووز سلطان سليم (السلطان سليم) على سوريا ومصر[2]، تحوّلت إلى سنجق وضُمت إلى ولاية دمشق. واستمر هذا الوضع الإداري لطرابلس حتى عام 1579، وفي ذلك التاريخ، أُلحق بها أيضًا سنجقا حماة والسلمية اللذان كانا خاضعين لحلب، وسنجقا حمص وجبلة الخاضعان لدمشق[3].

وكما هو معلوم، فقد أجرى المسؤولون المعيّنون من الحكومة تعدادات عامة من أجل تحديد الوضع العام والموارد الضريبية للمناطق التي فتحتها حديثًا الإمبراطورية العثمانية وجرى تطبيق نظام التيمار فيها، وبناءً عليه سُجلت نتائج هذه التعدادات في دفاتر التحرير. وفي وقت لاحق، جُددت هذه التعدادات بسبب تغير السلطان أو عند الحاجة. لذلك، تُعدّ دفاتر التحرير موارد مهمة جدًا في تحديد الموارد البشرية والأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة في أراضي الدولة العثمانية التي طُبّق فيها نظام التيمار. وفي هذا السياق، سُجّلت طرابلس الشام عدة مرات خلال الحكم العثماني[4]. ومن هذه التحريرات، تحرير عام 1055هـ/ 1645م وهو موضوع دراستنا. والدفتر التفصيلي الذي يتضمن نتائج هذا التحرير الذي أعدّه الحاج علي، أحد محرري ولاية طرابلس الشام، مسجّل في أرشيف رئاسة الوزراء تحت الرقم 842 في دفاتر الدوريات المالية.

ينتمي هذا الدفتر إلى منتصف القرن السابع عشر، وهو ليس دفتر العوارض-خانة، ولكنه دفتر تحرير مفصّل جرى إعداده على طراز القرن السادس عشر ودفاتر التحرير السابقة؛ أي إنّ ضريبة السكان في القرى والبلدات والمدن مذكورة في الدفتر، من

---

1 لمعلومات مفصلة حول تاريخ طرابلس، ينظر: إلياس القطار، **نيابة طرابلس في عهد المماليك (688-922هـ/ 1289-1516)** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1998)؛ سميح وجيه الزين، **تاريخ طرابلس: قديمًا وحديثًا** (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1969)؛ السيد عبد العزيز سالم، **طرابلس الشام في تاريخ الإسلام** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1966)؛ نهدي صبحي الحمصي، **تاريخ طرابلس: من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي** (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ دار الإيمان، 1986)؛ حكمت بك شريف، **تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام**، تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري (طرابلس: دار حكمت الشريف؛ دار الإيمان، 1987)؛ جوزيف عليان، **بنو سيفا: ولاة طرابلس (1579-1640)** (بيروت: دار لحد خاطر للطباعة والنشر والتوزيع، 1987)؛ عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور: عصر دولة المماليك**، ج 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)؛
Nina Jidejian, *Tripoli Through the Ages* (Beirut: Dar El-Mashreq Publishers, 1986); Cengiz Orhonlu, "Trablus," *İslam Ansiklopedisi*, vol. XII/I, accessed on 14/6/2023, at: https://bit.ly/3NutLYW

2 في الإمبراطورية العثمانية، كانت هناك منطقتان إداريتان (سنجق ومحافظة) تسمى طرابلس، واحدة في منطقة دمشق والأخرى في شمال إفريقية. لتمييزهما، سميت واحدة في منطقة دمشق بطرابلس أو طرابلس الشام، والأخرى كانت تسمى طرابلس غرب أو طرابلس المغرب العربي.

3 Enver Çakar, "XVI. Yüzyılda Şam Beylerbeyiliğinin İdarî Taksimatı," *Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 14, no. 1 (2003), pp. 362-363.

4 حول دفاتر التحرير والتحريرات التي أُجريت لطرابلس في القرن السادس عشر، يُنظر:
M. Mehdi İlhan, "The Ottoman Archives and their Importance for Historical Studies: With Special Reference to Arab Provinces," *Belleten*, vol. 213 (August 1991), pp. 415-472; Margaret L. Venzke, "Syria's Land-Taxation in the Ottoman Classical Age' Broadly Considered," *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi, Tebliğler, Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştlrma ve Uygulama Merkezi, İstanbul 21-25 (Ağustos 1989)* (Ankara: 1990), pp. 419-434;

دفتر محاسبة ولايتي ديار بكر والعرب وذو القادرية، رقم 937/1530، مجلد رقم 2، الأرشيف العثماني لرئاسة الجمهورية التركية، منشورات المديرية العامة لدائرة المحفوظات العثمانية، أنقرة، 1999، ص 18.



حيث مصادرها وعائداتها الضريبية وكيفية تقسيم هذه الإيرادات. وإضافةً إلى ذلك، تُعرض أيضًا محاصيل قطع الأراضي والمزارع وأسماؤها. ونتيجة لذلك، يمكننا أن نرى الإجراء نفسه الموجود في هذا الدفتر موجودًا في دفاتر التحرير الكلاسيكية. ومع ذلك، هناك اعتقاد شائع مفاده أنه في القرن السابع عشر جرى التخلي تمامًا عن تقليد التحرير الكلاسيكي، وبدلًا من ذلك، رُتبت دفاتر العوارض-خانة بحيث تتضمن فقط ضريبة السكان والدفاتر التي تعرض عناصر ضريبية أخرى على نحو مستقل. وفي الواقع، فإنّ التحريرات منذ القرن السابع عشر هي في الغالب ذات طبيعة تحرير العوارض-خانة، والجزية. أما الأمور المالية، فقد أُعدت دفاتر مستقلة لها، مثل دفاتر المحاسبة والمقاطعة والأغنام[5]. لذلك، قد يكون هذا الدفتر الذي فحصناه استثناءً في هذا الصدد، فضلًا عن دحض الاعتقاد بأن تقليد التحرير الكلاسيكي قد جرى التخلي عنه تمامًا.

من ناحية أخرى، هناك بعض الميزات التي تجعل دفتر التحرير الذي فحصناه مختلفًا عن دفاتر التحرير الكلاسيكية. فقد كُتبت فيه أسماء الأحياء والقرى والمزارع في مقاطع. لذا، لا يمكن أن يقع أيّ خطأ في القراءة أثناء العمليات اللاحقة. وبناءً عليه، فالدفتر قيّم من حيث التاريخ والجغرافيا.

وثمة ميزة أخرى هي أن مهن الأفراد الذين يعيشون في محلات المدينة موضحة أسفل أسمائهم مباشرة. لذلك، يوفر دفتر الملاحظات فرصة لاتخاذ قرارات مهمة حول الوضع الاقتصادي للمدينة. وعلى الرغم من أنه جرى تسجيل أسماء المهن على نحو أكثر عناية وحساسية، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، فإن هذه السجلات لم تُولَ أهمية كبيرة في الكتب التالية[6].

في هذه الدراسة، وفي ضوء المعلومات الواردة في دفتر التحرير العائد إلى سنة 1645 الذي ذكرناه سابقًا، فقد جرت محاولة تحديد محلات طرابلس في منتصف القرن السابع عشر، وتعداد سكانها من دافعي الضرائب ومهنهم. إضافة إلى إجراء تقييم عام حول الإمكانات الاقتصادية للمدينة، بناءً على إيرادات المقاطعة.

أولًا: المحلات

جرى تقسيم مدينة طرابلس الشام إلى محلات من الناحية الإدارية، كما في المدن العثمانية الأخرى. ومما لا شك فيه أن المحلات كان لها دور بالغ الأهمية بوصفها وحدة اجتماعية في المدن العثمانية. فالمحلة هي المكان الذي يعيش فيه مجتمع من الناس الذين يعرف بعضهم بعضًا، ويكونون مسؤولين عن سلوكهم، ومتضامنين اجتماعيًا[7]. بمعنى آخر، المحلة هي جزء من المدينة حيث المصلّون في المسجد نفسه يقيمون مع عائلاتهم[8]. ينبع التنظيم في المحلات من رغبة كل مجتمع في التجمّع لتشكيل خلية اجتماعية متجانسة. ومن ثمّ، من الممكن إدارة السكان بطريقة أكثر تحكمًا[9].

في المدن الإسلامية، كان لليهود والمسيحيين والمسلمين محلات خاصة بهم، وكذلك محلات كانوا يعيشون فيها معًا. وفي هذا الصدد، لا تعبّر المحلات عن التجانس الاجتماعي فحسب، بل تعبّر أيضًا عن المجتمعات البشرية التي اجتمعت معًا لغرض

---

5 Mustafa Öztürk, "1616 Tarihli Halep Avârız-hâne Defteri," *OTAM*, vol. 8 (1997), pp. 251-252.

6 İlhan Şahin-Feridun M. Emecen, "XV. Asrın İkinci Yarısında Tokat Esnafı," *Osmanlı Araştırmaları VII-VIII* (1988), p. 288.

7 Özer Ergenç, *XVI. Yüzyılda: Ankara ve Konya* (Ankara: Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, 1995), p. 145.

8 Özer Ergenç, "Osmanlı Şehirlerindeki Yönetim Kurumlarının Niteliği Üzerinde Bazı Düşünceler," *VIII. Türk Tarih Kongresi*, vol. 52, no. 203 (1988), p. 1270.

9 André Raymond, *Osmanlı Döneminde Arap Kentleri*, Ali Berktay (trans.) (Istanbul: Alfa Tarih, 1995), p. 89.



الإدارة[10]. على رأس كل محلة، مثل اليوم مختار المحلة، كان هناك شيخ يتعامل مع مشاكل السكان وأدى دور الوسيط في العلاقات بين الدولة وسكان المحلة، وكان يسمى "شيخ المحلة" أو "شيخ الحارة" في طرابلس الشام.

في المدينة العثمانية، كانت أسماء دافعي الضرائب تُكتب في دفاتر التحرير وغيرها من السجلات الضريبية وفقًا للمحلات التي كانوا موجودين فيها. وفي نظر القانون، فإنّ سكان المحلة يكفلون بعضهم البعض، ويتحملون المسؤولية عن أيّ حدث أو فعل مجهول يقع فيها. وبناءً عليه، تهدف هذه الدفاتر إلى تحديد دافعي الضرائب بدقة، والتأكد من تحصيل الضرائب كاملًا، وإنشاء السلطة المركزية والنظام العام على نحو صحيح[11].

كانت طرابلس تضم 26 محلة بحلول منتصف القرن السابع عشر؛ 20 منها ضمّت مسلمين ومسيحيين، ومحلة كانت تضم خليطًا من المسيحيين واليهود. أما المحلات الباقية، فضمّت 4 منها مسيحيين، وواحدة ضمّت مسلمين هي محلة الناعورة، أما محلات المسيحيين الأربع فهي عديمي النصارى، وحجارين النصارى، والحصارنة (المعروفة أيضًا بحصن سنجيل) والقواسير. وعلى الرغم من أن اليهود كانت لديهم محلة سكنية خاصة بهم، فإن المسيحيين استقروا فيها أيضًا، وإن كان ذلك بأعداد قليلة. كانت محلات عديمي المسلمين وحجارين المسلمين والعقبة وتحت قبة النصر، يتألّف سكانها من عناصر دينية وعرقية مختلفة؛ كانت محلات إق طرق والإيكوز وباب الحديد وباب التبانة وبين الجسرين والقنواتي ومسجد الخشب والصياغة وساحة الحمصي وسويقة الخيل وسويقة النوري وعوينات وزقاق الشيخ فضل الله وزقاق الحمص وزقاق المزاريب وزقاق الرمانة ذات أغلبية مسلمة (ينظر الجدول 1).

كانت المحلات تُقسّم في المدن الإسلامية إلى أزقة (جمع زقاق)، وهي مناطق سكنية صغيرة، في منتصف القرن السابع عشر في طرابلس. وكانت محلة حجارين المسلمين يوجد فيها زقاق صغير يسمى "عبد الرحمن" يبلغ عدد سكانه 5 أنفار[12]. ويدل ذكر بعض أسماء المحلات بالاسم الأول "زقاق" على وجود شوارع لمحلات كبيرة في الماضي، وتحوُّل بعضها إلى محلات منفصلة مع مرور الوقت.

وعندما ننظر إلى محلات طرابلس في القرن السادس عشر، نجد أن المدينة كان بها 26 محلة في عام 1519[13]، و24 في عامي 1526 و1536[14]، و25 في عام 1547[15]، و24 في عامي 1571 و1595[16]. ومن بين هذه المحلات، كانت هناك 6 محلات تسمى عبد الرحمن الخولي، وإسندمر، ومسجد القرمشي، وقيصرية الإفرنج، والعويرانية، والزقاق الطويل التي لم تعد موجودة في منتصف القرن السابع عشر. وفي عام 1519، دُمجت محلة مسجد القرمشي التي كانت تعتبر محلة منفصلة[17] مع محلة خان العضيمي، ومرة أخرى في عام 1519 دُمجت محلة منفصلة تسمى سوق الطواقي[18] مع محلة الإيكوز. وفي هذا السياق، لم تُضم المحلة التي كانت تسمى عبد الرحمن الخولي في الدفترين بعد عام 1547. كما لم تُذكر المحلات المسماة العقبة والقواسير وزقاق المزاريب وزقاق

---

10 Ira M. Lapidus, "Muslim Urban Society in Mamlûk Syria," in: A.H. Hourani, S.M. Stern (eds.), *The Islamic City* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1970), p. 197.

11 Ergenç, *XVI. Yüzyılda*, p. 147.

12 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 16.

13 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 68، ص 7-22، TD.

14 المرجع نفسه، رقم 1017، ص 1-3، 130-142؛ المرجع نفسه، رقم 372، ص 4-27.

15 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 203، أوراق 1-11 TKA.

16 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 513، ص 12-28؛ رقم 84، أوراق 5-15.

17 المرجع نفسه، رقم 68، ص 9-10.

18 المرجع نفسه، ص 8-9.



الرمانة في القرن السادس عشر، لكنها كانت محلات موجودة في القرن السابع عشر. لذلك، ربما أنشئت هذه المحلات حديثًا، أو تغيّرت أسماؤها في القرن السابع عشر. ويلاحظ أيضًا أن بعض محلات طرابلس خضعت لتغيير في الاسم في القرن السابع عشر، أو جرى تقسيمها إلى محلتين منفصلتين. فعلى سبيل المثال، قُسّمت المحلة المسماة خان العديمي إلى محلتين منفصلتين هما عديمي المسلمين وعديمي النصارى في القرن السابع عشر. وكذلك قُسّمت المحلة المسماة الحجارين إلى محلتين منفصلتين هما حجارين المسلمين وحجارين النصارى. في حين تغيرت أسماء محلات باب إق طرق، والجسر العتيق، والقنواتي، والصياغين، والشيخ فضل الله، وقبة النصر إلى إق طرق، وباب التبانة، والقنواتي، والصياغة، وزقاق الشيخ فضل الله، وتحت قبة النصر في القرن السابع عشر.

كان هناك جسران بُنيا على نهر أبو علي في طرابلس الشام[19]، بُنيت حولهما محلتان كبيرتان يحملان اسمي محلة "الجسر القديم" ومحلة "الجسر الجديد" نسبةً إلى هذين الجسرين خلال القرن السادس عشر. ومع ذلك، وفي القرن السابع عشر، نرى أنّ اسم الجسر الجديد استخدم بدلًا من بين الجسرين، والجسر العتيق استخدم بدلًا من باب التبانة. في القرن السادس عشر، أُطلق اسم بين الجسرين على المحلة التي يقع فيها الجسر الجديد[20]، في حين استُبدل اسم باب التبانة حيث يقع الجسر القديم[21]، باسم الجسر العتيق في القرن السابع عشر.

كان المسلمون يعيشون في 13 محلة فقط من أصل 24 في عام 1526، و12 محلة من 24 محلة في عام 1536، و13 محلة من 25 محلة في عام 1547، و15 محلة من 24 محلة في عام 1571، و13 محلة من 24 محلة في عام 1595. والمحلات التي عاش فيها المسلمون وحدهم حتى نهاية القرن السادس عشر كانت: الإيكوز، والعوينات، وباب إق طرق، والجسر الجديد، وإسندمر، والقنواتي، والناعورة، والصياغين، والشيخ فضل الله، والعويرانية، وزقاق الحمص[22]. وقد كان للمسيحيين محلتان خاصتان بهم (قبة النصر وقيصرية الإفرنج[23]، ومع ذلك كانوا يتشاركون في الغالب مع المسلمين المحلات نفسها. في حين كان لليهود محلتهم الخاصة بهم[24].

في منتصف القرن السابع عشر، راوح عدد السكان الضريبي في محلات طرابلس من 11 إلى 199 نفرًا. وكانت أكثر محلات المدينة اكتظاظًا بالسكان هي محلة باب التبانة التي بلغ عدد سكانها 199 نفرًا، تليها محلة زقاق الحمص (137 نفرًا)، ثم باب الحديد (107 أنفار)، وساحة الحمصي (100 نفر). أما المحلات التي كان فيها أقل عدد سكان هي محلة الحصارنة (حصن سنجيل) (11 نفرًا) وزقاق الشيخ فضل الله (14 نفرًا). وفي نهاية القرن السادس عشر، كانت أكبر محلات المدينة هي محلة الجسر العتيق (باب التبانة) التي بلغ عدد سكانها 106 أنفار، ثم محلة حصن سنجيل (105 أنفار)، ومحلة باب الحديد (104 أنفار) ومحلة خان العديمي (102 نفر)[25].

---

19 يُنظر: رفيق التميمي ومحمد بهجت، **ولاية بيروت**، ج 2 (بيروت: دار لحد خاطر للطباعة والنشر والتوزيع، 1917)، ص 248؛ القطار، ص 482.

20 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 68، ص 18؛ المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 586، ورقة 26.

21 التميمي وبهجت.

22 اسم "إق طرق" الذي يحمل معانيَ تركية من هذه المحلات، يأتي من اسم "عبد الله إق طرق" الذي بنى مسجدًا فيها عام 1356. يُنظر: المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 551، ورقة 14؛ كما كان هناك أيضًا مسجد يحمل الاسم نفسه في محلة الإيكوز كما جاء في: المرجع نفسه، ورقة 24. في حين يأتي اسم "إسندمر" من اسم "إسندمر الكرجي" حاكم المماليك الذي بنى حمامًا في طرابلس عام 1301م. يُنظر: Jidejian, p. 91. لذلك، نلاحظ أنه من غير الممكن القول إنّ هناك مستوطنات تركية هناك بناءً على أسماء هذه المحلات.

23 كان في محلة قيصرية الإفرنج 28 نفرًا من المسلمين سنة 1547.

24 إضافة إلى الحي اليهودي، كان في محلة مسجد القرمشي 34 نفرًا في عام 1519، و25 نفرًا في عام 1526. كما كان هناك 8 أنفار يهود في محلة ساحة الحمصي. يُنظر: الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 68، ص 10؛ المرجع نفسه، رقم 1017، ص 132، 141.

25 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 5-15.



لقد زاد عدد سكان محلات زقاق الحمص وساحة الحمصي وسويقة الخيل والصياغة بمعدلات ملحوظة في القرن السابع عشر[26]. في المقابل، انخفض سكان محلات حصن سنجيل والقنواتي والعوينات والشيخ فضل الله على نحو ملحوظ[27]. وفي الواقع، انخفض عدد سكان محلة الشيخ فضل الله كثيرًا إلى درجة أنه في منتصف القرن السابع عشر ذكرت هذه المحلة بوصفها "زقاقًا"[28]. ومرة أخرى، انخفض عدد السكان في محلة اليهود من 139 نفرًا في عام 1595 إلى 47 نفرًا في عام 1645[29]. وهذا يدل على أنّ اليهود فقدوا أهميتهم في المجال التجاري في طرابلس لصالح المسيحيين. وبما أن اليهود في منافسة مستمرة مع المسيحيين، فإن صعود أحدهم غالبًا ما يتزامن مع سقوط الآخر[30]. أما سكان المحلات المسماة الإيكوز وإق طرق والناعورة وباب الحديد وسويقة النوري ومسجد الخشب فلم يتغير عددهم كثيرًا منذ نهاية القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر.

الجدول (1)

توزيع السكان دافعي الضرائب على المحلات (1645)

المحلات	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
عديمي المسلمين	21	34	-	55
عديمي النصارى	-	69	-	69
العقبة	5	40	-	45
إق طرق	40	9	-	49
الإيكوز	28	5	-	33
باب الحديد	94	13	-	107
باب التبانة	179	20	-	199
بين الجسرين	71	17	-	88
حجارين المسلمين	11	19	-	30
حجارين النصارى	-	67	-	67
الحصارنة (حصن سنجيل)	-	11	-	11
القنواتي	42	4	-	46
القواسير	-	51	-	51

26 كان عدد سكان زقاق الحمص الضريبي 55 نفرًا في عام 1595، و137 نفرًا في عام 1645. أما عدد سكان ساحة الحمصي الضريبي فكان 65 نفرًا في عام 1595، و100 نفر في عام 1645. في حين أنّ سويقة الخيل كان لديها عدد سكان ضريبي يبلغ 66 نفرًا في عام 1595، ثم زاد ليصل إلى 76 نفرًا في عام 1645.

27 كان عدد السكان الضريبي لمحلة حصن سنجيل يبلغ 105 أنفار في عام 1595، و11 نفرًا في عام 1645. أما محلة القنواتي فكان عدد سكانها الضريبي 62 نفرًا في عام 1595، و46 نفرًا في عام 1645. في حين بلغ عدد سكان محلة العوينات الضريبي 49 نفرًا في عام 1595، ثمّ انخفض إلى 30 نفرًا في عام 1645. وانخفض كذلك عدد السكان الضريبي لمحلة الشيخ فضل الله إلى 14 نفرًا في عام 1645 بعد أن كان عدد سكانها الضريبي 625 نفرًا في عام 1595.

28 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 17.

29 المرجع نفسه، ص 20.

30 Raymond, p. 71.



المحلات	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
مسجد الخشب	30	5	-	35
الناعورة	23	-	-	23
الصياغة	72	4	-	76
ساحة الحمصي الملقب (التل بيه)	92	8	-	100
سويقة الخيل	67	9	-	76
سويقة النوري	61	31	-	92
تحت قبة النصر	6	69	-	75
العوينات	28	2	-	30
اليهود	-	9	38	47
زقاق الشيخ فضل الله	11	3	-	14
زقاق الحمص	117	20	-	137
زقاق المزاريب	26	4	-	30
زقاق الرمانة	15	8	-	23
المجموع	1039	531	38	1608

ثانيًا: السكان

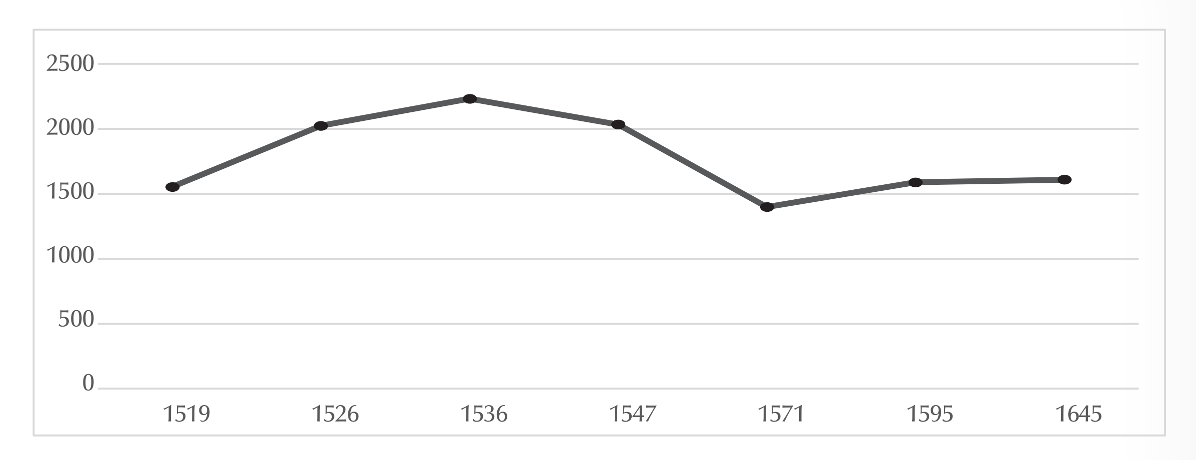
يشار إلى السكان الذين يعيشون في مدينة طرابلس الشام على نحو فردي في دفتر التحرير العائد إلى عام 1645، والذي يشكل الأساس لتحليلنا، وقد جرى تحديد مهنهم والبلدات التي جاؤوا منها والمدينة التي استقروا فيها فيما بعد. ومع ذلك، لا يُذكر غير المتزوجين؛ أي المجردين الذين هم في عمر مناسب للعمل وكسب الربح، ولا يُذكر مجموع ضريبة السكان من دون إجراء مثل هذا التمييز. وكذلك لم يجرِ تحديد العسكريين، أي موظفي الدولة الذين خدموا في المدينة، ولم يُضمّن من عملوا في المؤسسات الوقفية في الدفتر. وفي نهاية القوائم التي يظهر فيها السكان، لم يُحتسب المجموع العام. لذلك، من أجل تحديد عدد سكان دافعي الضرائب، من الضروري حصر الأفراد في القوائم المسجل فيها سكان المحلة واحدًا تلو الآخر. ونتيجة لذلك، في عام 1645، كان هناك ما مجموعه 1608 من الذكور البالغين في أحياء طرابلس، باستثناء موظفي الوقف والعسكر، منهم 1039 مسلمًا، و531 مسيحيًا، و38 يهوديًا.

ومن أجل تحديد الحركات السكانية في مدينة طرابلس، نحتاج إلى تقييم عدد سكان المدينة في القرن السادس عشر. وكما يتضح من الجدول (2) والشكل (1)، فقد زاد عدد سكان المدينة بحوالى 44 في المئة في الفترة 1519-1536، وانخفض بحوالى 37 في المئة في الفترة 1536-1571، باتباع مسار عكسي. وفي عام 1645، زاد عدد سكان المدينة بنسبة 15 في المئة مقارنةً بـعام 1571.



الشكل (1)

التحركات السكانية في مدينة طرابلس الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر



الجدول (2)

توزيع عدد السكان دافعي الضرائب في الفترة (1519-1645)

السنوات	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
1519	1165	294	94	1553[31]
1526	1655	243	126	2024[32]
1536	1740	331	161	2232[33]
1547	1473	381	179[34]	2033[35]

31 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 68، ص 7-22؛ في هذا الدفتر لا يتم عرض إجمالي عدد السكان في كل محلة على نحو منفصل، ولكن في نهاية قوائم المحلات التي توضح عدد سكان المدينة، يُحدّد إجمالي سكان المدينة على أنه 1250 أسرة و350 مجردًا (أعزب)، من دون أي تمييز بين المسلمين وغير المسلمين. لكن عند عدّ أسماء سكان المحلات واحدة تلو الأخرى، فإن 1165 منهم من المسلمين في مدينة طرابلس. ومن المعلوم أنه كان هناك تعداد ضريبي يبلغ 1553 نفرًا، منهم 294 مسيحيًا و94 يهوديًا. وقد حدد خليل ساحلي أوغلو عدد سكان المدينة في ذلك الوقت بـ 1387 نفرًا، منهم 1045 مسلمًا و280 مسيحيًا و62 يهوديًا. يُنظر: خليل ساحلي أوغلو، "نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العدد 1-2 (1990)، ص 150، 153. ومع ذلك، في الدفتر المذكور أعلاه، ذُكر المسيحيون واليهود الذين يعيشون في المحلة المسماة مسجد القرمشي في قائمة واحدة من دون أي تمييز بين المجتمعات، وقد ذُكرت الأصول (المسيحية أو اليهودية) أيضًا تحت معظم الأسماء. ومن خلال عدم أخذ ساحلي أوغلو ذلك في الاعتبار، فإنّ جميع غير المسلمين الذين يعيشون في هذه المحلة هم مسيحيون، ومن الواضح أنه ارتكب خطأً إضافيًا أثناء حساب عدد السكان.

32 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 1017، ص 1-3، 130، 142. (في هذا الدفتر، تم وضع الصفحات الأولى من معظم أحياء المدينة والمقاطعات على الصفحة المرقمة 130-142 عن طريق الخطأ، حيث تمّ فصلها عن الدفتر بمرور الوقت).

33 المرجع نفسه، رقم 372، ص 4-27.

34 حددها ساحلي أوغلو على أنها 188. يُنظر: ساحلي أوغلو، ص 153.

35 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 203، ص 1-12.



السنوات	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
1571	864[36]	402	132	1398[37]
1595	1017	432	139	1588[38]
1645	1039	531	38	1608

يبدو أنه بعد دخول الحكم العثماني، بالتوازي مع انتعاش المنطقة التجارية وأمن المنطقة، حدثت زيادة كبيرة في عدد سكان مدينة طرابلس بين عامي 1519 و1536. ومع ذلك، اعتبارًا من هذا التاريخ حتى نهاية القرن السادس عشر، بدأ مسار عكسي في تحركات سكان المدينة، حيث انخفض عددهم انخفاضًا كبيرًا. وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد أسباب ذلك على نحو قطعي، فإن لدينا بعض الأدلة في هذا الصدد. على سبيل المثال، وباء الطاعون الذي تسبّب في وفاة العديد من الناس في مدينة حلب في عامي 1544 و1555[39]، كما حدثت أوبئة طاعون في الفترة نفسها في مدينة دمشق[40]. ومن المحتمل جدًا أن تكون طرابلس قد تأثرت أيضًا بأوبئة الطاعون التي حدثت في جوارها القريب جدًا. كذلك، أثّر تمرد حاكم حلب جانبولاد بن علي باشا مع حاكم صيدا والزعيم الدرزي معن بن فخر الدين لنيل استقلالهم وصراعهم مع حاكم طرابلس الشام أبي سيف يوسف (يوسف باشا) سلبيًا[41] في السكان والوضع الاقتصادي لهذه المدينة.

وكما هو متعارف، لم يُسجّل جميع أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنزل في دفاتر التحرير على نحو فردي، بل سُجّل رب الأسرة دافع الضرائب فحسب، والشباب الذين تمكنوا من دفع الضرائب، وأحيانًا الأرامل Bive. وبناء عليه، لا تُظهر ضريبة السكان في الدفتر التعداد السكاني الحقيقي لذلك المكان. لذلك، يقدّر المؤرخون عدد السكان باستخدام عدد من المعاملات. فإذا أخذنا في الاعتبار أنّ الأسرة مكونة من خمسة أشخاص في المتوسط، بما في ذلك الأم والأب وثلاثة أطفال، وهو المعدل المقبول عمومًا بين المؤرخين[42]، فإن عدد سكان المدينة المقدر في عام 1645 هو 8040 شخصًا. وفي حال وجدنا هذا الرقم منخفضًا، فيُضرب العدد في 7، فيكون عدد سكان المدينة المقدر هذه المرة هو 11256. ومع ذلك، فإنّ العدد المقدّر لا يشمل العسكر والأعضاء العلميين وموظفي الوقف في المدينة. ونظرًا إلى عدم وجود أي مستندات حول هذا الموضوع، فليس من الممكن إعطاء رقم دقيق لإجمالي

---

36 حددها ساحلي أوغلو على أنها 823. يُنظر: ساحلي أوغلو، ص 153.

37 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 513، ص 12-28.

38 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 5-15.

39 كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي (الغزي)، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، تحقيق شوقي شعث ومحمود فاخوري، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، 1993)، ص 204، 206. إضافة إلى ذلك، هناك تقرير يفيد حدوث وباء كبير (الطاعون الأكبر) في حلب في النصف الثاني من القرن السادس عشر. يُنظر: **دفتر المهمة رقم 6 (972هـ/1564-1565م)**، نسخة طبق الأصل، المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء، دائرة المحفوظات العثمانية، أنقرة، 1995، ص 55-56/ 114.

40 Muhammed Adnan Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (Damascus: Librairie du Liban, 1982), p. 53.

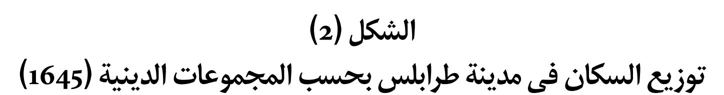
41 للحصول على معلومات مفصلة حول الصراع بين والي طرابلس، أبو سيف يوسف (سيف بن يوسف باشا)، ومعن فخر الدين وجانبولاد بن علي باشا، يُنظر: الزين، ص 187-195؛
Feridun Emecen, "Fahreddin, Ma'noğlu," *Islam Ansiklopesdisi*, vol. 12, pp. 80-81, accessed on 14/6/2023, at: https://bit.ly/3qHcYsC; Naima, Tarihi, II, nşr. Zuhuri Danışman, İstanbul, 1967, pp. 538-539; Kâtip Çelebi, Fezleke (Osmanlı Tarihi (1000-1065/1591-1655), I, Çamlıca Basım Yayın, Istanbul 1970, p. 291.

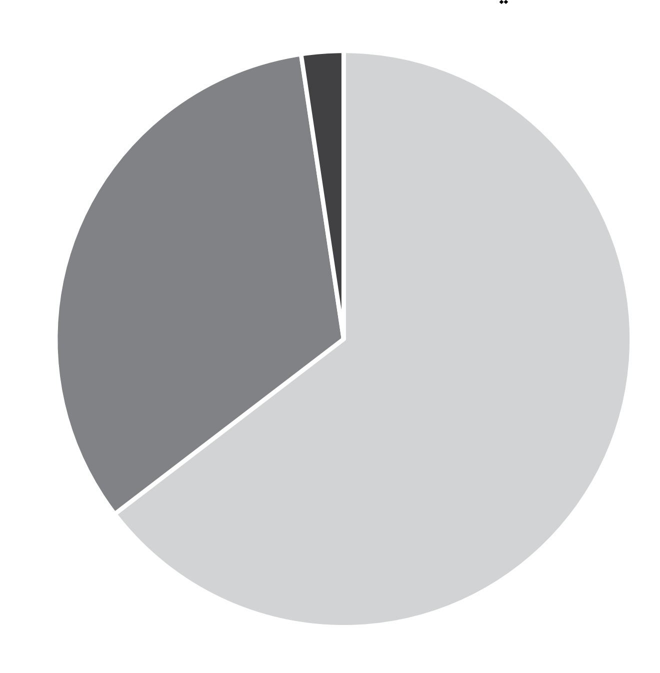
42 لمزيد من المعلومات حول تعبير "الخانة" والمعاملات التي يجب استخدامها في حسابات السكان المقدّرة، يُنظر:
Nejat Göyünç, "Hâne" Deyimi Hakkında," *Tarih Dergisi*, vol. 32 (1979), pp. 331-348.



السكان. ومع ذلك، إذا قدّرنا عدد الموظفين في مؤسسات الدولة والمؤسسات الوقفية بـ 800 خانة بما يتناسب مع عدد السكان دافعي الضرائب[43]، فإن تعداد سكان طرابلس الشام الحقيقي لا يقل عن 12000 نسمة ولا يزيد على 17000 نسمة.

في منتصف القرن السابع عشر، كانت غالبية سكان مدينة طرابلس من المسلمين، وكان عدد سكانها دافعي الضرائب 1039 نفرًا. ومع ذلك، كان عدد السكان المسيحيين أيضًا كبيرًا مقارنة بعامة السكان (531 نفرًا)، وكانوا منتشرين في جميع مناطق المدينة تقريبًا. أما اليهود فكانوا أقلية صغيرة تعيش في أحيائهم الخاصة.


الشكل (2)
توزيع السكان في مدينة طرابلس بحسب المجموعات الدينية (1645)



كما ذكرنا سابقًا، يحتوي دفتر التحرير الذي فحصناه على معلومات قيّمة حول أصول أولئك الذين قدموا من أماكن أخرى واستقروا في طرابلس الشام. وبناء عليه، يُلاحظ أن ما مجموعه 130 رجلًا بالغًا من مصر ودمشق، وحلب، وحماة، وصيدا، وغزير، وولاية حمص، ومراكز سنجق من بعلبك، وكسروان، وقارة، وحوران بولاية دمشق، ومن مقاطعات عكار، وكورة، وقدموس، وصهيون، وعرقا بولاية طرابلس، جاؤوا واستقروا في طرابلس مع عائلاتهم (ينظر الجدول 3). ونظرًا إلى أنه ليس لطرابلس الكثير من الجاذبية

43 وفقًا للأرقام التي قدمها أولياء شلبي، كان هناك 100 نفر في كل من الأبراج الستة التي بُنيت للدفاع عن الميناء الواقع على ساحل البحر، مع الدزدار و60 نفرًا في قلعة طرابلس. Evliya Çelebi, *Seyahatnâmesi*, vol. 11 (İstanbul: Kardeş Matbaası, 1935), p. 406.
ومع ذلك، يبدو أن هذه الأرقام التي قدمها أولياء شلبي مبالغ فيها إلى حد ما، لأنه في عام 1530، كان هناك 44 نفرًا في قلعة طرابلس وحصونها مع الدزدار والكتخدا. دفتر محاسبة ولاية ديار بكر وعرب وذو القادرية رقم 998 (937/1530)، جزء 2، ص 297. في عام 1571، كان هناك 47 نفرًا مع الدزدار وكتخدا القلعة. الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 513، ص 3.



الصناعية، فمن المحتمل أنهم استقروا فيها لإقامة علاقات تجارية، ولأنها كانت مدينة ساحلية مهمة في القرن السابع عشر، كما كانت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[44].

الجدول (3)

توزيع السكان بحسب المنشأ (1645)

مناطق الإسكان	مسلمون	مسيحيون	يهود
من عكار	11	5	-
من عرقا	1	-	-
من عنتاب	1	-	-
من بعلبك	-	5	1
من بغداد	3	-	-
من جبلة	2	1	-
من بيروت	1	-	-
من جبيل	-	1	-
من دركوش (شمال غرب سوريا)	2	-	-
من حلب	2	3	-
من حماة	16	6	2
من حوران	1	1	-
من حمص	6	3	-
من قدموس	4	1	-
من قراعلي	-	7	-
من كفر عقا	1	-	-
من كفر حمير	1	-	-
من كسروان	-	1	-
من كورة	-	2	-
من كرد	4	-	-
من مصر	9	2	-
من صافيتا	2	-	-
من صهيون	-	1	-

44 كانت طرابلس أحد أهم الموانئ التي كان التجار الأوروبيون يتاجرون فيها (خاصة البنادقة) في القرن الخامس عشر، وفي هذا الوقت كان لديهم قنصل في طرابلس يتعامل مع شؤون تجار البندقية. يُنظر:
Eliyahu Ashtor, "The Venetian Supremacy in Levantine Trade: Monopoly or Pre-Colonialism?" *Journal of European Economic History*, vol. 3, no. 1 (1974), p. 31; Eliyahu Ashtor, *The Venetian Cotton Trade in Syria in the Later Middle Ages*, Studi Medievali XVII (Spoleto: Centro Italiano di Studi Sull'Alto Medioevo, 1976), pp. 692-693.



مناطق الإسكان	مسلمون	مسيحيون	يهود
من صيدا	5	-	1
من سرمن	1	-	-
من صوروتش (منطقة جنوب شرق الأناضول)	1	-	-
من دمشق	13	4	1
من الطيبة (فلسطين)	2	-	-
من غزير	3	2	-
المجموع	92	45	5

وبناء عليه، يكون مجموع الذين استقروا في طرابلس فيما بعد: 92 مسلمًا، و45 مسيحيًا، و5 يهود. ومن هؤلاء 24 من حماة، و18 من دمشق، و11 من مصر، و9 من حمص. وكذلك استقر في مدينة طرابلس 16 شخصًا من عكار، و5 أشخاص من قدموس، و3 أشخاص من جبلة التي تقع داخل ولاية طرابلس. أما الـ 45 شخصًا الآخرون فقد جاؤوا من دمشق وحلب. لذلك، جاء كل من استقر في المدينة لاحقًا من المناطق القريبة من الولاية.

ثالثًا: المهن

في مدينة طرابلس الشام، كما في المدن العثمانية الأخرى، كانت هناك مهن متنوعة تلبي الاحتياجات اليومية للأهالي[45]، ومهن منتشرة وفق خصائص المنطقة. وقد جرى تنظيم الحرفيين في المدن العثمانية باعتبارها وحدات منفصلة، وكان لكل مجموعة حرفيين كتخدا (أو شيخ) يمثلهم أمام الدولة. ونظرًا إلى أن الحرفيين الذين يعملون في الأعمال نفسها يتركزون عمومًا في مناطق معينة، فإن الأسواق والأزقة التي يعملون فيها كانت تسمى أيضًا بأسماء مهنهم بمرور الوقت[46]. ومن الأمثلة على مثل هذه الأماكن: سوق النحاسين[47]، وسوق العطارين[48]، وسوق الصياغين[49].

في منتصف القرن السابع عشر، لوحظ أن ما مجموعه 437 شخصًا كانوا يعملون في أعمال ومهن مختلفة في مدينة طرابلس (ينظر الجدول 4). وهذا يعني أن نحو 27 في المئة من السكان الذكور البالغين مسجلون في الدفتر الذي يتكون من 1608 أنفار. في حين لم تُحدد مهنة الأشخاص الباقين البالغ عددهم 1171 (أي 73 في المئة من تعداد السكان دافعي الضرائب في المدينة في الدفتر. ونجد أن هناك 372 من أرباب المهن في طرابلس في عام 1645 هم من المسلمين (85 في المئة)، و65 هم من المسيحيين

45 للحصول على أمثلة في مدينة توقاد Tokat، يُنظر: Emecen, pp. 287-308؛ للمهن في قلعة الروم Rumkale، يُنظر:
H. Basri Karadeniz, "XVI. Yüzyılda Rumkale," *Belleten*, vol. 62, no. 234 (1999), pp. 446-447;

على سبيل المثال حلب، يُنظر: Öztürk, pp. 266-267؛ على سبيل المثال قيصري Kayseri، يُنظر:
Mehmed İnbaşı, "XVI. Yüzyılda Kayseri'nin İktisadî Yapısı ve Esnaf Teşkilatı," *Kayseri ve Yöresi Tarih Sempozyumu*, Kayseri, Türkiye, 1-4 Mayıs, 1997, p. 134.

46 Feridun M. Emecen, "XVI. Asırda Manisa Esnâfına Dâir Bazı Mülahazalar," *Türk Kültürü ve Ahilik*, İstanbul, 1986, p. 204; Emecen, p. 291.

47 عمر عبد السلام تدمري، "خطط طرابلس وآثارها في عصر المماليك"، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، العدد 144 (1993)، ص 24.

48 المرجع نفسه، ص 17.

49 المرجع نفسه، ص 24؛ القطار، ص 492، 524.



(15 في المئة). لكن بما أن مهن اليهود غير مذكورة في دفتر الملاحظات، فليس لدينا أي حجة للتعليق عليها. وبناء عليه، فإنّ 12 في المئة من المسيحيين الذين يسكنون في مدينة طرابلس ويبلغ عددهم 531 نفرًا، و36 في المئة من المسلمين الذين يبلغ عددهم 1039 نفرًا، قد انخرطوا في مهنة معيّنة[50].

الجدول (4)

الطوائف الحرفية في مدينة طرابلس الشام (1645)

المهن	مسلمون	مسيحيون	المجموع
المهن المتعلقة بالمنتوجات الغذائية	100	2	102
المهن المتعلقة بصناعة الجلود والنسيج	73	26	99
المهنة المتعلقة بالشحن والنقل والخدمة	49	5	54
مهن أخرى متنوعة	150	32	182
المجموع	372	65	437

الجدول (5)

المهن المتعلقة بالمنتجات الغذائية

المهن	مسلمون	مسيحيون	المجموع
العلّاف (بائع علف الحيوانات)	1	-	1
العطار	9	-	9
البستنجي (حارس الكرم)	5	-	5
البقال	5	-	5
البازارجي	2	-	2
بائع الجبن	1	-	1
البوزاجي[51]	1	-	1
الدقّاق	1	-	1
الإكمكجي (الخبّاز)	36	1	37

50 نظرًا إلى عدم ذكر المهن على الإطلاق في دفاتر التحرير لطرابلس من القرن السادس عشر، فإننا للأسف لا تتاح لنا الفرصة لإجراء مقارنة في هذا الصدد.

51 صانع البوزا وهو مشروب شتوي مصنوع من سميد الذرة والماء والسكر وهو من أقدم المشروبات التركية المعروفة.



المهن	مسلمون	مسيحيون	المجموع
الخلّال (صانع الخل)	-	1	1
الخضرجي	6	-	6
القهوجي	7	-	7
الحلونجي (بائع الحلوى)	4	-	4
القصّاب	5	-	5
الحلاب	3	-	3
الفاكهاني	3	-	3
السلخانه جي (الذي يعمل في المسلخ)	5	-	5
القصاب باشي	1	-	1
الطبّاخ (العشي)	5	-	5
المجموع	100	2	102

عندما نصنّف الطوائف الحرفية في طرابلس وفقًا لطبيعة العمل الذي يقومون به، يتبين أن الطائفة الحرفية الأكثر شيوعًا في المدينة هي الطائفة التي تعمل في إنتاج المنتجات الغذائية وبيعها (ينظر الجدول 4). تتكوّن هذه الطائفة الحرفية من 102 من الحرفيين؛ 100 منهم من المسلمين، و2 من المسيحيين، ويشكّلون 23 في المئة من جميع الحرفيين في المدينة. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد الخبازين مرتفع جدًا في هذه المجموعة، التي تتكوّن من الحرفيين مثل القصّاب والسلخانه جي والبقال والطبّاخ (العشّي) والبازارباشي والبوزاجي والخلال والدقاق وبائع الجبن والخضرجي والفاكهاني وحارس الكرم (البستنجي) والحلونجي والحلاب والعطار والقهوجي والعلاف (ينظر الجدول 5). وقد اعتاد هؤلاء الخبازون أن يكسبوا رزقهم ببيع الخبز الذي يخبزونه في أفرانهم للناس. في الحقيقة، يمكن القول إنّ في المدينة ميناءً مهمًا، ومن ثمّ فإنّ عدد الأشخاص الذين يأتون ويذهبون إلى المدينة هو أمر مؤثر في انتشار هذه المهنة. فكان هناك 37 خبازًا في المدينة؛ 36 منهم من المسلمين، وواحد من غير المسلمين.

مجموعة أخرى من المهن التي يُنظر إليها على نطاق واسع في طرابلس الشام هي التي تتعلّق بالمنسوجات والجلود، مثل البزّاز (بائع الأقمشة أو الخام)، والحيّاك، والحلايجي (صانع السجاد والبساط)، والحلاج (أي نداف القطن)، والخياط، والترزي (الخياط)[52]، واليورغنجي (صانع اللحاف)، والدباغ، والجزماتي، والإسكافي (صانع الأحذية)، والسرّاج، والبلانجي (وهو ما يوضع على ظهر الدواب للركوب) (ينظر الجدول 6). هذه المجموعة التي يبلغ مجموعها 99 حرفيًا؛ أي ما نسبته 22 في المئة من مجموع الطوائف الحرفية؛ 73 منهم هم من المسلمين و26 من المسيحيين، ويُلاحظ أنّ المسلمين يتركّزون على نحو خاص في مجالات النسيج والخياطة. وفي واقع الأمر، هناك 13 من أصل 18 هم من المسيحيين من طائفة النساجين، و7 من أصل 9 هم من المسلمين من طائفة الخياطين في المدينة.

52 كما كان هناك خان في طرابلس اسمه "خان الخياطين" حيث يعمل الخياطون. يُنظر: الزين، ص 437؛ سالم، ص 454؛ Jidejian, pp. 92-93.



الجدول (6)
المهن المتعلقة بصناعة الجلود والنسيج

المهنة	مسلمون	مسيحيون	المجموع
البزّاز[53]	7	2	9
شيخ البزّازين	1	-	1
الجزماتي	2	-	2
الدبّاغ	17	-	17
النسّاج	5	13	18
الحلايجي (صانع السجاد والبساط)	1	-	1
الحلاج (نداف القطن)	7	-	7
الخياط	2	7	9
الإسكافي	14	1	15
البلانجي	5	-	5
البابوجي (صانع الأحذية)	3	2	5
السرّاج	4	-	4
وكيل السراجين	1	-	1
شيخ السراجين	1	-	1
الثوّاب (بائع الثواب)	1	-	1
وزان الحرير	1	-	1
اليورغنجي (المنجّد)	1	1	2
المجموع	73	26	99

وفي الجدول 7، يلاحظ أنّ عدد العاملين في وظائف الشحن والعتالة والخدمة وخدمة السراي مثل البحار والحمّال والخدام ودار السراي والمجداف والقاطرجي (المكاري) والوزّان والنقّال والعتال وخدام السرايا مرتفع أيضًا في طرابلس الشام. ويلاحظ أيضًا أن مهنة المكاري، التي تعني مستأجري الحيوانات، شائعة جدًا بينهم؛ إذ تشكل هذه المهنة وحدها ما نسبته نحو 9 في المئة من بين جميع المهن. ولا شك في أن ممارسة هذه المهنة على نطاق واسع في طرابلس ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقيقة أن في المدينة ميناءً مهمًا؛ إذ كانت الخيول والدواب القادرة على الحمل تستخدم لنقل البضائع القادمة، أو التي يتم جلبها إلى الإسكلة من أماكن مختلفة إلى الأماكن المرغوب فيها مقابل رسوم؛ أي في شحن هذه البضاعة. ويُثبت العدد الإجمالي للمكاريين في المدينة، البالغ 38، أنّ طرابلس كانت مدينة ساحلية مزدحمة جدًا في منتصف القرن السابع عشر. وقد كان معظم الذين يعملون في هذا العمل من المسلمين (36 شخصًا)، وكان هناك شخصان مسيحيان مارسوا مهنة النقل.

53 الشخص الذي يشتري القماش ويبيعه.



الجدول (7)
العاملون في وظائف الشحن والنقل والخدمة

المهنة	مسلمون	مسيحيون	المجموع
البحّار/ الملّاح	1	1	2
الحمّال/ العتّال	1	-	1
الخدام	4	1	5
تاجر الفراء	1	-	1
المكاري/ القاطرجي	36	2	38
الوزّان	5	1	6
دار السراي[54]	1	-	1
المجموع	49	5	54

ثمة مجموعة مهنية أخرى تتكون من أولئك الذين لديهم أنواع مختلفة من المهن مثل الحداد والحلّاق والدلّال والديرمجيان (الطحّان)، والدرّاس[55]، والخانجي (الشخص الذي يدير نزلًا)، والحمامجي، والحطاب، والبارودي، والبيطري، والطبيب، والمترجم، وشيخ المحلة، والحارس، والملّاك، والزبال، والعمار، والإمام والمؤذن (ينظر الجدول 8). وأكثرها لفتًا للنظر من بين المجموعات، التي يبلغ إجمالي عددها 182 أي بنسبة 41 في المئة بين جميع المهن، هم الملّاك، والزبّالون، والحدادون، والحلاقون. فطائفة الحدادين بلغ إجمالي عددها 26 حدادًا، منهم 19 مسلمًا و7 مسيحيين. ونجد أيضًا أنّ مهنة الحلاقين كانت شائعة أيضًا بين المسلمين. ففي واقع الأمر، فمن بين 20 شخصًا من أصحاب الحلاقة العاملين في المدينة، ثمة 18 منهم من المسلمين و2 فقط من المسيحيين. ومن بين المهنيين العشرين، المعروفين باسم الزبّالين، الذين يقومون بتحميل روث الحيوانات ونقلها إلى الحدائق والبساتين حول المدينة، هناك 16 مسلمًا و4 مسيحيين؛ ومن بين المهنيين الـ 22 الذين يُطلق عليهم اسم "الملّاك" والذين قدرنا أنّهم أدوا دور الوسيط في الشؤون التجارية (مبيع عقارات)، كان 20 منهم من المسلمين و2 فقط من المسيحيين.

الجدول (8)
مهن متنوعة أخرى

المهنة	مسلمون	مسيحيون	المجموع
البارودي	2	-	2
البيطري	3	4	7
الحلّاق	18	2	20

54 الناظر لعمل السفرة والطعام.

55 تعني آلة السحب أو الدرّاس. وهي مصنوعة من أقراص مسننة ويتم سحبها بواسطة الحصان أو البغل، تسمى أيضًا (جرجار)، وهي لا تزال تستخدم في غازي عنتاب وكيليس. لذلك فإنّ الشخص الذي يقوم بهذا العمل هو المقصود هنا.



المهنة	مسلمون	مسيحيون	المجموع
الدرّاس	1	-	1
الدلّال	3	-	3
الحدّاد	17	9	26
شيخ الحدادين	-	1	1
الحمّامجي	4	-	4
الخاني أو الخانجي	1	-	1
الحطّاب	6	-	6
الإمام	1	-	1
الكلايجي[56]	1	-	1
الكاتب	2	-	2
المعدنجي	1	-	1
شيخ المحلة	6	3	9
الملّاك	20	2	22
المعمار	1	-	1
المزمار	2	-	2
المحتسب	1	-	1
الحامي	3	-	3
المبيّض	7	-	7
المؤذن	1	-	1
المميز	3	-	3
المتولي	12	2	15
النجار	5	-	5
الحارس	5	1	6
الصابونجي	-	2	2
دلال باشي	1	-	1
الطبيب	-	1	1
الطحان	6	-	6
المترجم	1	1	2
الزبّال	16	4	20
المجموع	150	32	182

56 هو من يقوم بتغليف وتزيين الأواني النحاسية من الخارج.



رابعًا: الحياة الاقتصادية والضرائب

في منتصف القرن السابع عشر، كانت الضرائب التي كانت تُحصَّل من أهالي طرابلس ومن التجار الذين يأتون إلى المدينة للتسوق، تُسمّى بأسماء مختلفة، تُجمع عمومًا عن طريق المقاطعة. وكانت مخصّصة للسلطان والباشاوات؛ فالتي يتم تحصيلها من الأنشطة الصناعية والتجارية مخصصة للسلطان، أما المحصّلة من الأعمال المتعلقة بالأمن فمخصصة للباشاوات (ينظر الجدول 9).

طرابلس ومحيطها هي الأقدم في التاريخ لوجود موانئ فيها، وكانت لها أهمية كبيرة، خاصة من حيث التجارة، منذ عصرها. وقد اضطلعت أساكل طرابلس وجبلة وأنطرطوس (طرطوس) وبانياس واللاذقية بدور مهم في التجارة بين الشرق والغرب. كان طريق حلب - البصرة في بداية الطرق التجارية المؤدية إلى موانئ طرابلس. وكان الخليج الفارسي أحد المراكز المهمة، حيث كانت تُجمع البضائع القادمة من الهند والشرق الأقصى، وكانت المنتجات الهندية والإيرانية المرسلة عبر نهر الفرات تصل إلى موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط بعد توقفها في حلب[57].

خلال الحكم العثماني، بقيت إسكلة طرابلس مهمة تجاريًا، واستخدمت أيضًا لأغراض عسكرية[58]، خاصة خلال الحملات. وأثناء احتلال قبرص واليمن وأماكن أخرى، كان لإسكلة طرابلس دور مهم؛ حيث أُحضرت إليها أولًا الذخائر المرسلة من بغداد وحلب وبيرجيك ورمكال وديار بكر عن طريق البر، ومنها أرسلت عن طريق البحر، وهناك العديد من البنود حول هذا الموضوع في دفاتر المهمة[59].

وعلى الرغم من أن مدينة طرابلس كانت مركزًا للإنتاج، فإنها كانت أشبه بمركز توزيع أيضًا. وفي القرن السابع عشر، كان ميناء طرابلس كبيرًا بما يكفي لاستيعاب ألف غاليون وألف فرقاطة وKadırga [ويقال لها القادس[60]] (نوع من السفن القديمة)[61]. وإضافةً إلى السلع التجارية والبارود والذخيرة وما إلى ذلك، بُنيت عنابر كبيرة لتخزين البضائع، ودكاكين لأعمال متنوعة قرب الإسكلة. وبلغ الدخل السنوي لهذه المخازن والدكاكين التي تديرها المقاطعة 3 آلاف أقجة بين عامي 1536 و1595[62]. ومن المحتمل أن تكون هذه الأماكن قد أُعطيت للمقاطعة مع عائدات الإسكلة في عام 1645. وكانت هناك خانات وأسواق تتركز على طول الطريق لأعمال مختلفة في المدينة. ويذكر أولياء شلبي أن هناك 22 خانًا في طرابلس، أهمها خان الجديد وخان الأرز وخان المصريين وخان الجنبية وخان التجار وجان الشاويش وخان الزيت وخان المعطف وخان أراستا وخان هينا (الكلمة الصحيحة هيما وتعني خان الخياطين كما وردت في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس)، وخان الجميزة[63].

57 Nejat Göyünç, "XVI. Yüzyılda Güney-Doğu Anadolu'nun Ekonomik Durumu (Kanunî Süleyman ve II. Selim devirleri)," Türkiye İktisat Tarihi Semineri, Metinler/ Tartışmalar, Ankara, 8-10 Haziran 1973, p. 88; W. Heyd, *Yakın-Doğu Ticaret Tarihi*, Enver Ziya Karal (trans.) (Ankara: Tüık Tarıh Kurumu, 1975), pp. 181-183.

58 كانت تجارة البندقية مع الشرق في القرن السادس عشر تعتمد في الغالب على إسكلة طرابلس. للمزيد يُنظر: **دفتر المهمة رقم 7 (975-976هـ/1567-1566م)**، نسخة طبق الأصل، المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء، دائرة المحفوظات العثمانية، أنقرة، 1997، ص 356/138.

59 **دفتر المهمة رقم 5 (937هـ/1565-1566م)**، نسخة طبق الأصل، المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء، دائرة المحفوظات العثمانية، أنقرة، 1994، ص 356/256، 680/266، 781/300، 962/365، 1016/382، 1079/406، 1193/445؛ **دفتر المهمة رقم 12 (978-979هـ/1570-1572م)**، نسخة طبق الأصل، المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء، دائرة المحفوظات العثمانية، أنقرة، 1996، ص 20/11، 32/16، 33، 71/32، 92/45، 432/204، 522/253، 846/436، 975/508، 1084/568، 1092/573.

60 وهي عبارة عن سفينة قديمة مزودة بمجاديف استخدمت في الحرب والتجارة والقرصنة استخدمتها البحرية العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر.

61 Çelebi, *Seyahatnâme*, p. 410.

62 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 372، ص 28؛ المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 15.

63 Çelebi, *Seyahatnâme*, p. 410.



أما البضائع التجارية الرئيسة المصدّرة من إسكلة طرابلس إلى الدول الأوروبية فهي: القطن والخيوط القطنية والحرير وأقمشة متنوعة، والسختيان (نوع من الجلد)، والعفص وشمع العسل والسجاد الصغير، والقماش الخام وجلد البقر والتوابل المتنوعة والنحاس والقصدير. كان التجار يجلبون هذه البضائع من أسواق حلب ودمشق وينقلونها إلى موانئ طرابلس، ويأخذونها إلى الدول الأوروبية بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وفق ما نص عليه القانون[64].

في الفترات الأولى للحكم العثماني، لم يكن تنوّع البضائع القادمة من الدول الأوروبية والإسلامية إلى إسكلة طرابلس كبيرًا جدًا. لكن أدى فتح بغداد عام 1534 والرحلات البحرية الهندية التي بدأت عام 1538 إلى زيادة حجم التجارة إلى إسكلة طرابلس، لأن هناك اختلافات مهمة بين أنواع البضائع المذكورة في قانون نامه طرابلس الأول المؤرخ في عام 1519 والبضائع المذكورة في قانون نامه لعام 1547[65].

بالطبع، كان من أهم عناصر المقاطعة في المدينة إيرادات الإسكلة. ونظرًا إلى أن إيرادات إسكلة طرابلس تُمنح للمقاطعة جنبًا إلى جنب مع عائدات الجمرك من أساكل أنطرطوس وجبيل وبترون في الإيالة نفسها، فلا يمكننا تحديد إيراداتها على نحو مستقل. وبناءً على ذلك، بلغت المقاطعات الجمركية السنوية للأساكل في ولاية طرابلس 334320 أقجة في عام 1645 مع رسوم الترجمة والسمسرة[66].

يلاحظ أن إيرادات تجارة الحرير أكثر من جمرك الإسكلة. فكان يُحضر الحرير إلى طرابلس ووزنه بالقنطار، وتحصيل الضريبة (ميزان الحرير) وفقًا للطريقة المحددة في قانون نامه. وكان دخل المقاطعة من هذا القلم الضريبي 526050 أقجة في عام 1645[67]، إذ جرى تصدير كمية كبيرة من الحرير من إسكلة طرابلس الشام في ذلك الوقت. وتدل قيمة مقاطعة ميزان الحرير التي بلغت 80 ألف أقجة في عامَي 1571 و1595 على أن تجارة الحرير اكتسبت أهمية كبيرة في مدينة طرابلس في القرن السابع عشر[68]. وفي الوقت نفسه، كانت ولاية طرابلس مركزًا مهمًا لإنتاج الحرير[69]، وبناءً عليه، كانت أشجار التوت تُزرع في كل مكان تقريبًا داخل الولاية. وكما هو الحال في قرى الولاية وبلداتها، كان هناك العديد من أنوال الحرير في المدينة، وكان يتم تحصيل ضريبة محددة على كل منها.

وقد بلغ ما تم تحصيله من الضريبة السنوية على أنوال الحرير في المدينة 300 أقجة في عام 1536[70]، و990 أقجة في عام 1547[71]، و1200 أقجة في عام 1595[72]، ثم ارتفع إلى 28 ألف أقجة في عام 1645[73]. في حين بلغ الدخل السنوي للبويخانة

---

64 **قانون نامه سنجق طرابلس العائد إلى سنة 1547م**؛
Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri* (İstanbul: Kanuni Devari Kanunnnameleri, 1994), vol. 7, pp. 78-80.

65 Akgündüz, pp. 77-80; vol. 3, pp. 497-498.

66 بلغ دخل المقاطعة لإسكلة طرابلس 400 ألف أقجة في عام 1519، و220 ألف أقجة في عام 1526، و300 ألف أقجة في عام 1536، و250 ألف أقجة في عام 1547 و1571 و1595. وكانت مقاطعة الإسكلة تخضع للالتزام عمومًا مع المترجم والسماسرة وميزان الحرير. من ناحية أخرى، فإنّ مقاطعة أساكل اللاذقية وجبلة ليست داخلة في طرابلس الشام، حيث كانت سنجقًا مستقلًا في عام 1571 و1595. لذلك، هناك تقلبات في إيرادات الإسكلة في أوقات معينة.

67 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 20.

68 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 3/5، ص 29؛ المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 15أ.

69 صرح أولياء شلبي أنّ محصول الحرير بلغ مئات آلاف قنطار في طرابلس الشام، وأكد على أهمية الحرير في اقتصاد طرابلس. يُنظر: Çelebi, *Seyahatnâme*, p. 406.

70 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 372، ص 29.

71 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 203، أوراق 12ب.

72 المرجع نفسه، رقم 84، أوراق 15ب.

73 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 21.



(الصباغة)، وهي ورشة صباغة الأقمشة، 10 آلاف أقجة في عام 1645[74]. وأيضًا كان يتم تحصيل ضريبة معينة (الكيالية أو رسم كيلة) من الحبوب التي تصل إلى الإسكلة والمدينة، وكان مقدارها 269500 أقجة في عام 1645. وتشير هذه الكمية إلى أنه جرى تصدير كمية كبيرة من الحبوب من إسكلة طرابلس[75].

ومن السلع التجارية المهمة الأخرى في طرابلس الصابون وزيت الزيتون[76]. وبالتوازي مع زراعة الزيتون في أجزاء كثيرة من الولاية، شهدت صناعة الصابون وزيت الزيتون تطورًا كبيرًا. إضافة إلى ذلك، فإن معظم القرى كان فيها معصرة زيتون تستخدم في عصر الزيتون وإنتاج الزيت. وقد كان الصابون وزيت الزيتون المنتجان في طرابلس يرسلان إلى أجزاء كثيرة من الإمبراطورية، وخاصة إلى إسطنبول[77]، كما يصدّران إلى الدول الأوروبية[78]. وفي عام 1645، جرى تحصيل 16 أقجة من كل قالب صابون يباع في المدينة[79]. وإضافة إلى ذلك، كان للمادة المسماة "البلس" المستخدمة في إنتاج الصابون مكانة بالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية للمدينة. وفي واقع الأمر، هناك معلومات مفصّلة تمامًا عن هذا الموضوع في قانون نامه طرابلس العائد إلى عام 1547. وكما يُفهم من هذا القانون، فإن هذه المادة التي يتم الحصول عليها عن طريق حرق نبتة تسمى أشنان أو شوان، والتي تنمو في صحاري حماة وحمص، كانت تستخدم في صناعة الصابون[80]. وفي عام 1595، فُرضت ضريبة قدرها أقجتان على كل حمولة من البلس تُحضر إلى طرابلس للبيع. وفي هذا الوقت، ونظرًا إلى أن المبلغ الإجمالي للضريبة (باج البلس) المحصّلة من بيع البلس كان 12 ألف أقجة[81]، فهذا يعني أنه أُحضر ما لا يقل عن 6 آلاف حمولة من البلس إلى المدينة. وكما هو معتاد، يُرسل البلس الذي يجري إحضاره إلى المدينة أولًا إلى باب التبانة بعد وزنها هناك، فيشتري الأمناء ثلثيها نيابة عن الدولة، ويشتري التجار الثلث المتبقي منها[82]، باستثناء حصة التجار. ويدل ما يجري تحصيله من البلس في المدينة، مع باج البلس والقباني، البالغ 700 ألف أقجة في عام 1645[83]، على أهمية تجارة البلس التي احتلت مكانة مهمة في اقتصاد طرابلس.

كان الصابون يُنتج في خانات الصابون المملوكة للدولة، وعددها 4، وكذلك في خانات الصابون التي تعود إلى التجار. لذلك، أُعطيت الأولوية لخانات الصابون التي تعود إلى الدولة في كل من شراء المواد الخام للصابون (البلس وزيت الزيتون) وفي بيع الصابون[84]. بالطبع، كانت هناك أيضًا دكاكين في المدينة تجري فيها تجارة الصابون، وكانت ضريبتها السنوية 5 آلاف أقجة في عام 1536[85]. وفي التاريخ نفسه، تم تحصيل ضريبة سنوية قدرها 5 آلاف أقجة من 4 خانات صابون تجارية تنتج الصابون[86]. وإضافة إلى

74 المرجع نفسه.

75 حقيقة أنّ رسم الكيلة التي تم تحصيلها في الإسكلة كانت فقط 24 ألف أقجة في عام 1595. وهذا دليل على أنّ تصدير الحبوب من إسكلة طرابلس في القرن السابع عشر ارتفع كثيرًا مقارنةً بالقرن الماضي. ينظر: المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 15أ.

76 منى حداد يكن، "تطور طرابلس الحضاري في عصر المماليك"، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، العدد 142 (1993)، ص 37.

77 الحكم الصادر في 17 كانون الثاني/ يناير 1579 موجه إلى القاضي وباشا طرابلس، والذي ينص على تحميل الصابون على سفن العمال المتجهة إلى طرابلس وإرساله إلى إسطنبول. دفتر المهمة، رقم 36، ص 31/99.

78 Çelebi, *Seyahatnâme*, p. 411.

79 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 22.

80 Akgündüz, p. 81.

81 المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، ص 15أ.

82 "عندما يأتي البلس المذكور أعلاه إلى المدينة في باب التبانة، ويحصل التجار على الثلث والميري على الثلثين، وجرت العادة أن يكون هناك كاتب مستقل من جانب التجار. يقوم بتسجيل البلس ووزنه وتحصيل الضريبة منها ودمغها حتى لا يصير الأخذ منها خارج باب التبانة كما هو مشروح في الدفتر القديم. ومن ثم تسجيله في الدفتر الجديد". المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري، **أرشيف القيود القديمة**، رقم 84، أوراق 15أ.

83 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، دفتر 842، ص 21.

84 Akgündüz, p. 81.

85 نظرًا إلى أنه تم فرض ضريبة على كل دكان بقيمة 500 أقجة، فقد استنتج أنه كان هناك 10 دكاكين صابون في المدينة في هذا الوقت.

86 الأرشيف العثماني، **طابو - تحرير دفتري**، رقم 372، ص 28.



خانات الصابون هذه، فإن ذكر 5 خانات صابون أخرى في الكتاب المؤرخ في عام 1519 يوضح أنه في بداية القرن السادس عشر، كان هناك ما لا يقل عن 9 مصانع للصابون في مدينة طرابلس[87]. وأخيرًا، في عام 1645، تم دفع ضريبة قدرها 7 آلاف أقجة (رسم دخان المصبنة) لخانات الصابون التابعة للتجار[88].

أما الضرائب المحصّلة من أولئك الذين لا يمتثلون للاحتساب في المدينة ورسم الدمغة التي كانت تؤخذ على العبور على الحيوانات، سواء المخصصة للنقل أو للركاب مثل الجمال والبغال والأحصنة، وفائدة الملح وسماسرة الصابون كانت تدفع إلى المقاطعة. وهذا دليل على أنّ المدينة كانت مركزًا اقتصاديًا نشطًا في منتصف القرن السابع عشر، حيث وصل مبلغ المقاطعة 402500 أقجة في عام 1645[89].

كان على الجزارين الذين يعملون في المدينة دفع ضريبة معينة لكل من الأغنام والجواميس والحيوانات المماثلة التي يشترونها ويذبحونها في المسلخ، وكان عليهم دفع ضرائب على بيع رؤوس الحيوانات في الباج خانة. وفي عام 1645، كانت مقاطعة القصاب خانة وباج غنم 112 ألف أقجة، وكان دخل مقاطعة الباج خانة 37100 أقجة[90].

ومن الواضح أن تجارة البن احتلت مكانة مهمة في طرابلس في القرن السابع عشر. فقد بلغ مقدار ضريبة مقاطعة التحميص خانة التي جرى تحصيلها من الأماكن التي يحمص فيها البن وضربه وبيعه 50400 أقجة[91].

وإضافة إلى ذلك، كانت تنفّذ أعمال ري البساتين والحدائق في طرابلس بترتيب معين، وكان يُعيّن ضابط للتعامل مع هذا العمل، يسمى "شيخ السقي"، وكان يحتفظ بدفتر (دفتر المفردات) حول كيفية تنفيذ الري ومن يقوم به، ويجمع مبلغًا معينًا من الضرائب من الأعضاء المستفيدين مقابل الري. كان المبلغ السنوي لهذه الضريبة (خراج السقي)، الذي كان من إيرادات السلطان، 18 ألف أقجة في عام 1645، ولم يشمل دخل المياه، التي هي وقف، من ضمن هذا المبلغ[92].

وكما هو مفهوم من دفتر التحرير الذي هو موضوع دراستنا، فإن الملح الذي يحتاج إليه الناس كان يُحضر إلى المدينة من جزيرة قرب الإسكلة، وكان الدخل السنوي من هذا الملح، الذي يباع عن طريق المقاطعة، 3200 أقجة في عام 1645[93]. كما ورد في قانون نامه طرابلس لعام 1547 أن الملح تم جلبه من جزيرة قبرص. وبناء على ذلك، فإن الملح الذي يأتي إلى الإسكلة يشتريه أولًا المسؤولون الذين يُطلق عليهم اسم عميل، ويبيعونه للتجار المسلمين بسعر ذلك اليوم. كان القانون يحظر على أي شخص غير العملاء شراء الملح[94].

كما ذكرنا سابقًا، عاش في طرابلس عدد كبير من غير المسلمين. وكانوا يصنعون مشروباتهم الخاصة أو يجلبونها من أماكن أخرى. وكانت الخمور التي كان تُحضر إلى المدينة تباع في الحانات، وكانت الضريبة تُحصّل وفقًا للمبلغ. كان المبلغ السنوي (باج خمر) للضريبة المحصّلة من المشروبات الكحولية المبيعة في الحانات 25 ألف أقجة في عام 1645، وكان هذا الدخل يخصص للوالي[95].

---

87 مصبنة أرباع، مصبنة سودان، مصبنة قمرية، مصبنة قلعة، مصبنة مكيك، مصبنة صبيع نفس المدينة 40000. المرجع نفسه، رقم 68، ص 23.

88 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 21.

89 المرجع نفسه، ص 20.

90 المرجع نفسه، ص 21.

91 المرجع نفسه.

92 المرجع نفسه.

93 المرجع نفسه.

94 Akgündüz, p. 81.

95 الأرشيف العثماني، **مدوّر من المالية**، رقم 842، ص 22.



كما هو الحال في المدن العثمانية الأخرى، كانت هناك ضرائب تم جمعها من الناس مقابل ضمان الأمن في طرابلس. فقد بلغ محصول عساسي المدينة 40 ألف أقجة، ورسم عروس وباديهوا[96] 37 ألف أقجة، وأيضًا رسم عروس وباديهوا 53 ألف أقجة تخرج منها الأماكن المجانية داخل المقاطعة، وكانت هذه العائدات تُسلّم للوالي[97].

عندما جاء تركمان ذو القادر إلى ولاية طرابلس في فصل الشتاء، تم أخذ 12 أقجة من كل خانة وخروف من كل قطيع يملكونه. كانت رسوم الشتاء السنوية التي دفعتها هذه المجموعة التركمانية 10 آلاف أقجة في عام 1645[98].

وبصرف النظر عن كل هذه الضرائب، كانت هناك أيضًا بعض الأقلام الضريبية التي كانت موجودة في طرابلس في القرن السادس عشر، والتي لم يعد من الممكن تحصيلها في منتصف القرن السابع عشر، أو التي مُنحت للمقاطعة مع أقلام أخرى. وقد كان عدد أقلام الدخل التي تم تمييزها بكلمة "حالة" [وتعني فارغة] أو باختصار إشارة "_" في دفتر التحرير مرتفعًا جدًا. نذكر من هذه الأقلام باج سوق العبيد (باج سوق الأسرى)، ورسم بوابية الإفرنج، ومحصول الدكاكين والمخازن التي في الإسكلة، ومحصول خدمة الجباية التي في دار الوكالة.

ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية لمدينة طرابلس 2786414 أقجة في عام 1645، منها 2673614 مخصصة للسلطان و112800 للوالي. وإضافة إلى ذلك، هناك أقلام دخل أخرى تخص الوالي ودفتردارية التيمار في جزء من دفتر التحرير حيث توجد المحاصيل، وقد استبعدتها هذه الدراسة لأنها مداخيل تم الحصول عليها من خارج المدينة.

الجدول (9)
الإيرادات الضريبية لطرابلس (1645)

المحاصيل	الإيرادات (أقجة)
خواص السلطان	
محصول مقاطعة جمرك إسكلة طرابلس الشام مع أنطرطوس وجبيل وبترون مع إسكلة [...] وتوابعها ورسم سمسارية [أي سماسرة] وترجمانية [أي تراجمة] بموجب القانون القديم	334320
محصول مقاطعة رسم ميزان الحرير نفس طرابلس الشام [أي مدينة طرابلس نفسها] بموجب القانون القديم	526050
محصول مقاطعة احتساب نفس طرابلس الشام ورسم دمغة و[...] وجمل وغيرهم من الدواب مع محصول فائدة ملح وسمسارية صابون [سماسرة الصابون] مع دلالية [أي سمسرة] ورسم يسقية الاحتساب (أي رسم تحصيل الاحتساب)	402500
محصول مقاطعة رسم كيالة الأرز والحنطة وغيرهما في نفس طرابلس والإسكلة المزبورة	269500
محصول رسم دواليب الحرير في نفس طرابلس	28000
محصول رسم تحميص القهوة في نفس طرابلس، خارج هذا الدفتر	50400
محصول مقاطعة باج خانة نفس طرابلس	37100

96 هي ضريبة يتم تحصيلها من أولئك الذين يتلفون الكروم والبساتين والحدائق والأضرار التي تلحق بالممتلكات الخاصة للفرد.
97 المرجع نفسه.
98 المرجع نفسه، ص 21.



المحاصيل	الإيرادات (أقجة)
خواص السلطان	
محصول مقاطعة القصاب خانة وباج الغنم ورسم جاموس مذبوح وغيره في نفس مزبور [أي مدينة طرابلس نفسها] مع ناحية عكار في يد رئيس القصابين	112000
محصول رسم دخان مصابن في نفس مزبور غير هذا مصابن الميري	7000
محصول رسم جواميس	7000
محصول خراج السقي الشرقي والغربي في ظاهر نفس طرابلس الشام خاص همايون غير هذا أوقاف بموجب دفتر مفردات شيخ السقي المزبور	18000
محصول فائدة حق البلس غير هذا حصة ثلث طائفة التجار مع محصول مقاطعة باج البلس وقبان مزبور	700000
محصول بيت المال	20000
محصول بوية خانة في نفس مزبور	10000
محصول رسم قشلق طائفة ذو القادر	10000
محصول مملحة جزيرة إسكلة طرابلس وغيره قرب الإسكلة	3200
محصول جزية نصارى ويهوديان نفس مزبور مع نواحي اللواء المرقوم	138544
خواص أمير الأمراء	
محصول عساسية في نفس مزبور	40000
محصول بيت المال، وصل إلى 10 آلاف	10000
محصول باج الخمر	25000
محصول باديهوا ورسم عروس نفس مزبور	37000
محصول بستان مصطبة في جوار طرابلس، بوجه مقطوع	800
المجموع العام	**2786414**

خاتمة

كانت طرابلس أهم ميناء للتصدير والاستيراد لمدن حلب وحماة وحمص، لانفتاحها على البحر الأبيض المتوسط في القرن السابع عشر كما في السابق، وقد تطور هيكلها الاقتصادي ضمن هذا الإطار. كان في المدينة العديد من المكاريين، أي الناقلين، الذين نقلوا البضائع القادمة من الميناء إلى الأماكن المراد نقلها إليها، وكانوا يكسبون رزقهم من هذه الوظيفة. كانت مدينة طرابلس نشطة أيضًا في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون وتربية دودة القز والنسيج وصنع الصابون. لكنها لم تكن في وضع يسمح لها بمنافسة مدينتي حلب ودمشق اقتصاديًا.



لا يمكن القول إن طرابلس كانت مدينة مزدحمة سكانيًا في القرن السابع عشر. وقد عاش فيها عدد كبير من المسيحيين وعدد قليل من اليهود، ونقدّر أن عدد سكانها كان يُراوح بين 12 و17 ألف نسمة. كان للمسيحيين، الذين بلغ عددهم حوالى 3500، محلات لهم وانتشروا في محلات أخرى أيضًا. أما اليهود فكانوا يعيشون في محلاتهم الخاصة.

نتيجة لذلك، كانت طرابلس، وهي مدينة ساحلية مهمة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، مدينة صغيرة في منتصف القرن السابع عشر، وأقل كثافة سكانية من المدن المجاورة لها مثل دمشق وحلب وحماة، واكتسبت أهمية في منطقتها خاصة مع إسكلتها.





المراجع

العربية

الأرشيف العثماني. **طابو - تحرير دفتري**.

______. **مدوّر من المالية**.

تدمري، عمر عبد السلام. **تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور: عصر دولة المماليك**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

______. "خطط طرابلس وآثارها في عصر المماليك". **مجلة تاريخ العرب والعالم**. العدد 144 (1993).

التميمي، رفيق، ومحمد بهجت. **ولاية بيروت**. بيروت: دار لحد خاطر للطباعة والنشر والتوزيع، 1917.

الحلبي (الغزي)، كامل بن حسين بن مصطفى بالي. **نهر الذهب في تاريخ حلب**. تحقيق شوقي شعث ومحمود فاخوري. حلب: المطبعة المارونية، 1993.

الحمصي، نهدي صبحي. **تاريخ طرابلس: من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي**. بيروت: مؤسسة الرسالة؛ دار الإيمان، 1986.

دفتر المهمة رقم 5 (937هـ/1565-1566م). نسخة طبق الأصل. المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء. دائرة المحفوظات العثمانية. أنقرة. 1994.

دفتر المهمة رقم 6 (972هـ/1564-1565م). نسخة طبق الأصل. المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء. دائرة المحفوظات العثمانية. أنقرة. 1995.

دفتر المهمة رقم 7 (975-976هـ/1567-1566م). نسخة طبق الأصل. المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء. دائرة المحفوظات العثمانية. أنقرة. 1997.

دفتر المهمة رقم 12 (978-979هـ/1570-1572م). نسخة طبق الأصل. المديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء. دائرة المحفوظات العثمانية. أنقرة. 1996.

دفتر محاسبة ولايتي ديار بكر والعرب وذو القادرية. رقم 937/1530. مجلد رقم 2. الأرشيف العثماني لرئاسة الجمهورية التركية. منشورات المديرية العامة لدائرة المحفوظات العثمانية. أنقرة. 1999.

ساحلي أوغلو، خليل. "نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني". **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**. العدد 1-2 (1990).

سالم، السيد عبد العزيز. **طرابلس الشام في تاريخ الإسلام**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1966.

شريف، حكمت بك. **تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام**. تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري. طرابلس: دار حكمت الشريف؛ دار الإيمان، 1987.



عليان، جوزيف. **بنو سيفا: ولاة طرابلس (1579-1640)**. بيروت: دار لحد خاطر للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.

قانون نامه سنجق طرابلس العائد إلى سنة 1547م.

القطار، إلياس. **نيابة طرابلس في عهد المماليك (688-922هـ/ 1289-1516)**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1998.

المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري. **أرشيف القيود القديمة**.

وجيه الزين، سميح. **تاريخ طرابلس: قديمًا وحديثًا**. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1969.

يكن، منى حداد. "تطور طرابلس الحضاري في عصر المماليك". **مجلة تاريخ العرب والعالم**. العدد 142 (1993).

الأجنبية

Akgündüz, Ahmet. *Osmanlı Kanunnıâmeleri ve Hukukî Tahlilleri*. İstanbul: Kanuni Devari Kanunnnameleri, 1994.

Ashtor, Eliyahu. “The Venetian Supremacy in Levantine Trade: MonopoIy or Pre-Colonialism?” *Journal of European Economic History*. vol. 3, no. 1 (1974).

________. *The Venetian Cotton Trade in Syria in the Later Middle Ages*. Studi Medievali XVII. Spoleto: Centro Italiano di Studi Sull’Alto Medioevo, 1976.

Bakhit, Muhammed Adnan. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. Damascus: Librairie du Liban, 1982.

Çakar, Enver. “XVI. Yüzyılda Şam Beylerbeyiliğinin İdarî Taksimatı.” *Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*. vol. 14, no. 1 (2003).

Çelebi, Evliya. *Seyahatnâmesi*. vol. 11. İstanbul: Kardeş Matbaası, 1935.

Emecen, Feridun M. “XVI. Asırda Manisa Esnâfına Dâir Bazı Mülahazalar.” *Türk Kültürü ve Ahilik*. İstanbul. 1986.

________. “Fahreddin, Ma’noğlu.” *Islam Ansiklopesdisi*. vol. 12. at: https://bit.ly/3qHcYsC

Emecen, İlhan Şahin-Feridun M. “XV. Asrın İkinci Yarısında Tokat Esnafı.” *Osmanlı Araştırmaları VII-VIII* (1988).

Ergenç, Özer. “Osmanlı Şehirlerindeki Yönetim Kurumlarının Niteliği Üzerinde Bazı Düşünceler.” *VIII. Türk Tarih Kongresi*. vol. 52, no. 203 (1988).

_______. *XVI. Yüzyılda: Ankara ve Konya*. Ankara: Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, 1995.

Göyünç, Nejat. “XVI. Yüzyılda Güney-Doğu Anadolu’nun Ekonomik Durumu (Kanunî Süleyman ve II. Selim devirleri).” Türkiye İktisat Tarihi Semineri. Metinler/ Tartışmalar. Ankara, 8-10 Haziran 1973.

________. “Hâne” Deyimi Hakkında.” *Tarih Dergisi*. vol. 32 (1979).

Heyd, W. *Yakın-Doğu Ticaret Tarihi*. Enver Ziya Karal (trans.). Ankara: Tüık Tarıh Kurumu, 1975.

Hourani, A.H., S.M. Stern (eds.). *The Islamic City*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1970.

İlhan, M. Mehdi. “The Ottoman Archives and their Importance for Historical Studies: With Special Reference to Arab Provinces.” *Belleten*. vol. 213 (August 1991).



İnbaşı, Mehmed. “XVI. Yüzyılda Kayseri’nin İktisadî Yapısı ve Esnaf Teşkilatı.” *Kayseri ve Yöresi Tarih Sempozyumu*. Kayseri. Türkiye. 1-4 Mayıs, 1997.

Jidejian, Nina. *Tripoli Through the Ages*. Beirut: Dar El-Mashreq Publishers, 1986.

Karadeniz, H. Basri. “XVI. Yüzyılda Rumkale.” *Belleten*. vol. 62, no. 234 (1999).

Kâtip Çelebi. Fezleke. (Osmanlı Tarihi (1000-1065/1591-1655). I. Çamlıca Basım Yayın. Istanbul 1970.

Naima. Tarihi. II, nşr. Zuhuri Danışman. İstanbul, 1967.

Orhonlu, Cengiz. “Trablus.” *İslam Ansiklopedisi*. vol. XII/I. at: https://bit.ly/3NutLYW

Öztürk, Mustafa. “1616 Tarihli Halep Avârız-hâne Defteri.” *OTAM*. vol. 8 (1997).

Raymond, André. *Osmanlı Döneminde Arap Kentleri*. Ali Berktay (trans.). Istanbul: Alfa Tarih, 1995.

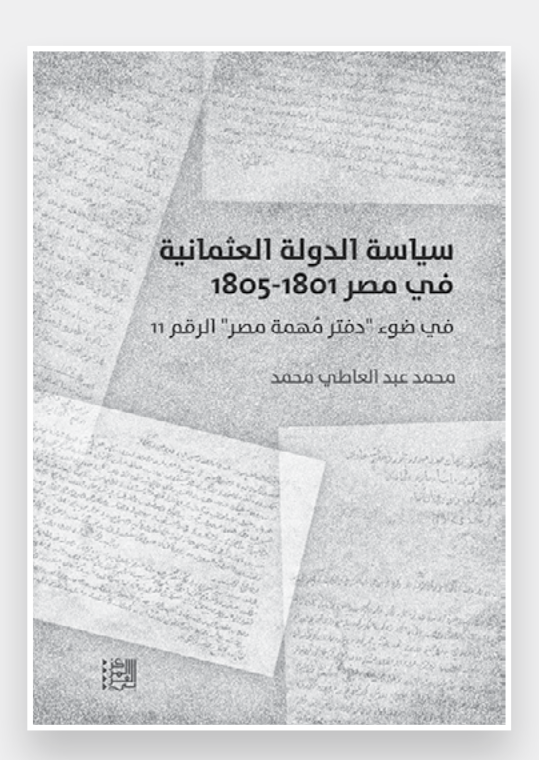
Venzke, Margaret L. “Syria’s Land-Taxation in the Ottoman Classical Age’ Broadly Considered.” *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi, Tebliğler, Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştlrma ve Uygulama Merkezi, İstanbul 21-25 (Ağustos 1989)*. Ankara: 1990.

محمد عبد العاطي محمد

سياسة الدولة العثمانية في مصر (1801-1805)

في ضوء "دفتر مُهمة مصر" الرقم 11





صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **سياسة الدولة العثمانية في مصر (1801-1805) في ضوء "دفتر مُهمة مصر" الرقم 11**، وهو من تأليف محمد عبد العاطي محمد. يقع الكتاب في 216 صفحة، شاملةً ببليوغرافيا وفهرسًا عامًّا.

إنّ الوثائق مصدر من أهم مصادر كتابة التاريخ، وقد اهتمت الدولة العثمانية بحفظ تراثها اهتمامًا بالغًا منذ بدايات القرن التاسع عشر، فنسخته في وثائق، ووضعت التشريعات لحمايتها، معتبرة إياها ثروة قومية، وشكّلت الهيئات المتخصصة لتصنيفها ونشر المهم منها وإتاحتها للباحثين، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تحقيقها وإخراجها لجمهور القراء.



مراجعات كتب
Book Reviews





الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/FXHW4364

حسن حافظي علوي | Hasan Hafdi Aloui*

مراجعة كتاب الهويات المتشظية وشتات النخب على تخوم العالم الإسلامي (من أواسط القرن 5هـ/ 11م إلى نهاية القرن 9هـ/ 15م)

Review of *Fragmented Identities and the Diaspora of Elites on the Margins of the Islamic World*

عنوان الكتاب: الهويات المتشظية وشتات النخب على تخوم العالم الإسلامي (من أواسط القرن 5هـ/ 11م إلى نهاية القرن 9هـ/ 15م).

المؤلف: لطفي بن ميلاد.

الناشر: تونس: مسكيليانى للنشر والتوزيع.

سنة النشر: 2021.

عدد الصفحات: 207 صفحات.

* أستاذ تاريخ المغرب وحضارته في العصر الوسيط بجامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
Professor of Moroccan History and Civilization in the Middle Ages at Université Mohammed, Rabat, Morocco.
hafidi2012@gmail.com



يقع الكتاب في 207 صفحات من القطع 17/24، ويحتوي على خريطتين وأربعة جداول بأسماء العلماء المغاربة الذين هاجروا إلى المشرق، والأدوار التي قاموا بها في مجالي التدريس والقضاء، وهو من تأليف المؤرخ التونسي لطفي بن ميلاد، أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس.

إشكالية الكتاب وموضوعه

يعالج هذا الكتاب موضوع هجرة النخب بالعالم الإسلامي في فترة سماها المؤلِّف "العصر الوسيط المتأخر الطويل"، قياسًا على تسمية: "العصر الوسيط الطويل" أو "العصر الوسيط الممتد" التي نحتها جاك لوغوف Jacques Le Goff في تحقيبه للتاريخ الأوروبي في العصور الوسطى، للدلالة على فترة تمتد لألف سنة ونَيِّف، تبتدئ بسقوط روما في أيدي القبائل الجرمانية، وانهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476م، وتنتهي بدخول الجيوش العثمانية مدينة القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، بقيادة محمد الفاتح في جمادى الأولى 857هـ-أيار/ مايو 1453م، بحسب بعض المؤرخين، وقد تمتد، بحسب مؤرخين آخرين، إلى سنة 897هـ/ 1492م، تاريخ سقوط غرناطة في يد القشتاليين، وتسلم الملكين الكاثوليكيين إيزابيلا Isabella وفرديناند Ferdinand مفاتيح قصر الحمراء من يد أبي عبد الله محمد بن الأحمر، آخر سلاطين بني نصر. وتسمى هذه المرحلة عند المستشرقين عصور الانحطاط، وهي تسمية تشي بحكم قيمة وتحامل لا خفاء فيهما، وتحتاج من ثمّ إلى كثير من التنسيب. وقد تحاشى المؤلِّف استعمالها في كتابه، واستعاض عنها بتسمية بديلة هي عصر تفكك الإسلام القرطبي – الصقلي – القيرواني بالنسبة إلى المغرب، وعصر انهيار الإسلام القاهري – الدمشقي – البغدادي بالنسبة إلى المشرق (ص 16).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المؤلِّف لم يتبن، حرْفيًّا، التحقيب الأوروبي المشار إليه، بل جعل من منتصف القرن 5هـ/ 11م نقطة بداية "العصر الوسيط المتأخر الطويل"، وجعل بداية القرن 10هـ/ 16م نقطة نهايته، ليشمل هذا العصر ثلاثة قرون ونصف القرن فقط بدلًا من العشرة قرون ونيّف المتعارف عليها في التاريخ الأوروبي. وبرر اختياره لهذا التحقيب الجزئي بما شهده العالم الإسلامي في هذه المرحلة من تطورات لافتة ذات طابع هيكلي في المركز، ودوري ظرفي ومحلي في التخوم. وتتمثل هذه التطورات أساسًا في سقوط نظام الخلافة في المشرق، وقيام كيانات سياسية جهوية، وانتقال مركز الثقل من العراق وبلاد فارس إلى مصر والشام في العصر المملوكي، واستفاقة أوروبا المسيحية وصعودها المتوثب، وتطاولها على دار الإسلام بالأندلس والشام، وهو ما بشر بتحولات جوهرية كرست مع توالي الأيام ميل ميزان القوى إلى صالح أوروبا وانكفاء العالم الإسلامي كما سنوضحه لاحقًا.

انطلق المؤلِّف في تحديد الإشكالية المركزية لكتابه من سؤال جامع عن العوامل المباشرة وغير المباشرة التي كانت وراء هجرة النخب من علماء وسياسيين وتجار، بالعالم الإسلامي، في الفترة الممتدة من أواسط القرن 5هـ/ 11م إلى نهاية القرن 9هـ/ 15م. ثم عززه بأسئلة فرعية عن علاقة هذه الهجرة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في المناطق الأصلية للمهاجرين ومناطق الاستقبال، وكيفية إسهام توحيد العالم الإسلامي على الصعيد المذهبي في تدفق النخب المغربية نحو المشرق، والظروف المحلية التي كانت وراء ذلك، والأدوار التي اضطلعت بها هذه النخب بعد حلولها بمستقرها الجديد.

وللإجابة عن السؤال المركزي والأسئلة الفرعية المرتبطة به، قسم كتابه إلى أربعة أبواب، خصص الأول منها لتفكك نظام الخلافة بالعالم الإسلامي، والثاني للظروف والملابسات التي جرت فيها هجرة النخب المغربية والأندلسية إلى مصر والحرمين والشام والعراق، والثالث لهجرة هذه النخب إلى المجال الخاضع للتركمان، والرابع والأخير للهجرة في الاتجاه المعاكس؛ أي هجرة المشارقة إلى بلاد المغرب والأندلس.



الرصيد الوثائقي المعتمد

اعتمد المؤلف في هذا الكتاب على رصيد وثائقي متنوع، يجمع بين المراجع الحديثة وكتب التاريخ العام، وكتب الجغرافيا والرِّحْلات، وكتب التراجم والطبقات والوفيات، وهي الكتب الأكثر حضورًا في إحالاته بحكم طبيعة موضوعه. ومما ساعده أن هذا النوع من المصادر قد عرف وفرة نسبية بالغرب الإسلامي في الفترة الممتدة من نهاية القرن 5ه/ 11م إلى أواسط القرن 7ه/ 13م، ويتعلق الأمر بـمؤلّفات: **جذوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس** لمحمد بن فتوح الحميدي (ت. 488ه/ 1095م)، و**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** لخلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت. 578ه/ 1185م)، و**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** لأحمد بن يحيى الضبّي (ت. 599ه/ 1202م)، و**المعجم في أصحاب القاضي أبي عليّ الصدفي**، و**التكملة لكتاب الصلة**، و**الحلة السيراء** و**إعتاب الكتاب**، وكلها لمحمد بن عبد الله بن الأبار (ت. 658ه/ 1259م)، و**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** لابن عبد الملك المراكشي (ت.703ه/ 1303م)، إضافة إلى **تراجم رجال القرنين 6 و7ه/ 12 و13م لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة** (ت. 687ه/ 1288م) الذي عوّل عليه في استقاء أخبار أعلام المشرق الإسلامي. كما تكاثر هذا النوع من المصنفات على نحوٍ لافت أيضًا من منتصف القرن 8ه/ 14م إلى مطلع القرن 10ه/ 16م، لكن هذه المرة في المشرق الإسلامي، ويتعلق الأمر بمصادر العصر المملوكي على وجه الخصوص، مثل كتاب **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** لمحمد بن أحمد الذهبي (ت. 747هـ/ 1346م) و**أعيان العصر وأعوان النصر**، و**الوافي بالوفيات**، وكلاهما لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت. 764هـ/ 1362م)، و**عيون التواريخ**، و**فوات الوفيات**، وكلاهما لمحمد بن شاكر بن أحمد المعروف بابن شاكر الكتبي (ت. 764ه/ 1362م)؛ و**المقفّى الكبير**، و**درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**، و**التبر المسبوك في ذيل السلوك**، وكلها لأحمد بن علي المقريزي (ت. 845ه/ 1441م)؛ و**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، و**إنباء الغمر بأنباء العمر**، وكلاهما لابن حجر العسقلاني (ت. 852هـ/ 1448م)، و**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت. 902ه/ 1496م)؛ و**حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، و**بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة** لعبد الرحمن أبى بكر السيوطي (ت.911ه/ 1505م) (ص 19-25).

يضاف إلى هذه المصادر المشرقية ما جرى تأليفه في التراجم والطبقات بالغرب الإسلامي في هذه الفترة نفسها، على قلّته، ككتاب **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية** لأحمد بن أحمد الغبريني (ت. 714ه/ 1315م)، و**معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان** لعبد الرحمن بن محمد بن ناجي (ت. 839هـ/ 1436م)، و**فهرسة الرصاع** لمحمد الرصاع (ت. 894هـ/ 1489م)، و**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** لأحمد بن محمد المَقَّرِي (ت. 1041هـ/ 1632م). وقد مكّن هذا الرصيدُ المتنوع المؤلِّفَ من تتبع هجرات النخب شرقًا وغربًا، وتأطيرها من الناحية الزمنية، والوقوف على الأسباب الكامنة وراءها، وربطها بسياقها التاريخي.

أهم المنعطفات التي شهدتها المرحلة المعنية بالدراسة

سبقت الإشارة إلى أن هذا الكتاب يغطي فترة زمنية تمتد من منتصف القرن 5ه/ 11م إلى نهاية القرن 9ه/ 15م. وهي فترة مهمة جدًا عرف خلالها العالم الإسلامي منعطفات مفصلية، وتحولات جوهرية، أفضت إلى تغيير عميق في البنى السياسية والمذهبية والاجتماعية، من تخوم الأندلس غربًا إلى تخوم السند شرقًا. ففي الغرب الإسلامي، سقطت الخلافة الأموية وقامت الإمارات الطائفية بالأندلس سنة 422هـ/ 1031م، وأعلن المعز بن باديس (406-453ه/ 1015-1161م)، أمير الزيريين، خروج إفريقية عن طاعة



الفاطميين سنة 441هـ/ 1949م، وقامت في دواخل صحراء بلاد المغرب دولة المرابطين سنة 448هـ/ 1056م، وحقق أميرها يوسف بن تاشفين انتصارًا مدويًا على القوات المسيحية بقيادة ألفونسو السادس Alfonso VI في معركة الزلاقة Sagrajas، قرب بطليوس Badajos سنة 479هـ/ 1086م[1]؛ وسقطت طليطلة في يد ألفونسو السادس Alfonso VI، ملك قشتالة Castilla وليون León، سنة 478هـ/ 1248م؛ وانهار حكم بني كلب بصقلية واجتاحها النورمان سنة 484هـ/ 1091م؛ وتوالت الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات بالقيروان وبقية أرجاء بلاد المغرب، قبل اكتساح بني هلال لها بالتزامن مع انهيار الحكم الزيري (ص 33-35).

أما في المشرق الإسلامي، فتميزت هذه الفترة بسيطرة محمود الغزنوي (388-421هـ/998-1030م) على كل التخوم الشرقية للعالم الإسلامي من بخارى وسمرقند إلى الكجرات أو الگجرات (بالكاف الأعجميّة) وقنوج بالهند؛ وبتحكُّم الجند الأتراك في دواليب الجيش العباسي، وبنجاح القائد السلجوقي طغرل بك (385-455هـ/ 995-1063م) في القضاء على البويهيين سنة 447هـ/ 1055م؛ وبانتصار السلاجقة بقيادة ألب أرسلان على البيزنطيين بقيادة (رومانوس) في معركة ملاذكرد Manzikert سنة 464هـ/ 1071م؛ وبتكريس المذهب السني على حساب المذهب الشيعي بفضل جهود السلاجقة في المشرق، والمرابطين والزيريين في المغرب.

وكان للانتصارين الساحقين، اللذين حققهما المسلمون على المسيحيين بالمشرق والمغرب في معركتي ملاذكرد والزلاقة، بالغ الأثر في نشوب صراع مرير مسيحي - إسلامي، واندلاع مسلسل طويل من الحروب بقيادة الصليبيين بالمشرق والقشتاليين والنورمان بالمغرب (ص 57). وهو ما حفز القوى الصاعدة في القرن 6هـ/ 12م من موحدين وأيوبيين على إعلان النفير العام ورفع راية الجهاد، فتوجت جهودهما بانتصار صلاح الدين في معركة حطين سنة 583هـ/ 1187م، وتحرير معظم الأراضي التي احتلها الصليبيون، وانتصار يعقوب المنصور الموحدي على القشتاليين في معركة الأرك Alarcos سنة 591هـ/ 1195م، وعُلُوّ كلمة المسلمين بالأندلس إلى حين.

ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة على الإطلاق هو سقوط الخلافتين العباسية في المشرق والموحدية في المغرب، على إثر دخول المغول بغداد بقيادة هولاكو سنة 656هـ/ 1258م، ودخول المرينيين مراكش، بقيادة يعقوب بن عبد الحق سنة 668هـ/ 1269م (ص 18)؛ أي بعد اثنتي عشرة سنة من سقوط بغداد. وكان هذان الحدثان بمنزلة زلزال مدمر، أعقبته رجات ارتدادية أفضت إلى تفتيت الإرث السياسي لكل من العباسيين والموحدين، واستقرار الوضع على مشهد جديد، سادت فيه أنظمة حكم جهوية عرفت باسم السلطنات في المشرق والإمارات في المغرب، وهيمن العنصر الأعجمي على الحكم من كرد وتركمان بالمشرق والأمازيغ بالمغرب؛ وهو ما عبر عنه عبد الرحمن بن خلدون ببراعة من خلال عنوان كتابه **العبر** حين ابتدأ بذكر العرب وأردفهم بالعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، في إشارة واضحة إلى تواري السيادة التاريخية للعرب بعد سقوط الخلافة العباسية وصعود نجم الأعاجم. والنتيجة أن انكفأ العالم الإسلامي، واختفت المشاريع التوحيدية به، باستثناء مبادرات جهوية خجولة لم يكتب لها النجاح، كالتي قام بها كل من أبي الحسن المريني (731-752هـ/ 1331-1351م) وابنه أبي عنان فارس (749-759هـ/ 1348-1358م) وأبي فارس الحفصي (796-837هـ/ 1394-1434م). وقد تزامنت جميع هذه التطورات المشار إليها مع ميل ميزان القوى لصالح الأوروبيين شيئًا فشيئًا (ص 58).

وكان من نتائج هذه التحولات الجوهرية والحاسمة أن تغيرت ملامح الخريطة الفكرية للعالم الإسلامي في الفترة الممتدة من منتصف القرن 5هـ/ 11م إلى نهاية القرن 9هـ/ 15م (ص 33 وما بعدها)، بعد أن سعت النخب إلى البحث عن مجالات جديدة للاستقرار طوعًا وكرهًا، فعاشت ما أسماه المؤلِّف "زمن التيه والغربة" (ص 58). وعلى الرغم من وجاهة هذه التسمية، وجب التنبيه، مع ذلك، إلى أن انقسام العالم الإسلامي إلى كيانات جهوية لم يمنع من شعور جميع المسلمين بالانتماء إلى عالم موحد، خاصة أن هذا الشعور

1 محمد القبلي [وآخرون]، **كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين** (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2012)، ص 32.



الذي يؤطِّره مفهوم الأمة قد ظل ثاويًا في المتخيل الإسلامي ولم يفارقه في يوم من الأيام، واستمر الاعتقاد لدى المسلم في أن أرض الإسلام واحدة، وأنه حيثما حل وارتحل فهو بين إخوة له في الدين. ولهذا السبب، لم يشعر المتنقلون في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، بما فيها المنتمية إلى مذهب مخالف، بالغربة الفعلية إلا لمامًا. فكان أن أسهم هذا الشعور بالانتماء في تشجيع الناس على الضرب في الأرض وارتياد الآفاق البعيدة.

أسباب الهجرة

أدمج المؤلِّف الرحلة العلمية في سياق الارتحال العام الذي يشمل أيضًا التجارة والسياحة الصوفية، ولا يخفى الدور الذي اضطلعت به كل هذه الأنواع من الرِّحْلات في تمتين الروابط بين الجماعات العلمية وانتقال الأفكار والمؤلفات، وما نجم عنها من استقرار مؤقت أو نهائي لعدد من العلماء في بلد الاستقبال، واستفحال ظاهرة ما نسميه اليوم هجرة الأدمغة، واستفادة المركز من الهامش. وهو أمر لم يبدأ في أواسط القرن 5ه/ 11م، أي مع بداية التحقيب الجزئي المعتمد في هذا الكتاب، كما هو معلوم، بل يضرب بجذوره في تاريخ أعمق، ويتميز بالاستمرارية، لأنه لم ينقطع منذ أن انخرطت بلاد المغرب في بوتقة الحضارة الإسلامية، وولى المغاربة وجوههم قِبَل المشرق، بعد أن أسلموا وحسن إسلامهم.

ويأتي العامل السياسي في مقدمة أسباب هجرة النخب لبلدانها الأصلية فرارًا من البطش والتنكيل. فقد غادر ساسة الأندلس بلدهم إلى المشرق بعد دخول المرابطين، ثم غادرها قضاتها بعد دخول الموحدين. ويعج تاريخ المغرب بأمثلة كثيرة للتهجير القسري من الأندلس إلى المغرب، ومنه على سبيل المثال لا الحصر توتر العلاقة بين المرابطين وبعض المتصوفة، وترحيلهم لبعض الأندلسيين إلى المغرب كابن العريف: أحمد بن محمد بن موسى الصنهاجي (ت. 526ه/ 1141م)، وابن برَّجَان: عبد السلام بن عبد الرحمن اللخمي (ت. 536هـ/ 1141م)، وإصدار السلطان علي بن يوسف أوامره بإحراق كتاب **إحياء علوم الدين** لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، وملاحقة شرطته لمن كان يمتلك نسخة منه[2].

وبعد سقوط الخلافة الفاطمية، ووصول الأيوبيين إلى سدة الحكم، وحملهم لواء السنة، تهيأت الظروف لإقبال علماء المغرب والأندلس على الهجرة إلى مصر والشام في القرنين 6ه/ 12 و7ه/ 13م. ولا يفسر هذا الإقبال بالازدهار الذي عرفه العصر المملوكي فحسب، بل كان وراءه كذلك ما عرفه الغرب الإسلامي في الفترة نفسها من تطورات سياسية وتوجهات فكرية ومذهبية جديدة، وذلك لأن الدولة الموحدية قامت على التومرتية القائلة بالمهدوية والعصمة، وعملت على تصفية المعارضين من خلال ما سمي "التمييز" أو "الاعتراف"، وشجع خلفاؤها، من بني عبد المؤمن بن علي الگومي، الفلسفة، ففقد الفقهاء مكانتهم المميزة، خلافًا لما كان عليه الأمر في العصر المرابطي، كما شددوا المراقبة على العلماء مخافة تكرار تجربة ابن تومرت الذي دخل المغرب "على زي الزهاد بالمرقعة والعكاز [...] وأظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[3]. وكان خير مثال لطائفة النساك الذين يبالغون في التعفف والزهد والعبادة بغرض استمالة العامة[4]، حتى إذا استحكمت دعوتهم في نفوس الناس، وكثر أتباعهم، تحولوا من الوَلاية إلى الإمامة[5]. ولأن ابن تومرت

---

2 محمد القبلي، "رمز الإحياء وقضية الحكم في المغرب الوسيط"، في: **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1987)، ص 27-30؛ حسن حافظي علوي، **المرابطون الدولة، الاقتصاد، المجتمع** (الرباط: جذور للنشر، 2007)، ص 15-16.

3 الحسن بن عبد الله العباسي، **تاريخ الأول وترتيب الدول**، منشور بهامش **كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي** (القاهرة: المطبعة اليمنية، 1305ه)، ص 63؛ علوي، ص 21؛ علي بن عبد الله بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور (الرباط: المطبعة الملكية، 1973)، ص 173.

4 العباسي، ص 63؛ علوي، ص 21.

5 القبلي، ص 26، هامش عدد 10.



نجح في إسقاط دولة المرابطين، فقد كان خلفاؤه "على غاية من الاحتراز من هذه الطائفة، وإذا رأوا منهم من كان يصلح للركوب والجهاد اشتغلوا به"[6]. وقد احتفظ لنا ابن عبد الملك المراكشي بإشارة تؤكد توقّيهم من المتصوفة الذين ينبرون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو يدعون المهدوية[7]، حين قال: "وكان دأب عبد المؤمن وبنيه التنقير عمن هذه حاله، والكشف عن باطن أمره، متخوفين من ثورته وخروجه عليهم"[8]؛ لأن ابن تومرت ينتمي إلى هذا النوع من الدعاة، ولم يكن في حقيقة الأمر سوى "مهدي حالفه النجاح"[9]. وقد دفعت هذه الضغوط بالفقهاء المالكية إلى انتحال العقيدة التومرتية، أو إلى الفرار صوب المشرق، ومنهم من رحل إلى الهند (ص 78-82).

ومثلما كان العامل السياسي حاسمًا في بقاء النخب بمواطنها الأصلية أو مغادرتها لها، فإن العامل المذهبي لم يقلّ عنه أهمية في هذا الشأن؛ فعلى إثر توحيد العالم الإسلامي على الصعيد المذهبي بفضل جهود كل من الغزنويين والسلاجقة في المشرق والمرابطين والزيريين في المغرب كما سبقت الإشارة، وتوافق الفقهاء والمتصوفة على المرجعية المالكية والعقيدة الأشعرية في المغرب والحنفية في المشرق، تدفقت النخب المغربية والأندلسية إلى مصر والشام والعراق، ومنها إلى الأناضول وبلاد فارس والهند وبلاد ما وراء النهر بغزنة وسمرقند وهراة، واستفادت السلطات التركمانية من "الكفاءات" السنية الأشعرية للغرب الإسلامي، وخاصة النخب القيروانية والأندلسية، في مجالَي القضاء والتدريس في المدارس النظامية (ص 97-98). حتى إذا تراجع بريق الأشعرية، واضمحل السند السياسي المؤازر لها، والمتمثل في السلاجقة، اشتغلت تلك النخب بتدريس الحديث في المدارس المعدّة لهذا الغرض (ص 110-111 و129)، وقدر لأبنائها أن يحظوا بمكانة رفيعة في العلم والجاه بالمناطق التي استقروا بها (ص 83-90).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من حرص بعض العلماء على الهجرة كلما آل الحكم إلى مخالفيهم في المذهب، فإن هنالك استثناءات وجب أخذها في الاعتبار تفاديًا للتعميم. ومثال ذلك أن سيادة المذهب الإسماعيلي الفاطمي بمصر لم يمنع بعض المالكية من العيش في كنف الفاطميين وتولّي التدريس تحت رقابتهم. وليس أدل على هذا من استقرار أبي بكر الطرطوشي (ت. 525هـ/ 1130م) بالإسكندرية، مع ما كان عليه من المكانة الرفيعة لدى المالكية بالمغرب والأندلس.

وقد جمعت الرحلات العلمية للنخب المغربية بين أداء المناسك ولقاء المشايخ وطلب الإجازات، وحافظ المشرق على مركزيته في هذا الباب، بدليل حرص كبار علماء المغرب على القيام برحلات حجية سعوا خلالها إلى لقاء المشايخ، مع ما كانوا عليه من سعة اطلاع وتمكّن من العلوم، كما هو الحال مع أبي بكر بن العربي ومحيي الدين بن عربي وابن خلدون ومحمد بن محمد بن عرفة (ص 22).

وكما كان المشرق قبلة للنخب المغربية عبر التاريخ، أقبل بعض المشارقة على الهجرة إلى المغرب في "العصر الوسيط" دعاة معارضين، وفقهاء مدرّسين، وتجارًا؛ وقدم بعضهم للمرابطة والجهاد في الثغور الأندلسية على سبيل التطوع الفردي والمبادرة الشخصية، وذلك أنه يصعب الحديث عن عملية منظمة لجهاد المشارقة بالأندلس، مثلما كان الأمر مع شيوخ الغزاة المغاربة بها في العصر المريني[10]. وقد تواصلت هجرات المشارقة إلى المغرب من منتصف القرن 5هـ/ 11م إلى الربع الأول من القرن 7هـ/ 13م، وخاصة هجرة علماء الحديث، من بلاد فارس إلى الأندلس في العصر الموحدي. كما قدم على الموحدين أيضًا بعض فقهاء الشافعية،

---

6 العباسي، ص 63؛ علوي، ص 21.

7 محمد القبلي [وآخرون]، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب** (الرباط : منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2012)، ص 177.

8 محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، السفر الثامن من القسم الأول، تحقيق محمد بنشريفة (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984)، ص 250؛ علوي، الهامش 49 من الصفحة 36.

9 ينظر :
Halima Ferhat & Hamid Triki, "Faux prophètes et mahdis dans le Maroc médiéval," *Hespéris-Tamuda*, vol. 26-27 (1988-1989), p. 13.

10 بهيجة سيمو وحسن حافظي علوي (تنسيق وإشراف)، **الأندلس تاريخ وحضارة، ج 1: التاريخ السياسي** (الدار البيضاء: جولي بريس؛ منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2018)، ص 259-276.



واشتغلوا بسلك القضاء، إضافة إلى الجند الغز أو الأغزاز، "وهو اسم عممه المغاربة على الأتراك والأكراد الذين دخل أغلبهم إفريقية في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي تحت إمرة قراقوش الأرميني، وأدمجهم يعقوب المنصور في جيشه بعد حملته على المغرب الأدنى سنة 583هـ/ 1187م"[11]. ولئن كانت الهجرة المعاكسة من المشرق إلى المغرب قد شملت جميع أصناف النخب، شأنها في ذلك شأن هجرة المغاربة إلى المشرق، فقد تكونت أساسًا من المتصوفة العجم، وتزايدت أعداد المهاجرين المشارقة إلى المغرب في الفترة المملوكية بالتزامن مع سقوط الخلافة العباسية، لتصل أوجها في العصر الأيوبي بعد انهيار حكم الفاطميين وتوحيد العالم الإسلامي مذهبيًا وعقديًا على المستوى الرسمي تحت لواء السنة.

وقد عمد المتصوفة المشارقة الأعاجم بالمغرب إلى السلوك الفردي في ممارسة التصوف تفاديًا لما قد يثيره التصوف الجماعي من شبهات، وكان أغلبهم في البداية من ذوي المرجعية الفارسية، ثم انتشرت الشاذلية انطلاقًا من فرعها الإسكندري مع ابن عطاء الله بمصر والشام في مرحلة أولى، ثم بالمغرب في مرحلة ثانية ابتداء من القرن 8هـ/ 14م مع ابن عباد الرندي (ت. 793هـ/ 1390م)[12] ومحمد بن سليمان الجزولي (ت. 870هـ/ 1465م) الذي انتسب إلى الشاذلية المشرقية عن طريق شيخه عبد العزيز العجمي في زمن إقرائه بجامع الأزهر، قبل أن يعمل على نشرها بين أتباعه على نطاق واسع في القرن 9هـ/ 15م[13]. فكان للسياحة الصوفية أن أسهمت على نحوٍ واسع في تقليص المسافات بين أطراف العالم الإسلامي رغم بعد الشقة.

ومن جهة أخرى، وجد التصوف تربة خصبة للرسوخ والتجذر في مناطق التخوم عامة وبلاد المغرب على وجه الخصوص، ومثّل أحد أشكال الهروب الاضطراري من الاستبداد، وتعبيرًا صريحًا عن "الغربة" التي كان يعيشها أهله إزاء مشكلات عصرهم. ومع مرور الزمن، انتهى الأمر بتبوء الأولياء مكان الصدارة في المجتمع، واضطلعت الزاوية بالأدوار التي كانت للجامع والمدرسة على السواء، وحمل المتصوفة على أكتافهم الأشراف من آل البيت إلى سدة الحكم، كما حدث بالمغرب مع الأشراف السعديين في بداية القرن 10هـ/ 16م[14].

والملاحظ أن المتصوفة قد عمدوا إلى الاختلاء خارج المدن والرباطات، بعد اجتياح الطاعون الأسود للعالم سنة 749هـ/ 1348م، وانساقوا وراء غيبوبتهم الصوفية وغربتهم الروحية، مع ميل شديد إلى العيش على خشاش الأرض وما تنتجه اليد، وكأن موقفًا اجتماعيًا من العمران والمدنية قد بدأ للتو في التشكل. وقد ألمح المؤلف إلى هذه الفكرة ولم يفصّل القول فيها، وهي لعمري تستحق أن يعود إليها ليسلط مزيدًا من الضوء عليها، وإن كان تحقيق هذا المبتغى ليس بالأمر الهين؛ بالنظر إلى صعوبة تفكيك الخطاب المنقبي وتفسير الكرامات والكشف عن رمزية ما فيها من خرق العادة، رغم المحاولات الجادة التي قام بها حتى الآن ثلة من الباحثين في مقدمتهم لطفي عيسى[15]، وعبد الأحد السبتي[16]، ونللي سلامة العامري[17].

11 القبلي [وآخرون]، **تاريخ المغرب**، 224.

12 المرجع نفسه، ص 340-346.

13 المرجع نفسه، ص 346-351.

14 القبلي [وآخرون]، **كرونولوجيا**، ص 76.

15 لطفي عيسى، **مغرب المتصوفة: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي، من القرن 10م إلى القرن 17م** (تونس: مركز النشر الجامعي، كلية العلوم الإنسانية، 2005).

16 عبد الأحد السبتي، **من عام الفيل إلى عام الماريكان: الذاكرة الشفوية والتدوين التاريخي** (ميلانو: منشورات المتوسط، 2022).

17 نللي سلامة العامري، **الولاية والمجتمع مساهمة في التاريخ الاجتماعي والديني لإفريقية في العهد الحفصي** (منوبة، تونس: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، 2001).



وتحسن الإشارة في الأخير إلى أنه كان من شأن الجرايات والأعطيات التي خصصها المرينيون والحفصيون لذوي النسب الشريف أن يسيل لعاب أشراف الحجاز، ويغريهم بالقدوم على سلاطين الحفصيين بالمغرب الأدنى على وجه الخصوص، بعد أن أفرد لهم السلطان أبو فارس الحفصي (796-837هـ/ 1394-1434م) مبالغ ضخمة وامتيازات كبيرة (ص 165). أما بالمغرب الأقصى، فنعلم أن حضور الشرفاء الحسنيين والحسينيين بكثرة قد حال دون مجيء بني عمومتهم من المشرق لمزاحمتهم في الاستفادة من الهبات التي خصصها المرينيون للأشراف في القرن 8هـ/ 14م[18].

حول أهمية هذا الكتاب

يكتسي هذا الكتاب أهميته من عنايته بالجوانب الثقافية في علاقتها بالدولة والمجتمع. وهي قضية لم تنل حظها من الاهتمام في الدراسات التاريخية على الوجه الأكمل، وغلب التعميم على من تناولوها بالدرس والتحليل، ما عدا المستشرق الفرنسي كلود كاهن في كتابيه: **مقدمة لتاريخ العالم الإسلامي في القرون الوسطى بين القرنين السابع والخامس عشر الميلاديين**[19]، **والإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية**[20]؛ ومحمد القبلي في الأطروحة التي أنجزها تحت إشراف هذا المستشرق بعنوان: **المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية "العصر الوسيط"**[21]؛ والمؤرخ البريطاني من أصل لبناني ألبرت حبيب حوراني في كتابه **تاريخ الشعوب العربية**[22]؛ إضافة إلى بعض المقالات القليلة المنشورة في بعض المجلات المتخصصة[23].

وجدير بالإشارة إلى أن هذا العمل قد تطلب من مؤلِّفه سنوات ذوات العدد، غاص فيها في مصادر ومراجع متنوعة، واستخرج معطيات شحيحة أحيانًا، اقتنص شواردها اقتناصًا من ثنايا مصادر ذات طبيعة خاصة، وشدد على كثير من الجوانب التي أغفلها الدارسون في معالجتهم للحياة الثقافية والعلمية والدينية، ولانتقال النخب والأفكار في علاقته بالسلطة السياسية أو بالخلافات الفكرية أو المذهبية، أو بممارسة التجارة؛ ما جعل من هذا الكتاب إضافة نوعيّة في الدراسات التاريخية.

والملاحظ أن المؤلِّف لم يعمد في كتابه هذا إلى المقاربة الإحصائية القائمة على تصنيف النخب بحسب طبقاتهم ودرجاتهم في المعرفة والتحصيل، ولا إلى استقصاء ظروف نشأتهم وتكوينهم العلمي، ولم يثقل متنه السردي بقوائم الجرد التي دأب الدارسون على إعداد جداول لها في هذا النوع من الدراسات، بل تناول الظاهرة في كليتها، مع العناية بالبحث عن الأسباب، وتفعيل المنهج المقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين المشرق والمغرب في جميع مراحل التحقيب الجزئي الذي اعتمده، قبل تعميم النتائج المستخلصة

---

18 ينظر بخصوص استفادة الأشراف المغرب من الأعطيات التي خصص لهم المخزن المريني: القبلي، ص 93-102.

19 باللغة الفرنسية: *Claude Cahen, Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval VIIe–XVe siècle* (Paris: Maisonneuve, 1982).

20 *Claude Cahen, L'Islam, des origines au début de l'Empire Ottoman* (Paris: Hachette livre, 1995).

وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية: **الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية**، ترجمة حسين جواد قبيسي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

21 هذا هو العنوان الذي صدرت به الصيغة العربية التي أعدها المؤلف لكتابه هذا، ونشرها ضمن منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب (الرباط: 2017). أما عنوانها الأصلي باللغة الفرنسية فهو:

Mohamed Kably, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Âge* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1986).

22 Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (London: Faber and Faber, 1991).

23 Claude Cahen, "Relations politico-culturelles entre Iran mongol et Maghreb," *Les cahiers de Tunisie*, vol. 16, no. 61-64 (1968), pp. 107-109; Mounira Chapoutot Remadi, "Entre Ifriquiya Hafside et Egypte Mamelouke: Des relations anciennes, continues et consolidées," in: Frédéric Bauden & Malika Dekkiche (eds.), *Mamluk Cairo, a Crossroads for the Embassies*, *Studies on Diplomacy and Diplomatics* (Leiden: Brill, 2019), pp. 529-565; Louis Pouzet, "Maghrébins à Damas au VIIe/XIIIe Siècle," *Bulletin d'études Orientales*, vol. 38 (1975), pp. 167-193.



من دراسة كل قضية على حدة، وسبكها، مع مثيلاتها، في قالب تركيبي بطريقة تنم عن إلمام بشروط الصنعة، والتزام بضوابط التوثيق وعَزْو الكلام إلى أهله.

وإذا كان المؤلِّف قد أجَاد وجَوَّد في دراسته لهجرة النخب العالمة في علاقتها بالسلطة السياسية والتوجهات المذهبية، فإن النتائج التي توصل إليها من خلال دراسته للتجارة والتجار لم تكن على القدر نفسه من الأهمية. وقد ظهر من هذه النتائج أن الاجتياح الهلالي، وما نجم عنه من اضطراب حبل الأمن في المسالك البرية، كان له بالغ الأثر في بحث التجار المغاربة عن مناطق بديلة لممارسة نشاطهم التجاري، ولم يعد أمامهم من بُدٍّ غير ركوب البحر في سفن الروم، والمغامرة بالنفس والمال. وأمام هذه الأوضاع المضطربة، اتخذ بعضهم من المشرق العربي مجالًا لنشاطه التجاري، ومنهم من أبعد الرحلة إلى بلاد ما وراء النهر والهند (ص 66). ولم يكن طريق الهند عبر البحر الأحمر أقل خطورة، حيث تكالبت المحن على التجار، وأتعبتهم أهوال البحر، وتعرضوا لمخاطر كثيرة، ووقع بعضهم في الأسر، وافتدي المحظوظون منهم بمال جسيم (ص 63). ولأن هذه النخب التجارية، ومعها النخب العالمة، فرت بمحنها ومُلِمَّاتها وهمومها نحو مستقر جديد، فقد آثر المؤلِّف أن ينعتها بـ "الهويات المتشظية" كما هو مثبت في عنوان كتابه.

ويرجع السبب في ضعف النتائج المستخلصة من دراسة القطاع التجاري، في هذا الكتاب وغيره، إلى شح المظان بالدرجة الأولى، واقتصار ما وصلنا عنه من معلومات في مختلف المصادر على ما هو عرضي في الغالب الأعم، باستثناء ما يتعلق بتجارة القوافل بين بلاد المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء. ولو وسع المؤلِّف دائرة اهتمامه في هذا الكتاب ليشمل النخب العلمية والتجارية التي اتجهت صوب بلاد السودان لكان أحسن، ولكانت النتائج المتحصل عليها أهم وأكثر فائدة، خاصة أن السودان الغربي قد شكل منطقة جذب للتجار المغاربة والمشارقة على السواء، واستقطب نخبة من العلماء المغاربة، من المالكية والإباضية، ومن رجال التصوف طوال ما يسمى "العصر الوسيط". لكن "ما لا يدرك كله لا يترك جله" كما يقال، وحَسْبُ المؤلف أنه أخرج كتابه في هذه الحلة الجيدة من حيث الأسلوب والصياغة والتبويب والتحليل والتركيب.

ومن حسنات هذا الكتاب كذلك أن مؤلِّفه قد نحا فيه منحى تساؤليًا، ووسع زاوية النظر في الحكم على الظواهر التاريخية لتشمل أطراف العالم الإسلامي في المشرق والمغرب، ووضع للأبواب والفصول خواتم مركزة، شحنها بالخلاصات والاستنتاجات، وبالتساؤلات الممهدة لقراءة ما يليها من المباحث. ويكفيه شرفًا أن حظي بتصدير المفكر الفذ هشام جعيّط، رحمة الله عليه، وهو الكتاب الوحيد - فيما أعلم - الذي صدر له هذا المؤرخ الحصيف خارج دائرة تلامذته[24]. ولا مراء في أنه أقدم على ذلك لقناعته بأهميته، وبجدوى الانكباب على دراسة أدوار النخب في المجتمع الإسلامي، ليس في "العصر الوسيط الممتد" فقط، بل في مختلف العصور. وهو مشروع طموح يتجاوز القدرات الفردية للباحث الواحد، ويتطلب تكاثف الجهود، وتكوين فرق بحث متعددة التخصصات لإماطة اللثام عن كل ما يهم هذا النشاط البحثي الطموح. فعسى أن ينخرط الكثيرون بالمعاهد والجامعات العربية في هذه العملية، وينكبوا على إنجاز دراسات حولها في المستقبل القريب لما فيه صالح البحث التاريخي بالوطن العربي.



24 ويتعلق الأمر بتصديره لكتاب الدكتورة حياة عمامو الموسوم بـ: **أصحاب محمد ودورهم في نشأة الإسلام** (بيروت: دار ومكتبة بيبليون، 2008)، ص 3-5؛ ولكتاب الدكتورة نللي سلامة العامري بعنوان: **الولاية والمجتمع مساهمة في التاريخ الاجتماعي والديني لإفريقية في العهد الحفصي** (منوبة، تونس: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، 2001)، ص 6-8.



المراجع

العربية

ابن أبي زرع الفاسي، علي بن عبد الله. **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط: المطبعة الملكية، 1973.

السبتي، عبد الأحد. **من عام الفيل إلى عام الماريكان: الذاكرة الشفوية والتدوين التاريخي**. ميلانو: منشورات المتوسط، 2022.

سيمو، بهيجة وحسن حافظي علوي (تنسيق وإشراف). **الأندلس تاريخ وحضارة، ج 1: التاريخ السياسي**. الدار البيضاء: جولي بريس؛ منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2018.

العامري، نللي سلامة. **الولاية والمجتمع: مساهمة في التاريخ الاجتماعي والديني لإفريقية في العهد الحفصي**. منوبة، تونس: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، 2001.

العباسي، الحسن بن عبد الله. **تاريخ الأول وترتيب الدول**. منشور بهامش **كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي**. القاهرة: المطبعة اليمنية، 1305هـ.

علوي، حسن حافظي. **المرابطون: الدولة. الاقتصاد. المجتمع**. الرباط: جذور للنشر، 2007.

عمامو، حياة. **أصحاب محمد ودورهم في نشأة الإسلام**. بيروت: دار ومكتبة بيبليون، 2008.

عيسى، لطفي. **مغرب المتصوفة: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10م إلى القرن 17م**. تونس: مركز النشر الجامعي، كلية العلوم الإنسانية، 2005.

القبلي، محمد [وآخرون]. **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2012.

ـــــــــــ. **كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2012.

القبلي، محمد. **المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية "العصر الوسيط"**. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2017.

ـــــــــــ. **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**. الدار البيضاء: دار توبقال، 1987.

المراكشي، محمد بن محمد بن عبد الملك. **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. السفر 8، القسم 1. تحقيق محمد بنشريفة. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984.

الأجنبية

Bauden, Frédéric & Malika Dekkiche (eds.). *Mamluk Cairo, a Crossroads for the Embassies. Studies on Diplomacy and Diplomatics.* Leiden: Brill, 2019.

Cahen, Claude. *L'Islam. des origines au début de l'Empire Ottoman.* Paris: Hachette livre, 1995.



_______. "Relations politico-culturelles entre Iran mongol et Maghreb." *Les cahiers de Tunisie*. vol. 16, no. 61-64 (1968).

_______. *Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval VIIe–XVe siècle*. Paris: Maisonneuve, 1982.

Ferhat, Halima & Hamid Triki. "Faux prophètes et mahdis dans le Maroc médiéval." *Hespéris-Tamuda*. vol. 26-27 (1988-1989).

Hourani, Albert Habib. *A History* of the *Arab Peoples.* London: Faber and Faber, 1991.

Kably, Mohamed. Société, *pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Âge*. Paris: Maisonneuve et Larose, 1986.

Pouzet, Louis. "Maghrébins à Damas au VIIe/XIIIe Siècle." *Bulletin d'études Orientales*. vol. 38 (1975).



الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/XNLP9675

عبد الله هرهار | Abdellah Herhar*

مراجعة كتاب من عام الفيل إلى عام الماريكان: الذاكرة الشفوية وإشكالية التدوين التاريخي بالمغرب

Review of *From the Year of the Elephant to the Year of Lamerican: Oral Memory and the Historical Record*

المؤلف: عبد الأحد السبتي.

عنوان الكتاب: من عام الفيل إلى عام الماريكان: الذاكرة الشفوية وإشكالية التدوين التاريخي بالمغرب.

الناشر: منشورات المتوسط.

مكان النشر: إيطاليا.

سنة النشر: 2022.

عدد الصفحات: 548.

* أستاذ بشعبة الأنثربولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

Professor in the Department of Anthropology, Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tufail University, Kenitra, Morocco.

Email: abdelahadsebti@yahoo.fr



"إن الإنسانية في أثناء تقدمها لا تشبه أبدًا الفرد الذي يصعد سُلّمًا، حيث يضيف في كل حركة من حركاته خطوة جديدة لتلك التي حققها، بل تشبه لاعب النرد الذي يتوزّع حظه على مجموعة من المكعبات التي يراها - كلما قام برميها – مبعثرة على السجاد، ومؤدّية إلى حسابات مختلفة، فما يمكن أن نجنيه من ربح في مكعب، يمكن أن نخسره في مكعب آخر؛ فتراكم التاريخ لا يجري سوى من فترة إلى أخرى؛ أي إن الحسابات يُضاف بعضها إلى بعض لكي تشكل تركيبة ملائمة"[1].

أولًا: مع الكتاب

يضم هذا الكتاب أربعة فصول، فضلًا عن تقديم وتنبيهات تبيّن ظروف التـأليف والإنتاج. نقرأ في الفصل الأول زمن الثقافة السياسية، وفي الفصل الثاني نلتقي ذاكرة الكوارث الطبيعية، وفي الفصل الثالث نواجه ذاكرة المعارك العسكرية، وفي الفصل الرابع نجد ذاكرة حقبة الحماية. وفي بداية كل فصل من الكتاب نتسلّم مفاتيح للقراءة، يليه عمل تحليلي وتركيبي، وينتهي بلائحة نصوص مختارة تحمل عناوين دالة.

منذ سنوات وأنا أتابع ما يصدره عبد الأحد السبتي، وفي المعرض الدولي للكتاب الذي نُظّم أخيرًا في الرباط، لفت انتباهي كتاب **من عام الفيل إلى عام الماريكان،** فاقتنيته، وشرعت في قراءته، وتابعت مختلف قراءات الأقران التي تفاعلت معه. وتبيّن لي أن قراءته ممكنة من زوايا متعددة، وبخلفيات معرفية وتكوينية مختلفة؛ فهو يغطي مرحلة زمنية طويلة، تمتد من الماضي البعيد حتى الزمن الراهن، ولم يحصر الكاتب نفسه ضمن الدائرة الضيقة التي كان المؤرخ التقليدي يتحرك فيها، فالبوصلة المعرفية والمنهجية التي يستنير بها الكاتب متعددة ومتنوعة؛ بوصلة تشمل فهمًا خاصًا للتاريخ لا ينضبط بالضرورة بمنطق التحقيب المعهود، وتستفيد من أدبيات باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى ومناهجه التي تتماس والتاريخ، وتوظفها وتستثمرها.

نحن أمام كاتب وباحث يتقن حرفته، ويشق مسالك قد تبدو غير سالكة، بل يفتح مسالك جديدة، وفي هذا الفتح يغتني من التراث الأدبي والشعبي كما يتجسد في الأغنية والرواية والمُثل المتراكمة. وفي هذا المسير يعرض الكاتب مختلف مراحل التعامل مع الوثيقة الشفوية، وهي مراحل يجدها متفاوتة، تعاني أحيانًا ازدراء نخبة تحتقر الوثيقة وتقصيها، وتتسم أحيانًا أخرى، وفق وصف الكاتب، بـ "الـــشعبوية"، وفيها يجري إعلاء قيمة هذه الوثيقة التي تتكلم بلسان الفئات المغمورة، وفي حالة ثالثة يبيّن كيفية التعامل مع الثقافة الشفوية في علاقتها مع المجتمع والسلطة والمكتوب (ص 20-21). وفي هذا كله، لا يتغاضى عن النقاشات التي تناولت علاقة الشفوي بالمكتوب (ص 21). وينتهي إلى بعض الاستنتاجات من قبيل: إن الثقافة المغربية التقليدية ليست ثقافة شفوية بالكامل، بل هي مزيج من الشفوي والمكتوب، مع العلم أن الثقافة الشفوية تتجسد من خلال المعيش، بينما تتسم الثقافة المكتوبة بطابع معياري أساسه التمييز الضمني بين ما يُقال وما يُمارس وما يُكتب. وإذا كانت الممارسة الشفوية تهيمن على مستوى المجال الاجتماعي كما يؤكد الكاتب، فهي بذلك تعكس مجمل التفاعلات المتعددة بين الشفوي والمكتوب (ص 20-21).

واجهتني في قراءة هذا الكتاب مجموعة من الأسئلة، من قبيل: ما الذي يشغل بال الكاتب وهو يشيّد هذا الأثر؟ ونستعمل هنا كلمة تشييد، وكلمة يشغل، وقد نعوض الثانية بالتوتر والقلق، لأنني لاحظتهما في مجمل صفحات الكتاب، فمعظم الكتابات الجيدة ما هي إلا نتاج مخاض يعيشه الكاتب، ويلمسه القارئ بين ثنايا الكتاب. وقد لمسنا بالفعل هذا الأمر في أكثر من لحظة؛ فالكتاب ليس عرضًا وليس تجميعًا لنصوص وأحداث ووقائع تهمّ المجتمع والقبيلة والسلطة والتاريخ، كما يمكن البعض أن يعتقد، بقدر ما هو سعي للإجابة عن إشكال مرتبط بموضوعة دقيقة جدًا، هي موضوعة الزمن. أما عملية التشييد التي أشرت إليها، فالمقصود منها أن

1 C.L. Strauss, *Anthropologie structurale deux* (Paris: Plon, 1973), pp. 391, 398.



الموضوعة التي يشتغل عليها الكاتب، والتي تشغله، ليست أمرًا معطى وجاهزًا كما أسلفت، بل مشيّدة ومبنيّة، وهنا يحضرني النموذج المثالي عند ماكس فيبر[2].

فكيف نتمثل الزمن؟ وهل تشكّل لنا عبر مسيرتنا التاريخية تصوّر معيّن للزمن يوجهنا ونخضع لقوانينه؟ إن كان الأمر كذلك، فما هو هذا التصوّر؟ هل لا نزال نخضع لتمثلات ونجترّ عبر سيرورتنا التاريخية تمثلات وصور تستمد قوتها وسلطتها أحيانًا من وقائع وأحداث طبيعية وسياسية معيشة، وسنجدها أحيانًا أخرى في تخييلات ثقافية ودينية؟ وما دام الأمر يتعلق بحرفة المؤرخ، فكيف تعامل المؤرخ خلال هذه السيرورة الممتدة مع موضوعة الزمن؟ وهل استطاع أن يتحرر فعلًا من هذه الحمولة؟ وهل لديه القدرة على التحرر وابتكار نماذج تحليلية ومفاهيم مجردة تجعله على مسافة مما يدرسه؟ لعل مجموع هذه الأسئلة التي فككتها هي ما يجمعه الكاتب في العبارة الآتية: "الأمر يتعلق في تجربتنا الجديدة بدراسة تعامل المجتمع والثقافة مع أسئلة الزمن" (ص 28).

يبدو أن الزمن هو بوصلة هذا الكتاب، وحين ينقّب الكاتب عن الزمن، لا ينقّب عنه في حقبة خاصة ومحدودة، بل ينقب عنه في ديمومته؛ فيبدأ من التاريخ القديم، ويطل على الزمن الراهن، ينقّب في متون متعددة، رسمية وغير رسمية، كتابية وشفوية، فردية وجماعية. وعندما يفعل هذا كله، فهو يسعى لمحاصرة الزمن وعزله بالوصف والتدقيق والتفكيك، ويعيد تجميع ذلك وربطه بالإشكال العام الذي يوجهه، فهو بكلمة واحدة يحاصر الزمن، ويبدأ في مساءلته واستنطاقه في مختلف تجلياته، وخلال عمليات الاستنطاق هاته، يقرأ النصوص والمتون، ويستمع إلى النصوص والمتون المختلفة، ويحسن الإنصات إليها، ويستشهد بها. وفي استنطاقه يستحضر شهودًا ويستمع إليهم، ويسجل شذرات من شهاداتهم، وهنا يصير الزمن محلالًا Analyseur[3]، يقرأ من خلاله الظواهر والأحداث في شموليتها الفردية والجماعية، ويصير البحث في الزمن مدخلًا لإعادة قراءة التاريخ، وبذلك يصير الكتاب تعبيرًا عن "مجمل تاريخ المغرب". أقول هذا لأن الكاتب رغم تتبعه خيوط الزمن، وسعيه لتحريرها مما علقت به من ظواهر وأحداث، فهو لا يقف عند ذلك، بل يحيط بالظاهرة والحدث في شموليتهما واصفًا ومقارنًا ومستنتجًا. وبذلك نكون أمام معظم نتائج الأبحاث الكثيرة التي راكمها الأستاذ عبد الأحد السبتي.

ثانيًا: من توظيف النصوص إلى البحث عن حوامل جديدة

تعددت مصادر تحصيل المادة المعرفية وطرائقها التي استند إليها الكاتب في عمله (أصدقاء، باحثون، مناطق متعددة، أراشيف بعض المؤسسات). كما اشتغل على فترة طويلة ترصد الأعوام في المصادر التاريخية (بداية العصر الإسلامي وبداية القرن العشرين) (ص 18-25). لم يكن هذا الاختيار سهلًا، وهو الذي يقرّ بمحدودية المتن الذي تكوّن لديه انطلاقًا من تراث الكتابة التاريخية. عندما يعود إلى النصوص، يعود إلى الروايات، وعندما يعود إليها، يبحث في خلفياتها، فيجد أن الروايات تختلف كثيرًا، وتتعارض في بعض الحالات بسبب انتماء المؤرخين إلى خلفيات مختلفة (ص 232).

ماذا يعني الاشتغال بالنصوص؟ حضور النصوص في عمل باحث معناه أن الكاتب يستند فيما يكتبه إلى مراجع وأُطرٍ معرفية تمنحه هوية الانتماء إلى مجاله أولًا، وتدخله في حوار مع معاصريه أو سابقيه، وثانيًا عندما يشهر الكاتب النصوص التي تؤطر عمله وتغنيه، يكون واضحًا مع القارئ المفترض. إن طريقة السبتي في الكتابة، التي سماها البعض "كتابة بوساطة النصوص"، و"إعطاء الكلمة للنصوص"، تحضر هنا بوصفها شاهدًا أو شهودًا من دون منحها الثقة الكاملة، ولاحظ آخرون أنه أسلوب يتغذى

2 Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, introduits par Julien Freund (Paris: Plon, 1965).

3 René Lourau, *L'analyse institutionnelle* (Paris: Éditions de minuit, 1970), p. 281.



من اللغة السينمائية ... إلخ (ص 27)، يقول: "وجدنا أنفسنا في البداية أمام خليط غير معهود من المصادر، من كتب الأخبار وتاريخ البلدان والتراجم والأيام والتفسير والسيرة النبوية والأدب والأنواء والجغرافيا والعجائب. والواقع أننا اضطررنا، في بعض الأحيان، لقراءة النصوص بشكل مفصّل ومعمق، وفي أحيان أخرى، وجدنا ضالتنا في التقاط شذرات تفي بالمقصود" (ص 33). إن إظهار هذه النصوص هو بمنزلة تعاقد بيداغوجي وأخلاقي بين الكاتب والقارئ المفترض، وكأن لسان حاله يقول: هذه هي مرجعياتي وهذه هي إحالاتي، وهذا هو فهمي، ولك أيها القارئ الحق في العودة إلى قراءتها. ما يميّز طريقته في الاشتغال على النص هو جمعه بين التوثيق والاستشكال، واقتراح تأويلات معينة من دون ادّعاء استنفاد مضمون النصوص أو الشذرات المنتقاة (ص 27، 46). ويُظهر الاعتماد على النصوص الاختلاف في مستويات السرد وتصوّر المؤرخين للحدث، فضلًا عن اشتغاله على النصوص التي يفكر ويحاور من خلالها، فهو يستثمر حوامل جديدة لا تنتمي بالضرورة إلى الكتابة التاريخية ويوظفها، ويجدها مساهمة في نقل الذاكرة من الشفوي إلى المكتوب.

ثالثًا: السبتي يعيد قراءة التاريخ من خلال مفهوم الزمن

يقتضي النموذج الذي يقدمه عبد الأحد السبتي تجاوز مفهوم وحدة الزمن وتشييد تراتب مفهومي للأشياء التي تعبّر عنه؛ إذ يمكن لهذه الظواهر المتكررة والمتشابكة أن تُعرض على نحو واضح ودقيق. ومن خلال بحثه عن التماثلات، ينتقي مادته. وبذلك فهو يعتمد بالضرورة على مفهوم الإهمال أو الترك لعدد كبير من المعطيات الإمبريقية؛ فيهمل جميع تلك العناصر التي لا ترتبط بالمشكل أو المشاكل التي لا يهتم بها الدارس، وهو إهمال مشروع عمليًا. وتأتي مشروعية ذلك من المصادرة الأولى لتعريف العلم، التي تؤكد أن العلم لا يقدم المعرفة ككل أو بالكليات، بل يقدم فقط الجوانب التي تهتم بالتماثلات والانتظامات، وهي الأقرب إلى لغة الاحتمالات.

نحن هنا أمام مسألة منهج. والمنهج هو مجموع قواعد وإجراءات وتدابير منطقية ومعيارية. وبذلك تكون النماذج المشيّدة مظهرًا من مظاهر المنهجية العلمية، وتتميز بمنطق خاص وقواعد معيارية خاصة بها، ابتداء من اللحظة التي يمكن أن نقدّم فيها تعريفات أو تحديدات للموضوعات التي ندرسها حتى نبلغ آخر مظاهر التنظير والتفسير والضبط. وانطلاقًا من هذا، يمكن تعريف النموذج المشيّد كما يلي: انتقاء وتجريد وتركيب، وفي بعض الحالات تضخيم مقصود ومنظم لمجموعة من المقاييس التي تتميز بكونها ذات أصل إمبريقي. وتقوم هذه المقاييس بوظيفة المقارنة بين بعض الحالات الإمبريقية.

انطلاقًا من هذا التعريف المبدئي يمكن القول إن جميع النماذج مشيّدة، وإن العالم يشيّد الوحدات التي ينطلق منها في دراساته. بناء عليه، فإن الأبحاث التي راكمها الكاتب ساعدته في تشييد نماذج تحليلية، فهو يربط بين "مسألة الحدث ومسألة العلاقة بين الذاكرة الشفوية وذاكرة الثقافة المكتوبة" (ص 19). ولبلوغ هذا النموذج، نجده يبحث في "بعض جوانب موقع الحدث ودلالاته ومختلف تجلياته بين الذاكرة الشفوية والكتابة التاريخية" (ص 20-21)، فنجده يبدأ بالبحث من خلال التوثيق بواسطة الحدث لتسمية العام، وهي فكرة اعترضتها صعوبات، لكون العام الواحد يحمل أكثر من اسم (يحيل إلى حدث أو أكثر)، كما أن الاسم نفسه يطلَق على أكثر من حدث، بل إن التسمية تهمّ منطقة أو أكثر. ووجد أن كلمة عام لا تعني السنة الواحدة، بل حقبة يصعب أحيانًا تحديدها بدقة (ص 23). وفي هذا النبش، يسائل الكاتب المعرفة التاريخية، فيقف مثلًا عند مثال الحدث، فيجد أن "العامة" تؤرخ بالحدث، حتى إن كانت المصادر تشير أحيانًا إلى أن السلطان هو الذي يطلق التسمية على العام نسبة إلى حدث بارز (ص 24).



وبالعودة إلى النصوص، وجد أن تسمية الأعوام ظاهرة غير منتظمة، أي إن هناك سنوات وقعت فيها أحداث بارزة وسنوات لم تعرف أحداثًا بهذا المستوى تركت بصمات في الذاكرة الجماعية، أو تترك البصمة من دون أن نجد صداها في ذاكرة التدوين التاريخي. وبفضل بعض الدراسات الإثنوغرافية، تبيّن للكاتب أن بعض المجتمعات تعوّدت على إطلاق اسم أو أكثر على الأعوام كلها، وهو ما يُنتج كرونولوجيا حقيقية، تقوم على الذاكرة الشفوية، وتستمر أحيانًا حتى القرن العشرين (ص 24). إن هذه النماذج في التحليل، قد تبدو مغرية ويكثر استعمالها، إلا أن المؤرخ اليقظ ينبهنا إلى ضرورة "الحذر في التعامل مع نماذج معينة"، يقول: "وحين نتأمل في هذه النماذج، فإننا نجد صعوبة في فهم مضمونها" (ص 24).

إن الاشتغال على موضوعة الزمن، تعود بالمؤرخ إلى مساءلة مجاله المعرفي الخاص الذي يتصل بالتوثيق والكرونولوجيا والتحقيب، واعتماد تعدد الأزمنة عند الحاجة، تلك هي عناصر زمن المؤرخين. ويضيف إلى زمن المؤرخين بُعدًا آخر هو زمن المجتمعات، وهو إما زمن معيش كزمن الإنتاج والتبادل والشعائر الدينية والسلطة والعنف والاحتفال والسفر، وفي حالة تاريخ المغرب، تبرز بعض الظواهر الخاصة مثل القافلة والموسم وركب الحاجّ والحركة، وإما زمن تاريخي يتصل بأشكال تمثّل المجتمع للزمن والتحوّل (ص 28).

ولتوسيع هذا النقاش، يطرح السبتي مسألة نظام الزمن، وقد ميّز فيه مع كريستوف بومان Krzysztof Pomain بين آليات أربع، هي: الكرونوميتريا والكرونولوجيا والكرونوغرافيا والكرونوزوفيا. في الحالة الأولى، يتم قياس الزمن بواسطة وحدات، مثل التقويم القمري أو الشمسي. وهو ما ينتج زمنًا دائريًا، وهنا نكون أمام زمن يتكون من أجزاء متناظرة، تعود باستمرار إلى أسماء الأيام والشهور نفسها، وكل وحدة هي دائرة، ثم اعتمادها في صنع الآلات لتقسيم اليوم والساعة إلى أجزاء (ص 27). أما الآلية الثانية، فتقوم على تنظيم الزمن بشكل خطي، بوساطة علامات محددة، ينتج منها الاختلاف الكيفي بين ما قبل لحظة الانطلاق وما بعدها، وفي هذا النظام ترقّم السنوات بعدد يرتفع كلما ابتعدنا عن سنة الانطلاق، وهذا ما يسري في حالتَي العام الميلادي أو الهجري (ص 29). ثم هناك نوع ثالث وهو الذي يصف مضمون الزمن إما بوساطة الإخباريات التي تنقل أخبار الحاضر، وتكتفي بتسجيل وقائع لافتة تخالف المألوف وتثير الدهشة والاستغراب، وإما بوساطة المحكي الذي يدل على الانتقال إلى "زمن مستمر" من خلال سيرة شخصية أو تاريخ عائلة أو مؤسسة أو مجموعة تنتسب إلى منطقة معينة، أو تجمع بين الهوية الإثنية والعقيدة الدينية (ص 29). أما النظام الرابع، فيشتغل بشكل ضمني أو صريح على منح دلالة معينة للأخبار، ويتحكم في العلاقات بين الحاضر والماضي والمستقبل، وعلى الأخص بين الماضي البعيد والمستقبل البعيد؛ إنه نظام يقوم على مبدأ الإحاطة الشاملة بالمسارات الجماعية، ويعتمد على معارف مثل الكهانة والتنجيم، أو تبنّي الخطاطات التي وردت في الكتب المقدسة (ص 29).

إن مثل هذه الاختيارات النظرية والتحليلية ساهمت في هندسة كتاب يركز على أحداث مفصلية مثل (تاريخ العرب قبل الإسلام)، ومرحلة الإسلام المبكر، وإحداث "العام الهجري"، إلى غير ذلك (ص 29). وهو أيضًا كتاب لا يستثني الأعوام التي تؤرخ للكوارث الطبيعية (المجاعات والأوبئة)، وأعوام المعارك العسكرية (ص 30). فضلًا عن ذلك، يعرض لما يُعرف بسنوات الشدائد (كالحرب العالمية الثانية)، بل يقف على دلالات أسماء تعوّدنا استخدامها من دون التفكير فيها، مثل كلمة "يوم" التي تحيل في الأصل إلى الموقعة والشدة. وكان يُقال في الأصل "أيام ووقائع العرب"، وتقوم الأيام بوظيفة تمجيد القبيلة، وترتبط بمفهوم "المناقب" الذي يقابله مفهوم "المثالب"، مثلما تقابل عملية المفاخرة عملية المناصرة (ص 38). وفي بحثه هذا، يظهر أن هناك عملية تكامل بين أدب الأيام وأدب الأنساب الذي يصوّر استمرارية الكيانات القبلية الفاعلة داخل مشاهد الأيام والأنساب من خلال الذاكرة الشفوية، وانتقل إلى عملية التدوين ابتداء من القرن الثاني للهجرة، وحصل تداخل بين الأنساب والأيام والأخبار (ص 38).



لا يقف الكاتب عند هذا الحد، بل يبحث في رمزية الأحداث والوقائع، مثل الاحتفال بالمولد النبوي، ويُظهر اللغز في قلة الاهتمام بتاريخ الولادة في الثقافة العربية القديمة (عدم اتفاق المصادر على تحديد تاريخ المولد على أساس أن هذا العيد مجرد تقليد المسيح) (ص 46). بل يتابع النبش في هذه الخطاطة الزمنية في استمراريتها، ويكشف أن اعتماد الهجرة للتأريخ، كان بمبادرة من الخليفة عمر بن الخطاب، ولم يكن هذا التزامن نتيجة للصدفة، بل جاء ضمن سلسلة من الوقائع والإجراءات التي ساهمت في مأسسة الدولة الإسلامية الناشئة (ص 53)، فتم اختيار الهجرة لأن تاريخها مؤكد (ص 56). ثم ينتقل إلى التحقيب الثاني الذي يقوم على تسلسل الأعمار البشرية (ص 57-58).

نحن أمام خطاطة زمنية بخلفياتها الاجتماعية والسياسية والرمزية؛ إذ يظهر من خلال التحقيب أن الدولة الإسلامية وفّرت في وقت قياسي "بنية زمنية جاهزة"، فبإحداث العام الهجري، دشنت الأمة الإسلامية تاريخها الخاص (ص 59). فصارت لهذه الكلمة معانٍ متعددة: فهي تدل على التوقيت، والتقويم الذي يساعد في ترقيم السنوات. وعندما يبحث الكاتب في دلالتها اللغوية، يجد أنها تحيلً إلى "فن التاريخ": الإعلام بالوقت. أما المعنى الاصطلاحي، فيشير إلى التعريف بالوقت الذي به تُضبط الأحوال و"موضوع التاريخ"، وهو الإنسان والزمن، والبحث عن "وقائع الزمان من التعيين والتوقيت" (ص 59-60). إن التأريخ بالعام الهجري لم يُنهِ التاريخ بالذاكرة ولم يقطع معه، بل ظل مستمرًا (ص 60). كما استمرت التسمية بالأعوام وارتبطت بمتغيرات كالكوارث الطبيعية والأحداث العسكرية والسياسية (ص 63). يتبع التقويم الهجري إمكانية تحديد تسلسل الأحداث، لأنه يحدد نقطة انطلاق نظام كرونولوجي ابتداءً من حدث معيّن (ص 64).

يُظهر الكاتب أن كلمتَي "التقويم" أو "الروزنامة" تدلان أيضًا على نظام مكونات السنة؛ أي الفصول والشهور والأسابيع والأيام. ويضيف: وإذا كان الاستعمال المتداول يربط التقويم الهجري بنظام الشهور العربية، فإن هذا النظام عرف عند عموم العرب سلسلة من التحولات منذ ما قبل الإسلام، وهي تتصل بتأرجح الممارسات بين شهور النظام القمري وشهور النظام الشمسي.

كما ينبهنا الكاتب إلى أن الشهور المتعارف عليها حاليًا ليست أقدم شهور عرفها العرب، فقد أوردت المصادر لوائح مغايرة، منها ما يُنسب إلى عموم "العرب"، ومنها ما يخص ثمود (ص 64). بل إن نظام الشهور المعروفة حتى الوقت الراهن أُحدث قبل مجيء الإسلام بمئتي سنة، وتحمل الأسماء معاني تنتمي إلى مجالات المناخ وأصول الطقس ونمط العيش والمقدس (ص 65). لا يقف الكاتب عند هذا الحد أيضًا، بل يذهب إلى ما وراء التسمية والبحث في شروط التسمية ودلالتها، "نظام الأشهر الحرم" (ص 66)، ويؤكد أن نظام الشهور العربية قبل التقويم الهجري لم يكن يعني وجود نظام كرونولوجي يتيح عملية ترقيم السنوات، كما أن عددًا من المؤرخين لم يترددوا في تحديد الأيام والشهور التي وقعت فيها أحداث عديدة تخص بدايات الإسلام، بل حتى تاريخ الأنبياء. تتحدث المصادر العربية، إلى جانب حديثها عن الشهور العربية، عن "الشهور العجمية" (ص 66).

وفي مطاردته للزمن وتجلياته، نجد الكاتب يعود إلى العديد من الإسهامات النظرية المبنية على معطيات ميدانية، كما هو الحال في بحث بيير بورديو Pierre Bourdieu حول المجتمع الجزائري، والذي ميّز فيه بين الفصول والأزمنة القصوى والأزمنة الانتقائية. كما تتمظهر في مجال الممارسات والطقوس والمعتقدات. وفي الحالة المغربية، استند إلى أبحاث علي أمهان عن قبيلة غجدامة بالأطلس الكبير، وهو الذي ميّز بين ثلاثة أزمنة: زمن التقويم العام، والزمن العملي، وزمن الشهور القمرية (ص 70-77). ويلاحظ الكاتب، أن أمهان يضعنا أمام مقاربة توليفية تضع الزمن في عدة مستويات؛ زمن يقر بوجود ثنائية زمنية تميّز بين زمن ذكوري يتصل بالأنواء والأشغال الفلاحية، وزمن نسوي يتصل بنظام الشهور القمرية العربية الإسلامية وأعيادها الدينية وغير ذلك (ص 79). وينتهي إلى نفي وجود تسلسل زمني، بل يقر بوجود أزمنة تتقاطع وتتراكب. وسواء تعلق الأمر بتسلسل الأعوام



أو بدورة العام الواحد، فإن هناك علاقة تداخل بين الذاكرة الشفوية والذاكرة المكتوبة، كما أن هناك تداخلًا بين المعرفة، سواء أكانت علمية أم عملية أم غيبية (ص 81-82).

إذا عدنا إلى ذاكرة الكوارث الطبيعية، فسنجد أن الكاتب يتناولها من خلال "الأعوام"، مثل "عام الجوع" و"عام الزلزال" و"عام الخير"، من خلال تسجيل الكتابة التاريخية التقليدية لهذه الصيغ الشفوية (ص 133). ويرى أن البحث في ذاكرة الكوارث بمنزلة ورش لتحديث الكتابة التاريخية في المغرب وحول المغرب (ص 133)، وينتهي إلى القول إن ظاهرة الكوارث أصبحت تشتغل بوصفها بنية مادية وتاريخية، يتقاطع فيها عدد كبير من الجوانب مثل المناخ والديموغرافيا، وأشكال المعاش والشرائح الاجتماعية، والسلطة السياسية، إلى جانب مظاهر الحياة اليومية، مثل الأغذية، وموقف المغاربة تجاه المرض والموت. ويذهب أبعد من ذلك عندما يرى إمكانية إدراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهوم "الظاهرة الاجتماعية الشاملة" (ص 134)، والتي تشمل الزلازل والصواعق والجراد والسيول والحرائق والفئران والبراغيث، وظواهر فلكية تثير الذعر (ص 136). بل إن انتظام الجفاف والمجاعات من عوامل هشاشة النسيج الاقتصادي، لأن مستوى المحاصيل كان يؤثر على نحو أساسي في الرواج التجاري وتغذية البوادي والمدن على حد سواء.

مرة أخرى، نؤكد أن الكاتب يتبنى استراتيجية نقدية إزاء الكتابات التاريخية، سواء تعلق الأمر بالمصادر المعتمدة في بناء المعرفة أو الأبحاث التي توظف هذه المصادر؛ إذ يقول: "حين نهتم بذاكرة الكوارث من خلال التأريخ بها في صيغة 'الأعوام' فإننا نستثمر كل الثغرات في حد ذاتها، ونمعن في مساءلتها وفك ألغازها، لأنها تعكس المنطق الذي يؤطر حديث المؤرخ التقليدي عن المجاعات والأوبئة والزلازل وغيرها. وبالتالي، ننتقل من مظاهر البنية المادية إلى جوانب من بنية التمثلات والرموز والمخيال" (ص 138). وفي حديثه عن التأريخ، نجده يتأرجح بين متغيرات تاريخ الدول وتاريخ الرجال (ص 139)، فالمؤرخون الذين تبنّوا المنهج الحولي رتبوا الأخبار على "السنين"، في حين نجد الأدب البيوغرافي قد تخلى، تدريجيًا، عن مصطلح "الطبقات" لفائدة مصطلح "التراجم"، بل اعتمد المؤلفون ترتيب الشخصيات المترجم لها بحسب سنة الوفاة بدلًا من ترتيبها وفق أسماء الأعلام، وأصبحت الترجمة تُختزل في الوفاة، فيكون الحديث عن كتاب الوفيات (ص 139).

يكشف الكاتب أن التأليف ينتظم داخل سلاسل زمنية محكمة، وهو ما يعكس بوضوح تشبّع الأدب البيوغرافي بالهاجس الكرونولوجي الذي يُنسب عادة إلى تواريخ الدول. كما يكشف عن مبررات الاختيارات في التأريخ (ص 140)؛ التأريخ بوفيات المشاهير (سنة الفقهاء، سنة الأدباء) (ص 142)، التأريخ بالشدة والفرج [عام الفرج وعام الشدة] (ص 160). وحتى إن كانت تسمية عام الفرج ظاهرة نادرة، فإن ثنائية الشدة والفرج تتكرر عبر مرويات الشدائد (ص 166)، عام اللوبية، عام الصابة (ص 167). كما وقف على استعمال المؤرخين لمصطلحات دأبت "العامة" على استعمالها لتسمية أعوام "الفرج" و"الخلق" و"الصابة" و"عام الخير" و"عام الجفاف" و"عام الجوع"، و"عام الخبيزة" و"عام يرني" (ص 172).

وعندما يشتغل على ذاكرة المعارك العسكرية، فهو يستعمل "عام المشعلة" و"عام ظافر" (ص 224) و"سنة كروم الحاج" (ص 225).

هنا يلاحظ السبتي: "جل هذه 'الأعوام' كانت تنتمي إلى الذاكرة المحلية، وقد ورد ذكرها عند الإخباريين في شكل شذرات، لأنها كانت بمثابة حلقات داخل سلسلة الأحداث التي رافقت قيام أو سقوط دولة معينة". غير أن حاجته إلى التحليل والتأويل دعته إلى انتقاد حالات أسهم المؤلفون في ذكر سياقاتها وحيثياتها وأطوارها، ثم توصل إلى ترتيب أعوام المعارك العسكرية وفق تحقيب يقوم على ثلاث مراحل؛ ففي أخبار العصر الوسيط، تبرز ثلاث معارك، وهي الزلاقة والأرك والعُقاب، بين دولتَي المرابطين والموحدين،



وبين ملوك مسيحيين في الأندلس. وفي العصر الحديث برزت مواجهتان، هما: بوعقبة والكارة، حصلتا في ظرفية انتقال الملك من سلالة حاكمة إلى أخرى، الأولى بين دولة في طور الأفول وأخرى في طور الاستيلاء على الحكم، والثانية بين قوتين جهوتين صاعدتين، برزتا خلال تفكك الدولة المركزية" (ص 226).

من خلال التأمل في هذه المعارك، ظهر أن هذا التحقيب الثلاثي يعكس بعض جوانب التطور الذي عرفته طبيعة المواجهات والرهانات، أو نوعية الأطراف المتحاربة، والدلالات التي تظهرها الروايات المتواترة، وتكشفها روايات هامشية ويبرزها التحليل التاريخي الحديث (ص 227).

وخلال مرحلة الحماية، بيّن أن المغرب عرف في تلك الحقبة تحولات في الممارسة الاجتماعية للزمن، ومن بين مؤشراتها ظهور "يوميات بوعياد"، وهي يوميات تسجل بالنسبة إلى كل يوم التاريخ بحسب ثلاثة تقاويم؛ الهجري و"الإداري" و"الفلاحي" (ص 379). وخلال هذه المرحلة، ركز على علاقة الزمن بالذاكرة الجماعية، وسجل ظهور أشكال جديدة في التفاعل بين الذاكرة المحلية والذاكرة الوطنية، وأشكال جديدة تولت نقل الذاكرة الشفوية إلى الكتابة في غياب التدوين التاريخي التقليدي. وقد استند في حديثه عن "الأشكال الجديدة" إلى فرضية تعتبر أن ثمة منعطفًا في مستوى الذاكرة الجماعية مثّلته ثلاثية أعوام "البون" و"ماريكان" و"الجوع" التي تزامنت وسنوات الحرب العالمية الثانية. وقد لاحظ أن الأعوام المحلية تهيمن عليها ذاكرة الشدائد المشار إليها سابقًا، مثل الوباء والجفاف والجراد والجوع، وثنائية الجفاف والغلة والوفرة، بتنويعات محلية، يصعب أحيانًا تحديد معناها الدقيق على غير العارف بالتاريخ المحلي للجماعات المعنية (ص 381).

يقترن حضور السلطة الاستعمارية بأحداث معينة، أو بإجراءات اتخذتها إدارة الحماية أو القادة التابعون لها، فسكان فاس مثلًا، يؤرخون بـ "عام الكيلو" الذي يسجل تغيير نظام الأوزان، و"عام تبدال الورقة" يؤرخ بتغيير نظام النقود في ذاكرة أهل الرباط، في حين يؤرخ أهل سلا "بعام الجابون"، وتحفظ الذاكرة في منطقة عبدة بـ "عام العبرة" (ص 382).

يقف الكاتب، وهو يترصد تمظهرات الزمن، على نماذج محلية (ص 383)، ففي الريف مثلًا يؤَرّخ بعام الجراد (أسكاس ن تمورغي)، أو عام الببوش (ص 384)، أو عام الريفوبليك (زمن ممتد) (ص 386)، عام الكور (تطوان)، عام الريفي (يحدده جاك بيرك بسنة 1925)، (ص 387)، عام باعلي (أسكاس ن باعلي) (ص 389)، ثم عام الخوف (ص 392). وينتهي إلى القول: لقد سجلنا أن "أعوام" الذاكرة الشفوية المحلية تؤرخ بأحداث عسكرية محلية، أو بكوارث وشدائد عرفتها جل جهات المغرب خلال العقدين الأولين من الحماية (ص 394). كما احتفظت الذاكرة عبر مجموع التراب المغربي بثلاث علامات زمنية كان لها صدى على مستوى الذاكرة الوطنية، وهي على التوالي: عملية تقنين المواد الأساسية عام 1940، والإنزال الأميركي عام 1942، والمجاعة الكبرى عام 1945.

يتساءل الكاتب: كيف انتقلت الكوارث التي واكبت الحرب العالمية الثانية في المغرب من الذاكرة الشفوية إلى ذاكرة التدوين؟ (ص 407). للإجابة عن هذا السؤال ينفتح الكاتب على الأعمال الروائية التي اشتغلت على جوانب تطور المجتمع المغربي في سياق "البون" والإنزال الأميركي والجوع من طرف أدباء زاوجوا بين التخييل واسترجاع مشاهد عاشوها أو استقوها من ذاكرة محيطهم العائلي (ص 410).

ويتساءل أيضًا: لماذا نعد أن "أعوام" البون وماريكان والجوع ثلاث علامات تعكس الانتقال من الذاكرة المحلية إلى الذاكرة الوطنية (ص 423)؟ يبدو أن عام البون جاء بممارسات جديدة ضمن مستوى تدخل السلطات الإدارية في الحياة اليومية للساكنة، إذ وحّدت السوق الوطنية بوساطة الندرة، وأحدثت سوقًا موازية بوساطة "المارشي نوار" الذي نسج شبكاته لاختراق حدود المنع والتقنين.



وفي الوقت ذاته، عرفت دائرة الكوارث الثلاث توحيدًا غير مسبوق بسبب حركة الهجرات الداخلية التي عرفها المغرب، وبسبب تأثير وسائل النقل الجديدة مثل القطار وحافلات النقل بين المدن، وكذلك تأثير وسائل الاتصال الجديدة مثل الأسطوانة والمذياع (ص 423).

تعددت تسميات الكارثة الواحدة، ولا سيما تسمية "عام الجوع"، فقد سُمي بـ "عام بوهيوف" بفاس، وفي منطقة الشاوية سُمي بـ "عام الهيف"، وفي قبيلتَي أولاد جابر وأولاد يعقوب بالجنوب الشرقي سُمي بـ "عام الحريرة"، وفي الريف سُمي بـ "عام بربوش"، وفي تطوان سُمي بـ "عام روافة" (ص 424).

تعكس ظاهرة "الأعوام" علاقة معقدة بين الذاكرة الجماعية وتاريخ الوقائع؛ إذ تُستخدم "الأعوام" مبدئيًا أداة كرونولوجية حين تعتمد الحدث المفرد، لكنها تطلق تسميات تكرارية على الكوارث الطبيعية والمعارك العسكرية، مثل "عام الجوع" أو "عام يرني" أو "عام الهربة"، وتستعمل ذاكرة "الأعوام" في عملية تحقيب فضفاض في حالات مثل "عام السيبة" (ص 486). اعتبر الكاتب مرويات الأعوام جزءًا من التراث الشفوي، فهي جزء من الأمثال (والأمثال كما يقول: شكل من أشكال التعبير عن التجربة الجماعية). كما أن حصيلة الأعوام (هزيلة) التقطتها مختلف روافد الكتابة التاريخية التقليدية (ص 487).

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة أن نُظهر أهم الإشكالات التي تواجه هذا الكتاب، وأهم الأسس المفاهيمية والمنهجية التي اعتمدها الكاتب من أجل بناء نموذج تحليلي لموضوعة الزمن، وهي عملية لم تكن سهلة، نظرًا إلى الحقبة التاريخية الطويلة التي غطاها الكتاب، وتنوع الموضوعات التي تناولها كاتبه.





المراجع

Lourau, René. *L'analyse institutionnelle.* Paris: Éditions de minuit, 1970.

Strauss, C.L. *Anthropologie structurale deux.* Paris: Plon, 1973.

Weber, Max. *Essais sur la théorie de la science.* Introduits par Julien Freund. Paris: Plon, 1965.

كلاوس كرايزر

أتاتورك

سيرة حياته



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن "سلسلة ترجمان"، كتاب كلاوس كرايزر **أتاتورك: سيرة حياته**، من ترجمة سمية قوزال، يتناول سيرة حياة مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938) منذ ولادته حتى وفاته. يتألف الكتاب من 440 صفحة، ويحتوي على إيضاحات وخرائط، وقائمة ببليوغرافية وفهرس عام.

يتوقف الكتاب عند أهم مراحل حياة أتاتورك المدرسية في طفولته وشبابه، ثم في حياته العسكرية التي تنقّل أثناءها بين مختلف الجبهات الحربية مدافعًا عن الدولة العثمانية، ويتتبّع أخيرًا حياته السياسية حتى إنشاء الدولة التركية الحديثة، وإعلان الجمهورية.

يرتكز الكتاب على وثائق مهمّة من الأرشيف الألماني، وأخرى من الأرشيف التركي، معظمها لم يُنشر أو يُتناول بالدرس، إلى جانب كثير من المذكرات المنشورة وغير المنشورة لشخصيات ألمانية وأخرى تركية كان لها دور مهم في الحياة السياسية والثقافية في تلك الحقبة.



وثـائق ونصوص
Primary Sources





التسلم Received
2022-07-28

التعديل Revised
2023-04-10

القبول Accepted
2023-04-17

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/SHLM5923

ناصر أحمد إبراهيم | Nasser Ahmed Ibrahim*

رشيد صيف 1799: قراءة في وثيقة الزيت والأرز

Rosetta, Summer of 1799: A Reading into Oil and Rice Documents

تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة حفرية في وثيقة "فردة" عينية استثنائية، فرضها جيش الاحتلال الفرنسي على أهالي رشـيد خلال آب/ أغسـطس 1799. وتقترح تحليلاً للظروف المعقـدة الكامنة وراء إنتاج هذه الوثيقة، واستكشـاف التطورات التراكمية، فقد فرض الفرنسـيون ادعاءات ثقيلة مماثلة، مما عرّض اقتصاد مدينة رشـيد وريفها لعملية تدهور مسـتمرة. جزء من الأسئلة المدرجة في إشكالية الدراسة يستهدف استكشاف ردود أفعال الناس إزاء تلك الطلبات المتتالية (النقدية والعينية) التي ناءت بها كواهلهم، وتحديد آثارها الملموسـة، ولا سـيما بالنسـبة إلى التجار والحرفيين. تعتمد الدراسـة منهجيـة "التاريـخ الصغير" التي أصبح اختبارها ممكنًا بسـبب الوثائـق العديدة والغنية والمتنوعة (بالفرنسـية والعربية)، والتي تدور حول رشـيد، والتي لا تزال محفوظة في دور الأرشـيف. إنها تتيح فرصة لفحـص العديد من الجوانب المجهولة حول تطور العلاقة بين سلطات الاحتلال والسكان المحليين.

كلمات مفتاحية: الاحتلال الفرنسي، مدينة رشيد، التاريخ الصغير، الأرشيف.

This study offers a thorough reading of a requisition order [firda] for products in kind imposed by the Armée d'Orient on the people of Rosetta in August 1799. It then analyses the complex conditions behind its composition to shed light on cumulative developments, as the French had made similar weighty demands that pushed the city's urban and rural economy into a continual process of deterioration. Some of the questions the study evaluates relate to people's reactions to these successive requests (financial or otherwise) and identifying their tangible effects, especially in relation to merchants and artisans. The study uses the microhistorical approach, made possible by an array of informative documents (in French and Arabic) related to Rosetta that remain extant in archival collections, and provides the opportunity to investigate several unexplored aspects of how the occupying power's relationship to the local population evolved.

Keywords: French Occupation, Rosetta, Microhistorical Approach, Archives.

* أستاذ مشارك في قسم العلوم الإنسانية، برنامج التاريخ، كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر.
Associate Professor of Modern and Contemporary History at the Department of Humanities, Qatar University.
nasser.soliman@qu.edu.qa



مقدمة

تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة حفرية في وثيقة "الزيت والأرز"[1]، التي أصدرها الجيش الفرنسي خلال فترة احتلاله لمصر، في 31 آب/ أغسطس 1799. وهي وثيقة جرى توجيهها إلى أهالي مدينة رشيد (الواقعة على مصب الفرع الغربي لنهر النيل في البحر المتوسط). تضمنت مطلبًا استثنائيًا في شكل "سلفة إجبارية" (فردة)[2]، وتعيّن على تجار المدينة وحرفيّيها، في غضون 24 ساعة، توريد 800 قنطار من الأرز و1800 لتر من الزيت.

اشتملت الوثيقة على قائمة بأبرز تجار الأرز برشيد، ووُضِع أسفل كل اسم رقم محدد، يشير إلى الحصة المطلوبة، في حين عُمِّمَت فردة الزيت على المعصراتية على نحو إجمالي[3]. هذه القراءة الأولى لا تساعدنا على فهم مغزى هذا التوزيع، أو تفسير علة أن يكون مفردًا في حالة تجار الأرز، ومجملًا في حالة الحرفيين (المعصراتية)، وقد كف محتوى الوثيقة أيضًا عن إبانة سبب تباين الرقم بين اسم وآخر، أو بين مجموعة وأخرى. وهكذا شابتها درجة من الغموض، بدت معها كما لو كانت "وثيقة صامتة"، مستعصية على الفهم، تنتظر من ينبش ذاكرة الحدث، بحثًا عن دلالة إصدارها ومغزاها في نهاية صيف 1799، وكيفية فهمها في سياق تاريخي أكبر من الحدث الذي يمثله مضمونها.

ربما لا تلفت الوثيقة الانتباه في الوهلة الأولى، خاصة مع طبيعتها الجافة؛ إذ لا تعدو مجرد قائمة بأسماء وأرقام، لكنها مع ذلك تثير الأسئلة بأكثر مما يمكن أن تتيحه من إجابات. وهو ما مثَّل أوّل التحديات في قراءتها. لكن يجب الاعتراف بأن ذلك شكَّل جاذبية خاصة لخوض تجربة البحث في الظروف التي اكتنفت عملية إنتاج الوثيقة، وهذا هو الرهان الأساسي لهذه الدراسة.

والسؤال الإشكالي هو: كيف نقرأ هذه الوثيقة؟ وفي أي سياق يمكننا فتح المجال لتفسير محتواها النصي بحثًا عن مسار يمكّننا من استكشاف طبيعة اللحظة التي صيغ فيها النص المكتوب؟ إن الوثيقة لغز لصورة حاضرة وغائبة في الوقت ذاته؛ حاضرة بمكونها المادي ومحتواها، لكن الصورة الغائبة هي الصورة الكلية للحدث الذي كان يشملها. إن رهاننا المحدد أن نسعى لفهم الواقع المرجعي الذي أفرز كتابتها على هذا النحو، والإلمام بجوانبه التفصيلية باعتبار الوثيقة، التي ندرسها، جزءًا من قصة أكبر، وهو ما نأمل في سياقه أن يساعدنا في بناء تفسير واقعي لمحتواها، وكشف المُخبأ في نسيجها، وما تفيض به من دلالات ذات مغزى للقضية الحاضرة في النص.

نتساءل في هذه الدراسة، أولًا، عن الكيفية التي بموجبها جرى تأسيس أرشيف "جيش الشرق"، ونطرح بعض الفرضيات حول وجود عدد كبير نسبيًّا من الوثائق عن رشيد ومقاطعاتها. وإن كنا سنركز عدستنا على الظروف التي أدت إلى إنتاج الوثيقة. وخلال تحليلنا، سنقترح التفكير في تطور العلاقة بين السلطات الفرنسية وأهالي رشيد، وخاصة مجموعة التجار، وذلك خلال السنة الأولى من الاحتلال، معتمدين في ذلك على مجموعة واسعة من المصادر الفرنسية والعربية. ولئن صار بعضها معروفًا، فإن غالبية مصادر الحملة الفرنسية لا تزال قابعة في أضابير الأرشيفات المختلفة.

---

1 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives* (château de Vincennes), 2ème ed. (1954), Série GR B6, armée d'Orient (Égypte), 1798-1801, B6 29, le 11 Fructidor an 7 (31 Août 1799).

2 كان الجبرتي أول من رصد مطالب السلفة الإجبارية في الأيام الأولى من احتلال نابليون بونابرت للقاهرة، مشيرًا إلى أنها عُرِضَت من خلال "ديوان القاهرة"، محددًا أنها مبالغ مقررة على التجار وأهل الحرف والمتسببين، وذلك "على سبيل القرض والسلفية .. وأجلوا لها أجلًا مقداره ستون يومًا"؛ أي إنه جرى الإعلان عن ترتيب سداد السلفة بعد شهرين. ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج 3 (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 1998)، ص 19-20 (يومية 13-14 صفر 1213هـ/ 27-28 تموز/ يوليو 1798).

3 عادةً ما كانت الضريبة تعمم على الطائفة كلّها، وكان شيخ الطائفة يوزّعها على أعضاء الطائفة، ينظر:
André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, tome 2 (Damas: Presses de l' IFPO, 1974), pp. 528, 562-564.



أولًا: أرشيف جيش الشرق بقلعة فانسين – باريس

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن ما هو متاح من الوثائق المحررة باللغة العربية، سواء كان من الإدارة الفرنسية أو ممن عملوا تحت سلطتها، خلال سنوات الاحتلال الثلاث، ليس سوى جزء صغير، لا يكاد يبلغ ألف وثيقة مودعة حاليًّا في أرشيف جيش الشرق بوزارة الدفاع بقلعة فانسين في باريس[4]. وهذه المجموعة مصنفة ضمن سلسلة فرعية تحمل رمز GR B6، ويُعنى بها مجموعة محافظ وثائق جيش الشرق وسجلاته.

يتكون هذا الأرشيف من 199 محفظة. ولم يثبت بعد بوضوح تاريخ إنشاء هذه الوحدة الأرشيفية الكبيرة، ويبدو أنه خلال الانسحاب من مصر في عام 1801 لم تُتخذ أي تدابير عامة بشأن الوثائق التي قدمتها الإدارة الفرنسية أو تلك الموجهة إليها. فقد عاد معظم الضباط والإداريين إلى فرنسا حاملين أوراقهم الخاصة ووثائق مختلفة ناتجة من خدماتهم في الجيش. وفي ظروف مجهولة جرى إيداع بعض تلك الوثائق في أرشيف وزارة الحرب الفرنسية. وفي وقت لاحق، سلّم بعض الفاعلين أنفسهم (الجنرالات) وكذلك بعض ورثتهم مجموعات إضافية من الوثائق إلى المستودع الأرشيفي، مثل الأوراق التي قدّمها كل من الجنرال دوجا Dugua، والجنرال بليار Belliard، والجنرال رينيه Reynier، وقدمت عائلة الجنرال بليار أيضًا أوراقًا أخرى للأرشيف. وكانت اللجنة التي أُنشئت في نيسان/ أبريل 1850 لعمل جرد عام لمشمولات مستودع أرشيف وزارة الحرب هي التي أنتجت ثبتًا تحليليًّا للملفات والوثائق المتعلقة بحملة مصر[5]. خلافًا لما أقدم عليه نابليون بونابرت، في عام 1807، من تدمير عدد من الوثائق التي وجدها تتعارض مع وجهة نظره إلى "الحقائق" وتضر بسمعته[6].

تشتمل محفوظات جيش الشرق على آلاف المستندات الفرنسية المتنوعة؛ منها رسائل وتقارير وأوامر، والبعض الآخر يأتي في شكل سجلات لمراسلات. وقد أتاح التحليل الشامل لهذا الأرشيف، إمكانية تحديد مجموعة تصل إلى 800 وثيقة[7]، مكتوبة جزئيًّا أو كليًّا باللغة العربية، وأحيانًا باللغة التركية العثمانية. وتتضمن هذه المجموعة المتميزة طلبات أو شكاوى لبعض الأهالي، وعددًا ملحوظًا منها يأتي في شكل جوابات والتماسات وعرض حالات ومستندات صادرة عن ديوان القاهرة، وأحيانًا عن دواوين الأقاليم، أو حتى وثائق من القرى، وعن إدارة الإيرادات والممتلكات العامة التي صارت بيد الجيش الفرنسي. وكثير من هذه الأوراق الوثائقية يأتي مصحوبًا بترجمات إيطالية وفرنسية.

ومن المهمّ أن قسم محفوظات وثائق حملة "جيش الشرق" يحتفظ اليوم بمجموعة مهمة خاصة برشيد تغطي الفترة تموز/ يوليو 1798 – تشرين الثاني/ نوفمبر 1799، وهو ما ساعدنا على استثمار قيمتها المعرفية والتاريخية في دراسة "سلفة" الزيت والأرز. وهذه الفترة تتوافق، تقريبًا، مع فترة تولّي الجنرال مينو قيادة هذه المقاطعة. فبعد هذا التاريخ تركها لمهمات أخرى، بما في ذلك فترة تولّيه

4 لمعرفة المزيد عن تاريخ هذه المجموعات الأرشيفية بفانسين مع وصف موجز لسلسلة محافظ الحملة الفرنسية، ينظر:
Henri Zuber, Thierry Sarmant & Bertrand Fonck (dir.), *Guide des archives et de la bibliothèque du Service Historique de la Défense* (Paris: Service historique de la Défense, 2017), pp. 17-31, 70.

5 هذا ما تظهره عملية جرد تحليلي لمحتويات الأرشيف، جرت في نيسان/ أبريل 1850، ولا يزال يحتفظ الأرشيف بهذا التقرير.

6 Clément de La Jonquière, *L'Expédition d'Égypte 1798-1801,* tome 1 (Paris: H. Charles-Lavauzelle, 1899), p. 8; Yves Laissus, *L'Egypte, une aventure savante* (Paris: Fayard, 1998), p. 557.

7 تجدر الإشارة إلى أن مشروعًا يجري حاليًّا حول نشر كتاب يتضمن مختارات من الوثائق العربية المتعلقة بالحملة الفرنسية، تبلغ نحو 70 وثيقة، بوصفها عيّنة تعبّر عن هذه المجموعة الأرشيفية. يشارك في هذا المشروع جهات متعددة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة IFAO، ومعهد الأبحاث والدراسات حول العالمين العربي والإسلامي IREMAM، والمعهد الوطني للبحث العلمي CNRS، وجامعة أكس مارسيليا Aix-Marseille Université، بالتعاون مع أرشيف الوثائق التاريخية بوزارة الحرب الفرنسية بقلعة فانسين.



قيادة الجيش بعد اغتيال الجنرال كليبر (حزيران/ يونيو 1800). وبعد وفاة مينو في إيطاليا عام 1810، جرى إرسال صندوقين إلى وزير الحربية يحتويان على أوراق، عثر عليها في منزله، قد تعود إلى فترة وجوده في مصر، وهي اليوم محفوظة في أرشيف قلعة فانسين[8].

كانت وثيقة الزيت والأرز – موضوع دراستنا - محفوظة في مجموعة الوثائق العربية بالأرشيف الحربي، عندما طالعها إليوس بُقطر (1784-1821) الذي جرى تكليفه بترجمة تلك الوثائق من العربية إلى الفرنسية[9]. وتعود أصول بُقطر إلى صعيد مصر، وكان واحدًا من بين أولئك المهاجرين الأقباط والسوريين واليونانيين والمماليك الذين قرروا مغادرة مصر مع انسحاب جيش الشرق[10]. وقد استقر العديد منهم في مرسيليا حيث شكلوا "المستعمرة المصرية" هناك، في قرية مقابلة لمنطقة كاستيلان الحالية Castellane. وجلبت وزارة الحرب بُقطر إلى باريس للاستفادة من مهاراته اللغوية الرائعة. ومن المعروف أنه أدّى دورًا مهمًّا في تدريس اللغة العامية للمستشرقين الفرنسيين، ووضع أول قاموس فرنسي عربي (باللغة الدارجة)[11].

في المجمل، إن وجود وفرة من الوثائق المتميزة والمتنوعة عن رشيد إنما يعطي فرصة لتدقيق تحليلنا لوثيقة الزيت والأرز، ووضعها في سياق متصل مع التطورات التي مرت بها علاقة الأهالي بسلطات الاحتلال، ومناقشة مواقفهم إزاء السلف الإجبارية التي أثقلت كواهلهم بمغارمها وما تعرضوا له من عنف ومطاردة أحيانًا. لكن يمكن أن نطرح، في البداية، سؤالًا عما مثّلته رشيد من أهمية بالنسبة إلى الجيش الفرنسي، وعمّا جعلها تصبح من أهم المدن التي كان يعوّل عليها في سد احتياجات الجيش إلى المؤن الغذائية.

ثانيًا: رشيد: مركز رئيس لإمدادات الجيش

كتب القنصل الفرنسي شارل ماجلون في تقرير شهير له عن مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية بأشهر معدودة: "الأرز المصري هو أفضل أرز في العالم"[12]. وكانت رشيد هي المدينة الأكثر شهرة بإنتاج الأرز، حتى إن علماء الحملة أطلقوا عليها "بلاد الأرز"[13]. وبحسب شهادة جولوا دي بوا إيميه أحد علماء الحملة، فإن حقول الأرز برشيد "هي التي صنعت ثروة هذه البلاد وشهرتها"[14].

كانت رشيد محاطة بأراضٍ زراعية غنية، خُصِّص جزء منها لزراعة الأرز. ولمّا كان الإنتاج من الأرز غير مخصص لاحتياجات السكان فحسب، بل للتصدير أيضًا، فقد اشتهرت بوصفها أهم مدينة متوسطية تصدّر الأرز. لقد مثلت تجارة الأرز نشاطًا مهمًّا في

---

8 Service Historique de la Defense, château de Vincennes, pavillon de la Reine, *Inventaire analytique*, register no. 99, 1er dossier, 7e feuille.

9 ثمة ملاحظة لكاتب بأرشيف فانسين، سجلها نحو منتصف القرن التاسع عشر، أسفل ترجمة فرنسية لواحدة من الوثائق العربية، وقد كانت خاصة بمنشور موجّه من ديوان القاهرة إلى أهالي مصر بمناسبة توجه بونابرت إلى حملته على سوريا في بداية شباط/ فبراير 1799. وقال الكاتب في ملاحظته: "إن هذه الترجمة تمت بوساطة أحد 'اللاجئين' المصريين في فرنسا على نسخة مطبوعة باللغة العربية في القاهرة". ينظر:
Ministère des armées française, Service Historique de la Defence, *Inventaire des archives,* B6 63, 11 février (1799).

10 الجبرتي، ج 3، ص 298 (يومية 19 صفر 1216/1 يوليه 1801).

11 للمزيد حول حياة بقطر في باريس وإفادة المستشرقين الفرنسيين من مهارته في تعليم العامية المصرية، ينظر:
Edme François Jomard, "Notice sur Ellious Bocthor, né en Égypte, professeur d'arabe vulgaire près la bibliothèque du roi," *Extrait de la revue encyclopédique* (Octobre 1821); A. Louca, "Ellious Bocthor, sa vie et son œuvre," *Cahiers d'histoire égyptienne*, 5th ser., fascs. 5-6 (Décembre 1953), pp. 309-320; Ian Coller, *Une France arabe. 1798-1831: Histoire des débuts de la diversité*, Frédéric Joly (trad.) (Paris: Alma Editeur, 2014), pp. 185-186, 197-198.

12 Charles Magallon, "Mémoire sur l'Égypte (9 février 1798)," *Revue d'Égypte*, tome III (1896), [pp. 205-224], p. 210.

13 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 21, au Caire, le 25 Floréal an 7 (25 Avril 1799).

14 جولوا دي بوا إيميه، "مدينة رشيد"، في: **موسوعة وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج 3 (القاهرة: [د. ن.]، 1992)، ص 23-24. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة دي بوا إيميه نشرت كذلك في طبعة دار الشايب للنشرة الكاملة لكتاب وصف مصر، ينظر: دي بوا إيميه، "وصف مدينة رشيد"، في: **وصف مصر: دراسات عن المدن والأقاليم**، ترجمة زهير الشايب، مج 3 (القاهرة: دار الشايب، 1999)، [ص 207–254]، ص 219.



رشيد؛ ما جعل تجار المدينة يستثمرون مبالغ كبيرة جدًّا في زراعته في المناطق الريفية المحيطة بالمدينة. وكان يجري نقل الأرز، الذي يجري حصاده بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، إلى المدينة لأجل فصل القشرة في مضارب الأرز، وقبل تسويقه، كان يجري تخزينه في حواصل معدَّة لذلك. وعلى نطاق أكثر تواضعًا، كان الأمر نفسه ينطبق على البذور الزيتية، وبذور اللفت والسمسم[15]، التي تُنتج في جميع أنحاء رشيد ثم تُعصر في ورش "معصراتية الزيت". وإلى جانب ذلك، كانت رشيد مركزًا مهمًّا للحرف اليدوية، ولا سيما النسيج، وتجهيز المنتجات الزراعية.

وخلافًا لشهرة رشيد بشأن إنتاجية الأرز وحقول زيت النخيل، كانت المدينة تمثل أهم مستودع للبضائع سواء كانت قادمة من القاهرة والصعيد لتصديرها عبر المتوسط أو لاستقبال البضائع التي تنزل بالإسكندرية قادمة من أوروبا[16]. وكانت الروابط التجارية بين الإسكندرية ورشيد وثيقة الصلة على نحو خاص. وبحسب ما رصدته صحيفة **كورييه دي ليجيبت،** كانت ثمة حركة شبه يومية لمرور القوافل التجارية المكثفة بين المدينتين محمّلة مؤنًا وبضائع[17].

ومنذ أيام الاحتلال الأولى تعرّض تجار الإسكندرية وحرفيّوها ورشيد للضغط والملاحقة، وذلك ليس لكونهما أولى المدن التجارية التي شهدت بدايات الغزو فحسب، بل لشهرتهما في تصدير أهم الحبوب الغذائية إلى عالم المتوسط أيضًا. كتب دي بوا إيميه: "لقد استولينا، فور احتلالنا للإسكندرية على كل ما كان يوجد من مؤن ضرورية"[18]. وغداة دخول الجيش رشيد، كتب الأدميرال بروي Brueys: "بالأمس دخلت قواتنا رشيد .. إننا ننتظر بصبر كبير أن يُهيّئ لنا غزو مصر وسائل المعيشة، فلم يبق لدينا من البسكويت سوى ما يكفي لخمسة عشر يوما"[19]. وبين أوراق الجنرال مينو، الذي عُيّن حاكمًا على إقليم رشيد في 6 تموز/ يوليو 1798، نجد خطابًا وجّهه إلى أهالي هذه المدينة وشيوخ القرى الملحقة بها، يلزمهم بتوفير "الجواميس والأغنام والماعز والأرز والشعير والقش والفول والعدس لأجل الجيش"[20]. وطوال الوقت كان بونابرت يكتب في مراسلاته أن مدينة رشيد تُعدّ مكانًا مهمًّا يمكن الاعتماد عليه في الإمدادات الغذائية[21]، وكان يطالب جنرالاته بتجميع أكبر كمية ممكنة من الأرز لأجل الجيش[22]. وحين توافرت في مخازن الجيش كميات كبيرة من الأرز والحبوب والسكر، لاح لبونابرت أن يقايض بها بعض

---

15 أفرد جيرار فصلًا كاملًا حول أنواع البذور الزيتية وصناعة الزيوت في مصر في زمن الحملة الفرنسية، ينظر: ب. س. جيرار، "الزراعة – الصناعات والحرف – التجارة"، في: **وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج 4 (القاهرة: طبعة مكتبة مدبولي، 1978)، ص 191-195.

16 دي بوا إيميه، ص 13.

17 كانت هناك قافلة تجارية، مكوّنة من 200 جمل ومن 300 إلى 400 حمار، تحمل يوميًا بالمؤن والبضائع من تجار رشيد الذين يتوجهون بها إلى الإسكندرية، ينظر: صحيفة **كورييه دي ليجيبت** Courrier de l'Égypte، العدد 3، بتاريخ 20 فريمير سنة 6 للجمهورية الفرنسية/ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1798، في: **صحف بونابرت في مصر 1798-1801** (القاهرة: دار العرب للبستاني، 1971)، ص 5.

18 دي بوا إيميه، ص 7.

19 رسالة من الأدميرال بروي إلى وزير البحرية والمستعمرات، بتاريخ 21 ميسدور عام 6/9 يوليو 1798، في: **الأيام الأولى للحملة الفرنسية على مصر: رسائل لقادتها**، ترجمة يوسف شرارة (القاهرة: مكتبة الآداب مصر، 2011)، الخطاب رقم 3، ص 61-62.

20 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 5 (11 Août 1798);

وثيقة بتوقيع مينو، وهي عبارة عن نص جرى إعداده لإعلانه على مشايخ قرى رشيد، حال اجتماعه بهم، وقد عُقِد الاجتماع في 18 آب/ أغسطس بمدينة رشيد؛ ينظر أيضًا:
Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 6 (18 Août 1798), Liste autographe de Menou des décisions communiquées par lui aux cheikhs

تُرجم هذا النص إلى اللغة العربية، ثم نُسخت منه نسخٌ متعددة مكتوبة بخط اليد، وقد جرى حفظ العديد منها في:
Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 15.

21 Napoléon Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2: *La Campagne d'Égypte et l'Avènement, 1798-1799* (Paris: Editions Fayard, 2005), Corres. no. 2913 (24 Août 1798).

22 Ibid., Corres. no. 2605, 2607, 2859 (8-9 Juillet, 18 Août 1798).



المدن التجارية في سواحل البحر الأبيض المتوسط؛ في سبيل الحصول على سلع أخرى كان الجيش في حاجة ملحّة إليها؛ مثل الأخشاب والنبيذ والكحول[23].

ثالثًا: وثيقة استثنائية

يحتوي أرشيف جيش الشرق على العديد من الوثائق الفرنسية المتعلقة بطلبات شراء لسلع معينة، وتأتي غالبًا في صورة أوامر شبه يومية[24]. في حين لم يصل إلينا من الوثائق المكتوبة باللغة العربية سوى أعداد قليلة، تتعلق بطلبات مرفوعة إلى السلطات الفرنسية، وبعضها الآخر يأتي في صورة شكوى أو المطالبة بإلغاء أمر أو إدخال تعديلات على أحد القرارات[25]. وبالنسبة إلى الوثيقة التي نعنى بها في هذه الدراسة، فإن الأمر يبدو مختلفًا، ذلك أن وثيقة الزيت والأرز هي القطعة الوثائقية الوحيدة التي وصلت إلينا في صيغة أمر عسكري صريح صادر باللغة العربية، ويتضمن فردة مصادرة عينية محددة بالأسماء والكميات المطلوبة. ومن جانب آخر، جاءت الوثيقة مصحوبة بختم الشمع الأحمر. ومن النادر أن نجد بين مجموعة الوثائق العربية في أرشيف الحملة وثيقة مشابهة. إن الختم المصنوع بصرامة، ولغته ورمزيته[26] تبدوان كامنتين فيما احتواه من علامة وشعار القيادة الفرنسية، كان كلّه من أجل التأكيد على صحة توقيع حاكم رشيد (الجنرال فلانتين)، وأن منشور الفردة صادر من مكتبه رأسًا، ولا سبيل إلى التشكيك فيه أو التسويف والمماطلة؛ فقد حرص على وضع ختم الشمع أسفل توقيعه مباشرة، وليس على غلاف الأمر العسكري.

بوصفها وثيقة مفردة، جاءت قائمة "الزيت والأرز" في صورة مستند من ثلاث أوراق. الأول منها عبارة عن إحالة تحليلية موجزة (باللغة الفرنسية) لمضمون الوثيقة، حررتها اللجنة التي أنشئت في عام 1850. تليها ورقة مستقلة (35 سم × 22) تحمل على كلا الجانبين الترجمة الفرنسية للوثيقة، وقد حملت هذه الورقة علامة (J. Berger)، كعلامة مائية توضح مصدر صناعة الورق الذي كان متوافرًا بفرنسا في الفترة الإمبراطورية. في حين جاءت أبعاد الورقة الثالثة والأخيرة (23 سم × 15.8)، وهي الأهم؛ إذ تمثل الوثيقة العربية الأصلية، التي صدرت عن مكتب حاكم رشيد الجنرال فلانتين، مصحوبة بتوقيعه بالفرنسية والعربية.

ومن اللافت للانتباه سرعة إعداد القائمة بأسماء التجار؛ فلم يكن في حاجة إلى تفويض الأعوان المحليين في عمل القائمة وتوزيعها على الأهالي كما كان يحدث في بدايات الاحتلال، مما يُظهر أن تجربة العام الأول من حكم الفرنسيين كانت قد طورت

---

23 *Correspondance de Napoléon l er*, publiée par ordre de l'empereur Napoléon III, 4 vols., tome 4 (Paris: Imprimerie Imperial, 1860), Corres. no. 2964 (3 Août 1798), "À L'administration centrale de Corcyre," pp. 314-315.

24 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 4 26 Juillet, "Ordre de Bonaparte à Menou pour la réquisition de chevaux à Rosette et dans les villages alentour"; Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 4 (31 Juillet 1798), "Ordre de Menou aux commandants turcs de la ville pour la réquisition de fourrage, paille, pain, viande et linge pour l'hôpital."

25 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 9 (5 Octobre 1798), "Les cheikhs de la ville de Fuwwa, sur le Nil à une vingtaine de kms au sud de Rosette, demandent au général Menou, commandant de province de Rosette, de leur conserver les barques que l'armée française compte réquisitionner"; Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 7 (1er Septembre 1798), "Le cheikh du village de Muṭūbis demande au général Menou que la dernière barque dont dispose le village ne soit pas réquisitionnée par l'armée française."

26 شهدت الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالأختام ودلالتها ودراستها على نحو نقدي وذلك بوصفها مصدرًا تاريخيًا يمكن أن يمد المؤرخ بمفاتيح لفهم كثير من القضايا التاريخية، وقد تحول علم دراسة الأختام ورسم الإشارات Sigillography إلى مجال لا يجذب انتباه المؤرخين فحسب، بل يجذب انتباه مؤرخي الفن على نحو خاص أيضًا، ولعل دراسة دانيال كيلر هي أحدث الدراسات المهمة حول الأهمية التاريخية للأختام، ينظر:
Daniel Keller, "*Sceau, empreinte d'Histoire... Sigillographes et sigillographe, en Alsace*" (Strasbourg: Fédération des Sociétés d'Histoire et d'Archéologie d'Alsace, 2017).



معرفتهم بأهم تجار المدينة[27]. والسؤال هو: ما الذي يمكن أن يستنتجه المرء من دلالة الربط بين الأرقام والأسماء الواردة في القائمة؟ ثمّ هل بوسع الرقم، بوصفه مؤشرًا، أن يُلقي ضوءًا على الحقيقة الاجتماعية للأفراد المجهولين بالنسبة إلينا؟

توضح الوثيقة أن قيمة المطلوب من الأرز بلغت 346 إردبًا من الأرز (وهي كمية تعادل نحو 800 قنطار)، موزعة على 26 تاجرًا، وتراوح حصة كل تاجر بين 5 و30 إردبًا (أي من 11.5 قنطارًا إلى 69 قنطارًا). ولا نعرف ما إذا كان التوزيع قد جرى على أساس البيانات الضريبية، أو على أساس ثروة التجار، أو على أساس الكميات الفعلية التي كانت لا تزال متوافرة في حواصل وخانات التجار عند نهاية فصل الصيف. ويجب الاعتراف بأننا لا نزال نفتقر إلى دراسات متعمقة حول بنية الحرف اليدوية والأنشطة التجارية في رشيد خلال تلك الفترة، وأننا لا نعرف الكثير عن حركة العائلات التجارية بين مدينتي الإسكندرية ورشيد اللتين كانتا مرتبطتين بنشاط تجاري خاص، وبحضور مكثف في عالم التجارة المتوسطية.

ومع ذلك، لدينا بعض المؤشرات: فكل من إبراهيم الجمّال وحسين جلال، المذكورين في الوثيقة، من تجار الأرز، وقد وجدنا اسمهما في وثيقة الفردة الأولى التي عُمِّمَت على تجار رشيد (في آب/ أغسطس 1798)، وهذه الوثيقة توضح أن السيد إبراهيم الجمّال أُلزِم بدفع 2000 بوطاقة[28]، في حين طولب حسين جلال بدفع 1500 بوطاقة[29]. وفي وثيقة الزيت والأرز هذه نجد الترتيب نفسه، فالجمّال جاء اسمه كذلك في مقدمة المكلفين بدفع فردة الأرز العينية؛ إذ أُلزم بمفرده بدفع 30 إردبًا، يليه جلال الذي أُلزم بدفع 20 إردبًا. ومن الواضح أن الجمّال كان أحد كبار تجار الأرز المهمين برشيد، وربما أهم أعيانها. لعل ذلك ما جعل الجنرال مينو، في أيلول/ سبتمبر 1798، وهو بصدد تشكيل ديوان رشيد، يُدرج اسم إبراهيم الجمّال في قائمة أعضاء الديوان. والأكثر من ذلك أنّ اسمه سنجده ضمن الشهود المشار إليهم في كتابة عقد زواج الجنرال مينو من الست زبيدة، بوصفه "السيد إبراهيم الجمّال الرزاز"[30].

في حين نجد إشارات أخرى للتاجر حسين جلال، ظهر فيها أمام رئيس ديوان رشيد، يُبدي رأيه بشأن مستحقات تاجر من رشيد كان قد قدّم للفرنسيين ثيرانًا نفقت أثناء القتال ضد العثمانيين في أبو قير في تموز/ يوليو 1799، وتوضح الوثيقة أن جلال هو الذي جرى الاستعانة به في تحديد قيمة الثيران. ومن الملاحظ أن هذه الوثيقة كانت موقعة، إضافةً إلى حسين جلال، من تاجرين آخرين وجدنا اسميهما في وثيقة الدراسة؛ فالأول هو عبد الجواد الغزولي، والثاني هو محمد الجارم[31]. ووفقًا لوثيقة أخرى، كان محمد الجارم، في خريف عام 1798، مستأجرًا لسوق الحبوب برشيد[32]. مثل هذه المعلومات الجزئية التي ترصدها وثائق فانسين عن تجار رشيد، تؤكد فرضية أن التجار الذين أُدرجوا في القائمة كانوا فعلًا من أبرز تجار الأرز بالمدينة.

27 حين أنشأ بونابرت ضريبة على الأملاك العقارية، على سبيل المثال، اضطر – وفقًا لرواية الجبرتي - إلى الاستعانة بالمهندسين والأعوان المحليين "لتمييز الأعلى من الأدنى، وشرعوا في الضبط والإحصاء، وطافوا ببعض الجهات لتحرير القوائم، وضبط أسماء أربابها"؛ ويبدو أن مدينة القاهرة عانت أكثر من غيرها. ففي موضع آخر، أشار الجبرتي إلى أن الكتبة والأعوان "وزعوا (فردة الأربعة ملايين) برأيهم ومقتضى أغراضهم". ينظر: الجبرتي، ج 3، ص 41، 223.

28 كان القرش "أبو طاقة" أو "بوطاقة" عملة متداولة في مصر، وكان يعادل 150 بارة عند دخول الفرنسيين مصر، ينظر: الكونت استيف، "النظام المالي والإداري في مصر العثمانية"، في: **وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج 5 (القاهرة: دار الشايب للنشر، 1979)، ص 94.

29 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 6 (26 Août 1798), "Lettre de Martin, agent des finances de la province de Rosette au général Menou."

30 Ali Bahgat, "Acte de mariage du général Abdallah Menou avec la dame Zobaidah," *Bulletin de l'Institut Égyptien*, no. 9 (1898), pp. 221-235, esp. p. 224.

31 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 30 (8 Septembre 1799), "Lettre signée par ces trois négociants, adressé à Varsi, président du Divan de Rosette."

32 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 8 (19 Septembre 1798), "Lettre de Martin, agent français au général Menou."



ومن بين الأسماء المهمة التي تلفت انتباهنا، اسم التاجر حسن المسيري؛ فقد كان أحد أفراد عائلة شهيرة ومعروفة في مجالَي التجارة والعلم، وقد تأسس نشاطها بين مدينتي الإسكندرية ورشيد. كان شقيقه الشيخ محمد المسيري، فقيهًا مالكيًّا في الإسكندرية، يحظى باحترام كبير من سكان المدينة. وتجاوز نفوذه المستوى المحلي؛ إذ وصلت شهرته إلى القاهرة، وحظي باحترام كبير لدي العثمانيين والمماليك. وقد ذكره الجبرتي في إحدى يومياته بأنه كان "أجلّ شيوخ الثغر السكندري"[33]، وخلال الحملة تنافس على خطب وده الفرنسيون والإنكليز[34]، ولم يكن اختياره عضوًا بديوان الإسكندرية مصادفة، بل كان ذلك لمكانته الكبيرة في نفوس أهالي المدينة؛ لذلك أظهر له بونابرت تقديرًا خاصًّا[35]. ولعل ذلك يفسر سبب إعفاء الشيخ محمد المسيري (ومعه، من دون شك، وجهاء المشايخ بالثغر السكندري) من دفع مقررات الفردة، في حين عُمِّمت على أخيه باعتباره أحد أبرز تجار الأرز برشيد.

هذا التباين في الموقف بين رجال التجارة ورجال الدين (حتى إن كانوا ينتسبون إلى عائلة واحدة)، إنما يبين الطابع البراغماتي للجانب الفرنسي في مراعاة العلماء والأئمة ذوي الهيبة والنفوذ. لقد ارتأى بونابرت ضرورة الاستفادة من الأفكار الدينية ومن مكانة المشايخ والعلماء وتأثيرهم؛ لذلك سعى لكسب دعمهم لسياسته[36]. ولعل تعليماته التي كتبها إلى الجنرال مينو، عند توجهه لتسلم قيادة إقليم رشيد والإسكندرية والبحيرة، تكشف عن موقفه بوضوح من طبقة رجال الدين؛ فمما جاء فيها ما يلي: "من الضروري رعاية مشايخ رشيد والأئمة؛ فهم يحوزون على رضا الرأي العام" ووصفهم في رسالته بـ "الرجال المؤثرين في قيادة العامة"[37].

توفر الوثيقة، إذًا، تفاصيل مهمة عن تجار الأرز والمعصراتية، يصعب الحصول عليها في غيرها من المصادر المعاصرة، سواء كتابات المراقبين (مثل الجبرتي ونيقولا الترك) التي ركزت على القاهرة على نحو أساسي، أو مذكرات جنرالات الحملة التي دارت في الأغلب حول الجيش والتطورات السياسية. ربما كان المصدر الوثائقي الوحيد الذي وصل إلينا، مشتملًا على تفاصيل دقيقة ومهمة عن المساهمين في الفردة، هو ما وجدناه في سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية. بيد أن المفارقة الأساسية تكمن في أن وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية جرى تسجيلها بأمر الأهالي أنفسهم، وبإرادتهم الجماعية التي دفعت بهم إلى التوافق على التوجه المباشر إلى قاضي الثغر السكندري، في صورة أقرب للاحتجاج العام ضد الفردة وما صاحبها من عنف وتهديد أحيانًا.

أمّا وثيقة الزيت والأرز، فجاءت نتاجًا لما توافر تحت تصرف إدارة جنرالات رشيد من معرفة مهمة جمعتها فيما يبدو من مصادر مختلفة: أحدها كان عن طريق التجار الفرنسيين الذين استقروا منذ فترة طويلة في المدينة، ولا سيما من عمل منهم في مجال تصدير الأرز إلى فرنسا، مثل عائلة "الخواجة جوزيف فارسي" (وهي عائلة من تجار مارسيليا) كانت مقيمة في رشيد منذ منتصف القرن الثامن عشر. وكانت تحتفظ بعلاقات قوية مع تجار رشيد وأهاليها على مدار أكثر من ثلاثة عقود[38]. ويتعين أن نأخذ في الحسبان أنه كان قد أصبح لدى السلطات الفرنسية، في آب/ أغسطس 1799، خبرة مهمة حول القطاعين التجاري والحرفي بالمدينة، اكتسبتها من واقع

33 الجبرتي، ج 3، ص 433 (20 شوال 1218/2 [شباط/] فبراير 1804).

34 Bonaparte, *Correspondance générale,* tome 2, Corres. no. 2981 (28 Août 1798).

35 Ibid., Corres. no. 2979, "Lettre de Bonaparte au cheikh El-Messiri, membre du Divan d'Alexandrie," p. 345.

36 Henry Laurens, *L'Expédition d'Égypte 1798-1801* (Paris: Armand Colin, 1989), pp. 91-94; Napoléon Bonaparte, *Campagnes d'Egypte et de Syrie*, présentation par Henry Laurens (Paris: Imprimerie Nationale, 1989), pp. 13-19.

37 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 2602, "Lettre de Bonaparte à Menou du 19 messidor an VI/7 Juillet 1798."

38 تجدر الإشارة إلى أن الجنرال مينو اتخذ من بيت جوزيف فارسي سكنًا له، واعتمد كثيرًا على هذه العائلة، في إحكام السيطرة على المدينة، وإلى أن مينو عيّن أخاه (جان فارسي) على رأس ديوان رشيد. ينظر:
Vivant Denon, *Voyage dans la basse et la haute Egypte*, tome 1, [Au Caire: IFAO, 1989], "Commentaire de la planche XVI," Dessin no. 2, "Vue d'une portion du port de Rosette," p. 231.



تجربة إدارة المدينة ومقاطعتها خلال العام الأول، على أنه من المؤكَّد أن إدارة رشيد اعتمدت كثيرًا على الموظفين المحليين؛ إذ كان الجنرالات والوكلاء الفرنسيون لا يزالون في حاجة ملحّة إلى البيانات الأساسية عن التجار والحرفيين وأساليب العمل على حد سواء. ويلاحظ أن بعض أفراد من القوات المحلية العثمانية قدّمت نفسها إلى الفرنسيين عبر إفشاء المعلومات، والعمل مع الجيش. فعلى سبيل المثال، كتب بونابرت إلى مدير المالية السيد بوسيلج يخبره أنّ المدعو "عمر الإنكشاري تابع علي باشا"، وشى له بوجود حواصل مخزّن بها كميات كبيرة من القطن والصوف ويؤذن له بمصادرتها في الحال[39].

قد يتساءل المرء: ما الذي دفع بالكتائب العثمانية إلى التقرب من الفرنسيين والعمل معهم بهذه السرعة؟ وفي الحقيقة، يبدو لنا أن وصف الجبرتي لهؤلاء العسكر بـ "الأجناد من الغز البطالة"[40] هو وصف مراقب مدقق؛ فقد كان على هذه المجموعات أن تبحث سريعًا عن طريقة تسترد بها موقعها في العمل مع من يصل إلى السلطة، ومن يرعى جانبها ويكفل معاشها، ويبدو أن بونابرت قد فهم طبيعتها (بوصفها مرتزقة) من هذا المنظور نفسه. ومع صعوبة الإمدادات العسكرية من فرنسا، نتيجةً للحصار البحري الإنكليزي، كان الاعتماد على تجنيد عناصر محلية جاهزة، مثل هؤلاء الأتراك، أمرًا له أهميته بالنسبة إلى الجيش. كتب بونابرت إلى بوسيلج ما يلي: "عليك بتشغيل نوع من الشرطة المكونة من الأتراك، فسينفذون أوامرك أفضل من الفرنسيين، فهم يعرفون الأماكن جيدًا، وسوف يحملون برقياتك إلى الأماكن الموجهة لها بدقة أكثر"[41]. وفعلًا، جرى بأمر بونابرت تشكيل كتيبة ستينية برشيد[42]، وفي سائر المدن التجارية الأخرى، بل ذهب بونابرت إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال تفكيره في تكريس مهمة القوات المحلية، ووضع لائحة تنظيمية لهم[43]. وفي الحقيقة، لم تثبت الكتائب التركية كفاءتها بوصفها جهازًا معاونًا فحسب، بل أيضًا بوصفها مصدرًا استخباراتيًا؛ لقد أشار إليهم الجبرتي في يومياته بأنهم كانوا عينًا للنظام "يتتبعون المياسير [من الناس]" وأنهم "كانوا أقبح في الظلم من الفرنسيس بل ومن العرب"![44].

رابعًا: إنهاك الأهالي: الدفع أو العقاب

قبل أن يحل صيف عام 1799، كان قد مر عام كامل على تجار رشيد وحرفيِّيها، ما بين استكشاف المحتل واختبار مدى الثقة بوعوده، لكن الأمر طوال الوقت كان مصحوبًا بلغة التهديد والعقاب وأخذ الرهائن. فمثلًا، داهمت الكتائب الفرنسية قريتَي إدفينا ومطوبس الواقعتين بالقرب من رشيد، واضطرت القريتان إلى تسليم ما لديهما من الأرز والجاموس والأغنام والخيول؛ من أجل الإفراج عن عدد من شيوخهما وأبنائهما الذين احتجزوا بوصفهم رهائن[45]. وكان مصير القرى التي حاولت مقاومة الاحتلال أو رفضت تسليم ما لديها أسوأ كثيرًا. ففي آب/ أغسطس 1798، أمر بونابرت رئيس أركانه الجنرال برتييه Berthier بحرق قرية علقم في محافظة البحيرة، ثمّ

---

39 *Correspondance de Napoléon 1er*, tome 4, Corres. no. 3107 (25 Août 1798), "au Citoyen Poussielgue," p. 397.

40 الجبرتي، ج 3، ص 186 (يومية 15 ذو القعدة 1214-10 نيسان/ أبريل 1800).

41 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 3010 (29 Août 1798).

42 Ibid., Corres. no. 2663 (27 Juillet 1798).

كان قوام هذه القوة 60 رجلًا، جرى تشكيلها بوصفها قوة شرطة للمدينة إلى جانب الديوان، وذلك بأمر من بونابرت.

43 Ibid., Corres. no. 2949, 2981 (27-28 Août 1798);

وقد فكر بونابرت في أن يُحمِّل الأهالي تكلفة دفع مرتبات الشرطة العثمانلية عبر ضريبة نوعية مخصصة لذلك. ينظر:
Ibid., Corres. no. 3008 (29 Août 1798).

44 الجبرتي، ج 3، ص 184. (أواخر ذي الحجة 1214/ مايو 1800).

45 B6 4 (29 Juillet 1798); Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives,* B6 7 (3 Septembre 1798), "Lettres de Martin, agent des finances de la province de Rosette au général Menou."



جرى توزيع نسخ عربية من مرسومه في إقليم رشيد والقرى المجاورة[46]. وفي حزيران/ يونيو 1799، أمر بحرق قريتَي "طانوب والزيرة" في إقليم المنوفية[47]. وفي كل مرة، كانت أخبار العقاب وما يصاحبه من عمليات قاسية، تنتشر كلّها سريعًا بين القرى المجاورة.

كانت مثل تلك الأخبار تثير الخوف في أهالي رشيد، وفي كل مكان، وتبدو أول الاحتكاكات بتجار رشيد وحرفيِّيها، حين وصل أمرٌ من بونابرت، عشية احتلاله للقاهرة، في 24 تموز/ يوليو 1798، بشراء 1400 قنطار من الأرز و100 قنطار من التبغ من رشيد، من دون تحديد الطريقة التي سوف يسدد بها ما يطلبه[48]. وبعد يومين، طالب حاكم رشيد الجنرال مينو بالاستيلاء على كل خيول المدينة والقرى المجاورة[49]. وفي 18 آب/ أغسطس، كتب إلى الجنرال مينو يطالبه بـ "أن يرسل من رشيد إلى الإسكندرية أكبر كمية ممكنة من الأرز"[50]. وأوصى حاكم الإسكندرية أيضًا بأن يحتفظ بكميات مما يصل إليه من أرز رشيد مدةً تكفي ستة أشهر[51]. ولأهمية الأرز بالنسبة إلى الجيش، حذر بونابرت جنرالاته من السماح للتجار بتصديره[52].

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتلال، شكّلت مصادرة ممتلكات المماليك أثناء الهروب أو المقاومة مصدرًا مهمًا لتزويد الجيش. ففي 4 آب/ أغسطس، اكتُشفت كمية كبيرة من السكر والخشب والقمح كانت تخص مراد بك وتمت مصادرتها في الحال[53]. وبعد ثلاثة أيام، في أعقاب معركة ضد الفرنسيين، جرى الاستيلاء على 1934 إردبًا من القمح، كانت تخص بكوات المماليك[54]. وحين بدا لبونابرت بعض الشكوك في وجود اتصالات بين البكوات المماليك وتجار كل من رشيد والإسكندرية على وجه الخصوص؛ ألزمهم بضرورة الحصول على "تذكرة سفر" من سردار مدينة رشيد[55]، ثمّ إنه لم يتردد في التحقيق معهم؛ ومن هنا نفهم سبب وصفه إيّاهم في إحدى مراسلاته بـ "تجار المماليك"[56]. وهو وصفٌ يعطى له مشروعية تعقّبهم وإخضاعهم للرقابة والمصادرة إن اقتضى الأمر ذلك.

صحيح أنّ بونابرت كان يتطلع، منذ بداية الاحتلال، إلى تحرير التجارة وتوسيع مجال حركة التجار[57] من أجل تقليل الآثار السلبية الوخيمة للحصار البحري البريطاني على اقتصاد المستعمرة الناشئة، بيد أن الظروف المالية الصعبة، والاحتياجات العاجلة لنفقات الجيش، جعلته مضطرًّا إلى الضغط على التجار وملاحقتهم بالسلف الإجبارية الواحدة تلو الأخرى؛ فضلًا عن مراقبة تحركاتهم أيضًا.

ومثلما اتجه بونابرت سريعًا، خلال الأسابيع الأولى من احتلال البلاد، إلى فرض السلف الإجبارية على مجتمعات التجار في كل من القاهرة ودمياط والإسكندرية[58]، خصَّ رشيد بقرار مماثل يتناسب مع الوضع النسبي للعائلات التجارية بالمدينة. ففي

46 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 2627, ordre du 8 fructidor, an VI/25 Août 1798, "Au général Berthier, chef de l'état-major," p. 325

47 Ibid., Corres. no. 4478, ordre du 10 messidor an VII/28 Juin 1799 au général Destaing, p. 971.

48 *Correspondance de Napoléon 1er*, tome 4, no. 2830, ordre du 24 Juillet 1798, p. 247

49 Ibid., Corres. no. 2847, ordre du 26 Juillet 1798 au général Menou, pp. 260-261.

ويلاحظ أن أمر مصادرة الخيول عُمِم كذلك على أهالي مدينة الإسكندرية.

50 Napoléon Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 1, Corres. no. 2859, ordre du 18 Août1798, au général Menou.

51 Ibid., Corres. no. 2887, Le 21 Août 1798, au général Kléber.

52 Ibid., Corres. no. 2879, ordre du 20 Août 1798, au général Vial.

53 B6 5 4 Août 1798: Lettre de Fourrier, président de la commission des trois chargées de la gestion des revenus, au général Menou.

54 B6 5 (7 Août 1798), "Lettre de Martin, agent des finances de la province de Rosette au général Menou."

55 Ibid., B6 4 (16 Juillet 1798).

56 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 3387 (6 Octobre 1798).

57 Ibid., Corres. no. 2964 (27 Août 1798).

58 *Correspondance de Napoléon 1er*, tome 4, pp. 277-278, no. 2881, au citoyen Sucy; no. 2883, ordre du 30 Juillet 1798.



30 تموز/ يوليو 1798، أمر بونابرت بأن يفرض على تجار رشيد، بمن فيهم تجار "بلدة فوة" المجاورة الصغيرة، مساهمة إجبارية، قدرها 100 ألف بوطاقة[59].

لم يرضخ تجار رشيد بسهولة للأمر إلا تحت الإكراه والتهديد، وبالرغم من ذلك طالت المدة نسبيًا؛ إذ كان من المقرر تنفيذ الأمر في غضون 48 ساعة، إلا أن تراوح موقف التجار بين الرفض والمماطلة وهروب بعضهم من المدينة، شكّل صعوبة في التحصيل المباشر لكامل لسلفة الإجبارية في الوقت الذي حدده بونابرت. وبعد ثلاثة أسابيع، وتحديدًا في 24 آب/ أغسطس، اشتكى الوكيل الفرنسي (المسؤول عن الإدارة المالية) في رشيد من أنه تلقى الأرز بدلًا من المال من بعض التجار. واقترح على الجنرال مينو حاكم الإقليم إلقاء القبض على هؤلاء التجار[60]. والواقع أننا لا نعرف إنْ كان مينو قد أخذ باقتراح الوكيل المالي، لكننا نجده، بعد يومين، أصدر أمرًا بفرض غرامة قدرها 100 بوطاقة على كل متأخر عن السداد[61]. وبسبب إصرار القيادة العامة للجيش، وتضييق الخناق على التجار وملاحقة الفارّين منهم إلى خارج المدينة، لم يكد ينتهي آب/ أغسطس 1798 حتى جرى استيفاء السلفة الإجبارية كاملة. ففي 1 أيلول/ سبتمبر، أخبر قائد الحامية العسكرية برشيد، ريموندو Raymondon، أنه تمكن من جمع الـ 100 ألف المفروضة على التجار، بل إنه تخطى المبلغ المحدد بـ 642 بوطاقة[62].

لدينا القليل جدًّا من المعلومات عن أسماء تجار رشيد من الذين ساهموا في فردة الـ 100 ألف الأولى، وذلك مقارنة بما نعرفه مثلًا عن تجار الإسكندرية. فبفضل قائمة كاملة مسجلة بمحكمة الإسكندرية الشرعية[63]، رصدت أسماء التجار والحرفيين ممن أجبروا على المساهمة في مبالغ الفردة. وبالنظر إلى حالة الارتباط والتداخل بين رشيد والإسكندرية، على مستوى حركة التجار وعائلاتهم، عرفنا، على الأقل، اثنين من تجار الأرز المذكورين في وثيقة الزيت والأرز كانا من بين أولئك الذين جرى استدعاؤهم، خلال صيف 1798، هما "إبراهيم الجمال" و"حسين جلال"؛ فقد ساهما في فردة الإسكندرية 2000 و1500 بوطاقة على التوالي[64].

ومن الواضح أن معاناة تجار الأرز برشيد لم تتوقف عند مطالب السلفة الإجبارية؛ فقد كان يحدث أن يتوجه الوكلاء الفرنسيون، خلال موسم الفيضان، إلى جمع المراكب النيلية الراسية عند ميناء فوة[65] في وقت كان تجار رشيد يحتاجون إلى القوارب أشد الاحتياج لنقل حصاد الأرز، عبر خليج الإسكندرية المتفرع من النيل عند الرحمانية، وهو الطريق الوحيد المتاح لهم بديلًا من طريق بوغاز رشيد - الإسكندرية المستهدف من مدفعية البحرية الإنكليزية ودورياتها. وقد ناشدوا القيادة الفرنسية عبر خطاب إلى الجنرال مينو (حاكم رشيد)، التمسوا فيه ترك المراكب لهم مدة تراوح بين 30 و40 يومًا حتى يمكنهم نقل حصاد الأرز[66]، وهو أمرٌ يبين تعدد الضغوط وثقل وطأتها على تجار الأرز خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

---

59 Ibid., no. 2887, ordre du 30 Juillet 1798, p. 279.

60 B6 6 (24 Août 1798), "Lettre de Martin, agent des finances de la province de Rosette au général Menou."

61 Ibid., B6 6 (26 Août 1798), "Lettre de Menou à Martin, agent des finances de la province de Rosette."

62 Ibid., B6 7 (1er Septembre 1798), Procès-verbal de versement.

63 جرى نشر هذه القائمة وتحليلها. ينظر: ناصر أحمد إبراهيم، "فردة الفرنسيس، قراءة تحليلية لقوائم الفردة بمدينة الإسكندرية (1798–1801)"، **الروزنامة الحولية المصرية للوثائق**، مج 3، العدد 3 (2005)، ص 371–470.

64 B6 6 (26 Août 1798), "Lettre de Martin, agent des finances de la province de Rosette au général Menou."

65 Ibid., B6 7 (7 Septembre 1798), "Lettre de Menou à Bonaparte."

وتبيّن الرسالة أن الأميرال البحري "بريه" Perrée جمع المراكب عند رشيد لكي ينقل الغلال والذخيرة من رشيد إلى القاهرة، في وقت حصاد الأرز، مما أثار شكوى تجار الأرز.

66 B6 9 (Le 5 Octobre 1798).



تجدر الإشارة إلى أن تلك الممارسات المشينة لم تقتصر على التجار المحليين وحدهم؛ فقد تعرّض التجار الأجانب لممارسات مشابهة؛ إذ طلب من التجار الدمشقيين في القاهرة المساهمة بـ 60 ألف بوطاقة، وطلب 200 ألف من تجار البن، وهددهم كذلك باستخدام القوة أو مصادرة ممتلكاتهم في حال رفض الدفع[67]. وفي 17 آب/ أغسطس 1799، طلب بونابرت من الجنرال مارمونت، قائد الإسكندرية آنذاك، استدعاء التجار التوسكانيين والإمبراطوريين (النمساويين) الموجودين في الإسكندرية ورشيد لمطالبتهم بتزويد الجيش بـ "24000 قطعة من القماش، وبقيمة منخفضة لذراع القماش، مما عرضهم للخسارة والابتزاز، ووعدهم كذلك بسداد المبالغ من متحصلات الأرز أو القمح، وأنذرهم في حال الرفض، أن تتم مصادرة جميع ممتلكاتهم؛ بذريعة أن بلادهم في حالة حرب مع الجمهورية الفرنسية![68]

في الحقيقة، لم تكن ممارسة الفردة وتحصيلها تحت العنف والتهديد بالمصادرة مقتصرة على فترة بونابرت وحدها، وإنما استمر الأمر بوصفه ظاهرة متكررة طوال فترة الاحتلال في كل المدن التجارية. ففي القاهرة، يكتب الجبرتي بمرارة، خلال فردة آب/ أغسطس 1800، عن مبلغ اللجوء قائلًا: "اشتد أمر المطالبة بالمال.. وأغلقوا جميع الوكائل والخانات على حين غفلة في يوم واحد، وختموا على جميعها، ثم كانوا يفتحونها وينهبون ما فيها.. من خان إلى خان .. ونقلوا البضائع على الجمال والحمير والبغال، وأصحابها تنظر وقلوبهم تتقطع حسرة على مالهم، وإذا فتحوا مخزنًا دخله أمناؤهم ووكلاؤهم فيأخذون ما يجدونه من الودائع الخفيفة أو الدراهم وصاحب المحل لا يقدر على التكلم، بل ربما هرب أو كان غائبًا"[69]. وفي الإسكندرية اضطر الأهالي إلى اللجوء إلى المحكمة الشرعية لتسجيل مخاوفهم من التهديدات ومصادرات الفردة، فمما جاء في روايتهم المسجلة بدفتر المحكمة: "قال الجمهور ان كل من توارى وتوقف في الدفع يهجم بيته وتوخذ امتعته وحريمه فبسبب ذلك خاف الناس واتفقوا على ان كل من حصل منه ذلك يرسل له قاصد الشرع الشريف فان امتنع يرسل الحاكم اتباعه مع القاصد الى المحل الذى هو فيه ويأخذونه فان لم يجدوه ووجدوا اشيا في حاصله او فى داره وفى غيرهما اخذوه وجاءوا به الى الحاكم واهل المجلس فيبيعونه ويأخذون القدر المطلوب منه"[70].

خامسًا: وعود مستحيلة ومقترحات غير مقبولة

لطالما وعد الفرنسيون الناس، منذ الشهور الأولى حتى نهاية الاحتلال، بالعمل على ازدهار البلاد وتحقيق السعادة لهم، وخاصة التجار الذين كان من المتوقع أن تنمو أنشطتهم بسرعة، وأن يوفروا لهم عوامل التأمين والحماية. وقد تعهدوا أيضًا بتعويض الأفراد عن الطلبات العديدة غير الشرعية، والقروض القسرية، والضرائب الاستثنائية التي كانت سائدة في زمن طغاة المماليك وظلمهم ... إلخ[71]، لكن على مستوى التجربة لم يتمّ الوفاء بأي من هذه الوعود تقريبًا، بل يصح القول إنّ كثيرًا من ذلك قد استمر، علاوة على ارتفاع تكلفة الاحتلال الفرنسي نفسه؛ ومن ثم ظلت تباشير نشر السعادة والحرية "بنية خطابية" فحسب، لا تمتُّ إلى الواقع بصلة.

وفي الحقيقة، تطلع الفرنسيون، بعد وصولهم بوقت قصير، إلى تحرير التجارة وتوسيع مجال حركة التجار[72]. ففي 18 آب/ أغسطس 1798، توجه مينو من تلقاء نفسه "إلى شيوخ ورؤساء مدن وقرى مقاطعة رشيد" لإعلامهم بأن "الفرنسيين سيحمون

67 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 2686, "Lettre de Bonaparte à Junot, préposé du payeur au quartier général du 12 thermidor an VI/30 Juillet 1798," p. 220

68 Ibid., p. 1076, no. 4741, "Lettre de Bonapart-e au général Marmont du 30 thermidor an VII/17 Août 1799."

69 الجبرتي، ج 3، ص 222.

70 دار الوثائق القومية، محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم 110، صفحة رقم 73، وثيقة رقم 136 (بتاريخ 16 ربيع أول سنة 1215 هـ/ 6 أغسطس 1800).

71 François Rousseau (ed.), *Kléber et Menou en Égypte, Depuis le Départ de Bonaparte (Août 1799 - Septembre 1801)*, Documents publiés pour la Société d'Histoire Contemporaine (Paris: Alphonse Picard et fils, 1900), pp. 367-373;

كورييه دي ليجيبت، بتاريخ 17 نيفوز سنة 7 من التقويم الفرنسي، ص 87-92.

72 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, no. 2964, "Lettre de Bonaparte à Poussièlgue du 26 fructidor an VI/12 Septembre 1798," p. 418.



التجارة والزراعة والصناعة، وسيتمتع الجميع بما يحوزونه من ممتلكات وسيكون كل فرد قادرًا على زيادة ممتلكاته دون خوف من التعرض للمصادرات أو لأي إزعاج، وستكون هناك حوافز للتجارة وزراعة أفضل للأرض"[73]. وفي رسالة غير مؤرخة، موجهة إلى تجار رشيد باللغة العربية، وردَ ما يأتي: "ان ببر مصر جملة متاجر فاخرة مثل أرز وقطن ونيلة وسكر فيحتاج في علاجها (أي تنظيمها)، الزمن الماضي في أيام ظلم الغز لم كانوا معتنين بحفظ المتاجر فهولا قلات العقول لم كانوا يعلموا ان غنا الرعايه زيادات نفع للحكام وما كانوا يفعلوه من نهب أموال الخلق فيه الخراب للدول واما الفرنساوية اصطلاحهم غير ذلك يجتهد وغايت اجتهادهم في احيا المتاجر"[74]. أما بالنسبة إلى بونابرت، فقد قرر في 21 آب/ أغسطس 1798 الإذن بـ "استعادة التجارة بين الإسكندرية ودمياط ورشيد وبقية الولايات التركية"[75]. وفي 6 أيلول/ سبتمبر، منح التجار حرية تجارة الأرز في الإسكندرية ورشيدة ودمياط، على أن يكون في مخازن الجيش "الكمية اللازمة لإطعام الحامية لمدة شهرين"؛ أي 500 قنطار في رشيد و15 ألف قنطار في الإسكندرية[76].

وإذا كان بونابرت قد عمل على تنشيط المجال التجاري والتقرب إلى التجار، وحتى تملقهم أحيانًا، فقد كان ذلك من أجل ترغيبهم في مساعدة الجيش بالأموال والخيول والإمدادات الضرورية التي لا غنى عنها للحملة[77]. لكن احتياجات الخزانة المستمرة إلى الأموال سوف تبعده عن الاحتفاظ بعلاقة وطيدة ومستقرة مع التجار. وقد صرح هو بذلك في فترة مبكرة للجنرال كليبر: "مهما كانت الأضرار التي يمكن أن تنتج من (السلف)، فليس لدينا في هذا الوقت من وسيلة أخرى للبقاء"[78]. علاوة على ذلك، تأثر التجار بتضييق الخناق عليهم من جراء مراقبة تحركاتهم، ومن جراء الحصار البحري الذي مثّل عائقًا أمام استئناف حركة التجارة عبر المتوسط[79]. وقد اعتبر الجبرتي ذلك، بوصفه مراقبًا، من "الحوادث العظام"[80] التي تصدرت ذاكرته عند انقضاء العام الأول على الاحتلال: إن "انقطاع الأسباب والأسفار" مثَّل مشكلة ضاغطة وخانقة للتجار؛ فلا تجارتهم وجدت طريقها مفتوحًا للخارج عبر المتوسط، ولا هم وجدوا غطاء حماية من المصادرات باسم الفردة والسلف الإجبارية التي استنزفت مدخراتهم في الداخل.

وفي الحقيقة بدا لتجار رشيد من الأسباب ما حملهم تدريجيًا على عدم الثقة بالوعود التي قطعتها القيادة الفرنسية على نفسها: كان الجنرال مينو قد أخبرهم، في آب/ أغسطس 1798، بأن القرض القسري (100 ألف بوطاقة) سيجري احتسابه سلفةً على الضرائب التي سيتم دفعها[81]. لكنهم اكتشفوا لاحقًا أن هذا لم يكن هو الحال. والواقع أن ثلثي القرض استخدم على الفور لتسوية المتأخرات في المرتبات العسكرية من أجل تهدئة استيائهم، في حين استخدم الثلث الأخير لتغطية النفقات العامة للإدارة العسكرية[82]. وهذا يعني أن المبالغ التي جرى جمعها من تجار رشيد تمّ استيعابها على الفور عن طريق المدفوعات المتأخرة، في حين كانت خزانة الجيش تعاني باستمرار نقصًا في المال، وتبحث عن موارد جديدة، ومن ثمّ بدت غير قادرة على سداد السلف المقدمة. وهكذا، وضع

---

73 B6 6 (18 Août 1798), "Menou aux cheikhs de la province assemblée à Rosette."

74 Ibid., B6 15 pièces arabes, "Lettre en arabe de Menou adressée au divan des marchands de Rosette."

75 *Correspondance de Napoléon 1er*, tome 4, no. 3060, ordre du 4 fructidor an VI/21 Août 1798, p. 370.

76 Ibid., p. 470, no. 3249, ordre du 20 fructidor an VI/6 Septembre 1798.

77 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, no. 3009, "Lettre de Bonaparte à Poussièlgue du 12 fructidor an VI/29 Août 1798," p. 357. (جاء ذلك في رسالته بخصوص أحد أثرياء إقليم القليوبية).

78 Ibid., Corres. no. 3040 (1 Septembre 1798).

79 Ibid., Corres. no. 3030 (30 Août 1798). جاء في الرسالة أن 50 سفينة بدمياط توقفت عن ممارسة التجارة بسبب مخاوف التجار من الفرد والمصادرات والحصار البحري البريطاني، ما جعل بونابرت يكتب إلى الجنرال فيال "بضرورة طمأنتهم حتى تأخذ التجارة مجرها الطبيعي".

80 الجبرتي، ج 3، ص 182.

81 B6 5 (11 Août 1798), "Proclamation de Menou aux cheikhs de la province de Rosette."

82 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, no. 2684, ordre de Bonaparte au général Menou du 12 thermidor an VI/30 Juillet 1798, p. 219



بونابرت، في منتصف أيلول/ سبتمبر 1798، طريقة أخرى للتعويض. وأمر مينو بأن يعلن للتجار أنه سيتم تعويضهم عن 100 ألف بوطاقة: "عليك بأن تعرفهم أيها الجنرال أنني قد أمرت بأن أرد المبلغ إليهم على شكل منازل وحدائق وأراضي [كذا] مملوكة للدولة ويمكنهم أن يختاروا هذا في إقليم رشيد أو في مدينة القاهرة. وفور أن تصلني منك رغباتهم في هذا الصدد سأقوم بتقدير ثمنها حتى تتم عملية البيع بشكل موثق"[83]. وصرح بونابرت للجنرال كليبر في الإسكندرية بالمضمون نفسه، محاولًا إغراء تجار الإسكندرية كذلك بأنه سوف يصدر لهم عقودًا رسمية تضمن حقوقهم فيما يختارونه من عقارات أو ممتلكات منقولة، مما جرى الاستيلاء عليه ومصادرته لصالح الجمهور الفرنسي، كما وعدهم بأن تحفظ لورثتهم حقوقهم فيها[84].

بيد أن ما لم يدركه بونابرت آنذاك أن أحدًا من التجار أو الحرفيين لم يكن في وسعه أن يقبل بهذه المقايضة، سواء برشيد أو مدينة القاهرة أو بغيرهما؛ إذ لم يستطع الجيش الفرنسي القضاء على المماليك الذين كانت كتائبهم لا تزال تقاوم الفرنسيين في مختلف أنحاء البلاد. وفي مرحلة لاحقة، مالت القيادة الفرنسية إلى عقد اتفاقية سلام وتحالف مع هؤلاء البكوات أنفسهم، وهو أمرٌ عقّد الموقف. ومن جانب آخر، تحقق الأهالي (وخاصة أهالي رشيد والإسكندرية) من تدمير الإنكليز للأسطول الفرنسي بعد شهر واحد من الاحتلال، وأصبح الجيش الفرنسي بمقتضى ذلك تحت الحصار، حبيسًا داخل بلاد لم يُحسن بعد السيطرة عليها، علاوة على تواتر أخبار، بين حين وآخر، تنذر بقرب اجتياح قوات السلطنة العثمانية للبلاد، تساندها قوة الحليف البريطاني. يضاف إلى ذلك، اشتعال المقاومة الشعبية في طرق مختلفة بالمدن والحواضر. كل ذلك وغيره كان مقنعًا للأهالي بعدم استتباب الأمر للفرنسيين، وأن عودة العثمانيين والمماليك أمرٌ محتمل.

في هذا السياق، يمكن أن نفهم السبب الذي لم يُغرِ تجار رشيد – وكذلك نظراءهم بالإسكندرية - بمقايضة الأرز بالقصور الفارهة والحدائق المملوكية الخلابة في القاهرة أو رشيد، وآثروا على ذلك أن يجرى خصم قرض السلفة من مدفوعات المال الميري. لكن هل أوفى الفرنسيون بوعودهم حقًّا؟ هذا هو السؤال الذي لا بد أن الأهالي كانوا يتحسبون له، ويترقبون أمر تنفيذه.

في واقع التجربة، كان الاتفاق الأول على تسديد سلفة (100 ألف) خصمًا من المال الميري المفروض على التزامات بلاد الأرز (التابعة للتجار الرزازين). فلما حل موعد تحصيل المال الميري، طالبهم الفرنسيون بأن يجري سداد السلفة من المال الميري على ثلاثة أقساط، بحيث تُخصَم قيمة القسط الأول من المال الميري عن عام (1799)، أمّا القسطان الآخران، فهما على العامين التاليين. واضطر تجار الأرز إلى الامتثال لهذا المقترح؛ حتى لا تضيع أموالهم كلّها. لكنهم فوجئوا بصدور قرار يلزمهم بتسديد المال الميري كاملًا من دون خصم أي شيء من مال السلفة، ما أصابهم بـ "غمّ عظيم"[85]؛ لأن ذلك لم يكن له من معنى سوى أن أموالهم المقترضة (آب/ أغسطس 1798) قد ضاعت ولن تسترد أبدًا!

وجد الفرنسيون ضالتهم في تبرير الموقف بأحد أمرين: الأول أن هذه الممارسة اضطرارية لأنها "لنفقة العسكر" الضرورية، وهو تعبير متكرر في العديد من وثائق القادة، وقد جاء ذكره أيضًا في وثيقة الزيت والأرز التي نحن بصدد دراستها، والثاني تبرير الأمر بمنطق المتغلب المعروف بـ "حق الغزو"[86] Le droit de la conquête أو "إرادة آخر الغزاة" التي ترددت في صحف الحملة، أو حتى على ألسنة علماء وصف مصر[87]. نتيجة لذلك، ظلت الحلول السريعة لاحتياجات الجيش تجد طريقها مفتوحًا نحو فرض المزيد من طلبات الفردة؛ ما عرَّض القطاع التجاري والحرفي لحالة من الإرباك والضغط المتواصل.

---

83 Ibid., Corres. no. 3159, "Lettre de Bonaparte au général Menou du 26 fructidor an VI/12 Septembre 1798," p. 418.

84 Ibid., Corres. no. 3152 (12 Septembre 1798).

85 B6 21, Au Caire, le 25 Floréal an 7 (25 Avril 1799).

86 Bonaparte, *Campagnes d'Egypte et de Syrie*, pp. 157-158; A. Peyrusse, "Les Finances de L'Egypte pendant l'occupation française," *La Revue Britannique* (1882) [pp. 437-497], pp. 456-457.

87 جيرار، **وصف مصر**، ج 4، ص 156.



سادسًا: سياق إنتاج الوثيقة

ما الذي يمكن أن تمثله تلك اللحظة التي اقترنت بزمن إنتاج وثيقة الزيت والأرز؟ وما دلالة زمن الكتابة مقاربة بحمولتها النصية وهدفها النهائي؟ لعل طرح هذا السؤال المركب يفضي إلى تدقيق الأحداث السابقة أو المصاحبة لتاريخ نشأة الوثيقة؛ بحثًا عن المدار الأوسع الأكثر تشابكًا مع صياغة مضمونها، والمساهم بدرجة كبيرة في تهيئة المجال لاستصدار أمر الفردة كما سجلتها الوثيقة.

في الحقيقة، يتعين أن ننظر إلى هذه الوثيقة، المؤرخة في 31 آب/ أغسطس 1799، على أنها جزء من سياق خاص، مشحون بتطورات سريعة ومؤسفة؛ فقد جاءت بعد مرور عام كامل من معاناة الناس تكرار السلف الإجبارية، والتي احتار الأهالي إزاء تغاضي سلطات الاحتلال عن الوفاء بسدادها. وجيش الشرق نفسه في حالة ارتباك؛ بسبب الرحيل غير المتوقع لبونابرت، في 22 آب/ أغسطس 1799، وشعور الجنرال كليبر بـ "الحمل الثقيل" الذي ورّطه سلفه في تحمّله؛ حين أسند إليه مسؤولية منصب قيادة الجيش في تلك الظروف العصيبة ومن دون استشارته[88]. وفي الريف المحيط برشيد، أفرغت القرى من بعض سكانها. ففي قرية برمبال مثلًا، وهي غير بعيدة عن رشيد، تخلى الفلاحون عن الأرض، وهجروها بعد تكبدهم سلسلة من الدفع الإجباري في مساهمات الفردة المفرطة[89]. وفي قرية مُطوبس، إضافة إلى دفع الضرائب، كان على أهالي الناحية الرد على الطلبات العينية، قبل أن يضطروا مرة أخرى إلى دفع مبالغ مالية للجيش كقرض قسري لا سبيل إلى استرداده أو تعويضه. وبحلول منتصف آذار/ مارس 1799، لم يعد لدى أهالي مطوبس الوسائل اللازمة لزراعة أراضيهم، ولم يكونوا يطيقون تحمل المزيد من الطلبات الاستثنائية، فآثروا كذلك الانسحاب الجماعي من أراضيهم[90]. كان هذا في الحقيقة شكلًا من أشكال المقاومة من جانب الفلاحين[91]. ومع ذلك، أفرغت قرى أخرى من سكانها بسبب انعدام الأمن، وزيادة عمليات السطو والقتل على أيدي البدو[92]. ومنذ ذلك الحين، لم يستطع الجنرال مينو إلا أن يلاحظ أن جزءًا من أراضي إقليم رشيد سيظل بغير زراعة، وهو ما أنذر بتراجع عائدات الضرائب[93]. علاوةً على ذلك، كان منسوب فيضان النيل منخفضًا خلال صيف 1799؛ ما أدى إلى زيادة المطالبة بتخفيض ضرائب المال الميري من جراء اتساع مساحات الشراقي. ومع رفض الجيش في الرد على الكثير من تلك الطلبات والشكاوى، ازداد الريف توترًا، وازدادت معه شكاوى الفلاحين إلى ديوان القاهرة[94].

فضلًا عن ذلك، كان لدى الجنرال كليبر، عند وصوله إلى القيادة العليا للجيش، في 30 آب/ أغسطس 1799، مفاجأة غير سارة عندما اكتشف أن خزائن الجيش فارغة تمامًا؛ إذ وجدها تفتقر إلى كل شيء تقريبًا: "فلا مال، ولا بارود، ولا سلاح، إضافة إلى نقص في ملابس الجنود والأحذية، في حين تراكمت على الخزانة مستحقات رواتب الجنود لخمسة أشهر، ونقص ملحوظ في صفوف

88 نجد ذلك واضحًا في إحدى خطبه للجيش: "أيها الجنود، لو أنني استشرت قبل أن يعهد إليَّ بهذا الحمل الثقيل الذي خلفه لي الجنرال بونابرت لأبيت قطعًا القبول، لإحساسي الشديد بأن قواي لن تتوافق وأهمية المنصب الذي أشغله في ظروف شديدة الصعوبة، ولكن لم يكن بيدي الخيار كما تعلمون". ينظر نص خطبته في: Rousseau, pp. 205-206.

89 B6 20 (20 Mars 1799), "Lettre de Poussièlgue, administrateur des finances, à Dugua, commandant en chef par intérim."

90 Ibid., B6 19 (10 Mars 1799), "Lettre de Royanez, agent français de la province de Rosette à l'adjudant général Jullien, commandant de Rosette."

91 ينبغي أن نشير إلى أن ظاهرة التسحب الجماعي لم تكن قاصرة على قرى رشيد والدلتا، بل إنها شملت قرى الصعيد أيضًا، وذلك من جرّاء ضغط الإدارة وعدم مراعاتها لظروف انخفاض النيل وشراقي مساحات كبيرة في عام 1799. ينظر: ناصر أحمد إبراهيم، **الفرنسيون في صعيد مصر، المواجهة المالية** (القاهرة: مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 68.

92 B6 19 (15 Mars 1799), "Lettre de Royanez, agent français de la province de Rosette à Menou."

93 Ibid., B6 20 (25 Mars 1799), "Lettre de Menou à Dugua, commandant en chef par intérim."

94 تحتفظ مجموعة الوثائق العربية بفانسين ببعض نماذج الشكاوى المرفوعة لديوان القاهرة. ينظر على سبيل المثال: Ibid., B6 37 (16 Décembre 1799).



الجيش، على نحو لا يمكن تعويضه بسهولة بسبب انقطاع قنوات الاتصال بالوطن الأم، وذلك في وقت كان فيه العدو يهدد بالزحف على القاهرة وهو على مسيرة ثمانية أيام منها ، فحسب"[95].

هذه الظروف الصعبة سجلها كليبر بمرارة في التقرير الشهير، في 26 أيلول/ سبتمبر 1799، الذي أرسله إلى حكومة الإدارة بفرنسا، أعرب فيه عن مخاوفه من الحالة التي استنفدت فيها طاقة الأهالي، ومحذرًا من "العودة إلى سياسة بونابرت عبر اتباع أسلوب الغرامات والمصادرات والفرد، في الوقت الذي نحن فيه محاطون بالأعداء من كل جانب، هو دفع بالبلاد إلى الثورة عند أول فرصة مواتية"[96]. لكن الظروف الضاغطة وفقر خزانة مالية الجيش اضطراه، على نحو حتمي، إلى اتباع سياسة سلفه في فرض الأوامر الاستثنائية لأجل تدبير نفقات الإعاشة للجيش. وسوف يفصح كليبر للجنرال دوجا عن إحساسه بالإرهاق الشديد إزاء ذلك: "لم أكن يومًا قاسيًا ولا عنيفًا، ولكن ما الشيء الأكثر قسوة من الظروف الحالية التي ترهقني؟"[97].

وخلال هذه السنة الأولى من الاحتلال، واصل الجيش الفرنسي ضغوطه على الأهالي، وخاصة التجار والحرفيين، سواء كان ذلك في رشيد أو في المدن التجارية الأخرى؛ ما أدى إلى توتر العلاقة بينهم، علاوة على تأثّر التجار سلبيًّا بالحصار البحري الإنكليزي. ومن المؤكد أن محاولة إنزال العثمانيين في أبو قير، في منتصف تموز/ يوليو 1799، كان لها أيضًا تداعيات (ثقيلة)، وخاصة على أهالي كل من رشيد والإسكندرية والقرى المجاورة. فقد كان التجار والحرفيون مضطرين إلى تقديم مؤن غذائية إضافية إلى الجيش الفرنسي الذي تجمعت كتائبه، على نحو مكثف، للتصدي للجيش العثماني، وذلك طوال خمسة عشر يومًا من القتال الشرس. وكان الأرز في مقدمة الأولويات المطلوبة لغذاء الجنود. وعلى الرغم من أن المصادر بشأن هذه النقطة صامتة، فمن المرجح جدًّا أن حجم احتياطيات الحبوب التي خُزنت في الحصاد السابق (تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1798) قد جرى استنفادها سريعًا، وكان على الأهالي انتظار الحصاد الجديد الذي لن يكون متاحًا قبل تشرين الثاني/ نوفمبر 1799.

كل تلك الظروف العصيبة كانت بمنزلة الواقع المرجعي الذي شكّل سياق اللحظة التي أنتجت فيها وثيقة الزيت والأرز؛ فالقائد العام كليبر الذي وصل إلى رشيد مساء، في 24 آب/ أغسطس، والذي بقي في المدينة عدة أيام قبل أن ينتقل إلى القاهرة (في 31 آب/ أغسطس) لتولي مهماته الجديدة قائدًا عامًّا، أخذ على عاتقه ضرورة تدبير ما يؤمّن احتياجات الجيش بضعة أشهر قادمة حتى ينجز مفاوضات الجلاء التي أخذ يرتب لها؛ ومن ثمّ كلّف سريعًا - وهو في رشيد - الجنرال فلانتين، بمصادرة كميات من الأرز والزيت. وكان الجنرال فلانتين قد حلّ في 1 آب/ أغسطس 1799 محل الجنرال مينو في حكم رشيد[98]، ولعل ذلك يفسر سرعة إصدار وثيقة الزيت والأرز باعتبارها أمرًا عسكريًا واجب النفاذ. ويبدو أن تجار ومعصراتية الإسكندرية تعرضوا لمطلب مماثل لنظرائهم برشيد؛ ما جعلهم يكتبون رسالتين (كل رسالة على حدة) إلى الجنرال مينو يذكّرونه بضرورة سداد الكميات التي قدموها إلى مخازن أغذية الجيش خلال معركة أبو قير وفقًا لأوامره السابقة[99]. لكن المصادر الوثائقية لا تمكننا من معرفة رد الجنرال مينو على التماسهما.

---

95 Rousseau, pp. 4-5, Note (1).

96 *Kléber en Égypte 1798-1800* (Le Caire, IFAO, vol. I et II, 1988; vol. III et IV, 1995).

97 "Kléber à Dugua," (18 Janvier 1800), in: *Kléber En Égypte*, tome 3, p. 485.

98 Bonaparte, *Correspondance générale*, tome 2, Corres. no. 4662, p. 1047.

99 B6 30 2 Septembre 1799, Des négociants d'Alexandrie à Menou, commandant le 5e arrondissement de d'Égypte; B6 38 sans date, Les marchands d'huile d'Alexandrie à Menou (à Rosette).



سابعًا: تجار رشيد ومواجهة مطالب المحتل: البحث عن وسطاء وأدلة

قرر التجار التوجه بمسألتهم إلى ديوان القاهرة؛ إذ تبين أن لا سبيل إلى عرض شكواهم على محكمة "ديوان تجار رشيد"[100]، فهذه المحكمة التجارية كانت مختصة "بالنظر فيما ينشب بين التجار أو الدلالين من منازعات أو خلافات تجارية"[101]. وهكذا، فإن مسألة "السلفة" وأطرافها مسألة خارجة عن دائرة اختصاصها؛ لكونها واقعة بين التجار والجيش، ثمّ إن قرار إلغاء سداد السلفة للتجار جاء من القيادة العسكرية بالقاهرة. ومن ثم، فهي وحدها المنوط بها التراجع عن القرار وإلغائه، أو رفض الشكوى برمتها.

من ناحية أخرى، لدينا وثيقتان محفوظتان في أرشيف فانسين، من أوراق الجنرال دوجا (حاكم القاهرة)، أتاحت لنا بعض التفاصيل المهمة المتعلقة بالطريقة التي فكر بها أهالي رشيد في سبيل البحث عن حلول ممكنة لرفع تلك النازلة التي توالت ضرباتها.

أولى هذه الوثائق، عبارة عن "عرضحال"، أما تاريخها فهو 13 ذو القعدة 1213-18 نيسان/ أبريل 1799، مقدّم من تجار الرزازين برشيد إلى صاري عسكر دوجا بصفته القائم على إدارة حكم مصر، على نحو مؤقت، أثناء غياب بونابرت في حملة سوريا. ذكَّر التجار الجنرال دوجا بأمر السلفة والاتفاق المتعلق بها، وهو يقضي بسداد سلفة (100 ألف بوطاقة) على ثلاثة أقساط (في ثلاث سنوات)، وأنه عندما حلَّ موعد الاسترداد الأول من السلفة، فوجئوا بالوكيل الفرنسي يخبرهم بسداد المال الميري كاملًا، من دون خصم قيمة ثلث السلفة! وطالبوا، من ثم، صاري العسكر بإصدار أمره بخصم الثلث من الميري الذي قبضوه من بلاد الأرز، والتزام الجانب الفرنسي بسداد السلفة وفقًا لما "جرى عليه الحساب وتم عليه العمل" على حد قولهم[102].

الوثيقة الثانية المأخوذة من "أوراق دوجا"[103] هي رسالة من الديوان العام (ديوان القاهرة) موجَّهة إلى صاري العسكر أيضًا، في 25 نيسان/ أبريل 1799. ومثل معظم الرسائل الصادرة عن هذا الديوان، وقع عليها اثنان من أهم علماء وشيوخ الأزهر في ذلك الوقت، هما رئيس الديوان الشيخ عبد الله الشرقاوي، وأمين سر الديوان الشيخ محمد المهدي. كان الهدف من هذه الرسالة، على وجه الخصوص، دعم مسألة الالتزام بالاتفاق، وأُرفق بالعرضحال جواب من الجنرال مينو، وضح فيه الوضع الصعب لتجار رشيد، وما هم عليه من حالة غضب.

وكانت رسالة ديوان القاهرة العام قد كُتِبت بعناية ومفردات قليلة، لكنها ذات دلالة رمزية؛ بدا فيها الشيخان (الشرقاوي والمهدي) وكأنهما يصدران رسالتهما على سبيل النصيحة: "إن عمار التجار عمار للبلاد"؛ تأكيدًا على ما جاء على لسان التجار أنفسهم: "إذا ضاعت منّا رووس اموالنا [كذا] يتعطل حالنا ويتعطل حال بقية الناس تبعًا لتعطيلنا"[104]. والمغزى واضح، بغير حاجة إلى تأويل: إن عدم الوفاء بالوعود والاتفاقات في أمر السلفة لن تكون تداعياته وخيمة على التجار وحدهم، بل على المجتمع المصري برمته. ومع ذلك نجح الشيخان في صياغة الرسالة من أجل خلق مساحة ممكنة لصاري العسكر للعودة إلى التمسك بالاتفاق؛ إذ اعتبروا أن مطالبة الوكيل المالي الفرنسي ليست سوى "ادعاء" من قبله هو، لا من قبل القيادة العامة للجيش؛ فحاشا لله: "أن [يحدث] هذا النقض بإذنكم وحاشا لله انكم ترضوا [كذا] بذلك"[105].

---

100 أنشأها بونابرت في بدايات العام الأول من الاحتلال، وتحديدًا في 10 أيلول/ سبتمبر 1798. ويمكن الرجوع إلى أحدث دراسة نشرت عن ديوان تجار رشيد، في: غادة طوسون، "ديوان تجار رشيد زمن الحملة الفرنسية في ضوء الوثائق دراسة ديبلوماتية وقراءة تاريخية"، **دورية بحوث في علم المكتبات والمعلومات**، العدد 27 (أيلول/ سبتمبر 2021)، ص 305-364.

101 *Correspondance de Napoléon Ier*, tome 4, Corres. no. 3268, Art. 2 (10 Septembre 1798), p. 480.

102 Ministère des armées française, Service Historique de la Défense, *Inventaire des archives*, B6 21, au Caire, le 25 Floréal an 7 (25 Avril 1799).

103 Ibid.

104 Ibid.

105 Ibid.



لكنّ المصادر المتوافرة حاليًّا لا تجعل من الممكن معرفة جواب دوجا على ديوان القاهرة، أو على عرضحال الرزازين. ومع ذلك، فإن وثيقة الزيت والأرز والصياغة العسكرية لنص الوثيقة، وتبريرها بطلب الفردة لنفقة العسكر، من دون أي وعد بالسداد، تجعلنا نفترض أن مطالبات السلفة الإجبارية تحولت إلى مظلمة ثقيلة ومتكررة عاناها القطاعان التجاري والحرفي. ويفترض أن أهالي رشيد، كما في أماكن أخرى، عملوا على الاحتفاظ بوثائق ثبوتية لما استقطع من أموالهم في متوالية الفردة. بيد أننا لسنا في وضع يتيح لنا التعرف عما إذا كان تجار رشيد سايروا نظراءهم بالإسكندرية في اللجوء إلى المحكمة الشرعية لتسجيل الوقائع المرتبطة بمظلمة الفردة وتوابعها لدى القضاة؛ وذلك لاستخدامها فيما بعد دليلًا(106).

على أي حال، من المؤكّد أن ضغوط الفرنسيين على التجار والحرفيين تواصلت في كل مكان، ولم يتوقفوا عن مطلب الفردة باعتبارها الإجراء الأسرع في تدبير احتياجاتهم العاجلة، سواء كان ذلك من المواد الغذائية أو من السيولة النقدية. وبعد أكثر من عامين على الاحتلال، كتب الجبرتي بمرارة عن معاناة الناس من فردة الفرنسيس: "فترى الناس سكارى حيارى .. فهناك من ذهب ما في يده وافتقر حاله وخلا حانوته وكيسه!"(107). واستمرت سُنَّة الفردة الإجبارية بعد جلاء الاحتلال؛ إذ لجأت البيوت المملوكية المتصارعة على الحكم، خلال فترة الفوضى، إلى العودة إلى هذه الممارسة الشائنة، حتى ضجّ الناس وخرجوا أفواجًا إلى الشوارع يصرخون بأعلى أصواتهم: "الفردة بطالة.. الفردة بطالة"(108).

خاتمة

تبيّن الدراسة "المجهرية" لهذه الوثيقة وتحليل السياق الذي أنتجت فيه كيفية تفاعل التجار والحرفيين في رشيد، وفي أماكن أخرى من البلاد، مع المطالب المتكررة للسلف الإجبارية التي أنهكت قواهم، في وقت وجدوا فيه أنفسهم بمفردهم في مواجهة قوة محتل فرض سيطرته على مفاصل البلاد؛ ما هدد حياتهم ودفعهم أحيانًا إلى ترك ممتلكاتهم، حتى إن بعضهم هرب من المدينة للإفلات من مغرمة الفردة. لقد كان الوضع سيئًا جدًّا خلال صيف 1799؛ بسبب كثرة المصادرات وتوالي طلبات السلفة الإجبارية التي تؤكد للأهالي أن وعود المحتل بالسداد مجرد أكذوبة، وأن السلفة ليست سوى مظلمة فردة، فتراجعت ثقتهم به وبترتيباته معهم. لكن في الحصيلة ثمة جزء مهم من مدخرات الناس وأصول رؤوس أموالهم قد استنزفته متوالية مظالم الفردة. ومن دون شك، شكّل هذا الأمر أحد الأسباب التي أضعفت طبقة التجار والحرفيين، وأنهكت قواهم عند دخولهم القرن التاسع عشر؛ ما سهل على رجل مثل محمد علي باشا، عندما ارتقى سدة الحكم، في فترة قصيرة لاحقة، أن يضع قبضته على الاقتصاد، من دون اعتراضٍ، أو مزاحمة أحد له، فتمكّن بسهولة من توجيه الاقتصاد وإدارته وفق منطق رأسمالية الدولة.

ويتضح من خلال تحليل هذه الوثيقة أن في الإمكان إعادة فتح النقاش حول الآثار الاقتصادية لفترة الاحتلال الفرنسي، والتكلفة الثقيلة التي استنزفت الناس، لا سيما قطاعَي التجارة والحرف؛ إذ كان الجيش مضطرًّا إليها من أجل تغطية احتياجاته الأساسية، وتغطية تكلفة مواجهاته على جميع الجبهات على مدار فترة الاحتلال.

106 احتفظت سجلات محكمة الإسكندرية بسبع نسخ وثائقية مختلفة خاصة بأمر الفردة، كان أولها، منذ بداية الحملة، بتاريخ 7 صفر 1213/20 يوليو 1798، وآخر نسخة جرى تسجيلها بعد انسحاب الفرنسيين في 27 جمادى الأولى 1218-14 أيلول/ سبتمبر 1803.

107 الجبرتي، ج 3، ص 223، 227.

108 المرجع نفسه، ص 443 (يومية 24 ذو القعدة 1218هـ - 6 آذار/ مارس 1804).



أخيرًا، تلفت وثيقة الزيت والأرز الانتباه إلى أهمية المجموعة العربية المحفوظة في أرشيف جيش الشرق بقلعة فانسين في باريس. وهذه الوثائق، التي لم تستغل بعد حتى الآن، وخاصة من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين، قادرة على إثارة أسئلة جديدة وطرح مقاربات تتيح العودة إلى حدث الحملة الفرنسية، وإعادة مناقشة جوانب مجهولة. ولكنّ ذلك، في هذه المرة، ليس من منظور المحتل، بل من منظور الناس (ضحايا الاحتلال).





المراجع

العربية

أحمد إبراهيم، ناصر. "فردة الفرنسيس، قراءة تحليلية لقوائم الفردة بمدينة الإسكندرية (1798–1801)". **الروزنامة الحولية المصرية للوثائق**. مج 3، العدد 3 (2005).

______. **الفرنسيون في صعيد مصر، المواجهة المالية**. القاهرة: مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية، 2005.

أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية.

الأيام الأولى للحملة الفرنسية على مصر، رسائل لقادتها. ترجمة يوسف شرارة. القاهرة، مكتبة الآداب مصر، 2011.

الجبرتي، عبد الرحمن. **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 1998.

صحف بونابرت في مصر 1798-1801. القاهرة: دار العرب للبستاني، 1971.

طوسون، غادة. "ديوان تجار رشيد زمن الحملة الفرنسية في ضوء الوثائق دراسة ديبلوماتية وقراءة تاريخية". **دورية بحوث في علم المكتبات والمعلومات**. العدد 27 (أيلول/ سبتمبر 2021).

وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1979.

الأجنبية

Bonaparte, Napoléon. *Campagnes d'Égypte et de Syrie*. Henry Laurens (éd.). Paris: Imprimerie Nationale, 1998.

________. *Correspondance générale publiée par la Fondation Napoléon*, II. *La campagne d'Égypte et l'avènement 1798-1799*. Paris: Fayard, 2005.

Bourdieu, Pierre. *Langage et pouvoir symbolique*. Paris: Le Seuil, 2001.

Coller, Ian. *Une France arabe. Histoire des débuts de la diversité*. Paris: Alma, 2014.

Correspondance de Napoléon Ier. Publiée par ordre de l'empereur Napoléon III. Paris: H. Plon, 1858-1870.

Courrier de l'Égypte. Le Caire: Imprimerie Nationale. n° 1 à 117. Août 1798 - Juin 1801.

Cuoq, Joseph (ed.). *Abd al-Rahman al-Jabartî, Journal d'un notable du Caire durant l'expédition française 1798-18*01. Paris : Albin Michel, 1979.

Description de l'Égypte ou recueil des observations et des recherches qui ont été faites en Égypte pendant l'expédition de l'armée française. Publié par les ordres de S. M. l'Empereur Napoléon le Grand. Paris: Imprimerie Impériale, 1809-1822.

Ǧabartī. *ʿAǧā'ib al-āṯār fī al-tarāǧim wa-l-aḫbār.* Le Caire: Būlāq, 1879.

Georgeon, François & Nicolas Vatin & Gilles Veinstein (dir.). Elisabetta Borromeo coll. *Dictionnaire de l'Empire ottoman*. Paris: Fayard, 2015.



Kléber en Égypte 1798-1800. Le Caire : IFAO, vol. I et II, 1988; vol. III et IV, 1995.

La Jonquière, Clément de. *L'Expédition d'Égypte*. Paris: H. Charles-Lavauzelle, 1899-1907.

Laissus, Yves. *L'Égypte, une aventure savante*. Paris: Fayard, 1998.

Laurens, Henry. *L'Expédition d'Égypte 1798-1801*. Paris: Armand Colin, 1989.

L'Expédition de Bonaparte vue d'Égypte. Le Caire: Cedej, Égypte/ Monde arabe 1/ 1 1991.

Louca, Anouar. "Ellious Bocthor: Sa vie, son œuvre." *Cahiers d'Histoire Égyptienne*. vol. 5-6 (1953).

________. *L'Autre Égypte, de Bonaparte à Taha Hussein*. Le Caire: Institut Français D'archéologie Orientale, 2006.

Marcel, Jean-Joseph. *Description de l'Égypte*, *État moderne II*. Paris: Imprimerie Impériale, 1812.

Mikhail, Alan. *Nature and Empire in Ottoman Egypt. An Environmental History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*. Damas: IFEA, 1973.

________. *Égyptiens et Français au Caire 1798-1801*. Le Caire: IFAO, 1998.

Rousseau, François (éd.). *Kléber et Menou en Égypte, depuis le départ de Bonaparte (Août 1799 - Septembre 1801).* Documents publiés pour la Société d'histoire contemporaine. Paris, Alphonse Picard et fils, 1900.

Sartori, Manuel & Elodie Attia. *Etudes sémitiques: Mélanges rassemblés à la mémoire de Philippe Cassuto*. Paris: Presses Universitaires de Provence, 2023.

Zakharia, Katia. "Jean-Georges Varsy et l''Histoire d'Ali Baba': Révélations et silences de deux manuscrits récemment découverts." *Arabica*. vol. 62, no. 5-6 (2015).

Zuber, Henri & Thierry Sarmant & Bertrand Fonck (dir.). *Guide des archives et de la bibliothèque du Service Historique de la Défense*. Paris : Service Historique de la Défense, 2017.

مجموعة مؤلفين

مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

الجزء الأول: مقاربات فلسفية وإبستيمولوجية



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية: الجزء الأول: مقاربات فلسفية وإبستيمولوجية**. يقع الكتاب في 508 صفحات، وهو من تأليف مجموعة مؤلفين، وتحرير وتقديم مراد دياني.

هذا الكتاب هو باكورة سلسلة كتب **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** التي يصدرها المركز العربي في خمسة أجزاء. ويعالج الجزء الثاني في السلسلة سؤال مناهج البحث في المقاربات الاجتماعية. وتأتي هذه السلسلة للإسهام في معالجة الارتباك واسع النطاق الذي يسم الحقل الجامعي والبحثي العربي في مسألة مناهج البحث في العلوم الواسع والإنسانية، بسبب نقص الأدبيات العربية المؤلفة والمترجمة في هذا الموضوع وقِدَمها، وكذلك بسبب المقاربات الشكلية والمدرسية التعريفية والتعليمية التقليدية الغالبة عليها.





ندوة أسطور
Ostour Symposium



تجربة الكتابة التاريخية في المغرب: سياقات واتجاهات

The Experience of Historical Writing in Morocco: Contexts and Trends

استكمالاً لسلسلة ندوات الكتابة التاريخية في البلدان العربية التي تنظمها **أسطور** للدراسات التاريخية، عُقِدَت ندوة بعنوان "تجربة الكتابة التاريخية في المغرب: سياقات واتجاهات" على مدى ثلاثة أيام في 27-29 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وقد تناولت جملة من المحاور، هي: التاريخ القديم بين النص الآثار، ونصوص ومؤرخون، والتاريخ بين التكوين الأكاديمي والبحث التاريخي، وتأملات في البحث في التاريخ الاقتصادي، والمعمار والدين، وجوانب من حصيلة البحث في التاريخ الاجتماعي وسحر القرن التاسع عشر، والتاريخ الراهن والذاكرة. وقد شارك في الندوة عدد كبير من المؤرخين والباحثين الشباب. وتنشر أسطور في هذا العدد القسم الثاني من مقالات هذه الندوة التي تتضمن: "التاريخ والمجتمع" لعبد المجيد القدوري، و"كتابة التاريخ الاجتماعي والذهني في ضوء تجربة وحدة التكوين والبحث: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي" لإبراهيم القادري بوتشيش، و"حصيلة البحث في حقل الدراسات العثمانية والإيرانية في المغرب" لعبد الرحيم بنحادة.

سلسلة ندوات الكتابة التاريخية في البلدان العربية هي مجموعة من الندوات القطاعية التي تطرح أسئلة على الباحثين والمؤرخين العرب، من بينها: كيف كتب المؤرخون تاريخ بلدانهم؟ وما الأسئلة التي أرّقتهم؟ وما السياقات السياسية والإبستيمية التي قادتهم إلى التركيز على مواضيع دون غيرها؟ وكيف حقّبوا التاريخ وفتّتوه؟ تعتزم أسطور مناقشة بعض هذه القضايا وغيرها من خلال رصد ما توصّل إليه البحث التاريخي في البلدان العربية. وتهدف من ذلك إلى تعميق النقاش بين المتخصصين في البلد الواحد. ومن ثمّ، تكون بمنزلة أداة أساسية لإنجاز بحوث تركيبية عن تطور المعرفة التاريخية في العالم العربي، بعيدًا عن التعميمات والأفكار المسبقة والصور النمطية التي تشكّلت. أمّا الندوات التي تقترحها الدورية، فهي عبارة عن استبيان يتضمن أسئلة عديدة منمَّطة موجَّهة إلى المتخصصين في حقل الكتابة التاريخية ممن راكموا تجربة بحثية ذات أهمية.

Continuing its series of symposia on historical writing in Arab countries, the Ostour Journal for Historical Studies held a symposium on "The Experience of Historical Writing in Morocco: Contexts and Trends" on 27-29 October 2022.

The symposium revolved around several themes: ancient history through text and antiquities; texts and historians; history between academic training and historical research; reflections on the study of economic history; architecture and religion; outcomes of the studyt of social history and the magic of the 19th century; contemporary history; and memory. A large number of young historians and researchers participated in the symposium.

This issue of Ostour includes the second set of articles from this symposium. The three studies included are "History and Society" by Abdelmajid Kaddouri; "Writing Social and Intellectual History in Light of the Experience of the Training and Research Unit on The Economic and Social History of the Islamic West" by Ibrahim al-Qadiri Boutchiche; and "Research Findings in Ottoman and Iranian Studies in Morocco" by Abderrahim Benhadda.

Within this framework, Ostour continues to organize symposia on historiography in the Arab states focused on various questions: how have historians written the history of their countries? What questions have kept them awake at night? What political and epistemological contexts have led them to favour some issues over others? How have they periodized history? What difficulties do they face in taking up new topics? Ostour will discuss all these issues and more, in the hope of deepening discussions between experts in each country and comparing and contrasting their approaches. This will serve as a foundation for structural scholarship on the development of historical knowledge in the Arab World while avoiding generalizations, prejudices, and stereotypes.



الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/KCPW7062

عبد المجيد القدوري | Abdelmajid Kaddouri*

التاريخ والمجتمع

History and Society

مقدمة

يهدف هذا اللقاء إلى رصد الحصيلة التي وصل إليها المؤرخون في معالجاتهم القضايا والإشكالات التي انطلقوا منها في أبحاثهم، وذلك تحت وطأة الثورة الرقمية التي تفرض نفسها علينا جميعًا، وتجعلنا نطرح أسئلة تحاصر كل باحث حول المادة التاريخية.

ومن جملة هذه الأسئلة القلقة ما يلي: هل هناك حاجة إلى دراسة الماضي باعتباره موضوعًا؟ ما الفائدةُ من دراسة التاريخ؟ ما الغايةُ من العودة إلى الماضي؟ وكيف يجب أن تتم هذه العودةُ اليوم؟ هل من حاجةٍ إلى المؤرخ اليوم؟ ما التكوينُ الذي كان يتلقاه هذا الأخير؟ وهل يستمر تكوينه على النمط نفسِهِ؟ ما علاقات التاريخ والمؤرخ بالمجتمع؟ لا شك في أن المؤرخ ينطلق في تحليلاته من المجتمع، لكن كيف تتم هذه العملية الهادفة إلى دراسة جوانب من ماضي هذا المجتمع في الحاضر؟ إن هذه العملية تفرض علينا إبراز العلاقة بين المؤرخ والمجتمع، وبعبارة أخرى، وضع المؤرخ في مجتمعه، ورصد صورة المجتمع عبر مؤرخه.

أولًا: مفهوم التاريخ

تبدو عملية التعريف بالتاريخ سهلةَ المنالِ في الوهلة الأولى؛ إلا أن المتمعِّنَ والمتأملَ في مضامينها يحتار في إمكانية تحديد ما تتضمنه من تعدد معانيها. يرى السخاوي أن التاريخ هو مجرد "الوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة ووفاة وصحة وعقل وبدن ورحلة وحج وحفظ وضبط وتوثيق وتجريح وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم"[1]. بهذا المعنى يكون التاريخ سجلاً يمكّن من معرفة الأحداث الماضية ويخبرنا بحياة عِلية القوم. وقد تجاوز ابن خلدون هذا المستوى، ليقر بوجود مستويين للتعريف بالتاريخ: معنى بسيط وآخر عميق؛ إذ يقول: "في

* أستاذ التاريخ الحديث، وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء سابقًا.
A professor of Modern History and Former Dean of the Faculty of Arts and Humanities at Hassan II University in Casablanca
majidkaddouri@hotmail.com

1 محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ**، تحقيق فرانز ورزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986)، ص 18.



ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول [...] وأما في باطنه، فالتاريخ نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وهو علم بكيفية الوقائع وأسبابها عميق"[2]. فإلى أي حد يمكن الاكتفاء بهذا التعريف؟ لضبط مفهوم التاريخ، لا بد من الوقوف عند تقدم العلوم الإنسانية والاجتماعية تحت تأثير العلوم الطبيعية في الغرب[3].

تحاول المقاربات الوضعانية أن تعرف التاريخ على أساس أنه يدرس الماضي البشري كما هو موضحٌ في الوثائق والمآثر التي ما تزال تحتفظ بها البشرية إلى اليوم. فمن خلال هذا المنظور وبسببه، يُنْظر إلى التاريخ بوصفه كنزًا يحافظ على خيرات الإنسانية، كما أن الرجوع إليه يمكنُ البشرية من الحصول على العبرِ والدروسِ، ويساعدها على تخزين التراث والمحافظة عليه. فإلى أي حد يمكن الاكتفاء بهذه التعاريف التي تجعل التاريخ مجرد حكايةٍ عن الماضي، ووعاءٍ يحتفظ بالموروث؟

إن صعوبة التعريف بالتاريخ تعود لكون كلمة تاريخ تتضمن معنيين: الأول، يحيل على مجموع الوقائع التي حصلت في الماضي، وأما الثاني، فهو المنهج المعتمد للوصول إلى تلك الوقائع. وبعبارة أخرى، هو البناء الواعي لتلك الوقائع، والذي يكون من صنع المؤرخ. ويأتي التعقيد من التفاعل الذي قد يحصل بين ما حدث في الماضي والمحاولات الواعية التي يقوم بها المؤرخ من أجل إعادة بناء أحداث مرت وانتهت. فكيف يمكن تعريف هذه العملية؛ أي استعادةُ ما هو خالٍ من الوعي، وقد حدث في الماضي، ومحاولة إعادة بنائه بطريقة واعية في الحاضر؟ يظهر أن هذا التفاعل هو الذي حدّد المقاربات المنهجية الحديثة. وقد استطاع الذين تبنوا هذا الاتجاه تجديد النظرة إلى التاريخ، وأعطوه أبعادًا جديدة أخرجته مما كان عليه الأمرُ في الكتابة التقليدية التي كانت تعتقد أن التاريخ، وبفضل الوثائق، يوصل إلى الحقيقة. وبفضل المنظور الجديد لم يبقَ التاريخ منحصرًا في دراسة الماضي، بل صار يتشكل، اليوم، من الماضي الحاضر، بل صار التاريخ والمستقبل. إن التاريخ، وبفضل المنظور الجديد، لا يعني حقيقة مخزونة بإمكان المؤرخ الوصول إليها، ما دامت كل حقبة، كما أشار مارك بلوخ، "تعيد بناء ماضيها انطلاقًا من همومها الخاصة والآنية".

هكذا، أصبح المؤرخ مطالبًا بتجاوز البقاء في الماضي، بل ملزمًا بالأخذ في الاعتبار الإيقاع الزمني، ومطالبًا بإدراك العلاقة التي ينسجها في عمله مع مجتمعه؛ لأن التاريخ ينتهي عند المؤرخ، وبوساطة المؤرخ يصبح التاريخ، كما قال عبد الله العروي: "هو الماضي الحاضر أو التاريخ المحفوظ"[4].

كيف تجري عملية نقل المعرفة التاريخية؟ يعلمُ الممارسُ المحترفُ أنه لا توجد حقيقةٌ تاريخيةٌ مطلقةٌ، ولكن يشعر من خلال مزاولاته للبحث بوجود حقائق معقدة لا يمكن إدراكها كاملة. ما هو مطلوب، إذن، من التاريخ؟ تحمل المادة مرامي اجتماعية تسعى إلى تحقيق بعضها بوساطة التعليم، فدراسة التاريخ تساعد المتلقي على التقرب من ماضيه، وإدراك ذاته باعتباره فردًا أولًا، ثم جماعةً ثانيًا. لكن لن يتأتّى له ذلك إلا إذا تميزت عملية التبليغ باعتماد المنهج المبني على النقد والانفتاح، لتجاوز التركيز على الذات والبحث عن الأصول، لأن التاريخ هو البحث عن فهم الذات في علاقاتها وتفاعلها مع ما هو كوني. فإذا انحصرت العمليةُ في البحث عن الذات، فإنها تقوي الانغلاق، وهذا ما يرفضه التاريخ الذي لا يرى ذات الأنا خارج ذات الآخر المختلف. إن الانغلاق يقوي عدم شعور المجتمع بتاريخيته، لأنه يدرس التاريخ، لكن ينقصه الوعي التاريخي. فمن هذا المنظور، يتبين أن المعرفة التاريخية لا تتلخص في سرد ونقل ما هو موجود في الوثائق والمآثر، بل ترتبط أكثر بما يريد المؤرخ أن يكتشفَه ويرويَه.

---

2 عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006)، ص 2.

3 ثورةُ العلوم الطبيعية جعلت المؤرخين يلجؤون إلى الوثائق ليبرزوا ويعتقدوا أن الحقيقة ممكنة في التاريخ.

4 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2017) ص 41.



ثانيًا: من هو المؤرخ؟

المؤرخ مشيدُ المعرفةِ التاريخيةِ وملقنُها. فمن هو هذا الفاعلُ؟ وكيف يصبح مؤرخًا؟ وما المكانة التي يحظى بها التاريخ والمؤرخ في المجتمع؟ علينا أن نميز بين مؤرخ الأمس ومؤرخ اليوم. كان المؤرخ، بالأمس، موسوعةً تمتلك علومًا كثيرة، وما مادة التاريخ إلا جزء منها. وأما مؤرخ، اليوم، فصاحب مهنة يتخرج من شعبة التاريخ داخل الجامعة. وقد أظهرت التجارب أنه غالبًا ما يُعين أستاذًا في الجامعة بعد تخرجه. ويكون، نظريًا، مطالبًا بإنجاز البحث التاريخي ونقل النتائج إلى الأجيال الصاعدة، إما عن طريق التلقين والتكوين، وإما عن طريق الكتابة والنشر. يتضح من هذا أن المؤرخ مطالب بالقيام بمهمات متعددة في بنائه للأحداث التاريخية؛ فهو راوٍ لحكاية أو كما قال بول ڤين: التاريخ رواية أبطالها أشخاص حقيقيون لا متخيلون كما هو الشأن في الرواية الأدبية[5]. زيادة على صفة الراوي، يلجأ المؤرخ إلى تقديم أوصاف وأحداث، ليظهر وكأنه صحفي، ثم يلبس لباس المؤرخ الذي يوجه وينظر ويحدد قواعد الكتابة التاريخية، ليبين أنه يسعى إلى بناء العملية التاريخية، للوصول إلى اكتشاف الحقيقة.

يظهر من خلال هذه العملية أن التاريخ المبني على سرد الوقائع وبنائها يكون كله من صنع المؤرخ. والسؤال المطروح: أيوجد وعي عند المؤرخ أم هو غائب عن ذهنه؟ وهل يعي العلاقة والترابط الحاصلين في عمليته بوصفه مؤرخًا للتاريخ الذي اتخذه موضوعًا؟ على أن التاريخ بدوره وفي نفس العملية، قد اختار المؤرخ كذلك موضوعًا له، فإذا لم يعِ المؤرخ هذا التلاحم بين التاريخ والمؤرخ، واكتفى بخزن المعلومات، قد يصبح مجرد مذكر بالوقائع وخازن لها وقيّم عليها ومحافظ عليها من النسيان، وقد سماه عبد الله العروي "أرَّاخٌ، مخبر بدون خبرة"[6]. يستند المؤرخ المحترف إلى المادة التاريخية، ليبني الرواية التاريخية ويشيدها، وله القدرة كذلك على هدم ما بنى وشيّد. فالتاريخ سيرورة لا تتوقف، والمؤرخ الواعي لا يصدر أحكامًا، بل يعمل على تقديم تحليلات وتفاسير انطلاقًا من السياقات المحددة للوقائع، ويسهر على استخراج التوازنات، ولا يركز على جانب واحد ليوضح الظواهر، فالمطلوب من الباحث التركيز على تداخل المعطيات لتفسير الأحداث. إن المؤرخ المؤمن بالتغيير يبني الأحداث، إلا أنه يعرف أن ما شيده لا يعني أنه الحدث كما وقع تمامًا؛ لأن الوقائع المبنية ما هي إلا تجسيد لانشغالات المجتمع المدروس وهمومه، وبذلك فإن العملية كلها تبقى مرتبطة بمهارة المؤرخ.

تظلُّ صنعة المؤرخ مرتبطة بالبعد السياسي، خاصةً أن القضايا المعالجة ذات ارتباط بالمجتمع، والمطلوب من المؤرخ أن يكون على وعيٍ تامٍّ بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

للمؤرخ دور في بناء الأسطورة المؤسسة، فلنتذكر أسطورة الأطلس العملاق الذي واجه الإله زوس، أو على الصعيد السياسي، نقاربُ أسطورة المهدي المنتظر سواء تعلق الأمر بالمهدي ابن تومرت أو بابن أبي محلي. حاول كل واحد منهما بناء الأسطورة لتزكية مشروعه السياسي. يتحرك المؤرخ في عمله منطلقًا من الحاضر، ولا يستطيع الانسلاخ في عمله عن الحاضر، لأجل هذا يتضح أنه يستحضر الوقائع الماضية. في الحاضر، العملية التاريخية، هي استحضار للماضي عن طريق الشاهد المعاصر؛ أي المؤرخ، والمطلوب من هذا الأخير أن يكون واعيًا بالعملية، وأن يكون له تكوين شامل ومنفتح حتى تكون له القدرة الكافية على التحكم في الرواية التي يحاول نسجها عن الماضي الحاضر، لا أن تكون الرواية هي التي تتحكم فيه. لأجل هذا وبسببه، فإن المؤرخ مطالب بامتلاك رؤيا واضحة عن مفهوم الماضي يستعملها مستعينًا بمنهجه لاستخراج العناصر التي تساعد المجتمع على فهم الحياة وتمكنه من تخطيط ما يريده في المستقبل.

---

5 Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire* (Paris: Seuil, 1971), p. 28.

6 العروي، ص 48.



لن يجد المؤرخ صعوبة في وجود المادة والآثار التي يعتمدها لبناء الوقائع الماضية، لكن الصعوبة تكمن في وجود أو عدم وجود الوعي التاريخي الذي يساعده على تجاوز بناء الأحداث للوصول إلى منطقها. لتوضيح الفكرة نُدرج ما قامت به فرنسا لتدمير الشخصية المغربية. حاولت فرنسا عسكريًا ونفسيًا أن ترسخ عقدة المسْتَعْمر لدى المغاربة، واستعانت بالإستوغرافيا الاستعمارية لترسيخ هذه العقدة، وقد قاومت الحركة الوطنية هذا التدمير بتبنيها للوعي الوطني التاريخي المضاد.

ومما سبق نكون قد قدمنا محاولة لتبيان العملية التاريخية كما يجب أن يتبناها المؤرخ المحترف الواعي الذي يحاول أن يتجاوز في عمله التعريف بالتاريخ أو المؤرخ، ليربط العملية كلها بجذورها الاجتماعية.

ثالثًا: التاريخ والمجتمع

هل توجد علاقة أو علاقات ما بين المؤرخ ومجتمعه؟ بينت التجربة أن المؤرخ يهتم أساسًا بالموضوع الذي يشتغل عليه؛ يبدأ بقراءة عامة، ثم يختار المادة التي قد تساعده في البحث، ويعتمد على المنهج الملائم الواجب تبنيه من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف، والذي يكمن في الوقائع التي تمكنه من تشييد الموضوع المختار. فبإمكان المؤرخ أن يشيد الأحداث لا كما وقعت، بل كما فكّر فيها، وخطط من أجل الوصول إليها. وهذا التركيز على بناء الأحداث يجعل المؤرخ يبتعد عن وعي أو غير وعي عن المجتمع المدروس، فلا يعير الاهتمام الضروري للاحتياجات والتحديات التي تواجه هذا المجتمع. تدفعنا هذه الملاحظة إلى الوقوف عند النظرة التي تتكون لدى المجتمع انطلاقًا من الوقائع المبنية. ما علاقات الصور التي يتبناها المجتمع بالرواية التي يحبكها المؤرخ؟ من المعلوم أن نظرة المؤرخ تكون واعية، أما تلك التي يتبناها المجتمع، فهي غير واعية وتدخل في إطار الذاكرة التي تُعتبر حاضر الماضي؛ بمعنى تراكم الماضي في الحاضر، فهي الإرث المبني على العادة والتكرار اليومي.

إن التصورات التي تتكون لدى المجتمع من عمل المؤرخ، والمطلوب من هذا الأخير النزاهة التي تتحكم في الكتابة، وعليه أن يراعي المكونات الأساسية للمجتمع المعني، وبذلك فأدوار المؤرخ تختلف، كما هو معروف، من مجتمع إلى آخر؛ فعلى المؤرخ المغربي، مثلًا، أن يهتم بمكونات الشخصية المغربية وإبرازها ثقافيًا وعرقيًا واجتماعيًا وسياسيًا، ما دامت هذه الشخصية تعاني الهشاشة الموروثة. لقد تعرضت هذه الشخصية للهدم زمن الحماية[7]، وقد تسبب بها الضغط الأوروبي الذي انتهى بعقد معاهدة الحماية في آذار/ مارس 1912، وأدى هذا الضغط إلى انتعاش القيم التقليدية وتقويتها، وجعل المجتمع المغربي يستحضر التجارب التاريخية السلبية، ولعل أبرزها فقدان الأندلس بكل ما ترمز إليه. يفترض من المؤرخ أن يبتعد عن كتابة التاريخ الأيديولوجي، والذي يتلخص في تبني فكرة معينة، ثم البحث عن المادة التي تمكن المعني من نسج خطاب مدافع عن فكرة أو مشروع مستهدف.

من المفروض، مهما كانت قناعات المؤرخ، العمل على مساعدة الناس على مواجهة المشاكل الآنية، لأن التاريخ في نهاية المطاف، هو تاريخ البشر، والوثائق أو المادة المعتمدة فيه خلقها الإنسان، كما أن رواية الأحداث، هي وقائع حصلت بين البشر. إن التاريخ تربية مدنية، لأنه يناهض الخرافة والشعوذة، كما أنه مجال للحرية؛ إذ تكمن الحرية في التاريخ في عدة مستويات؛ فقد تتجسد حرية المؤرخ، أولًا، في اختياره المنهج الذي يريد. ويعتمد المؤرخ الماهر على النقد الداخلي والخارجي بفضل ملكة النقد، فتزداد فطنته، وعلى هذا الأساس، يتمكن من استنتاج ما يراه صائبًا ومنطقيًا. وتظهر هذه الحرية، ثانيًا، في اختياره

7 انتقم التايخ من الإستوغرافيا الاستعمارية التي دمرت الشخصية المغربية وشوهتها. وقد باتت هذه المؤلفات مادة لدراسة عقلية فرنسا المستعمرة.



الإشكالية التي يريد معالجتها والمادة التي يستعملها في بحثه. فللمؤرخ حسٌّ وطني يجعله يساهم في توضيح التحديات التي يُعانيها مجتمعه[8].

وللتاريخ مسؤولية في بناء الشخصية وتقويتها؛ لأنه يساعد الأفراد والجماعات على الإيمان والافتخار والاقتناع بانتماءاتهم الجماعية، كما يمكن من معرفة شخصية الآخر المختلف، ومن ثم الانفتاح على الكونية. تساهم المعرفة التاريخية في تقوية الحصانة الاجتماعية وتبدد كل ما من شأنه إضعاف الفرد والجماعة، ومنها محو عقد النقص وتقوية عقد القوة. لأجل هذا، فمعرفة التاريخ أساسية في المجتمع. كيف تُنقل المعرفة التاريخية إلى مكونات المجتمع؟ ما المكانة التي يحظى بها المؤرخ والتاريخ في مجتمعه؟ كيف يُدرس التاريخ؟ ما المكانة التي يحظى بها التاريخ لدى أصحاب القرار؟ إن دور التعليم أساسي في هذا المنحى. كيف يدرس التاريخ في المدارس؟ هنا، لا بد من تجاوز سرد الوقائع أو ذكر الأعلام والسنوات، وإدخال النقد، ودفع الأطفال إلى تعوّد ملكة النقد والفهم، والعمل على تحبيب المادة حتى لا توحي بالملل لدى التلاميذ. كما أنه على الإعلام أن يؤدي دوره، وعلى المهتمين والمؤرخين المشاركة في هذه العملية، وهي أدوار مهمة إذا كان كل ذلك متبوعًا بالقراءة النقدية الهادفة. إن التاريخ في المجتمع وللمجتمع، وهو أساس البناء، وقد قيل إن المجتمعات التي تعي تاريخها، ركبت عجلة التقدم، وتمكنت من فرض نفسها كونيًا.



8 نعطي، هنا، مثالًا صارخًا للتاريخ الأيديولوجي، ونسوق ما ألفه المؤرخون الشيوعيون خلال الحرب الباردة؛ إذ كانوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن الشيوعية وقتها.



خاتمة

إذا سلمنا، اعتمادًا على ما طرحناه، بأن الذاكرة هي حاضر الماضي، وبأن التاريخ هو الماضي المحفوظ، نستطيع أن نؤكد أن العملية التاريخية الواعية، هي من صنع المؤرخ الذي ينسجُ الرواية التاريخية التي تمكن المجتمع من تكوين تصور عن ذاته وتحديدها، وتسمح له بامتلاك القدرة على تجاوز تحديات الحاضر، والتفكير في آفاق المستقبل.

المؤرخ والمجتمع

الفكرة: التاريخ والمؤرخ اليوم: أي دور وأي فائدة؟ ما التاريخ؟ ومن هو المؤرخ؟ نحن أمام محاولة لإبراز التاريخ والمؤرخ في المجتمع.

التصميم:

المقدمة:

- الأسئلة عن التاريخ والمؤرخ
- الإشكالية
- أهم القضايا المُزمع طرحها

أولًا: حول المفاهيم

1. التاريخ قديمًا وحديثًا
2. المؤرخ قديمًا وحديثًا

ثانيًا: التاريخ في المجتمع والمجتمع في التاريخ

1. أهمية التاريخ في المجتمع
2. وجود المجتمع في التاريخ

ثالثًا: المؤرخ صلة وصل بين التاريخ والمجتمع

1. المؤرخ مناهض للنسيان
2. المؤرخ والتاريخ في بناء المجتمع

أ. الحفاظ على الذاكرة الفردية والجماعية

ب. التاريخ وبناء المواطنة

الخاتمة

الاستنتاجات



الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/HVHD6714

إبراهيم القادري بوتشيش | Ibrahim al-Qadiri Boutchiche*

كتابة التاريخ الاجتماعي والذهني في ضوء تجربة وحدة التكوين والبحث: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي

Writing Social and Intellectual History in Light of the Experience of the Training and Research Unit on the Economic and Social History of the Islamic West

ساهم البحث الجامعي إلى حد بعيد في تطوير الكتابة التاريخية المغربية، وسبك أسئلة شائكة، تمخض عن سَبْر غورها وتجميع خيوط الأجوبة عنها، تخصيب المعرفة التاريخية، وترميم بعض الثغرات التي كانت تخترق تاريخ المغرب؛ ما رفع منسوب الإنتاج التاريخي وزوّده بجرعات جديدة، تشهد بها الأطاريح الجامعية المنجزة منذ فجر الاستقلال إلى اليوم.

في هذا المسار، ولدت تجربة وحدات التكوين والبحث بالجامعات المغربية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، لتستمرّ معها رحلة الكتابة التاريخية المغربية بتوجهات جديدة، واختيارات دقيقة، تروم ربط الجامعة بمحيطها، وبالمتغيرات الإقليمية والعالمية، ما جعلها تنفتح على ورشات جديدة، وإضافات معرفية محترمة، لم تنل حظها الكافي من التوقف والتأمل والتقييم[1].

في هذا المنحى، تصبو ورقتنا البحثية إلى وضع تجربة إحدى وحدات التكوين والبحث بالجامعة المغربية تحت مجهر القراءة والتحليل، وهي "وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط"[2]، لمعرفة مدى إسهامها في تطوير نسق الكتابة التاريخية المغربية، والوقوف على الإضافات التي أضافتها إلى حقلي التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات، استنادًا إلى بعض النماذج من الأطروحات التي أُنْجِزت تحت إشراف ثلّة من المؤطرين.

* أستاذ فخري بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.
Honorary Professor at Moulay Ismail University in Meknes, Morocco.
be_boutchich@yahoo.fr

1 من بين الدراسات القليلة التي أشارت إلى تجربة وحدات التكوين والبحث في الجامعات المغربية، دراسة عبد الرحيم بنحادة، "في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب" في: **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**، إعداد وتنسيق وجيه كوثراني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 425-426.

2 تأسست بكلية الآداب بمكناس بعد أن قبلت اعتمادها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1999، واستمرت حتى سنة 2013.



وإذا كان دور هذه الوحدة البحثية في تجديد الكتابة التاريخية المغربية قد أثار شهية أقلام بعض الدراسات النقدية الجادة[3]، فإنه ما يزال في حاجة إلى المزيد من الإضاءة عليها، وإلى جرعات إضافية من التشخيص لدورها في تطوير رصيد البحث التاريخي وتنميته.

تأسيسًا على ذلك، تتشكّل خريطة الطريق التي اخترناها لهذه الدراسة من سؤالين رئيسين:

1. ما الاستراتيجية التي تبنّتها وحدة التكوين والبحث مدار هذه الدراسة، لكتابة التاريخ الاجتماعي والذهني؟ وهل يمكن الحديث عن كتابة تاريخية مغربية نوعية، وبنَفَس تجديدي، أنتجتها هذه الوحدة كغيرها من وحدات التكوين والبحث في التاريخ، في مرحلة "هيمنت العشوائية على البحث التاريخي في الجامعات المغربية" كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين؟[4]
2. ما الإضافات الجديدة التي أضافها الباحثون المنتسبون إلى هذه الوحدة البحثية لرصيد الكتابة التاريخية المغربية في حقل التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات؟

أولًا: استراتيجية كتابة التاريخ الاجتماعي والذهني عند وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي

انطلقت وحدة التكوين والبحث من استراتيجية بحثية، ومشروع يرتكز على فكرة تجديد الكتابة التاريخية، وتصويب نظر الباحثين المنتسبين إليها نحو دراسة مواضيع في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني، منتقاة ومدروسة بعناية ودقة وصرامة، على نحوٍ جعل بعض الدراسات النقدية الجادة تشيد بها، وترى فيها "استراتيجية أكاديمية" متكاملة[5]. ويمكن القول إجمالاً إنها استراتيجية تقوم على عَشْرِ نظائم متناسقة:

1. انتقاء مواضيع خريدة لتجديد الكتابة التاريخية في مجال الغرب الإسلامي

يمثّل التجديد آلية حقيقية لتطوير الكتابة التاريخية، ورفع منسوب جودتها. وتسمح النظرة الفاحصة لمسار الكتابة التاريخية المغربية الحديثة، بملاحظة الخط التصاعدي الذي عرفته منذ مراحلها الأولى. وحسبنا أنها بدأت منذ تأسيس جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1957 بمرحلة نوعية ركّزت فيها على تطهير التاريخ المغربي وتصحيحه من مغالطات الإنتاج الكولونيالي، لتدخل إبان سبعينيات القرن الماضي في تجربة التاريخ المونوغرافي ودراسات المجتمعات المحلية. وخلال التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، بدأت تتوغل في عمق التاريخ الاجتماعي، لتنكبّ على دراسة معالم الحياة اليومية للشعوب، والكشف عن الخطوط الكبرى لذهنياتها.

في هذه المرحلة بالذات، تأسست وحدات التكوين والبحث، مستفيدة من معطيات التطور التكنولوجي الذي أفرزته هذه المرحلة، وخصوصًا محركات البحث Moteurs de recherche، وهو ما ينبغي الوقوف عنده مليًّا لارتباطه بإنتاج تلك الوحدات البحثية.

---

3 علي الصالح مولى، **من التاريخ المنسي إلى التاريخ العادل: دراسات في تجربة المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش**، تقديم عبد الحق دادي (الرباط: منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية؛ دار نشر المعرفة، 2021)، ص 24، 187-189؛ لخضر بولطيف، "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش من المدرسة المادية إلى المدرسة القيمية: استيعاب وتجاوز وبشارة"، في: جمال حيمر [وآخرون] (تنسيق)، **مسارات تجديد الكتابة التاريخية عند المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش: أعمال مهداة إلى الأستاذ إبراهيم القادري بوتشيش**، ج 1 (مكناس: جامعة مولاي إسماعيل؛ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2022)، ص 70-73؛ إبراهيم القادري بوتشيش، **بين أخلاقيات العرب وذهنيات الغرب: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية** (القاهرة: دار رؤية، 2005)، ص 11.

4 محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015)، ص 8.

5 مولى، ص 24.



لقد شهد مطلع الألفية الثالثة ثورة معرفية ورقمية بامتياز، وتغيّرًا في طوابق المعرفة، مع ما تحيل عليه هذه الثورة من تدفق معلوماتي، أذكت وقوده الشبكة العنكبوتية والتكنولوجيات الذكية، وغيرها من مصادر المعرفة الرقمية التي أتاحت للباحثين الإبحار في أروقة المعرفة المتعددة، من دون قيد أو شرط، بفضل تعدد محركات البحث الرقمي، على نحو أسفر عن انفجار معلوماتي لم يكن متيسرًا للباحثين في المراحل السابقة. وأتيحت إمكانيات هائلة لتحميل المصادر والدراسات التي كان الحصول عليها متعذرًا أو صعب المنال في السابق. وانتقلت عملية التوثيق والإحالات من رفوف الأرشيف المكتوب إلى الفضاء الإلكتروني والعالم الافتراضي، ومن الوثيقة الورقية إلى الوثيقة الإلكترونية، ومن النص الثابت إلى النص المتحرك، مما فرض إعادة النظر في صنعة الكتابة التاريخية.

وفي هذه المرحلة أيضًا، شبّ عود العولمة التي جسّدت لحظة تاريخية مفصلية قرّبت المسافة بين الباحثين، وجعلت تقاسم المعرفة أمرًا ممكنًا في وقت قصير، ما جعل العالم يندمج في كونية المعرفة، ويتعايش في رحاب ما بات يُعرف بالتاريخ المتصل L'Histoire connectée[6]، تاريخ صار فيه كل عالم ينفتح على ثقافة باقي العوالم الأخرى ويتعايش معها، يؤثر فيها ويتأثر بها في سياق تاريخ كوني. ولا شك في أن الباحث في التاريخ الاجتماعي والذهني استفاد من هذا الفيض المعرفي الرقمي، ومن الطفرات الإبستيمولوجية، ومن عوالم التواصل الافتراضية، ونهل من الدراسات الثقافية وما بعد الكولونيالية، وتفاعل مع محيطه الدولي، ومع التحولات المعرفية في الجامعات العالمية وخططها ومنشوراتها، وتابع منتدياتها ومؤتمراتها عن بُعد، على نحو جعله يطرح أسئلة جديدة عن المصادر والمناهج وعن آليات الاشتغال، لإنتاج تاريخ اجتماعي وذهني متجدد.

في مناخ هذا الانفجار التقاني والمعلوماتي والرقمي، تأسست وحدة التكوين والبحث موضوع دراستنا، فكيف استثمرت هذه المعطيات الإيجابية لتمكين باحثيها من اختيار مواضيع جديدة للدراسة والتنقيب في التاريخ الاجتماعي والذهني؟

انطلقت الكتابة التاريخية التي احتضنتها وحدة التكوين والبحث في منظورها التجديدي من مبدأ أنه لا توجد كتابة تاريخية ولا أحكام نهائية في التاريخ، فلكل جيل قراءته الخاصة لتاريخه، وطريقة كتابته التي يمتحها من قضايا عصره ومشاكله، ومن سيولة مصادر المعرفة الجديدة التي تغذيه. لذلك جرى توجيه الباحثين إلى اختيار مواضيع بكر، وتحفيزهم على الاستفادة من الطفرات التي شهدتها العلوم الإنسانية والاجتماعية، واستثمار ما بينها من مناطق عبور وتبادل، وانفتاح على المدارس التاريخية ومناهجها التي أصبحت متاحة بفضل الثورة الرقمية، وإمكانية زيارة مواقع الجامعات الغربية، والاتصال بأساتذتها، وتحميل الكتب والدوريات التي كانت صعبة التداول من قبل.

كان الاهتمام مركّزًا على تحسيس باحثي الوحدة بمسؤولية المؤرخ، وبالحاجة إلى تطوير الكتابة التاريخية من خلال اختيار قضايا تاريخية جديدة، تتماهى مع برنامج وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، واعتبار هذا البرنامج مشروعًا علميًا، وليس مجرد تكوين ينتهي بالحصول على الشواهد. يقول الباحث حميد اجميلي أحد المنتسبين إلى الوحدة المذكورة، معبّرًا عن هذه المسؤولية في تجديد الكتابة التاريخية: "وإيمانًا بأهمية المشروع، وكذا الآمال العريضة الملقاة على كاهل الباحثين المهتمين بتجاوز البحوث المألوفة التي قُتِلت بحثًا، وتقديم الجديد في حقل التاريخ، كان الانخراط في المشروع يعبّر عن رغبة، وفي الوقت نفسه، شعور عميق بجسامة المسؤولية، خصوصًا أن النبش والتنقيب في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى العديد من المقومات التي لا بدّ أن يتسلح بها الباحث حتى يمكن أن يقدّم جديدًا للخزانة التاريخية"[7].

---

6 عن التاريخ المتصل، ينظر:
Caroline Douki & Philippe Minard, "Histoire globale, histoires connectées: Un changement d'échelle historiographique?" *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, no. 54-55 (Octobre-Décembre 2007), pp. 7-21, accessed on 12/6/2023, at: https://cutt.us/hNJOi

7 حميد اجميلي، "المسألة الديموغرافية بالمغرب الأقصى من القرن 6هـ إلى نهاية 8هـ/ 12-14م: مساهمة في دراسة التاريخ الديموغرافي والكمي للغرب الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 2011، ص 2.



وفي الاتجاه نفسه المعبّر عن الرؤية التجديدية في اختيار مواضيع الدكتوراه، يقول مصطفى الدوبلالي أحد خريجي هذه الوحدة البحثية: "في سياق المنحنى الجديد والنوعي والحولي الذي اتجهت نحوه الدراسات التاريخية المعاصرة، بتركيز الاهتمام وبشكل أكبر على دراسة قضايا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وتاريخ الذهنيات لبلاد الغرب الإسلامي، يدخل هذا العمل الذي اخترناه مجالًا للدراسة"[8].

وبالمثل، شكلت هذه الأبحاث نقلة نحو التركيب: من مونوغرافيات تاريخ المجتمعات المحلية السائد في أطروحات سبعينيات القرن الماضي، إلى التاريخ الاجتماعي الماكروسكوبي الذي يشمل البلد برمته، بكل مناطقه ومجاله الواسع، وذلك لما للتركيب من أهمية في الفهم والاستيعاب الشامل، وتفادي الانتظار الطويل لتجميع نتائج الدراسات المونوغرافية، وهو ما يعكسه قول مارك بلوك: "يسدي التركيب أحيانًا مهما بدا مبكّرًا، خدمات أهم بكثير من المونوغرافيات"[9].

2. ربط الكتابة التاريخية بالحاضر وانفتاحها على مواضيع الساعة

اقتناعًا منها بأن الكتابة التاريخية العميقة هي طرح للمشكلات الكبرى للإنسان، تأسس منظور وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي على جعل قضايا الحاضر من الموجهات الناظمة للأبحاث المنجزة داخلها، لا لكي تتفاعل الكتابة التاريخية مع محيطها الخارجي فحسب، بل لهدف منهجي أيضًا لخّصه مارك بلوك في أن الحاضر يجعل الباحث ينتقل من المساحة الأقل غموضًا - ويقصد به الحاضر الذي نعيش لحظاته - إلى المساحة الأشد ظلامًا، وهي الماضي الذي وصلنا مبتورًا غير مكتمل الحلقات[10].

لذلك، تمّ الحرص على أن تكون أبحاث الأطاريح الجامعية لنيل الدكتوراه تتجاوب مع القضايا التي تشغل بال الرأي العام، وتتماهى مع جدلية ثنائية الحاضر الذي هو زمن الكتابة، والماضي الذي هو موضوع الكتابة[11]، خاصة أن قضايا الحاضر تجد تفسير أصولها في البنى الممتدة في الزمن الطويل، وتجعل الكتابة التاريخية سوقًا مغذية، وتمنح له جمهورًا متعطشًا لقراءة ماضيه. وقد فطن أحد باحثي هذه الوحدة إلى الحاجة إلى الطواف بين مرفأَي الحاضر والماضي في الكتابة التاريخية من خلال أطروحته حول الأسرة بالمغرب في العصر الوسيط، فذكر أن الواقع المعاصر للأسرة المغربية يستدعي الحاجة إلى معرفة ماضيها[12]. وفي المنحى ذاته، كتب باحث آخر وهو بصدد تقديم موضوع بحثه حول الحِرَف في الفكر والتاريخ بمجال المغرب الأقصى: "ومن هنا فإن الراهنية تجعل من تتبع الظواهر المدروسة عبر حلقاتها الزمنية والمجالية أمرًا في غاية الأهمية، لأن العملية التاريخية عملية متدفقة ومسترسلة يتداخل فيها الماضي بالحاضر"[13].

8 مصطفى الدوبلالي، "المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط: مقاربة تاريخية"، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 2012، ص 1.

9 Marc Bloch, *Les caractères originaux de l'histoire rurale française*, 2ème ed. (Paris: Armand Colin, 1952), p. VII;

مقتبس من: محمد حبيدة، **المدارس التاريخية: برلين السوربون استراسبورغ، من المنهج إلى التناهج** (الرباط: دار الأمان، 2018)، ص 82.

10 Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien,* édition annotée par Étienne Bloch (Paris: Armand Colin, 1997), p. 65.

11 Suzanne Citron, *Enseigner l'histoire aujourd'hui: La mémoire perdue et retrouvée* (Paris: Les éditions ouvrières, 1984), p. 30.

12 عبّر الباحث محماد لطيف عن هذا التوجه في ربط الماضي بالحاضر في دراسته لموضوع الأسرة والتأكيد أن الواقع المعاصر للأسرة يستدعي الحاجة إلى معرفة ماضيها. ينظر: محماد لطيف، **الأسرة في مغرب العصر الوسيط** (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2021)، ص 7.

13 مولاي الحسن مغار، **الحرف في الفكر والتاريخ بمجال المغرب الأقصى خلال العصر المريني** (القاهرة: منشورات مركز تافيلالت للدراسات والتنمية والأبحاث التراثية؛ دار محمود للنشر والتوزيع، 2018)، ص 7.



3. من السردية إلى الكتابة التاريخية الاستشكالية

اتسمت الأطاريح الجامعية التي أنجزت ضمن برنامج وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، بسعيها إلى تجاوز رتابة التاريخ السردي، وإخراج الكتابة التاريخية من نمطية الحدث السياسي والوقائع الضيقة[14]، والتعاقبات الخطية التي لا تمثل سوى المساحة السطحية لواجهة التاريخ، إلى التاريخ الإشكالي Histoire problématique. لذلك حُدِّدت مهمة الباحث في هذه الوحدة البحثية في معالجة الإشكاليات التاريخية الدقيقة والبكر، أو تناولها في سياق استشكال جديد عن طريق تفكيك آلياتها المعقّدة التي تجمع بين الاقتصادي والاجتماعي والذهني والأنثروبولوجي، وتحويل الاهتمام من الخاص إلى العام، ومن الفرد إلى الجماعة والبنى والمؤسسات، ومن العَرَضي إلى ما يسميه بوميان بالمنظّم والثابت، عبر فسحة طويلة من الزمن[15]، ومن سرديات الحروب إلى استقصاء الظواهر الطبيعية كالمناخ والكوارث، والجفاف والخبز، وطبقات السكان، وعوالم الزينة والديكور، والجمال والمشاعر العاطفية، وكل ما له صلة بهذه العلائق المتماسكة التي تسمّيها مدرسة الحوليات بأسلوب الشبكة.

جرى تحديد هذا النمط من الكتابة التاريخية الاستشكالية التي أصبحت "ميثاقًا" بين المشرف والباحث من زاويتين:

أ. ملامسة القضايا المفتاحية في كتابة التاريخ الاجتماعي والذهني للغرب الإسلامي

تكشف القراءة الراصدة لمواضيع الأطروحات التي سجلت ونوقشت في وحدة البحث المذكورة، أن التوجه كان يصبّ في التركيز على ما اعتبرناه مفاتيح لقراءة تاريخ المغرب الوسيط، وممرّات ضرورية لفهم التاريخ الاجتماعي والذهني، وهي الماء والمناخ والكوارث الطبيعية والديموغرافيا والرقّ وتاريخ الأقليات والأسرة والقيم والأخلاق والضرائب والفكر الحرفي والموقف من قراءة الكتاب والفكر الميثولوجي والأشكال المتخيّلة، وغيرها من القضايا الإشكالية التي تساهم في تركيب أفق جديد لتطوير الكتابة التاريخية المغربية.

أفصحت هذه المفاتيح عن نفسها في مقدمات الأطروحات المنجزة. وحسبنا قرينة على ذلك مقدمة أطروحة سعيد بنحمادة التي يذكر فيها أن "الماء يعدّ خير معبِّر عن جوهر الحضارة الأندلسية، فهو المفتاح الأساس لفهم فعاليتها"[16].

ولم تخرج تيمة الديموغرافيا باعتبارها مفتاحًا لكتابة تاريخ الغرب الإسلامي عن السياق ذاته، فمن دونها تغدو الكتابة التاريخية متشظية وغير متماسكة، بل مستحيلة في رأي روزنبرجي وتريكي اللذين تساءلا عن جدوى كتابة ماضي بلد بمعزل عن بنيته الديموغرافية. وهو ما أثاره كذلك ميشيل فوكو الذي أقرّ بأن الوقوف على متغيرات البنية الديموغرافية، يعدّ أداة بامتياز لاكتشاف الطبقات الرسوبية من المجتمع، بدلًا من التعاقبات الخطية[17]. لقد كانت هذه المقولة المفتاحية المجمع عليها، وراء تشبّع أحد باحثي الوحدة البحثية بالفكرة منذ تسجيل أطروحته، عبّر عنها بالقول: "لا يمكن فهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، من دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر السكان من حيث معطياته وظروفه الاجتماعية وكذا توزيعه ونموه الطبيعي"[18].

---

14 مسعود ضاهر، "بروديل والنظرية المتوسطية"، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد 43 (1987)، ص 31.

15 كريزيستوف بوميان، "تاريخ البنى"، في: جاك لوغوف (إشراف)، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 207.

16 سعيد بنحمادة، **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8هـ/13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات** (بيروت: دار الطليعة، 2007)، ص 12.

17 ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص 5.

18 اجميلي، ص 4.



أما الفكر الميثولوجي والأشكال المتخيّلة بوصفها قضية مفتاحية جوهرية في كتابة التاريخ الاجتماعي والذهني كما أسلفنا، الذكر، فأمر لا يخطئه العقل الحصيف، بل يصعب فهم أي تاريخ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي من دون الكشف عن الميتا تاريخ أو الوجه الآخر غير الملموس من التاريخ البشري، حتى إن جاك لوغوف اعتبر التاريخ من دون متخيّل تاريخًا مبتورًا ومفصولًا عن الواقع[19]. لذلك كانت مادة المعتقدات الشعبية والتصوف وما يختزنه من كرامات متخيّلة، مادةً أساسية في برنامج التكوين والبحث، وجرى تناولها كذلك في معظم الأطاريح التي نوقشت تحت إشراف مؤطريها.

وبالمثل، لم تخْل تلك الأطروحات من تجريب مفتاح آخر من مفاتيح التاريخ المغربي، وهو دراسة المسكوت عنه في التاريخ، واستنطاقه و"إرغامه" على البوح بأسراره، لأن في الكشف عن تلك القضايا المغيبة فكّ لعدد من شيفراته.

ب. أزمنة التحولات التاريخية والمنعطفات الحضارية

وُجّهت بوصلة أبحاث الدكتوراه في وحدة التكوين والبحث مدار هذه الدراسة نحو الكتابة حول أزمنة التحولات والمنعطفات التاريخية التي تشهد عادةً تبدلات وتحولات وانقلابات حضارية، وقف عندها ابن خلدون عندما تناول العصر المريني[20]، مع ما يتمخض عن ذلك من تغيّرات في القيم والسلوكات، والانتقال من المألوف إلى الشاذ، ومن النهوض إلى السقوط، ومن الغلبة إلى الهزيمة. في هذا الصدد، يربط الباحث حميد تيتاو العصر المريني بوصفه زمنًا للتحولات، بالموضوع الذي وجهناه لدراسته بالقول: "كان اختيارنا للعصر المريني، لكونه زمن التحولات والمنعطفات، اختيار فترات التحول والتراجع وانفلات المجال المتوسطي من يده، وانتقال مركز الثقل الحضاري لأوروبا، وزمن الوباء العظيم (العصر المريني)". وفي المنحى نفسه، وجد محماد لطيف في الحقبة المرينية التي اختارها مجالًا لبحثه "فترة مفصلية في المسار العام لتاريخ المغرب، لما شهده مقطعها الزمني بين القرنين 7–9هـ/ 13-15م، من تحولات عميقة ومنعطفات حاسمة"[21]. وعلى النهج نفسه، وضع سعيد بنحمادة المسألة المائية ضمن النسق الحضاري المتوسطي، والبنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية طويلة المدى التي "تستوجب دراستها ربطها بالمنعطفات الحضارية الكبرى"[22].

4. كتابة تاريخية تلامس الهامش والمهمّش والانحرافات والمحظورات

وفقًا للخيوط الناظمة لاستراتيجية وحدة التكوين والبحث، محور الدراسة، وُجّهت الأطاريح الجامعية نحو الاهتمام بمناطق الظل، والبقع المهملة في تاريخ الغرب الإسلامي، والانزياح عن المألوف، للبحث عن المنسي والمطموس، لأن في تاريخ المغرب الوسيط قضايا مطموسة، تحتاج إلى تنصيب "بعض النقط على الحروف" وفق كلمات الأستاذ القبلي[23]. ولا شك في أن تصويب النظر نحو تاريخ الهامش والمهمّش، يعبّر عن طموح لإعادة التوازن بين الفاعلين في التاريخ، وجنوح نحو "العدالة" في الكتابة التاريخية، وحقّ الأطياف الاجتماعية كافة في الحضور في خطابها. فالشخصيات داخل متن التاريخ الهامشي تتغير، وتنقلب معها المعادلة المألوفة في الكتابة التاريخية بالغرب الإسلامي، فتتحوّل محاور الاهتمام من الراعي إلى الرعيّة، ومن رموز السلطة وعلية القوم إلى البسطاء، ومن النخبة العالمة إلى عالم الأمّيين والمنبوذين والعبيد والإماء، مما يتمخض عنه قراءة التاريخ من أسفل، بغية استكمال الحلقات المغيبة فيه، وتقديم الأجوبة عن كثير من الأسئلة التي يلفها الغموض حول تكامل البناء التاريخي.

---

19 Jacques Le Goff, *L'imaginaire médiévale* (Paris: Gallimard, 1985), p. 7.

20 يقول ابن خلدون: "وإذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث". ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الأول من كتاب العبر، ط 3 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص 33.

21 لطيف، ص 8.

22 بنحمادة، ص 12.

23 محمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987)، ص 6.



بهذا المنظور، جرى تحويل موضوع الأسرة من عائلة السلطان وقرابته في أطروحة محماد لطيف، إلى الأسرة داخل الأوساط الشعبية في المجتمع المغربي، ومن المجال الحرفي والصناعي باعتباره مصدرًا من مصادر تمويل ميزانية الدولة إلى "بحث في المهمّش والمقصي"، وفتح "منافذ وعوالم ممكنة" في أطروحة مولاي الحسن مغار [24]، من خلال تحليل الفكر والعقل الحِرَفي. كما انتقلت الكتابة عن الحرب بوصفها سردية تعكس بطولات الحاكم في أطروحة حميد تيتاو، إلى الكتابة عن انعكاسات الحرب على المجتمع وتشكيل ذهنياته، ودورها في عملية الحراك الاجتماعي، وتأثيرها في المتغيرات التي شهدتها النظم والمؤسسات والبنى، ووَقْعها على الجانب النفسي والمشاعر والأحاسيس والعادات والسلوكيات، وجزئيات الحياة اليومية، فضلًا عن مساهمتها في إنتاج عالم من القيم المناقضة لقيم زمن السلم، وعقليات ينعدم فيها التوازن بين ذهنية المنتصر وذهنية المنهزم، وأثرها في الإنتاج الاقتصادي والتركيبة الديموغرافية.

وبالمثل، شكّل المجال المحظور إحدى النقط المركزية التي جرى توجيه الكتابة في التاريخ الاجتماعي نحوها في استراتيجية وحدة التكوين والبحث. لذلك جاءت حمّالة لعدد من الأسئلة التي مكّنت من الوقوف على ما يعتبره المجتمع من التابوهات كالبغاء ومعاقرة الخمر وممارسة السحر وشتم الرسول (ص) والتعامل بالرشوة، وغيرها من السلوكات التي تعتبر مستهجنة في عقلية المجتمع، ولكنها تشكّل جزءًا من الواقع المكبوت والمتواري؛ لذلك جرى الاهتمام بها للكشف عن الوجه الآخر لمجتمع الغرب الإسلامي، ونفض التراب عن كل ما كان يخضع لرقابة مجتمع محافظ.

في هذا السياق، يرى الباحث مصطفى الدوبلالي الذي أنجز أطروحته في موضوع "المحظورات في الغرب الإسلامي" أن ثنائية الحظر والإباحة ساهمت في صياغة المنظومة الذهنية ببلاد الغرب الإسلامي[25]، وأن تسليط الضوء على الجانب الأول المكبوت والمقموع في الذات الإنسانية يجعل التاريخ البشري أكثر وضوحًا. وهو ما نرى فيه محاولة لتجاوز ما سعت الإستوغرافيا التقليدية إلى التكتّم عليه، وجعله غنيمة لمقصّ الرقابة.

5. استبدال الأمكنة

اقتضت الكتابة التاريخية في الهوامش والمحظورات والتابوهات، تحويرًا في استراتيجية اختيار أمكنة مواضيع الدراسة لدى الباحثين في وحدة التكوين والبحث، بتوسيع جغرافية الأماكن التي تشتغل الكتابة التاريخية عادة في دائرتها، مع أنه رهان فكري لا يخلو من أشواك التعثر. فالأماكن المألوفة في الحوليات التاريخية، كالقصور والدواوين وميادين الحروب، تحوّلت في أطاريح هؤلاء الباحثين إلى المزارع والأسواق وأوراش الحرفيين ومنازل العوام، ومن مجالس العلم والوقار إلى أزقة الدعارة ودروب المتسكعين والبطالين، ما يعطي مشهدًا جديدًا ومتجدّدًا عن جغرافية المكان غير المألوفة، أو الخاضعة لرقابة عقل المؤرخ في الكتابة التاريخية.

6. توسيع مساحة الفضاء الأنثوي في الكتابة التاريخية

ذهبت الأطاريح الجامعية وفق استراتيجية الكتابة التاريخية التي سطّرتها وحدة التكوين والبحث مدار دراستنا، إلى محاولة كسر احتكار العقلية الذكورية وهيمنتها في تاريخ الغرب الإسلامي، والسعي إلى توسيع مساحة الحضور الأنثوي على مستوى المواضيع المنجزة حول الأسرة أو الحرب أو الديموغرافيا أو تاريخ المرأة المهمشة[26]. وقد وجدت تلك الأطاريح مصادر ووثائق أتاحت لها إدماج

24 مغار، ص 9، 11.

25 الدوبلالي، ص 2-3.

26 الإماء في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، هو الموضوع الذي سجلته الباحثة الموريتانية زينب بنت لد، المنتسبة إلى وحدة التكوين والبحث، لكنها لم تواصل إنجازه بسبب انشغالات سياسية بوصفها عضوًا في البرلمان الموريتاني.



ورش الاشتغال بموضوع المرأة بفضل ما توافر من نصوص حول النساء، ودورهن بوصفهن فاعلات سواء على مستوى الاقتصاد والفكر، أو على مستوى توجيه دواليب الأسرة، وهي الأدوار التي حجبتها الحوليات التاريخية، مع بعض الاستثناءات في عالم نساء الطبقة المتنفذة في المجتمع. وبذلك، يمكن القول إن أطاريح الوحدة البحثية المذكورة وسّعت مساحة الكتابة التاريخية النسائية كما تعكس ذلك أطروحة " الأسرة في العصر المريني" التي عالج فيها الباحث امحماد لطيف عدة مباحث تخص قضايا المرأة.

7. استثمار خصوبة المصادر والوثائق "النائمة"

شكّل سؤال تجديد المصادر التاريخية الهاجس العلمي الرئيس عند المشرفين والباحثين في وحدة التكوين والبحث المذكورة. وبحكم أن المواضيع التي سجّلت كانت بكرًا، وقليلة الإضاءة، وشحيحة المادة المصدرية، فإن الباحثين وجّهوا اهتمامهم إلى التنقيب والنبش في مصادر ووثائق "نائمة"، بعيدة عن التداول، مخالفة أحيانًا النظام المعرفي السائد، ولكنها مفيدة في استقصاء التاريخ العميق. لذلك، كان التحدي الكبير لديهم يتجسد في ملء الفراغات التي تشكو منها الكتابة التاريخية ولو مؤقتًا، في انتظار تراكمات نصية ووثائقية تزيد تطويرها، لاستكمال مثل هذه المواضيع التي أحجمت الحوليات التاريخية عن تناولها، أو جاءت نصوصها مبتسرة ومبعثرة، ومن دون خيط ناظم، حتى إن ابن خلدون وجّه سهام النقد اللاذع إلى مؤلفيها واصفًا إياهم بالتقليد والغفلة، والنقل بلا روية ولا تمحيص، مما جعلهم يسقطون وفق تعبيره في فخّ المغالط[27].

بيد أن المثبط المصدري لدى باحثي الوحدة في مثل هذه المواضيع الاجتماعية والذهنية التي تعزّ مصادرها، لم يحل دون إيجاد البدائل، بل حتى الاجتهاد بتوسيع دائرة الوثيقة، والاستفادة من الانفجار التقاني والمعلوماتي الحديث الذي يساهم في "تجاوز النزعات الناحية نحو إغلاق باب الاجتهاد"[28].

وفي سياق هذا التجاوز، حرص أساتذة الوحدة البحثية أو الأساتذة المحاضرون المدعوون لتنشيط الحلقات البحثية بحسب تخصصاتهم، على إعادة بناء السؤال المصدري بتوسيع مفهوم النصّ الذي لم يعد مقتصرًا على الوثيقة الرسمية، بل صار يشمل كل ما له صلة بالفعل الإنساني وتجلّيات عقليته. فالحضارة الإنسانية ليست حضارة المنجزات المادية فحسب، بل هي أيضًا حضارة المنجزات اللامادية التي يغدو فيها كل شيء وثيقة بالنسبة إلى المؤرخ: الأسطورة، والحلم، والكرامات الصوفية، والموسيقى والأهازيج الغنائية والفولكلور، وشارات حركات الرقص وغيرها من الوثائق المجازية، فضلًا عن الوثائق الأخرى المادية غير المكتوبة مثل شواهد القبور ولوائح دفن الموتى ونصوص الوصايا، إضافةً إلى الوثائق والنصوص الصامتة والمرموزة التي لم تستخدم اللغة المباشرة، ولكنها استعملت اللغة الرامزة التي تضمر وراءها واقعًا يتجاوز النص المادي الملموس، وينفذ إلى "الروافد الكمينة والجذور"[29].

وبما أن التراث المخطوط والمتناثر في الخزانات المغربية والعربية والأوروبية يحوي أشكالًا من هذه النصوص "النائمة"، فقد جرى حثّ الباحثين على النبش في التراث المخطوط الذي يحوي إضافات جديدة تفتقر إليها المدونات التاريخية؛ لذلك فإن البيليوغرافيا المعتمدة عندهم حَوَتْ عددًا كبيرًا من المخطوطات التي أغنت الكتابة في التاريخ الاجتماعي والذهني[30].

ولعلّ ما يؤكد محاولات تحدي الفقر المصدري لهؤلاء الباحثين، اهتمامهم بتنويع الأجناس المصدرية التي شملت كتب "أدب الفروسية وركوب الخيل"، ومنها استُخرجت "معلومات تخص أنواع الألعاب والتسلية التي مورست كشكل من أشكال إعادة إنتاج

27 ابن خلدون، ص 32.

28 بنحمادة، ص 13.

29 محمد القبلي، "حول بعض مضمرات 'التشوف'"، في: الجمعية المغربية للبحث التاريخي، **التاريخ وأدب المناقب** (الرباط: منشورات عكاظ، 1989)، ص 63.

30 أحصينا 45 مخطوطًا في أطروحة سعيد بنحمادة، و32 مخطوطًا في أطروحة حميد تيتاو، و14 مخطوطًا في أطروحة حميد اجميلي.



الحرب في المتخيل والرمز"[31]، وكتب التنجيم التي قدّمت صورة "عن الإنسان المغربي وهو يحاول تجاوز أزمات الحروب، ويسعى إلى ابتكار حلول لطوارقها في المعتقد الغيبي، والإيمان بخوارق المنجمين والعرافين والسحرة والمعزمين"[32].

وفي المنحى ذاته، انفتح عبد الهادي البياض في أطروحته على مصادر جديدة مثل كتب السحر والكهانة والتنجيم والتعاويذ والمتون الفقهية، والأزجال والأمثال الشعبية وغيرها، ليضيء زوايا معتمة من تاريخ سلوك الإنسان بالمغرب في الحقبة الوسيطية، ويستجلي المشاعر الكامنة في أعماق النفس.

على المنوال نفسه، اعتمد حميد اجميلي على كتب الزراعة والفتاوى، وكتب الطب والتغذية وحوادث الأوبئة والمجاعات، وطعّمها بالدراسات الحديثة حول الديموغرافيا والطرق الإحصائية، وتحديد النسل وغيرها من الأبحاث التي زوّدت الكتابة التاريخية بجملة من المعطيات الإحصائية، وجعلتها تنتقل من دائرة النظريات إلى دائرة التطبيق، ومن مستوى السرديات الرقمية إلى مستوى تفسير تأقلم ساكنة المغرب الأقصى مع المعيش واليومي[33].

والحاصل أن التجديد المصدري والبحث عن المصادر "النائمة" وجودة استنطاق نصوصها، كلها ساهمت في نصيب مهمّ في تطوير الكتابة التاريخية المغربية من خلال تجربة وحدة التكوين والبحث مدار هذه الدراسة.

8. التجديد المنهجي بالحرية المنهجية

يمثّل سؤال الحرية تقاطعًا تلتقي فيه كل الحقول المعرفية والفكر والمناهج، لأن الحرية غريزة إنسانية، تصبّ في مفهوم الوجود والكمال الإنساني الذي تطمح إليه النفس البشرية. والراجح في تقديري أن حرية المنهج تجسّد جوهر الحرية في التفكير، وأساس الخَلْقِ والابتكار، وتنمية رأس المال المعرفي. ولا يمكن إدراك أهميتها في تشرّب أدوات صنعة الكتابة التاريخية إلا بما تولّده من أفكار وانسياب في نهر الإبداعات، والاستنتاجات غير المتوقعة. وكان الأستاذ العروي قد وقف منذ زمن على أهمية الحرية المنهجية وضرورة "ترك الحرية للجميع منذ البداية، ثم التحاكم إلى الوثائق لفرز النظريات الصالحة والنظريات الفاسدة"[34].

تأسيسًا على هذا المبدأ، حظي الباحثون في وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي بحرية مطلقة في اختيار المنهج المناسب في أطروحاتهم، وهو ما يفسر تبني بعضهم المنهج الشمولي التكاملي الذي يفرز تباينًا واختلافًا في تطبيق المنهج، وفق طبيعة المباحث أو الفصول داخل الدراسة نفسها[35]، ومنهم من وظف المادية التاريخية، ومنهم من طبّق "التقاطعات المنهجية"[36] التي تعتمد التركيب بدلًا من الاختيار الأحادي نتيجة تداخل العلوم، ومنهم من طبّق المنهج الكمّي الإحصائي بحسب ما يتطلّبه موضوع الأطروحة.

والراجح عندي أن المناهج التي اختارها الباحثون من دون قيود، جاءت ثمرة لمرحلة التكوين التي تأسست على مبدأ الانفتاح على سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية، واستضافة ثلّة من المحاضرين لعرض موادهم الدسمة، وطرق تفكيرهم المنهجي على موائد

---

31 حميد تيتاو، **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609-869هـ/1212-1465م: إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية**، سلسلة أبحاث 1 (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز؛ منشورات عكاظ، 2010)، ص 21.

32 المرجع نفسه، ص 24.

33 هذا ما يوافق رأي فيليب أرياس في مبحثه حول التاريخ الديموغرافي الجديد. ينظر مقالته: فيليب أرياس، "تاريخ الذهنيات"، في: لوغوف، ص 288.

34 عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 29.

35 اجميلي، ص 9.

36 تيتاو، ص 14.



التاريخ التي تحلّق الباحثون حولها. يضاف إلى ذلك ما تضمنته مقررات الوحدة البحثية المذكورة، من مواد ومحاضرات وحلقات بحثية نقاشية منفتحة على كل الأسئلة الإبستيمولوجية والمنهجية التي تطرح في حقول السوسيولوجيا والاقتصاد والفلسفة والموسيقى وعلم النفس والآثار والأدب والسيميائيات فضلًا عن اللغات، وخصوصًا الإنكليزية والإسبانية[37]، على نحوٍ جعلهم ملمّين بقدر مهمّ من التيارات الفكرية والمناهج.

ومع ما لهذه الحرية المنهجية من أهمية في الكتابة التاريخية، فإن ذلك لم يحل دون تزويد الباحثين في الوحدة البحثية بتوجيهات منهجية للاستئناس، ومنها أن صنعة الكتابة التاريخية تبدأ بإثارة أسئلة تجاه ما يقدّم لها من نصوص جاهزة، أكثر مما تهتم بتقديم الإجابة، فـ "لا تاريخ بدون أسئلة"، ولا تاريخ من دون دربة وحذق وفطنة في استنطاق النصوص[38].

وبالمثل، اعتمدت الوحدة البحثية في توجيه الكتابة التاريخية على منهجية التحليل المقارن والنقد، والنسبية في النظر، وتكوين عقلية تحاورية تشاركية تنأى عن تضخيم الذات، وتنحو نحو التفاعل مع الأفكار والرؤى كافة.

ولقد جرى توجيه الباحثين نحو تبني بعض المقاربات والنظريات، واختبار مدى صحتها، وتوظيفها بإحكام إذا تبيّنت جدواها، بهدف تجاوز التفاصيل والجزئيات إلى بناء نسقي محكم، بحكم أن النظرية بناء معرفي، ونسق فكري يساعد على تأسيس الفرضيات، وينوّع مسارات الفهم والإدراك، ويخصب آليات تفسير الظواهر والوقائع ويولّد الأفكار، مع الحفاظ على خصوصية تاريخ الغرب الإسلامي[39].

كما انفتح الباحثون على المنهج الكمي الإحصائي لتحويل الكتابة التاريخية من نصوص مكتوبة إلى جداول وأرقام وبيانات، وإلى ما بات يُعرف بالتاريخ الجداولي Histoire sérielle. عبّر أحمد الصديقي أحد باحثي الوحدة البحثية عن هذا التوجه بالقول إن "المنهج الكمي الإحصائي الذي تمكنّا بفضله من تحويل بعض النصوص والأرقام إلى جداول ومبيانات ساعدنا على استخلاص التوجهات العامة للتأليف والقراءة"[40].

في الاتجاه نفسه، تمكّن حميد اجميلي في دراسته حول الديموغرافيا بالمغرب (ق 6-8هـ/12-14م) من تحويل النصوص التاريخية إلى كمٍّ كبير من الجداول والإحصائيات والأرقام والمبيانات والخرائط، بلغت 68 جدولًا و20 رسمًا بيانيًا و10 تصاميم وخطاطات وأشكال وخرائط عديدة، ما حتّم عليه وضع فهارس خاصة بها[41].

وعلى النهج ذاته، رصد مصطفى الدوبلالي مختلف التابوهات والأمثال الشعبية حولها وجمعها في جداول[42]، في حين نجح عبد الهادي البياض في تقديم مسح كمّي لأصناف الكوارث الطبيعية التي عصفت بالمغرب والأندلس ما بين القرنين 6-8هـ/ 12-14م، وما

---

37 ينظر مطبوع برنامج المواد الدراسية لوحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي المقدّم لطلب اعتماد الدكتوراه (مكناس: كلية الآداب، 1998)، ص 6، 16-17.

38 Bloch, *Apologie,* p. 26.

39 ينظر اعتماد الباحث بنحمادة على نظرية الأسقسطاس والطبائع Les stikhia، وهي منظومة فكرية شكلت أحد المشتركات المعرفية بين العلوم الطبيعية في الأندلس، وخاصة الطب والفلاحة. وقد اقتبست من الفكر اليوناني الذي كان يطلقها على الأجسام المختلفة الطبائع المشكلة للكون، والمتمثلة في الماء والهواء والتراب والنار، وهي العناصر التي كان القدماء يفسرون بها ميلاد الوجود. وقد تناولها ابن سينا في قصيدة الطب التي شرحها مؤلف مجهول بعنوان: "شرح قصيدة ابن سينا في الطب " (مخطوط بخزانة الجامع الكبير بمكناس رقم 522). ينظر: بنحمادة، ص 199؛ ومن جهته اعتمد حميد تيتاو على نظريات علم الاجتماع العسكري وعلم النفس الحربي وعلى نظريات علم الحروب "البوليمولوجي" Polémologie. ينظر: تيتاو، ص 26.

40 أحمد الصديقي، "الكتاب بالمغرب والأندلس: إسهام في دراسة انعكاسات ثقافة الكتاب على المجتمع من القرن 6هـ/12م إلى القرن 8هـ/14م"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 2011، ص 6.

41 اجميلي، ص 474-477.

42 الدوبلالي، ص 349.



تمخض عنها من تمثلات ذهنية في شكل "تاريخ جداولي" أيضًا[43]. واستطاع تيتاو بدوره تحويل عدد من المعطيات التاريخية إلى جداول ورسوم بيانية وخرائط[44].

صحيح أنه لا يمكن إنكار الصعوبات التي اعترت محاولات هؤلاء الباحثين في تحويل النصوص المكتوبة إلى جداول ومبيانات واستنتاجات، بسبب شحّ النصوص الرقمية والإحصائية في الحوليات التاريخية الوسيطية، مقارنة بالمعطيات الإحصائية في التاريخ الأوروبي التي بلغت حدّ تسليط الضوء على طرق عيش الناس وتصوراتهم لذواتهم ولأجسادهم، وحياتهم الأسرية وموقفهم من الحياة[45]. غير أنهم استطاعوا أن يتجاوزوا نسبيًا هذه المطبّة العددية بفضل المصادر البديلة التي اعتمدوها، ممّا مكّنهم من ملامسة مستوى الاستهلاك عند المغاربة من خلال تتبّع القضايا المرتبطة بالتغذية، وعلاقتها بالإنتاج الزراعي، وعدد السكان، وعلاقتها كذلك بالأمراض والمجاعات. وبفضل بعض الأرقام المتناثرة في ثنايا النصوص النوازلية الخاصة بعدد أفراد الأسرة، استطاع بعضهم استنتاج العدد التقريبي لسكان الدوار أو القرية، ومنها أمكن استنباط عدد المواليد والوفيات، وتحويل النصوص إلى رسوم بيانية، وجداول إحصائية، تفسّر أثر التغيرات الاقتصادية والحروب في بنية السكان.

ولا يمكن كذلك إغفال بعض المقاربات المنهجية التي وظفها باحثو وحدة التكوين والبحث، وضمنها مقاربة التحليل النفسي السلوكي التي طبقها الباحث البياض في تفسير كثير من سلوكات المغاربة خلال العصر الوسيط[46]، والمقاربة النفسية والسوسيولوجية والأنثربولوجية التي طبقها أحمد الصديقي[47]، ومقاربة النسق الحضاري المتوسطي عند سعيد بنحمادة[48]، فضلًا عن المنهج التأويلي المقيّد بشرطَي الزمان والمكان، والمقاربة السيميولوجية لقراءة علامات الحروب واستجلاء مضمراتها عند حميد تيتاو[49].

بيد أن الملاحظة اللافتة للانتباه، هي تشبّع باحثي الوحدة بمنهج مدرسة الحوليات، فمعظمهم اعتمد على منظور بروديل للزمن الاقتصادي والاجتماعي ذي المدى المتوسط، المرتبط بالجماعة البشرية، والتطور البطيء لاقتصاديات دول الغرب الإسلامي، والازورار نسبيًا عن الزمن السياسي القصير، والاهتمام بفحص البنى التي تعبّر عن نظام المعيش العميق، وفهم الأصول والامتدادات عبر الزمن الطويل[50] للوقوف على المجتمع وذهنياته. وهذا ما سارت على هديه جلّ الأطروحات التي أنجزت في الوحدة البحثية المذكورة، والتي وجدت أن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تفرض الكتابة ضمن الزمن الطويل، عكس الأحداث السياسية التي تتميز بالتداول والتغير السريع[51].

---

43 عبد الهادي البياض، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/ 12-14م)** (بيروت: دار الطليعة، 2008)، ص 37-42، 59، 61-68.

44 تيتاو، ص 190-192، 204-320، 331-332، 345، 366. ينظر أيضًا ملاحق المرجع نفسه.

45 Philippe Aries, *Histoire des populations françaises et leurs attitudes devant la vie depuis le XVIIIe siècle* (Paris: Éditions Self, 1948), p. 115.

46 البياض، ص 11.

47 يقول الباحث الصديقي: "ولم يكن بالإمكان تجاهل نتائج بعض المقاربات إما ذات الطبيعة النفسية أو السوسيولوجية أو الأنثروبولوجية، ما دامت غايتها رصد مظاهر وتجليات التعبير الفردي والجماعي في 'الثقافة الكتابية' والتي تمكن من سبر دور ثقافة الكتاب في تشكيل الذهنية المغربية الأندلسية". الصديقي، ص 7.

48 بنحمادة، ص 12.

49 تيتاو، ص 14.

50 Paul-Antoine Miquel, *Epistémologie des sciences humaines* (Paris: Nathan, 1991), p. 36.

51 اجميلي، ص 8؛ الصديقي، ص 3؛ تيتاو، ص 26؛ مغار، ص 13.



9. النسق البيداغوجي

لا يمكن الحديث عن الاستراتيجية التي سطّرتها وحدة التكوين والبحث المذكورة بمعزل عن الجانب البيداغوجي الذي مثّل مدخلًا من مداخلها الأساسية، وساهم في بلورة أهدافها الرامية إلى تطوير الكتابة التاريخية عبر التفاعل، وتدبير آلية المشاركة الجماعية؛ وفي الوقت نفسه، تنمية القدرات الذاتية للباحث عبر نظام من المعارف الذهنية ذات البعد المنهجي الديداكتيكي.

تجسّد هذا البعد البيداغوجي على الخصوص في هدف محدّد ودقيق، وهو صناعة الباحث. وليس الأرّاخ الذي يحفظ الأحداث من دون تأمل أو نقد، يدوّن ولا يعي حقيقة ما يدوّن، ينقل الحدث وهو منزوع الإرادة[52]. وليس بغريب أن تكون هذه الخلفية البيداغوجية ضمن المتطلبات التي تأخذها الوزارة الوصية في الاعتبار لاعتماد مشاريع وحدات التكوين والبحث بما يتماشى مع جودة التكوين وتحسين مردودية التعليم الجامعي، بناءً على مواد التدريس التي يتلقاها الباحث في الوحدة، وعلى مدى تلاؤمها مع عدد ساعات التدريس، ومع دفتر الضوابط البيداغوجية، فضلًا عن تصديق اللجنة التربوية بمجلس الكلية، ثم مجلس الجامعة بعد ذلك على المشروع، قبل إخضاعه لتقييم لجنة علمية وتربوية بوزارة التعليم العالي.

وخلال سنتَي التكوين التي كان الطالب يقضيها قبل تسجيل الأطروحة، اتبعت وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي عمليًا، تكوينًا جماعيًا يصبو إلى الاستفادة من تجارب أطر مشهود لها بالخبرة العلمية والتربوية على مستوى جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، أو جامعات مختلفة مغربية وعربية، وأساتذة أوروبيين، بهدف تفعيل التكامل المعرفي، وتحقيق أهداف الكفايات.

فضلًا عن ذلك، اتسمت العلاقة بين الباحث والمؤطرين والمشرفين بالتدبير الجماعي التفاعلي، والمتابعة المستمرة والمواكبة والتقييم، عن طريق العروض التي يهيّئها الطالب الباحث لتقديمها في سيمنارات، وإلزامه بحضور الندوات والملتقيات الثقافية، وتقديم تقارير حولها، لكسب الثقة بالنفس، والتمرن على أصول البحث، واكتساب المهارات، فضلًا عن الرحلات الدراسية التي كانت بمنزلة تطبيقات للدروس النظرية.

والجدير بالإشارة أيضًا أن مراقبة هذه المهمات التي تناط بالطلبة وتقييمها، بل حتى الإشراف على الأطروحات، كانت مسؤولية جماعية، وليست إشرافًا فرديًا، إذ غالبًا ما كان يجري التفكير في المواضيع بعقل جماعي تشاركي ونقاشي داخل حلقات بحثية، تجمع بين البحث العلمي والخلفيات التربوية.

كما جرى الحرص تربويًا على جعل وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الغرب الإسلامي بيت محبة وتآخٍ، وتعاون وتضامن بين الباحثين المنتسبين إليها، بهدف تكوين مؤرخ متدثّر بأخلاقية العلم والجدية والتفاني، بعيدًا عن الأنانية وتضخّم الذات، لتنمية روح العمل الجماعي.

10. سؤال الاستمرارية والخَلَف

من الأسئلة الحارقة التي كانت تؤرق مؤطري وحدة التكوين والبحث محور الدراسة، سؤال الخَلَف الذي يضمن استمراريتها، ويواصل نحت أسئلة جديدة في مجال الكتابة التاريخية. لذلك، جرى التركيز - كما سبق الذكر - على صناعة الباحث، خصوصًا أن الوحدة كانت تتوفر على أجود الخريجين الذين جرى انتقاؤهم بعناية وشفافية ودقة.

52 عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، ج 1: الألفاظ والمذاهب** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 44.



وتنفيذًا لهذه الرؤية، لم ينقطع التواصل معهم. فبعد الانتهاء من مناقشة أطروحاتهم، والتحاقهم بمختلف الجامعات التي أصبحوا فيها أطرًا مشهودًا لهم فيها بالكفاءة والمثابرة البحثية، بدأت مرحلة جديدة من الاستمرارية والتواصل، من خلال تنظيم لقاءات وحلقات علمية، أطلقنا عليها اسم "دروب بحثية"، خُصصت لعرض منجز أبحاثهم الجديدة بعد التخرّج، بهدف تحفيزهم على المزيد من الإنتاج العلمي، وتحيين نَفَسِهم وتجديده، والتأثير الإيجابي في طلبة الدكتوراه الذين لم يناقشوا أطروحاتهم بعد، وزرع الأمل حتى في طلبة الإجازة في التاريخ . ولا تزال أقلام هذا الجيل الجديد إلى اليوم سيالة، كريمة العطاء، ووفيّة لإكمال مشروع كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني والثقافي وإتمام ما بدأه السلف[53].

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن تجربة وحدة التكوين والبحث المذكورة ودورها في توريث الخَلَفِ بهدف تطوير البحث التاريخي، أثارت شهية أقلام بعض الباحثين. فقد رأت فيها بعض الدراسات النقدية الجادّة مشروعًا متماسكًا يتميّز بالسيولة، ويطمح إلى "تكوين جيل من الباحثين الشباب المتسلحين بأدوات البحث العلمي القادرة على إنتاج أطاريح جامعية في تاريخ الغرب الإسلامي الوسيط، بعيدًا عن المألوف والمتداول"[54]، بينما رأت فيها دراسات أخرى مدرسةً ومشتلًا لتخريج باحثين ذوي كفاءة لا تزال كتاباتهم إلى اليوم تمثّل "علامات هادية، ومؤذنة بغد جديد"[55].

وفي المنحى نفسه عبّر خريجو دكتوراه الوحدة المذكورة عن أنفسهم بوصفهم خَلَفًا يحمل مشعل الاستمرارية بمناسبة تكريم مؤسسها والمسؤول العلمي عنها بالقول: "فكان المعلم والأستاذ والمربّي والقدوة، بل كان الأب الذي لا يرغب في أن يفضله أحد غير أبنائه، حتى صار يبتهج لإصداراتهم، وتسرّه أخبارهم، وهو المبادر لتتبّع أحوالهم، ناصحًا أمينًا، بقلب ملؤه الأبوة والإنسانية"[56].

الحاصل أن منجزنا البحثي في هذا المحور، سعى إلى إبراز المعالم الكبرى لاستراتيجية الكتابة التاريخية التي تبنتها وحدة التكوين والبحث كما حددناها في المحاور السالفة. فما الإضافات الجديدة للتاريخ الاجتماعي والذهني التي أضافها الباحثون المنتسبون إليها؟

ثانيًا: إضافات جديدة إلى الكتابة التاريخية المغربية في مجال المجتمع والذهنيات

إن رصد كل الإضافات الجديدة، التي أضافها الباحثون المنتسبون إلى وحدة التكوين والبحث موضوع الدراسة، إلى رصيد الكتابة التاريخية المغربية، أمر يستعصي على الضبط والحصر في المجال المخصص لهذه الورقة البحثية؛ لذلك سنقتصر على رسم خطوطها العريضة، في حقل تاريخ الذهنيات بصفة خاصة.

53 لا تسمح المساحة المخصصة لهذا البحث بعرض عناوين كل الكتب والأبحاث العديدة التي أنجزها الباحثون المنتسبون إلى هذه الوحدة، في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ الذهنيات بالمغرب في العصر الوسيط بعد تخرّجهم فيها.

54 مولى، ص 24.

55 يقول بولطيف: "لكنني إذ أصيخ السمع إلى وقع كتابات باحثين شباب؛ من أمثال: حميد تيتاو، وسعيد بنحمادة، وعبد الهادي البيّاض، من خرّيجي المدرسة البوتشيشية، إلى جانب نظراء لهم على غرار محمد البركة، ومحماد لطيف وأحمد صديقي، وغيرهم، لا يمكن سوى أن أرى فيها علامات هادية، مؤذنة بغد جديد، بقدر ما يحمل على الأمل المفعم بالرضا، بقدر ما يدعو إلى النظر بعين التقدير والإنصاف إلى منجز هذا الجيل". ينظر: بولطيف، ص 71-72.

56 "أب مربي، قدوة، وصاحب مشروع"، شهادة مجموعة من دكاترة وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي "، في: محمد الشريف (تقديم وتنسيق)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ الذهنيات بالمغرب والأندلس: قضايا وإشكاليات، ج 1: قضايا في التاريخ الاقتصادي**، أوراق الندوة الدولية التكريمية المهداة للأستاذ المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش (الرباط: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية؛ شمس برينت، 2019)، ص 43-44.



1. نشر الأطاريح الجامعية

بحكم القيمة العلمية التي تميزت بها معظم الأطاريح الجامعية المنجزة داخل وحدة التكوين والبحث في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، خصوصًا تلك التي تناولت التاريخ الاجتماعي وانعكاساته على الذهنيات، فإن عددًا منها عرف طريقه إلى النشر من جانب المعاهد والمؤسسات العلمية المرموقة، من قبيل مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء التي نشرت أطروحة "الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني: إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية" لحميد تيتاو سنة 2008، وذلك في إطار برنامج "سلسلة أبحاث"، الذي "يقضي بنشر رسائل وأطروحات جامعية لباحثين شباب تتميز بقيمتها العلمية، ودقتها الأكاديمية"[57]. كما نُشِرت أطاريح أخرى في دور نشر عربية واسعة الانتشار، أو في دور نشر مغربية محترمة.

وتبرز القيمة العلمية لهذه الأعمال المنجزة تحت إشراف الوحدة البحثية المذكورة، فيما حصدته من جوائز علمية، حتى إن أطروحة "الحرب والمجتمع" السالفة الذكر حازت جائزتين: جائزة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية سنة 2008، وجائزة المغرب للكتاب سنة 2010. كما حصلت أطروحة محماد لطيف التي نَشَر جزءًا منها[58]، على جائزة منشورات رابطة الأمل للطفولة بأكادير للباحثين الشباب سنة 2015. وأحسب أن أطروحات أخرى تشكّل أيضًا متونًا عالية الكعب، تستحق الإشادة والتكريم.

2. إضافات جديدة إلى تاريخ الذهنيات

مع أن تاريخ الذهنيات لا يزال مبهمًا حتى في الدراسات الغربية ذاتها[59]، ولا يزال عند العتبات الأولى في الكتابة التاريخية العربية، فإن وحدة التكوين والبحث سلكت هذا المسلك الصعب، مقتدية بما أنتجه أساتذة مدرسة الحوليات من طينة جاك لوغوف ولادوري وجورج دوبي الذي استطاع في كتابه *Le dimanche de Bouvines* تحويل حادثة معركة عسكرية، إلى قراءة في مسلكيات اجتماعية وإبحار في ذهنيات المحاربين[60].

وبحكم أن مساحة البحث لا تسمح بعرض كل التفاصيل، فإننا آثرنا الاكتفاء بمجالين من تاريخ الذهنيات، نحسب أنهما ساهما في تخصيب الكتابة التاريخية المغربية.

أ. البنى السلوكية والمتخيّل

مثّلت أطروحة "الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس"، حوارًا بين الإنسان والطبيعة، وكشفًا عن جوانب من التفاعل بين المتغيرات المناخية والإفرازات السلوكية والذهنية للإنسان. كما أنها أفصحت عن دور الكوارث الطبيعية في نسج خيوط البنى السلوكية، وتناسل صور المتخيّل الشعبي القائم على الشعوذة والخرافة تجاه الكوارث، وكشفت عن الأحاسيس الكامنة في حنايا اللاشعور عند إنسان المغرب والأندلس في تلك الحقبة.

---

57 تيتاو، ص 4.

58 محماد لطيف، **الطفولة والتنشئة الاجتماعية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**، سلسلة منشورات الرابطة 1 (أكادير: منشورات رابطة الأمل للطفولة؛ جامعة ابن زهر، 2015).

59 لوغوف، ص 120.

60 الهادي التيمومي، **المدارس التاريخية الحديثة** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2013)، ص 184-185.



ونحسب أن هذه الأطروحة بيّنت بطريقة غير مسبوقة كيف تتحوّل معاني القيم الاجتماعية ودلالاتها في ظلّ التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، إلى سلوكات غريبة غير مألوفة في المجتمع، تبرز فيها السلوكات العدوانية كالسلب والنهب والغصب والاحتكار، والارتداد نحو الطور الوحشي البدائي الذي يصبح فيه الإنسان زمن المجاعات مفترسًا وآكلًا للنبات والحشائش ولحوم البشر، ومستهلكًا بامتياز لعالم الخرافة والسحر. وفي الوقت ذاته ألقت الجوائح والكوارث الطبيعية بثقلها على ثقافة المجتمع، وأثّرت في ظهور ثقافة الادخار، وإحياء التضامن والتكافل عن طريق التحبيس والوقف، وإشاعة قيم الإحسان، بإيعاز من الصلحاء والأولياء.

وفي مجال المتخيّل، عالجت الدراسة مسألة ارتباط المناخ بألوان من الذهنيات الغيبية التي شيّدت عالمًا مدهشًا قائم الذات، تتصدّره تنبؤات الكهنة والمنجمين بالرياح والعواصف، وما تحدثه من تأثير في إشاعة ثقافة الخوف في نفوس الناس. إن ترادف السيول والفيضانات التي يرجعها المنجمون إلى حدث اجتماع الكواكب، أو ما يُعرف باسم "الحدثان"، شكّلت منابع لتسرّب الأساطير والخرافات إلى مخيالهم[61]. وربطت العقلية الخرافية السائدة بالمغرب والأندلس أيضًا الاضطرابات الجوية بتأثير الطلاسم، والتعليلات بظاهرة سهام العين، والتطيّر. كما كشفت الدراسة عن ظاهرة الشعوذة والسحر والكهانة بأشكالها المختلفة كالنظر في كتف الشاة وخط الرمل، وغيرها من مظاهر الدجل[62]، وأماطت اللثام أيضًا عن بعض الطقوس الاحتفالية الأسطورية المرتبطة بالجفاف والخصوبة، والاعتقاد بوجود الأرواح الشريرة داخل الجسد الحيواني، فضلًا عن بعض الممارسات الغيبية لدفع الآفات والجوائح[63].

في المنحى نفسه، تسير أطروحة "الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني"، وخصوصًا في بابها الثاني الذي يعالج انعكاسات الحرب في القيم والتمثلات، وفي الذهنيات والسلوك الاجتماعي، أو ما يمكن تسميته بـ "ذهنية الحرب". وحسبنا أنها كشفت ما تختزنه هذه الذهنية المناقضة لذهنية السلم من القيم الرمزية والانفعالات والتفاعلات والتصورات، وأشكال السلوك التي وجّهت مشاعر الناس وبناء علاقتهم بالواقع، كتمجيد الفروسية والشجاعة وروح الثأر، والذكورة والخصوبة وتكثير النسل. وقد غيّرت البناء الهندسي والهرمي لسلوكات الإنسان وأولوياته في زمن السلم، إلى هندسة جديدة وأولويات مقلوبة في زمن الحرب، وشيّدت عالمًا سيكولوجيًا تتناقض فيه ذهنية المنتصر مع ذهنية المنهزم. وفيه تتغيّر أيضًا معايير اللباس المناسب، وأشكال الاحتفالات والطقوس، وتتحوّل التصرفات تحوّلًا جذريًا تحت مبرر الحاجة والضرورة[64]. كما أفصحت الدراسة في المجال الذهني عن تأثير الحرب في المخيال الشعبي، وفي صناعة المجال الحيوي لتدخّل الأولياء لإعادة السلم، وبروز الظواهر الغيبية كالتنبؤ، وانتشار الخرافة، والأدعية والتعاويذ، وتسيّد ظاهرة التبرك بأضرحة الصلحاء عند انطلاق الغزوات[65].

وبالقدر نفسه من الأهمية، تناولت الأطروحة عالم الحرب والخرافة، وتبيّن من خلالها كيف غدت الحرب مشتلًا لإنتاج الخرافات والأساطير من جانب الكهان والمنجمين والسحرة والحرازين، والترويج للقدرات الخارقة الخفية التي تجلب النصر أو الهزيمة[66]. كما تضمنت ملاحق الأطروحة نصوصًا جديدة حول ترسبات الحرب في ميثولوجيا النصوص المغربية المتجسّدة في الرؤى والأحلام، والكهانة والتنجيم والتمثلات، وغيرها من الأشكال الميثولوجية التي تعكس وهج تدفقات العالم المتخيّل[67].

---

61 البياض، ص 130-132.

62 المرجع نفسه، ص 132-134، 136-140، 150-156.

63 المرجع نفسه، ص 142-145، 146-150.

64 تيتاو، ص 425-444.

65 المرجع نفسه، ص 463–484.

66 المرجع نفسه، ص 479-484.

67 المرجع نفسه، ص 565-573.



أما أطروحة "الماء والإنسان في الأندلس" فتلقي إضاءات مهمة حول "مجتمع الخوف والحاجة" الذي يجسده مجتمع الغرب الإسلامي عمومًا، بوصفه مجتمعًا يفتقر إلى الماء، ويعيش بكيفية دورية "أزمات مائية"[68]. ولتأكيد ذلك، جرى توظيف دراسة الأحوال والمقامات والكرامات المائية التي تتأسس آليات اشتغالها على صناعة قداسة الماء وبركته، واستخدام رمزيته ودلالاته في العرفان الصوفي. كشفت الدراسة أيضًا عن دور الماء في التوزيع الجغرافي لخريطة الأولياء، وتحوّل جغرافية مراكز الصوفية إلى "اقتصاد قدسي"، تفعّله الزاوية والرباط من خلال استثمار رأس المال الرمزي للأولياء[69].

وعلى الوتيرة ذاتها، اقتحمت الدراسة عالم المتخيل، بحكم أن تيمة الماء تمثّل منبعًا لولادة الفكر الميثولوجي، والإشراقات الشعبية المتخيلة التي لا ترى في الظاهر والمحسوس سوى تجليات لأصل لا يدركه الحس المشترك، وهو ما جعل عقرب بوصلة الاهتمام يتجه نحو "البحث عن تفسير أنماط التفكير والإحساس والفعل تلك، بالعودة إلى القدسي والمتخيل والنفعي والترفي، والتي تعكس موقف الإنسان – عبر الماء - من الكون والدين والمعرفة والمجال"[70].

وعلى النهج نفسه، رصدت دراسة "الأسرة والزواج في العصر المريني" جوانب من عقلية المجتمع المغربي وموقفه من الزواج، ومواصفات اختيار الزوجة، ومعايير الجمال الأنثوي، وتجذّر العقلية الذكورية، وسيادة ذهنية تكثير النسل والإنجاب، وتوظيف المرأة للسحر لنسج علاقة حبّ مع زوجها، واعتباره "حاميًا" لها من تقلبات الدهر[71].

وبكثير من الجرأة والكفاءة العلمية، عالج مولود عشاق في أطروحته الطريفة حول إمارة برغواطة مشهدًا يعدّ من أكبر مشاهد الذهنية المغربية التي أفرزها العصر الوسيط، وهي ادعاء النبوة، وإبداع دين جديد يتماشى مع عقلية أمازيغ منطقة تامسنا وأعرافهم. وخصص الفصل الثالث منها لتشريح البنية العقلية لساكنة هذه المنطقة، بالكشف عن جملة من مظاهر الحياة اليومية فيها، وتفسير العوامل الشارحة للعلاقة بين أنواع الأطعمة السائدة في هذا المجتمع الزراعي، وأشكال الأزياء، وأنماط المعتقدات الغيبية من سحر وتنجيم وكهانة، وغيرها من الظواهر والممارسات الغريبة[72].

واغتنى مجال تاريخ الذهنيات في الغرب الإسلامي الوسيط أيضًا بأطروحة "الكتاب بالمغرب والأندلس: إسهام في دراسة انعكاسات ثقافة الكتاب على المجتمع"، التي رامت فتح ملف يلفّه التعقيد والغموض، وهو موقف المجتمع من الكتاب ومن القراءة. ويكمن السؤال الذي سعى صاحب الأطروحة إلى الإجابة عنه في أن الكتاب بوصفه آلية للتواصل الثقافي والمعرفي، وقناة لانسياب الثقافة داخل المجتمع المغربي، واجهته إبان الحقبة مدار الدراسة (ق 6-8هـ/ 12-14م) مطبّات وعراقيل شكّلت أحيانًا مثبطات لفعلَي التأليف والقراءة، بينما كانت في أحيان أخرى الدافع والمحفز الكبير للإقبال عليها، مما تمخض عن سلوكات ومواقف مختلفة، وتصرفات متناقضة، كالحرص على اقتناء الكتاب والعناية به أحيانًا، أو طمسه وإحراقه أحيانًا أخرى.

كما ألقت الأطروحة الأضواء حول تأثير الكتاب في المجتمع المغربي من خلال انتقاله من الثقافة الشفهية التي ظلت سائدة ردحًا من الزمن، إلى ثقافة القراءة والكتابة، وما أفرزه ذلك من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية ومذهبية.

---

68 بنحمادة، ص 274-275.

69 المرجع نفسه، ص 265-267.

70 المرجع نفسه، ص 12.

71 لطيف، **الأسرة**، ص 26-29، 45-50، 133-139.

72 مولود عشاق، "إمارة برغواطة بالمغرب الأقصى: دراسة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية 'من القرن 2هـ/8م حتى نهاية القرن 6هـ/12م'"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 2006، (غير منشورة)، ص 227.



ب. المسكوت عنه والمحظور في تاريخ الغرب الإسلامي

ثمة قضايا عديدة تكتّم عليها التاريخ التقليدي، على نحوٍ قلّص مساحة التاريخ الاجتماعي والذهني للغرب الإسلامي، وحجب الجوانب المحظورة التي لم تخل منها سلوكات المجتمع المغربي كغيره من المجتمعات في العصر الوسيط.

في مسعى لتجاوز هذه الإعاقة التي تعانيها الكتابة التاريخية المغربية، جرى توجيه الباحثين المنتمين إلى وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي إلى محاولة اختراق هذه الخطوط الحمراء العصية، للكشف عن الوجه المتواري من تاريخ الغرب الإسلامي.

ففي أحد المباحث الوارد بعنوان "علاقات جنسية غير متوازنة"، كشف محماد لطيف في أطروحته نماذج من مشكل الحرمان الجنسي لدى بعض النساء في العصر المريني، بسبب تسرّي أزواجهن أو عدم التوافق الجنسي بسبب فارق السن[73]. كما تناول آداب الجماع، والعلاقات الحميمية بين الشريكين، واللذة الجنسية، ومشكل الخيانة الزوجية وموقف المجتمع منها[74]. وقد اعتمد في ذلك على نصوص وردت على لسان الفقهاء في الحقبة التي درسها، مما يدل على أن المشاكل الجنسية طرحت باعتبارها موضوعًا أثار الجدل والنقاش في تلك المرحلة، على الرغم من طابع الحشمة والتكتم المهيمنَين في ثقافة المجتمع المغربي آنذاك، وموقف الفقيه الذي يرى في الجنس "موضوعًا محرّمًا لا يجب الخوض ولا التأليف فيه"[75].

وفي مباحث أخرى، عالج مواضيع سكتت المصادر عن ذكرها، وحاول المجتمع ذاته التستر عليها، من قبيل الزنا والبغاء، وما أفرزه هذا السلوك من مشكل الأطفال اللقطاء، ونظرة المجتمع الدونية إليهم[76].

وفي السياق ذاته، عالج الباحث الدوبلالي حالات من القضايا التي أُسدل عليها ستار من الصمت والتكتم في التاريخ الاجتماعي للغرب الإسلامي، وذلك في أطروحته التي أنجزها في موضوع "المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط: مقاربة تاريخية".

رأى هذا الباحث أن ثنائية الحظر والإباحة، ساهمت في صياغة المنظومة الذهنية ببلاد الغرب الإسلامي، وأن تسليط الضوء على الجانب الأول المكبوت والمقموع في الذات الإنسانية، يجعل التاريخ البشري أشد وضوحًا. وحسبنا أنه جعل تحت الضوء نماذج من المحظورات الاجتماعية مثل تناول الخمور التي لم ينج من آفتها العوام ولا الأعيان، وكذا بعض المواد المخدرة كالحشيشة والمعجون، وغيرهما[77].

وفي الاتجاه ذاته، كشف النقاب عن محظورات اجتماعية أخرى كاللواط والقطم، وزنا المحارم، وممارسة الجنس مع البهائم، فضلًا عن بعض العادات المستهجنة كإيناس الغريب بالزوجة أو الأخت أو البنت، ومواربة النساء. كما حدّد جغرافية البغاء والأماكن الموجودة فيها بالأندلس[78].

---

73 لطيف، **الأسرة**، ص 241-242.

74 المرجع نفسه، ص 243، 249-255.

75 المرجع نفسه، ص 242.

76 المرجع نفسه، ص 254-255.

77 الدوبلالي، ص 74-86.

78 المرجع نفسه، ص 76-91.



وعلى المستوى العقائدي، عرض بعض الأفكار والسلوكات المحظورة التي سعى المؤرخون لمحوها من الذاكرة الجماعية، كالتأثر بالفكر الإلحادي في الفلسفات اليونانية، وشتم الأنبياء، وتحدي التابوهات والمقدسات، علاوة على بعض السلوكات الساقطة التي تتناقض مع الآداب العامة. ولم يفته استقصاء موقف الدولة والمجتمع من المحظورات، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على تفشي تلك المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي؛ لذلك يمكن اعتبار أطروحته بَوْحًا بما سكتت عنه الحوليات التاريخية التقليدية، وإضافة جديدة إلى الكتابة التاريخية المغربية.

خاتمة

منتهى القول إن ورقتنا البحثية حاولت تسليط الضوء على دور وحدات التكوين والبحث بالجامعات المغربية في مسار الكتابة التاريخية المغربية، من خلال نموذج وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي. وتبيّن من حصاد الدراسة أن هذه الوحدة البحثية سلكت استراتيجية قوامها تحرّي علامات التجديد في الكتابة التاريخية، من خلال انتقاء مواضيع بكر في التاريخ الاجتماعي والذهني، ترتبط بقضايا العالم الراهن، وتجيب عن أسئلة الحاضر، وتسعى إلى الكشف عن تاريخ الهامش والمهمش والمحظورات، وتتجاوز الحشمة والتكتم اللذين هيمنا على عقلية المؤرخ، من خلال التنقيب في المصادر "النائمة"، وإتاحة حرية منهجية تسمح بالإبداع وتوليد الأفكار. وتمخض عن هذه الاستراتيجية تحقيق إضافات جديدة للتاريخ الاجتماعي والذهني للغرب الإسلامي في العصر الوسيط، خصوصًا في مجال البنى السلوكية والتمثلات، وأشكال متنوعة من الفكر الميثولوجي، والمحرّمات والتابوهات التي حجبتها الكتابات التاريخية التقليدية، على نحوٍ سمح بترميم بعض الثغرات، ورؤية المناطق المعتمة في التاريخ بوضوح أكثر. ونعتقد أن المنجز البحثي الذي أنجزه باحثو هذه الوحدة بعد مرحلة الانتهاء من الأطروحات، في سياق "تمرين ثان" يبيّن الحجم الذي أغنوا به الكتابة التاريخية المغربية، ويؤكد أن مرحلة التكوين التي نهلوا منها في بداية تجربتهم البحثية، لم تكن سوى بداية لمشروع لا يزالون يشتغلون في ورشه بجدّ وثبات، لتطوير نسق الكتابة التاريخية المغربية.





المراجع

العربية

ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. الجزء الأول من كتاب العبر، ط 3. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.].

اجميلي، حميد. "المسألة الديموغرافية بالمغرب الأقصى من القرن 6هـ إلى نهاية 8هـ/12-14م: مساهمة في دراسة التاريخ الديموغرافي والكمي للغرب الإسلامي". أطروحة دكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة مولاي إسماعيل. مكناس. 2011.

بنحمادة، سعيد. **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8هـ/ 13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات**. بيروت: دار الطليعة، 2007.

البياض، عبد الهادي. **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/12-14م)**. بيروت: دار الطليعة، 2008.

التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة. إعداد وتنسيق وجيه كوثراني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

تيتاو، حميد. **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609-869هـ/1212-1465م: إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية**. سلسلة أبحاث 1. الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز؛ منشورات عكاظ، 2010.

التيمومي، الهادي. **المدارس التاريخية الحديثة**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2013.

الجمعية المغربية للبحث التاريخي. **التاريخ وأدب المناقب**. الرباط: منشورات عكاظ، 1989.

حبيدة، محمد. **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات**. الرباط: دار الأمان، 2015.

حبيدة، محمد. **المدارس التاريخية: برلين السوربون استراسبورغ، من المنهج إلى التناهج**. الرباط: دار الأمان، 2018.

حيمر، جمال وآخرون (تنسيق). **مسارات تجديد الكتابة التاريخية عند المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش: أعمال مهداة إلى الأستاذ إبراهيم القادري بوتشيش**. ج 1. مكناس: جامعة مولاي إسماعيل؛ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2022.

الدوبلالي، مصطفى. "المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط: مقاربة تاريخية". أطروحة دكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة مولاي إسماعيل. مكناس. 2012.

الشريف، محمد (تقديم وتنسيق). **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ الذهنيات بالمغرب والأندلس: قضايا وإشكاليات. ج 1: قضايا في التاريخ الاقتصادي**. أوراق الندوة الدولية التكريمية المهداة للأستاذ المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش. الرباط: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية؛ شمس برينت، 2019.

الصديقي، أحمد. "الكتاب بالمغرب والأندلس: إسهام في دراسة انعكاسات ثقافة الكتاب على المجتمع من القرن 6هـ/12م إلى القرن 8هـ/14م". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل. مكناس. 2011 (غير منشورة).



ضاهر، مسعود. "بروديل والنظرية المتوسطية". **مجلة الفكر العربي المعاصر**. العدد 43 (1987).

العروي، عبد الله. **ثقافتنا في ضوء التاريخ**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983.

________. **مفهوم التاريخ. ج 1: الألفاظ والمذاهب**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992.

عشاق، مولود. **"إمارة برغواطة بالمغرب الأقصى: دراسة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية 'من القرن 2هـ/ 8م حتى نهاية القرن 6هـ/ 12م"**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة مولاي إسماعيل. مكناس. 2006 (غير منشورة).

فوكو، ميشيل. **حفريات المعرفة**. ترجمة سالم يفوت. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986.

القبلي، محمد. **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987.

لطيف، محماد. **الطفولة والتنشئة الاجتماعية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط**. سلسلة منشورات الرابطة 1. أكادير: منشورات رابطة الأمل للطفولة؛ جامعة ابن زهر، 2015.

________. **الأسرة في مغرب العصر الوسيط**. مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2021.

لوغوف، جاك (إشراف). **التاريخ الجديد**. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية. بيروت: منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2007.

مغار، مولاي الحسن. **الحرف في الفكر والتاريخ بمجال المغرب الأقصى خلال العصر المريني**. القاهرة: منشورات مركز تافيلالت للدراسات والتنمية والأبحاث التراثية؛ دار محمود للنشر والتوزيع، 2018.

مولى، علي الصالح. **من التاريخ المنسي إلى التاريخ العادل: دراسات في تجربة المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش**. تقديم عبد الحق دادي. الرباط: منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية؛ دار نشر المعرفة، 2021.

الأجنبية

Aries, Philippe. *Histoire des populations françaises et leurs attitudes devant la vie depuis le XVIIIe siècle.* Paris: Éditions Self, 1948.

Bloch, Marc. *Les caractères originaux de l'histoire rurale française*. 2ème ed. Paris: Armand Colin, 1952.

________. Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien.* édition annotée par Étienne Bloch. Paris: Armand Colin, 1997.

Citron, Suzanne. *Enseigner l'histoire aujourd'hui: La mémoire perdue et retrouvée.* Paris: Les éditions ouvrières, 1984.

Douki, Caroline & Philippe Minard. "Histoire globale, histoires connectées: Un changement d'échelle historiographique?" Revue d'histoire moderne et contemporaine. no. 54-55 (Octobre-Décembre 2007). at: https://cutt.us/hNJOi

Le Goff, Jacques. *L'imaginaire médiévale.* Paris: Gallimard, 1985.

Miquel, Paul-Antoine. *Epistémologie des sciences humaines.* Paris: Nathan, 1991.

العدد 19
تموز/ يوليو 2023



الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/IFLQ8400

عبد الرحيم بنحادة | Abderrahim Benhadda*

حصيلة البحث في حقل الدراسات العثمانية والإيرانية في المغرب

Research Findings in Ottoman and Iranian Studies in Morocco

تسعى هذه الدراسة لرصد الحصيلة البحثية في مجال جديد في حقل الدراسات التاريخية المغربية، يتعلق بالدراسات العثمانية والإيرانية. فقد اهتم الباحثون في الجامعات المشرقية بالفترة العثمانية باعتبارها جزءًا من تاريخ بلدانهم، بحكم خضوعها للسيطرة العثمانية مدة ناهزت أربعة قرون، بيد أن تناول هذه الحقبة طغى عليه التوتر، ومن ثمّ الأحكام القيمية الصادرة بحق العثمانيين. وقد كان عرب المشرق ضحية لتعامل الدولة في العالم العربي مع الإرث العثماني من جهة، وضحية استهلاك الكتابات الأوروبية التي تعود إلى عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، والتي سعت لأسباب غنية عن البيان للنيل من الدولة العثمانية من جهة أخرى. وفي المغارب، وهي بلاد كان الحضور العثماني فيها متأرجحًا بين الحكم المباشر و"الاستقلال الذاتي"، تجاهل المؤرخون إلى حدٍ بعيد تاريخ الحضور العثماني، ونظروا إلى تاريخ الحقبة العثمانية بمعزل عن إثارة الموضوع إلّا على نحو هامشي، أو في إطار استحضار بطولات محلّية، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الكتابات المنجزة عن خير الدين بارباروسا في الجزائر، أو عن خير الدين التونسي في تونس، وربما كان التوتر في التعامل مع المرحلة الفرنسية يُعوّض عن توتر محتمل في التعامل مع المرحلة العثمانية. وسواء بالنسبة إلى المشرق العربي أم إلى المغارب الخاضع للدولة العثمانية، فقد جرى تضييع فرصة كبيرة للكشف عن تاريخ هذه المرحلة من جوانب عدة، سياسية واقتصادية وثقافية، بحكم ما يزخر به الأرشيف العثماني من وثائق وسجلات تُسعف في تطوير الدراسات التاريخية في هذه البلدان. أما في المغرب، فيبدو أن من المقبول إلى حدٍ ما غياب الدراسات العثمانية عن خريطة البحث التاريخي الجامعي أو غير الجامعي، لأسباب تتعلق بخصوصية التاريخ المغربي. لقد كان الموضوع الذي استرعى انتباه الباحثين هو العلاقات المغربية - العثمانية، الذي كان موضوعًا مشرقيًا وأوروبيًا بامتياز في سبعينيات القرن العشرين، لكنه غدا موضوعًا مثيرًا للاهتمام بالنسبة إلى الباحثين المغاربة، وكان هذا الموضوع فاتحة اهتمام مغربي بحقل الدراسات العثمانية، ولا سيما بعد إحداث وحدة للتكوين والبحث "المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500-1900" في جامعة محمد الخامس.

تحاول هذه الدراسة أيضًا رصد المراحل التي تمأسس فيها هذا الحقل الجديد، والتعريف بمختلف الأبحاث التي أُنجزت في إطار البنية الجديدة في الدراسات العثمانية والإيرانية على مستويات عدة. وتحاول أيضًا أن تتوقف عند الجدوى من البحث في الدراسات العثمانية والإيرانية.

* أستاذ التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا.

Professor of History at Doha Institute for Graduate Studies.

abderrahim.benhadda@dohainstitute.edu.qa



تنبغي الإشارة في البداية إلى أن هذه الدراسة تنطلق من النتائج التي انتهى إليها الزميل والصديق الراحل عبد الرحمن المودن، حيث سبق له أن قدّم بحثًا في الموضوع، في عام 2004، وذلك في ندوة نظمها فريق "المتوسط والعالم الإسلامي" ومختبر "دراسات مغاربية" في تونس عن الكتابة التاريخية في المغارب، نُشرت أعمالها في السنة الموالية، تحت عنوان "نشوء حقل جديد في الكتابة التاريخية المغربية". وكان هذا العرض "عبارة عن انطباعات شخصية مبنية على تجربة ممتدة على عدة سنوات، وعلى حوارات مع الطلبة وبقية الزملاء حول أداء وحدة التكوين والبحث"[1]. ورصد المودن في بحثه الشروط التي أحاطت ببناء هذا الحقل الجديد، وبيّن الأهداف التي سطّرت له، وأنهاه بالتعرّض للمعوّقات التي حالت في نظره دون بلوغ ما كان مرجوًّا من نتائج.

أعود إلى هذا الموضوع لسببين: يتعلق الأول بمرور أكثر من 15 عامًا على إنجاز هذا البحث، ويرتبط الثاني بالرغبة في تقديم حصيلة ما أُنجز في هذا الحقل البحثي وتجاوز "النظرة الانطباعية" التي حكمتها الشروط التي كتب فيها المودن بحثه. وسيتناول هذا العرض التطورات التي عرفها حقل الدراسات العثمانية والإيرانية، إن على مستوى الدرس، أو على مستوى البحث في المبحث الأول، والحصيلة العلمية في المبحث الثاني، ثم بعض الخلاصات.

أولًا: المرحلة الجنينية

على الرغم من كون الدولة العثمانية وتاريخ المشرق العربي يشكّلان أساسًا في الدرس الجامعي في المغرب منذ نشوء الجامعة المغربية[2]، فإن الاهتمام بهذه المجالات لم يكن من أولوية الباحثين في تاريخ المغرب من المغاربة، ولم يكن موضوع العلاقات المغربية - العثمانية مثلًا يستوقف الباحثين إلّا في إطار الربط بالأحداث المحلية. وكان هذا الموضوع من اختصاص بعض الباحثين المشارقة، من أمثال حسن إبراهيم شحاتة، والباحثين الفرنسيين، من أمثال شانتال دولا فيرون وبيير برتيي. واقتصرت أعمال الباحثين المغاربة على بعض الأبحاث المنشورة هنا وهناك[3].

مع النصف الثاني من القرن العشرين، عرف البحث التاريخي المتعلق بالعلاقات المغربية - العثمانية انتعاشًا تجلّى في إنجاز بعض الأطروحات التي كانت انطلاقتها مع الراحل قدور بوزياني الذي تناول موضوع العلاقات بين باشوية الجزائر والمغرب خلال القرن السابع عشر، وفي الوقت نفسه، كان عبد الحفيظ الطبايلي قد انطلق في مشروع عن كتابة تاريخ العلاقات المغربية - العثمانية في القرن السادس عشر[4]، مسجّلًا فيه انفتاحًا أوّليًا على الأرشيف العثماني. وما لبث هذا التوجّه أن تكرّس مع الأبحاث والأطروحات التي أنجزها كل من عبد الرحمن المودن عن "البادشاه والشريف: دراسة في الثقافة الدبلوماسية"[5]، وعبد الرحيم بنحادة عن

---

1 Abderrahmane El Moudden, "Emergence d'un nouvel objet de recherche au Maroc: Les études turco-iraniennes," in: Abderrahmane El Moudden, Abdelhamid Henia & Abderrahim Benhadda (eds.), *Ecriture de l'Histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*, Série Colloques et séminaires 138 (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2007), pp. 123-134.

2 عبد الرحيم بنحادة، "في تحقيب تدريس التاريخ في الجامعة المغربية"، **أسطور**، مج 3، العدد 5 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 340-351.

3 أُجري العديد من الأبحاث عن العلاقات المغربية – العثمانية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الدراسة التي أنجزها عبد القادر زمامة عن نص رحلة التمكروتي إلى القسطنطينية؛ ومحمد مزين في دراسة له عن الخطاب في العلاقات المغربية - العثمانية الذي نشر في **المجلة التاريخية المغربية**، وفي كتاب عن العلاقات المصرية - المغربية (بالاشتراك مع يونان لبيب رزق)، ينظر: عبد القادر زمامة، "مع أبي الحسن التمكروتي في رحلته إلى القسطنطينية"، **المناهل**، العدد 25 (1982)، ص 221-236؛ محمد مزين، "الخطاب التاريخي في العلاقات المغربية – العثمانية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 35-36 (1984)؛ محمد مزين ويونان لبيب رزق، **العلاقات المغربية - المصرية من مطلع العصر الحديث إلى سنة 1912** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982).

4 عبد الحفيظ الطبايلي، "العلاقات المغربية - العثمانية خلال القرن السادس عشر"، رسالة أعدّت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1989.

5 Abderrahmane El Moudden, *Sharif and Padishah, Moroccan-Ottoman Relations from the 16th Through the 18th Centuries: Contribution to the Study of a Diplomatic Culture* (Princeton: Princeton University Press, 1992).



"المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر"[6]، وخديجة بونيت[7] عن "العلاقات بين المغرب والدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر". وقد سعت هذه الأطروحات لتجاوز النظرة الضيّقة لتاريخ العلاقات المغربية - العثمانية وصورتها النمطية القائمة على أساس "الخطر العثماني"، وفتحت هذه العلاقات على وضعها المتوسطي، وهناك من سعى لدراستها في إطار شبكة العلاقات المتوسطية الإسلامية، وسعى بعض آخر لاستحضار الثقافة الدبلوماسية مفتاحًا لقراءة هذه العلاقات. ولعل هذه الدراسات كلها كانت واعية بأهمية الأرشيف العثماني والنصوص العثمانية.

على مستوى آخر، كان مصطفى الغاشي يُحضّر رسالة لا ترتبط مباشرة بالعلاقات المغربية - العثمانية، بل بالرحّالة الفرنسيين في الدولة العثمانية[8]، حيث قام بعملية استقراء واسعة لكتب الرحلات الفرنسية وأبرزَ دورها في كتابة تاريخ الدولة العثمانية خلال الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر.

ومن خلال استعراض هذه الأبحاث، يمكن أن نسجل ما يلي من الملاحظات:

الملاحظة الأولى، أنها كانت تسير وفق برامج بحثية خاصة ومختلفة تنطلق من خلفيات علمية فردية.

الملاحظة الثانية، الوعي بضرورة الاعتماد على الأرشيفات العثمانية التركية باعتبارها السبيل الوحيد لتجاوز ضنك المعلومات المتعلقة بهذه العلاقات.

الملاحظة الثالثة، لم تهتم هذه الدراسات باستحضار التطورات العميقة التي كانت تعرفها الدولة العثمانية إلّا لمامًا. فقد كانت المعرفة بالدولة العثمانية انطباعية جدًا، وكانت زاوية النظر مغربية بامتياز؛ إذ تحضر في الكثير من الأحيان التحوّلات السياسية في المغرب في تفسير تطورات العلاقات المغربية - العثمانية بالنسبة إلى الأطروحات التي تناولت تاريخ هذه العلاقات والتطورات السياسية في فرنسا بالنسبة إلى أطروحة مصطفى الغاشي.

ثانيًا: مأسسة البحث في الدراسات العثمانية والإيرانية

1. التكوين في الدراسات العليا

في عام 1997، تبنّت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار إصلاح نظام الدراسات العليا (السلك الثالث) اعتماد نظام وحدات البحث والتكوين الذي يقوم على أساس التدريس في سنتين دراسيتين للحصول على دبلوم الدراسات العليا المعمّقة. وقد عرفت الدراسات التاريخية في كلية الآداب في الرباط إحداث خمس وحدات في التاريخ، عكست التوجهات البحثية في هذه الكلية، وهذه الوحدات هي: تاريخ شمال أفريقيا القديم، والمغرب وأوروبا، والمجتمع والدولة في المغرب الوسيط، والمغرب والعالم الإسلامي 1500-1900، والمغرب والعالم المعاصر (التي تحوّلت إلى دراسات مغاربية معاصرة). وقد ساهمت هذه الوحدات في تكوين مجموعة من الباحثين في المجالات الخمسة، إلّا أن معظمها توقّف عن التكوين لأسباب تراوح بين مغادرة الأساتذة المؤطرين للكلية، وأخرى تتعلق بعدم وفاء الجامعة بالتزاماتها تجاه هذه الوحدات من حيث التأطير المادي[9].

---

6 عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998).

7 Khadija Bounite, "Contribution à l'étude des relations maroco-ottomanes durant la seconde moitié du XVIIIème siècle: Tentative et déroulement d'une coopération entre Fès et Istanbul," Thèse de doctorat en Histoire, Université Paris 1, 1995.

8 Mustapha Ghachi, "Les voyageurs français et l'empire ottoman," Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Pau et des pays de l'Adoure, 1994.

9 عرض عبد الرحمن المودن معوّقات أدّت إلى تعليق معظم الوحدات الجادة، ومن بين هذه المعوّقات ما هو مادي وما هو لوجيستي.



وقد تميزت من بين هذه الوحدات كلها وحدة المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500-1900، ويمكن أن نرصد هذا التميز على المستويات التالية:

أولًا، الاستمرارية، فمنذ إحداثها في عام 1997 ومباشرتها التكوين في عام 1998، لم تتوقف إلّا في عام 2014. واستمرت تحت مسمّيات مختلفة، واستطاعت أن تتحوّل إلى فريق بحثي بامتياز من خلال الانخراط في مشاريع بحثية وطنية ودولية، وأن تُغذّي الإنتاج التاريخي المغربي في مستويات متعددة.

ثانيًا، جمعت الباحثين جميعهم الذين اشتغلوا في تاريخ العلاقات المغربية - العثمانية والمشرق العربي[10]، واستدرجت آخرين في مجالات أخرى[11]. وقد ساهم هؤلاء جميعهم إلى حدٍ بعيد في التدريس والتأطير والإشراف على مجموعة من المشاريع البحثية في ما بعد.

ثالثًا، المواد التي كانت تُدرّس على مستوى دبلوم الدراسات العليا المعمّقة، حيث جرى التركيز في السنة الأولى على تاريخ الدولة العثمانية من التأسيس إلى القرن الثامن عشر، وتاريخ إيران الصفوية، وتاريخ المغارب في العهد العثماني، والإستوغرافيات الإسلامية. وشمل التدريس في السنة الثانية مواد من الدولة العثمانية إلى الجمهورية، وإيران بين القاجار والجمهورية وتاريخ المدن العربية الإسلامية في العصر الحديث.

رابعًا، إضافة إلى هذه المواد، جرى التركيز على تدريس اللغتين الفارسية والتركية، باعتبارهما أداتين لا مناص من تعلّمهما بالنسبة إلى المشتغل على المجتمعات الشرقية الإسلامية. وفي هذا الباب، لا بد من التنويه بالمساعدات التي قدّمها العديد من الجامعات التركية ومؤسسة الوقف الإسلامي في استقبال عدد من طلابنا لتعلّم اللغة التركية والعثمانية. وقد تُوّج ما بُذل من مجهود في هذا الباب بإحداث معهد يونس إمره Yunus Emre Enstitüsü الذي تحتضنه كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط منذ عام 2012.

خامسًا، جرت الاستفادة من خبرات الباحثين من داخل المغرب وخارجه في إطار حلقة تدارسية، تحت عنوان "تجارب في البحث"، وفي إطارها جرت استضافة أسماء وازنة في التاريخ المغاربي والعثماني، من أمثال كارل براون Karl Brown وجان لويس باكي كرامون Jean Louis Bcqué Grammont وجمال كفدر Cemal Kafadar وأوديل مورو Odile Moreau وفريديريك هيتزل Frederic Hitzel وكوروكي هيدمتسو Koruki Hedimitsu وزكريا كورسون Zakaria Kursun وتوفان بوزبينار Tufan Bozpinar وعزمي أوزجان Azmi Ozcan وكاسو موريموتو Kasuo Morimoto وعبد الرحيم أبو حسين ومسعود ضاهر ومحمد عفيفي وغيرهم.

انتبه فريق البحث عندما كان يعمل على تقييم أداء الوحدة إلى مجموعة من القضايا:

الأولى، تتعلق بمسألة الحيّز الجغرافي الذي كانت تتناوله الوحدة، ورأى أن توسيع الدائرة وفتح المجالات المغاربية والإسلامية على العالم المتوسطي سيُسعف، من دون شك، في مقاربة أفضل. ولا يسمح هذا التوسيع بتجديد المقاربات فحسب، بل يُسهم أيضًا في تجاوز ما يمكن تسميته "المركزية المغربية" Marococentrisme التي تجعل من المغرب المبتدأ والمنتهى.

الثانية، تتعلق بالحيّز الزمني الذي تتناوله، فقد جرت العادة عند المؤرخين ألّا يتعرّضوا للقضايا التي لم يجر الكشف رسميًا عن وثائقها، ولما كان التوجّه في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة يطرح إمكانية طرح ما هو راهن، فقد كان من الضروري إعادة النظر في المحددات الزمنية.

10 يتعلق الأمر بعبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة وعبد الحفيظ الطبايلي ومصطفى الغاشي وعثمان بناني وفاطمة الزهراء طموح.

11 يتعلق الأمر بعبد الأحد السبتي ومينة المغاري وآسية بنعدادة.



الثالثة، توسيع الاستفادة من الخبرات، وفي هذا الباب جرى إدماج حلقة نقاشية جديدة، إضافة إلى تجارب في البحث، وهي مسارات في البحث خُصّصت لعرض مسارات باحثين، ليس في حقل الدراسات التاريخية فحسب، لكن أيضًا في مجالات بحثية أخرى، مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية.

بناء على هذا التقييم، قدّم فريق التكوين طلب اعتماد لوحدة أخرى توسّع دائرة المجال وتسعى لوضع تاريخ المغرب وتاريخ الدولة العثمانية ضمن سياقه المتوسطي، وفي زمن أوسع يأخذ في الحسبان التحوّلات التي عرفتها الكتابة التاريخية، ولا سيما إدماج ما يسمى بتاريخ الزمن الراهن. وقد استمر العمل بهذه الوحدة حتى عام 2008، عندما قدم الفريق اعتمادًا يميل إلى تعميق البحث في موضوع يخص "المجتمعات الإسلامية والحداثة".

في إطار هذه الوحدات التكوينية الثلاث، وعلى مدى ما يزيد على عقد ونصف العقد من الزمن، تخرج بدرجة الماجستير ما يربو على 60 طالبًا باحثًا، بعضهم واصل الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة محمد الخامس، وبعضهم في جامعات أخرى، مثل تطوان وفاس ومكناس، وانشغل بعضهم عن البحث بالتدريس في التعليم الثانوي، واختفى آخرون عن الأنظار.

لم يكتفِ الفريق بمهمات التكوين في الدراسات العليا فحسب، بل عمل على "الاستثمار" في البحث، فقد كان يرى أن التكوين لا يمكن أن يجري سوى في إطار البحث، وأن تطوير التكوين رهين بتطوير البحث. وفي هذا الباب، عمل الفريق على عقد ندوات، حتى قبل بَنْينة البحث في الجامعة المغربية، وعلى تنظيم ندوات في إطار ما كان يتيحه التعاون بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط ومؤسسة كونراد أديناور، وفي هذا الباب نظم الندوات التالية بين عامي 2002 و2005:

- "العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة"[12] (2002)، دُعي إليها عدد من الباحثين الأتراك والمغاربيين والأوروبيين، ونُشرت أعمالها بعد سنة من ذلك.
- "السفر في العالم العربي الإسلامي: التواصل والحداثة"[13] (2003)، وأُهديت أعمالها المنشورة في عام 2004 إلى واحد من مؤسسي وحدة التكوين والبحث "المغرب والعالم العربي الإسلامي" عثمان بناني.
- "المغارب في العهد العثماني بين الأرشيفات المحلية والمتوسطية"[14] (2004)، ونشرت في العام الموالي (2005).

مكّنت هذه الندوات من التعريف بوحدة البحث والتكوين "المغرب والعالم العربي الإسلامي" وطنيًا ودوليًا. وعقد الفريق شراكات مع جهات علمية عدة، من بينها جهات دولية، وأنجح تلك التجارب على الإطلاق التي ارتبط فيها الفريق مع مختبر دراسات مغاربية في جامعة 9 أفريل، حيث نُظّمت في هذا الإطار فعاليات عدة:

شملت الأولى منها العمل على مشاريع بحثية، وانخرط الفريق في مشاريع التعاون العلمي بين المغرب وتونس. وهذه المشاريع هي:

- "الكتابة التاريخية في المغرب: الهوية والذاكرة والإستوغرافيا" Ecriture de l'Histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie.
- "شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي".
- "الرحلة والغيرية".

---

12 عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003).

13 عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة، **السفر في العالم العربي الإسلامي: التواصل والحداثة** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004).

14 عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005).



- "المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغارب والعالم المتوسطي".

وقد نُظّمت موائد مستديرة في تونس والمغرب، كانت عبارة عن مخرجات البحث في هذه المشاريع، ففي إطار المشروع الأول، نُظّمت ندوتان: الأولى حول "الكتابة التاريخية في المغارب: الهوية والذاكرة والإستوغرافيا" (2004)، نشرت أعمالها في عام 2005. والثانية حول "التحقيب في الكتابة التاريخية"، في عام 2005، نشرت أعمالها ضمن منشورات مخبر دراسات في عام 2007.

أما الفعالية الثانية، فقد تمخض عنها تنظيم مائدتين مستديرتين، الأولى حول انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي (2005)، والثانية عن شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي (2007).

وتمخّض عن الفعالية الثالثة تنظيم ورشة عن "الرحلة والغيرية" (2008).

أما الفعالية الرابعة، فقد نتج منها نشر كتاب **المعرفة الطبية وتاريخ الأمراض في المغارب**. وقد وضعت الاحتياطات المنهجية كلها في المقدمة التي خصصتها للوقوف عند المفاهيم والمقاربات التي استعملتها تحت عنوان المشروع نفسه في إطار تعاون ثلاثي بين الفريق ومخبر تونس ومؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية في الدار البيضاء (2011).

لم يكتفِ الفريق بالتعاون مع الجامعة التونسية، بل تمكّن من توسيع دائرة هذا التعاون عن طريق ربط شراكات مع المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية في باريس وجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية[15]، ولعل الأهم من ذلك هو الشراكات مع الجامعات التركية، وفي هذا الإطار ارتبط الفريق مع جامعة ساقاريا وجامعة إسطنبول ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) IRCICA في إسطنبول.

كان من شأن التعاون الدولي أن يفتح آفاقًا لحركية الطلاب والباحثين، ولا سيما أنهم يشتغلون في مجالات جغرافية غير المغرب. فمن جهة، شاركوا في جامعات صيفية مختلفة في تونس أو في تركيا، ومن جهة أخرى حصلوا على إقامات علمية مكّنتهم من الاحتكاك بمجتمعات مجال الاشتغال والاستفادة من أرشيفات ومكتبات البلدان التي زاروها في إطار هذا التعاون في أفق التحضير لأطروحاتهم وأبحاثهم.

حصل معظم الطلاب المسجّلين في وحدتي الدكتوراه "المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500-1900" و"المتوسط والعالم الإسلامي 1500-2000"، على إقامات بحثية. ويبدو أن هذه الإقامات كانت مثمرة. وفي ما يلي قائمة بالبلدان التي زارها باحثو الوحدتين:

- إيران: كُرّست هذه الزيارة لتمتين اللغة الفارسية، حيث تُوّجت عند بعضهم بالحصول على شهادة في اللغة الفارسية (حالة ليلى مبارك في صيف 2007، وعبد الصمد الأشهب في عام 2005)، وتوّجها بعض آخر بالحصول على العديد من المراجع باللغة الفارسية التي استُثمرت في بحث يتعلق بالعلاقات بين الصفويين والعثمانيين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الزيارات، على الرغم من أنها جرت في مرحلة هدوء في العلاقات المغربية – الإيرانية، عانى الطلاب فيها مضايقات اكتست مسوحًا بيروقراطية.
- تركيا: راوحت الإقامات العلمية في تركيا بين المشاركة في دروس اللغة التركية والعثمانية من جهة، والعمل في الأرشيف العثماني من جهة ثانية، والاستفادة من الرصيد المكتبي[16] في الجامعات التركية والمؤسسات البحثية التركية، مثل وقف الديانة Diyanet Vakfi ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) من جهة ثالثة.

15 اشتغل العديد من الطلاب في الفترة 2005-2007 حول مشروع رقمنة **قاموس الأعلام** لشمس الدين سامي فرانشري، بإشراف عبد الرحيم بنحادة وكوروكي هيدمتسو وماساكو ماتسوي Masako Matsui، وقد مكنهم هذا الاشتغال من الوقوف على ترجمة العديد من أعلام الثقافة العثمانية، ومكّنهم ذلك، وهذا هو الأساس، من الاحتكاك بواحد من أهم النصوص العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر.

16 عندما وجدت ليلى مبارك صعوبات كبيرة في الحصول على نسخ من المراجع في إيران، في زيارتها لها في عام 2007، حملت حقائبها مرة أخرى إلى تركيا في آب/أغسطس 2008 لتتمكن من الاستفادة من الرصيد المكتبي في مؤسسة: Islam Ansiklopedisi Aristitrma Merkezi, ISAM.



فرنسا: حيث كرّس العديد من الباحثين جهودهم في هذه الإقامات العلمية على الاشتغال بالأرشيف الدبلوماسي في نانت والتنقيب عن الوثائق المتعلقة بالدولة العثمانية، ولا سيما تلك المتعلقة بعلاقات فرنسا بولايات الشمال الأفريقي، ثم الوثائق التي تخص الإصلاحات التي باشرتها الدولة، والمندرجة ضمن أرشيف البريد Archives des postes[17] التي تغطي الفترة الممتدة بين القرنين الثامن عشر ومطلع القرن العشرين.

تونس: مكّنتنا هذه العمليات المندرجة في إطار برنامج التعاون التونسي – المغربي CMPTM من استفادة العديد من الطلاب من السفر إلى تونس من أجل إقامات علمية جمعت بين التكوين والبحث، فمن جهة حضر هؤلاء الطلاب السيمنارات التي كان يعقدها مخبر "دراسات مغاربية" وقدّموا عروضًا في إطارها[18]، ومن جهة أخرى استفادوا من هذه الإقامات للكشف عن الأرصدة الوثائقية المتعلقة بالدولة العثمانية في الأرشيف التونسي.

وفي إطار المأسسة أيضًا، أُحدثت بنية جديدة ساهمت إلى حدٍ بعيد في تطوير العمل خارج أسوار الجامعة، حيث أحدث فريق البحث جمعية الدراسات التركية - الإيرانية في شباط/ فبراير 2006، وقد وُضعت الجمعية في الأساس لتنشيط البحث في تاريخ البلدان العربية وتركيا وإيران، باعتبارها مجالات متشابهة وتلتقي في المشترك الحضاري، وذلك بغية تكوين خبرة مغربية في هذه المجالات. وقد شرعت هذه الجمعية منذ أيار/ مايو 2006 في تنظيم فعاليات ثقافية وعلمية، كان أوّلها في 30 أيار/ مايو 2006 بمناسبة ذكرى فتح القسطنطينية.

2. الحصيلة

لا بد من التأكيد في البداية أن وحدة البحث والتكوين "المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500-1900" احتضنت في البداية مجموعة من الأطروحات التي لم يتابع مُعدّوها الدراسة في الوحدة نفسها في الدراسات العليا، وسجل فيها العديد من الطلاب من الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا في النظام القديم[19]. ومن بين الأطروحات التي استأثرت بالانتباه وتدخل في صلب تخصص الدراسات العثمانية، أطروحة قدّمها محمد الحيمر عن "الجيش الدخيل في الدول الإسلامية: جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة"[20]. أما ثاني هذه الأطروحات، فتلك التي قدّمها محمد الخداري في موضوع "دور الزوايا والطرق الصوفية في العلاقات بين المغرب وولاية الجزائر: حالة الزاوية الدرقاوية من 1786 إلى 1823"[21]. كانت هاتان الأطروحتان باكورة التكوين والبحث في هذا الحقل الجديد. وإذا كانت الأولى قد اعتمدت مقاربة المقارنة بين تجربتين لمعالجة واحدة من أهم المشكلات البنيوية التي واجهتها الدول في البلاد الإسلامية، فإن الثانية تميل إلى مقاربة موضوع العلاقات بين المغرب وباشوية الجزائر العثمانية انطلاقًا من الدور الذي قامت به الزوايا في هذه العلاقات، بعيدًا عن رصد التطورات السياسية والمواجهات العسكرية.

17 يتعلق الأمر ببعثة قام بها محمد العواد في عام 2017.

18 قدم عبد الحي الخيلي مثلًا عرضًا بعنوان "تصورات النخب المغربية والعثمانية لأزمة السلطة من خلال أدب النصيحة خلال شهر دجنبر 2005". وقدمت وفاء المصمودي عرضًا في موضوع "الأسرى الأجانب في المغرب خلال القرن السابع عشر".

19 جرى وضع حد لهذا النظام في عام 1997، وأُعطيت مهلة للطلاب المسجلين فيه حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر وهو آخر أجل لمناقشة رسائلهم. ينظر: عبد الرحيم بنحادة، "حصيلة البحث في تاريخ المغرب في العصور الحديثة"، في: عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة وعبد الحميد هنية (تنسيق)، **الكتابة التاريخية في المغارب: الهوية والذاكرة والإسطغرافية** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007).

20 محمد الحيمر، "الجيش الدخيل في الدول الإسلامية: جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة"، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه الوطنية في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.

21 محمد الخداري، "دور الزوايا والطرق الصوفية في العلاقات بين المغرب وولاية الجزائر: حالة الزاوية الدرقاوية من 1786 إلى 1823"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.



تدور مواضيع الأطروحات التي أُنجزت في وحدتي "المغرب والعالم العربي الإسلامي 1500-1900" و"المتوسط والعالم الإسلامي 1500-2000" حول محاور أساسية تعكس التوجهات التي وضعها فريق البحث أساسًا، وتسعى لتغطية بحثية للدوائر الثلاث: الدائرة التركية العثمانية، والدائرة الإيرانية، والدائرة المغاربية.

المحور الأول، الأطروحات التي غطت الدائرة التركية العثمانية، ونشير هنا إلى أطروحتين: الأولى تتعلق بـ "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر: مقارنة بين المغرب والدولة العثمانية"[22]. وقد اختار الباحث مقاربة المقارنة بين مجالين إسلاميين مختلفين من خلال البحث في المسارات والتصورات للمشاريع الإصلاحية لدى النخب. واستند في ذلك إلى النصوص المغربية والعثمانية، ولا سيما تلك التي تُدرج في إطار كتب النصيحة، كما استند إلى كم هائل من الدراسات التي تناولت أزمات السلطة في البلاد الإسلامية بلغات مختلفة (عربية وفرنسية وإنكليزية وتركية). ويبدو أن الجهد الذي بذله الباحث على مستوى دراسة الأزمات العثمانية كان أكثر وضوحًا مما نلاحظه على المستوى المغربي. أما الأطروحة الثانية في هذا المحور، فتلك التي تناول فيها محمد العواد "السياسة الفرنسية تجاه العالم الإسلامي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الدولة العثمانية والمغرب نموذجًا"[23]، باحثًا في جذور السياسة الاستعمارية الفرنسية. وقد انطلق فيها من فرضية أن السياسات الأجنبية لم تكن ذات منحى واحد، وتميزت ببعض الخصوصيات التي أدّت التطورات الداخلية والصور النمطية دورًا كبيرًا في رسم معالمها. وقد توقف الباحث عند تحقيب هذه السياسة وميّز بين حقبتين أساسيتين، شكّل عام 1798 فارقًا أساسيًا بينهما. وقد ركّز الباحث على سياسة الامتيازات التي سعت لها فرنسا، مقارنًا بين هذه السياسة في المغرب وفي الدولة العثمانية.

أما الأطروحة الثالثة، فهي التي خُصّصت للحريم السلطاني، وتناولت فيها فاطمة الزهراء قديحي موضوع "نساء السلطان في البلاد الإسلامية: المغرب والدولة العثمانية نموذجًا"[24]. وقد سارت هذه الأطروحة أيضًا في اتجاه المقارنة بين الحريم في البلاطين المغربي والعثماني، واللافت هنا هو أن هذه المقارنة سمحت للباحثة بإماطة اللثام عن الكثير من جوانب التاريخ المغربي؛ إذ توقفت عند مسألة بالغة الأهمية، هي أن النصوص القمينة بدراسة هذا الموضوع على المستوى الإسلامي نادرة جدًا، ولا يسمح ما جاء في ثنايا المصادر الإسلامية من تتبّع وضعية المرأة في التاريخ الإسلامي، سواء داخل أسوار البلاط أم خارجها. وتُعدّ المصادر الأجنبية السبيل الوحيد لدراسة هذا الموضوع، ولا سيما نصوص الرحّالة الأوروبيين، بيد أن هذه النصوص تطرح معضلة على مستوى استغلالها، ويتمثل الإشكال الأساسي في انطلاقها مما اختزنته الذاكرة من مرويات وامتلأت به من خيال. لقد اعتمد هؤلاء على ما بلغ مسامعهم، ومن الصورة التي تكوّنت لديهم حول البلاد الإسلامية حتى قبل أن تطأ أقدامهم أراضي البلاد الإسلامية.

استطاعت الباحثة قديحي، بعد عرض الكلمات المفتاحية لهذا الموضوع وتتبعها لغويًا واصطلاحيًا، وتتبّع جذور ظاهرة الحريم في المجتمعات الإسلامية، أن تقدّم إجابات عن مؤسسة الحريم من خلال عرضها لنوعية النساء في البلاطين العثماني والمغربي، وعن الدور الذي قامت به حريم السلطان في المغرب وفي الدولة العثمانية، سواء في زمن السلاطين الأقوياء، أم في أزمنة الأزمات السياسية.

22 عبد الحي الخيلي، "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر: مقارنة بين المغرب والدولة العثمانية"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011.

23 محمد العواد، "السياسة الفرنسية تجاه العالم الإسلامي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الدولة العثمانية والمغرب نموذجًا"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2012.

24 فاطمة الزهراء قديحي، "نساء السلطان في البلاد الإسلامية المغرب والدولة العثمانية نموذجًا"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2012.



المحور الثاني، يتعلق بإيران، فقد سجل التاريخ الإيراني، أول مرة، حضوره في البحث التاريخي[25] في الجامعة المغربية. وقد راوح هذا الحضور بين مواضيع خُصّصت لتاريخ إيران، وأخرى كانت فيها المقارنة أداةً للكشف عن جوانب من هذا التاريخ، وثالثة همّت العلاقات بين إيران والدولة العثمانية. كانت أطروحة ليلى مبارك "القبيلة والدولة في إيران في العهدين الصفوي والقاجاري"[26] تُدرج في إطار سؤال أوسع، شمل العلاقة التي نسجتها الدولة بالمجتمع في العالم الإسلامي، وكانت الباحثة عندما تقوم بسبر أغوار هذا الموضوع، تستحضر تلك العلاقات المعقدة بين القبيلة والدولة في مختلف ربوع البلاد الإسلامية، وتستحضر كذلك الأعمال الأنثروبولوجية التي أنتجها باحثون غربيون، وانتهوا من خلالها إلى نظريات سعوا لتطبيقها على سائر المجتمعات الإسلامية.

لقد سعت مبارك للإجابة عن أسئلة محلية: كيف ساهمت القبيلة في نشأة الدولة، وحالت دون مركزتها؟ وكيف عملت القبيلة على إسقاط الدولة القائمة وتشكيل دولة جديدة؟ وانتهت الإجابات إلى تأثير القبائل التركمانية في الحياة السياسية عندما تمكّنت هذه القبائل من توحيد المجال الإيراني تحت سلطة سياسية واحدة، وعندما استطاعت هذه القبائل تغيير التشكيلة السكانية لهذا البلد ونمط العيش السائد فيه، من نمط عيش يعتمد على الاستقرار والزراعة، إلى مجتمع يعتمد على الترحال والرعي. وعلى مستوى آخر، أبرزت مبارك كيفية تأثير القبيلة في تبنّي المذهب الشيعي في إيران واصطفاف القبائل وراء الدولة لمحاربة المد العثماني فترةً طويلة. وأخيرًا، أظهرت الباحثة كيفية مساهمة القبيلة في إسقاط الدول القائمة في إيران بين القرنين السادس عشر وبداية القرن العشرين، وأبرزت التراجع الواضح للقبيلة في الحياة السياسية بعد تعنيفها من الجهاز المركزي، ومن ثم فتح الباب على مصراعيه لعناصر جديدة تسهم في تشكّل الكيانات السياسية منذ عشرينيات القرن العشرين.

أما الصنف الثاني من الأطروحات التي همّت إيران، فهو تلك الأطروحات التي جرت فيها المقارنة بتركيا، من ضمنها كانت الأطروحة التي أعدّتها الباحثة المتألقة سعاد بنعلي في موضوع "التحديث وإشكاليات الهوية في العالم الإسلامي: دراسة مقارنة بين إيران وتركيا الجمهورية"[27]. ولسبر أغوار هذا الموضوع، انطلقت الباحثة من طرح أسئلة منهجية أساسية، لخّصتها في ستة: كيف استجابت إيران وتركيا للمؤثرات الخارجية الناتجة من لحظة الاصطدام بالغرب؟ هل كانت الإصلاحات كافية لإنقاذ الإيرانيين والعثمانيين من حالة الضعف؟ ما مدى تأثير الإصلاحات في هوية الدولة والمجتمع المؤطرَين بالإسلام؟ كيف بُنيت الدولة الحديثة في زمن كمال ورضا شاه؟ ما الخطوط العريضة لهوية الوطن والمواطن الجديدَين؟ هل يعتبر البناء من فوق أداة فعالة لبناء الهوية؟ لقد وُفّقت الباحثة في الإجابة عن معظم هذه الأسئلة وفصّلت في بعضها بأجوبة مقنعة تعتمد أسلوب المحاجّة، وقد وضعت الاحتياطات المنهجية كلها في المقدمة التي خصّصتها للوقوف عند المفاهيم والمقاربات التي استعملتها. واستحضرت أربعة عناصر، اعتبرتها بمنزلة أعمدة أساسية في المشروعين التحديثيين الإيراني والتركي في صوغ معالم هوية وطنية من شأنها نقل البلدين إلى مصافّ الدول الحديثة، ويتعلق الأمر بالقومية وإعادة كتابة التاريخ والإصلاح اللغوي، ثم اللباس باعتباره مظهرًا من المظاهر المُعبّرة عن الهوية الجديدة للمواطن. وانتهت الباحثة إلى أن تتبّع هوية الأتراك والإيرانيين منذ الإصلاحات، أظهر الأسلوب الفوقي للتحديث وتعقّد البنية الثقافية، وهما عاملان أسهما في تأرجح الهوية بين التحديث على النمط الغربي ومحاولات الإحياء الديني، فضلًا عن أن البعد القومي لم يلغِ العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتعددية العرقية.

25 هذا على الرغم من حضوره في الدراسات الأدبية بأعمال مميزة لباحثين من أمثال محمد بن تاويت الطنجي وأحمد السعداني ومحمد اللوزي وحسن المازوني وفؤاد ساعة وأحمد موسى.

26 ليلى مبارك، "القبيلة والدولة في إيران من العهد الصفوي إلى العهد القاجاري"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2019.

27 سعاد بنعلي، "التحديث وإشكالات الهوية الوطنية في العالم الإسلامي: دراسة مقارنة لتركيا (1839-1939) وإيران (1848-1941)"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2018.



يتناول الصنف الثالث العلاقات بين إيران والدولة العثمانية، وقد خص عبد الصمد الأشهب[28] أطروحته للعلاقات الصفوية - العثمانية، حيث يتوقف فيها عند أطوار هذه العلاقات والخلفيات التي كانت وراء الصدامات العسكرية المتواترة وكيفية اللجوء إلى وقفها عن طريق وضع هذه العلاقات في سياقها الدولي. فهل تمكّن الباحث من تقديم جديد في هذا الموضوع؟ ولا سيما أن الموضوع نفسه كان قد حظي بدراسة مفصلة قام بها جان لويس باكي كرامون[29].

المحور الثالث يتعلق بالمغارب، ويمكن أن نُميّز فيه بين ثلاثة مجالات، الأول يرتبط بالتاريخ العلائقي بين الدولة العثمانية والمغرب من زوايا مختلفة، ويمكن أن أذكر في هذا الباب ما أنجزه عزيز أوكادير عن "العلاقات المغربية - العثمانية ومسألة الخلافة"[30]، ويُدرج هذا العمل في إطار العلاقات الإسلامية - الإسلامية واتخاذ مسألة الخلافة حجر زاوية في طرحه، وما يتفرّع عن هذا الموضوع من قضايا ترتبط بمسألة الشرف، ويعالج مسألة الحدود التي تتنافى واقتناع الطرفين بالخلافة باعتبارها آلية لتدبير علاقاتهما.

أما المجال الثاني، فهو المتعلق بتتبّع قضية عابرة لتاريخ المغارب في علاقته بأوروبا من خلال موضوع الأسرى في المغارب. إن موضوع أسرى الضفة الجنوبية[31] الذي حصرت فيه الباحثة وفاء المصمودي نفسها، يُعتبر من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى مزيد من الدرس والتحليل، على الرغم من أن عددًا من الباحثين كان قد تناوله بأشكال مختلفة. فهو موضوع مهم لاعتبارات شتى، بيّنتها الباحثة على نحو جلي في أطروحتها، فهو من جهة مدخل أساسي لدراسة التطورات في العلاقات بين ضفتي المتوسط، لأنه شكّل محورًا أساسيًا في هذه العلاقات، حيث استُعملت ورقة الأسرى لتحقيق أغراض سياسية، سواء من هذا الطرف أم ذاك. ومن جهة أخرى، كان أداة لدراسة التاريخ الاقتصادي للبلدان المغاربية؛ إذ أدّى الأسرى دورًا بارزًا في اقتصادات المنطقة، ولا أدلّ على ذلك من الدور الذي قاموا به في المغرب في تطوير فلاحة قصب السكر وصناعة السفن والأسلحة في العصر السعدي.

وُفّقت الباحثة إلى حدٍ بعيد في دراسة الموضوع من خلال المحورين السابقين، وكان التوفيق حليفها بفضل قدرتها على:

أولًا، الإلمام بغالبية ما كُتب في الموضوع، فقد استطاعت أن تحيط بمعظم ما أُنتج في الموضوع باللغتين العربية والفرنسية، إن على مستوى المصادر أو الدراسات، واستطاعت أن تُعرّفنا بالعديد من الدراسات الغميسة التي لم تجد بعدُ طريقها إلى النشر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجزائر، حيث اعتمدت على رسائل وأطروحات حديثة، مثل الرسالة التي أعدّها بومدين دباب عن الأسرى والسجون في مدينة الجزائر بين عامي 1519 و1830.

ثانيًا، استطاعت الباحثة استثمار النصوص الأصلية التي عادت إليها، إذ استندت دراستها إلى نصوص منوعة، تُراوح ما بين مذكرات الأسرى التي عدّتها في صدارة المادة المصدرية، باعتبارها ترسم صورة حيّة لواقع الأسر، إلى مؤلفات الرهبان الفدائية، وتقارير السفراء، ورأت في هذه التقارير نصوصًا دقيقة وخالية من المبالغات التي تتميز بها كتابات الأسرى أنفسهم، إلى نصوص المعاهدات المتعلقة بالافتداء، التي عكست حجم ظاهرة الأسر في العلاقات المغاربية - الأوروبية. وعلاوة على ذلك، لجأت الباحثة

28 عبد الصمد الأشهب، "العلاقات الصفوية - العثمانية في القرن السادس عشر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2019.

29 Jean Louis Bacqué-Grammont, Les Ottomans, les Safavides et leurs voisins: Contribution à l'histoire des relations internatio¬nales dans l'orient islamique De 1514 à 1524 (Istanbul: Publications de l'Institut historique et archéologique néerlandais de Stamboul, 1987).

30 عزيز أوكادير، "العلاقات المغربية - العثمانية ومسألة الخلافة"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2013.

31 وفاء المصمودي، "الأسرى الأوروبيون في المغارب ما بين القرنين 16 و18 دراسة مقارنة بين المغرب والولايات العثمانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020.



إلى الصحافة المعاصرة، خاصة جريدة *La Gazette de France*[32] التي تضمنت العديد من المقالات التي تهمّ مسألة الأمن في البحار، ومن ثمة ظاهرة الأسر.

كانت المصمودي واعية بالقضايا الأساسية التالية في ما يتعلق بمادة البحث: كانت واعية بالثغرة التي يمكن أن يُخلّفها عدم اطّلاعها على الوثائق في أرشيفي تركيا والجزائر اللذين لم تُتَح لها فرصة الاطلاع على محتوياتهما. وأعتقد أن هذا الأمر يدخل في باب التوجس ليس إلّا، على اعتبار أن هذه الأرشيفات لا تتضمن أشياء جديرة بالاهتمام، ويبقى موضوع الأسرى أوروبيًا بامتياز، ومن ثمّ مادته أوروبية. فالدراسة التي قام بها خيري غوكشن أوزكوراي في موضوع "العبودية في الدولة العثمانية: الأسس القانونية وتمثّلات الواقع الاقتصادي والاجتماعي"[33]، تُبيّن ذلك بكل جلاء عندما يعرض الدراسات التي تناولت العبيد، سواء في فرنسا، مثل الدراسات التي أنجزها نيكولاس فاتان Nicolas Vatin، أم في تركيا، مثل الدراسات التي أنجزها خليل إينالجيك، أم تلك التي أُنجزت في هنغاريا تحت إشراف الباحثين غيزا ديفيد Géza Dávid وبال فودور Pál Fodor، إذ إن كلها اعتمدت على نصوص أوروبية، باستثناء حالات محدودة اعتمدت على سجلات المحاكم الشرعية.

وظّفت الباحثة في سبيل الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي وضعتها في مقدمة البحث أسلوبين في الكتابة: الكيفي والكمي. ويهمّني في هذا الباب أن أشير إلى جسارتها وشجاعتها في مقاربة الموضوع كمّيًا. لا يمكن أن نقول إن الباحث في التاريخ الاقتصادي عندما يستعمل إحصاءات وأرقامًا أنه يتبنى المنهج الكمي، فهو يستخدم الإحصاء لدعم وجهة نظره، لإثبات ما يقوله. أما مؤرخ المجالات البحثية الأخرى، فمنحاه مختلف تمامًا، فهو عندما ينهج الأسلوب الكمي، ويسجل مجموعة من البيانات الإحصائية، فذلك يكون بهدف معرفة الترابط الذي يمكن أن يكون بينهما، ويستخدم المزيد من البيانات الإحصائية ليتمكّن من ربط بعضها ببعض؛ وهذا يسمح له بتطوير نماذج تستدعي أنواعًا مختلفة من الإحصاءات وتوفّر معلومات حول ظاهرة معيّنة. وقد برهنت الباحثة على قدرتها على الإمساك بمقاربة ظواهر تاريخ الأسر كميًا عندما تعرضت لملكية الأسر في الفصل الثاني، وتصنيف الأسرى في الفصل الثالث، وعندما تعرّضت لأسعار افتداء الأسرى في الفصل الرابع. وكانت الباحثة واعية بالصعوبات التي تواجه مستعمل الرقم في الكتابات التاريخية ووضعت الاحترازات كلها ونبّهت إليها كلما همّت بتكميم التاريخ.

أما المجال الثالث، فيتعلق بالصورة التي كوّنها المغاربة عن المشرق الإسلامي من خلال الكتابات الرحلية، وفي هذا الباب قدمت فتيحة المسعودي أطروحة في موضوع "أزمة الهوية وإشكالية التحديث: دراسة مقارنة لصورة الشرق والغرب في الرحلات المغربية"، وناقش المهدي الغالي أطروحة قدّم فيها نص رحلة الناصري بعنوان "الرحلة الناصرية لأحمد بن عبد السلام الناصري 1239/ 1823: دراسة وتحقيق".

طرحت المسعودي أسئلة جديدة على متون الرحلات المغربية إلى أوروبا والدولة العثمانية، ولخّصتها في سؤالين محوريين: كيف قاربت الفئة العالمة المغربية بين هويتها واقتباس مقوّمات النهضة الأوروبية مباشرةً من أوروبا، أو عن طريق الدولة العثمانية؟

---

32 هي أول صحيفة فرنسية. صدر العدد الأول منها، تحت عنوان *La Gazette* في عام 1631، بوساطة تيوفراست رينودو Théophraste Renaudot، بإذن من Richelieu، وكانت تعتبر بمنزلة المنشور الوحيد الذي يمكنه نقل الأخبار علنًا من الخارج. في البداية، كانت الصحيفة أسبوعية، واستمر الوضع على هذه الحال حتى عام 1792 عندما اتُّخذ القرار بأن تصبح يومية، ومنذ ذلك الحين استمر إصدارها بأسماء مختلفة، إلى أن استقرت على تسميتها *La Gazette de France* بين عامي 1848 و1915. ينظر:

Gilles Feyel, "Aux origines de l'éthique des journalistes: Théophraste Renaudot et ses premiers discours éditoriaux (1631-1633)," *Le Temps des médias*, no. 1 (2003), pp. 175-189.

33 Hayri Gökşin Özkoray, "L'esclavage dans l'Empire ottoman (XVIe-XVIIe s.)," Thèse de Doctorat, Soutenue sous la direction de Nicolas Vatin, à la IVe section de l'École Pratique des Hautes Études, 2017.



وكيف حاول دُعاة الإصلاح المغاربة معالجة عَطَب الدولة المخزنية اعتمادًا على النموذج الأوروبي والعثماني؟ وفي سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة، عملت الباحثة على استقراء نصوص مجموعة من الرحلات المغربية إلى أوروبا وإلى المشرق الإسلامي. وقد ربطت بين هذه النصوص واستلهام المغرب التجارب التحديثية، عثمانية كانت أم أوروبية، مسجّلة أن هذا الاستلهام وقفت في وجهه عوامل عدة، لعل أهمها مسألة غياب "السفير الدائم" والاكتفاء بإيفاد مبعوثين فترةً زمنية محدودة لم تمكّنهم من استيعاب ما دُهشوا به من جهة، والقضايا المتعلقة بذهنية الرحالة والمتمثلة في امتناعه عن مخالطة المسيحيين وتحرّجهم في الحديث عن أمور يثير الخوض فيها الشعور الديني من جهة ثانية، وصعوبة محاورة الأوروبيين بسبب عائق اللغة من جهة ثالثة.

في إطار أوسع من هذا، عرضت أطروحة أخرى لموضوع ذي راهنية كبرى، ويتعلق الأمر بالعمل الذي قدّمه للمناقشة في عام 2012 محمد بن صالح، في موضوع "العالم الإسلامي والغرب خلال العصور الحديثة: بين تواصل الثقافات وصدام الحضارات". وقد ناقشت هذه الأطروحة موضوع التواصل بين الثقافات بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية الألفية الثالثة، ويرى الباحث أن هذا الموضوع أخذ بلبّ العديد من الباحثين في الجامعات الغربية، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد تناول بالبحث والتحليل نظرية صدام الحضارات وعرض في مقابلها نظرية بناء الثقافات التي تسعى لإعادة بناء العلاقات بين الشعوب على أساس المعرفة والاعتراف والتواصل. ولئن غاصت هذه الأطروحة في قضايا نظرية تخص النظريات التي تكوّنت في الأدبيات الأجنبية عن العلاقة بين العالم الإسلامي والمسيحي، فإنها استحضرت بعض المحطات التاريخية وفصلت في بعض الوقائع التي تدعم أطروحة بناء الثقافات التي يدافع عنها الباحث.

استقطبت الوحدات الثلاث طلّابًا من المشرق العربي وتركيا، وجرى توجيههم إلى البحث في مواضيع تهم المجال العثماني، ومن ذلك مثلًا البحث في "تاريخ الجهاد الليبي" الذي حضّره محمد الطوير، وبحث "الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني من 1835 إلى 1911" الذي أنجزه محمد عبد الله الخباط، وبحث "الحملات العثمانية على اليمن 1520-1571". ولأن الوحدات وضعت تاريخ الحواضر الإسلامية ضمن اهتماماتها الأولى، فقد ناقش وليد إبراهيم أطروحة عن "المدينة الإسلامية: صنعاء نموذجًا (مقاربات تاريخية ومعمارية)". ولعل ما يستوقف قارئ هذه الأطروحات الثلاث هو مدى التأثر بالمقاربة المغربية لتاريخ الدولة العثمانية، المتمثلة في ترك أحكام القيمة والصور النمطية التي ميّزت معظم الأبحاث العربية حول الدولة العثمانية، جانبًا، ومعالجة المواضيع انطلاقًا من نظرة فاحصة إلى الوثائق والمصادر، مع عدم إغفال النصوص العثمانية. ويمكن القول إن هذه الأطروحات الثلاث نجحت في تحقيق هاتين الغايتين، وتمكّنت من تقديم مراجعة للأحكام التي تكوّنت عن الدولة العثمانية في الأبحاث الجامعية العربية.

أما الأطروحة الرابعة التي قدّمها غير المغاربة في هذه الوحدات، فتتعلق بالعلاقات العثمانية - المغربية في القرن التاسع عشر. جاءت أطروحة غوكخان يشيلمان Gökhan Yeşılman[34] لتتوج الأعمال التي سبقت الإشارة إليها، والتي ترصد جوانب مختلفة من العلاقات العثمانية - المغربية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. وقد اعتمدت الأطروحة في الأساس على وثائق الأرشيف العثماني، فبيّنت ما جرى الاشتغال عليه من الناحية الكمية، حيث أشارت إلى كشفها عمّا مجموعه 1595 وثيقة، تعود إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتبرز واحدة من المعضلات الأساسية التي تواجه المشتغل في الأرشيف العثماني، والمتمثلة في أن أكثر هذه الوثائق مكرر، ومن ذلك مثلًا "عريضة حول مسألة قانونية تخص مواطنًا عثمانيًا كان يعيش في المغرب"؛ فهذه العريضة مكررة بسبب عرضها على جهات مختلفة في الدولة العثمانية، فقد أرسلت إلى السفارة العثمانية في إسبانيا، وجرى إرسال نسخة منها أيضًا إلى وزارة الخارجية،

34 غوكخان يشيلمان، "العلاقات العثمانية - المغربية في القرن التاسع عشر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020.



وأخرى إلى مقر الاستشارات القانونية، وواحدة إلى مقر الصدارة، وكان الرد الصادر عنها يتّخذ أيضًا الطريق نفسها؛ ما يعني أن الموضوع الواحد في عرضه والرد عليه قد تختلف فيه وثائق متعددة بالمحتوى نفسه، ويعود هذا إلى تعقيدات البيروقراطية العثمانية. والنتيجة هي أن المؤرخ يعتقد أنه حصل على وثائق وفيرة، لكن، في هذه الحالة، لا يحصل إلّا على ثلث الرقم الذي ذُكر آنفًا.

إضافةً إلى وثائق الأرشيف العثماني، اعتمد الباحث ما كانت تنشره الصحف العثمانية، والصحف التي نُشرت في العاصمة العثمانية وفي ولايات مختلفة. ويُمكّن الاطلاع على الصحافة العثمانية من الوقوف عند مصادر الخبر عن المغرب في العاصمة العثمانية إسطنبول، كما يُمكّن من الوقوف على مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وتتعلق بالكشف ولو جزئيًا عن وجهة نظر المجتمع العثماني حول علاقات الدولتين، وكيف تشكّل الرأي العام العثماني حول المغرب.

يبدو من خلال هذه الأطروحات أن الأهداف التي سُطّرت في البداية عند إحداث وحدة التكوين والبحث، تحققت إلى حد بعيد، فقد انتبهت كلها إلى القضايا التي جرى تسطيرها:

أولًا، يمكن القول إن هذه الأطروحات ساهمت مساهمة فاعلة في تجنّب القوقعة (قوقعة البحث التاريخي في المغرب) على المجال المغربي، ومكّنت من ثمّ من مغادرة ما يُسميه عبد الحميد هنية "السجون المعرفية"[35]. لقد تمكّن العديد من هذه الأبحاث من إدارة الظهر للمحلية.

لم تتميز هذه الأبحاث، على الرغم من أنها تشكّل باكورة الدراسات التاريخية الجامعية الأولى في المغرب، بالسطحية وغياب العمق وقلة الدقة، بل نجدها في الكثير من الأحيان تضاهي ما جرى إنجازه في جامعات تركية وأجنبية، وتناقش قضايا دقيقة، وتقدم نتائج الأبحاث الحديثة في الموضوع، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى موضوع الهوية في إيران وتركيا، وأيضًا بالنسبة إلى الدولة والقبيلة في إيران، والنخبة والأزمة في الدولة العثمانية.

لقد أسهمت هذه الأبحاث في الانفتاح على المجالين الإيراني والعثماني، ومكّنت الباحث المغربي من الإطلالة على ما كان يدور في عوالم أخرى، وأسهمت أيضًا في تجديد النظرة إلى تاريخ هذه العوالم التي تشكّل لدينا عنها أحكام انطباعية في السابق. وقد مكّن الانفتاح على هذه العوالم من الاطّلاع على أحدث الدراسات الجادّة في مجالات قد تهمّ المغرب. ولا شك في أن العمل على علاقة الدولة بالقبيلة في إيران سيُسعف كثيرًا في فهم العديد من الظواهر المتعلقة بعلاقة هاتين البنيتين في المجالات المغاربية. ومن نافلة القول إن العمل على هذه المجالات التي تبدو أول وهلة مختلفة عن المجال المغربي، سيُمكّن من تجديد أسئلتنا وطرائق مقاربتنا للعديد من الظواهر.

ثانيًا، كان همّ المادة الأرشيفية حاضرًا في الدراسات كلها، وإن بدرجات متفاوتة، فقد جعل يشيلمان قوة بحثه في الاعتماد على مخزون الأرشيف العثماني، وتدارك عبد الحي الخيلي عدم العودة إلى أرشيفات الدولة العثمانية باستعمال الأرشيف التونسي، وتحسرت وفاء المصمودي عن عدم تمكنها من استعمال الأرشيف العثماني في القضايا المتعلقة بالأسرى. وعلى مستوى آخر، استطاعت غالبية هذه الدراسات أن تقطع مسافة في استعمال الأرشيف، وتنتبه إلى الكثير من المشكلات التي تحيط باستعمال الأرشيفات، ولا سيما الأرشيف العثماني.

ثالثًا، أهمية مقاربة المقارنة، وأعتقد أن هذا الأمر تحقق علنيًا في العديد من الدراسات، وعلى نحو مبطن في بعضها الآخر. فعلنيًا، عندما أفصحت في عناوينها عن هذه المقاربة، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى دراسة محمد الحيمر وأمينة المسعودي وسعاد بنعلي.

---

35 عبد الحميد هنية، "المؤرخ العربي ومصادره"، **أسطور**، مج 5، العدد 10 (تموز/ يوليو 2019)، ص 232-245.



وكانت مبطنة حاضرة في المتن عندما تعلّق الأمر بموضوع القبيلة والدولة في إيران. لقد كانت المقارنات بين المجال المغربي والمجال الإيراني معلنة عن نفسها على نحو أو آخر. ولعل ما شجّع على اعتماد مقاربة المقارنة هو انتماء المجالات المقارنة بينها إلى المنظومة الدينية والثقافية نفسها، وإن اختلفت مذهبيًا، ومن ثمّ كان من الضروري أن تحضر على نحو مبطن أو علني، ولها ما يبررها منهجيًا.

تنبغي الإشارة في هذا الباب أيضًا إلى أن المقاربة المقارِنة في هذه البحوث تجاوزت شكلها الكلاسيكي المتمثل في الوقوف عند التشابهات والاختلافات بعد عرض كل مجال على حدة، إلى المقاربة التحليلية التي تتبع الاختلافات والتشابهات أولًا بأول، ومن ثم تساهم في تجاوز التعميمات، وجاز لنا أن ننعتها بـ "المقارنة المجهرية".

رابعًا، وهي مرتبطة بالخلاصة السابقة، لأن المقاربة المقارنة تؤدي حتمًا إلى الانفتاح على العلوم الأخرى كل بحسب موضوعه. لقد فتحت هذه المقاربة الباب على مصراعيه لاحتكاك النظريات المتعلقة مثلًا بالهويات والتشكل القبلي، وقد وجد الباحثون ضالّتهم المنشودة في العديد من الأعمال الأنثروبولوجية التي اعتمدت المنهج نفسه، مثلما هو الأمر عند كليفورد غيرتز وديل إيغلمان وإرنست غيلنر Ernest Gellner وغيرهم.

خامسًا، أثارت هذه الأبحاث قضايا إشكالية راهنة، مثل قضية الهوية وبناء الدولة الوطنية، كما استحضرت الدراسات النظرية التي أُنجزت حول موضوع الهوية وبناء الدولة الوطنية، من قبيل الأعمال التي أنجزها بندكت أندرسن Benedict Anderson وغيلنر.

خلاصات

تمكّنت وحدات التكوين والبحث التي تخصصت في الدراسات العثمانية والإيرانية أن تعطي نفسًا لحقل بحثي جديد في الدراسات التاريخية المغربية، وتمكنت من المساهمة أيضًا في إخراج البحث التاريخي المغربي من قوقعته وفتحه على مجالات جغرافية أرحب، ولا شك في أن هذا الانفتاح ليس انفتاحًا لذاته، لكنه يساهم أيضًا في إلقاء إضاءات جديدة على الكثير من ظواهر تاريخ المغرب وأحداثه. إن قراءة العلاقات العثمانية - الإيرانية يفيد كثيرًا في فهم الكثير من جوانب هذه العلاقات، وتبقى أسئلة الإصلاح، ولا سيما الإصلاح العسكري في المغرب، قاصرة ما لم يجرِ الانفتاح على دراسة الإصلاح العثماني في مراحله كلها.

كان من الطبيعي أن نتأخر في جني ثمار هذه التجربة لأسباب ترتبط بالإمكانيات التي توفّرها الجامعة لإنجاح مثل هذه التجارب، لكن كما يقول الفرنسيون Vaut mieux tard que jamais (أن تأتي متأخرًا أفضل من ألّا تأتي نهائيًا). لقد تمكّن فريق الوحدات، من خلال نكران الذات، من أن يحقق بعض أهدافه، ويعوّل على من التحق بالجامعة من هؤلاء الباحثين في إحياء هذا الحقل الجديد. وقد بدأت فعلًا تباشير هذه العودة في أفق ضمان الاستمرارية مع توظيف متخصصين في هذا الحقل واستمرارهم في الإشراف على رسائل وأطروحات تتعلق بالتخصص، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الأطروحة التي أعدّها الباحث الشاب محمد غاشي في موضوع "السياسة الخارجية الألمانية تجاه العالم الإسلامي".

هل جرى تعميق البحث في هذا الحقل الجديد؟ ستكون إجابتي عن هذا السؤال عبارة عن انطباعات، تؤسَّس على ملاحظات سجّلتها وأنا أرصد ما نشره خريجو هذه الوحدات من أبحاث بعد الأطروحة، سواء في أعمال ندوات أم في كتب جماعية أو فردية:

الأولى، الغياب التام لبعض الباحثين الذين تخرجوا في هذا الحقل البحثي، وربما يعود ذلك إلى العديد من العوامل، لعل أهمها عدم التحاق عدد منهم بالجامعات المغربية، فعلى الرغم من تألّق العديد منهم على مستوى إنجاز الأطروحة، فإنهم لم يستطيعوا الظفر بمنصب في الجامعة.



الثانية، الإنتاج البحثي بقي لصيقًا بالأعمال التي أنجزوها في مستوى الدكتوراه، فالعديد منهم لم يستطع قطع "الحبل السري" Cordon ombilical مع موضوع الأطروحة.

الثالثة، تتمثل في عودة بعضهم إلى طرح مواضيع مطروقة تخص العلاقات المغربية - العثمانية، وهو ما لم يفضِ في النهاية سوى إلى إعادة اجترار ما ورد في الأبحاث السابقة عن تاريخ هذه العلاقات.





المراجع

العربية

الأشهب، عبد الصمد. "العلاقات الصفوية - العثمانية في القرن السادس عشر". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2019.

أوكادير، عزيز. "العلاقات المغربية - العثمانية ومسألة الخلافة". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2013.

بنحادة، عبد الرحيم. **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**. زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998.

________. "في تحقيب تدريس التاريخ في الجامعة المغربية". **أسطور**. مج 3، العدد 5 (كانون الثاني/ يناير 2017).

بنعلي، سعاد. "التحديث وإشكالات الهوية الوطنية في العالم الإسلامي: دراسة مقارنة لتركيا (1839-1939) وإيران (1848-1941)". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2018.

الحيمر، محمد. "الجيش الدخيل في الدول الإسلامية: جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة". أطروحة لنيل درجة الدكتوراه الوطنية في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. 2002.

الخداري، محمد. "دور الزوايا والطرق الصوفية في العلاقات بين المغرب وولاية الجزائر: حالة الزاوية الدرقاوية من 1786 إلى 1823". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. 2002.

الخيلي، عبد الحي. "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر: مقارنة بين المغرب والدولة العثمانية". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2011.

زمامة، عبد القادر. "مع أبي الحسن التمكروتي في رحلته إلى القسطنطينية". **المناهل**. العدد 25 (1982).

الطابايلي، عبد الحفيظ. "العلاقات المغربية - العثمانية خلال القرن السادس عشر". رسالة أعدّت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. جامعة محمد الخامس. الرباط. 1989.

العواد، محمد. "السياسة الفرنسية تجاه العالم الإسلامي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الدولة العثمانية والمغرب نموذجًا". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2012.

قديحي، فاطمة الزهراء. "نساء السلطان في البلاد الإسلامية المغرب والدولة العثمانية نموذجًا". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2012.

مبارك، ليلى. "القبيلة والدولة في إيران: من العهد الصفوي إلى العهد القاجاري". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2019.

مزين، محمد ويونان لبيب رزق. **العلاقات المغربية - المصرية من مطلع العصر الحديث إلى سنة 1912**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982.

________. "الخطاب التاريخي في العلاقات المغربية – العثمانية". **المجلة التاريخية المغاربية**. العدد 35-36 (1984).

المصمودي، وفاء. "الأسرى الأوروبيون في المغارب ما بين القرنين 16 و18: دراسة مقارنة بين المغرب والولايات العثمانية". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2020.



المودن، عبد الرحمن وعبد الرحيم بنحادة. **العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.

________. **السفر في العالم العربي الإسلامي: التواصل والحداثة**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004.

________. **العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005.

المودن، عبد الرحمن وعبد الرحيم بنحادة وعبد الحميد هنية (تنسيق). **الكتابة التاريخية في المغارب: الهوية والذاكرة والإسطغرافية**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.

هنية، عبد الحميد. "المؤرخ العربي ومصادره". **أسطور**. مج 5، العدد 10 (تموز/ يوليو 2019).

يشيلمان، غوكخان. "العلاقات العثمانية - المغربية في القرن التاسع عشر". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد الخامس. الرباط. 2020.

الأجنبية

Bacqué-Grammont, Jean Louis. *Les Ottomans, les Safavides et leurs voisins: Contribution à l'histoire des relations internationales dans l'orient islamique De 1514 à 1524*. Istanbul: Publications de l'Institut historique et archéologique néerlandais de Stamboul, 1987.

Bounite, Khadija. "Contribution à l'étude des relations maroco-ottomanes durant la seconde moitié du XVIIIème siècle: Tentative et déroulement d'une coopération entre Fès et Istanbul." Thèse de doctorat en Histoire. Paris I Universite, 1995.

El Moudden, Abderrahmane. *Sharif and Padishah, Moroccan-Ottoman Relations from the 16th Through the 18th Centuries: Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*. Princeton: Princeton University Press, 1992.

El Moudden, Abderrahmane, Abdelhamid Henia & Abderrahim Benhadda (eds.). *Ecriture de l'Histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*. Série Colloques et séminaires 138. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2007.

Feyel, Gilles. "Aux origines de l'éthique des journalistes: Théophraste Renaudot et ses premiers discours éditoriaux (1631-1633)." *Le Temps des médias*. no. 1 (2003).

Ghachi, Mustapha. "Les voyageurs français et l'empire ottoman." Thèse de doctorat de 3ème cycle. Université de Pau et des pays de l'Adoure. 1994.

Özkoray, Hayri Gökşin. "L'esclavage dans l'Empire ottoman (XVIe-XVIIe s.)." Thèse de Doctorat. soutenue sous la direction de Nicolas Vatin à la IVe. Section de l'École Pratique des Hautes Études. 2017.

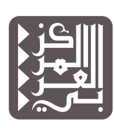
ألكسي دو توكفيل

الديمقراطية في أميركا



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة "ترجمان"، كتاب **الديمقراطية في أميركا** *De la démocratie en Amérique*، من تأليف كاتب فرنسي عرّفه شارل دانتزيغ يومًا بأنه "متأدّب من الصفّ الأول، يؤمن بالمؤسّسات، ويسعى في خدمتها أفضل ممّا يسعى لهذا الغرض شاتوبريان الذي لا يخدم إلا نفسه"، إنه ألكسي دو توكفيل، المؤرخ والمنظر السياسي الفرنسي الذي اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي، وكان يرى أن الثورة الفرنسية فشلت في تطوير الدولة الفرنسية التي أسسها الملك لويس الرابع عشر بسبب قلة خبرة النواب الذين كانوا ملتزمين بمُثُل عصر التنوير غير العملية، كما كان من أشد المدافعين عن نظام الحكم البرلماني، وعلى الرغم من ذلك كان يبدي تخوفًا من الديمقراطية المفتوحة. أيّد دو توكفيل في مرحلة من حياته السياسية الوسط اليساري، وتأثر بعدها كثيرًا بفكرة "المساواة" في المجتمعات الغربية، وبدا هذا التأثر واضحًا في الكتاب الذي بين أيدينا، كما كان ممثلًا رفيع المستوى للتقليد السياسي الليبرالي.





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 0102، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.



معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديميّة مستقلّة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيلٍ جديدٍ من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكريًا والمتمكّنين من المعايير العلمية العالميّة والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدُمًا بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداةً للبحث العلمي، ولغةً رسمية في الخطاب العام، ولغةً أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغةً مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.

The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a new generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

دورية "أسطور" للدراسات التاريخية

دورية **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكّمة تصدر مرّةً واحدةً كلّ ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يَستوحي اسم الدورية المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إيحاءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Historia وIstoreing من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History وHistoire. وتعتمد الدورية اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجدّدها ويطوّرها ويؤسّس إبداعات جديدة.

تعتمد دورية **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة وفق ما يلي:

- **أولًا**، أن يكون البحث أصيلًا مُعدًّا للدورية حصرًا، وألّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًّا، أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250-300 كلمة، والكلمات المفتاحيّة (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهمّيتها، والمراجعة النقديّة لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضيّة البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيميّ وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجيّة البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلًا بقائمة بيبليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ينظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. لا تنشر الدورية مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحوٍ استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في الدورية من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافيةً عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

6. أن يكون البحث في مجال أهداف الدورية واهتماماتها البحثية.

7. تهتم الدورية بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، على ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تهتم الدورية بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.

9. تُفرد الدورية بابًا خاصًا لمناقشات متعلّقة بفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضًا، بين 6000-8000 كلمة. وللدورية أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحوٍ استثنائيّ بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

۞ **رابعًا،** يخضع كلّ بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصّصان تخصّصًا دقيقًا بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين- القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم الدورية بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

۞ **خامسًا،** تلتزم الدورية بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المُحال عليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متّبَعٌ في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى الدورية أيّ رسوم على النشر فيها.

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسويولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وجد)، شوهد في: 2016/8/9، في: http://www، مثال:

كريستوفر هِل، "السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب"، الجزيرة نت، 2016/8/7، شوهد في 2016/8/9، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ... إلخ).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال "مُختصِر الروابط الإلكترونية" (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في الهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطٍّ مائلٍ.

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمَين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمِين موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

- **حقوق الملكية الفكرية**: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

- **المجانية**: تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.



10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. *Ostour*'s editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.

13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour*'s editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.



Corresponding Bibliographical Entry: Springborg, Robert. "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 232-249.

Newspaper articles

Newspaper articles should be cited only in the footnotes (not in the Bibliography). As an example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

Author's name (if available), "The electronic resource's title," The website name, Date of publication (if available), accessed on d/m/y, at: shortened URL. As an example:

"Sovereign Wealth Fund Rankings 2015," Sovereign Wealth Fund Institute, accessed on 9/8/2016, at: http://bit.ly/1sQqBfr



Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of the book in italics* (Place of Publication: Publisher, Year of Publication), page number. As an example:

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Successive footnotes would be in the form: Pollan, p. 3.

If there is more than one reference by the same author, we use a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 3.

The corresponding bibliographical entry: Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Books written by four or more authors should follow the same rules as above, but only the first author is named, followed by "et al.". As an example: Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 142.

In successive footnotes: Barnes et al., p. 142.

The corresponding bibliographical entry: Barnes, Dana et al. *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s*, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Periodicals

Author's name, "Title of the article," *Name of Journal in italics*, volume number, issue number, page number. As an example:

Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), p. 247.



the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

❂ The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

❂ *Ostour* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.



2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.

3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.

4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.

5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.

6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.

7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.

8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,

Ostour: the Arab Journal for Historical Studies

Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.
- Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.
- All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.

دعوة للكتابة

تدعو دورية أُسطور الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بالبحث التاريخي -المنفتح عن منهجيات العلوم الأخرى ومقارباتها بما فيها مقاربات العلوم الدقيقة- إلى الكتابة في صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى أُسطور لتحكيم أكاديميين متخصّصين. ولذلك تتوخّى الدورية التزام المعايير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المتخصّصين وغير المتخصّصين من القراء من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

ostour@dohainstitute.org

قسيمة الاشتراك

OSTOUR أُسطور

الاسم ....

العنوان البريدي ....

البريد الإلكتروني ....

عدد النسخ المطلوبة ....

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to Submit Papers

The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:

ostour@dohainstitute.org

الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

20 دولارًا في لبنان.
30 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
50 دولارًا في أوروبا.
60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

30 دولارًا في لبنان.
40 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
60 دولارًا في أوروبا.
80 دولارًا في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIESS
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 2180 1107 بيروت - لبنان
هاتف: 9/8/991837 1 961+
فاكس: 991839 1 961+
بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBBX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023



Calligraphic Galleon

Calligrapher 'Abd al-Qadir Hisari Turkish
Dated 1180 AH/1766–67 CE

The hull of this sailing ship comprises the names of the Seven Sleepers and their dog.

السفينة المخطوطة

الخطاط التركي عبد القادر الحصاري
(1180هـ/ 1766–1767م)

يزيّـن هيكل هذه السـفينة الشراعية أسـماء أصحاب الكهف (النيام السبعة) وكلبهم.



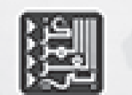
في هذا العدد

سعر النسخة

قطر	30 ريالًا	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 دينارًا
السعودية	30 ريالًا	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهمًا
الإمارات	30 درهمًا	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	10 جنيهات	السودان	20 جنيهًا		



ISSN 2410-0870
19
9 772410 087001



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES